

The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Dep.



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

" الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق
معايير الأمن والأمان لمواجهة الكوارث "
(حالة دراسية كوارث الحروب - مشروع إسكان تل الهوى)

**Planning and Design Criteria of Housing Projects to
Increase The Safty & Security Governorate to Resist the
Disasters**

(Case Study Disasters of Wars- Housing Project, Tel al-Hawa)

عمل

Done by

مهندس معماري / محمد منير الحداد
Arch. Mohammed M. Al Haddad

إشراف

Supervision

د.م. فريد صبح القيق
أستاذ مشارك - قسم الهندسة المعمارية
الجامعة الإسلامية - غزة
Dr. Farid S. Al Qeeq
Associate Prof. of Arch
Architecture dep.
Faculty of Engineering-IUG

د.م. عبد الكريم حسن محسن
أستاذ مشارك - قسم الهندسة المعمارية
الجامعة الإسلامية - غزة
Dr. Abdel-Karim H. Mohsen
Associate Prof. of Arch
Architecture dep.
Faculty of Engineering-IUG

2012-2011

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية
The Research is Submitted to Obtain a Master's Degree in Architecture Engineering

بسم الله الرحمن الرحيم

"من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض
فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم
إن كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون"

صدق الله العظيم

(المائدة: 32).

لجنة الحُكم والمناقشة

دكتور مهندس عبد الكريم حسن محسن " مشرف أول "

دكتور مهندس فريد صبح القيق " مشرف ثاني "

دكتور مهندس نادر جواد النمرة " مناقش داخلي "

دكتور مهندس مصطفى الفرا " مناقش داخلي "

إهداء

إلى من أدين لهما بالعرفان والجميل
إلى من علموني أن الحياة عطاء وكرامة
إلى والدي الحبيب ووالدتي الغالية
إلى الوالدين العزيزين أبو أشرف وأم أشرف أبودية
إلى قرّة عيني زوجتي الغالية "إيمان"
إلى أختي الحبيبة "رانية"
إلى عمتي الغالية "ليلي"
إلى إخوتي وأخواتي الأحباء
إلى ابنتي الغاليتين "حلا" و "حبيبة"
إلى الذين صقلوا المهارات وكانوا لنا منارات
إلى أساتذتي الكرماء ذوي العطاء
إلى الذين شجعوني و أعطوني حقهم في وقتي و شاركوني همي و فرحي
إلى زملائي الأعزاء
إلى كل الأحبة وإلى أرواح أغلى الشهداء
إلى روح الشهيد الحبيب أمجد فياض حب وانتماء
إلى روح الشهيد الحبيب محمد جهاد أبودية لمسة وفاء
إلى روح المهندس أمير المنسي الزميل والأخ والصديق
إلى كل من علمني حرفا على طريق الارتقاء
أهدى هذا البحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي من علينا بنعمة الإسلام وجعلنا مؤمنين والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى من سار على دربه إلى يوم الدين .

بخالص الشكر والتقدير والاحترام أتوجه إلى أستاذي الفاضلين الدكتور عبد الكريم محسن، والدكتور فريد القيق، على العطاء الوافر الذي تركاني أنهل منه المعرفة، وعلى الخلق الدمث الذي كسر كل الحواجز مما سهل علي التواصل والسؤال بلا تردد، وعلى التواصل الذي لم يقف عند حد، وعلى إنسانية وأخوة التعامل معي ومع زملائي، وتميز الأداء الذي سدّد خطاي من بداية بحثي حتى النهاية، ولن تنسى صفحات الشكر اسم أختي الحبيبة الغالية رانيا التي لم تقصر في دعم معنوي أو مادي لكي أصل لهذه اللحظة وأسأل الله أن يكرمها بخير ما تحب، كما أتقدم بشكري وتقديري إلى كل زميل وصديق ساندني ودعمني خلال إعداد رسالة الماجستير، وإلى كل من قدم لي نصيحة ساهمت في إنجاز هذا البحث حتى يرى النور، وأخص بالذكر الوالد والمهندس التقدير جمال البغدادي، والأخ الحبيب المهندس فوزي الفراء، والأخت الفاضلة المهندسة نيفين الكولك، وأسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا البحث نافعا لديني، ووطني، وجامعتي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

التعريف بالباحث

الاسم : محمد منير زكريا الحداد.

مكان وتاريخ الميلاد: غزة - فلسطين، 1980م.

تاريخ الحصول علي بكالوريوس العمارة: سنة 2003م. - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.

خبرات الباحث:

أولاً: على الصعيد المهني:

- ❖ مساعد باحث (معيد) في قسم الهندسة المعمارية في الفترة من 2003 - 2006
- ❖ موظف في قسم الوسائط المتعددة في دائرة العلاقات العامة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 2006 - 2008.
- ❖ قائم بأعمال رئيس قسم الوسائط المتعددة في الفترة من 2008 - حتى الآن.
- ❖ عضو اللجنة الفنية لمطبوعات الجامعة الإسلامية من 2006 - حتى الآن.
- ❖ عضو لجنة فريق التدريب والتطوير الوظيفي في الجامعة الإسلامية - 2008 - حتى الآن.
- ❖ عضو لجنة الإعداد لجائزة دور المرأة في المؤسسة في الجامعة الإسلامية 2009.
- ❖ رئيس لجنة الإعداد لجائزة أفضل مؤسسة ثقافية للعام 2010 في مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب.

❖ تصميم العديد من المساكن والمنشآت العامة والخاصة.

❖ عضو مجلس إدارة ومدير مركز غزة للتنمية البشرية في الفترة من 2007 - 2009.

ثانياً: على الصعيد الأكاديمي:

- ❖ تدريس العديد من المساقات المتخصصة في الهندسة المعمارية في قسم الهندسة المعمارية في الجامعة الإسلامية - غزة في الفترة من 2003 - 2006.
- ❖ الإشراف على التدريب الميداني لطلبة المستوى الرابع في قسم الهندسة المعمارية في الجامعة الإسلامية - غزة في الفترة من 2004 - 2006.

ثالثاً: على الصعيد النقابي:

- ❖ عضو نقابة المهندسين - محافظات غزة .
- ❖ شارك في العديد من الأنشطة النقابية في نقابة المهندسين - محافظات غزة.

إقرار

يقر الباحث بالتزامه بالأمانة العلمية وعدم النقل أو الاستتساخ من الأبحاث والرسائل التي تناولت هذا الموضوع، وأن الاقتباسات المسموح بها علمياً والواردة في هذا البحث موضحة المصادر والمراجع.

الباحث

محمد منير الحداد

ملخص البحث

يشكل المسكن بمفهومه معاني الاستقرار والطمأنينة والسكينة والشعور بالأمان، ورغم مراحل تطوره المتعددة التي مر بها على مدار التاريخ إلا أنه بقي بالنسبة للإنسان بمثابة المركز الروحي والاجتماعي والعاطفي، كما وتعدد أبعاده الفيزيائية المادية والإنسانية لتشمل أدواراً متعددة لا بد من ربطها بباقي مكونات القطاعات السكنية منها تحقيق الأمن، وإثبات الهوية واحترام الذات، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 16 فقرة 3، من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: " (إن الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها الحق في التمتع بحماية من المجتمع والدولة) ". وفي ظل ظهور مفاهيم جديدة كمفهوم الكوارث بأنواعها المختلفة، الطبيعية كالفياضانات والزلازل،... والصناعية كالحروب والتلوثات الكيميائية والنووية... والتي كان لها الأثر الكبير على الاستقرار والطمأنينة للإنسان. هذا البحث يسلط الضوء على كوارث الحروب وأثرها على مشاريع الإسكان في محافظات غزة بعد العدوان الأخير على محافظات غزة ديسمبر 2008، حيث تتمثل أهمية البحث في أنه يعد من المحاولات الجادة لدراسة الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتقييم مشاريع الإسكان والوقوف على جوانب القصور في معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع إسكان محافظات غزة، وكذلك فتح آفاق البحث العلمي لدراسات مستقبلية مستفيضة تتعلق بمفهوم الأمن والأمان الحضري في مجال تخطيط وتصميم المرافق الخدماتية المختلفة بكافة أنواعها إلى جانب مشاريع الإسكان، كما وأنه من أهم أهداف البحث تقييم معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع الإسكان وتأكيد دور المهندس المعماري في تحقيق المنظومة الأمنية المتكاملة في تلك المشاريع من خلال التخطيط والتصميم السليم، وسن قوانين تنظيمية تخطيطية وتصميمية جديدة ضرورية لكافة مشاريع الإسكان وإدراجها في عمليات التنفيذ. هذا وتمثل الإشكالية البحثية في التساؤل التالي: "هل حققت المشاريع الإسكانية التي أقيمت في محافظات غزة الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمعايير الأمن والأمان لمواجهة كوارث الحروب؟". لتكون الفرضية البحثية إما النفي أو الإيجاب حيث من المتوقع بشكل كبير أن تكون الإجابة بالنفي حيث أنه لا لم تحقق مشاريع الإسكان في محافظات غزة معايير الأمن والأمان. ولتحقيق أهداف البحث ومناقشة المشكلة البحثية اتبع الباحث منهجيات دراسية مختلفة شملت المنهج التاريخي للوقوف على نشأة وتطور تخطيط المدن بشكل عام وتطور العمران في محافظات غزة بشكل خاص، والمنهج الوصفي للوقوف على وصف وتعريف مجموعة من المفاهيم كالكوارث والأمن والأمان الحضري والفكر الاستيطاني في التخطيط، ومن ثم استخدام المنهج الإحصائي لخصر كافة مشاريع الإسكان في محافظات غزة وحصص الأضرار فيها، ومدى تأثير قصور عوامل الأمن والأمان على مشاريع الإسكان في ظل العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008، كما استخدام البحث منهج المقارنة بين مشاريع إقليمية تعرضت لأنواع من تلك الكوارث ومشروع محلي تمثل بمشروع إسكان تل الهوى، وأخيراً استخدام المنهج التحليلي من خلال الدراسات الميدانية واستقصاء آراء الجمهور ساكني المشاريع الإسكانية حول كفاءة هذه المشاريع لتحقيق مفاهيم الأمن والأمان. هذا وينتهي البحث بمجموعة من النتائج والتي كان من أهمها هو التأكيد على قصور معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع إسكان محافظات غزة، وكذلك التوصيات حيث كانت أهم توصية هي ضرورة توفير اعتبارات تخطيطية وتصميمية في مشاريع الإسكان في محافظات غزة تحقق معايير الأمن والأمان لمواجهة الكوارث.

Abstract

Accommodation can be defined as the sense of stability and feeling secure, it is something beyond the physical construction of the building; an expression of the position of the individual in society, with links to many important services. With the emergence of new concepts, which had a great impact on the stability and tranquility of the humanity, protecting housing properties from disasters become a necessity. Natural disasters and the disasters of war are among different factors influencing the housing sector. This research attempts to shed light on the disasters of war and their impact on housing projects in Gaza Strip, especially after the recent war in December 2008. The importance of the research is that it is one of the serious attempts to study the reality of the life of Palestinian society under Israeli occupation and try to overcome the shortcomings of standards related to security and safety in planning and design of housing projects in the Gaza Strip. Furthermore, the study aimed at opening the horizons of scientific research for future studies of the safety's and security's standards in the area of urban planning and design. Also, the aims of the research is to emphasizes the role of the architect in achieving security regulations in these projects through planning and proper design. All this can be achieved by answering the research problem **"Are the security and safety factors regulations fulfilled in the housing projects established in the Gaza Strip?"** To achieve the objectives of the research, the researcher followed different methodologies, including the historical approach to investigate the development of urban planning in general and in the Gaza Strip in particular. Additionally, the descriptive approach will be adopted to describe a set of concepts such as natural disasters, security and urban safety, and settlement planning. Then statistical approach will be utilized to account for all housing projects in the Gaza Strip and determine the damages due to the lack of security standards and safety in the housing projects after the recent war in December 2008. Moreover, the comparative approach will be established to compare regional housing projects, came under the same conditions of disasters, while suffering inadequate standards of security and safety, with housing projects in Gaza Strip. Finally, analytical approach has been applied through questionnaires and analysis. The study concludes with a set of research results and recommendations, which highlight the significance of establishing standards related to security and safety planning and design of housing projects in Gaza Strip to counter the disasters of war.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
X	لجنة الحكم والمناقشة	
X	إهداء	
X	شكر وتقدير	
X	التعريف بالباحث	
X	الإقرار	
X	ملخص البحث (عربي-انجليزي)	
X	فهرس المحتويات	
X	فهرس الموضوعات	
X	فهرس الجداول	
X	فهرس الأشكال	

الفصل الأول / الإطار العام للبحث (13-1)

3	تمهيد	-
4	أهمية البحث	1-1
4	أهداف البحث	2-1
5	المشكلة البحثية	3-1
6	منهجية البحث	4-1
6	مصادر البحث (طرق جمع المعلومات)	5-1
7	حدود البحث	6-1
7	معوقات إعداد البحث	7-1
8	الدراسات السابقة	8-1
12	هيكلية البحث	9-1

الفصل الثاني
(مفاهيم تخطيطية وتصميمية في البيئة العمرانية)
(41-14)

16	تمهيد	-
16	المدينة - التعريف وأسباب النشأة	1-2
16	تعريف مفهوم المدينة	1-1-2
18	أسباب نشأة المدن	2-1-2
18	العوامل المحددة لنمو التجمعات السكانية في المدن	3-1-2
19	الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري	2-2
20	الفراغ الحضري	1-2-2
20	الاحتياجات الإنسانية في الفراغ الحضري	2-2-2
22	السلامة العامة في الفراغ الحضري	3-2-2
26	الكوارث	3-2
26	تعريف الكوارث	1-3-2
27	أنواع وتصنيفات الكوارث	2-3-2
28	كوارث الحروب	3-3-2
33	الأمن	4-2
33	مفهوم الأمن والأمان وأهميتهما	1-4-2
34	مقومات وأنواع الأمن والأمان	2-4-2
35	تعريف الأمن والأمان الحضري	3-4-2
36	الإخلاء والإيواء	5-2
36	الإخلاء	1-5-2
37	الإيواء	2-5-2
37	الملاجئ	3-5-2
40	الخلاصة	-

الفصل الثالث
(الأمن والأمان الحضري في تخطيط المدينة القديمة والمعاصرة)
(69-42)

44	تمهيد	-
44	أثر العوامل السياسية والعسكرية في تخطيط المدينة عبر التاريخ	1-3
45	العمارة العسكرية وعناصرها	1-1-3
46	تخطيط المدن الدفاعية في العصور المختلفة	2-1-3

51	نظريات تخطيط المدن في العصر الحديث	3-1-3
55	أثر الهاجس الأمني على تخطيط المدن العالمية والعربية والإسلامية	2-3
55	تخطيط المدن العالمية	1-2-3
56	تخطيط المدن العربية والإسلامية عبر التاريخ	2-2-3
63	تخطيط مدينة غزة عبر العصور	3-3
64	نظرة على تخطيط الاستيطان الإسرائيلي	4-3
65	أشكال التخطيط للاستيطان الإسرائيلي	1-4-3
68	الخلاصة	-

الفصل الرابع

(دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري)

(103-70)

72	تمهيد	-
72	العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري	1-4
73	المعايير التخطيطية والتصميمية لمفاهيم الأمن والأمان الحضري	2-4
76	دور المهندس المعماري في تحقيق الأمن والأمان الحضري	1-2-4
79	أهمية التخطيط الاجتماعي في تحقيق الأمن والأمان الحضري	3-4
79	إدارة وتخفيف الكوارث في المناطق الحضرية	4-4
86	دور المهندس المعماري في عمليات إدارة الكارثة	1-4-4
90	تجارب عالمية في إدارة الكوارث	2-4-4
95	دور الملاجئ في إدارة الكوارث	5-4
96	بعض النماذج التصميمية للملاجئ	1-5-4
99	التخطيط العمراني لمناطق المواجهة (الحروب)	5-4
101	الخلاصة	-

الفصل الخامس

(آثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة)

(139-104)

104	تمهيد	-
104	قطاع غزة وواقعه الجغرافي والديموغرافي	1-5
108	السكن وواقعه في محافظات غزة	2-5
109	السكن في محافظات غزة	1-2-5
110	مشاكل السكن في محافظات غزة	2-2-5
111	واقع الإسكان في محافظات غزة	3-5
111	أهداف مشاريع الإسكان في محافظات غزة	1-3-5

112	المشاكل والمعوقات في مشاريع الإسكان في محافظات غزة	2-3-5
112	ظاهرة الأبراج السكنية في محافظات غزة	4-3-5
113	أسباب توجه الناس إلى الأبراج السكنية في محافظات غزة	5-3-5
115	إيجابيات وسلبيات الأبراج السكنية في محافظات غزة	6-3-5
116	أثر كوارث الحروب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة	4-5
117	الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في محافظات غزة خلال انتفاضة الأقصى	1-4-5
119	العنوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008	5-5
119	الخسائر البشرية	1-5-5
120	الخسائر المادية	2-5-5
121	خسائر العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 فوتوغرافياً	3-5-5
123	آثار العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 على مشاريع الإسكان في محافظات غزة	4-5-5
125	دور المؤسسات والوزارات والجهات المعنية قبل وأثناء وبعد الحرب - ديسمبر 2008 في إدارة كارثة الحرب في محافظات غزة	5-5-5
134	إعمار غزة	6-5-5
137	الخلاصة	-

الفصل السادس

(الدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوى)

(140 - 190)

142	تمهيد	-
142	مشروع إسكان تل الهوى	1-6
144	أهداف مشروع إسكان تل الهوى	1-1-6
145	الهيئات المشرفة على إتمام مشروع إسكان تل الهوى	2-1-6
145	التخطيط والتصميم العمراني لمشروع إسكان تل الهوى	3-1-6
153	العناصر التخطيطية والتصميمية في مشروع إسكان تل الهوى فوتوغرافياً	4-1-6
154	تقييم العناصر التخطيطية والتصميمية في مشروع إسكان تل الهوى	2-6
155	الأضرار التي تعرض لها مشروع إسكان تل الهوى خلال العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008	3-6
156	حصار الأضرار لدى وكالة الغوث الدولية الأونروا	1-3-6
157	حصار الأضرار لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان	2-3-6
159	أضرار العدوان على مشروع إسكان تل الهوى - ديسمبر 2008 فوتوغرافياً	3-3-6
161	المنهجية المتبعة في تحليل جوانب القصور في تطبيق معايير الأمن والأمان في مشروع إسكان تل الهوى	4-6
161	منهج المقارنة	1-4-6

163	منهج التحليل	2-4-6
165	منهج استقصاء الرأي من خلال الاستبانة	3-4-6
187	الخلاصة	-

الفصل السابع
(النتائج والتوصيات)
(191-213)

193	النتائج	-
206	التوصيات	-
214	المراجع	-
219	الملاحق	-

فهرري الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	تصنيف الكوارث وأنواعها	(1-2)
35	أنواع الأمن	(2-2)
52	نماذج لنظريات تخطيط المدن	(1-3)
54	الأفكار التي تناولتها نظريات تخطيط المدن	(2-3)
62	العناصر المستخدمة في تخطيط كل من مدينة بغداد والفسطاط والقدس	(3-3)
63	المكونات الدفاعية لمدينة غزة عبر العصور	(4-3)
85	ملخص خطوات إدارة الكوارث	(1-4)
94	أوجه التشابه والاختلاف في إدارة الكوارث في مناطق عالمية متعددة	(2-4)
118	عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة وفقاً لمعلومات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	(1-5)
119	مجموع الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة (مقدرة بالدونم)	(2-5)
124	الحصر شبه النهائي للأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية والمنشآت الخاصة في جميع محافظات غزة	(3-5)
135	مشاريع الإسكان التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان لحل مشكلة السكن بعد الحرب - ديسمبر 2008	(4-5)
146	التخطيط والتصميم العمراني لمشروع إسكان تل الهوا	(1-6)
149	استعمالات الأراضي في مشروع إسكان تل الهوا	(2-6)
157	عدد الوحدات السكنية المتضررة بناء على توزيع وتصنيف المجموعات وحدة الإسكان في برنامج الطوارئ في دائرة الطوارئ والإغاثة بوكالة الغوث الدولية الأونروا	(3-6)
158	عدد الوحدات السكنية المتضررة بناء على توزيع وتصنيف المجموعات في وزارة الأشغال العامة والإسكان	(4-6)
161	مقارنة الأسلوب التخطيطي والتصميمي للمستوطنة الإسرائيلية ومدينة الروابي الفلسطينية ومشروع إسكان تل الهوا	(5-6)
163	عوامل شكلت نقاط ضعف تخطيطي وتصميمي في مشروع إسكان تل الهوا	(6-6)
180	ملخص البند الأول في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالمرافق والخدمات التي كان من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب	(7-6)
182	ملخص البند الثاني في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي أفقدت الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب	(8-6)
184	ملخص البند الثالث في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالعوامل التي أفقدت الإحساس بالأمان خلال الحرب	(9-6)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	هيكلية البحث.	(1-1)
21	هرم ماسلو لتحديد الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري	(1-2)
21	الحاجات السيكلوجية والفسيوولوجية للإنسان في البيئة العمرانية	(2-2)
36	مفهوم الأمن والأمان الحضري	(3-2)
38	ملجأ عام أسفل مدرسة	(4-2)
38	ملجأ عائلي أيام الحرب الباردة	(5-2)
38	ملجأ خارجي فوق سطح الأرض أيام الحرب العالمية الثانية	(6-2)
38	ملجأ تحت سطح الأرض أيام الحرب العالمية الثانية	(7-2)
45	مخطط مدينة باريس الذي أعده المعماري هاوسمان بإيعاز من نابليون بونابرت	(1-3)
46	بعض العناصر المستخدمة عبر التاريخ في العمارة الحربية (العمارة العسكرية)	(2-3)
47	تخطيط مدينة بابل اعتمد التخطيط مربع الشكل والإحاطة بخندق مائي وسور خارجي	(3-3)
48	تخطيط المدن الدفاعية في المدن المصرية القديمة بسور وبدون سور مع شارعان متقاطعان	(4-3)
48	تخطيط أسوار مدينة أثينا والأكروبول على الهضبة المرتفعة ويحيط فيها سور	(5-3)
49	تخطيط مدينة طراودة في العصر الروماني على موقع مرتفع أو بناء مبنى مرتفع	(6-3)
50	تخطيط مدن العصور الوسطى باختيار قمم التلال كمراكز دفاعية وإقامة الأسوار حولها	(7-3)
50	تخطيط المدن الدفاعية في عصر النهضة على تلال مرتفعة محاطة بأسوار وخنادق	(8-3)
56	تخطيط مدن فوجيان تولو (الصينية) تبعاً لتصميم تربيبي أو دائري متجه للداخل	(9-3)
57	الأسوار العالية واستخدام التخطيط الدائري في المدن العربية والإسلامية	(10-3)
58	تخطيط مدينة بغداد الدائري المحاط بالأسوار الثلاثة المرتفعة	(11-3)
59	تفصيلة إحدى بوابات مدينة بغداد	(12-3)
60	تأثير الموقع الجغرافي في اختيار موقع تخطيط مدينة القسطنطينية	(13-3)
61	تخطيط مدين القدس (لبيوس الأولى)	(14-3)
61	تخطيط مدينة القدس حتى أوائل الفتح الإسلامي	(15-3)
62	مدينة القدس داخل السور	(16-3)
66	سياسات تشكيل الاستيطان الإسرائيلي	(17-3)
67	أثر الهاجس الأمني على مشاريع التخطيط العمراني في الجامعات العبرية من	(18-3)

- خلال خلق سيادة إسرائيلية في نفس موقع السيادة الفلسطينية
- 73 توزيع كتل المباني وأثره في تحقيق فراغ حضري مغلق خاص (1-4)
- 74 نماذج لأساليب تخفيض سرعة السيارات والحد من هيمنتها (2-4)
- 74 المسارات مغلقة النهايات لخلق فراغات احتوائية واجتماعية نشطة لا تشجع على الدخول (3-4)
- 75 التدرج الهرمي للفراغات من الفراغات العامة إلى شبه العامة ثم إلى الفراغات شبه الخاصة وتنتهي بالفراغات الخاصة (4-4)
- 77 دور المهندس المعماري في تحقيق المنظومة الأمنية (5-4)
- 78 دور المهندس المعماري في تحقيق العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري (6-4)
- 88 أمثلة لوحداث الإقامة المؤقتة (7-4)
- 88 حيزات إيواء بها مكان نوم وحمام وأوفيس (8-4)
- 89 نماذج من وحدات سكنية مستقلة ملحق بها وحدات للإيواء (9-4)
- 91 آثار التدمير نتيجة زلزال جوجارت في الهند 2001 (10-4)
- 92 آثار التدمير نتيجة إعصار أندونيسيا 2004 (11-4)
- 93 آثار التدمير نتيجة الحرب التي استهدفت نهر الباراد في لبنان 2007 (12-4)
- 96 ملجأ - P6 - Bomb Shelter (13-4)
- 97 ملجأ CAT15 (The CAT15 Military Grade NBC Underground) (Shelter) (14-4)
- 99 الغرفة الآمنة المستخدمة في حالة الطوارئ عند الاحتلال الإسرائيلي (15-4)
- 100 تخطيط وقائي يعتمد نظام الخلطة والانتشار (16-4)
- 100 تخطيط وقائي يعتمد التلاعب في خط السماء (17-4)
- 101 تجنب وضع المباني مزاحمة لبعضها البعض وموازية لبعضها البعض (18-4)
- 107 خريطة محافظات غزة (1-5)
- 123 آثار العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة - ديسمبر 2008 (2-5)
- 124 توزيع الوحدات السكنية المهدامة كلياً والمتضررة جزئياً على محافظات غزة خلال العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008 (3-5)
- 130 مسقط مشروع بناء الوحدة النواة القابلة للتوسع الذي أعدته وزارة الأشغال العامة والإسكان بعد العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008 (4-5)
- 137 المظهر العام للتخطيط المتبع في مشاريع الإسكان التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان كبداية للسكن بعد العدوان الأخير على غزة - ديسمبر 2008 (5-5)
- 142 مخطط يوضح موقع مشروع إسكان تل الهوا من محافظة غزة (1-6)
- 143 تصوير جوي لمشروع إسكان تل الهوا يوضح توزيع الأبراج والعناصر المكونة للمشروع (2-6)
- 144 مناظر بانورامية لمشروع إسكان تل الهوا وخلق البيئة العمرانية الجميلة (3-6)

146	مخطط يوضح التخطيط العمراني لمشروع إسكان تل الهوا	(4-6)
147	مخطط يوضح طوبولوجي وارتفاعات المباني في مشروع إسكان تل الهوا	(5-6)
147	مخطط يوضح واقع البناء والتشطيبات في مشروع إسكان تل الهوا	(6-6)
148	مخطط يوضح استعمالات الأراضي في مشروع إسكان تل الهوا	(7-6)
148	مخطط يوضح استعمالات الأراضي المقترحة من اللجنة المركزية في مشروع إسكان تل الهوا	(8-6)
149	مخطط يوضح المرافق الاقتصادية والخدمات العامة في مشروع إسكان تل الهوا	(9-6)
150	مخطط يوضح مجال خدمة المرافق العامة في مشروع إسكان تل الهوا	(10-6)
151	مخطط يوضح المساحات الخضراء والمناطق المفتوحة في مشروع إسكان تل الهوا	(11-6)
151	مخطط يوضح شبكة الطرق في مشروع إسكان تل الهوا	(12-6)
151	مخطط يوضح حالة التشطيبات في مشروع إسكان تل الهوا	(13-6)
151	مخطط يوضح المرافق الاقتصادية في مشروع إسكان تل الهوا	(14-6)
152	مخطط يوضح المرافق التعليمية في مشروع إسكان تل الهوا	(15-6)
152	مخطط يوضح المساحات المبنية في مشروع إسكان تل الهوا	(16-6)
152	مخطط يوضح حالة المباني في مشروع إسكان تل الهوا	(17-6)
152	مخطط يوضح أنواع السكن في مشروع إسكان تل الهوا	(18-6)
153	عناصر التخطيط والتصميم العمراني في مشروع إسكان تل الهوا	(19-6)
159	صور الاستهداف الهجمي لكافة مرافق الحياة في مشروع إسكان تل الهوا	(20-6)
160	صور الأضرار التي تعرض لها قطاع الإسكان في مشروع إسكان تل الهوا في العنوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008	(21-6)
162	تخطيط المستوطنات الإسرائيلية ومراعاة عوامل تحقق الأمن والأمان القائم على مبدأ الهاجس الأمني والتي تم ذكرها في الجدول (5-6)	(22-6)
163	تخطيط مدينة الروابي الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المشابه لسياسات تخطيط المستوطنات الإسرائيلية والعوامل المتبعة فيها والتي تم ذكرها في الجدول (5-6)	(23-6)

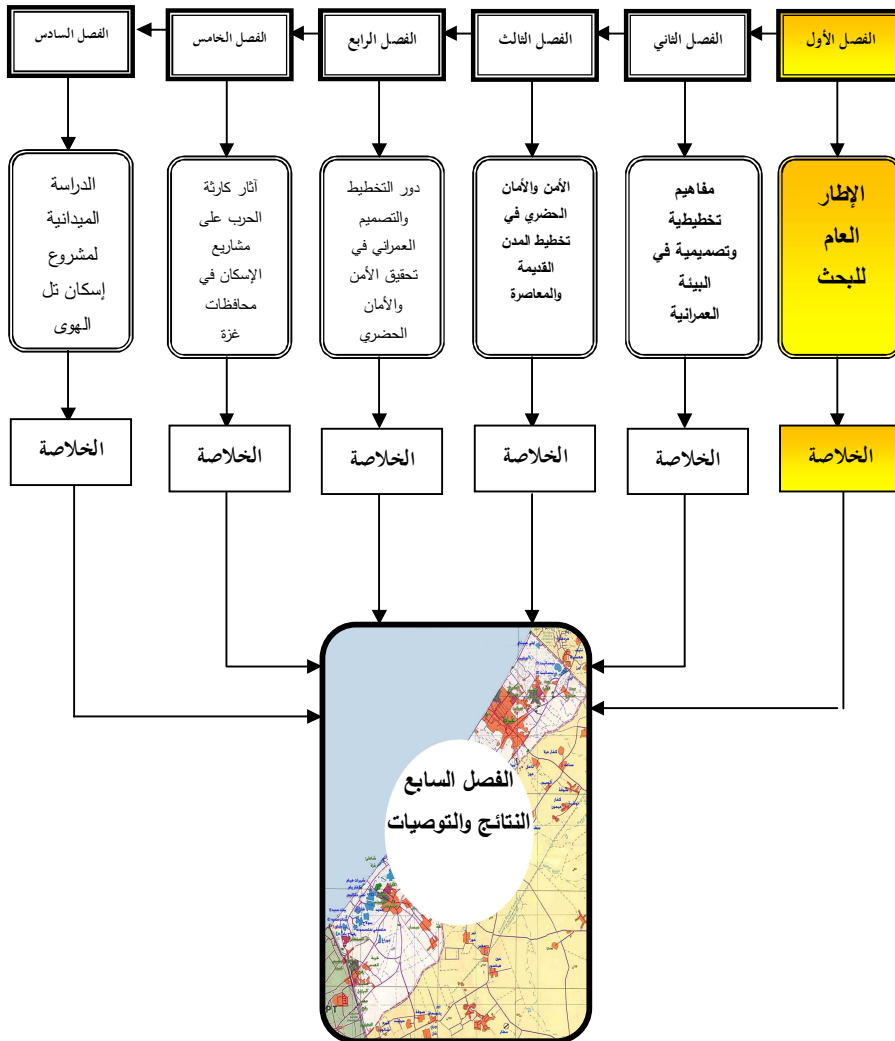
الفصل الأول
الإطار العام للبحث
(ص 1 - ص 13)

الفصل الأول التعريف بالبحث

-تمهيد

- 1-1 أهمية البحث
- 2-1 أهداف البحث
- 3-1 المشكلة البحثية
- 4-1 منهجية البحث
- 5-1 مصادر المعلومات
- 6-1 حدود البحث
- 7-1 معوقات البحث
- 8-1 البحوث والدراسات السابقة
- 9-1 هيكلية البحث

- الخلاصة



تمهيد:

إن تخطيط وتصميم الفراغ الحضري الناجح ينبغي أن يحقق طموحات واحتياجات مستخدميها على اختلاف أجناسهم وأعمارهم، وكذلك احترام احتياجات أفراد المجتمع الواحد صاحب الثقافة الواحدة عند صياغة سياسات التخطيط وتشكيل الفراغات الحضرية. ولمهنة الهندسة المعمارية دور بارز في تحقيق هذين المترافقين - الأمن والأمان الحضري - من خلال تحقيق دور المهندس المعماري في المنظومة الأمنية المتكاملة التي تشمل الجانب المعنوي المتمثل في الأمان والجانب المادي المتمثل في الأمن. فالمدينة تشبه الإنسان، بمعنى آخر يجب أن تتوفر فيها كل الأمور التي تعطي الحياة للإنسان وإن احتياجات المجتمعات تختلف من منطقة إلى أخرى مع بقاء احتياجات إنسانية عالمية مشتركة بين التجمعات الحضرية تكون مطلباً إنسانياً على هذه البسيطة حتى وإن اختلفت الثقافات، ومما لا شك فيه أن الحاجة إلى الأمن والأمان الحضري مطلب عالمي تدعو إليه منظمات حقوق الإنسان.

وقد تعددت وتطورت الأساليب التي اتخذها الإنسان لحماية نفسه عبر العصور المختلفة حيث اتخذ الإنسان مسكناً له (أكواخ - كهوف - تكوينات صخرية) للحماية من الظروف الطبيعية والحيوانات المفترسة وحماية نفسه وغذائه وممتلكاته من خطر التنافس الإنساني، ثم تكونت مجموعات بشرية لتعيش في ظل حياة اجتماعية مشتركة اتخذت من المواقع المختلفة وسيلة للحماية كأن تقام على أرض عالية أو على جزر في الماء أو أن تكون محاطة بحواجز طبيعية أو أسوار أو خنادق مليئة بالمياه أو تحتمي في الجبال، ثم ظهرت التحصينات لتلك المجموعات التي كونت المدن من خلال الأسوار والأبراج والبوابات والسواتر الضخمة والقنوات والخنادق، ومع التطور المستمر وظهور قوة البخار في القرن الثامن عشر ثم ظهور الميكنة الآلية في منتصف القرن العشرين التي كان لها تأثير واضح في اتساع المدينة واختلاف سكانها، فأصبحت ذات نسيج سكاني غير متجانس وضعفت الروابط الاجتماعية بين الأفراد وظهرت الكثير من المشاكل استوجبت أن يقوم المعماري بدوره لتقليل فرص حدوثها وتحقيق الأمن والأمان في التجمعات السكانية الحضرية بكافة أشكالها.

ومحافظات غزة أحد التجمعات السكنية الفلسطينية لم تسلم من خطر الكوارث بل وما زالت تعيشها حتى الآن متمثلة في كوارث الحروب التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني منذ بدايات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 1948، فكان لا بد أن تكون هناك دراسة تتوه لهذا الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني من خلال إلقاء الضوء عليه بشكل مستفيض.

1-1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول أسباب قصور معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع إسكان محافظات غزة، وليس أدل على ذلك من تأثير العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008، التي دفعت الكثير من الأسر الفلسطينية لمغادرة مساكنهم واللجوء لأماكن أخرى كالأقرباء، والأصدقاء، ومدارس الأونروا كملجأ آمن لها بعيداً عن أخطار العدوان، وقد اكتسب البحث أهميته كذلك من خلال:

1- يعد البحث من المحاولات الجادة لملامسة الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

2- يعمل البحث على فتح آفاق البحث العلمي لدراسات مستقبلية مستفيضة تتعلق بمفهوم الأمن والأمان الحضري في مجال تخطيط وتصميم المرافق الخدماتية المختلفة بكافة أنواعها إلى جانب مشاريع الإسكان.

3- قلة الأبحاث الهندسية التي تناولت موضوع تأثير كوارث الحروب على المشاريع الإسكانية بشكل خاص.

4- إنشاء مشاريع الإسكان لم يعتمد على مراعاة معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية لعدم وجود نظام وقانون يضبط إدراج مفهوم الأمن والأمان في اعتماد المخططات التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان في محافظات غزة في ظل التزايد المستمر لتعداد السكان، والتطور العمراني بشكل واضح والذي يشكل مدعاة لإنشاء مشاريع إسكانية جديدة لكنها في حقيقة الأمر لا تحاكي الواقع الذي تعيشه محافظات غزة من خلال العدوان المستمر للاحتلال الإسرائيلي، وافتقار مشاريع الإسكان لمعايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية.

1-2 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتقييم مفاهيم الأمن والأمان الحضري التخطيطية والتصميمية في مشاريع الإسكان في محافظات غزة كأحد الاحتياجات الأساسية لتوفير المسكن المستقر الآمن للأسرة الفلسطينية وتحقيق المنظومة الأمنية المتكاملة التي تشمل التخطيط السليم وكذلك التصميم السليم لمشاريع الإسكان ويمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

1- إلقاء الضوء على مفاهيم جديدة تتمثل في الأمن والأمان الحضري والكوارث ومدى تأثيرها على مشاريع الإسكان بشكل عام ومدى توافرها في مشاريع إسكان محافظات غزة.

- 2- تقييم معايير تخطيط وتصميم مشاريع الإسكان في محافظات غزة، وتحديد جوانب القصور في تطبيق معايير الأمن والأمان في مشاريع الإسكان في محافظات غزة.
- 3- التأكيد على دور المهندس المعماري في تحقيق المنظومة الأمنية التخطيطية والتصميمية للأسرة الفلسطينية، وتقديم حلول وتوصيات ونماذج مقترحة لمشاريع إسكانية تراعي مفاهيم الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية.
- 4- الدمج بين المتطلبات التخطيطية والتصميمية التي تحقق الأمن والأمان لسكن الأسرة.
- 5- السعي لسن قوانين وتشريعات تتعلق بمفاهيم الأمن والأمان الحضري على المستوى التخطيطي والتصميمي تكون ملزمة لكافة مشاريع الإسكان في المستقبل.

1-3 المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل التالي : "هل حققت المشاريع الإسكانية التي أقيمت في محافظات غزة الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمعايير الأمن والأمان لمواجهة كوارث الحروب؟".

ويمكن تجزئة المشكلة البحثية إلى مجموعة من الفرضيات تساعد الباحث في تحديد منهج البحث بحيث تعتبر الإجابة على هذه الفرضيات بمثابة المحصلة والنتيجة المطلوبة من هذا البحث، وتمثل هذه الفرضيات ما يلي:

- 1- الأمن والأمان الحضري هو مطلب عالمي ملح لكافة المجتمعات في كافة الأقطار.
- 2- تطور مراحل تخطيط المدينة عبر العصور المختلفة من القديمة وصولاً للحديثة تأثر تأثيراً واضحاً بمفهوم الأمن والأمان الحضري.
- 3- المبدأ الأساسي للفكر الاستيطاني في عملية تخطيط المستوطنات هو المبدأ الأمني.
- 4- للتخطيط والتصميم العمراني دور مهم ورئيس في تحقيق معايير الأمن والأمان الحضري.
- 5- التطور العمراني في محافظات غزة تطور عشوائي لم يراع الأسس التخطيطية السليمة.
- 6- مشاريع الإسكان في محافظات غزة (الحالة الدراسية :مشروع إسكان تل الهوى) لم تحقق الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمعايير الأمن والأمان لمواجهة كوارث الحروب.

1-4 منهجية البحث:

يتناول البحث مجموعة من المناهج تعتمد عليها بشكل أساسي في الإجابة على فرضيات الدراسة المذكورة للوصول إلى النتائج والتوصيات التي تمثل خلاصة الدراسة بشكل نهائي وقد تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي من خلال:

1- الاعتماد على المصادر والمراجع المكتبية والالكترونية المختلفة للوقوف على العديد من النقاط منها نشأة وتطور تخطيط المدن والإسكان، وعوامل تحقيق الأمن والأمان الحضري عبر العصور المختلفة، وتطور العمران في محافظات غزة ونشأة وتطور مشاريع الإسكان في محافظات غزة.

2- الاستعانة بالمصادر والمراجع المكتبية والالكترونية المختلفة لوصف وتعريف العديد من المفاهيم المختلفة كالكوارث والأمن والأمان الحضري والفكر الاستيطاني الصهيوني، ومفاهيم الإخلاء والإيواء، ودور التصميم والتخطيط العمراني في تحقيق تلك المفاهيم.

3- إلقاء الضوء على واقع السكن في محافظات غزة، وواقع الإسكان فيه ودراسة مشاريع الإسكان في محافظات غزة وحصر الأضرار المختلفة والوقوف على أسبابها وتأثيرها بغياب مفهوم الأمن والأمان الحضري.

4- مقارنة الحالة الدراسية المتمثلة في مشروع إسكان تل الهوى مع أسلوب التخطيط المتبع في المستوطنات الإسرائيلية وتخطيط المدن الفلسطينية المستقبلية في الضفة الفلسطينية، للخروج بتوصيات تساهم في إعادة صياغة المفردات التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان بما يتناسب مع حاجة مواجهة كوارث الحروب المستمرة على المجتمع الفلسطيني.

5- الدراسات الميدانية من خلال المقابلة المباشرة والاستبانة لاستقصاء رأي شريحة ساكني مشاريع الإسكان حول مدى ملائمة هذه المشاريع للسكن ونجاحها في تحقيق مفاهيم الأمن والأمان.

1-5 مصادر البحث (طرق جمع المعلومات):

1- المصادر المكتبية : وتشمل الكتب والمراجع التي تناولت بعض أو أجزاء من موضوع البحث.

2- المؤسسات الحكومية : وتضم وزارة الإسكان ووزارة الأشغال ووزارة الحكم المحلي والبلديات وغيرها من المؤسسات الحكومية التي يمكن الاستفادة منها.

3- الدراسات والمشاريع المستمدة من الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة.

4- دائرة الطوارئ بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا والخاصة بالمسح الميداني لحصر أضرار الحرب على الوحدات السكنية.

5- المسح الميداني من خلال:

- الاستبانة : وهي ضرورة من ضروريات البحث حيث سيتم بواسطتها التعرف على المشاكل التي يعاني منها مشاريع الإسكان والمتعلقة بعوامل الأمن والأمان واستطلاع آرائهم في نقاط تحدد واقع وطبيعة البحث.
- المقابلات الشخصية: أحد المصادر البحثية الحية والتي بواسطتها يمكن استقاء المعلومات بصورة مباشرة وحقيقية.
- الزيارات الميدانية: والتي بواسطتها يمكن الوقوف على الواقع الحقيقي لمشاريع الإسكان وإجراء المقارنات وأخذ الصور المختلفة التي تفيد الدراسة البحثية.
- 6- المؤتمرات وورش العمل: التي عقدت حول موضوع البحث أو مقارنة لها.
- 7- الأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة، وكذلك المجلات والصحف.
- 8- مواقع الانترنت المعتمدة لمؤسسات وجامعات ومراكز أبحاث عالمية.

1-6 حدود البحث:

تشمل حدود البحث محافظات غزة، ومن ثم التركيز على مدينة غزة ومشاريع الإسكان المنتشرة فيها، وسيعتمد البحث على مشروع إسكان تل الهوى كحالة دراسية تعرضت لكوارث الحروب وبالتحديد خلال العدوان الأخير من قبل الاحتلال الإسرائيلي على محافظات غزة - ديسمبر 2008.

1-7 معوقات الدراسة:

- 1- قلة وجود دراسات سابقة متخصصة في نفس مجال البحث.
- 2- قصور بعض قواعد البيانات التي تتعلق بال عمران في محافظات غزة ومشاريع الإسكان لدى الجهات الرسمية.
- 3- قلة المعلومات المتوفرة عن تجارب إعادة إعمار التجمعات السكنية بعد كوارث الحروب
- 4- صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية بسبب فقد المعلومات بعد العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008.
- 5- التعاطي السلبي من قبل المؤسسات الحكومية ووكالة الغوث الدولية - الأونروا بخصوص توفير معلومات تتعلق بحصر الأضرار السكنية في مشروع إسكان تل الهوى.
- 6- صعوبة توزيع الاستبانة الخاصة بالبحث وعدم تعاطي أو استجابة الناس معها بشكل كبير.

1-8 الدراسات السابقة:

حظي مفهوم الأمن والأمان الحضري باهتمام محلي وإقليمي، وكان ذلك فقط من خلال التركيز على جزئيات محددة تتناول بعض معايير الأمن والأمان الحضري التي تتعلق بالطفل والمرأة والسرقة والجرائم كمثل، دون التركيز على قضية تأثير كوارث الحروب على مشاريع الإسكان ومدى تحقق أو افتقار معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في هذه المشاريع، ولذلك جاءت دراسة الباحث للتعاطي مع مفهوم الأمن والأمان الحضري بتطبيقها على مشاريع الإسكان التي تتعرض بشكل مستمر للاعتداءات الإسرائيلية كصور يومية مصغرة عن الحرب ولاسيما العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008.

ومن أهم الدراسات السابقة التي عنيت بهذا الموضوع:

1- خالد بن سكيك السكيك، "الأمن والأمان في الحي السكني"، مارس 2004م:

حاولت الدراسة التعرف على علاقة النمط العمراني في الأحياء السكنية بالمشاكل الأمنية التي تحدث بها وقد وجدت الدراسة أن الأحياء السكنية عديدة المداخل التي تأخذ شكلاً شبكياً تساهم في حدوث العديد من المشاكل الأمنية وأوضحت الدراسة أنه من الممكن تخفيف تلك المشاكل بتشجيع ظهور مجالس الأحياء لزرع روح الانتماء والتعامل مع المشاكل داخل الحي في وقتها بالإضافة لوضع الحلول الفيزيقية المخففة لتلك المشاكل.

2- سالم، داليا إبراهيم، مجدي محمد رضوان، عزة محمد جعيس، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، 2005م:

يمثل الأمن قيمة أساسية لنشأة المجتمع الحضري المستقر ويعد التجمع السكني المستوى الأول الذي يجب أن يوفر للفرد والأسرة السلامة، وتتناول الدراسة دور العوامل المعمارية في تخطيط وتصميم التجمعات السكنية من أجل تحقيق الأمن وتوفير الفراغات السكنية المحمية واشتملت الدراسة على مجموعة من المفاهيم تمثلت في الأمن والجريمة في العمارة والعوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية وتوفير الفراغات المحمية، وقد خلصت الدراسة إلى تكييف النواحي العمرانية والمعمارية لتحقيق الأمن والأمان في التجمعات السكنية، وتأكيد دور المهندس المعماري في تحقيق الشعور بالأمن للأفراد داخل التجمعات السكنية والوحدة السكنية.

3- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية"، 2005م:

تتعلق هذه الدراسة بموضوع استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية، حيث يمكن للكوارث أن تتيح الفرص أمام التنمية المستدامة، إلا أن تحقيق

استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار تحتاج إلى جهود إعادة التأهيل وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل.

4- باهام، علي بن سالم بن عمر، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال"، 2006م:

اتسع النطاق العمراني للعديد من المدن العربية خلال العقود القليلة الماضية، واتسعت معه المناطق والأحياء السكنية، وقد تم تصميم وتخطيط غالبية تلك الأحياء بطريقة مختلفة تماماً عن الأنماط التقليدية، لذا بدأت تظهر مشكلة تدني مستوى السلامة ونقص الأمن نظراً لاتساع الأحياء السكنية المعاصرة، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع النشاط الاقتصادي لكثير من المدن، بما يصاحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية.

وعلى الرغم من تنوع الطرق العقابية والوقائية المتبعة للحد من الجريمة وإشاعة الأمن وتوفير السلامة في المناطق العمرانية، إلا أن أسلوب تشكيل البيئة العمرانية يبقى ذو دور مهم وفعال للغاية في تحقيق الأمن والسلامة في الأحياء السكنية، من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وتمكينهم من المشاركة في إيجاد الأمن والإحساس به، ومن هذا المنطلق تهدف هذا الورقة إلى مناقشة دور التصميم العمراني في تحسين مستوى الأمن والسلامة، وإبراز أهم المعايير التصميمية التي تساهم في توفير بيئة خارجية سكنية أفضل، للسكان بشكل عام وللأطفال بشكل خاص، بالإضافة إلى تحديد جوانب القصور في أنماط تصميم بعض الأحياء المعاصرة.

5- الحاج حسن، محمد توفيق محمد، "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية - حالة دراسية مدينة نابلس"، 2007م:

شهدت المدن الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو تطوراً عمرانياً ملحوظاً انعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كثير من المدن مع ظهور بعد الآثار السلبية المتعلقة بالوضع الأمني والاجتماعي وظهور الجرائم والانحراف السلوكي، والهدف من الدراسة هو البحث في مفاهيم الأمن الحضري والجريمة وتحليل واقع الجريمة في المدن الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أهمية دور العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وأوصت الدراسة بشكل أساسي إلى تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الأمن، وأكدت الدراسة على أولوية القضية الأمنية لدى الجمهور، وأوصت كذلك بتشكيل مركز علمي متخصص في مجال إعداد دراسات تتعلق بتحقيق الأمن المجتمعي.

6- عباس، مكرم محمد قري أحمد، "الأمان الحضري (التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة) - حالة دراسية مدينة نابلس"، 2008م:

تلقي الدراسة الضوء على موضوع النوع الاجتماعي وعلاقته مع تشكيل وتخطيط الفراغات الحضرية مع التركيز على تصميم الفراغات من وجهة نظر أنثوية، وتهدف الدراسة بشكل أساسي

للتنويه لأهمية توفير فراغات حضرية تعطي المرأة الشعور بالأمن بالراحة المادية والمعنوية وتتلخص الدراسة إلى أن المرأة المحلية في مدينة نابلس غائبة قلباً وقالباً عن سياسات التخطيط العمراني وافتقارهن للأمان الاجتماعي وخوفهن الدائم على سلامتهن الشخصية في أوقات المساء وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات تضم توصيات للنساء خاصة وصناع القرار عامة ومنها ضرورة العمل الجماعي للنهوض بسياسات تخطيط المدينة.

7- حسن، نوبي محمد، "التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية"، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 3، 2002م:

أصبحت المباني العالية في العصر الحديث ظاهرة تكاد تكون عامة للاستخدامات السكنية في ظل الاكتظاظ السكاني وفي ظل ندرة وارتفاع أسعار الأراضي وهذا الشيء يثير مجموعة من التساؤلات حول جدوى النمط وتأثيره على مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتركيز على مدى تأثير هذا النمط البنائي على العلاقات الاجتماعية واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استبيان يقيم العلاقات الاجتماعية في المباني العالية وخلصت الدراسة إلى أن النمو العمراني الرأسي من أهم الأسباب التي أدت إلى فقدان العلاقات الاجتماعية.

8- العيسوي، أسامة عبد الحليم وفريد صبح الفيق، "دراسة تقييمية لطبيعة العلاقات الاجتماعية لسكاني أبراج جمعيات الإسكان برج الجامعة الإسلامية - تل الهوى كحالة دراسية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الهندسي الثاني لكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، 2006م:

في ظل الانتشار المتزايد لظاهرة السكن الجماعي في قطاع غزة، وزيادة عدد الأبراج والجمعيات الإسكانية، وما نجم عن ذلك من تغيير في العلاقات الاجتماعية بين السكان وفي بعض الأحيان ظهور مشاكل اجتماعية بسبب عدم تآلف السكان، وفي البعض الآخر توطيد العلاقات الاجتماعية بين السكان. ومن الحالات الجديرة بالدراسة جمعيات الإسكان الذي يتوافق فيها مكان السكن مع العمل. وبالتالي تنتظر هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقعي لنموذج من جمعيات الإسكان، والذي تم تشييده على أساس توافق ساكنيه في مكان العمل، وهو جمعية إسكان العاملين بالجامعة الإسلامية بغزة، وكذلك دراسة مدى الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة لهذا التوافق، والسلبيات التي يمكن أن تنشأ عن ذلك. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج الإسكاني يسهم في زيادة نسبة رضا السكان من مستوى العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وفي تخفيف المؤثرات السلبية لظاهرة السكن الجماعي. كما أكدت الدراسة على ضرورة التوسع في إنشاء جمعيات الإسكان حسب واقع العمل، والتي تساهم في تواصل أفضل بين السكان وفي نشوء علاقات اجتماعية أكثر قوة، فهذا المفهوم يجسر الهوة بين العلاقات الاجتماعية الحضرية التي

تتشأ في محيط العمل وتكون معرضة لتذبذباته وما بين علاقات جوار السكن والتي لا تجد لها في الكثير من الأحيان الأوقات الكافية لتعميقها بين السكان.

9- محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م:

يهدف البحث إلى تقديم دراسة تعرف الكوارث والأزمات الطبيعية والصناعية، ودور الدول والحكومات في مواجهة هذه الكوارث والأزمات لحماية الأفراد والممتلكات ودورها في توعية المواطن لتفادي الأخطار والتقليل من الخسائر البشرية والمادية. هذا وتكمن الإشكالية البحثية في دراسة العلاقة بين واقع قطاع غزة في الاستعداد لإدارة الكوارث والأزمات قبل وأثناء وبعد الحرب الأخيرة "حرب الفرقان". من هنا اتبع البحث منهجاً علمياً اعتمد على دراسة الجوانب النظرية لتجارب الدول والحكومات من ناحية ومن ناحية أخرى دراسة الواقع الميداني لقطاع غزة خاصة بعد تعرضه لحرب الفرقان الطاحنة الأخيرة والتي خلفت وراءها الضحايا والمصابين والمنكوبين والمتضررين وأرضاً ملوثة بمواد مشعة تفتك بصحة السكان والأرض.

وأخيراً يقدم البحث مجموعة من النتائج والتوصيات من شأنها المساهمة في إنجاح إدارة الكوارث والأزمات وتقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات، وضرورة التنسيق بين السلطات المحلية والمؤسسات وتوحيد جهودها في تنفيذ عمليات مواجهة الطوارئ، وكذلك تقديم توصيات تساهم في رفع الوعي لدى المواطنين وتدعم سبل معالجة الآثار الناجمة عن تلك الكوارث. وأخيراً ضرورة الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة و بالدول النامية لتقارب النواحي الثقافية والاجتماعية معنا.

ملخص الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى الإسكان ومشاكل الإسكان سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي عديد من الموضوعات تمثلت في:

- 1- علاقة النمط العمراني في الأحياء السكنية بالمشاكل الأمنية.
- 2- دور العوامل المعمارية في تخطيط وتصميم التجمعات السكنية من أجل تحقيق الأمن وتوفير الفراغات السكنية المحمية.
- 3- تكريس مفهوم الإغاثة المستدامة وإعادة الإعمار - وتحويل الكوارث إلى فرص لتحقيق التنمية المستدامة.
- 4- تشكيل البيئة العمرانية يبقى ذو دور مهم وفعال للغاية في تحقيق الأمن والسلامة في الأحياء السكنية، من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وتمكينهم من المشاركة في إيجاد الأمن والإحساس به.

5- البحث في مفاهيم الأمن الحضري والجريمة وتحليل واقع الجريمة في المدن الفلسطينية، وأهمية دور العامل السياسي والأمني في عدم الاستقرار الأمني وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

6- النوع الاجتماعي وعلاقته مع تشكيل وتخطيط الفراغات الحضرية مع التركيز على تصميم الفراغات من وجهة نظر أنثوية.

7- التركيز على مدى تأثير هذا النمط البنائي على العلاقات الاجتماعية.

8- تحليل واقعي لنموذج من جمعيات الإسكان، والذي تم تشييده على أساس توافق ساكنيه في مكان العمل.

9- تعريف الكوارث والأزمات الطبيعية والصناعية، ودور الدول والحكومات في مواجهة هذه الكوارث والأزمات لحماية الأفراد والممتلكات ودورها في توعية المواطن لتفادي الأخطار والتقليل من الخسائر البشرية والمادية.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن ملاحظة افتقارها لبعض الموضوعات التالية:

1- الدراسات السابقة لم تتناول دراسة تخطيط وتصميم مشاريع الإسكان بما يتلاءم مع نوع الكارثة سواء كانت طبيعية أم صناعية.

2- الدراسات السابقة ركزت على مبدأ إدارة الكارثة بعد وقوعها ولم تضع خطط أفق بعيد لإدارة الكارثة قبل وقوعها.

3- الدراسات السابقة لم تتناول كارثة الحرب بشكل واضح ومباشر ولم تضع حلول تخطيطية وتصميمية لتفادي الأضرار الناجمة عن مثل هذه الكارثة.

4- الدراسات السابقة تنفرد إلى معرفة آراء وتوجهات السكان بمفاهيم الأمن والأمان الحضري في مشاريع الإسكان بهدف التنبؤ وبناء خطط تنموية مستقبلية.

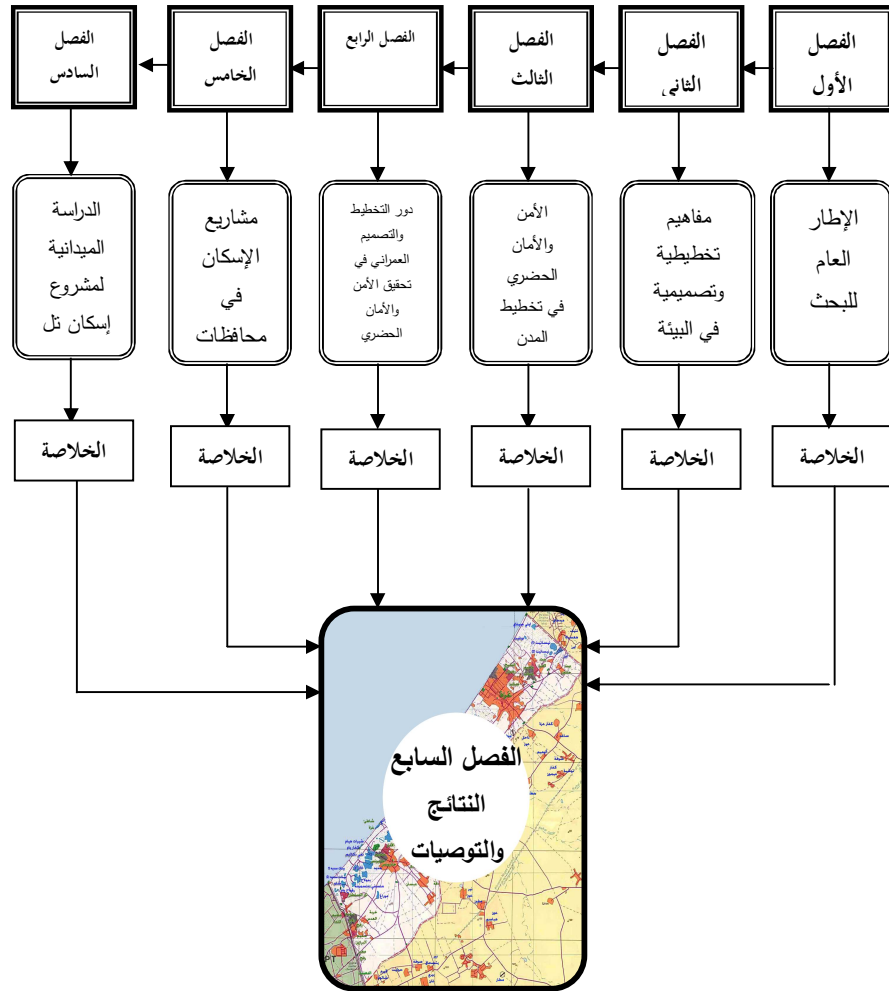
5- الدراسات السابقة لم تناقش كيفية اختيار وتخطيط وتصميم مشاريع الإسكان بما يحقق عامل الأمن والأمان.

6- الدراسات السابقة لم تشير إلى دور المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات في مواجهة وإدارة الكوارث.

1-9 هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى سبعة فصول (انظر الشكل 1-1)، الفصل الأول يشمل التعريف بالبحث وأهميته وأهداف والمشكلة البحثية والدراسات السابقة وهيكلية البحث، الفصل الثاني يتناول الأمن والأمان الحضري في البيئة العمرانية، وتعريف لمفاهيم الأمن والأمان الحضري، والكوارث، أما الفصل الثالث يتناول مفهوم الأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة والمعاصرة

وتخطيط المدن الإسلامية وإلقاء الضوء على مفهوم المجاورة السكنية ومدى ملائمة معاييرها لاحتياجات العصر الحالية ومن ثم إلقاء نظرة على الفكر الاستيطاني في التخطيط، الفصل الرابع يتناول دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري، ودور المهندس المعماري في تحقيق المنظومة الأمنية، الفصل الخامس يتناول تطور العمران في محافظات غزة ونشأة مشاريع الإسكان في محافظات غزة والسياسات الإسكانية فيها، وتحليل جوانب قصور عناصر الأمن والأمان في مشاريع الإسكان على المستوى التخطيطي والتصميمي وتأثير حرب الفرقان في ديسمبر 2008 على مشاريع الإسكان في محافظات غزة وآليات إدارة هذه الكارثة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والمؤسسات الخاصة وتقييم ذلك، أما الفصل السادس فيمثل الحالة الدراسية الميدانية المتمثلة في مشروع إسكان تل الهوى كحالة دراسية تعرضت لكوارث الحروب، ومن ثم وضع رؤية تخطيطية وتصميمية من قبل الباحث لمعايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع إسكان محافظات غزة ، الفصل السابع والأخير يمثل النتائج والتوصيات الخاصة بالبحث. انظر الشكل (1-1)



شكل (1-1) : هيكلية البحث

الفصل الثاني

مفاهيم تخطيطية وتصميمية في البيئة العمرانية

(ص 14 - ص 41)

الفصل الثاني

مفاهيم تخطيطية وتصميمية في البيئة العمرانية

تمهيد

1-2 المدينة - التعريف وأسباب النشأة.

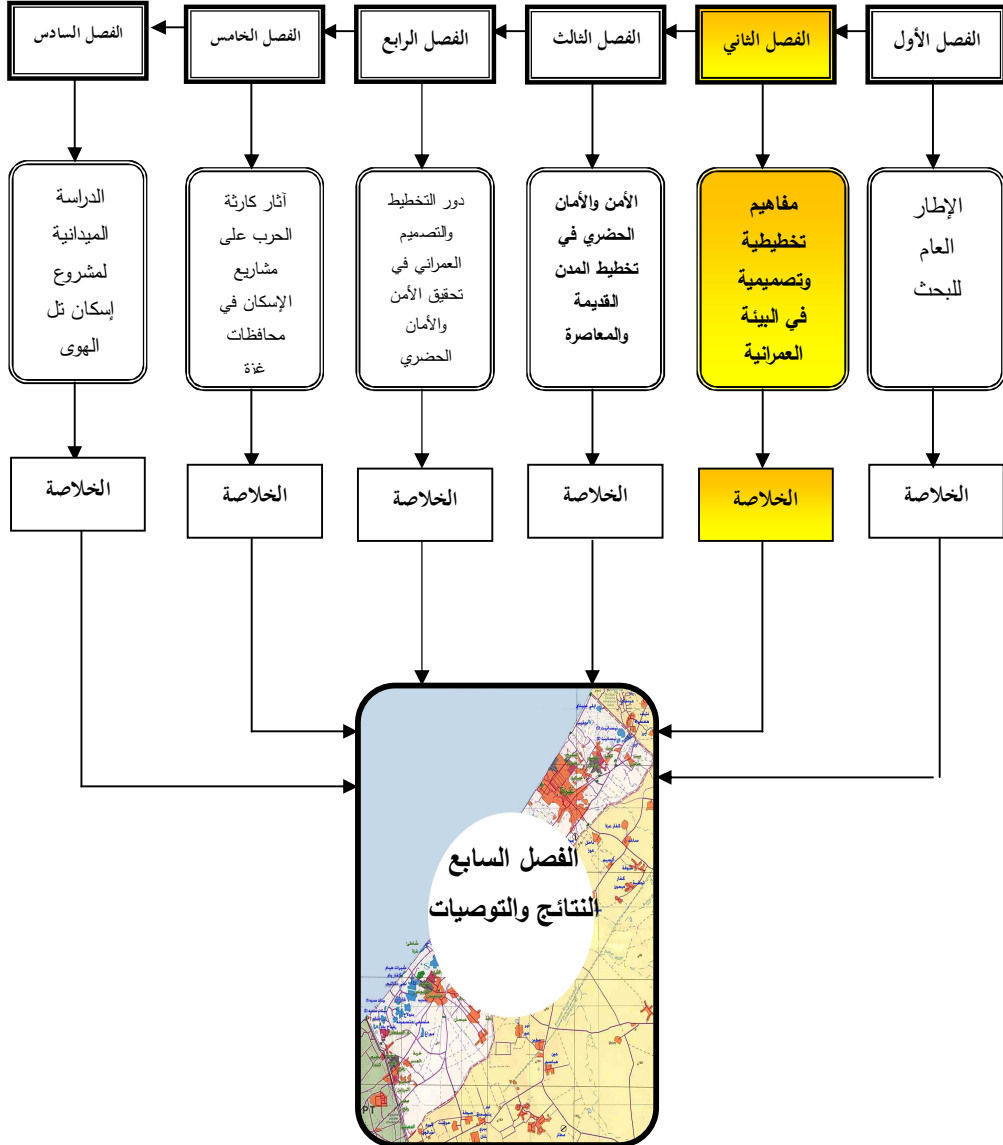
2-2 الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري.

3-2 الكوارث.

4-2 الأمن.

5-2 الإخلاء والإيواء

الخلاصة



تمهيد:

كان الإنسان على مدار سنوات عديدة يعاني من الكوارث التي تترك وراءها آثاراً مدمرة للممتلكات والسكان، كل ذلك كان مدعاة للتفكير الإنساني بالتطوير في مجال الحماية بقصد الحفاظ على العنصر البشري من خلال تحليل الأخطار ودراستها واحتمال حدوثها وإعداد الخطط لمواجهتها، ونص اتفاقية جنيف الرابعة يقول: "تتعهد الدول الموقعة بمجرد إعلان حرب أو حدوث اشتباك مسلح احترام الأشخاص الذين لا يقومون بدور عدواني ومعاملتهم معاملة إنسانية وأن الأفعال التالية وهي تعريض الحياة للخطر وأخذ رهائن وإهدار الكرامة والإذلال محرمة في كافة الظروف"¹، وبالتالي إن احترام القيمة الإنسانية والحاجات البشرية هدف أساسي، ولقد سعى الإنسان عبر التاريخ والحقب المختلفة ليحقق مفاهيم الاستقرار والطمأنينة، من خلال بيئة عمرانية توفر له كل ما يطمح إليه من احتياجات، فكان من أهم مقومات البيئة العمرانية للإنسان في العصور المختلفة تحقيق الاحتياجات كافة الفسيولوجية والسيكولوجية، وتوفير الأمن والأمان والحماية من أي خطر تشكله الكوارث، والاهتمام بعمليات التخطيط المعماري للفراغات الحضرية والمنشآت المعمارية بأعلى كفاءة تحقق الأمن والسلامة.

2-1 المدينة - التعريف وأسباب النشأة:

نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الغابات والصحراء إلى الريف، ومن الريف بدأ ينتقل تدريجياً للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية، فكان تخطيط المدينة، التي تمثل تاريخ الحياة الحضرية، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة للقوة والفرح والحرمان والضعف.

2-1-1 تعريف مفهوم المدينة:

لا يوجد تعريف واضح ودقيق للمدينة، فقد عرفت المدينة بأكثر من تعريف من خلال العلماء حسب توجهات متنوعة ومختلفة، وقد تم تعريف المدينة حسب المفاهيم التالية:²

¹ صالح، جمال، نص اتفاقية جنيف الرابعة - كتاب السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية- مطبعة دار الشروق-القاهرة، الطبعة الأولى 2002م.

² القبانى، هبة فاروق، " المدينة(التعريف والمفهوم والخصائص)- دراسة التجمعات الحضرية في سورية، جامعة دمشق-كلية الهندسة المعمارية-قسم التخطيط العمراني والبيئة، 9 أبريل 2007.

1- إحصائياً: تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة.

2- قانونياً: هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية.

3- حجماً: فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في قطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة، وبالتالي فإن تعريف المدينة حسب الحجم يختلف من قطر إلى قطر ومن مكان لآخر.

4- اجتماعياً: المدينة ظاهرة اجتماعية، واتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

5- وظيفياً: لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

أ- فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

ب- المدينة هي محلة عمرانية متكدة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي والصناعة والتجارة.

ج - المدينة هي المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئاً محدداً، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.

6- تاريخياً: المدينة بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول.

7- موقعاً: تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن، ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية من تنسيق الموقع، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها وكذلك تفردتها بخط سماء مميز. وهناك نقاط جغرافية وعمرانية تحدد مفهوم المدينة موقعاً، فالنقاط الجغرافية:

- نقاط جغرافية بيئية(خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار وتلاقي فروع).

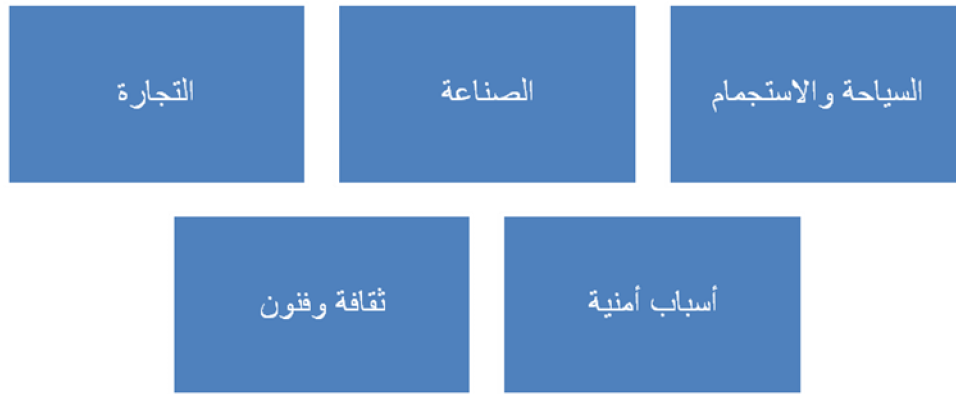
- عقد تلاقي طرق النقل(مواصلات، سكك حديد، سيارات).

- نقاط إستراتيجية تجمع بين مزايا البر والبحر(أنفاق ومواقع نقل جوي وبحري وضائق).

بالتالي ومن خلال التعريفات المختلفة السابقة فإن المدينة تعبر عن هوية ووظيفة وطبيعة وموقع وأعداد أي مجتمع يعيش فيها ولا تتشكل إلا بوجود الإنسان وتحديد احتياجاته، فإن كان الحاجة للاستقرار والشعور بالأمن هي حاجة أساسية من حاجات الإنسان فإن الاهتمام بمعايير التخطيط والتصميم التي تحقق ذلك هي حاجة ملحة وضرورة لا يمكن إغفالها في عمليات ومراحل التخطيط المختلفة.

2-1-2 أسباب نشأة المدن:¹

تختلف أسباب نشأة المدن من مدينة لأخرى ومن أهم الأسباب المميزة لنشأة المدن:

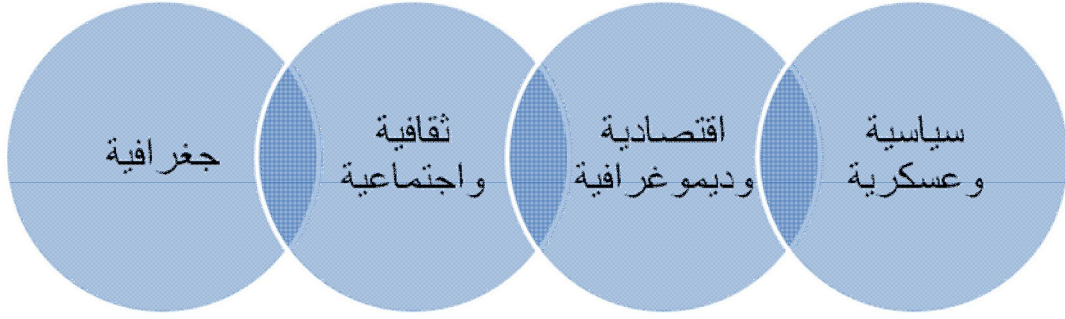


والأمن هو المفهوم الأهم في هذا البحث فالإنسان يخطط ويبني ليؤمن نفسه وما يملك من الأذى ومن هنا تفهم استراتيجيات اختيار مواقع بناء المدن، ومن هنا يمكن أن تفهم مبررات الوسائل التي استخدمها الإنسان البدائي لتحقيق هذا العامل، لذا كان من الضروري الاهتمام بهذا العامل وتطبيقه في مشاريع الإسكان في محافظات غزة المعروفة كأهم التجمعات السكانية الموجودة في المدينة.

2-1-3 العوامل المحددة لنمو التجمعات السكانية في المدن:

هناك مجموعة من العوامل تساهم في نمو التجمعات السكانية في المدينة، فمن خلال هذه العوامل ودراستها يمكن تحديد المحددات التي تساهم في تحقيق معايير الاستقرار والطمأنينة وحفظ عوامل الأمن والأمان للتجمعات السكانية المختلفة والمجتمع داخل هذه التجمعات بكافة شرائحه:²

¹ فواز، مصطفى، مبادئ تنظيم المدينة، سلسلة الكتب العلمية الميسرة-معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980م.
² القبانى، هبة فاروق، " المدينة(التعريف والمفهوم والخصائص)، دراسة التجمعات الحضرية في سورية، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة، 9 أبريل 2007.



ولعبت القوة السياسية والعسكرية دوراً متميزاً في تشكيل المدن وتحديد بناءها، إذ تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن. فقد كانت المدينة بمثابة مراكز سياسية ينادى إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية، كذلك فإن الاستقرار السياسي يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وشعور المجتمع بتوفر الأمن والطمأنينة والشعور المستمر بالأمان، في حين أن المدن التي تمر بتوترات سياسية متعاقبة وحروب وعدوان متواصل تكون دوماً في نوع من عدم الاستقرار وعدم الطمأنينة المتواصلة، وبالتالي الشعور بالخطر المستمر، ومن هنا فإن احتياجات تخطيط وتصميم التجمعات السكنية التي تمر بمثل هذه الظروف لا بد أن يختلف اختلافاً تاماً عن أي تجمعات سكنية أخرى.

بالتالي فإن العوامل السابقة هي الأساس الواضح والمؤثر في تكوين التجمعات السكانية، وهي عوامل تتأثر بشكل مباشر بمفهوم الأمن والأمان الحضري ولا بد أن تأخذ دوماً بعين الاعتبار في عمليات التخطيط والتصميم السليم للتجمعات السكانية لأنه في حال عدم الاهتمام بأي من هذه العوامل فإن الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري الذي يشكله التجمع السكني سيكون عرضة لفقدان الأمن والأمان.

2-2 الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري:

البيئة العمرانية هي مكان حياة الأفراد، وهي مرتبطة ارتباط وثيق بالخلفية الثقافية للمجتمع، كما أن البيئة العمرانية تساعد على تحديد عمليات ووظائف جماعات مستعمليها، وهي التي يتوفر فيها السكن الملائم وهي التي توفر شروط الاستمتاع والبعد عن التوتر والقلق والفراغ الحضري هو الجزء الأساسي من هذه البيئة العمرانية وهو المكان الذي تمارس فيه الجماعات أنشطتها المختلفة وتحقق فيه كافة احتياجاتها الإنسانية.

2-2-1 الفراغ الحضري:¹

يعرف الفراغ الحضري بأنه هو عبارة عن حيز تتحدد صفاته بعناصر مادية وينظم بطريقة معينة لكي يعطى الإحساس بالشخصية الفراغية الخاصة، وللفراغ الحضري مجموعة من الصفات منها أن يكون مادي ومرئي، ملموس وحقيقي، فراغ اجتماعي مندمج داخل المدينة، والفراغ الحضري يتشكل نتيجة لثقافة المجتمع ومبادئه ليلبي احتياجات كافة أفرادها ويكون ملائم لطموحاتهم ورغباتهم وبالتالي يكون له تأثير إيجابي عليهم.

2-2-2 الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري:

إن الفراغ الحضري الملائم للإنسان هو الذي يحقق أكبر كفاءة وفعالية لحاجات الإنسان المختلفة، بالتالي فإن تحليل حاجات الإنسان في الفراغ الحضري أمر لا بد منه فمن خلال تحقيق أعلى قدر من حاجات الإنسان فيه يتحقق الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار، وتتمثل هذه الحاجات بالمعيشية من مسكن ومأكل ومشرب، والاجتماعية المتمثلة بالانتماء وحب الجماعة، والنفسية المتمثلة بالقيم الجمالية والراحة والأمن والأمان، وكذلك من الحاجات التي يجب أن تتوفر للمجتمع في الفراغ الحضري ما يلي:²

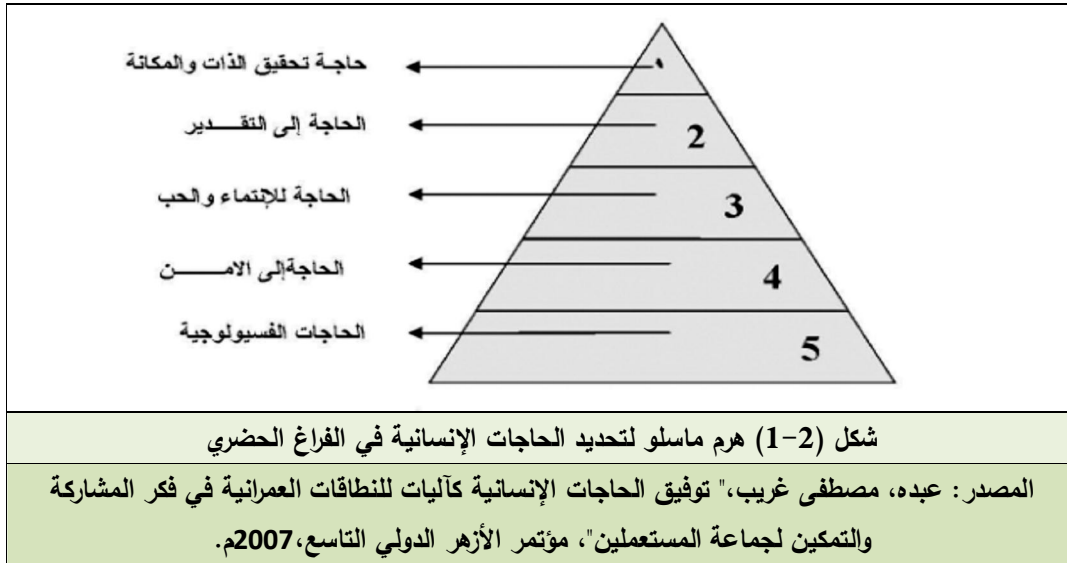
- تأمين فراغ حضري تخطيطي وتصميمي عالي الجودة، ومكافحة الأخطار.
 - تعزيز مفاهيم الأمن والأمان، ومراعاة العلاقات الاجتماعية أثناء عملية التخطيط والتصميم.
 - تحقيق الراحة والاسترخاء والارتباط بالفراغ الحضري.
- وقد تناول العديد من المفكرين ترتيب احتياجات الإنسان في الفراغ الحضري للتعرف على أنماط التأثيرات المتبادلة بين الإنسان ونطاقه العمراني، ومن أهم النماذج التي رتب الحاجات الإنسانية الغريزية بشكل هرمي النموذج الذي قدمه ماسلو³، حيث تم ترتيب هذه الاحتياجات في خمس نقاط حسب الأولوية هي:⁴ (الحاجة إلى تحقيق الذات والمكانة - الحاجة إلى التقدير - الحاجة للانتماء والحب - الحاجة للأمن - الحاجات الفسيولوجية).

¹ محمد، حنان رفعت، "مستقبل المدينة المعاصرة في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"، المؤتمر الدولي السادس (الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 15-17 مارس 2005م.

² مكرم "محمد قري" أحمد عباس"، "الأمان الحضري - التصميم من وجهة نظر المرأة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008م

³ أبراهام ماسلو (1908 - 1970) يعتبر من أشهر علماء النفس الذين أثروا على خط سير المناهج الدراسية (خاصة فيما يتعلق بعلم الإدارة) في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. نظرية "الترتيب الهرمي لاحتياجات الإنسان" هي أبرز ما قدمه أبراهام ماسلو في حياته العلمية. عارضه كثيرون، و وافقه كثيرون.

⁴ مدني، عبد القادر علافي، كتاب إدارة الموارد البشرية



من خلال الترتيب السابق يمكن تقسيم الحاجات الإنسانية إلى مجموعتين أساسيتين تتمثل المجموعة الأولى في حاجات الفسيولوجية والاجتماعية مثل الاحتياج إلى الإبقاء على الحياة والصحة والنمو والراحة، والمجموعة الثانية تتمثل في حاجات سيكولوجية واجتماعية مثل الحاجة إلى الأمن والأمان والشعور بالانتماء وتقدير الذات والمعرفة والجمال، والشكل التالي يمثل مقارنة واضحة المجموعتين.



ومن خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن الحاجة إلى الأمن والأمان هو احد الحاجات السيكولوجية والاجتماعية المرتبطة بالبيئة العمرانية والفراغ الحضري الذي يعيش فيه الإنسان، كذلك من تحليل الشكل السابق يمكن ملاحظة أن كافة الحاجات الإنسانية المذكورة في مضمونها تتمحور حول تطبيق مفهوم الأمن والأمان في البيئة العمرانية والفراغ الحضري وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنها حاجة مركزية وجوهرية وأساسية إذا ما تحقق فإن تحقيق كافة الحاجات الأخرى سهل ويسير.

2-2-3 السلامة العامة في الفراغ الحضري¹

السلامة مصطلح واسع الدلالات وتعد قاسما مشتركا في كل ما ينتجه الإنسان في نطاق بيئته الحضرية من نتاج فكري أو عملي، ترمي إلى تحييد خطر ما أو منعه أو التخفيف من آثاره. وتعد السلامة وسيلة وهدف في ذات الوقت، وهي كذلك مبدأ أساسي في حياة الإنسان يبدأ تأكيده غريزيا في كيانه الجسماني والعقلي والروحي، ثم يسعى لتفعيله وتأصيله في المحيط الحياتي الرحب الذي يحيط به، وسواء كانت السلامة وسيلة أو هدفا فإنه لا يبدو أن تناولها والعمل على تحقيقها يمكن اعتباره أمرا ثابتا يسهل أن توضع له ضوابط وقواعد محدودة تؤدي إلى تحقيقه، فالسلامة عملية مستمرة ومتجددة تحتاج إلى التطوير الدائم للعديد من المعايير والإجراءات والوسائل مع المتابعة الدائمة لها. ويمكن إسقاط ذلك المفهوم على المباني لندرك أن الإنسان في الماضي البعيد والقريب قد راعى من خلال تجاربه العديد من مقومات السلامة والحماية في المباني له، بل يمكن إدراك أن سكن الإنسان الأول كان يهدف إلى تحقيق سلامته وأمنه الشخصي من الأخطار المختلفة المحيطة به، كما أن تحقيق السلامة في المباني قد استمر أساسيا على مدى التاريخ الحضاري للإنسان، وفي الوقت الراهن، ونظرا للتقدم الهائل الذي أحرزه الإنسان في جميع المجالات الهندسية ومنها هندسة المباني، حيث أوجدت مواد بناء حديثة، ونظم هندسية متنوعة للإنشاء فقد استفاد الإنسان من تطبيقات الطاقة الكهربائية التي ساهمت بشكل أساسي في التحول والتطور الكبير في أساليب التصميم والتنفيذ للمباني حسب وظائفها واستعمالاتها إلى الحد الذي وصل إلى أن بعض المباني تحتاج في تصميمها وتنفيذها إلى عشرات من الفنيين والمهندسين ذوي الاختصاصات المختلفة، كل منهم ذو مسؤولية محددة عن جزئية خاصة في أعمال التصميم أو التنفيذ وبعد ذلك في أعمال الصيانة والتشغيل. بل ويسبق كل هؤلاء اختصاصيون وتقنيون في مجالات متعددة ذات علاقة بالعناصر المختلفة التي تحتاجها المباني في مراحل التصنيع والاختبار والتوصيف الفني لها قبل طرحها للاستخدام وذلك في أعمال لا حصر لها من مواد البناء والإنشاء

¹ آل فطيمه، محمد بن يحيى، " دور البلديات في سلامة المنشآت"، الإدارة العامة للتشغيل والصيانة، إدارة التشغيل، السعودية، 1425هـ.

والكهرباء ومواد الأعمال الميكانيكية والصحية وغيرها تحقيقا لأقصى درجات الجودة فيها، هذه الجودة التي تعتبر السلامة أحد أركانها الأساسية، وعموما فقد أصبحت قضية السلامة في المباني سلسلة منظمة من الإجراءات والعوامل المترابطة التي يعتمد بعضها على بعض، يدخل فيها العمل الإداري والقانوني من أجل تحقيق السلامة في كل حلقة من تلك السلسلة.

2-3-1 أسباب الأخطار التي تتعرض لها المباني:

تتعرض المباني على مختلف مواد الإنشاء والبناء المستخدمة فيها إلى عدد من الأخطار تؤدي إلى الأضرار المختلفة فيها مثل التصدعات والانهيارات، والحرائق، ومنها ما يعود إلى أخطاء في التصميم أو قصور في التنفيذ أو إلى قصور في الوعي من قبل مستخدمي تلك المباني ومنها أيضا ما يمكن أن يكون سببا غير متوقعا، ويخرج عن المألوف كما هو الحال عند حدوث الحروب وحوادث كوارث قدرية كالزلازل والفيضانات غير مأخوذة في الحسبان عند إعداد الدراسات الفنية الخاصة بها، وفيما يلي بعض من أسباب تلك الأضرار التي تدخل في إطار المألوف والشائع الذي يمكن السيطرة عليه سواء من خلال إعداد اللوائح الفنية والالتزام بتطبيقها، أو من خلال التوعية وذلك بإيجاز شديد على النحو التالي:

- 1) قصور في التصميم الهندسية المختلفة (المعمارية، الإنشائية، الميكانيكية، الكهربائية، الصحية،... الخ) وهذا سيؤدي حتما إلى أضرار مختلفة بالمبنى حسب نوع العمل الهندسي.
- 2) سوء في التنفيذ في مرحلة البناء، كعدم مراعاة نسب الخلطة الخرسانية، أو عدم الاعتناء بوضع حديد التسليح بطريقة سليمة.
- 3) سوء في مواد الإنشاء أو البناء المستخدمة في المبنى وعدم إتباع المواصفات القياسية والفنية في اختيار وتنفيذ تلك المواد.
- 4) عدم دراسة خواص التربة والأساسات قبل إقامة المبنى مما يؤدي إلى تصدعات تنشأ عن هبوط متفاوت للتربة.
- 5) تحميل المبنى بأحمال لم تؤخذ في التصميم نتيجة لتغيير في استخدام المبنى.
- 6) زيادة في المياه الجوفية مما يؤدي إلى تشبع التربة وضعفها تحت طبقة الأساسات.
- 7) عدم صيانة التركيبات الصحية وتمديدات المياه داخل المبنى مما قد يؤدي إلى التأثير في مواد الإنشاء وحديد التسليح.
- 8) زيادة الأحمال الكهربائية أو عدم صيانة التمديدات الكهربائية مما يؤدي إلى نشوب الحرائق.

ومن خلال السابق يمكن القول أن هناك عدد من الاعتبارات والوسائل المختلفة التي يتم تبنيها لتحقيق سلامة المنشآت عموماً ومن ضمنها المباني، تقتضي اتخاذ سلسلة متتابعة من التدابير والإجراءات الفنية والعملية في مراحل مختلفة من حياة تلك المنشآت والمباني، بل أن جزءاً من هذه الإجراءات يتم اعتباره والتفكير به في مراحل متقدمة وسابقة لتنفيذ الفعلي لتلك المباني أياً كان استعمالها أو المواد الإنشائية المستخدمة فيها، ويعد ذلك جزءاً هاماً ورئيساً للمختصين.

2-2-3-3 علاقة العمل الهندسي بسلامة المنشآت:¹

لتحقيق سلامة المنشآت فإنه يلزم إتباع نظم لمراقبة الجودة، وتعرف الجودة على أنها إرضاء العملاء بتوقع ورسم احتياجاتهم، ويتفق معظم المماريين على أن التصميم يلزم أن يكون له إدارة فاعلة لعدة أسباب منها أنه نشاط يحكمه الكثير من الضوابط وأدبيات المهنة وللعلاقة الوثيقة التي تربط صاحب العلاقة بالعميل وبالتالي الحاجة إلى المعلومات الأساسية في مرحلة التصميم الأولى، ولنظم إدارة الجودة أهمية خاصة في مرحلة التصميم، فقد اتضح بأن الإخفاق في تحقيق الجودة أثناء التنفيذ ناجم عن ضعف الاتصالات المعرفية أثناء التصميم، كما أن إدارة الجودة تقلل المخاطر وتحسن من الاهتمام الخارجي بالإنجازات في مجال معايير الجودة ولا يمكن تطبيق أسس ومبادئ ونظم مراقبة الجودة في الأعمال الهندسية دون توفر مستوى محدد كحد أدنى لمستوى الممارسة المهنية الهندسية للأفراد العاملين في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الهندسية، والمستوى المهني الهندسي بجوانبه العملية والعملية لا يكتسبه الفرد إلا بعد تخرجه من الجامعة والبدء في مشواره العملي على طريق ممارسته لمهنته التي من أجلها التحق بالجامعة وتخرج منها فالشهادة الجامعية لا تعدو عن كونها تهيئ هذا الفرد لممارسة هذا العمل، أما أسلوب الممارسة والمهارة في الإنجاز والتميز فيه وتحقيق أدبيات الممارسة وأخلاقياتها والصدق والأمانة والإخلاص في الأداء والحقوق والواجبات للشخص الممارس، وتحقيق مصلحة صاحب العمل والمستفيدين منه فإنه يحكم هذه المجالات وغيرها قواعد وأسس ومناهج تضمن الأداء الجيد السليم لممارسة المهنة وتصنع هذه القواعد والأسس والهيئات المهنية المختصة وتختلف هذه القواعد والأسس وفقاً للحدود والأهداف التي تقبل بها هذه الهيئات وتضعها لممارسة المهنة. وتعتبر التنمية العمرانية المحور الرئيس للتنمية الحضرية بجميع جوانبها وتشكل المباني بجميع استخداماتها المظهر والنمط العام للمدن وتعتبر المباني من الاستثمارات الحقيقية للسكان ويلزم المحافظة عليها والعناية بها ضمن إطار المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة. ولإيجاد بيئة عمرانية سليمة وآمنة فإنه يلزم الأخذ بما يلي:

¹ العمر، صالح عبد الرحمن عبد العزيز، " دور العمل المهني الهندسي في تحقيق سلامة المنشآت"، بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني العشرون تحت شعار سلامة المنشآت - أهداف وغايات، 1245هـ.

1- تصميم المباني وفقا للحد الأدنى من عوامل الأمان الهندسية ، وبما ينفق مع استعمال المبني، وعمره الافتراضي، والمواد الداخلة في تشييده والتربة التي يؤسس عليها المبني، ولتوجيه التصميم بحيث يحقق سلامة المنشأة ، فإنه يمكن تحقيقه من خلال:

- توحيد أدلة وإجراءات التصاميم وتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المصممون مثل بيانات التربة وعواملها الخاصة بكل منطقة.
- مراجعة التصاميم والحكم على خلوها من الأخطار الهندسية التي قد تؤثر على سلامة المباني ومستخدميها.

2- الإشراف على تنفيذ المباني والتأكد من سلامة التنفيذ وفقا للمخططات الهندسية المعتمدة في سبيل الحيلولة دون وقوع أي أخطاء في التنفيذ قد تؤثر على سلامة المباني ويعتبر الإشراف على التنفيذ بمثابة التوظيف الأمثل للمبالغ التي تتفق على تنفيذ المبني ونظرا لعدم الالتزام بالإشراف على التنفيذ فإن هناك العديد من الخسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة لحوادث تقع بسبب غياب الإشراف على التنفيذ سواء كان ذلك في مراحل التنفيذ أو أثناء فترة تشغيل واستغلال المبني.

3- تشغيل وصيانة المبني وفقا لنوع استخدامه والأساليب الموصى بها بتشغيله وأن يخضع التشغيل والصيانة لبرنامج زمني محدد. وتعتبر جوانب التصميم والإشراف على التنفيذ وصيانة وتشغيل المبني تعتبر هذه الجوانب الثلاثة مجتمعة هي المسؤولة في النهاية عن سلامة المبني، ومتى ما اختل أحد هذه العوامل أثر بشكل مباشر في العاملين الآخرين.

ومن خلال السابق كله يمكن الوصول إلى أن الإنسان يتعرض في الفراغ الحضري إلى الكثير من المخاطر المختلفة التي تضعف تحقيق الاحتياجات الإنسانية، لذلك فإن الالتزام بمبادئ الوقاية والسلامة العامة من شأنه أن يقي أفراد المجتمع والثروات من المخاطر المختلفة، وإن السلامة العامة تتمثل في الحفاظ على الحياة البشرية بشكل أساسي من خلال تأمين وتوفير عوامل السلامة المختلفة التخطيطية والتصميمية لكافة الوسائل التي تلبي احتياجات المجتمع في الفراغ الحضري، كما تشمل السلامة العامة الحفاظ على الممتلكات المختلفة كسلامة المنزل وسلامة وسائل النقل وسلامة المرافق العامة المختلفة، وكل ما يمكن أن يتكون منه الفراغ الحضري ويتم توظيفه لخدمة وراحة الإنسان، كل تلك العناصر السابقة تكمن إمكانية النجاح في تحقيق عوامل السلامة فيها بالدور المناط بعملية التخطيط والتصميم المعماري لكافة مكونات الفراغ الحضري الذي يقيم فيه المجتمع لكي تتحقق في النهاية معايير ومبادئ الراحة والاستقرار والسكينة والطمأنينة، وإن من أكبر المخاطر التي تهدد السلامة العامة والتي تنعكس سلباً على المجتمع هي مخاطر الكوارث.

2-3 الكوارث:

إن الحوادث التي يتعرض لها الإنسان قد تكون إما حوادث من صنع الخالق عز وجل وإما أن تكون من صنع الإنسان، وفي جميع الأحوال فإن النوعين يشكل كلاهما خطراً يهدد الاستقرار الإنساني، ومن أهم المسميات التي جاءت لتشمل كل ما يتعرض له الإنسان من أخطار مختلفة مفهوم الكوارث.

2-3-1 تعريف الكوارث:¹

هناك تعريفات متعددة للكارثة حددتها المنظمات والهيئات الدولية والوطنية المتخصصة، ويشترط في التعريف الوضوح والشمولية والإيجاز ودقة اختيار الكلمات، ومن هذه التعريفات:

أ- تعريف هيئة الأمم المتحدة:

الكارثة هي حالة مفاجئة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس بدون مساعدة ويعانون من ويلاتها ويصيرون في حاجة إلى حماية، وملابس ، وملجأ، وعناية طبية واجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية الأخرى.

ب - تعريف المنظمة الدولية للحماية المدنية :

الكارثة هي حوادث غير متوقعة ناجمة عن قوى الطبيعة، أو بسبب فعل الإنسان ويترتب عليها خسائر في الأرواح وتدمير في الممتلكات، وتكون ذات تأثير شديد على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية وتفق إمكانيات مواجهتها قدرة الموارد الوطنية وتتطلب مساعدة دولية.

ج- تعريف دليل الدفاع المدني الصناعي :

الكارثة هي حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات وقد تكون كارثة طبيعية مردها فعل الطبيعة (سيول ، زلازل ، عواصف .. الخ) وقد تكون كارثة فنية مردها فعل الإنسان سواء كان إرادياً (عمداً) أم لا إرادياً (بالإهمال) وتتطلب مواجهتها معونة الأجهزة الوطنية كافة (حكومية وأهلية) أو الدولية إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية.

د- تعريف المنظمة الأمريكية لمهندسي السلامة :

التحوّل المفاجئ غير المتوقع في أسلوب الحياة العادية بسبب ظواهر طبيعية أو من فعل إنسان تتسبب في العديد من الإصابات والوفيات أو الخسائر المادية الكبير، وعُرفت أيضاً بأنها واقعة مفاجئة تسبب أضراراً فادحة في الأرواح و الممتلكات وتمتد آثارها إلى خارج نطاق المنطقة أو الجماعة المنكوبة.

¹ هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية ، " آلية العمل في حالات الطوارئ التي تستدعي الإغاثة العاجلة"، جدة، 2005م.

هـ - تعريف الكارثة الطبيعية والغير طبيعية:

الكارثة الطبيعية عبارة عن صدمة قد تكون سريعة، أو ممتدة الأثر، توقعها البيئة الطبيعية بالأنظمة والمقومات الاجتماعية والاقتصادية المستقرة. أما الكارثة الغير طبيعية مردها فعل الإنسان سواء كان إرادياً (عمداً) أم لا إرادياً (بالإهمال).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع التعريفات تتفق على أن الكوارث لا تفرق بين مجتمع متقدم وآخر غير متقدم ، فنرى الزلازل تضرب اليابان مثلما تضرب المكسيك وإندونيسيا ومصر واليمن، والأعاصير والسيول تزيل مدناً في أمريكا وتغرق أوروبا مثلما تغرق بنجلاديش والسودان، كما يلاحظ أن الكوارث لا يقتصر ضررها على أفراد أو شرائح معينة في مجتمع من المجتمعات ولكنها تضرب الكل دون تفرقة وبالتالي تهدم أصول الاستقرار داخل المجتمعات.

2-3-2 أنواع وتصنيفات الكوارث :

تصنف الكوارث حسب أنواعها على النحو التالي:¹

جدول (1-2) : تصنيفات الكوارث وأنواعها			
المصدر: محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، المؤتمر الدولي الهندسي الثالث للهندسة والإعمار، الجامعة الإسلامية، أكتوبر، 2010م.			
مكان الوقوع	زمن الوقوع	حجم الكارثة	أسباب الوقوع
(أ) كوارث محلية وهي التي تشغل حيزاً جغرافياً محدداً كالحى أو القرية أو المدينة.	(أ) الكوارث المباغثة أو الكوارث سريعة الهجوم أو كوارث مفاجئة لأنها تحدث دون أدنى توقع مثل حريق الغابات والزلازل والبراكين و المفاجأة تؤدي إلى تضخم الآثار الناجمة عنها فتتطلب إجراءات متكاملة الجهود والإمكانات لسرعة الحد من الأضرار البشرية والمادية.	(أ) كوارث فردية أو الممتلكات، وإمكانية لا يتعدى ضررها فرداً أو عدة أفراد، ويتميز هذا النوع بمحدودية الخسائر سواء في الأرواح السيطرة عليها وإمكانية مواصلة المتضررين لمسيرتهم بسرعة نسبية.	(أ) كوارث لا دخل للإنسان فيها (كوارث قدرية) ويطلق عليها أيضاً كوارث طبيعية (NATURAL)، كالرياح والأعاصير والزلازل ومن أمثلتها أيضاً الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الترابية أو الثلجية أو الانفجارات البركانية.
(ب) كوارث وطنية وتؤثر في دائرة أكبر يمكن أن تشمل المجتمع بأسره أو جزءاً من الوطن كالزلازل والسيول والأوبئة والأمراض المعدية.	(ب) كوارث موسمية وهي التي تحدث في مواسم معينة	(ب) كوارث جماعية تصيب أعداداً كبيرة من المتضررين وتخلف	(ب) كوارث بفعل الإنسان (كوارث بشرية) والحقيقة أنها
(ج) كوارث دولية كالحروب والصراعات			

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، المؤتمر الدولي الهندسي الثالث للهندسة والإعمار، الجامعة الإسلامية، أكتوبر، 2010م.

والأعاصير المدمرة وتسرب الإشعاعات النووية نتيجة التفجيرات أو من مفاعلات، وبعض الأمراض الخطيرة. وهذا النوع يتطلب تعاون المجتمع الدولي، والمنظمات والهيئات الدولية.	بحيث يمكن أخذ الاحتياطات لها ومواجهتها مبكراً، كمواسم الفيضانات، أو سوء الأحوال الجوية، كما أن توعية الجمهور يؤدي إلى السيطرة وتقليل أضرارها.	خسائر فادحة في الأرواح أو الممتلكات، ومن أمثلتها السيول الجارفة والفيضانات والزلازل والتسمم الجماعي . وتحتاج إلى تضافر جهود إغاثية لاحتواء الكارثة ومعالجة آثارها النفسية والاجتماعية.	تحدث نتيجة إهمال الإنسان، مثل انتشار الملوثات بسبب استخدام مبيدات أو التصحر أو انتشار القوارض أو خطأ الإنسان مثل الحرائق أو تسرب مواد مشعة أو حالات التسمم الجماعي أو تعمد الإنسان كالحروب.
---	---	--	---

وتتزايد آثار الكوارث عبر العالم وبالتحديد على الأفراد المعرضين للكوارث، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:¹

- نمو أعداد السكان مما يؤدي في زيادة عدد الأفراد المعرضين للأخطار.
 - سوء استخدام الأراضي وعدم التطبيق المناسب للمعايير التخطيطية والتصميمية السليمة.
 - التمركز الواضح للتجمعات السكانية في المناطق القريبة من الكارثة المتوقع حدوثها.
 - انتشار الحروب بشكل كبير في العالم واستهدافها للعنصر البشري بشكل مباشر.
- وبما أن الحروب تمثل كارثة من الكوارث التي هي بفعل الإنسان والتي تتعرض لها النفس البشرية لفقدان الأمان والأمان وخسائر في الجوانب المادية والبشرية والتي هي موضوع البحث فإنه لا بد من التركيز على هذه الكارثة وتعريفها وتفصيل كل ما يتعلق بها.

2-3-3 كوارث الحروب:

الحرب من طبائع البشر فهي قديمة قدم الإنسان وقال عنها رائد علم الاجتماع ابن خلدون في مقدمته: (أعلم أن الحرب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبته. فإذا تدمروا لذلك وتوافقت الطائفتان أحدهما تطلب الانتقام، والأخرى تدافع، كانت الحرب، وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل)²، بناء على ذلك فإن أصل الحرب تعبير فطري طبيعي لغريزة الانتقام وحب الثأر الفردي والجماعي وأساسها قاعدة القوة مصدر الحق والمعروفة باسم شريعة الغاب والتي سادت في العصور القديمة.

¹ المركز الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية، الجمهورية اليمنية.

² أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، "مستقبل الحروب" الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة"، الطبعة الأولى 2008م.

2-3-3-1 تعريف الحروب:¹

تعددت تعريفات الحروب ومن التعريفات التي توضح مفهوم الحرب ما يلي:

أ- صراع مسلح بين دولتين أو بين فريقين ويكون الغرض منها الدفاع عن حقوق أو مصالح الدولة المحاربة) وهي ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي للدول وبطريقة تكوين المجتمع الدولي ولم يستطع العالم أن يستأصل أسباب الحروب أو أن يمنع قيامها علي الرغم من تقرير مبدأ عدم مشروعية الحروب في عدد من الوثائق الدولية.

ب-الحرب ليست علاقة رجل برجل وإنما هي علاقة دولة بدولة أخرى وفيها لا يكون الأفراد أعداء إلا بصفة عارضة كمواطنين وكمدافعين. فيلزم لوجود الحرب في معناها القانوني نشوب القتال المسلح بين دولتين أو أكثر.

ت-الحرب الدولية أي التي تخضع للقانون الدولي هي صراع بين الدول، فيخرج من نطاقها الحرب الأهلية لأنها تكون بين مجموعات من الأفراد.

ث-تتميز الحرب باستخدام القوة المسلحة فلا يعد الصراع حربا في نظر القانون الدولي إلا باستخدام القوات المسلحة بين أطرافها أي بين الدول المشتركة فيها ويتم استعمال القوة المسلحة لصالح الدولة الطرف وتحت قيادتها ومسئوليتها.

2-3-3-2 أنواع الحرب:2

تتعدد أنواع الحروب في القانون الدولي المعاصر بحسب الناحية التي ينظر منها للحرب فعدد الفقه الدولي عددا من الحروب فهناك الحرب الشاملة والحرب الباردة والحرب العادلة والحرب العدوانية وهناك الحرب الدولية والحرب غير الدولية أو الحرب غير ذات الطابع الدولي والحرب الأهلية وهناك الحرب العالمية والحرب الإقليمية.وفيما يلي بعض تعريفات لبعض أنواع الحروب:

أ- الحرب الشاملة:

تستعمل للدلالة علي الحرب التي تستخدم فيها أسلحة ومعدات عسكرية تصيب المقاتلين وغير المقاتلين علي السواء، ويطلق أيضا عندما يكون للحرب أكثر من هدف سياسي ومذهبي وغيرهم من الأهداف، وتمثل الحرب العالمية الثانية (1937-1945) نموذج واضح للحرب الشاملة.

ب- الحرب الباردة:

استعمل هذا الاصطلاح عام 1947م للتعبير عن العلاقة بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق وبين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ومن مظاهر هذه الحرب قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية دون وصول ذلك إلي حد استخدام

¹ أبو الخير، مصطفى أحمد، "مستقبل الحروب - الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة".

² أبو الخير، مصطفى أحمد، "مستقبل الحروب - الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة"، الطبعة الأولى، 2008م.

القوة، وتعتبر حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من الفترة في منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات أوضح مثال للحرب الباردة.

ج- الحرب الدولية:

يكون كافة أطرافها من الدول، ولا يكون أحد أطرافها كيان لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية أي ليس دولة. وتعتبر الحرب العالمية الأولى وتسمى كذلك الحرب العظمى هي حرب قامت في أوروبا ثم امتدت لباقي دول العالم خلال أعوام ما بين 1914 و1918 أوضح مثال للحرب الدولية.

د- الحرب غير الدولية:

يكون أحد أطرافها ليس دولة، ويمكن أن تتشعب بين دولة ومجموعة من الثوار أفراد حركات التحرر الوطني، وغالبا ما تكون بين دولة وإقليم يريد الانفصال عن الدولة الأم، أو بين دولة محتلة وحركة تحرير وطني. وتمثل الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان ضد حركة طالبان مثال واضح للحرب الغير دولية.

هـ- الحرب الأهلية:

تتشعب بين أهالي إقليم واحد وعلي أرض دولة واحدة ويكون الهدف منها محصورا في تغيير نظام الحكم القائم دون إنشاء دولة جديدة وغالبا ما يطلق عليها الاضطرابات أو التوترات الداخلية، وتعتبر أحداث 1958: حصلت عام 1958 بين الدروز و المسلمون السنة الموالين لمصر من جهة و القوى الوطنية اللبنانية (المسيحيون و الشيعة) من جهة أخرى في لبنان مثال واضح للحرب الأهلية.

و- الحرب العادلة:

أباح القانون الدولي المعاصر الحرب في حالتين فقط وبالتالي فإن الحرب العادلة في القانون الدولي المعاصر تنحصر فيهما ولا تمتد إلي غيرهما وتنحصر الحرب العادلة في القانون الدولي المعاصر في الآتي:

- **الحالة الأولى:** حالة الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة¹.

¹ نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس -بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."

- الحالة الثانية: حالة الأمن الجماعي الدولي طبقاً لهذه الحالة تقوم الدول بمواجهة من يقوم بالعدوان لمنع العدوان ولا يطبق الأمن الجماعي الدولي في كافة حالات خرق القانون الدولي وإنما يطبق فقط في حالة العدوان من دولة على دولة أخرى أو القيام بعمليات تعدد تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

والدين الإسلامي يوضح مفهوم الحرب العادلة من خلال الآية: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وأن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله" (سورة الحج، آية 39، 40، 41).

ك- الحرب العدوانية:

هي تلك الحرب التي تشن مخالفة لمبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبمعنى أوضح هي تلك الحرب التي ضمن حالتها الدفاع الشرعي والأمن الجماعي الدولي السابقين، ويمثل العدوان الأخير على قطاع غزة ديسمبر 2008 مثال واضح للحرب العدوانية.

2-3-3 نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية:

أفاض فقهاء الشريعة الإسلامية في كتب السير وكتب الجهاد، لشرح وبيان قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والسيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين ومن تبعهم وسار على نهجهم.

فأولى هذه القواعد، حماية النفس الإنسانية، أو حق الحياة، فالإسلام الشريعة الوحيدة التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية هذا الحق فقد حرص الإسلام على النفس الإنسانية وحمايتها، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون" (المائدة: 32).

وفي آية أخرى جعل من صفات عباده الصالحين أنهم: "والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً" (الفرقان: 68)

وقد تعدد الأحاديث النبوية التي طالبت المؤمنين باحترام النفس الإنسانية وحمايتها، فقد قال صلى الله عليه وسلم عن قتل النفس أنها من الكبائر: (الإشراك بالله، وقتل النفس)، وقال أيضاً: (لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً). أخرجه: البخاري 9 / 2 (6862)

وقد أقر القرآن الكريم للمسلمين بحق الدفاع الشرعي الذي لم تعرفه البشرية إلا حديثاً فقال تعالى: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين .واقتلوهم حيث تقتلهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم، والفتنة أشد من القتل، ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه، فإن قاتلوكم فاقتلوهم، كذلك جزاء الكافرين. فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم. وقاتلوهم

حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين. الشهر الحرام بالشهر الحرام، والحرمات قصاص، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم، واتقوا الله، واعلموا أن الله مع المتقين". (البقرة: 190 . 194).

كما أباح الإسلام الحرب رداً على الظلم الذي يقع عليهم فقال تعالى: {أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير}{الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز}{الحج: 39 . 40}.

وأمر الإسلام أتباعه بالاستعداد وليس الاعتداء فأمر بإعداد جيش قوي فيه القوة بكافة ما استطاعوا من أسلحة فقال تعالى: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون}{الأنفال: 60}

في حديثين للرسول صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب و لمعاد بن جبل رضي الله عنهما في غزوتين مختلفتين: (لا تقاتلوهم حتى تدعوهم للإيمان، فإن أبوا فلا تقاتلوهم حتى يقاتلوكم ويقتلوا منكم قتيلاً، ثم أروهم هذا القتل وقولوا لهم هل لكم خيراً من ذلك بأن تقولوا لا إله إلا الله... فلأن يهدي الله على يديك رجلاً واحداً خيراً لك مما طلعت عليه الشمس وغربت).

ولقد كان للإسلام فضل السبق في التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين الذين لا يقاتلون، الذي يتباهى الغرب قولاً لا عملاً بأنه يطبقها ولكنه يقننها فقط سرقة من الفكر الإسلامي، ففي وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لقادة الجيش في كافة الغزوات قال: (انطلقوا باسم الله وعلى بركة رسوله لا تقتلوا شيخاً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة ولا تغلوا "أي لا تخونوا"، وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين)، كما نهى صلى الله عليه وسلم عن المثلث أي التمثيل بالجنث فقال: (إياكم والمثلث ولو بالكلب العقور)، وقال أيضاً: (لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً (أجيراً) ، ولا تقتلوا أصحاب الصوامع)، وقد رأى الرسول صلى الله عليه وسلم في إحدى الغزوات امرأة مقتولة فغضب وقال: (ما كانت هذه تقاتل أو لتقاتل).

وأبو بكر الصديق أول خليفة للمسلمين يوصي أمير أول بعثة حربية في عهده أسامة بن زيد فيقول: (لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ولا تقطعوا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة وسوف تمر على قوم فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له).

وكان الخليفة عمر بن الخطاب يوصي قائده على الجيش فيقول: (بسم الله على عون الله أمضوا بتأييد الله ولكم النصر بلزوم الحرب والصبر، قاتلوا ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، ولا تجبنوا عند اللقاء، ولا تمثلوا عند القدرة ولا تسرفوا عند الظهور ولا تقتلوا هراً ولا امرأة ولا وليداً

وتوقوا قتلهم إذا التقى الفرسان وعند جمة النبضات وفي سن الغارات نزهو الجهاد عن عرض الدنيا
وابشروا بالرياح في البيع الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم).

2-4 الأمن والأمان:

يشكل الأمن مفهوماً بارزاً في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من
طمأنينة للنفوس وسلامة التصرف والتعامل، كما يعتبر الأمن نعمة لا تواربها نعمة من نعم الله عز
وجل ولا يمكن أن تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها، ففي قوله عز وجل: " فليعبدوا رب هذا
البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش آية 3-4)، وفي قوله صلى الله عليه
وسلم: " من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له
الدنيا"¹.

2-4-1 تعريف مفهوم الأمن والأمان وأهميتهما:

الأمن في اللغة نقيضه الخوف والقلق وهو يعني الطمأنينة والاستقرار، والأمن يعني توفير
الحماية والطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه، وأمن
الشخص أي تحقق له الحماية والطمأنينة وسلم من الخوف، والأمن من وجهة نظر علماء النفس
هو سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد ليحيا حياة مطمئنة سعيدة، فالأمن طمأنينة قلبية
تسلم إلى السكون النفسي والرخاء القلبي، والأمن من وجهة نظر علماء الاجتماع هو حاجة أساسية
تقع في المرتبة الثانية بعد الحاجة للغذاء على سلم الأولويات الفردية، ومن تعريفات الأمن
الأخرى:²

أ- الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً أو بعيداً عن خطر يهدده أو إحساس يمتلك الإنسان
للتحرر من الخوف.

ب-الأمن حالة وليست إحساساً أو شعوراً وما الإحساس والشعور إلى انعكاس تلك الحالة على
النفس.

ت-إحساس الفرد بالطمأنينة بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو امتلاكه للوسائل
الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار التي تهدده.

وفي ضوء ما سبق فإن للأمن أهمية خاصة في حياة الفرد والجماعة تتلخص هذه الأهمية في
التالي:

¹ سنن الترمذي ، ج 4 ، ص 574.

² الحاج حسن، محمد توفيق محمد، "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية"، رسالة ماجستير ،جامعة
النجاح الوطنية،2007م.

أ - للأمن قيمة عظيمة فلا يمكن أن تقوم حياة إنسانية مستقرة إلا إذا اقتترنت بأمن وافر يستطيع فيه الإنسان إطلاق قدراته واستخدام معطيات الحياة لإعمار الأرض.

ب- الأمن أساسي للتنمية فالإبداع الفكري والمثابرة العملية اللتان تمثلان أهم ركائز التنمية لا يمكن أن تتحققا إلا بوجود الأمن والاستقرار.

ج - الأمن غاية العدل والعدل سبيل الأمن وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن والحكمة الجامعة تقول: " إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين عمران البلاد وأمن العباد"¹.

د- الأمن غاية كل الحضارات وركيزة كل الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور المجتمعات. والأمن والأمان مفهومان مرتبطان بالاستقرار والطمأنينة وللتمييز بين المفهومين فإنه يمكن تعريفهما كما يلي:²

- **الأمن** : عبارة عن احتياج مادي مثل الأمن من السرقة أو الاقحام أو الإرهاب يتحقق بمنع حدوث خطر ما أو مواجهته عند حدوثه أو القضاء عليه باتخاذ التدابير اللازمة لذلك من خلال الإنسان ذاته او من خلال استخدام التكنولوجيا بما يضمن سلامة الفرد وممتلكاته.

- **الأمان**: هو احتياج معنوي أو نفسي للاطمئنان على الذات وما بعدها من أمان أسري واجتماعي كأمان الطفل مع أمه وأمان الفرد في عائلته، وهو شعور يبعد الخطر وعدم توقع حدوثه في أي لحظة نتيجة توفر تدابير واحتياطات أمنية كبيرة إلا أنه ليس شرطاً أن يشعر الفرد بالأمان إذا ما توفرت كل مقومات الأمن.

2-4-2 مقومات وأنواع الأمن والأمان:

لكل عمل مقومات وركائز أساسية والأمن من أهم الأمور التي يجب أن تتوافر لها مقومات لكونه من أهم عناصر الحياة فلا حياة بلا أمن ومن المقومات الأساسية التي يقوم عليها الأمن:

أ- وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية وإلزام المجتمع بتنفيذها ووجود أنظمة واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات والتعامل بين الأطراف.

ب- وجود إيمان وقيم ومبادئ يشعر من خلالها المجتمع بالعدالة ويعيش بكرامة وعزة ووجود ترابط اجتماعي، فالأمن لا يقع على كاهل طرف معين بل هو مهمة الجميع ومردوده يكفل حياة آمنة ذات أبعاد أمنية وإيمان صادق بأمن الوطن والمجتمع.

ت- وجود اقتصاد معيشي مستقر يكفل لجميع أفراد المجتمع احتياجاته المعيشية.

ث- الولاء للوطن والدين والدولة من أهم الأولويات التي تجب على الفرد والمجتمع لكي يتحقق الأمن.

¹ الغزالي، أبو حامد محمد، كتاب "التبر المسبوك في نصيحة الملوك".

² سالم، داليا إبراهيم عبد الرازق، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران" قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط، 15-17 مارس 2005م.

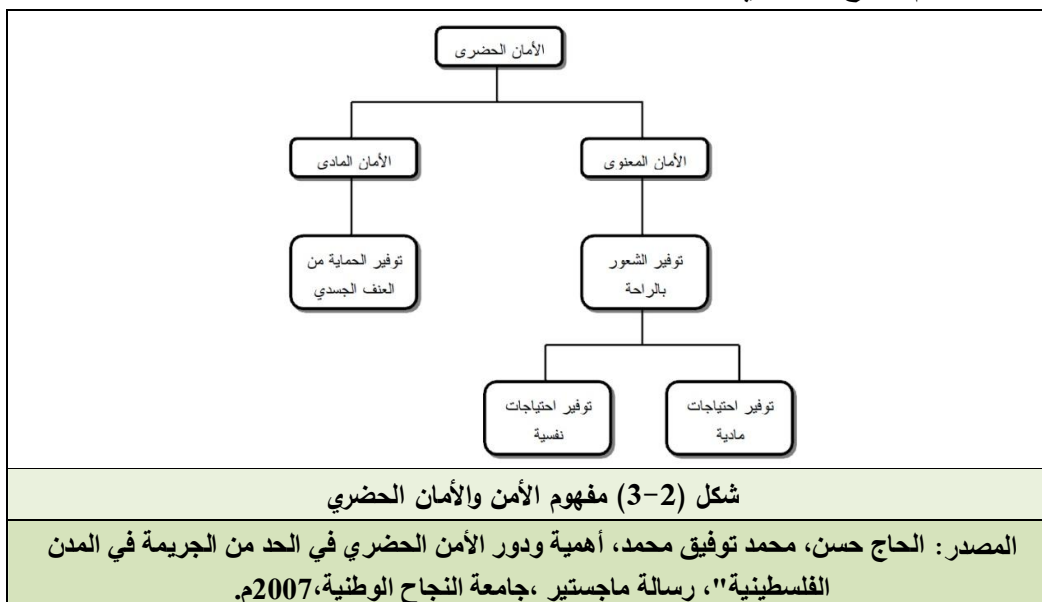
والأمن لم يعد مفهوم ضيق يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط، بل أصبح مفهوم أشمل يأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية، فظهرت مفاهيم جديدة للأمن منها الأمن الحضاري، والأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، وبالتالي فإن مفهوم الأمن الشامل يتضمن عدة أنواع مختلفة من الأمن كما هي في الجدول التالي:

جدول (2-2) أنواع الأمن	
المصدر: الحاج حسن، محمد توفيق محمد، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2007.	
تعريفه	نوع الأمن والأمان
وجود تنظيم اجتماعي يشعر فيه الفرد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام وتتحدد فيه الحقوق والواجبات .	اجتماعي
يشمل تدابير الحماية التي تؤهل الفرد والمجتمع للحصول على حاجاته الأساسية خاصة في الظروف التي يواجه فيها الكوارث.	اقتصادي
تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها من البر والبحر والهواء ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه واتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك.	بيئي
هو الأمن الشخصي والطمأنينة وإشباع الحاجات السيكولوجية من الحب والمحبة والعتاء والانتماء والمكانة وتقدير الذات.	نفسي
هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد والمجتمع وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم.	غذائي
هو القدرة التي تمكن الدولة من إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب.	قومي
قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع.	وطني
يتعلق بالسلامة الأمنية لسكان التجمعات الحضرية وسكان المدن وهو يشمل الجوانب العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جوانب التخطيط والتصميم العمراني للتجمعات السكنية.	حضري

2-4-3 تعريف الأمن والأمان الحضري:

الأمن والأمان الحضري مفهوم يرتبط بمفاهيم أخرى مثل الصحة والتعليم ونوعية البيئة والتخطيط الحضري وحركة المرور والطرق، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم مفهوم الأمن والأمان الحضري إلى قسمين أساسيين:

- الأمن والأمان المعنوي : من خلال الشعور بالراحة أثناء استخدام الفراغ وتوفير كافة الخدمات والمرافق العامة داخل الفراغ ومعالجة القضايا الأمنية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الراحة في استخدام الفراغ الحضري.
- الأمن والأمان المادي: وهو العمل على توفير الحماية من أي خطر مادي جسدي أثناء استخدام الفراغ الحضري بكافة الوسائل المتاحة.



2-5- الإخلاء والإيواء:¹

من المتطلبات المهمة في حال مواجهة الكوارث القيام بعمليات إخلاء وإيواء سكان المناطق المتضررة ولكي تتم عمليات الإخلاء والإيواء بشكل ناجح لابد أن تكون هناك خطط مسبقة لذلك يشارك فيها كل الأطراف المعنية بما فيهم المهندس المعماري الذي يمثل دوره جزء كبيراً في تأمين حياة الأفراد ووصولهم لبر الأمن والأمان (انظر الملحق رقم (1) الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث).

2-5-1 الإخلاء:

هو الانتقال الجماعي للسكان بشكل مؤقت، كما يعرف بأنه نقل الأشخاص من منطقة الخطر إلى أقرب منطقة آمنة، كما يمكن أن يعرف بأنه عملية نقل المواطنين المدنيين من المناطق المعرضة للخطر إلى مناطق أكثر أمناً مع العمل على إعاشتهم وإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد زوال الخطر، وبالتالي فإنه يمكن تعريف شامل لمفهوم الإخلاء فإنه يمكن القول بأن

¹ القرني، عبد الله بن محمد، "الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث".

الإخلاء هو عبارة عن: " نقل الأشخاص المتضررين أو المهددين بالخطر إلى أقرب أماكن آمنة وبعيدة عن الأخطار مع رعاية هؤلاء الأفراد وتوفير سبل الحياة الضرورية لهم سواء كان الإخلاء اختيارياً أو إجبارياً وسواء كان مصدر الخطر للمناطق التي يتم إخلاؤها ترجع لظروف الحرب أو تعرضها لكوارث أخرى"، والإخلاء له عدة أنواع منها الإخلاء الإجباري ومنها الإخلاء الاختياري ومنها ما هو قبل الكارثة أو أثناء الكارثة أو بعد الكارثة، ومنها ما هو طويل الأمد وقصير الأمد ووقتي.

2-5-2 الإيواء:¹

هو إيواء المتضررين في أماكن تتوفر بها المستلزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية بعد إعادة الأوضاع المعيشية إلى طبيعتها، ويعرف كذلك بأنه إعداد وتجهيز الأماكن الآمنة بالمستلزمات الضرورية، وبالتالي يمكن تعريف الإيواء بأنه: "إيواء المتضررين أو المحتمل تضررهم في أماكن آمنة تتوفر فيها جميع المستلزمات الضرورية لاستمرار حياتهم لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية إن أمكن ذلك وبعد عودة الأوضاع لحالتها الطبيعية أو أفضل"، ومن أنواع الإيواء :

- مواقع إيواء مؤقتة تتميز بسهولة التركيب والتجميع والإنشاء والإزالة مرة أخرى ومرونة عالية في التعديل.
- مواقع إيواء ثابتة وتتميز بثبات المنشأة والنظام الإنشائي مثل الملاجئ والبيوت المقامة الثابتة.

2-5-3 الملاجئ:

الملجأ أحد سبل تحقيق الأمن والأمان من آثار الكوارث المختلفة لعدد محدد من المواطنين يشغلون الملجأ خلال الكوارث، من خلال توفير سبل الإغاثة مثل النوم والطعام و المياه و التهوية و تفتية الهواء و توليد الطاقة والوقاية من التلوث الإشعاعي أو الغازات الكيميائية والسامة وتوفر وسائل الإسعافات الأولية والاتصالات وغيرها من الخدمات الضرورية، ومراعاة العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية مثل الحاجة إلى الفصل بين الجنسين وتوفير مكان للصلاة وغيرها من الوسائل الأخرى.

2-3-5-2 أنواع الملاجئ:

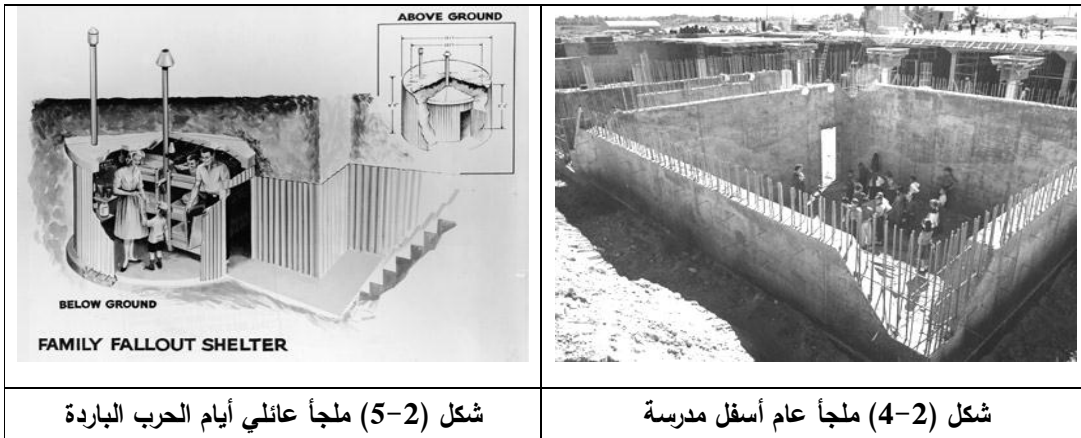
تنقسم الملاجئ إلى مجموعة من الأنواع والمواصفات كما يلي:

¹ القرني، عبد الله بن محمد، "الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث".

أ- حسب صاحب الملجأ: وينقسم هذا النوع إلى نوعين:

1- الملاجئ العامة: وهي التي تقيمها الدولة (الحكومة) لحماية السكان في الميادين والمرافق العامة.

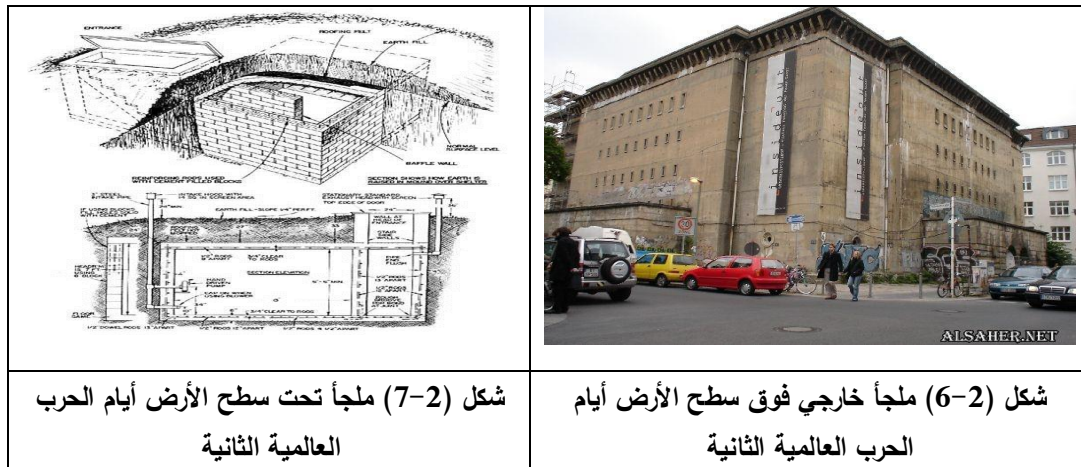
2- الملاجئ الخاصة: يتم بناء هذه الملاجئ على ملكيات خاصة كحدائق المنازل وذلك لخدمة مجموعة معينة كأفراد الأسرة الواحدة ويمكن لهذه الملاجئ أن توفر حماية ممتازة وراحة أكثر لمستخدميها مما هو متاح في الملاجئ العامة كما تمتاز بقربها من المسكن مما يسهل للمستخدمين سرعة الوصول إليها والتمتع فيها الخصوصية و الأمان وأسباب الراحة ويتم بناء هذه الملاجئ بمعرفة الملاك مع بعض المساعدة الفنية من الإدارة العامة للدفاع المدني. انظر الأشكال (4-2) (5-2)



ب- حسب مواقع تواجدها: وتنقسم هذه الملاجئ إلى نوعين:

1- الملاجئ الخارجية وهي أربعة أشكال:

ملاجئ تحت مستوى سطح الأرض، ملاجئ فوق مستوى الأرض، ملاجئ نصف سطحية، الخندق المتعرج ويستعمل في الأماكن المفتوحة و أوقات الهروب. انظر الأشكال (6-2)(7-2)



2- الملاجئ الداخلية وهي ثلاث أشكال:

ملاجئ تحت مستوى الأرض أو ضمن طوابق التسوية وتكون في المباني الرئيسية الخطيرة، ملاجئ فوق مستوى الأرض أو ضمن المبنى في الطابق الأول وهذه تكون في المناطق الصخرية القاسية ويكون إنشاء الملاجئ فيها مكلفاً، ملاجئ نصف سطحية، ويتم إنشاؤها في المناطق المنحدرة حيث تكون أجزاء من الملجأ مكشوفة.

ج- حسب وظيفتها فتتقسم لعدة أنواع :

1- ملاجئ العمليات:

تختص هذه النوعية من الملاجئ لحماية القائمين على إدارة بعض الأنشطة الحيوية القائمة في وقت السلم والحرب ويتم تصميم هذه الملاجئ خصيصاً لتتلاءم مع هذه الأنشطة مثل: مراكز القيادة والتحكم، مراكز الاتصالات والإنقاذ، مراكز الإسعافات الأولية، مراكز التحكم في تكرير البترول، محطات توليد الكهرباء وتقطير المياه، ومن الطبيعي أن يكون مستوى الحماية ونطاق الخدمات في هذه الملاجئ أعلى وأكثر استعداداً من الملاجئ الأخرى لأهميتها.

2- ملاجئ الحفظ والتخزين:

وتستخدم لتخزين المواد الإستراتيجية كالمعدات والآثار الوطنية والتاريخية و الأطعمة و الأدوية و غيرها و عادة ما تقع هذه الملاجئ في مراكز إستراتيجية قريبة أو بعيدة عن العمران وفقاً لطبيعة الاستخدام كما تضم معدات ووسائل المناولة وإمكانيات إعاشة القائمين على إدارته. سواء كانت الملاجئ وسيلة إيجابية أو سلبية للحماية من الكوارث أياً كان نوعها أو أن تقييم إيجابيته وسلبيته تعتمد على طبيعة الظروف المحيطة بالتجمع السكان وطبيعة العادات والتقاليد والثقافة، أو القدرة على تنفيذها تخطيطياً وإنشائياً، فإنه لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تحقيق الأمن والأمان الحضري في التجمعات السكنية وفي الفراغ الحضري المعرض لخطر الكارثة أي كان نوعها.

الخلاصة:

- المدينة تعبر عن هوية ووظيفة وطبيعة وموقع وأعداد أي مجتمع يعيش فيها ولا تتشكل إلا بوجود الإنسان وتحديد احتياجاته، فإن كان الحاجة للاستقرار والشعور بالأمن هي حاجة أساسية من حاجات الإنسان فإن الاهتمام بمعايير التخطيط والتصميم التي تحقق ذلك هي حاجة ملحة وضرورة لا يمكن إغفالها في عمليات ومراحل التخطيط المختلفة.
- الأمن هو المفهوم الأهم في تشكيل المدينة والفراغ الحضري فالإنسان يخطط ويبنى ليؤمن نفسه وما يملك من الأذى ومن هنا تفهم استراتيجيات اختيار مواقع بناء المدن، ومن هنا يمكن أن تفهم مبررات الوسائل التي استخدمها الإنسان البدائي لتحقيق هذا العامل، لذا كان من الضروري الاهتمام بهذا العامل وتطبيقه في مشاريع الإسكان في محافظات غزة المعروفة كأهم التجمعات السكنية الموجودة في المدينة.
- لا يمكن إغفال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل فهي الأساس الواضح والمؤثر في تكوين التجمعات السكنية، وهي عوامل تتأثر بشكل مباشر بمفهوم الأمن والأمان الحضري ولا بد أن تأخذ دوماً بعين الاعتبار في عمليات التخطيط والتصميم السليم للتجمعات السكنية لأنه في حال عدم الاهتمام بأي من هذه العوامل فإن الحاجات الإنسانية في الفراغ الحضري الذي يشكله التجمع السكني سيكون عرضة لفقدان الأمن والأمان.
- الحاجة إلى الأمن والأمان هو أحد الحاجات السيكولوجية والاجتماعية المرتبطة بالبيئة العمرانية والفراغ الحضري الذي يعيش فيه الإنسان، وكافة الحاجات الإنسانية المذكورة في مضمونها تتمحور حول تطبيق مفهوم الأمن والأمان في البيئة العمرانية والفراغ الحضري وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنه احتياج مركزي وجوهري وأساسي إذا ما تحقق فإن تحقيق كافة الاحتياجات الأخرى سهل ويسير.
- يتعرض الإنسان في الفراغ الحضري إلى الكثير من المخاطر المختلفة التي تضعف تحقيق الاحتياجات الإنسانية، لذلك فإن الالتزام بمبادئ الوقاية والسلامة العامة من شأنه أن يقي أفراد المجتمع والثروات من المخاطر المختلفة، وإن السلامة العامة تتمثل في الحفاظ على الحياة البشرية بشكل أساسي من خلال تأمين وتوفير عوامل السلامة المختلفة التخطيطية والتصميمية لكافة الوسائل التي تلبي احتياجات المجتمع في الفراغ الحضري، كما تشمل السلامة العامة الحفاظ على الممتلكات المختلفة كسلامة المنزل وسلامة وسائل النقل وسلامة المرافق العامة المختلفة، وكل ما يمكن أن يتكون منه الفراغ الحضري ويتم توظيفه لخدمة وراحة الإنسان، كل تلك العناصر السابقة تكمن إمكانية النجاح في تحقيق عوامل السلامة فيها بالدور المناط بعملية التخطيط والتصميم المعماري لكافة مكونات الفراغ الحضري الذي يقيم فيه المجتمع لكي تتحقق

في النهاية معايير ومبادئ الراحة والاستقرار والسكينة والطمأنينة، وإن من أكبر المخاطر التي تهدد السلامة العامة والتي تنعكس سلباً على المجتمع هي مخاطر الكوارث.

- كافة التعريفات تتفق على أن الكوارث لا تفرق بين مجتمع متقدم وآخر غير متقدم ، فنرى الزلازل تضرب اليابان مثلما تضرب المكسيك وإندونيسيا ومصر واليمن، والأعاصير والسيول تزيل مدناً في أمريكا وتغرق أوروبا مثلما تغرق بنجلاديش والسودان، كما يلاحظ أن الكوارث لا يقتصر ضررها على أفراد أو شرائح معينة في مجتمع من المجتمعات ولكنها تضرب الكل دون تفرقة وبالتالي تهدم أصول الاستقرار داخل المجتمعات.
- تمثل الحروب كارثة من الكوارث التي هي بفعل الإنسان والتي تتعرض لها النفس البشرية لفقدان الأمان والأمان وخسائر في الجوانب المادية والبشرية الأمر الذي دفع المخططين على مر العصور القديمة والمعاصر اعتباره عنصر وعامل أساسي ومهم في تخطيط وتصميم مدنهم والذي سيتم تفصيله وعرضه في الفصل الثالث بعنوان: "الأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة والمعاصرة".

الفصل الثالث

الأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة

والمعاصرة

(ص 42 - ص 69)

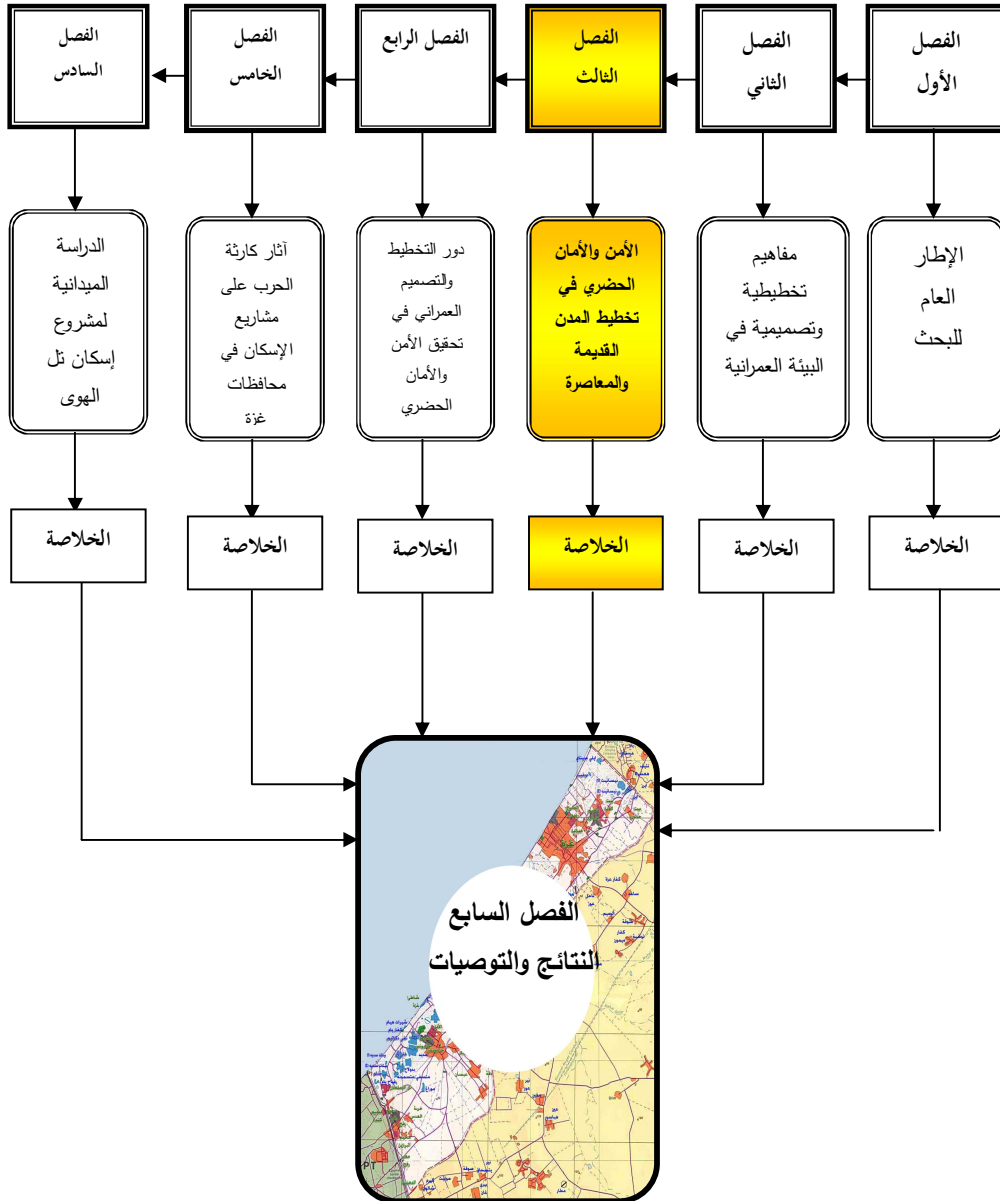
الفصل الثالث

الأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة والمعاصرة

تمهيد

- 1-3 أثر العوامل السياسية والعسكرية في تخطيط المدينة عبر التاريخ.
- 2-3 نظرة على نظريات تخطيط المدن في العصر الحديث.
- 3-3 أثر الهاجس الأمني على تخطيط المدن العالمية والعربية والإسلامية.
- 4-3 نظرة على تخطيط الاستيطان الإسرائيلي.

الخلاصة



تمهيد:

مفاهيم الاستقرار والأمن والأمان وعوامل الحماية لم تغب عن الإنسان في العصور الأولى من حياته البدائية، فظهرت الخيمة والكهف والمغارة بحثاً عن الاستقرار وسعيًا لتوفير الحماية، ومع تزايد الأعداد وتكون الجماعات البشرية المختلفة التي اتحدت فيما بينها ظهر مفهوم القرية قبل المدينة، حيث كان من مقومات القرية في بداياتها اختيار موقعها الأرض العالية، أو الإحاطة بجواجز وأسوار وخنادق مياه مليئة بالمياه.

وفي حوالي 2500 ق.م. ظهرت المعالم الرئيسية لمفهوم المدينة في ذلك الوقت¹، المكونة من الأسوار والشوارع والمنازل والمعبد، ونتيجة لظهور مفهوم الحروب بين المدن تأثر شكل المدينة العمراني لتظهر الأسوار العالية، والأبراج المرتفعة، والبوابات والمتاريس والقنوات والخنادق، التي ظلت مستمرة حتى القرن السادس عشر والسابع عشر، وبالتالي فإنه من الضروري دراسة مدى تأثير العوامل السياسية والعسكرية على هذا التطور، والوقوف على أشهر النظريات التي أثرت في تخطيط المدينة، وكذلك دراسة مفهوم المجاورة السكنية كمفهوم انتشر وأصبح وسيلة لتخطيط التجمعات السكنية، ومدى ملائمتها لتوفير عوامل الاستقرار والطمأنينة والحماية للمجتمع السكاني فيها، ومن المهم دراسة فكر الاحتلال الإسرائيلي التخطيطي والتصميمي للتجمعات الاستيطانية ومدى اهتمامه بمفاهيم الاستقرار والأمن والأمان لمجتمعاته، في مسعى للوصول إلى معايير مناسبة تحقق الأمن والأمان والاستقرار لمجتمعنا السكاني الفلسطيني، وكذلك تطوير معايير التخطيط والتصميم لمشاريع الإسكان المختلفة لتحقيق ذلك.

3-1 أثر العوامل السياسية والعسكرية في تخطيط المدينة عبر التاريخ:

تعددت وتطورت الأساليب التي اتخذها الإنسان لحماية نفسه عبر العصور المختلفة حيث اتخذ الإنسان مسكناً له (أكواخ - كهوف - تكوينات صخرية)، للحماية من الظروف الطبيعية والحيوانات المفترسة وحماية نفسه وغذائه وممتلكاته من خطر التنافس الإنساني، ومن خلال الإقامة والاستقرار على أرض عالية أو على جزر في الماء أو أن تكون محاطة بجواجز طبيعية أو أسوار أو خنادق مليئة بالمياه أو تحتمي في الجبال، ومن خلال التحصينات للمدن من خلال الأسوار والأبراج والبوابات والسواتر الضخمة والقنوات والخنادق.

كذلك استخدمت العمارة والتخطيط المعماري كوسيلة تخدم أهدافاً سياسية وعسكرية وعلى مستويات متعددة. فهناك مستوى تكريس هيمنة الدولة على الفرد بتقديم مفهوم الضخامة التي تشعر الفرد بالضالة في مقابل سطوة الحكم، وهو مفهوم قديم تاريخياً عكسته سطوة رجال معابد الفراعنة

¹ علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

التي كرس الدين والكهنة الذين كانت لهم حظوة وسطوة سياسية كطيفة مسيطرة وحاكمة، وهناك نوع آخر من التوظيف السياسي للعمارة والتخطيط العمراني عكسه نابليون أثناء الثورة الفرنسية بتوظيفه للمعمار هاوسمان لإعادة تخطيط مدينة باريس. انظر شكل (3-1)، وبحيث تكون الشوارع عريضة ومستقيمة. فقام بإيجاد النمط التخطيطي الإشعاعي للشوارع وهي شوارع عريضة جدا تتطلق بشكل شعاعي من ميدان، بحيث يشرف الميدان على هذه الشوارع جميعا. وهذا النمط التخطيطي يسهل ببساطة نصب المدافع في الميدان باتجاه الشوارع المستقيمة لقمع الثورات.¹



شكل(3-1) مخطط مدينة باريس الذي أعده المعماري هاوسمان بإيعاز من نابليون بونابرت

المصدر: السيد، وليد أحمد، "المعمار عندما يتحول إلى أداة سياسية استعمارية"، جريدة القدس العربي، السنة العشرون العدد 6018

وبالتالي فإن العوامل السياسية والعسكرية قد أثرت وبشكل واضح على تخطيط المدن في العصور المختلفة لتظهر مسميات معمارية جديدة تختص وتناقش هذا العامل مثل مفهوم العمارة الحربية أو العمارة العسكرية، وهي مفاهيم كانت ذات مغزى دفاعي بشكل أساسي لتوفير الاستقرار والأمن والأمان للإنسان كفرد وللمجتمع ككل، ويلاحظ ظهورها بشكل واضح في تخطيط المدن العربية والإسلامية نتيجة لتعرضها المتواصل للعدوان.

3-1-1 العمارة العسكرية وعناصرها:²

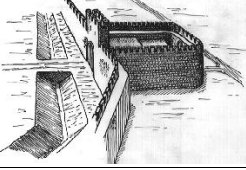
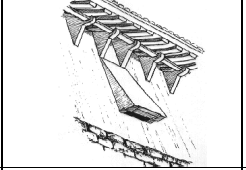
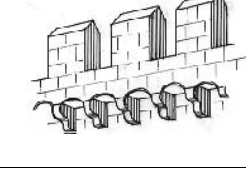
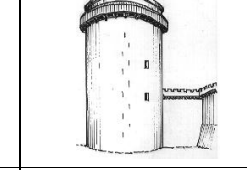
منذ بدايات الدعوة الإسلامية التي قام بها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم تعرض ديننا الحنيف لضغوط ومصاعب بمحاولات للوقوف في وجه التيار الإسلامي القوي، مما عزز

¹ السيد، وليد أحمد، "المعمار عندما يتحول إلى أداة سياسية استعمارية"، جريدة القدس العربي، السنة العشرون العدد 6018 الأربعاء 8 تشرين الأول (أكتوبر) 9 شوال 1429 هـ.

² مركز شادروان للتراث العمراني، "العمارة العسكرية تاريخ ونماذج"، 2007م.

فكرة الإعداد العسكري لخوض معارك عدة، هدفها نشر الدين الإسلامي العادل، ومحاربة الكفار والمشركين.

وتعتبر العمارة العسكرية أحد أهم أنواع العمارة الثلاث: (المدنية، والدينية، والعسكرية). وقد ظهرت مع إنشاء المدن ذات الأسوار الدفاعية، والأبراج المستديرة أو المربعة. فالسمة العامة للعمارة العسكرية مشتركة بين جميع الحصون والقلاع التي شيدت خلال قرون عدة بأسوارها المرتفعة ذات الخنادق العميقة المحيطة بها، إضافة للسقاطات، وهي على شكل فتحات فوق البواب أو في الأبراج لرمي الأعداء ولسكب الزيوت المحرقة، وظهر مع السقاطات المداخل المنكسرة التي تعيق حركة المهاجمين في تحطيم باب السور، وذلك لضيق المساحة وحصرهم بين المدخل والجدار المقابل له للتمكن منهم والسيطرة عليهم وضربهم بالسهم. انظر الشكل (2-3)

			
الخنادق	السقاطات	الأسوار	البرج
شكل (2-3) بعض العناصر المستخدمة عبر التاريخ في العمارة الحربية (العمارة العسكرية)			
A Dictionary of Military Architecture, Fortification and Fieldworks from the Iron Age to the Eighteenth Century, By Stephen Francis Wyley, Drawings by Steven Lowe			

بالنظر إلى العناصر السابقة التي استخدمت عبر التاريخ في العمارة الحربية فإنه يمكن ملاحظة أن بعض هذه العناصر إن لم يكن كلها قد تم استخدامها في المدن المعاصرة وفي المستوطنات البشرية الحديثة كوسائل للحماية كما كانت سابقاً ولكني بطرق ومواد تشييد وأشكال جديدة.

3-1-2 تخطيط المدن الدفاعية في العصور المختلفة:¹

لكل عصر وسائله وأساليبه وطرقه في التخطيط والتشكيل والبناء والتعمير سعياً وراء تحقيق عوامل الاستقرار والأمن والأمان للمجتمع ومن خلال استقراء التاريخ فإن تخطيط المدينة مر بعصور مختلفة، هي كما يلي:²

- | | |
|--|---------------------------------|
| أولاً/ مدن بلاد ما بين النهرين والشرق. | ثانياً / المدن المصرية القديمة. |
| ثالثاً / المدن الإغريقية. | رابعاً / المدن الرومانية. |
| خامساً / مدن العصور الوسطى | سادساً / مدن عصور النهضة. |

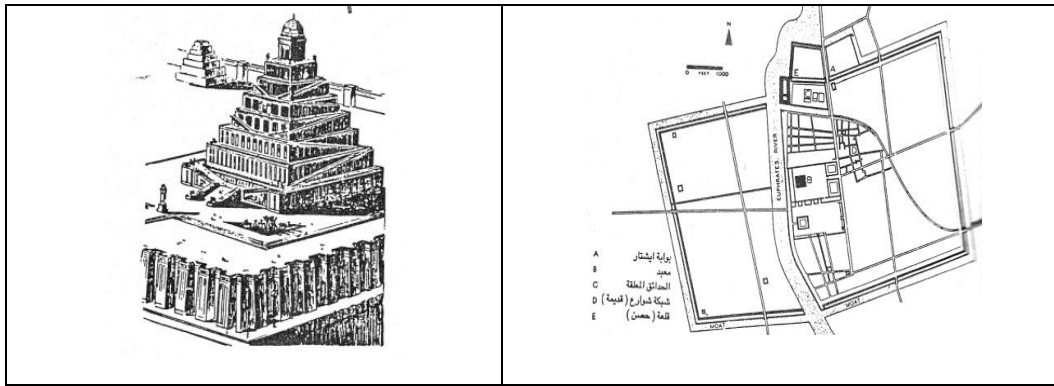
¹ عتريسي، نايف محمود، "قواعد تخطيط المدن"، صفحة 1 حتى صفحة 13

² علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

تلا تلك العقود والفترات ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي بدأت تظهر فيه نظريات تخطيط المدن المختلفة والتي سيتم التعرّيج عليها قليلاً، المهم هنا دراسة آليات التخطيط وعناصر التخطيط المستخدمة في تلك العصور لتوفير الحماية والأمن والأمان للمجتمعات داخلها.

أولاً / مدن بلاد ما بين النهرين والشرق:

في وصف سريع لمدينة بابل إحدى مدن بلاد ما بين النهرين والشرق من خلال المؤرخ هيردوت:¹ "المدينة مربعة الشكل طول كل ضلع 15 ميل ومحيطها 60 ميل، محاطة بخندق عريض وعميق مملء بالماء ويقع خلفه سور يبلغ عرضه 50 ذراعاً وارتفاعه 200 قدم يمثل الوسيلة الدفاعية الأولى للمدينة يلي السور الأول سور ثاني أقل منه سمكاً، وفي المدينة حصنين يمثلان قاعدة الدفاع الأولى. انظر الشكل (3-3).



شكل (3-3) تخطيط مدينة بابل اعتمد التخطيط مربع الشكل والإحاطة بخندق مائي وسور خارجي
المصدر: علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

ثانياً / المدن المصرية القديمة:

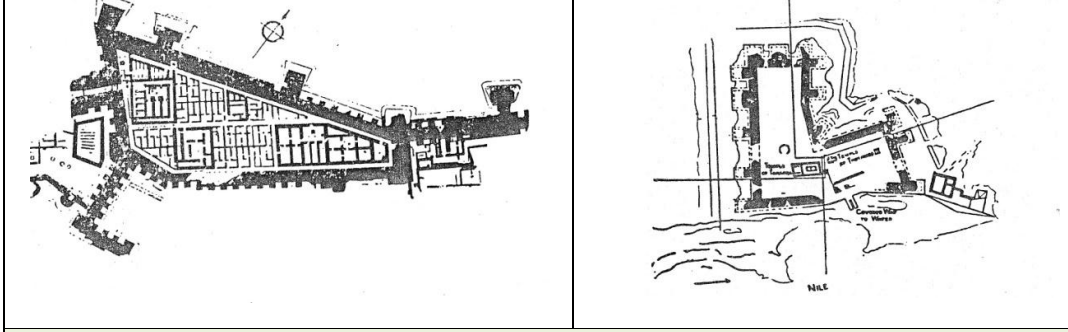
لم تظهر المدينة المصرية القديمة إلا منذ 1500 ق.م.²، وبالإشارة إلى تسمية المدينة باللغة الهيروغليفية لغة المصريين فقد كان اسم المدينة يأخذ شكل دائرة داخلها خطان متقاطعان وهذا يعبر عن أنه كان للمدينة سور يحيط بها ويخترقها شارعان متقاطعان³، والتخطيط يعتمد على:

- أسلوب استبعد بناء الأسوار حول المدينة بصفقتها تمثل سيطرة ونفوذ وإخضاع.
- المدن الدفاعية حيث تقام الحصون في مواقع دفاعية متميزة كان من أشهرها ما ظهر في بلاد النوبة ومنها مدينة سمنا في أسوان. انظر الشكل (3-4).

¹ مرجع سابق، "تاريخ تخطيط المدن".

² علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

³ مرجع سابق، "تاريخ تخطيط المدن".

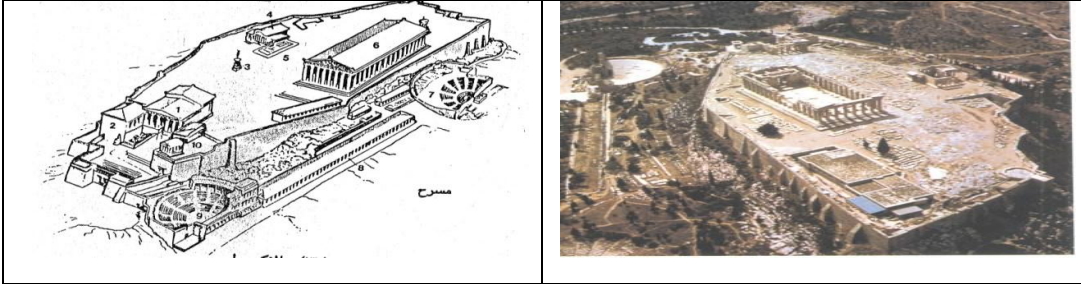


شكل (3-4) تخطيط المدن الدفاعية في المدن المصرية القديمة بسور وبدون سور مع شارعان متقاطعان

المصدر: علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

ثالثاً / تخطيط المدن الإغريقية: (من 750 قبل الميلاد إلى 146 قبل الميلاد)

من أشهر مدن الحضارة الإغريقية مدينة أثينا، وفي بداية تخطيطها كانت عبارة عن مدينة بلا أسوار، نمت دائرياً حول معبد الأكروبول القائم فوق هضبة مرتفعة، ومن ثم أنشئ سور للمدينة في القرن السابع قبل الميلاد، وجاءت بعد ذلك فترة تم هدم سور المدينة فيها لمدة نصف قرن، وفي الفترة من (461-429 ق.م.) أعيد بناء سور أثينا. انظر الشكل (3-5)



شكل (3-5) تخطيط أسوار مدينة أثينا والأكروبول على الهضبة المرتفعة ويحيط بها سور

المصدر: علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

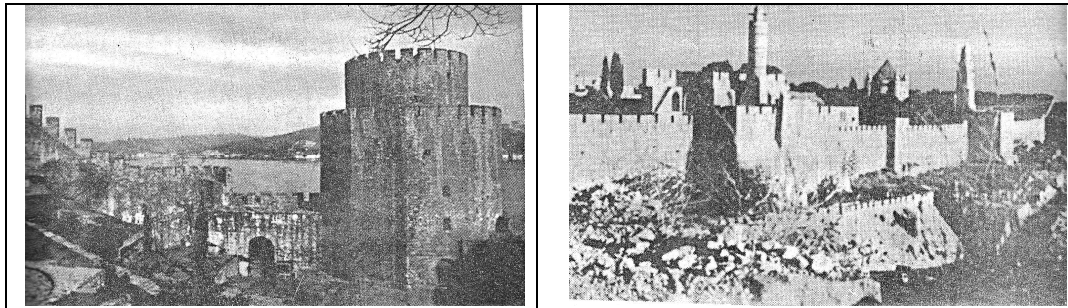
رابعاً/ تخطيط المدن الرومانية: (509-753 ق.م.)

كان الرومان يقيمون مدنهم قلاعاً وحصوناً لحماية طرق مواصلات الإمبراطورية والأراضي التي احتلوها عسكرياً، وأنشئوا ما يسمى الكابيتول على غرار الأكروبوليس في المدن الإغريقية، وكان يقام على موقع مرتفع طبيعياً كهضبة أو تل، أو صناعياً بإنشاء مبنى مرتفع يقام على معبد، وتمثل مدينة طراودة في العهد الروماني مثال واضح للمدن الرومانية التي تحقق الأمن والحماية والدفاع. انظر الشكل (3-6)

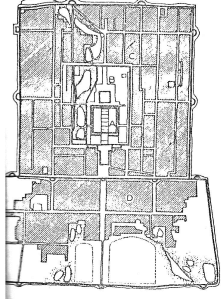
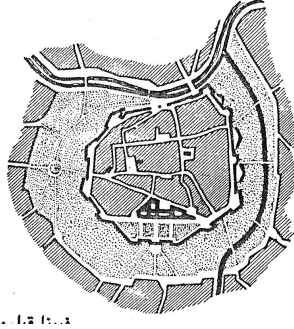


خامسا / تخطيط مدن العصور الوسطى: (القرنين 5-15) ميلادية

اعتمد تخطيط مدن العصور الوسطى على اختيار قمم التلال لاستخدامها كمراكز دفاعية، وإقامة الأسوار حول المدن، وبحيط بسور المدينة من الخارج خندق أو قناة أو نهر لتحصين المدن، والاعتماد على القلاع والحصون كمراكز للدفاع والمراقبة للمدينة، وقد اتبع تخطيط المدن شكلان: التخطيط العضوي التلقائي، والتخطيط الهندسي المنتظم. انظر الشكل (3-7)

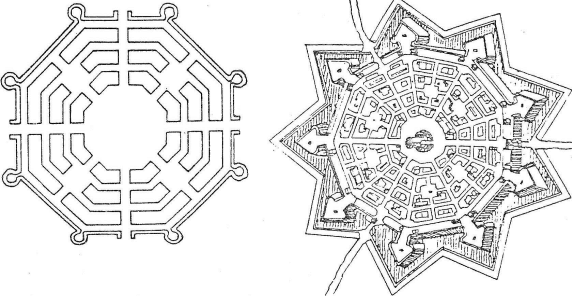


التحصينات والقلاع والأسوار في مدن العصور الوسطى

	
<p>التخطيط الهندسي لمدن العصور الوسطى</p>	<p>التخطيط العضوي لمدن العصور الوسطى</p>
<p>شكل (3-7) تخطيط مدن العصور الوسطى باختيار قمم التلال كمراكز دفاعية وإقامة الأسوار حولها</p>	
<p>المصدر: علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.</p>	

سادسا / تخطيط مدن عصر النهضة¹: (القرنين 14-16) ميلادية

ظهرت في هذه العصور المدفعية وأصبح وجود المدينة على تل أو قمة أو محاطة بسور أو خندق لا يلبي الحاجات الدفاعية للمدينة وانتقلت القلاع التي كانت تقام داخل المدن إلى مسافات بعيدة عن المدينة لتأمينها، وبنيت الأسوار والخنادق ووجد مفهوم جديد لرصد حركات العدو هو مفهوم المساحات المفتوحة من الأرض ولأغراض الدفاع، واعتمدت عمليات التخطيط للتحصين على النموذج الإشعاعي والنموذج المركزي، ونسيج العنكبوت، على أساس أنه يستحيل أن يدخل المدينة أو يخرج منها أي إنسان بدون إذن، واتخذ تخطيط هذا النموذج الشكل المضلع أو شبه المستدير. انظر الشكل (3-8)

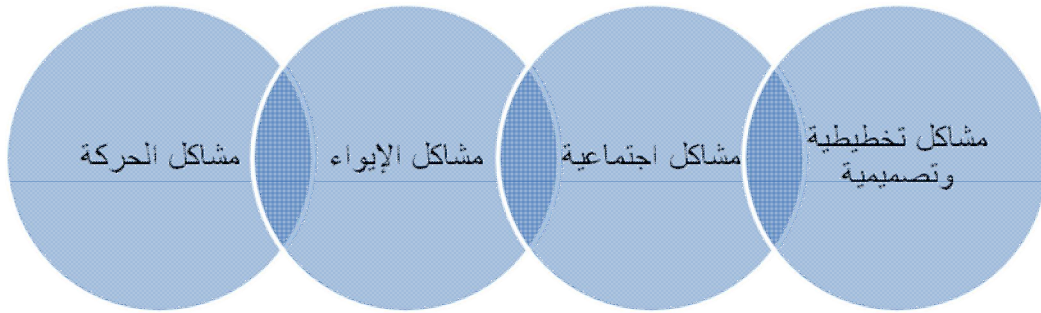

<p>شكل (3-8) تخطيط المدن الدفاعية في عصر النهضة على تلال مرتفعة محاطة بأسوار وخنادق</p>
<p>المصدر: علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.</p>

¹ علام، أحمد خالد، "تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.

من خلال الاطلاع على تخطيط المدن في العصور القديمة وتأثير هاجس الأمن والأمان والاعتماد على مبدأ الدفاع يمكن ملاحظة أن جميع العصور المختلفة في تخطيط مدنها اعتمدت على مجموعة من العناصر تتمثل في المكان المرتفع والسور العالي والخندق المحيط بالمدينة وأبراج المراقبة بالإضافة للعناصر المعمارية الدفاعية الموجودة في تصميم الأسوار والخنادق والأبراج، وبالتالي فإن التخطيط بمفهوم الحماية والأمن والأمان كان يأخذ حيزاً كبيراً في عمليات التخطيط والتصميم.

3-1-3 نظريات تخطيط المدن في العصر الحديث:

مع نهاية عصر النهضة وظهور الثورة الصناعية واستخدام الميكنة والآلة، ظهرت نظريات تخطيط المدن في الفترة من (1800 - 1950)م، وحدث تطور هائل في تخطيط المدينة من خلال استعمال البخار وظهور وسائل المواصلات الحديثة منها السيارات والقطارات الكهربائية مع اكتشاف الكهرباء، ولكن هذه الثورة الصناعية، وإن الاطلاع على هذه النظريات يأتي بشكل أساسي من أجل الإجابة على مدى صلاحية هذه النظريات لمقتضيات العصر الجديد الذي تغيرت فيه الكثير من المفاهيم والقيم المختلفة. ولكن هذه النظريات أفرزت أيضاً الكثير من المشاكل التخطيطية للمدن منها:

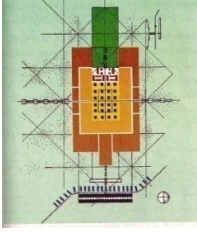
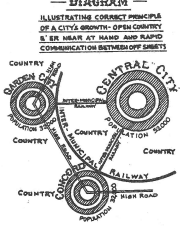


ومن خلال السابق كله ظهرت العديد من نظريات التخطيط كحاجة ملحة لحل الإشكاليات التي أصابت المدينة نتيجة الثورة الصناعية، وسيتم سرد مجموعة من هذه النظريات بشكل سريع للوقوف على أشكال التخطيط الذي تناولته هذه النظريات لتوفير الاستقرار للإنسان وتحديد العناصر الأساسية التي تعاملت معها هذه النظريات والتي تشكل بداية لتحديد احتياجات الإنسان:¹

¹ عفيفي، أحمد كمال الدين، 'نظريات في تخطيط المدن'، الطبعة الأولى، 2000م.

جدول (1-3) نماذج لنظريات تخطيط المدن

المصدر: عفيفي، أحمد كمال الدين، "نظريات في تخطيط المدن"، الطبعة الأولى، 2000م

		
<p>مدينة الغد - تيودور فريتش 1836م</p> <p>تقسيم المدينة لسبع مناطق تصنف فيها الوظائف والأنشطة للمدينة في شكل نصف دائري منتظم وفصل المناطق عن بعضها البعض بحزام أخضر. ووضعت المصانع على الشريط الخارجي.</p>	<p>نموذج المدينة- جيمس بوكنجهام 1849</p> <p>مدينة مغلقة لا تستوعب أي زيادة مستقبلية محددة المساحة فليس هناك أي امتداد للمدينة أو توسع.</p>	<p>المدينة الشريطية - سوريا ماتا 1822م</p> <p>أسلوب توجيه النسيج العمراني المستقبلي نحو طرفي المدينة حيث يمتد خلالها محور رئيسي يمثل العمود الفقري للمدينة.</p>
		
<p>مدينة الغد - لوكوربوزيه 1922م</p> <p>مركز رئيسي يمثل النواة يضم مجموعة من المباني الشاهقة ويحاط المركز بمباني سكنية محاطة بحزام أخضر تقع خلفه المناطق الصناعية.</p>	<p>المدينة الزراعية - فرانك لويد رايت 1920م</p> <p>مدينة تسيطر عليها المناطق الخضراء ويخصص فدان لكل أسرة لتحقيق أدنى كثافة سكانية.</p>	<p>المدينة الحدائقية- ابنزر هوارد 1849م</p> <p>مجموعة من ست مدن صغيرة وتنفصل هذه المدن بحزام أخضر يجب احترامه وتخطط كل مدينة لتمثل مجتمعا متكاملًا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال الشكل الدائري المنتظم المقسم لست أقسام تفصلها محاور إشعاعية.</p>

<p>نظرية المجاورة السكنية - كلارنس بيرى 1929م تجميع المساكن مع بعضها البعض بطريقة تعمل على الحد من المرور الآلي وتضم كافة مرافق الحياة وتلعب دورا هاما في تنشيط الحياة الاجتماعية.</p>	<p>مدينة الغد - ه. فريس 1929م اقتراح مركز حضري بكثافة بنائية عالية مع اقتراح نظام دائري وإشعاعي لحركة المركبات.</p>	<p>نظرية التخطيط الإقليمي - أ. كومي 1923م العديد من الخلايا قوامها 100000 نسمة وتحمل كل خلية طابع معين في النسيج الأكبر وتجميع مكان السكن مع مكان العمل ولا يتعدى قطر الخلية أكثر 1.5 ميل</p>
<p>نموذج المدينة الجديدة - ساندرز ورايوك 1946م قطاعات عمرانية ذات كثافات سكنية متنوعة تشع من مركز المدينة على ست محاور عمرانية</p>	<p>المدينة الواقعية - وولف 1945م التركيز على قيام بيئة اجتماعية والتفاعل بين السكان والتفاعل الأسري بدرجة كبيرة</p>	<p>نموذج المدينة - ريتشارد نيوترا 1934م مجموعة من المجاورات السكنية متصلة بمسارات محددة من الطرق الرئيسية</p>
<p>نظرية المدينة العالمية - فيكتور جرين مساحات مخصصة للمرور ومراعاة للبيئة الإنسانية وتدرج هرمي في التجمعات والخدمات</p>	<p>النموذج الثالث (العمل والسكن) - الإخوة جودمان 3 تجميع مناطق السكن والعمل في مكان واحد ومتقاربين بقدر الإمكان</p>	

من خلال هذه النظريات التي ظهرت في العصر الحديث فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- العديد من نظريات التخطيط جاءت كمحاولات لإعادة التعمير بعد الحروب كنظرية مدينة الغد للمعماري لوكوربوزيه 1922م التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، نظرية تضخم المدن الكبيرة للمعماري أ.جلودن الألماني مبدأها (عالم ما بعد الحرب)¹، يسوده السلام، ونظرية إعادة تعمير المدينة للمعماري والتر جروبياس وواجنر 1943 إبان الحرب العالمية الثانية.

ب- أول ظهور لفكرة المجاورة السكنية كان عام 1929م للمخطط كلارنس بيرري الأمريكي الجنسية، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي اعتمدت عليها الكثير من الحكومات في الدول المختلفة، وكذلك الكثير من مشاريع الإسكان في محافظات غزة اعتمد على أفكار هذه النظرية في التخطيط، لكن هذه النظرية لم تركز بشكل متعمق وكبير على تحقيق معايير الاستقرار والأمن والأمان التي تتعلق بالكوارث المختلفة.

ت- هناك توجه واضح لتوفير معايير الاستقرار والأمن والأمان الإنساني والسكاني في نظريات تخطيط المدن فقد سعت كافة النظريات لوضع الحلول التخطيطية لتوفير الاستقرار للمجتمع ولتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية ولحفظ حقوق الأجيال المقبلة في الحق في الحياة بأمن وأمان واستقرار وطمأنينة.

ث- من خلال دراسة وتحليل النظريات السابقة فإن الجوانب الأساسية التي ناقشتها تلك النظريات تمثلت في التالي:

جدول (2-3) الأفكار التي تناولتها نظريات تخطيط المدن	
المصدر: عفيفي، أحمد كمال الدين، "نظريات في تخطيط المدن"، الطبعة الأولى، 2000م	
1- الأفكار الطبيعية:	2- الأفكار الاجتماعية:
- شكل المدينة وتركيبها	- حجم السكان
- تخطيط استعمالات الأراضي في المدينة.	- الكثافات.
- النمو العمراني مستقبلاً.	- الحياة الاجتماعية للسكان.
- تخطيط الطرق والمرور وتخطيط الخدمات.	- الإنسان
3- الأفكار الاقتصادية:	4- الأفكار البيئية:
- ملكية الأرض العمرانية.	- البعد البيئي.
- القاعدة الاقتصادية للمدينة.	- الحزام الأخضر.
- قوة العمل.	- موقع الصناعة.

ج- أولت معظم النظريات اهتماماً واضحاً باستعمالات الأراضي، من حيث توزيعها وعلاقتها ببعضها البعض، وتخطيط شبكات النقل والمرور في المدينة.

¹ عفيفي، أحمد كمال الدين، "نظريات في تخطيط المدن"، الطبعة الأولى، 2000م.

ح- حاولت العديد من نظريات التخطيط الجمع ما بين المسكن ومكان العمل وهو ما يحقق عوامل الأمن والأمان في التجمعات السكنية.

خ- أجمعت غالبية النظريات على ضرورة فصل كافة المرافق والخدمات التي تشكل خطر على استقرار الإنسان وطمأنينته عن مكان التجمع السكني.

د- من أبرز النظريات التي ناقشت الحياة الاجتماعية للسكان نظرية المجاورة السكنية للمعماري بييري 1929م

3-2 أثر الهاجس الأمني على تخطيط المدن العالمية والعربية والإسلامية:

من خلال استقراء تاريخ تخطيط المدن المختلفة العالمية والعربية والإسلامية، يلاحظ أن الهاجس الأمني كان له دور كبير وأساسي في عمليات التخطيط العمراني للمدينة، وأن مبدأ الدفاع والحماية وتوفير كافة وسائل الأمن والأمان البشري والمادي كانت أساس الأفكار التخطيطية المختلفة للمدن المختلفة ومن خلال تحليل ودراسة تخطيط المدن العالمية والعربية والإسلامية يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح.

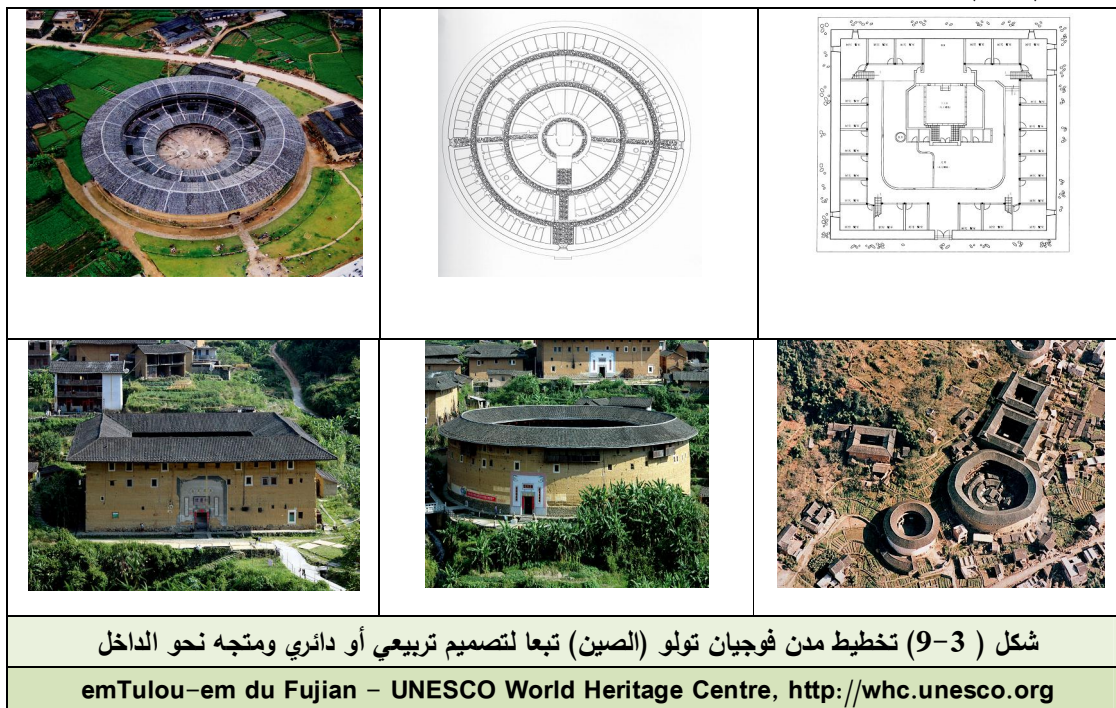
3-2-1 تخطيط المدن العالمية:

إن تأثير الهاجس الأمني امتد من قرون وعصور طويلة بعيدة لينتقل من فترة إلى فترة ومن حقبة إلى حقبة وليصبح عامل أساسي يسعى إليه المخططون نتيجة التعرض لعوامل الخطر المختلفة، سعياً لتحقيق الاستقرار والطمأنينة والأمن والأمان لأي تجمع سكاني، وانعكس ذلك على تخطيط المدن والتجمعات العالمية بشكل واضح، كما يظهر في مدن فوجيان تولو - الصين.¹ يشمل موقع مدن فوجيان تولو 46 بيتاً من الطين، ضمن مساحة 120 كلم، في جنوب غرب مقاطعة فوجيان وبعيداً عن مضيق تايوان. تقع المباني ذات الطوابق المتعددة وسط حقول الأرز والشاي والتبغ، وتحيط بها غابات الصنوبر شبه الاستوائية، والتنوب الصيني، والسرو، والكافور، وهي مبنية تبعاً لتصميم تربياعي أو دائري، ومتجه نحو الداخل. كما أن كل مبنى قادر على إيواء 800 شخص. أقيمت هذه المنازل الجماعية لأغراض دفاعية حول فناء مركزي مفتوح، ولها نوافذ قليلة تطل على الخارج ومدخل واحد فحسب. كانت المباني تؤوي جماعات بأكملها وتستخدم كوحدات سكنية في القرى، وتعرف بـ"المملكة الصغيرة للعائلة" أو "المدينة الصغيرة التي تعج بالحركة". تحوي المنازل جدراناً طويلة مصنوعة من الطين المحصن ويعلوها سقف من القرميد، وقد قسّمت المباني عمودياً بين العائلات، فكان في تصرف كل عائلة غرفتان أو ثلاث من

¹ <http://whc.unesco.org/fr/list/1113/documents> (http://whc.unesco.org/emTulou-em du Fujian - UNESCO World)

(Heritage Centre)

كل طابق. ويخلاف أسلوبها الخارجي البسيط، فإن داخل منازل "تولو" مبني لتأمين وسائل الراحة وغالباً ما يتميز بزخرفة عالية. تمثل هذه المساكن نوعاً خاصاً من السكن الجماعي والتنظيم الدفاعي، ومثلاً رائعاً عن الاستيطان البشري القائم على الانسجام مع البيئة المحيطة به. انظر الشكل (3-9)



3-2-2 تخطيط المدن العربية والإسلامية عبر التاريخ:¹

عكست نشأة المدن الإسلامية أهمية التحصين لحماية وجودها وتنمية عمرانها، وانطلاقاً من أهمية الأمن الذي توفر بتحصين المدينة اعتبر السور من المعايير الحضارية التي تميز المدن، واعتبر الإسلام بناء الأسوار والأبراج والقلاع والحصون من الوسائل التي تساعد على حفظ النفس والعرض والمال، ومن هنا صنفها الفقهاء في عداد "البناء الواجب"، ولاسيما إذا كانت الحاجة ملحة في الدفاع عن حرمة المسلمين، وتبدأ عمليات تحصين المدينة الإسلامية كما يلي:

- اختيار الموقع الذي يشترط فيه أن يكون حصينا بطبيعته كان يكون على هضبة مرتفعة أو باستدارة بحر أو نهر ولا يمكن الوصول لها إلا من خلال جسر .
- إنشاء الخنادق والأسوار والحصون والفيصل، و الأبراج المربعة، بحيث يشرف على الأسوار جميعاً، وجعلوا للسور الأمامي سوراً آخر أمامي على شكل الحزام، يبلغ ارتفاعه نصف ارتفاع

¹ عثمان، محمد عبد الستار، " المدينة الإسلامية"، إصدارات عالم المعرفة-سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ذو الحجة 1408هـ / أغسطس/آب 1988م.

الصور الأساسي، ليعيقوا عملية نقب الأسوار الأساسية، ومباغثة المدافعين، وإفشال الهجوم واستخدمت فكرة الممرات السرية للحركة.

- اعتماد التشكيل الدائري في عمليات التخطيط بشكل أساسي حيث أن أسهل في المتابعة والمراقبة والدفاع من الخطوط والزوايا الحادة.

- اعتماد فكرة أبراج المراقبة وتوزيعها على طول سور المدينة لمتابعة أي اعتداء أو خطر.
- استخدام ما يعرف بالأبواب ذات المرافق وهي تجعل الممر الواصل من الخارج للداخل منحنيًا بزوايا منكسرة كنوع من العراقل عند أي اعتداء.

- إنشاء الطرق تحت الأرض " الأنفاق والسراديب" التي كانت تستخدم للحكام وتأمين الدخول والخروج من وإلى المدينة بأمن وأمان دون التعرض لأي خطر.

- إنشاء ما يعرف بالنواظير أو المناظير وهي نقط للحراسة والاستطلاع للدفاع عن الطرق المؤدية للمدينة. انظر الشكل (3-10)



مع استخدام الأسلحة المتطورة ونظام المدافع لم تعد هذه المعايير السابقة كافية للتخطيط ولا تفي بغرض الأمن والأمان في العصور الحالية لكنها كانت حلول مناسبة في وقتها وزمانها ولا بد من البحث في وسائل جديدة ومن هنا تكمن أهمية المهندس المعماري في تحقيق هذا العامل.
وقد تعرضت المدن العربية والإسلامية للعديد من الهجمات والعدوان على مر العصور، ومن أجل ذلك لم يتوانى المسلمون عن إعداد القوة وسائل الحماية المختلفة لمجتمعاتهم والتي انعكست

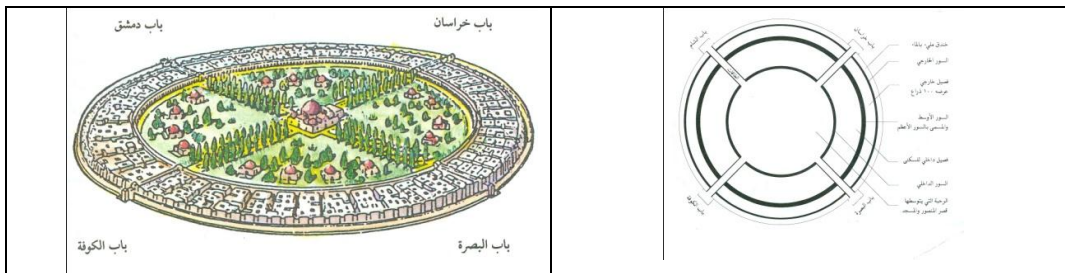
بشكل واضح على معايير التخطيط والتصميم لهذه المدن، وفيما يلي بعض النماذج للمدن الإسلامية التي راعت في تخطيطها المعيار الأمني:

أ- تخطيط مدينة بغداد:¹

أنشأت مدينة بغداد في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور في عهد الخلافة العباسية عام 145هـ - 762م وتخطيط المدينة عبارة عن حلقات يحيط بها أسوار دائرية عددها ثلاثة أسوار محاطة بخندق دائري مائي للتحصين بعمق ستة أمتار، ويفصل بين السور الخارجي الذي يبلغ ارتفاعه عشرين متراً وسمكه خمسة وعشرين متراً، والسور الأوسط مسافة تسمى "الفصل" لفصل الخارج عن الداخل في الحالات الاضطرارية الدفاعية للدفاع عن المدينة، والتخطيط المستدير للمدينة من أقوى الأنواع لتشييد الحصون، وللمدينة أربع بوابات محصنة للحماية سميت كل بوابة باسم البلاد التي تتجه إليها وهي بوابة دمشق، بوابة خراسان، بوابة البصرة، بوابة الكوفة، وكان أمام كل باب من أبواب المدينة الأربعة قنطرة تمكن من تصبغ المدينة معزولة لا يصل إليها أحد إلا بعبور الخندق الذي يملأ بالماء أثناء الحرب.

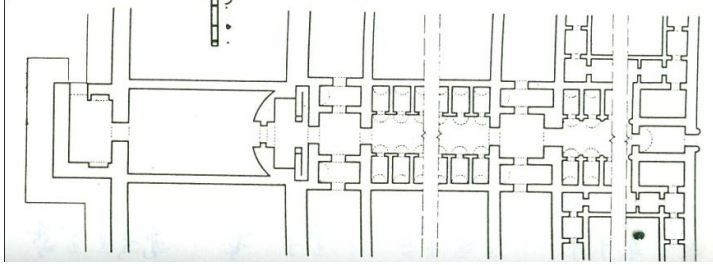
وخطت مداخل المدينة الأربعة تخطيطاً حريياً دقيقاً يمكن من خلاله التحكم الجيد في الدخول والخروج من المدينة والسيطرة على كل جزء منها، أما قلب المدينة الذي اشتمل على الدواوين وقصر الخلافة والمسجد الجامع فكان محاطاً بسور داخلي مركزي يعد الخط النهائي لحماية مركز السلطة داخل المدينة .

وامتد تأثير التخطيط المحصن للمدينة الإسلامية إلى تخطيط شوارعها وطرقاتها فقد خطت المدينة تخطيطاً يكفل الأمن للخليفة في وقت الخطر ويسهل التوصل إليه في وقت الأمان، ومما يرتبط بأثر نظام التحصين والتأمين إنشاء طرق تحت الأرض أنفاق أو سراديب تستخدم بواسطة الحكام اللذين يقطنون بالمدينة ويخشون استخدام طرق عادية لسبب أو لآخر، وقد تنوعت هذه الأنفاق والسراديب⁹ب فمنها ما كان يربط بين القصور داخل المدينة كالأنفاق الذي كانت تربط بين قصور بغداد.² انظر الأشكال (3-11)(3-12)



¹ حماد، محمد، " تخطيط المدن وتاريخه"، الطبعة الأولى، القاهرة 1988م.

² محمد عبد الستار عثمان، " المدينة الإسلامية"، إصدارات عالم المعرفة-سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ذو الحجة 1408هـ / أغسطس/آب 1988م.

شكل (3-11) تخطيط مدينة بغداد الدائري المحاط بالأسوار الثلاث المرتفعة	
المصدر : البشير للنشر والتوزيع ، " عمارة الأرض في الإسلام-مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية"، الطبعة الثانية 1995م / 1416هـ	
	
شكل (3-12) تفصيلا إحدى بوابات مدينة بغداد	
المصدر : مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في المدن، "الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي"، اسطنبول /تركيا، 22-26 أبريل 1985م .	

ب- تخطيط مدينة الفسطاط:¹

كانت في تخطيطها علي غرار تخطيط الرسول صلي الله عليه وسلم للمدينة المنورة. وكانت تبدو من بعيد كأنها جبل شامخ كما وصفها الرواة والمؤرخون. ولم يفكر عمرو وصحبه في إحاطة عاصمتهم الجديدة بسور، فالتحصين كان طبيعيا بالتلال التي تحيط من الشرق والغرب، والنيل الممد من الشمال إلى الجنوب، ولم يحط الجانب الشمالي باعتباره المجال الطبيعي لامتداد المدينة ونموها فيما بعد.

اختار عمرو ابن العاص موقع الفسطاط هذا المكان الصحراوي الذي يعتبر عسكريا موقعا إستراتيجيا شمال حصن بابلين وأقام فيه مدينة الفسطاط عام 21هـ-641م فوق عدة تلال يحدها جبل المقطم شرقا وخلفه الصحراء، والنيل غربا وهما مانعان طبيعيان.

شيد عمرو بن العاص مدينة الفسطاط كمدينة حصن وبها حصن بابلين لتكون مدينة للجند العرب يمكن رصد أهم الملامح التخطيطية للمدينة والمتعلقة بالهاجس الأمني وتتمثل في الاهتمام باختيار الموقع، الاعتماد على المنعة الطبيعية بديلا عن السور الذي أحاط المدن الإسلامية المماثلة. انظر الشكل (3-13)

¹ محسن، عبد الكريم حسن ، "البلدة القديمة في مدينة غزة - فلسطين نموذج للمدينة العربية الإسلامية، قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة- الجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين.



شكل (3-13) تأثير الموقع الجغرافي في اختيار موقع مدينة الفسطاط

المصدر: محسن، عبد الكريم حسن، "البلدة القديمة في مدينة غزة-فلسطين- نموذج للمدينة العربية الإسلامية"، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

ج- تخطيط مدينة القدس¹:

إن واقع تخطيط المدن الفلسطينية منذ القدم لا يختلف كثيراً عن المدن السابقة العربية أو مدن الإغريق وعصور النهضة، فمن الملاحظ أن هناك نفس التوجهات في عملية التخطيط وباستخدام نفس العناصر المستخدمة للحماية والدفاع ضد أي هجوم أو اعتداء، من خلال الاعتماد على الأسوار والخنادق والبوابات والتخطيط على مناطق مرتفعة، ومن الأمثلة على ذلك تخطيط مدينة القدس على مر العصور ومدى تأثير العامل السياسي والأمني والأساليب التي اتبعتها تخطيط المدينة للحماية والدفاع.

ومدينة القدس في العهد القديم كانت تسمى باسم ييوس، حيث عرفت في المصادر التاريخية الكلاسيكية (اللاتينية واليونانية والرومانية) باسم سالم وأورشالم، وبعد الاحتلال اليهودي باسم أورشالم. وأن هذه المدينة يحيط بها سور وبها حصن ومساكن (انظر الشكل (3-14))، ومدينة القدس كانت مطمع للاستعمار على مر التاريخ منذ العصور الأولى، انتهاء بالاحتلال الإسرائيلي، فبالنظر إلى مدينة القدس القديمة حتى الفتح الإسلامي والتخطيط القائم لها يمكن ملاحظة ما يلي:²

- المدينة لها سور خارجي.
- المدينة على هضبة مرتفعة ومستوية يحدها شرقاً وغرباً وجنوباً انحدار شديد.
- المدينة لها بوابات تغلق وتفتح وتستخدم للحماية ضد أي هجوم. انظر الشكل (3-15)

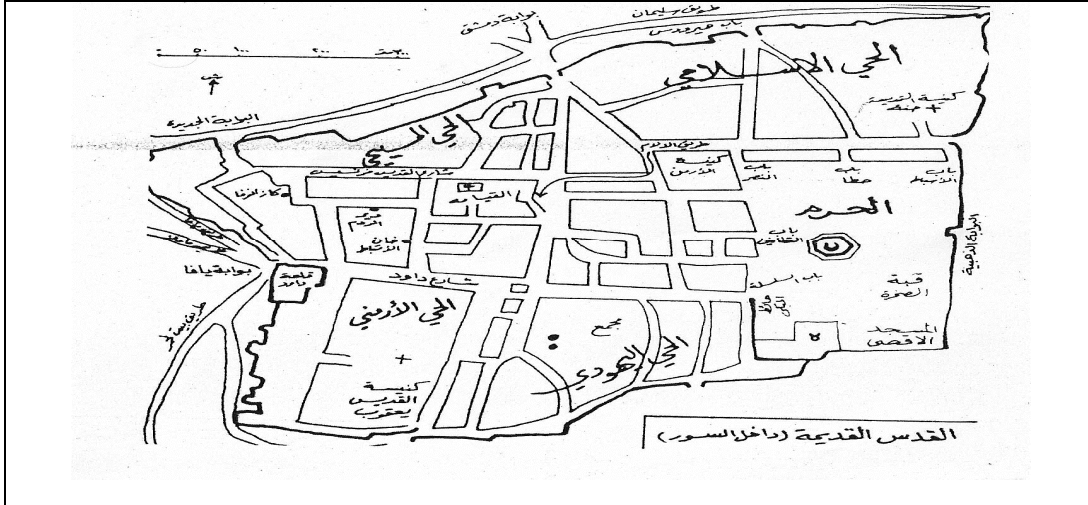
¹ مؤسسة القدس الدولية، "مدينة القدس - مؤسسات لا تمحى وآثار تتحدى/المنشآت والتحصينات الحربية".
² إبراهيم، محمد عبد العال، "العمارة والعمران في الوطن العربي"، دار الراتب الجامعية، الطبعة الثالثة، 1986م.

<p>شكل (3-15) مدينة القدس حتى أوائل الفتح الإسلامي</p>		<p>شكل (3-14) تخطيط مدينة القدس (ليبوس) الأولى</p>
<p>المصدر: إبراهيم، محمد عبد العال، "العمارة والعمران في الوطن العربي"، دار الراتب الجامعية، الطبعة الثالثة، 1986م.</p>		

طوال عهدها كانت للقدس أسوار وتحصينات حربية ويكفي للدلالة على أهميتها أن هذه المدينة وأسوارها تعرضت لهجمات حربية أكثر من سبع عشرة مرة خلال تاريخها، وتمتد أسوار القدس حول المدينة القديمة، وتختلف ارتفاعات السور وسماكة جدرانها من موقع إلى آخر حسب التضاريس الطبيعية للأرض، ومتوسط سمك الجدران (2متر)، وذلك لتحقيق غرضين رئيسيين أولهما مقاومة القذائف المدفعية، والثاني استخدام أعلى السور كمرات علوية تسهل حركة الدفاع عن المدينة وحراسة الأسوار أيضا.

وإضافة على الأبراج التي تشكل نقاطاً للحراسة والدفاع فثمة عناصر دفاعية أخرى منها مرامي مستطيلة الأبعاد في أعلى السور وذلك لإطلاق البنادق والأسلحة النارية، وهناك أيضا "سقاطات" في بعض أجزاء السور تبدو متسعة من الداخل لتوفير حرية الحركة للرماة بينما تبدو ضيقة من الخارج لتوفير الحماية الكافية للمدافعين عن الأسوار.

وكانت للقدس بالإضافة لأسوارها الحصينة قلعة تمثل نقطة الدفاع الرئيسية عن المدينة وهي من القلاع القديمة، وعقب احتلال الإسرائيليين للقدس في عام 1967 قامت قوات الاحتلال بالاستيلاء على قلعة القدس واعتبرتها ثكنة عسكرية إسرائيلية. انظر الشكل (3-16)



شكل (3-16) مدينة القدس القديمة داخل السور

المصدر: حسونة، خليل إبراهيم، "لكي لا ننسى فلسطين"، مكتبة اليازجي، 2005م.

من خلال دراسة المدن الإسلامية السابقة يمكن إجمال العناصر الدفاعية التي استخدمت في تخطيط هذه المدن في الجدول التالي:

جدول (3-3) العناصر المستخدمة في تخطيط كل من مدينة بغداد والفسطاط والقدس			
المصدر : إعداد الباحث			
وجه المقارنة	مدينة بغداد	مدينة الفسطاط	مدينة القدس
نوع التخطيط	دائري	شبكي	شبكي
الأسوار	الاعتماد على أسوار دائرية متعددة	العناصر الطبيعية تمثل أسوار طبيعية للمدينة.	المدينة لها سور مرتفع
البوابات	للمدينة أربع بوابات تنتهي بمحور حركة رئيس في مركز المدينة.	ليس للمدينة بوابات واعتمدت على الامتداد الطبيعية والحماية الطبيعية	للمدينة سبع بوابات تحيط بالمدينة من كل الاتجاهات
الأبراج	المدينة لها مجموعة من الأبراج	لا يوجد	المدينة لها مجموعة من الأبراج
العناصر المعمارية الدفاعية المختلفة	متوفرة بشكل كبير وواضح	غير واضحة لاعتماد المدينة على الحماية الطبيعية	متوفرة بشكل كبير وواضح

من خلال المعلومات السابقة التي تبين أسلوب التخطيط الذي تم إتباعه في المدن العالمية والعربية والإسلامية فإنه يمكن ملاحظة إتباع نفس مفاهيم التخطيط المعتمدة على مبدأ السور والمكان المرتفع من أجل تأمين حماية النفس البشرية، وهذا يؤكد ما لعامل الأمن والأمان من أهمية على مر العصور.

3-3 تخطيط مدينة غزة عبر العصور:

غزة مدينة عربية من أقدم مدن العالم حيث كانت عبر العصور المحطة الطبيعية لكل الآتين من مصر إلى بلاد الشام، وبحكم موقعها الجغرافي وكونها محطة تجارية ذات أهمية إستراتيجية كبيرة فقد تعاقبت على غزة قوى أجنبية عديدة كانت تنزل بالمدينة وأهلها الدمار والخراب، مما أثر ذلك تأثيراً كبيراً في تخطيط المدينة.

وقد مرت مدينة غزة بمجموعة من العصور المختلفة كطمع لها فكان لها أكبر الأثر في تخطيط المدينة من النواحي الأمنية المختلفة ومن العصور التي أثرت في تخطيط مدينة غزة:¹

- العصر الكنعاني.
- العصر الروماني والبيزنطية.
- العهد المملوكي والصلبيي.
- الانتداب البريطاني.
- الاحتلال الإسرائيلي
- العصر الإغريقي القديم.
- الفترة الإسلامية.
- العهد العثماني.
- الحكم المصري
- السلطة الوطنية الفلسطينية

ومن خلال تحليل تطور التخطيط العمراني لمدينة غزة في العصور السابقة ومدى تأثير الهاجس الأمني عليها يمكن توضيح هذا التأثير من خلال الجدول التالي:

جدول (3-4) المكونات الدفاعية لمدينة غزة عبر العصور	
المصدر : محسن، عبد الكريم حسن، "الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة"، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية، 2000	
غزة على مر العصور	ملاح المدينة العمرانية
العصر الكنعاني (3000ق.م. - 1200 ق.م.)	- عمران المدينة على بعد كيلومترات من الشاطئ واستغلال المظاهر الطبيعية لتحقيق عامل الأمن والأمان. - المدينة محاطة بسور دفاعي قوي. - وجود سراديب تحت أرضية لتوفير حركة آمنة تجاه البحر. - للمدينة ثمانى بوابات ومقامة على تلة مرتفعة.
العصر الإغريقي القديم (332ق.م. - 65ق.م.)	- المدينة مقامة على تلة مرتفعة تحقق عامل دفاع قوي. - المدينة لها سور دفاعي قوي. - المدينة لها ثمانى بوابات.
العصور البيزنطية والرومانية (65ق.م. - 637م)	- المدينة لها سور دفاعي قوي. - ظهور أبراج على زوايا سور المدينة عددها أربع أبراج للحماية والدفاع. - للمدينة أربع بوابات. - المدينة ذات شوارع ضيقة ومتعرجة

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة"، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية، 2000

<p>- الاهتمام بسور المدينة لتحصينها ضد الهجمات الصليبية. - اختفاء سور المدينة في أوائل القرن الخامس عشر.</p>	<p>العصر المملوكي والصليبي (1100م - 1517م)</p>
<p>- اختفاء سور المدينة وحل محله سلسلة من المتاريس والاستحكامات الترابية. - الشوارع ضيقة ومتعرجة ومنحنية.</p>	<p>العصر العثماني (1517م - 1916م)</p>
<p>اختفت معالم مدينة غزة القديمة وظهرت تخطيط الشوارع الواسعة والتخطيط الشبكي وإنشاء إحياء جديدة كحي الشيخ رضوان كنتيجة للاحتلال، وأصبح هناك سد لبعض الشوارع وإحاطة وتطويق بعض الأحياء.</p>	<p>عهد كل من الإدارة المصرية والانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي. (1918م - 1994م)</p>
<p>طفرة عمرانية واسعة ونقلة متنوعة في عمليات التخطيط واختفاء معالم مدينة غزة القديمة واختفاء الملامح الدفاعية وعناصر الحماية والأمن، صاحب ذلك ظهور مسميات معمارية جديدة كان منها الأبراج ومشاريع الإسكان التي أقيمت في معظم الأحوال على حدود المدن، لاستيعاب العائدين إلى أرض الوطن بشكل أساسي، ولتوفير السكن المناسب لذوي الدخل المحدود، ولتعويض المتضررين جراء العدوان الإسرائيلي المستمر، ولكن هذه المشاريع كانت أحد الوسائل التي استخدمها العدو الصهيوني في الضغط على الشعب الفلسطيني.</p>	<p>عهد السلطة الوطنية (1994م - إلى الآن)</p>

الجدول السابق لتخطيط مدينة غزة عبر العصور المختلفة يوضح الاهتمام بعناصر الحماية وتحقيق الأمن والأمان حتى نهاية العصر المملوكي 1517 م، ومن ثم بداية اختفائها تدريجياً من بداية العصر العثماني 1918م وصولاً لعهد السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م وحتى الآن، وإن دل ذلك فإنه يدل على جهود المحتل المتمثل في الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي في إحكام سيطرته على المدينة والقضاء على كافة وسائل الحماية والدفاع للمدينة التي تشكل عائق له في احتلال المدينة والسيطرة عليها بشكل كامل.

3-4 نظرة على تخطيط الاستيطان الإسرائيلي:

الاستيطان الإسرائيلي هو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوي دينية وتاريخية باطلة، وجلب أعداداً كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة على المنطقة العربية، لما تلعبه فلسطين من أهمية إستراتيجية في هذه البقعة من العالم.

لقد كانت السيطرة على الأرض الفلسطينية جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين وتابعتها إسرائيل بعد قيامها حتى 2010، وقد

رافق عمليات الاستيلاء على الأراضي عملية تغيير ديموغرافي، ففي جميع حالات الاستيلاء كانت تجلب أعداداً من اليهود من مختلف أنحاء العالم، ليحلوا مكان السكان العرب الفلسطينيين.

3-4-1 أشكال التخطيط للاستيطان الإسرائيلي:

كما عرفت المدينة في بدايات البحث على أنها وحدة قانونية وسياسية تنشأ حينما تتمركز مجموعة من السكان فوق إقليم محدد ويخضعون لسلطة سياسية واحدة، واليهودية دين وليس أمة أو قومية، فالدين وحده لا يشكل دولة، بناء على هذا عمد الفكر الصهيوني من أجل إرساء أركان دولته المصطنعة إلى أسلوب بناء المستعمرات لتحقيق نوع من الاندماج البشري في كيانات يهودية مصغرة بحيث تشكل نواة للمجتمع اليهودي.

وقد أدرك الزعماء الصهاينة أهمية الدور الذي تلعبه المستعمرات كأسلوب للاستيلاء والسيطرة على الأرض الفلسطينية وكطريقة لخرق وتبديد المجتمع العربي لذا جعلوا عملية الاستيطان من أولياتهم وأحاطوها بدراسات دقيقة وخطط منظمة وتمويل كبير حتى غدت المستوطنات لديهم من المقدسات التي لا يجوز المساس بها إطلاقاً في أية مفاوضات أو اتفاقات تسوية مع الطرف الآخر، فكان من أبرز السمات التي أضفت طابعاً نوعياً على الوجود الصهيوني في فلسطين منذ بداية هذا القرن هو الاستيطان الذي هو تجسيد للفكر الأيديولوجي والاستراتيجي الذي قامت عليه دولة إسرائيل، ذلك لأنه لم يكن بإمكانها أن تبعث إلى الوجود بدون تجميع شتات من الأقوام من بلدان ودول عديدة في العالم.¹

وفي كتاب "احتلال مدني - سياسات العمارة الإسرائيلية" يروي مؤلفاه المعماريان الإسرائيليان (إيال وايزمان ورافي سيغال) في فصول الكتاب المتعددة كيف أضحت العمارة الإسرائيلية أداة سياسية لتنفيذ سياسات استيطانية ومخططات صهيونية محضة²، ومن الأمثلة العريضة التي يستعرضها الكتاب في إطار السياسات الإسرائيلية الاستيطانية التي تستخدم العمارة كوسيلة فكرة السور والبرج، فمستوطنات السور والبرج، وهي تشبه بناء قلعة عسكرية بإقامة سور للحماية، وبرج لمراقبة محيطها، أما الكيبوتسات (المساكن أو المنازل) فقد كانت تبنى على شكل شبكات ومجموعات، أما السور فهو فكرة استعمارية قديمة منذ العصور الأولى في التاريخ والتي ورد ذكرها سابقاً في صفحات هذا الفصل، فالسور في الاستيطان الإسرائيلي عبارة عن حواجز

¹ الرفاعية، ولاء، "عمارة الاحتلال الإسرائيلي"، بحث منشور في المجلة المعمارية العربية، العدد الرابع.

² السيد، وليد أحمد، "المعمار عندما يتحول إلى أداة سياسية استعمارية"، جريدة القدس العربي، السنة العشرون العدد 6018 الأربعاء 8 تشرين الأول (أكتوبر) 9 شوال 1429 هـ.

وأسيجة وخنادق ومصدات إسمنتية موزعة على طول السور، أما على صعيد اختيار الموقع فإن تخطيط المستوطنات يعتمد على المواقع المرتفعة والعالية.¹ انظر الشكل (17-3)



شكل (17-3) سياسات وتشكيل الاستيطان الإسرائيلي

المصدر: الرفاعية، ولاء، "عمارة الاحتلال الإسرائيلي"، بحث منشور في المجلة المعمارية العربية - العدد الرابع.

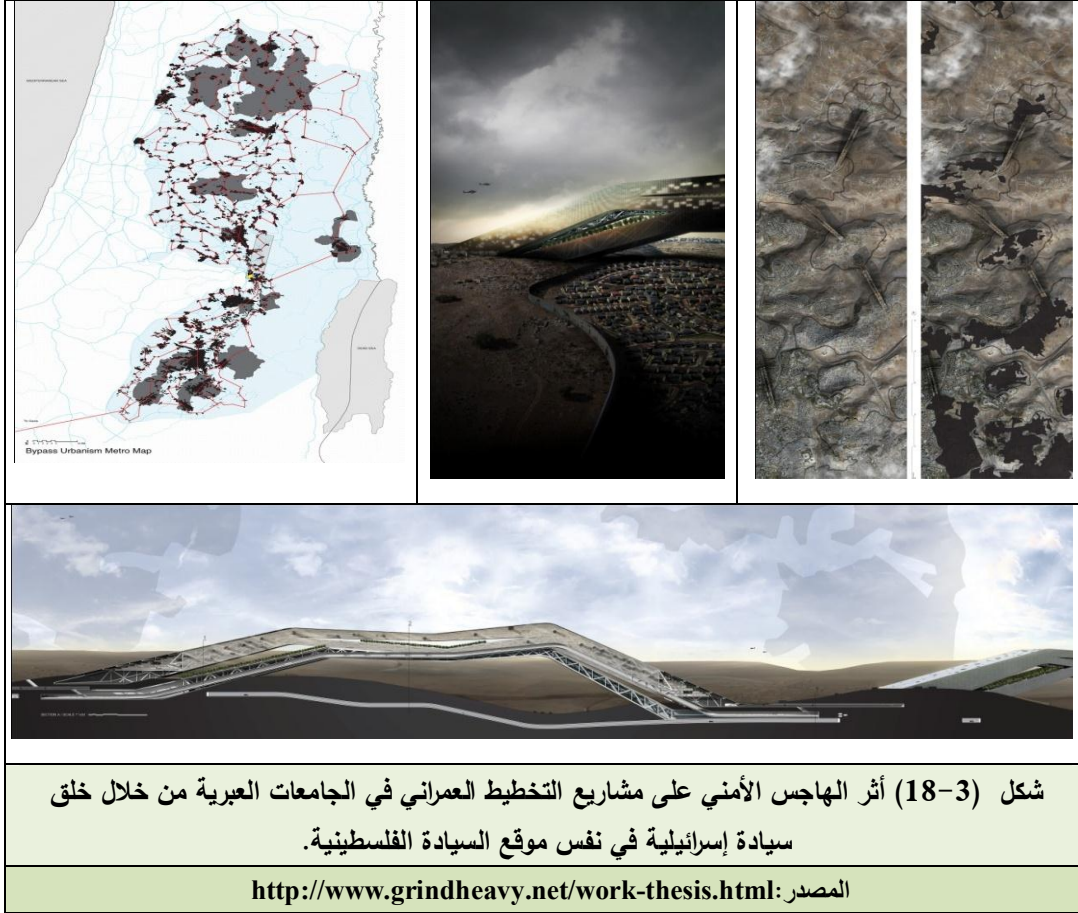
كما يحتل الاستيطان الأراضي ويصادرها ويركز على الأراضي ذات المواقع الجغرافية وذات الأهمية العسكرية التي تساعد على الهجوم والدفاع وذلك لتحمي المشاريع الاستيطانية المستمرة ولتحقيق جملة من الأهداف كترجيح الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، وتم توجيه الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية، ومن الملاحظ في تخطيط الاستيطان الإسرائيلي أنه يركز على تشكيلات معقدة من أشهرها نظام التخطيط العنقودي الذي يعطي الانطباع الأمني هذا بجانب التخطيط في المناطق المرتفعة والمحاطة بالمساحات الخضراء.

كما أن الهاجس الأمني في تخطيط الاستيطان الإسرائيلي لم يتوقف عند هذا الحد فقد ظهرت بعض المشاريع لطلبة في الجامعات العبرية تضع حلولاً لآليات حماية المستوطنات في الضفة الفلسطينية وتأمينها، مع الحفاظ كما يدعون في هذه النماذج حرصهم على عدم التعدي على الأراضي التي تؤول للفلسطينيين كما نص عليها اتفاق أوسلو* للسلام عام 1993م وهو ما

¹ الرفاعية، ولاء، "عمارة الاحتلال الإسرائيلي"، بحث منشور في المجلة المعمارية العربية، العدد الرابع.

* اتفاقيات أوسلو : هو اتفاق سلام وقعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة، في 13 سبتمبر، 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق.

يعرف بمشروع استراتيجيات العمران الالتفافي (راموس)** من خلال فكرة الوصلات أعلى التجمعات السكنية المختلفة في الضفة الفلسطينية. انظر الشكل (3-18)



ومن خلال السابق فإن التخطيط باستخدام مفاهيم الأمن والأمان هو أهم المبادئ التخطيطية التي يتبعها الفكر الصهيوني في عمليات التخطيط، وذلك من خلال زيادة الكثافة السكانية لتثبيت التواجد، واعتماد نظرية البرج والصور واختيار الأماكن المرتفعة في عمليات التخطيط.

وبالتالي إذا كان المحتل الصهيوني يوظف كافة إمكاناته لتحقيق الأمن والأمان الحضري وهو ليس صاحب الأرض أو الحق فإنه من الأولى والأهم ان يوظف صاحب الأرض والقضية كافة الإمكانيات والوسائل لمواجهة هذا المحتل وتحقيق الأمن والأمان الحضري للمجتمع.

** مشروع راموس : أو ما يطلق عليه استراتيجيات العمران الالتفافي من خلال استخدام الجسور المعلقة لإسكان المستوطنات والحركة والزراعة بعيدا عن التجمعات السكنية الفلسطينية وفي سيطرة كاملة عليها من أعلى وخلق سيادتين جغرافيتين فلسطينية وإسرائيلية في نفس المكان.

الخلاصة:

- مفاهيم الاستقرار والأمن والأمان وعوامل الحماية لم تغب عن الإنسان في العصور الأولى من حياته البدائية، فظهرت الخيمة والكهف والمغارة بحثاً عن الاستقرار وسعيًا لتوفير الحماية، ومع تزايد الأعداد وتكون الجماعات البشرية المختلفة التي اتحدت فيما بينها ظهر مفهوم القرية قبل المدينة، حيث كان من مقومات القرية في بداياتها اختيار موقعها الأرض العالية، أو الإحاطة بحواجز وأسوار وخنادق مياه مليئة بالمياه.
- العوامل السياسية والعسكرية قد أثرت وبشكل واضح على تخطيط المدن في العصور المختلفة لتظهر مسميات معمارية جديدة تختص وتناقش هذا العامل مثل مفهوم العمارة الحربية أو العمارة العسكرية، وهي مفاهيم كانت ذات مغزى دفاعي بشكل أساسي لتوفير الاستقرار والأمن والأمان للإنسان كفرد وللمجتمع ككل، ويلاحظ ظهورها بشكل واضح في تخطيط المدن العربية والإسلامية نتيجة لتعرضها المتواصل للعدوان.
- يعتمد تخطيط المدن في العصور القديمة على مبدأ الدفاع حيث يمكن ملاحظة أن جميع العصور المختلفة في تخطيط مدنها اعتمدت على مجموعة من العناصر تتمثل في المكان المرتفع والسور العالي والخندق المحيط بالمدينة وأبراج المراقبة بالإضافة للعناصر المعمارية الدفاعية الموجودة في تصميم الأسوار والخنادق والأبراج، وبالتالي فإن التخطيط بمفهوم الحماية والأمن والأمان كان يأخذ حيزاً كبيراً في عمليات التخطيط والتصميم.
- ظهرت العديد من نظريات التخطيط كحاجة ملحة لحل الإشكاليات التي أصابت المدينة نتيجة الثورة الصناعية، فالعديد من نظريات التخطيط هناك توجه واضح لتوفير معايير الاستقرار والأمن والأمان للإنساني والسكاني في نظريات تخطيط المدن فقد سعت كافة النظريات لوضع الحلول التخطيطية لتوفير الاستقرار للمجتمع ولتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية ولحفظ حقوق الأجيال المقبلة في الحق في الحياة بأمن وأمان واستقرار وطمأنينة، حيث جاء البعض منها كمحاولات لإعادة التعمير بعد الحروب كنظرية مدينة الغد للمعماري لوكوربوزيه 1922م التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، نظرية تضخم المدن الكبيرة للمعماري أ.جلودن الألماني مبدؤها (عالم ما بعد الحرب)، يسوده السلام، ونظرية إعادة تعمير المدينة للمعماري والتر جروبياس وواجنر 1943 إبان الحرب العالمية الثانية، وكان أول ظهور لفكرة المجاورة السكنية كان عام 1929م للمخطط كلارنس بيرري الأمريكي الجنسية، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي اعتمدت عليها الكثير من الحكومات في الدول المختلفة، لكنها أغفلت بشكل كبير تحقيق معايير الاستقرار والأمن والأمان في ظل الثورة الرقمية والتكنولوجيا.
- أسلوب التخطيط الذي تم إتباعه في المدن العالمية والعربية والإسلامية هو نفس أسلوب ومفاهيم التخطيط المعتمدة على مبدأ السور والمكان المرتفع من أجل تأمين حماية النفس البشرية، وهذا

يؤكد أهمية عامل الأمن والأمان في عمليات التخطيط، كذلك تخطيط مدينة غزة عبر العصور المختلفة يوضح الاهتمام بعناصر الحماية وتحقيق الأمن والأمان حتى نهاية العصر المملوكي 1517 م، ومن ثم بداية اختفائها تدريجياً من بداية العصر العثماني 1918م وصولاً لعهد السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م وحتى الآن، وإن دل ذلك فإنه يدل على جهود المحتل المتمثل في الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي في إحكام سيطرته على المدينة والقضاء على كافة وسائل الحماية والدفاع للمدينة التي تشكل عائق له في احتلال المدينة والسيطرة عليها بشكل كامل.

- السياسات الإسرائيلية الاستيطانية تعتمد فكرة السور والبرج المستخدمة في تخطيط المستوطنات، فمستوطنات السور والبرج تشبه بناء قلعة عسكرية بإقامة سور للحماية عبارة عن حواجز وأسيجة وخنادق ومصداق إسمنتية موزعة على طول السور، وبرج لمراقبة محيطها، أما الكيبوتسات (المساكن أو المنازل) فقد كانت تبنى على شكل شبكات ومجموعات تعتمد على تشكيلات معقدة من أشهرها نظام التخطيط العنقودي الذي يعطي الانطباع الأمني، أما على صعيد اختيار الموقع فإن تخطيط المستوطنات يعتمد على المواقع المرتفعة والعالية، والمحاطة بالمساحات الخضراء، كما يحتل الاستيطان الأراضي ويصادرها ويركز على الأراضي ذات المواقع الجغرافية وذات الأهمية العسكرية التي تساعد على الهجوم والدفاع وذلك لتحمي المشاريع الاستيطانية المستمرة ولتحقيق جملة من الأهداف كترجيح الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، وتم توجيه الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية، وبالتالي إذا كان المحتل الصهيوني يوظف كافة إمكاناته لتحقيق الأمن والأمان الحضري وهو ليس صاحب الأرض أو الحق فإنه من الأولى والأهم ان يوظف صاحب الأرض والقضية كافة الإمكانيات والوسائل لمواجهة هذا المحتل وتحقيق الأمن والأمان الحضري للمجتمع.
- هناك دور واضح للتخطيط والتصميم العمراني في تحقيق فكرة الهاجس الأمني والحماية للنفس البشرية الذي شغل المخططون على مر العصور القديمة والمعاصرة وذلك من خلال الفصل الرابع بعنوان: "دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري".

الفصل الرابع

**دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن
والأمان الحضري
(ص 70 - ص 103)**

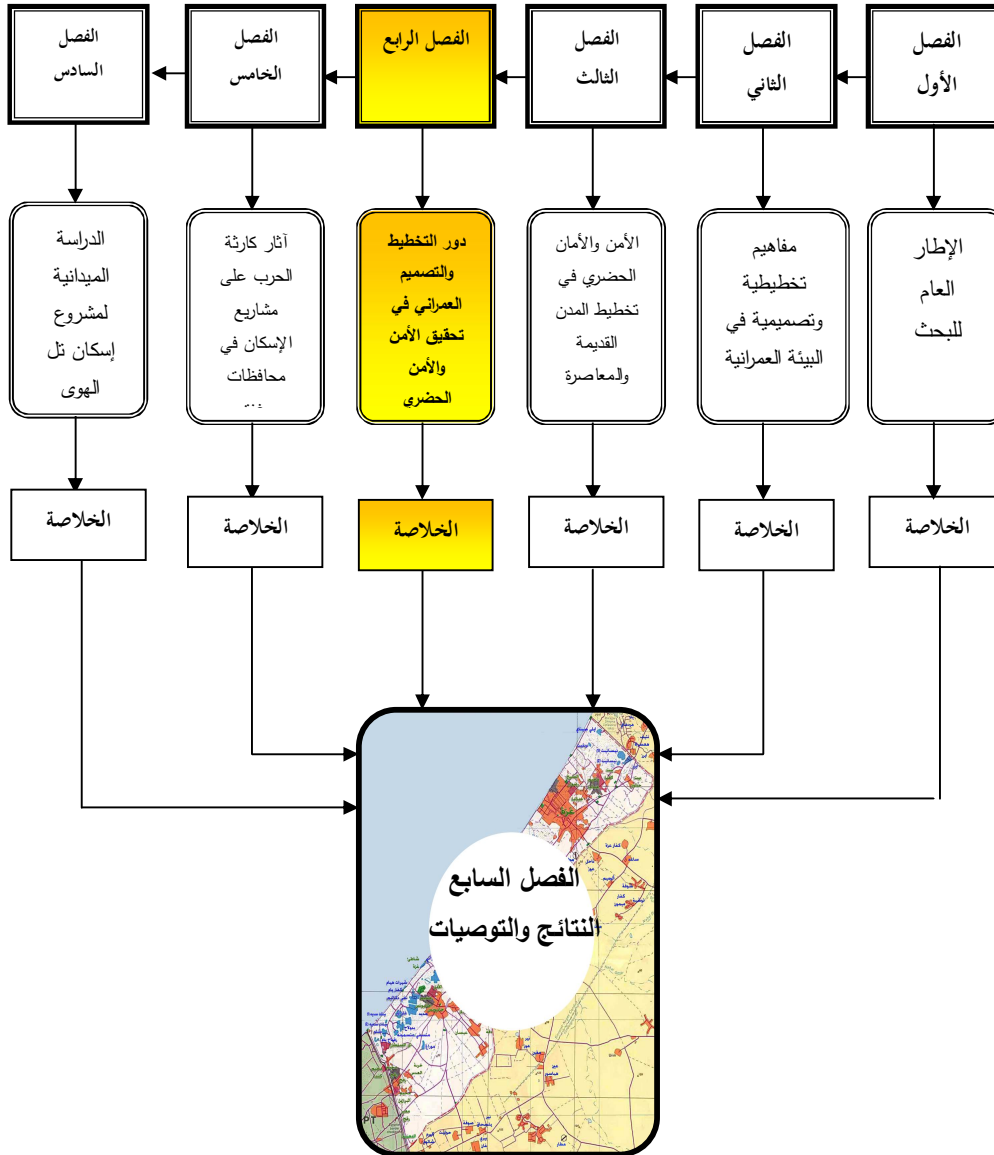
الفصل الرابع

دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري

تمهيد

- 1-4 العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري
- 2-4 المعايير التخطيطية والتصميمية لمفاهيم الأمن والأمان الحضري
- 3-4 أهمية التخطيط الاجتماعي في تحقيق الأمن والأمان الحضري
- 4-4 إدارة وتخفيف الكوارث في المناطق الحضرية.
- 5-4 دور الملاجئ في إدارة الكارثة.
- 6-4 التخطيط والتصميم لمناطق المواجهة (الحروب).

الخلاصة



تمهيد:

مفاهيم الأمن والأمان الحضري تعتمد بشكل رئيس ومباشر على الدور التخطيطي والتصميم العمراني وتحقيق مفاهيم عدة في الأمن والأمان الحضري كالأمن ضد الكوارث والسرقة والجريمة وتوفير الاستقرار والاستمتاع وعدم الخوف أو القلق في الفراغ الحضري الذي يعتبر الجزء الأساسي من البيئة العمرانية التي تمارس فيها كافة أنشطة الحياة، وهنا يتحدث هذا الفصل عن دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري.

4-1 العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري:

الفراغ الحضري المحمي هو الفراغ الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تحقيق الأمن والأمان الحضري بإيجاد بيئة تنمو فيها روح الجماعة والشعور بالمسئولية لتحقيق حياة آمنة يتولي فيها السكان بشكل أساسي حماية أنفسهم من الأخطار، ويمكن إيجاز العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان وتوفير الفراغ الحضري المحمي في: التجانس - الحيابة(الملكية) - المراقبة البصرية.

أ- التجانس :¹

المقصود به هو توفير منطقة سكنية متجانسة داخلياً وخارجياً، داخلياً من حيث التركيب الاجتماعي والفئات العمرية، وخارجياً مع البيئة العمرانية المحيطة.

ب-الحيابة (الملكية):²

حب الملكية من أهم مظاهر السلوك الإنساني والإحساس بالانتماء للشيء والمكان، وعندما يمتلك الإنسان شيئاً فإنه يشعر في حقه فيه وحيابته له فتتولد لديه روح الدفاع عنه إذا ما تعرض للخطر.

ت-المراقبة البصرية:³

وهي القدرة على توفير إمكانية المراقبة البصرية بين المقيمين في الفراغ الحضري حيث أن للمراقبة تأثير في تأمين البيئة السكنية والنشاطات الخاصة بها، وللمراقبة أيضاً أثر واضح في تقليل مخاوف السكان وشعورهم بالطمأنينة والاستقرار كمرادفات واضحة لمفاهيم الأمن والأمان الحضري.

¹ سالم، داليا إبراهيم محمد، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، المؤتمر المعماري الدولي السادس:الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، قسم العمارة،كلية الهندسة- جامعة أسيوط مارس 2005م.

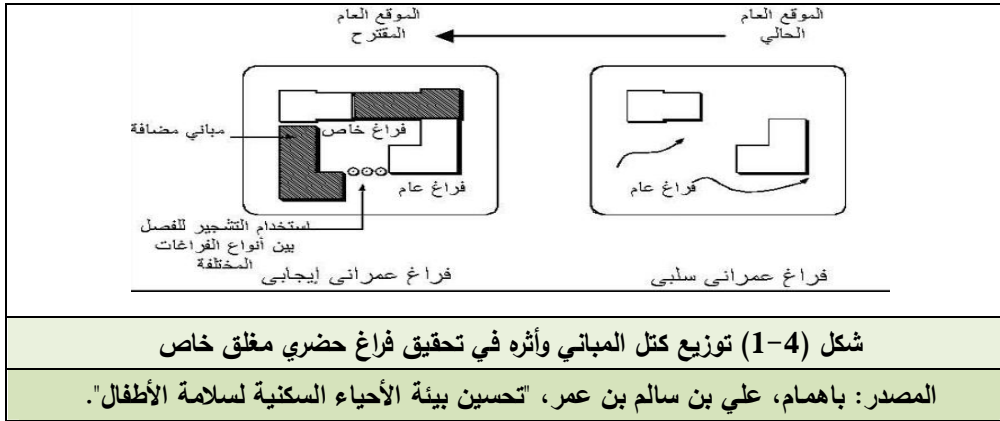
² مرجع سابق، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية".

³ مرجع سابق، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية".

4-2 المعايير التخطيطية والتصميمية لمفاهيم الأمن والأمان الحضري:

يمكن تخطيط الموقع السكني لتوفير التجمعات السكنية المحمية من خلال دراسة البيئة العمرانية المحيطة بالتجمع السكني ووضع البناءات وتصميم الشوارع، وتدرج الفراغات، وفصل ودمج الاستعمالات، وحجم المجموعة السكنية، والمقياس والطابع العمراني، وفيما يلي عرض لتلك النقاط:¹

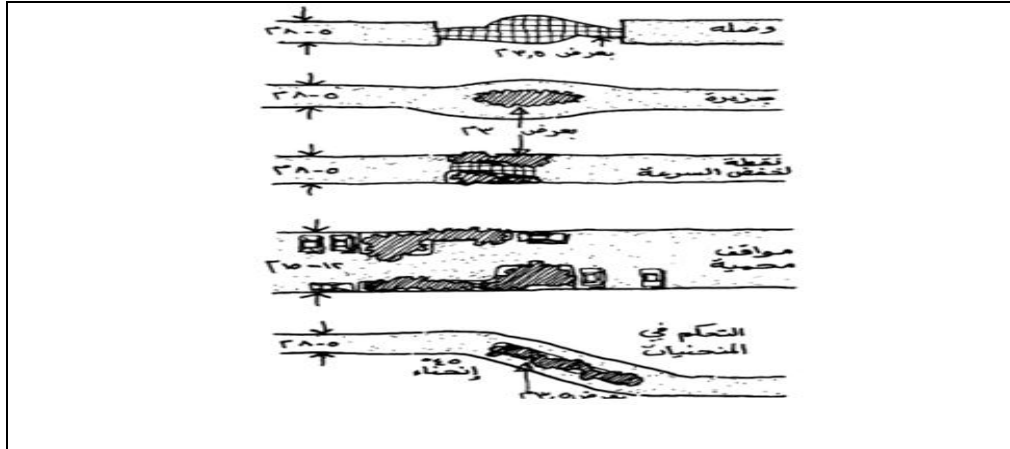
- أ- **المنطقة العمرانية المحيطة بالتجمع السكني:** حيث أن وضع التجمعات في بيئة غير متجانسة عمرانياً (كأن يحيط بها استعمالات عسكرية - صناعية - الخ) يتسبب في مشاكل أمنية قد تعرض التجمع السكني لخطر كبير وانعدام الأمن والأمان في التجمع السكني.
- ب- **وضع البناءات بطريقة تجعل الأراضي المحيطة بها متصلة ومحددة:** فيتم خلق بيئة مغلقة ذات ملكية خاصة واضحة المعالم لسكانها ومسيطر عليها من خلالها، يؤدي ذلك إلى إحاطة الفراغ بحدود مادية توفر للناس الإحساس بالأمن والأمان، وتحويل الفراغ العام إلى فراغ خاص من خلال إحاطة الفراغ بحدود حقيقية كالمباني على شكل حرف U والأسوار والجدران العالية، والأبواب والبوابات المغلقة وبعض الشجيرات وأعمدة الإنارة. انظر الشكل (1-4)



- ت- **تخطيط تصميم الشوارع:** بحيث تعوق الدخول السهل للمركبات وتقليل الطرق العابرة المخترقة - انظر الشكل (2-4)، للتجمعات السكنية وبالتالي فإن من أهم المعايير لتخطيط وتصميم الشوارع لتحقيق الأمن والأمان الحضري:
- الاعتماد على كثرة المسارات مغلقة النهايات (cul-de-sac) لخلق فراغات احتوائية واجتماعية نشطة لا تشجع على الدخول. انظر الشكل (3-4)
- الحد من المسارات والطرق المؤدية إلى المنطقة السكنية: بحيث تكون المداخل والمخارج واضحة وفي أضيق حدود السيطرة.

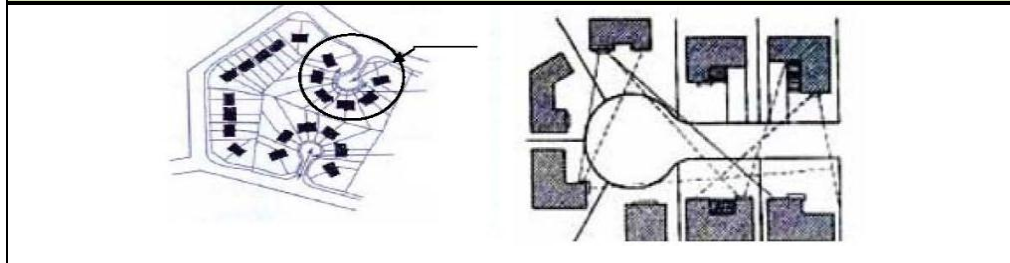
¹ سالم، داليا إبراهيم عبد الرزاق، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران" قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط، 15-17 مارس 2005م.

- استخدام الأفنية (courtyard)، و استخدام الطرق الحلقية (cul-de-sac): للحد من المرور العابري في المشروع.



شكل (2-4) نماذج لأساليب تخفيض سرعة السيارات والحد من هيمنتها

المصدر: باهمام، علي بن سالم بن عمر، "تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال".



شكل (3-4) المسارات مغلقة النهايات (cul-de-sac) لخلق فراغات احتوائية واجتماعية نشطة لا تشجع على الدخول.

المصدر: باهمام، علي بن سالم بن عمر، "تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال".

ث-تدرج الفراغات : حيث أن مفهوم الأمن والأمان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتدرج الهرمي للفراغات من الفراغات العامة إلى شبه العامة ثم إلى الفراغات شبه الخاصة وتنتهي بالفراغات الخاصة التي تخص مجموعة قليلة من السكان وبدون ذلك يصعب تنمية العلاقات الاجتماعية وانعدام الرقابة الذاتية على التجمع السكني، انظر الشكل (4-4)



شكل (4-4) التدرج الهرمي للفراغات من الفراغات العامة إلى شبه العامة ثم إلى الفراغات شبه الخاصة وتنتهي بالفراغات الخاصة.

المصدر: باهمام، علي بن سالم بن عمر، "تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال".

ج- **فصل أو دمج الاستعمالات:** حيث أن وجود المحلات والاستعمالات التجارية والمسجد المختلفة متداخلة مع الاستعمال السكني ومتنوعة تعطي حيوية للمنطقة وتشكل عامل ترفيهي اجتماعي للتجمع السكاني كما أن التواجد في المحلات التجارية وفي المسجد يعطي فرص التعارف بين السكان.

ح- **وضوح مخطط المشروع:** حيث أن تخطيط وتصميم التجمعات السكنية في تشابه ونسق هندسي متكرر يثير الملل ويضعف عامل الأمن والأمان الحضري نتيجة لعدم القدرة على التمييز بين الطرقات والوصول إلى الوحدات السكنية.

خ- **حجم الوحدة التخطيطية:** التي تتمثل في المجموعة السكنية التي تمثل النواة التجميعية في تكوين النسيج العمراني للتجمعات السكنية وكلما صغر حجم الوحدة التخطيطية وقل عدد سكانها كلما كان الاقتراب إلى البعد الإنساني أكبر وكلما أمكن السيطرة عليها وتأمينها وزاد الشعور داخلها بالأمن والأمان.

أما في العملية التصميمية للوحدة السكنية (البنائية أو الشقة) فيمكن الوقوف على أهم النقاط التالية:

أ- **المقياس:** فإتباع أنماط الإسكان المنخفض (4 أدوار كحد أقصى) تحقق المقياس الإنساني داخل البيئة السكنية ويعطي الشعور بالانتماء ويحقق فرص مراقبة الفراغات المعمارية ويساعد على توطيد الروابط الاجتماعية.

ب- **تصميم النوافذ:** يجب أن يراعي الرؤية الكاملة على المنطقة الخارجية وتوفير المراقبة المستمرة والشعور بأي خطر ممكن أن يحدث وأخذ التدابير اللازمة.

ت- **الاهتمام بتحديد مواقع سلامة الهروب والحريق:** بحيث تكون آمنة وسهلة الوصول وقوية العزل من أي خطر ممكن أن يتعرض له السكان وتركيب أبواب مانعة لدخول الدخان الذي قد يسبب الاختناق.

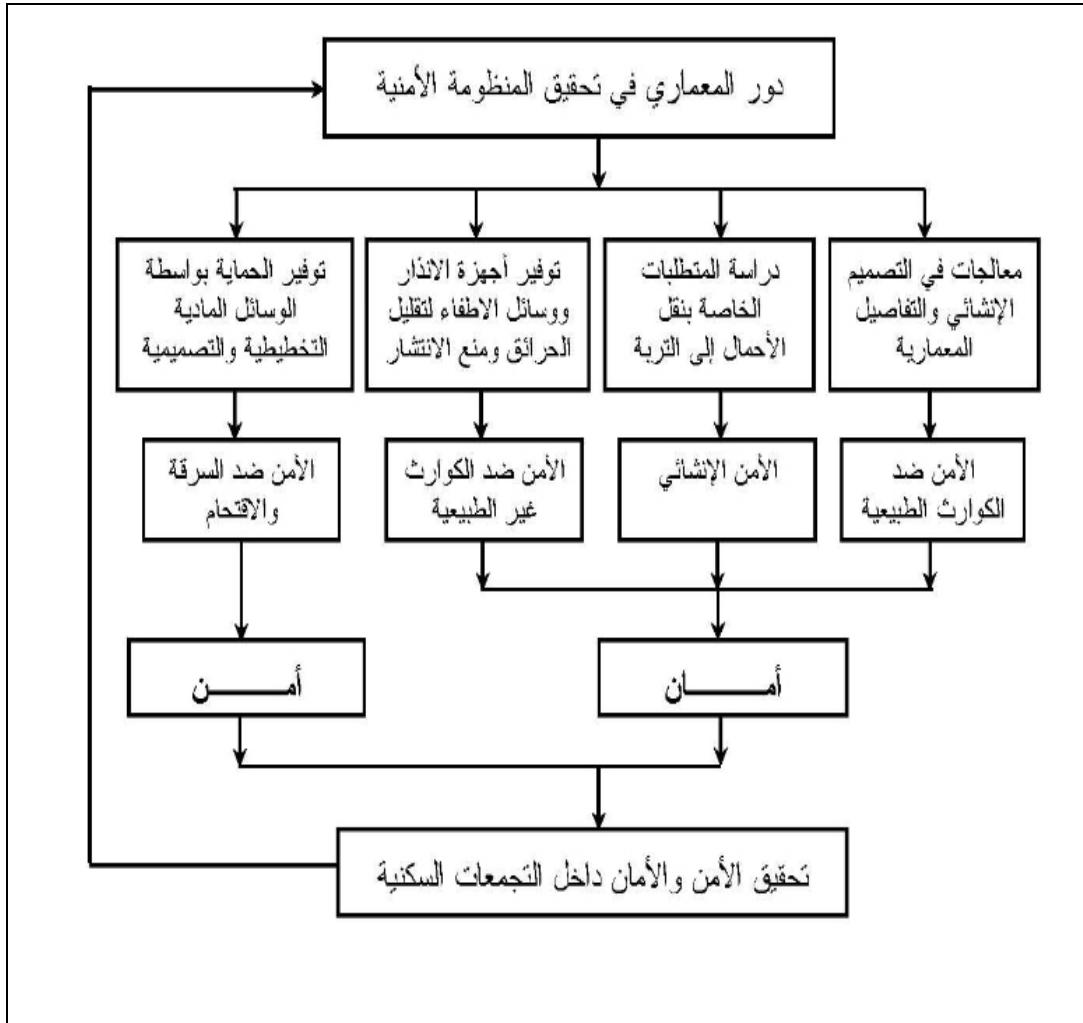
ث-سهولة التعرف على الممرات والأبواب والمخارج: الموصلة من وإلى المبنى.

ج-ابتكار وسائل ومخارج هروب أفقية: للوصول من مكان إلى آخر بشكل أفقي آمن كالشرفات والجسور والكباري الموصلة من مبنى إلى آخر.

ح-تصميم مناطق لتجمع السكان: ويعد بها أماكن اختباء مناسبة في حالات الحروب وأن تزود بكل الإمكانيات التي تسهل التواصل والاتصال ومعدات الإسعاف والإنقاذ واللوحات الإرشادية. إن توجه السكان نحو الإحساس بالأمن والمشاركة في إيجادها والثقة في توفره مرتبط بالتصميم والتخطيط الفراغي والمكاني للحي السكني، و إن فهم علاقة تصميم وإدارة البيئة العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مسبق للتمكن من رفع مستوى نجاح مواجهة الكوارث، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وحياتهم وأبنائهم وبيئتهم. وتعتبر معالجة الجوانب البيئية المسببة لانخفاض الأمن والسلامة أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وإن استعمال التخطيط والتصميم المعماري بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية المعيبة أو غير الحصينة، فعن طريق إيجاد بناء اجتماعي في الفراغ الحضري، بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا الفضاء، ألا وهو إيجاد بيئة فيها روح الجماعة والشعور العام بالمسؤولية، لتحقيق حياة آمنة. لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأسر أو كأفراد وليس كمجموعة فإنهم يفقدون الأمن والأمان في أحيائهم. إن توفر العلاقات الاجتماعية بين السكان عامل مهم في الرفع من مستوى مراقبة الأنشطة الخارجية والأنشطة الأخرى التي تدور من حولهم وبالتالي الأمان في الحي. لقد وجد أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين السكان في الحي كلما زاد الشعور بالأمن والأمان.

4-2-1 دور المهندس المعماري في تحقيق الأمن والأمان الحضري:

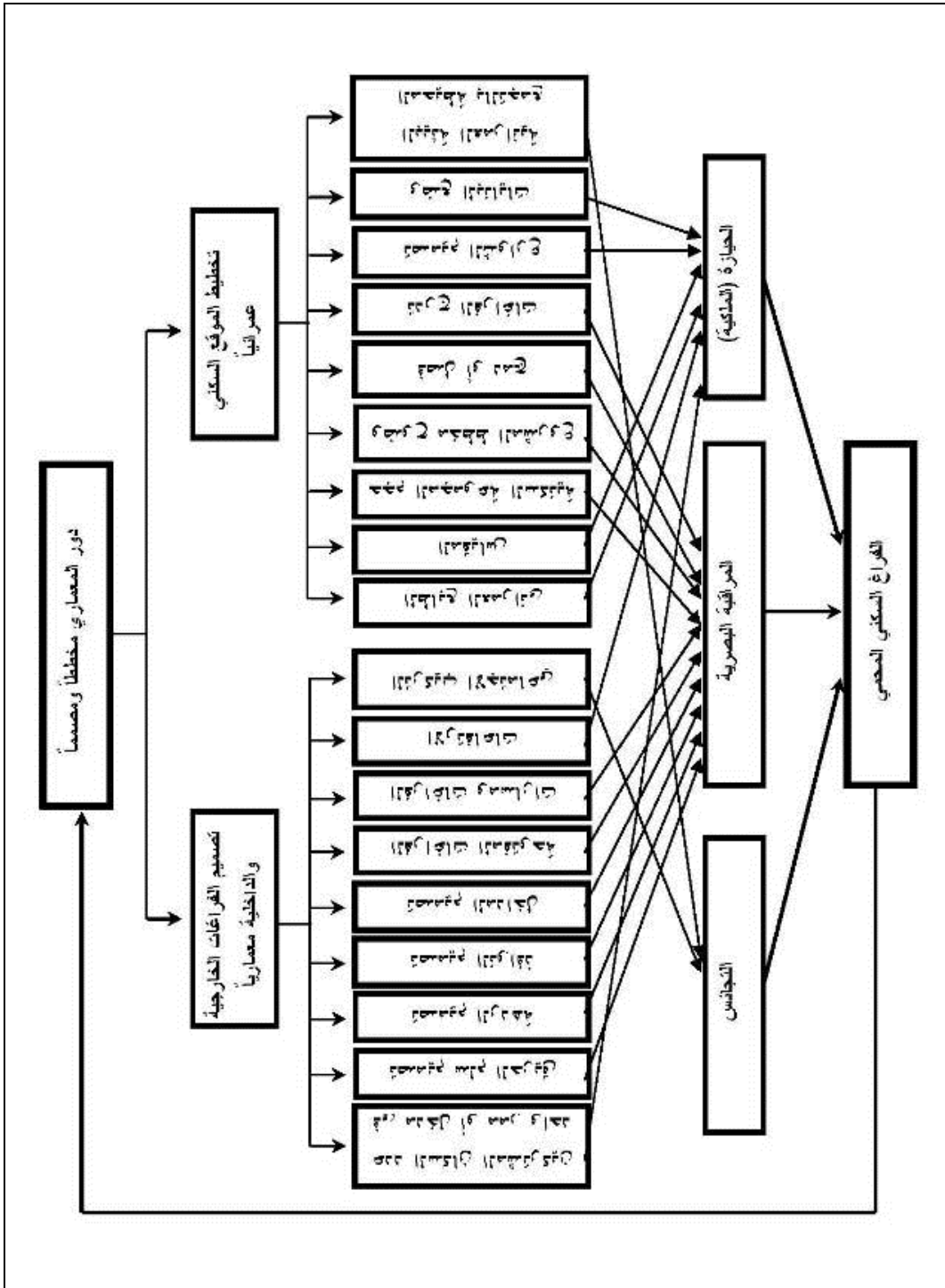
للمهندسة المعمارية دور رئيس في تحقيق مفهوم الأمن والأمان الحضري من خلال دور المهندس المعماري في تحقيق ما يعرف بالمنظومة الأمنية والتي تشمل الأمن ضد الكوارث، والأمن الإنشائي، والأمن ضد السرقات وعمليات الاقتحام والتخريب، ويوضح الشكل التالي عناصر المنظومة الأمنية ودور المهندس المعماري في تحقيقها. انظر الشكل (4-5)



شكل (4-5) دور المهندس المعماري في تحقيق المنظومة الأمنية

المصدر: حسن، نوبي محمد، "التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية"، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 3، يوليو 2002م.

ودور المهندس المعماري مخططاً ومصمماً يتمثل في الاهتمام بالعديد من العناصر التخطيطية والتصميمية أثناء عملية التخطيط والتصميم للوصول للفراغ الحضري المحمي من خلال التركيز على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن والأمان الحضري والتي ذكرت سابقاً في سياق البحث وهي التجانس، الحيابة(الملكية)، المراقبة البصرية، والشكل التالي يوضح علاقة المهندس المعماري مخططاً ومصمماً في تحقيق تلك العوامل. انظر شكل (4-6).



شكل (4-6) دور المهندس المعماري في تحقيق العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري
المصدر: حسن، نوبي محمد، "التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية"، بحث منشور في مجلة العلوم
الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 3، يوليو 2002م.

4-3 أهمية التخطيط الاجتماعي في تحقيق الأمن والأمان الحضري:¹

إن طريقة تخطيط وترتيب الفراغات الحضرية تساهم في توفير الشعور بالأمن والأمان وتخفيض إمكانية التعرض للأخطار والكوارث ويطلق على هذه الترتيبات بالتخطيط الفيزيائي للفراغ، وهناك نوع من التخطيط له دور أساسي داخل الفراغ الحضري ويضاهي التخطيط الفيزيائي ألا وهو التخطيط الاجتماعي للفراغ الحضري، والذي يركز على التعامل مع أفراد المجتمع في الفراغ الحضري بشكل أساسي من خلال أخذ آراء أفراد المجتمع وتقديم النشاطات المختلفة لهم داخل الفراغ الحضري، وبالتالي يتكامل التخطيط الفيزيائي مع التخطيط الاجتماعي للوصول إلى فراغات حضرية جيدة تعزز حضور أفراد المجتمع فيها وخلق بيئة للتفاعل الاجتماعي وتقوية الإحساس بالأمن والأمان من خلال هذا التواصل والتخطيط الاجتماعي.

ومن أهم وسائل التخطيط والتصميم الاجتماعي في المجمع السكني الواحد لتحقيق أعلى درجات الأمن والأمان الحضري ما يلي:

- أ- تجميع مداخل الوحدات السكنية لزيادة فرص التعارف بين الساكنين.
- ب- تحديد عدد الشقق وارتفاع الطوابق حيث أن تقليل عدد الشقق يؤدي إلى تقارب السكان وزيادة فرص التعارف.
- ت- توفير أماكن لالتقاء وتجمع السكان ومحاولة الاستفادة من أي موقع آمن في المجمع السكني يساهم في تجمع والتقاء السكان والتواصل الاجتماعي.
- ث- العمل بنظام الكثافة البنائية والعلاقة بين النسبة من المسطح المبني من الفراغ والمسطح المتروك كفراغ محيط، وبالتالي حجم المبنى لعب دوراً أساسياً في تحقيق نمط عمراني وفراغ حضري آمن للتجمعات السكنية.

4-4 إدارة وتخفيف الكوارث في المناطق الحضرية:

إن إدارة الكوارث عبارة عن مجموع الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن، فهي عملية طويلة تحتوي على العديد من عمليات التخطيط والنشاطات

¹ حسن، نوبي محمد، "التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية"، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 3، يوليو 2002م.

كما يعتبر مجال إدارة الأزمات والكوارث من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة الآن وبخاصة مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التي نشهدها الآن على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي تتطلب ضرورة الاستعداد والإعداد الجيد والتخطيط العلمي والتدريب المستمر لتحقيق الجاهزية المرتفعة وسرعة الاستجابة لمواجهة تلك الأزمات والكوارث.

و يعتبر التخطيط الحضري وتحقيق معايير الأمن والأمان الحضري في البيئة العمرانية هو

أحد الآليات والوسائل في الحد والمنع وتخفيف وطأة الكارثة أيا كان نوعها من خلال:

أ- تقليل حدة الكارثة المحتملة أو المتوقعة.

ب- منع وتخفيف التطورات الكارثية التي تحدث نتيجة للكارثة الأساسية.

ت- تحديد واحتواء حجم المأساة

ث- تسهيل وتنظيم إسكان المتضررين بعد فترة الكارثة.

ج- التسهيل والإسراع لأنشطة التأهيل والإعمار.

ومن الطرق المتبعة في التخطيط الحضري للتقليل من وطأة الكارثة وتحقيق معايير الأمن

والأمان:

- تحديد المواقع التي من الممكن أن تكون عرضة للكارثة بشكل مباشر ووضع دلائل أساسية لاستعمالات الأراضي في تلك المواقع واختيار الوسائل الأنسب للتخطيط والتصميم الحضري في تلك المواقع.

- تشييد المباني والمنشآت المختلفة في أماكن تقي بالمعايير التخطيطية والتصميمية لمواجهة الكوارث ووضع ضوابط ومعايير إنشائية ووقائية عند البناء في المناطق المعرضة للكوارث.

- تحديد الأولويات عن إعادة التخطيط للمناطق المنكوبة وتطبيق عوامل السلامة العامة والتوعية المجتمعية.

- الاستغلال الأمثل للمعدات وللتكنولوجيا بشكل عام ولتكنولوجيا الفضاء والاستشعار عن بعد والاتصال بشكل خاص والاستغلال الأمثل للقدرات البشرية المدربة تدريباً فنياً جيداً على استخدام التكنولوجيا والمؤهلة علمياً وذلك من أجل القيام بعمليات الرصد والمراقبة والتحليل وبالتالي الحصول على التنبؤ الدقيق للظاهرة التي قد تؤدي إلى كارثة.

- الحاجة إلى شراكات وحلقات وصل تنظيمية على المستوى الوطني من أجل تعزيز آليات التحذير الوطنية بوقوع أخطار وقدرة نظام الإنذار المبكر على إيصال المعلومات الدقيقة إلى المعرضين للمخاطر.

- عمل البحوث العلمية ذات العلاقة بالموضوع والتعلم من الدروس السابقة للكوارث واستخدام الأدوات والعمليات المناسبة واللائمة لتقييم وتقدير المخاطر.

- وجود خطط طوارئ على المستوى الوطني والمستوى المنزلي وحتى المستوى الشخصي قابلة للتطبيق في الوقت المناسب والعمل على قيام تعاون دولي وعالمي ويتم ذلك من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- التوعية المجتمعية بطبيعة الكوارث وأنواعها وخطورتها وآليات التعامل معها.
- دراسة التشريعات الخاصة بالمباني والإنشاءات في مناطق الكوارث، أيضاً متابعة التخطيط والتصميم في المناطق الحضرية المعرضة بشكل كبير للكوارث بحيث تكون مطابقة لمعايير السلامة العامة.
- وجود عمل مؤسساتي وذلك للخروج من واقع العمل بردة الفعل إلى اعتماد منهجية العمل بالفعل والتخطيط المسبق، ولتحقيق الهدف المرجو تقع المسؤولية على الجميع بدون استثناء. ويجب أن يستند التخطيط للتعامل مع الكوارث إلى ثلاث مراحل: ما قبل الحدث: الاستعداد وأعدوا، وأثناء الحدث: المواجهة التطبيق، ما بعد الحدث: المتابعة والتقييم واستخلاص النتائج، ومن ثم تبدأ خطوات خطة مواجهة الكارثة المتمثلة في الجدول (1-4):1

جدول (1-4) ملخص خطوات إدارة الكوارث		
المصدر: محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م		
ملاحظات	الإجراءات	خطوات إدارة الكوارث
	سن القوانين والسياسات، تعريف المهمة، تشكيل فريق العمل، شرح المسؤوليات والإمكانيات، وتحليل الموارد وتتم من خلال الأتي: حصر الموارد المختلفة، وتحديد القدرات ومدى توفر الموارد تسخير الموارد	الشروع في إدارة الكوارث
يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات عن الخطر المحتمل وإعداد الخرائط المساعدة في تحديد الخطر، وذلك لتحديد أماكن وحجم الأخطار، ومن ثم يتم إجراء دراسات لتقييم قابلية الإصابة للإنسان والممتلكات بالإضافة	تحديد المخاطر وعوامله وأنواعه تحديد المشاكل المحتملة لكل حالة من حالات الطوارئ، تحديد الأسباب، تطوير إستراتيجية الوقاية، تطوير إستراتيجية التعامل والخروج من الكوارث.	المخاطر المحتملة والأخطار التي قد تنتج عنها

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م

إلى تقدير وتقييم الإمكانيات والمصادر المحلية.		
في هذه الخطوة يجب عرض كافة المعلومات المتوفرة على صانعي القرار بشكل مناسب حتى يتم الاطلاع واتخاذ القرار المناسب.	اتخاذ إجراءات تنفيذية مناسبة وفق أولويات وطنية ومراحل تنفيذ واضحة	تحديد مستويات الأخطار التي يمكن تقبلها واحتمالها
هي الخطط التي تقوم بوضعها الحكومة للتعامل مع الكوارث سواء على المدى القريب أو المدى البعيد.	وضع خطط على المدى القريب مثل تشكيل لجان وحملات توعية وتدريب وغيرها. على المدى البعيد مثلًا في حالة الزلازل كاعتماد الكودات والمواصفات الزلزالية، ووضع سياسة لاستخدامات الأراضي وتأهيل المباني القائمة..	خطط الجاهزية
	يتم من خلال إجراء مناورات أو سيناريوهات وهمية لكوارث محتملة، وذلك لحماية الخطة من اللامبالاة والتدخلات السياسية التي يمكن أن تظهر في فترات الهدوء بين الكوارث.	فحص الخطة
يجب أن تمتاز الخطة ببساطة التعبير والاستنكار، وسهولة الإتيان والتنفيذ، سريعة التوزيع والتطبيق، ومجدية وقابلة للتحقيق والإثبات، مرنة في المراجعة والتحديث.	مراجعة جميع الخطط والتأكد من الجاهزية والاستفادة من الحوادث السابقة.	العبر المستفادة

4-4-1 دور المهندس المعماري في عمليات إدارة الكارثة:¹

يتمثل دور المهندس المعماري في تخطيط وتصميم مراكز عمليات الإخلاء والإيواء والإغاثة² في التالي:

أ- إعداد مخططات مسبقة لمواقع الإيواء المقترحة والتي يمكن استخدامها حال وقوع الكارثة مع توضيح مخططات وآليات الوصول لهذه المواقع بأسرع وقت وأقل جهد وأعلى درجات من الأمان والأمان.

¹ حمودة، نجلاء يحيى مصطفى، "الإيواء العاجل".

² الإخلاء : هو نقل الأشخاص من منطقة خطرة إلى منطقة آمنة والإخلاء قد يكون جماعياً وقد يكون لفئة معينة أو لمنطقة محددة دون غيرها. الإيواء : هو إسكان المتضررين في أماكن بعيدة عن الخطر. الإغاثة: وتعني توفير الغذاء والكساء والمأوى والعلاج للمتضررين.

ب-تخطيط وتصميم مواقع الإيواء بحيث تعزز الترابط الاجتماعي بين المتضررين من خلال توفير المرافق المختلفة التي تحقق ذلك وتساهم في عمليات الالتقاء والتواصل الذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالأمن والأمان.

ت-تخطيط وتصميم مواقع الإيواء بحيث توفر كافة الاحتياجات الإنسانية داخل المأوى مثلما كانت تتوفر للأفراد في الفراغ الحضري الذي كان يؤويهم قبل الكارثة.

ث-وضع مقترحات للوحدات المستخدمة في مواقع الإيواء في حال أنها وحدات مؤقتة بحيث تحقق أقل التكاليف وأعلى سرعة وكفاءة في التجميع والإزالة والتعديل وتحقق أعلى درجات الأمان والطمأنينة والراحة، ومن الأمثلة للوحدات المؤقتة للإيواء:

- **الخيام** : تعتبر أهم وسائل الإقامة المؤقتة ويجب أن تتوفر فيها مجموعة من

المواصفات كمقاومة الحرائق والعوامل المناخية. انظر الشكل (4-10)

- **الأسطح المشدودة**: نوع من أنواع العمارة النسيجية تستخدم كمظلات وتعتمد على

كابلات مشدودة لأعمدة. انظر الشكل (4-10)

- **مباني أكياس الرمل**: ملئ أكياس الرمل ورصها فوق بعضها في مداميك دائرية

لتشكل في نهايتها العلوية قبة وتمتد بين المداميك أسلاك لمنع الأكياس من الحركة وقد

استخدمت هذه الوسيلة بملاجئ متعددة في إيران. انظر الشكل (4-11)

- **المباني المنضغطة**: تنضغط في حيزات الوحدات لتشغل أقل مساحة ممكنة وتنفذ

من مادتين صلبة معدنية للتحميل والأخرى من لدائن قابلة للانضغاط أو الانطباع مثل

الأكورديون. انظر الشكل (4-11)



- **نظام الخيام الهيكلية المنطبقة**: متعددة الطوابق تعتمد على وحدة 4م x 4م لها

جوانب يمكن فكها وطيها ولها هيكلها المعدني القابل للانطباع.



	
مباني أكياس الرمل	المباني المنضغطة
شكل (4-7) أمثلة لوحدة الإقامة المؤقتة.	
المصدر : حمودة، نجلاء يحيى مصطفى، "الإيواء العاجل".	

- ج- تخطيط وتصميم مواقع الإيواء لا بد أن يراعى فيه ملائمة عادات وتقاليد المتضررين بشكل كبير حتى يتحقق الانسجام والقبول وتكون النتيجة الشعور بالراحة والطمأنينة.
- ح- توفير الخصوصية لكل طالبي الاستقرار والإيواء وتوفير المرافق العامة في تجمعات الإيواء لكل وحدة إيواء على حدة.
- خ- إعطاء المرونة في وحدة الإيواء من حيث التوسع والتقليص في المساحة وتحقيق تكوينات مترابطة ومتجانسة من وحدات الإيواء المختلفة التي يمكن أن ترتبط بالمسكن الدائم وهو ما يطلق عليه مجمعات الإيواء حيث يمثل المجمع خلية سكنية متكاملة المرافق والخدمات ولها شبكة تغذية وصرف خاصة حتى لا تتأثر بأي كوارث فد تتعرض لها المدينة وتصمم وحداتها السكنية بحيث يكون أجزاء منها قابلة للتمدد مكونة حيزات إضافية تستخدم للإيواء العاجل داخل الوحدة الواحدة مع مجموعة وحدات السكن الدائم. انظر الشكل (4-12)

	
(شكل ٧) حيزات إيواء بها مكان نوم وحمام وأوفيس تشغل مساحة ٣ × ٦م تعدد ٣ أفراد ، ٣ × ٨م تعدد ٤ أفراد	
شكل (4-8) حيزات إيواء بها مكان نوم وحمام وأوفيس	
المصدر : حمودة، نجلاء يحيى مصطفى، "الإيواء العاجل".	

وهناك نماذج مختلفة لمقترحات تكوين وحدات الإيواء من خلال استخدام مواد البناء وطرق الإنشاء المختلفة والتي يمكن أن تشكل بداية انطلاق وتفكير للمهندس المعماري لاستخدام هذه الطرق أو هذه التكوينات في عمليات الإيواء العاجل في مناطق الكوارث المختلفة وسيتم عرض كيفية إضافة وحدات إيواء عاجل للمساكن الدائمة لإيواء الأفراد وكذلك عرض نماذج لطرق الإنشاء في تكوين وحدات الإيواء العاجل.¹ انظر الشكل (4-13)



¹ نجلاء يحيى مصطفى حمودة، "الإيواء العاجل".

ومن خلال كل ما سبق فإنه لا بد لوحدة الإيواء العاجل متينة صامدة أمام العوامل الجوية المختلفة ولها شكل عام وتعطي نوع من الخصوصية وهناك مرونة في عملية التقسيم الداخلي، وكذلك يوجب أن تكون سهلة التركيب، سهلة الصيانة وخفيفة الوزن.¹

4-4-2 تجارب عالمية في إدارة الكوارث:

إن تجارب إدارة الكوارث في المجتمعات والدول المختلفة لم تأت إلا بعد تعرض تلك المجتمعات للكارثة، وقد أقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته العشرين في العام 2005 ورقة بعنوان " التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية" تتناول مفهوم استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار وتحويل الكوارث إلى فرص لتحقيق التنمية المستدامة (انظر الملحق رقم (2) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية)، وبالتالي فإن تقييم عدة تجارب في إدارة الكارثة حول العالم يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة في كل تجربة كمدخل لتقييم وإدارة الكوارث في المجتمع الفلسطيني، ويمثل مفهوم إعادة الإعمار أحد مفاهيم إدارة الكوارث بعد وقوعها، وقد تم اختيار عدة كوارث منها الطبيعية ومنها الصناعية للمقارنة بين أساليب الإدارة في كل نوع ومدى التشابه فيما بينهم.

أ - زلزال جوجارت في الهند 2001²:

كانت نتيجة زلزال جوجارت في الهند موت 25 ألف شخص وإصابة 200 ألف آخرين وتشريد 600 ألف وتدمير 348 ألف منزل وحدث أضرار في 844 ألف منزل حسب المسح الأولي، وتمثلت إدارة تلك الكارثة في التالي: انظر الشكل (4-13)

- إتباع مبدأ توفير المساعدة المالية من أجل إعادة البناء والإعمار حسب معايير مالية محددة وخلال دفعات متتالية للتأكد من الالتزام بمستوى إعادة الإعمار حيث تم تحديد قيمة \$ 2117 لبناء وحدة سكنية بمساحة 25 متر مربع ووحدات سكنية بقيمة \$4117 لبناء وحدة سكنية بمساحة 50 متر مربع.

- توفير التوجيه التقني وبرامج التدريب وتوافر المواد اللازمة لإعادة الإعمار وتوفير إشراف تقني لبناء مباني مقاومة للأخطار كما تم توفير 20 نموذج لمنازل حتى يتم اختيار منها المناسب ويكون متضمناً للمعايير المقاومة للزلازل.

- نقل قرى كاملة إلى أماكن جديدة ووضع خطط البناء في المواقع الجديدة ومشاورة المجتمعات التي قد تتأثر بتلك الخطط والبرامج الإسكانية.

¹ حمودة، نجلاء يحيى مصطفى، "الإيواء العاجل".

² Jennifer Duyn Barenstein- Housing reconstruction in post earthquake Gujarat- A comparative analysis- March 2006

- تكوين سلطة إدارة الكوارث حيث قامت بوضع ومتابعة كافة خطط إدارة الكوارث وتم تمويل هذه السلطة من البنك الدولي.



ب- إعصار إندونيسيا 2004¹:

في 26 ديسمبر ضرب إعصار شديد منطقة آسيا وقتل حوالي 250 ألف شخص في منطقة المحيط الهندي ، إندونيسيا هي إحدى الدول التي ضربها الإعصار بشدة حيث قتل 167 ألف شخص تقريباً وتم تشريد حوالي 513 ألف شخص وتدمير 125 ألف منزل بالإضافة إلى 120 ألف منزل تضرر بشكل جزئي، وقد تمثلت عمليات إدارة تلك الكارثة فيما يلي: انظر الشكل (4-14)

- تمويل البناء من منح متعددة المصادر (حكومية، غير حكومية) حيث تم تخصيص \$4200 لإعادة إنشاء بيت مدمر و\$2000 للبيت المتضرر جزئياً.
- توفير الخدمات الاستشارية المدربة على طرق الإنشاء الحديث من أجل نشر المعلومات بين المنتفعين.

¹Progress Report Indonesia: Aceh-Nias Rehabilitation and Reconstruction – Asian Development Bank- February 2006

- تدريب عمال البناء على طرق البناء الجديدة بالتعاون مع برامج التدريب المهني والتدريب العملي في مواقع البناء.
- متابعة تسهيلات توريد مواد البناء في قبل الحكومة ومنح الحوافز والتسهيلات للشركات المحلية للعمل في المناطق المنكوبة.
- تشكيل اللجنة القومية للإسكان من قبل الحكومة الإندونيسية وإعداد مذكرات للإنشاء والإعمار بين الحكومة والدول المانحة في يناير 2005 والتي تضمنت المبادئ الأساسية لعملية الإعمار بشكل عام.
- تفعيل دور المنظمات الغير الحكومية حيث هناك 290 منظمة غير حكومية تعمل على إدارة 828 مشروع لإعادة الإعمار.
- إتباع مبدأ الإعمار الذاتي من خلال تمكين الناس من إعادة إعمار بيوتهم بأنفسهم حيث أن 72% من أصحاب المنازل المدمرة اختاروا إعمار بيوتهم بأنفسهم، و87% من أصحاب البيوت المتضررة اختاروا إصلاح بيوتهم بأنفسهم.



شكل (4-11) آثار التدمير نتيجة إعصار أندونيسيا 2004

المصدر : - Progress Report Indonesia: Aceh-Nias Rehabilitation and Reconstruction - Asian Development Bank- February 2006

ح- إعمار مخيم نهر البارد - لبنان - 2007 :¹

في حرب نهر البارد في لبنان 2007 وتم تشريد جميع سكان المخيم بالإضافة إلى آلاف العائلات من المناطق المحيطة (حوالي 127 ألف شخص) و95% من المباني والبنية التحتية تم تدميره بالكامل وتضررت أجزاء كبيرة منه لا يمكن إصلاحها وتمثلت عمليات إدارة الكوارث بعد حرب نهر البارد كما يلي: انظر الشكل (4-15)

¹ الحنفي، محمود، "مراحل تطور قضية نهر البارد - من المعارك إلى إعادة الإعمار"، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

- تبنت وكالة الغوث الدولية الأونروا جهود الإعمار بصفة مخيم نهر البارد مخيم للاجئين من خلال تجهيز أماكن للإيواء للشتاء لحوالي 1100 عائلة.
- توفير إعانة إيجار بقيمة 200 دولار شهري لحوالي 2500 عائلة.
- لن يكون هناك إتباع مبدأ البناء أو الإصلاح الذاتي لأن الوكالة هي التي ستقوم بعملية الإعمار.
- إنشاء مركزين لخدمات التوظيف الطارئ وربط الباحثين عن العمل مع فرص التدريب وبرامج التوظيف الذاتي وتقديم الخدمات الاستشارية.
- إعمار مخيم نهر البارد في موقعه الأصلي وتقليص مساحة البناء في المخيم بنسبة 25% دون أي اعتبار لعدد الأسرة في المبنى قبل الحرب ومساحة الوحدة الجديدة من (80-100) متر مربع لكل عائلة مشردة ولا يحق لأي عائلة امتلاك مبنيين في المخيم بعد الحرب ولكن مازالت عملية الإعمار متأخرة بسبب الأوضاع السياسية.



شكل (4-12) آثار التدمير نتيجة الحرب التي استهدفت نهر البارد في لبنان 2007

المصدر : الحنفي، محمود، "مراحل تطور قضية نهر البارد - من المعارك إلى إعادة الإعمار"، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

- من خلال التجارب العالمية السابقة في إدارة الكوارث بأنواعها المختلفة فإنه يمكن ملاحظة منهجيات إدارة الكارثة في الحالات الثلاث السابقة متشابهة فيما بينها وتمثلت في:
- أ- اختيار منهج الملكية في زلزال جوجارات 2001 وتمكين المجتمعات من الإعمار بأنفسهم ولكن يلاحظ في هذا المنهج أنه لا بد أن يكون للمجتمعات تقليد في البناء الذاتي وعدم وجود ضغط في التوقيت ، وهذا المنهج يشجع المشاركة الفعالية للمجتمعات، كذلك يلاحظ حصول صاحب المنزل على المساعدة المالية على مراحل من الحكومة وقيمة المنحة ثابتة بغض النظر عن حجم الأضرار.
- ب- في إعصار إندونيسيا الحكومة اختارت منهج المانحين من خلال المنظمات الغير حكومية وكذلك تأسيس اللجنة القومية للإسكان أعطى للحكومة قوة وتواجد، ويلاحظ ثبات قيمة التعويض المالي بغض النظر عن حجم الأضرار.

ت- في مخيم نهر البارد ابتاع منهج المانحين ولكن من خلال الأونروا لأن المخيم هو أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويلاحظ أن الوضع السياسي أثر سلباً على عملية الإعمار وسبب التأخير.

ث- يشكل وجه التشابه في إدارة الكارثة الطبيعية والصناعية نسبة كبيرة ذلك ولأنه في معظم الحالات الكارثية الطبيعية أو الصناعية يكون هناك خسائر مباشرة في الأرواح والممتلكات والاستقرار والأمن والأمان ولكن تختلف ظروف الإدارة حسب طبيعة الكارثة ومكانها والجهات القائمة على إدارتها، والجدول التالي يلخص أوجه أساليب إدارة الكارثة في الحالات السابقة:

جدول (2-4) أوجه التشابه والاختلاف في إدارة الكوارث في مناطق عالمية متعددة			
المصدر: إعداد الباحث			
وجه المقارنة	زلزال جوجارت في الهند 2001	إعصار إندونيسيا 2004	إعمار مخيم نهر البارد - لبنان - 2007
نوع الكارثة	طبيعية	طبيعية	صناعية
الأثر	مدمر وخسائر بشرية ومادية	مدمر وخسائر بشرية ومادية	مدمر خسائر مادية وتشريد أسر
أسلوب إدارة الكارثة	- إدارة فريدة من خلال منح مالية حكومية لبناء الوحدات السكنية. - الإشراف التقني وإجراء تجارب على نماذج وحدات لوضع مواصفات للوحدات الجديدة تواجه الكارثة. - إتباع مبدأ الإحلال بنقل القرى من موقع الكارثة وبناءها في مواقع جديدة بعيدا عن خطر الكارثة حال تكررها. -تشكيل إدارات للإشراف على عملية إدارة الكارثة.	- منح مالية خارجية حكومية وغير حكومية لبناء الوحدات السكنية. - تشكيل فرق استشارية للإشراف على عمليات البناء. - إشراف حكومي على توفير مواد بناء للإعمار. - تشكيل فرق تدريب للمنتفعين للتدريب على البناء الذاتي. - تفعيل دور المنظمات الغير حكومية في عمليات الإعمار. - تشكيل لجنة إسكانية من قبل الحكومة للإشراف على الإعمار.	- وكالة الغوث الدولية تولت الإعمار بشكل كامل. - توفير شقق سكنية للإيجار لكافة الأسر المتضررة. - إعمار المخيم في نفس موقعه الأصلي.

4-5 دور الملاجئ في إدارة الكارثة:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول تعي أهمية وجود ملاجئ نتيجة الخسائر الكبيرة بين المدنيين و كذلك الدمار الذي لحق بالمنشآت المختلفة والمخاطر الكبيرة جداً التي تواجه الإنسان أصبحت تهدد البشرية كالناتجة عن انفجار المفاعلات النووية التي تستخدم لأغراض سلمية كما حدث في محطة (تشر نوبل) السوفيتية وقد يحدث في بعض الدول التي لديها مخاطر من هذا النوع تسرب إشعاعي والأمر ما لا يشعر السكان المجاورون. تولت الحكومات هذه المهمة و خاصة الدفاع المدني، و تنوعت الملاجئ و وضعت معايير و مبادئ لبنائها، و منذ ذلك الوقت أصبح من الضروري عند توقع حدوث حرب أخذ الإجراءات السلامة اللازمة للوقاية من أخطار هذه الحرب، سواء بالتعليمات الصادرة من الدفاع المدني للمواطنين أو بإنشاء ملاجئ حماية و توعية المواطنين بكيفية الإخلاء و الهروب في حال وقوع الحرب، و يجب الأخذ في عين الاعتبار عند تخطيط وتصميم الملاجئ في حال نجاعتها لإدارة الكارثة ما يلي:

1- محددات اختيار موقع الملجأ:

اختيار موقع الملجأ يعتبر جزءاً مهماً من العملية التصميمية للملجأ، و يجب أن يتم اختيار موقع الملجأ بحيث يستطيع جميع الأشخاص المصمم لحمايتهم الوصول إليه بأقل وقت ممكن، وكذلك لا بد من إبعاد الملاجئ عن المناطق المعرضة للكارثة حتى لا تكون عرضة للتدمير، و إذا لم بالإمكان بناء ملجأ تحت الأرض، أو أن وجوده تحت الأرض يمثل خطر واضح يفضل بناء غرفة داخلية في الطابق الأول تكون بمثابة الملجأ، وإذا كان الملجأ يقع خارج البناء يجب أن يبتعد عن أي بناية مجاورة مقدار نصف ارتفاعها.

2- مساحة الملجأ:

يترك تحديد مساحة الملجأ لظروف وطبيعة الموقع الذي يتعرض للكارثة ولعدد الأفراد المتوقع إقامتهم في الملجأ. يجب أن يكون 1متر مربع لكل شخص على الأقل.

3- مواصفات الجدران والسقف:

مراعاة الأخذ بعين الاعتبار سماكات الجدران والأسقف للملاجئ حسب طبيعة الكارثة المصمم لها أمر ضروري لا بد منه وعدم إغفاله بتاتا.

4- نظام التهوية:

يجب تأمين التهوية الجيدة بصورة طبيعية أو صناعية، وتوفير مضخات و مواسير تهوية، وكذلك فتحات للتهوية حسب إمكانية ذلك وطبيعة الكارثة.

5- نظام الصرف:

يجب توفير وحدات صحية داخل الملجأ وخزان ماء محكم، وشبكات للتخلص من النفايات البشرية.

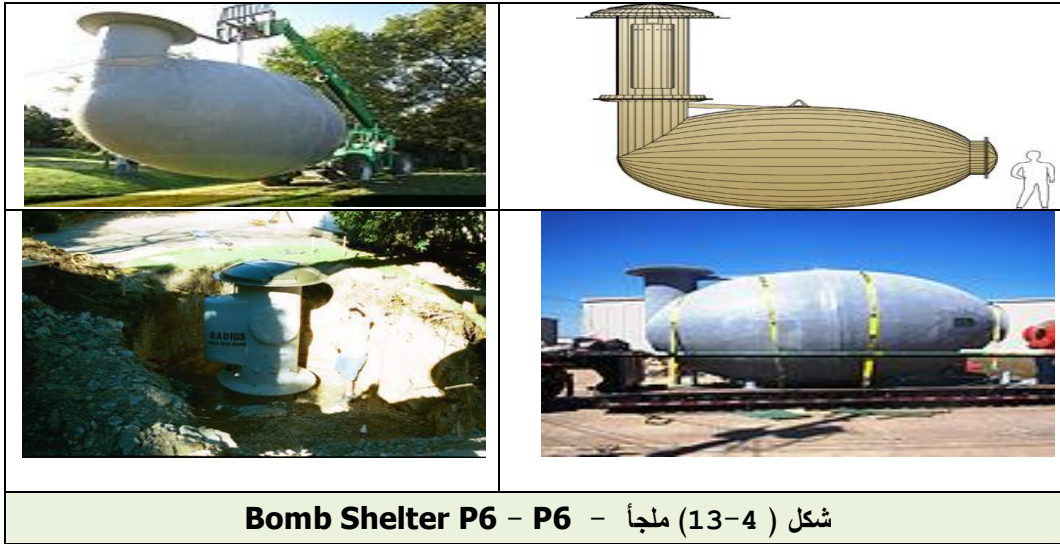
6- التجهيزات الأخرى:

يجب أن يتوفر في الملجأ صندوق إسعاف مجهز، ومصادر إضاءة كافية (شموع، فوانيس، مصابيح كهربائية)، ومواد تموينية تكفي لمدة يومين على الأقل، وأغطية كافية لعدد الأشخاص في الملجأ.

4-5-1 بعض النماذج التصميمية للملاجئ:

أولا / ملجأ - P6 - (Bomb Shelter P6):

يطلق على هذا الملجأ اسم "P6"، و هو على شكل بيضة، مصمم ليكون تحت مستوى سطح الأرض، ويكفي لحماية 6 أشخاص لفترات طويلة، أو 10 أشخاص لفترات قصيرة ومصم خصيصا لحماية الناس من أخطار الأعاصير و الزلازل و الصواعق الكهربائية و القنابل النووية و الكيميائية و البيولوجية، الهيكل من الفيبيرجلاس المكافئ الدوراني، ويحتوي الملجأ على: نظام تنقية الهواء MCAS، ونظام صحي متكامل (مراحيض و دش)، نظام اتصالات، بطاريات جاهزة للتشغيل، نظام إضاءة، خزان سعة 20-150 جالون للوقود، محطة تعقيم للهواء. وكابلات هوائية للراديو وأجهزة اتصالات. انظر الشكل (4-16)(4-17)



ثانياً / ملجأ - CAT15 - (The CAT15 Military Grade NBC Underground Shelter):

يطلق على هذا الملجأ اسم "CAT15"، و يستخدم هذا الملجأ للعسكريين لحمايتهم من أخطار الحروب النووية والكيميائية والبيولوجية، وهيكله مصنوع من الألياف الخاصة المتعددة الطبقات، يكفي لعدد 15 أشخاص لفترات طويلة أو 30 لفترات قصيرة، و يحتوي الملجأ على نظام تنقية للهواء، ونظام صحي متكامل (مراحيض و دش)، نظام اتصالات خاصة بالجيش، بطاريات

جاهزة للتشغيل، نظام إضاءة، ومعالجات من الأسلحة البيولوجية و الكيميائية. انظر الشكل (4-18)
(19-4)(18)



ثالثا/ الغرف الآمنة:

تعتبر جزء من الاستعدادات لحالات الطوارئ والتي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير، حيث تختار العائلة لها مجالا آمنا أو غرفة أمنة في البيت، ومن المهم أن تكون مساحة الغرفة وعدد أماكن الجلوس أو النوم فيها ملائمة لعدد الماكثين، يجب تركيب وسائل اتصال في الغرفة بهدف تلقي التوجيهات من الجهات المخولة في حالات الطوارئ. إضافة إلى الراديو الموجود في حقيبة الطوارئ، من المفضل توصيل نقطة للتلفزيون، أو نقطة إنترنت. تركيب هاتف بيتي (لا يعمل بواسطة شبكة خلوية) في المجال الآمن أو الغرفة الآمنة هو أمر ضروري، يجب تخزين معدات الطوارئ العائلية في المجال الآمن أو الغرفة الآمنة في البيت، يجب إبقاء الغرفة مفتوحة

(وخاصة المجال الآمن في البيت أو المجال الآمن في الطابق) وتهويتها بين حين وآخر، ومن الضروري إنجاز فحوص السلامة والإحكام لكل الجدران، الأبواب والنوافذ الموجودة في المجال الآمن أو الغرفة الآمنة. انظر الشكل (4-20)

كما يجب أخذ الاحتياطات التالية داخل الغرفة :

أ. التأكد من عدم وجود أية ثقوب تخترق سمك الحائط بأكمله (أو معظم سمك الحائط) بما فيها الثقوب المعدة للقنوات وللتكييف.

ب. بالتأكد من توفر إمكانية مريحة وسهلة لفتح الباب والنافذة وإغلاقها حتى من قبل الأولاد والمسنين.

ت. التأكد من الإغلاق الكامل للباب - تأكدوا من عدم وجود أعطال في الباب ذاته أو في إطاره. امنعوا الأثاث والأغراض من إعاقة إغلاق الباب بشكل تام .

ث. التأكد من إمكانية الإغلاق التام للنافذة - تأكد من أن النافذة تتحرك بسهولة على المسارات وتستوي بملائمة تامة من جميع جوانبها.

ج. في حال كانت هناك أباجورات في نافذة الغرفة، التأكد مسبقاً من أنها صالحة ويمكن إغلاقها بسهولة.

ح. التأكد من تصليح أي خلل في الغرفة.

ومن خلال السابق فإن الملاجئ قد تمثل وسيلة ناجعة لحالات معينة من الكوارث وغير ناجعة لحالات الأخرى ومن خلال مفهوم الكوارث وأنواعها التي ورد ذكرها في هذا البحث سابقاً فإنه يجب وبالتحديد في حالة كارثة الحروب التي هي محل الدراسة الاهتمام بشكل دقيق وواضح في طبيعة الملاجئ التي يمكن استخدامها لإدارة هذه الكارثة، وتقييم مدى نجاحها وقدرتها على تحقيق الأمانة والأمان أمام القوة التدميرية الكبيرة للقذائف المستخدمة فيها.





شكل (4-15) الغرفة الآمنة المستخدمة في حالة الطوارئ عند الاحتلال الإسرائيلي

4-6 التخطيط العمراني لمناطق المواجهة (الحروب):¹

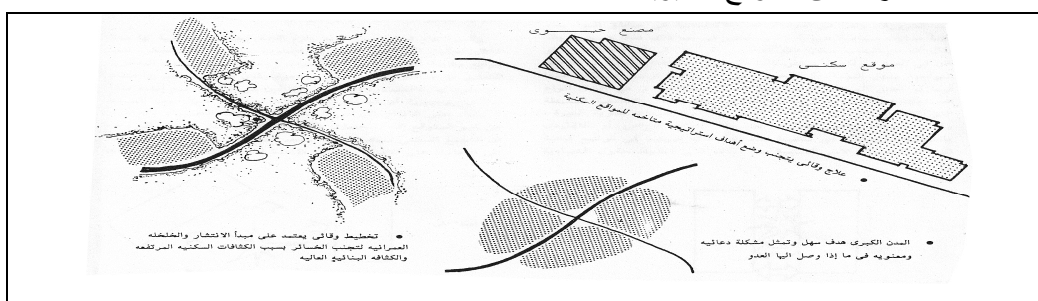
تمثل مناطق المواجهة مناطق الاحتكاك المباشر مع الكوارث وبالتحديد كوارث الحروب ولا يشترط أن تكون مناطق المواجهة مناطق حدودية فقط وإنما هي أي منطقة تحدث فيه المواجهة والالتقاء بين طرفين يكون فيها المعتدي والمعتدى عليه، والبعد الاجتماعي في للمجتمعات التي تعمر هذه المناطق ضروري جداً فإيجاد روح الانتماء والارتباط بين المسكن والأرض التي يقيم عليها هي الركيزة الأساسية في تخطيط مناطق المواجهة من خلال تحقيق عدة أهداف اجتماعية والاستفادة من الشباب وطاقتهم بزيادة عامل ارتباط الإنسان بالأرض وانتمائه لها وبذلك يكون هناك ضمان للتمسك بالأرض والدفاع عنها عند الضرورة.

أما من الناحية الاقتصادية يكون الاعتماد في خطوط المواجهة على أنشطة اقتصادية لا تمثل في حد ذاتها هدفاً عسكرياً، وتمثل الزراعة أفضل أنواع الممارسات الاقتصادية حيث أن الخسائر قد تكون بمحصول المزارع ولا يمكن تدمير الأرض ويبقى رأس المال قائم، علاوة على ذلك فالحقول الزراعية يمكن الاستفادة منها في عمليات الإخفاء والتمويه، كما أنه لا بد من التركيز على عدم إقامة تجمعات سكنية كبيرة المساحة في مناطق المواجهة يمكن أن تحقق خسائر بشرية

¹ إبراهيم، حازم محمد، "حول مسألة تعمير مناطق المواجهة"، مجلة عالم البناء، العدد 69.

ومادية كبيرة، كما يجب عند تخطيط تجمعات سكانية في مناطق المواجهة تحقيق مبدأ الانتشار والخلخلة مما يوفر مساحات واسعة داخل التجمعات يمكن استغلالها في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، ففي الحرب العالمية الثانية ونتيجة نظرية تناقص الخسائر النابعة من وجود الخلخلة العمرانية انخفضت في لندن معدلات الإصابات بشكل واضح، ومن ضمن التخطيط الوقائي في مناطق المواجهة تجنب وضع منشآت حيوية متلاحمة بداخل التجمعات السكنية وبذلك يتم تحقيق هدفين: انظر الشكل (4-21)

- أ- إبعاد المواقع السكنية عن المواقع المهددة بالاستهداف.
ب- سد الذرائع على الخصم حتى لا يلتمس أعداءً بقصف مواقع عمرانية بحجة الخطأ أو بحجة قربها من المواقع الحيوية.

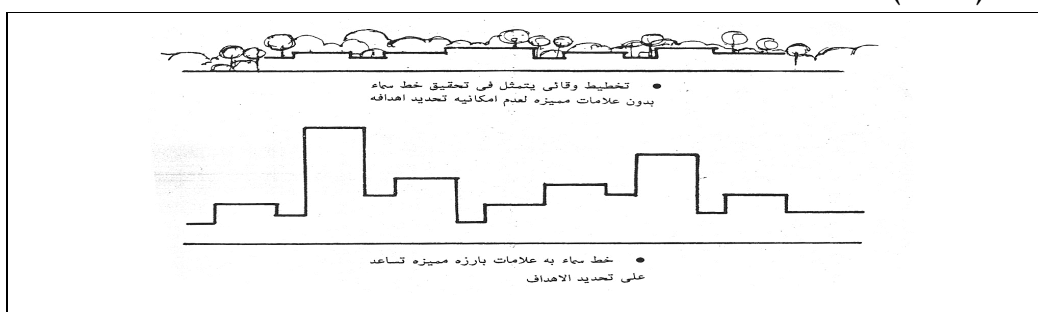


شكل (4-16) تخطيط وقائي يعتمد نظام الخلخلة والانتشار

المصدر: إبراهيم، حازم محمد، "حول مسألة تعميم مناطق المواجهة"، مجلة عالم البناء، العدد 69

ومن الضروري كذلك في التخطيط الوقائي التشكيل العام للتجمع العمراني والمتمثل في خط السماء وإن كان من المستحب توفير خط سماء متميز وديناميكي به علامات أرض بارزة في صورة مآذن وأبراج أو عمارات مرتفعة إلا أن يفضل في مناطق المواجهة عدم توفير مثل هذه المسائل ويفضل أن يكون خط السماء بدون علامات مميزة حتى لا تساعد العدو في دقة تحديد الهدف ولعل أبرز التجارب في الحرب العالمية الأولى برج إيفل عندما استخدمه الألمان كعلامة بارزة للرصد لتوجيه القصف المدفعي إلى أهداف يراد تحقيق الإصابة بها داخل باريس. انظر

الشكل (4-22)

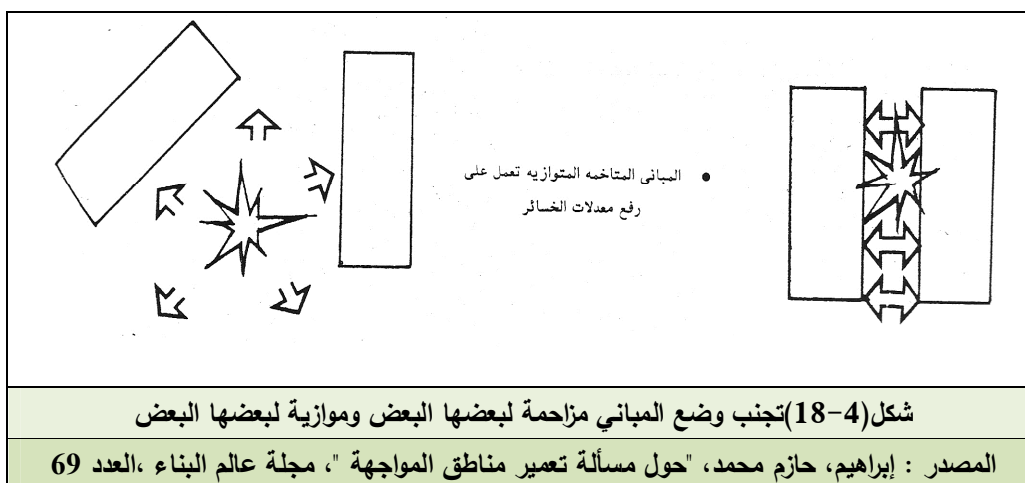


شكل (4-17) تخطيط وقائي يعتمد التلاعب في خط السماء

المصدر: إبراهيم، حازم محمد، "حول مسألة تعميم مناطق المواجهة"، مجلة عالم البناء، العدد 69

أما على مستوى تخطيط المواقع فإنه لا بد من تجنب وضع المباني مزاحمة لبعضها البعض وموازية لبعضها البعض حيث يؤدي ذلك إلى موجات ضغط عالية مترددة من سطح لآخر مما يرفع من معدلات التدمير والإصابة ويكون إتباع أسلوب الفراغات المفتوحة أو شبه المفتوحة مع اللجوء إلى استخدام الحدود الخفيفة للإقلال من معدلات الخسائر، وفيما يتعلق بشبكة الطرق الداخلية للتجمعات العمرانية فإنه يلزم أن تكون ذات مرونة عالية وتحقق مبدأ طرق تبادلية للوصول من مكان لآخر كذلك يلزم عند اختيار الموقع للتجمع السكاني أن يتم توفير حماية طبيعية للموقع العمراني من ناحية، كما أن يمكن الاعتماد على الفتحات الضيقة المطلّة على الخارج والفتحات الواسعة المطلّة على الداخل من خلال إتباع أسلوب تصميم الأفنية والأحواش وذلك لتحقيق أقصى حماية للمنشأة من خارجه مع تكيف المبنى مع البيئة المحيطة. انظر الشكل (4-23)

إن إتباع الأسلوب التصميمي الوقائي هو مدرسة معمارية جديدة يضيف طابع معماري مميز لمناطق المواجهة تتمثل في بعض ملامح التصميم في تحقيق أفضل حماية للتجمع السكاني.



الخلاصة:

- مفاهيم الأمن والأمان الحضري تعتمد بشكل رئيس ومباشر على الدور التخطيط والتصميم العمراني وتحقيق مفاهيم عدة في الأمن والأمان الحضري كالأمن ضد الكوارث والسرقة والجريمة وتوفير الاستقرار والاستمتاع وعدم الخوف أو القلق في الفراغ الحضري الذي يعتبر الجزء الأساسي من البيئة العمرانية التي تمارس فيها كافة أنشطة الحياة، وهنا يتحدث هذا الفصل عن دور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري.
- الفراغ الحضري المحمي هو الفراغ الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تحقيق الأمن والأمان الحضري بإيجاد بيئة تنمو فيها روح الجماعة والشعور بالمسئولية لتحقيق حياة آمنة يتولى فيها السكان بشكل أساسي حماية أنفسهم من الأخطار، ويمكن إيجاز العوامل التي تؤثر في تحقيق

الأمن والأمان وتوفير الفراغ الحضري المحمي في: التجانس - الحيابة(الملكية) - المراقبة البصرية.

• إن توجه السكان نحو الإحساس بالأمن والمشاركة في إيجاده والثقة في توفره مرتبط بالتصميم والتخطيط الفراغي والمكاني للحي السكني، و إن فهم علاقة تصميم وإدارة البيئة العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مسبق للتمكن من رفع مستوى نجاح مواجهة الكوارث، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم و حياة أبنائهم وبيئتهم. وتعتبر معالجة الجوانب البيئية المسببة لانخفاض الأمن والسلامة أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وإن استعمال التخطيط والتصميم المعماري بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية المعيبة أو غير الحصينة، فعن طريق إيجاد بناء اجتماعي في الفراغ الحضري، بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا الفضاء، ألا وهو إيجاد بيئة فيها روح الجماعة والشعور العام بالمسؤولية، لتحقيق حياة آمنة. لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأسر أو كأفراد وليس كمجموعة فإنهم يفقدون الأمن والأمان في أحيائهم. إن توفر العلاقات الاجتماعية بين السكان عامل مهم في الرفع من مستوى مراقبة الأنشطة الخارجية والأنشطة الأخرى التي تدور من حولهم وبالتالي الأمان في الحي. لقد وجد أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين السكان في الحي كلما زاد الشعور بالأمن والأمان.

• للمهندسة المعمارية دور رئيس في تحقيق مفهوم الأمن والأمان الحضري من خلال دور المهندس المعماري في تحقيق ما يعرف بالمنظومة الأمنية والتي تشمل الأمن ضد الكوارث، والأمن الإنشائي، والأمن ضد السرقات وعمليات الاقتحام والتخريب، ودور المهندس المعماري مخططاً ومصمماً يتمثل في الاهتمام بالعديد من العناصر التخطيطية والتصميمية أثناء عملية التخطيط والتصميم للوصول للفراغ الحضري المحمي من خلال التركيز على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن والأمان الحضري والتي ذكرت سابقاً في سياق البحث وهي التجانس، الحيابة(الملكية)، المراقبة البصرية، والشكل التالي يوضح علاقة المهندس المعماري مخططاً ومصمماً في تحقيق تلك العوامل.

• من المفاهيم الأساسية المتعلقة بتحقيق الأمن والأمان الحضري مفهوم التخطيط الاجتماعي مفهوم من خلال الترابط الاجتماعي بين أفراد الفراغ الحضري الواحد.

• يعتبر مجال إدارة الأزمات والكوارث من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة الآن وبخاصة مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التي نشهدها الآن على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي تتطلب ضرورة الاستعداد والإعداد الجيد والتخطيط العلمي والتدريب المستمر لتحقيق الجاهزية المرتفعة وسرعة الاستجابة لمواجهة تلك الأزمات والكوارث، وتؤكد الأحداث اليومية المتلاحقة الآن أننا نعيش اليوم في عالم تسوده الأزمات والكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية،

فالفقر والأمراض والأوبئة والمجاعات والإرهاب والقتل والحروب والحرائق وانهيار المباني والحوادث والبراكين والزلازل والأعاصير والسيول، ما هي إلا نماذج وأمثلة للعديد من الأزمات والكوارث التي يجب مواجهتها وتمثل كوارث الحروب محل الدراسة إحدى هذه الأزمات والكوارث، ويعتبر علم إدارة الأزمات من العلوم المهمة الآن في الدول المتقدمة، فهناك العديد من البرامج الدراسية التي تهتم بهذا المجال المهم، كما أن هناك العديد من مراكز التدريب العملي المتقدمة لتدريب وإعداد الكوادر البشرية للتعامل الناجح والسريع مع الأزمات والكوارث، وأيضاً توافر الأجهزة والمعدات الحديثة للتعامل معها، هذا بالإضافة للندوات والمؤتمرات وورش العمل والمؤلفات المتزايدة حول إدارة الأزمات والكوارث، و يعتبر التخطيط الحضري هو أحد الآليات والوسائل في الحد والمنع وتخفيف وطأة الكارثة أياً كان نوعها.

- تجارب إدارة الكوارث في المجتمعات والدول المختلفة لم تأت إلا بعد تعرض تلك المجتمعات للكارثة، وبالتالي فإن تقييم عدة تجارب في إدارة الكارثة حول العالم يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة في كل تجربة كمدخل لتقييم وإدارة الكوارث في المجتمع الفلسطيني، ويمثل مفهوم إعادة الإعمار أحد مفاهيم إدارة الكوارث بعد وقوعها، ويشكل وجه التشابه في إدارة الكارثة الطبيعية والصناعية نسبة كبيرة ذلك ولأنه في معظم الحالات الكارثية الطبيعية أو الصناعية يكون هناك خسائر مباشرة في الأرواح والممتلكات والاستقرار والأمن والأمان ولكن تختلف ظروف الإدارة حسب طبيعة الكارثة ومكانها والجهات القائمة على إدارتها.
- الملاجئ قد تمثل وسيلة ناجحة لحالات معينة من الكوارث وغير ناجحة لحالات الأخرى ومن خلال مفهوم الكوارث وأنواعها التي ورد ذكرها في هذا البحث سابقاً فإنه يجب وبالتحديد في حالة كارثة الحروب التي هي محل الدراسة الاهتمام بشكل دقيق وواضح في طبيعة الملاجئ التي يمكن استخدامها لإدارة هذه الكارثة، وتقييم مدى نجاحها وقدرتها على تحقيق الأمانة والأمان أمام القوة التدميرية الكبيرة للقذائف المستخدمة فيها.
- في خطوط المواجهة الرئيسية يفضل تفريغ التجمعات السكنية من الأنشطة الحيوية التي تمثل عامل استهداف يعرض التجمع السكني للخطر، وتوحيد خط السماء في مناطق خطوط المواجهة يساهم في التخفيف من الضرر المتوقع والأثر الناتج عن خطر الكارثة.
- أخيراً فإن دور التخطيط والتصميم المعماري دور رئيس وفعال وأساسي في تحقيق الأمن والأمان الحضري للتجمعات السكنية ومواجهة الكوارث، هذا ما سيظهر من خلال الوقوف على ظروف السكن والإسكان في محافظات غزة، ودراسة مشاريع الإسكان في محافظات غزة، وما تعرضت له نتيجة كارثة الحرب المتعاقبة من العدوان الإسرائيلي، ومدى تطبيق مفاهيم إدارة الكوارث ومعايير الأمن والأمان في هذه المشاريع، وذلك من خلال الفصل الخامس: "آثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة".

الفصل الخامس

آثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في

محافظة غزة

(ص 104 - ص 139)

الفصل الخامس

آثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة

تمهيد

1-5 قطاع غزة وواقعه الجغرافي والديموغرافي.

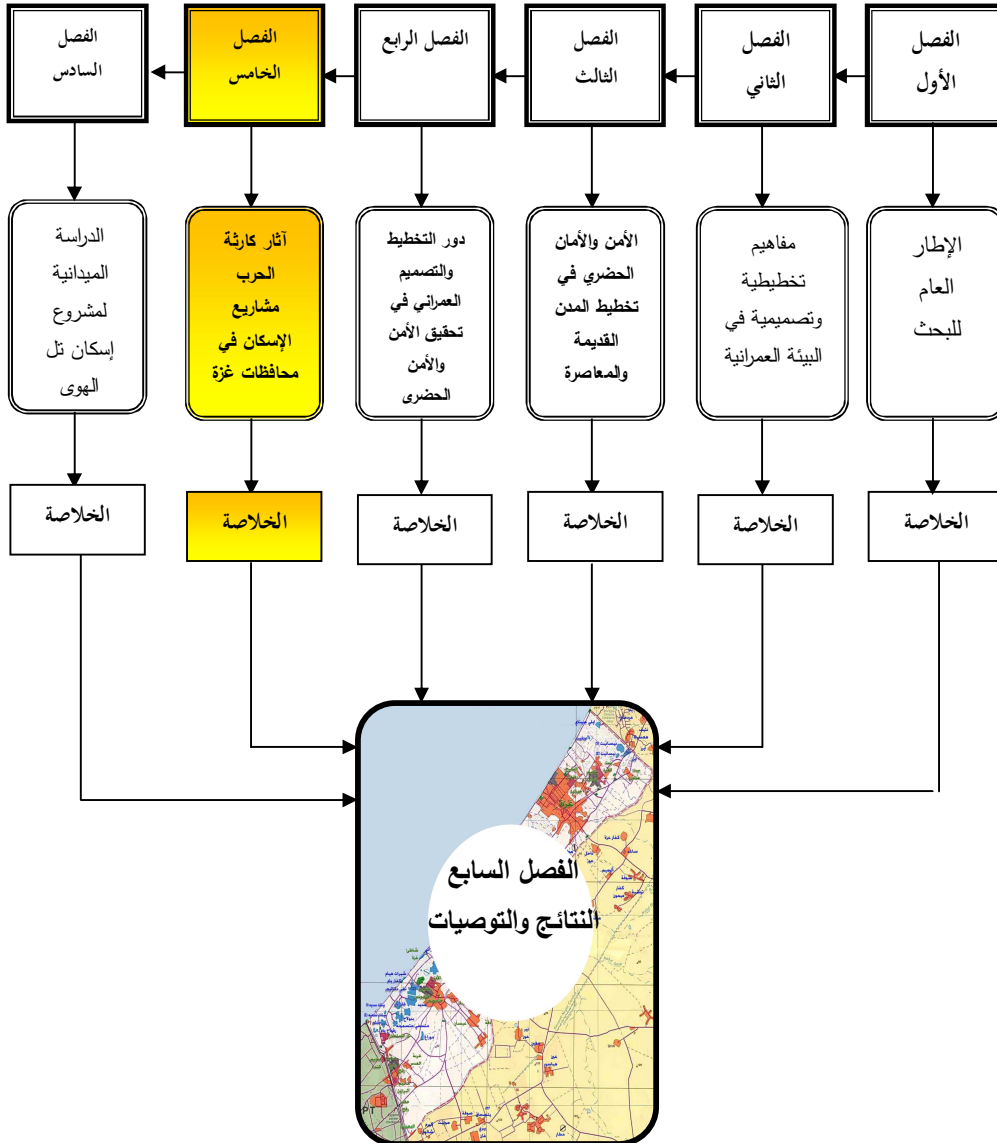
2-5 السكن وواقعه في محافظات غزة.

3-5 مشاريع الإسكان في محافظات غزة.

4-5 أثر كوارث الحروب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة.

5-5 العدوان الغاشم على محافظات غزة ديسمبر 2008.

الخلاصة



تمهيد:

مر بناء مشاريع الإسكان في قطاع غزة بعدة مراحل، واتخذت عدة صور، بدءاً من مباني وكالة الغوث في مخيمات اللاجئين ومروراً بالمشاريع الخاصة والمشاريع التي تمت إقامتها في عهد الاحتلال (1967 - 1994 م) ومشاريع المجلس الفلسطيني للإسكان. وبعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية تم إنشاء وزارة الإسكان التي أخذت على عاتقها حل مشكلة الإسكان من خلال إنشاء المشاريع المختلفة والتي أدت إلى زيادة الرصيد السكني خصوصاً في محافظات غزة ثم جاءت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى 2000) والدمار الذي حل بهذه الانجازات جراء القصف الإسرائيلي المتواصل المصاحب لهذه الانتفاضة، ونشر حالة من عدم الاستقرار والطمأنينة بين الناس وعرض الإنجازات الإسكانية للتدمير والفقدان و يركز هذا الفصل على الواقع الإسكاني لمحافظة غزة ومشاريع الإسكان والعوامل المؤثرة فيه، إبراز آثار الحروب عليه، ودراسة مدى ملائمة هذه المشاريع لمعايير الأمن والأمان ومقاومة كوارث الحروب المستمرة من قبل العدو الصهيوني.

5-1 قطاع غزة وواقعه الجغرافي والديموغرافي:

يحتل قطاع غزة أقصى الطرف الجنوبي الغربي من فلسطين وينحصر بين دائرتي عرض 31 16 ، 31 45 شمالاً، وخطي طول 20 34 ، 25 34 شرق جرينتش¹، وتبلغ مساحته حوالي 365 كيلو متراً مربعاً، وهو عبارة عن شريط ساحلي يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ طوله حوالي واحداً وأربعين كيلو متراً، وعرضه يتراوح بين سبعة واثني عشرة كيلو متر، ويحده الخط الأخضر من الشرق والشمال، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مصر، ويتمتع القطاع بمناخ شرقي البحر الأبيض المتوسط، حيث يكون الطقس ممطراً بين شهري نوفمبر ومارس، ومعتدلاً وحاراً بين شهري أبريل وأكتوبر².

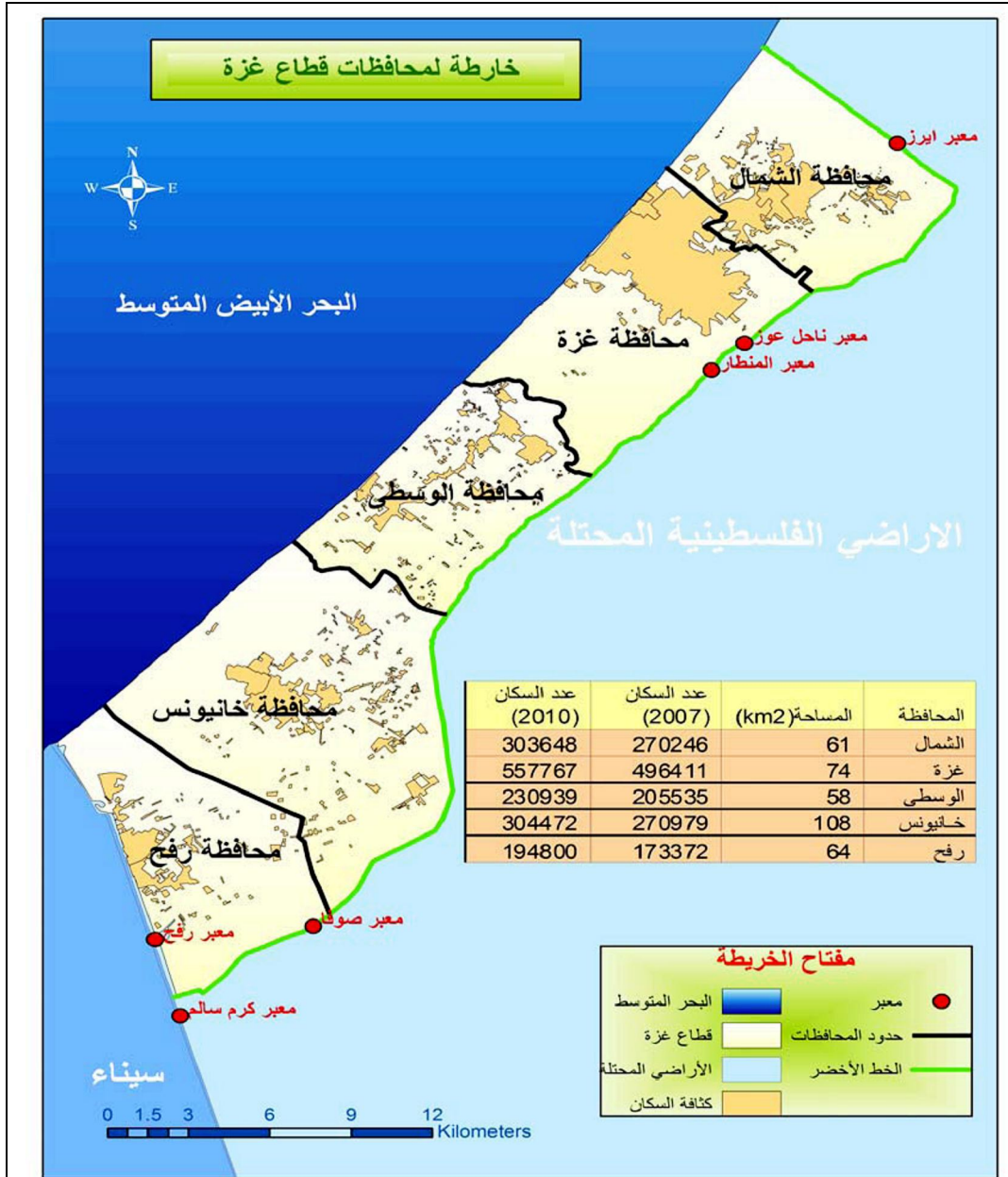
وقد تطور التعداد السكاني للقطاع خلال العقود الخمسة الماضية بشكل عكس التطورات السياسية التي حدثت في فلسطين، وقد ارتفع عدد السكان إلى 1.519.624 نسمة سنة 2005، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.967.226 نسمة عام 2024، ويتوزع السكان في محافظات غزة على 7 مدن رئيسية، إضافة إلى 20 قرية وثمانية مخيمات، موزعة على خمس محافظات هي الشمال وغزة والوسطى وخان يونس ورفح. وتشكل الكثافة السكانية لقطاع غزة أحد أهم مشكلاته

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة"، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية، 2000م.

² المركز للفلسطيني لحقوق الإنسان (الميزان) ومؤسسة الحق، "دراسة حول السكن في قطاع غزة"، الطبعة الأولى، أبريل 1997.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4"، ص 189، رام الله- فلسطين، 2005م.

الرئيسية التي يواجهها، والتي لا تتناسب مع حجم الأراضي التي يقيم عليها سكان القطاع. فقد أشارت دائرة الإحصاء المركزية سنة 2002 أن الكثافة السكانية قد بلغت حوالي 3560 /كم².



شكل (1-5) خريطة محافظات غزة

المصدر : الجماسي، علاء الدين ، الحجار، محمد سعيد، " تسهيل وتنظيم إدارة وتحديد أولويات الإعمار باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية- حالة دراسية قطاع غزة"، مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث للهندسة والإعمار، 2010م.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم " 4 "، ص 183، رام الله- فلسطين، 2005م.

5-2 السكن وواقعه في محافظات غزة:

التعريف اللغوي للكلمة كما بينها الفيروز آبادي في القاموس المحيط¹ (سَكَنَ سُكُونًا: قَرَّ، وَسَكَنَتْهُ تَسْكِينًا، وَسَكَنَ دَارَهُ، وَأَسْكَنَهَا غَيْرَهُ، وَالْمَسْكَنُ، وَتُكْسَرُ كَافُهُ: الْمَنْزِلُ، وَفِي الْحَدِيثِ: "اسْتَقَرُّوا عَلَى سَكَاتِكُمْ"، أَي: مَسَاكِنِكُمْ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَدْلُولَ السَّكَنِ لَا يَنْحَصِرُ فَقَطْ فِي أَرْبَعَةِ جُدْرَانٍ وَسَقْفٍ، بَلْ يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْمَدْلُولَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَرْتَبُ شَكْلَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَفِيدِ مِنَ السَّكَنِ وَالْوَسْطِ الْمَحِيطِ بِهِ.

ويعتبر السكن من ضروريات الحياة التي لا يمكن لأحد الاستغناء عنه، ولأن هذا حق كفلته الدول والشرائع والسياسات العامة للدول فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 فقرة 1 نص على: "لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية".

بينما نصت المادة (11) فقرة (1) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: "حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتخذ الدول التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية السياسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر"².

وقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في سكن مناسب بأنه مؤلف من مجموعة من الاهتمامات المحددة، وتشكل العناصر المكونة هذه في مجموعها، الضمانات الأساسية الممنوحة قانوناً لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي، وهي:

- تمتع جميع الأشخاص بدرجة من أمن الحيازة، تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري، أو المضايقة، أو غيرهما من التهديدات.

- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل كلفة السكن، وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرين.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من أية أمور تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول إليه، خاصة للشيوخ والأطفال والمرضى والمعاقين.
- وجود السكن في موقع مناسب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه³.

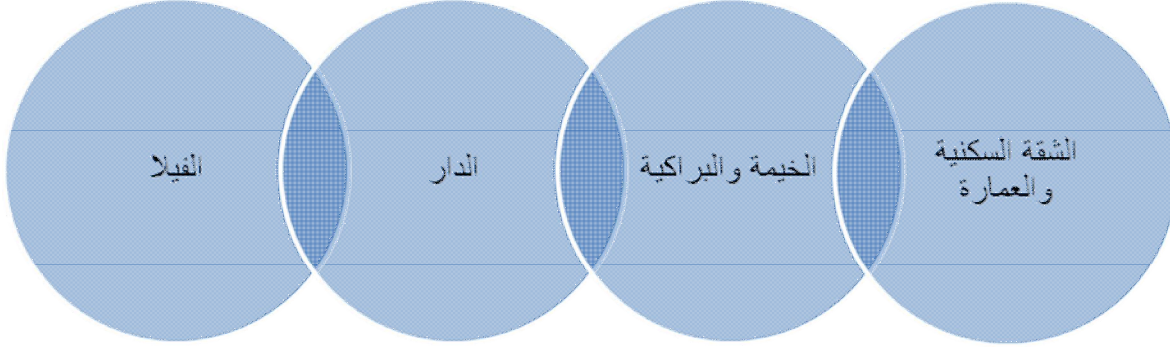
1 أبادي، الفيروز، الجزء الرابع، باب النون/فصل السين

2 مركز الميزان لحقوق الإنسان، "واقع الحق في السكن الملائم"، الطبعة الأولى، غزة، أكتوبر 2004م.

3 إسماعيل، دنيا الأمل، "السكن الجماعي وأوضاع النساء في قطاع غزة"، 2004م.

5-2-1 السكن في محافظات غزة.

ويبلغ عدد المباني في محافظات غزة (حسب إحصائية جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007) 147,437 منزل، وعدد الوحدات السكنية حسب نفس المصدر 245,623 وحدة، وتتنوع أنواع السكن في قطاع غزة حسب الطبيعة والثقافة والبيئة ورأس المال وعوامل متنوعة أخرى تبعا للآتي:



أ- الفيلا (Villa).

عبارة عن مبنى مسور قائم بذاته، مشيد من مادة بناء نظيفة، ومعد غالبا لسكن أسرة واحدة، ويتكون من طابق واحد أو أكثر يصل بينهما درج داخلي، ويخصص كل جناح أو طابق لاستخدام خاص كجناح الضيافة والنوم والخدمات.

ب- الدار (House).

وهو المسكن التقليدي المعروف في فلسطين والمنتشر بين الناس، وهو معد أصلا لسكن أسرة واحدة أو أكثر، ويتكون من طابق واحد أو أكثر بدرج يفصل الطوابق عن بعضها، وتستغلها عائلة واحدة أو أكثر.

ت- الخيمة (Tent).

عبارة عن مبنى قائم بذاته مصنوع من القماش أو الوير أو الشعر.

ث- براكية (Marginal).

مبنى قائم بذاته، وتكون المادة الغالبة على جدرانه الخارجية والسطح من الزنك (الصاج)، أو التتاك، أو الاسيست.

ج- الشقة السكنية (Flat).

تعد من الطراز الحديث على بلادنا والذي يقوم على أساس وجود فراغ مغلق منعزل عن الطبيعة يتكون من غرف وحمام ومطبخ ويقفل عليها بباب خارجي.

ح- العمارة السكنية :

تعتبر العمارة أو البرج السكني الذي بتكراره يكون مشروع الإسكان أساس الشقق السكنية حيث تتكون من مجموعة من الشقق الموزعة على الطوابق ويكون أسفل العمارة المحلات (الحواصل).

بالتالي فإن السكن بأنواعه لم يأت إلا لتوفير الاستقرار والأمن والأمان ولكن هذه الأنواع تتعرض بشكل مستمر ومتواصل للعديد من المشاكل والظروف تجعل مشكلة السكن مشكلة قائمة تحتاج إلى دراسة ومتابعة مستمرة.

5-2-2 مشاكل السكن في محافظات غزة:

يعاني قطاع الإسكان في محافظات غزة بشكل كبير نظرا لاعتبارات متنوعة، وقد تم البحث في ذلك من خلال دراسات متعددة منها دراسة أعدها المركز الفلسطيني لحق الإنسان بعنوان تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم - دراسة تقييميه للتجمعات السكنية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً" (انظر الملحق رقم 3)، وكان من أهم ما يعاينيه قطاع الإسكان في محافظات غزة ما يلي:

أ- فقدان أعداد كبيرة جداً من السكان للمأوى:

نتيجة لسياسة هدم وتدمير البيوت في عدة مواقع، أصبح هناك آلاف الفلسطينيين يعيشون بلا مأوى. ونتيجة لسياسة هدم وتدمير البيوت في عدة مواقع، وتشير التقارير 1 إلى أن 29,314 أسرة تعرض مسكنها لهدم كلي أو جزئي خلال الفترة 2000/09/28 حتى 2006/06/15، بواقع 317 أسرة في الضفة الغربية، و 28,997 أسرة في محافظات غزة. كما أن 401,867 من أسر الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم (وحدة سكنية واحدة أو أكثر) في حين بلغ عدد الأسر التي تستطيع (لديها القدرة المادية) بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم 117,909 أسرة فقط.²

ب- الزيادة الطبيعية في أعداد السكان.

تتطلب تلبية عدد وحدات سكنية تتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان، فلقد بلغ عدد سكان محافظات غزة في آخر تعداد سكاني لعام 2007³. (1,416,053 نسمة)، وعدد الأسر (214,692 أسرة)، ومتوسط حجم الأسرة الواحدة (6.5 نسمة).

ت- التطور الاجتماعي للسكان.

لم يعد المتزوجون حديثاً يقبلون فكرة مشاركة أسرهم في المسكن كما كان في السنوات الماضية، فالتغير الاجتماعي جعل الفتور يفت في عضد العلاقات الاجتماعية، وبالتالي كان لابد على المصمم أن يراعي هذا الجانب المفقود.

ث- التخطيط السيئ نتيجة الاحتلال:

1 مرجع سابق، "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م".

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م".

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025"، ص 3-8، رام الله، 1999م.

لقد أثر سوء التخطيط والإدارة الذي نهجه الاحتلال وأكمّله صناع القرار بعد عام 1994 إلى انتشار ظاهرة البناء العشوائي، وعدم الاستعمال الأمثل للأراضي.

5-3 واقع الإسكان في محافظات غزة:¹

جاءت مشاريع الإسكان في محافظات غزة لتلبية حاجة المجتمع في سد النقص في الوحدات السكنية في ظل الزيادة المستمرة لأعداد السكان وثبات مساحة الأراضي، ولعل المتبع لمشاريع الإسكان في محافظات غزة يستطيع أن يرصد أن الغالب على تلك المشاريع هو إيجاد حلول للكثافات السكانية وإيواءها فقط دون الأخذ في الاعتبار النواحي الإنسانية والفيزيائية عند عمل المخططات العمرانية والمعمارية، فقد عانى قطاع الإسكان من سوء التخطيط نظراً لضعف الأجهزة الإدارية واللوجستية والقصور في سيطرة وتوجيه السلطات المحلية على بعض جوانب العملية العمرانية بشكل عام، وعليه فقد تمثلت مشاكل الإسكان في قطاع غزة في الجوانب التالية:

- عدم توفر إستراتيجية عامة وواضحة للتعامل مع المشاريع الإسكانية الكبرى.
- غالباً ما تفتقد مواقع مشاريع الإسكان للبنية التحتية المناسبة، مع عدم وجود طرق محلية مرصوفة بشكل مناسب، وعدم ربطها بالطريقة الملائمة بشبكة الطرق الإقليمية، مما جعل السكان بمعزل عن بعض الخدمات الأساسية المختلفة من تعليم وتسوق وغيره وضعف الخدمات العامة المقدمة مع قلة المناطق الخضراء.
- ارتفاع أسعار الأراضي وعدم التزام المواطنين بقوانين وتشريعات المباني مما أدى إلى صغر المسافة بين المباني، وانعكاس ذلك سلباً على الخصوصية الاجتماعية للسكان.
- مواقع بعض هذه التجمعات غير ملائم من الناحية الصحية والبيئية، (مثال: تمت إقامة تجمع العودة السكني في بيت لاهيا بالقرب من مسطحات مياه الصرف الصحي وفي اتجاه مهب الرياح السائدة).

5-3-1 أهداف مشاريع الإسكان في محافظات غزة:

وتهدف مشاريع الإسكان في قطاع غزة إلى تقليل العجز الحاد في الرصيد السكني من خلال توفير عدد من الوحدات السكنية وخاصة للعائلات ذوي الدخل المحدود وأسر الشهداء والأسرى، إيقاف الزحف الاستيطاني ومصادرة الأراضي في هذه المناطق، كما أنها تهتم بتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وذلك بهدف تقليل نسبة البطالة، تنشيط وتفعيل المناخ الاقتصادي والاستثماري

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "القيم التخطيطية لمشاريع الإسكان في قطاع غزة وانعكاسها على مشاريع الإسكان المستقبلية" حالة دراسية مشروع إسكان تل الهوى، 2010م.

5-3-2 المشاكل والمعوقات في مشاريع الإسكان في محافظات غزة:

- 1- ضيق مساحة الشقة في بعض مشاريع الإسكان بما لا يلبي حاجة الأسرة.
- 2- عدم ملائمة التخطيط والتصميم العمراني للمشاريع مع متطلبات الأمن والأمان التخطيطية في ظل العدوان الصهيوني المتواصل.
- 3- عدم ملائمة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية للعادات الاجتماعية للسكان.
- 4- عدم وجود مساحات كافية للحدائق وأماكن انتظار أو مواقف السيارات.
- 5- تدخل وفرض رأي المانحين في بعض الأمور مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر.

5-3-3 ظاهرة الأبراج السكنية في محافظات غزة:

يمثل البرج السكني الوحدة الأساسية في مشاريع الإسكان والتي بدأت كظاهرة مع عودة المغتربين إلى محافظات غزة عام 1994، وقد كان للزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ثبات المساحة التي يشغلها قطاع غزة دور كبير في التفكير في التوجه للمباني المرتفعة متعددة الطوابق كحل لهذه الأزمة التي بدأت وما زالت تتفاقم حتى هذه اللحظة.

ونظام الأبنية المتعددة الطوابق في محافظات غزة المعدل عن قانون تنظيم المدن رقم 28 لسنة 1936م، ونظام رخص المباني لسنة 1941، يتناول بعض النقاط الهامة في المعايير التصميمية والتخطيطية للأبراج أبرزها:

- 1- يشترط في البناء أن لا يزيد ارتفاعه عن 1.75 مثل البعد ما بين حدي الطريق العام أو الخاص الذي يقع عليه. ويستثنى من ذلك:
- بيت الدرج وغرف آلات المصاعد وأجهزة التكييف وخزانات المياه، وعلى أن يقتصر الاستعمال فيها على تلك الأغراض.
- الارتفاع داخل مستوى وهمي تكون زاوية ميله اثنين أفقي إلى ثلاثة راسي مع المستوى الراسي المار بواجهة البناء المطللة على الشوارع الخارجية.
- 2- يجب أن لا يقل الحد الأدنى للارتدادات الجانبية لجسم البناء الفوقي عن حدود القسيمة عن 10% من ارتفاع البناء الكلي لكل جانب، وبحد أدنى 2م، كذلك يجب أن لا يقل الحد الأدنى للارتدادات الخلفية لجسم البناء الفوقي عن حدود القسيمة عن 15% من ارتفاع البناء الكلي وبحد أدنى 2م، أما بالنسبة للارتدادات الأمامية فتخضع للقواعد العامة، أما بالنسبة للدور أو الأدوار المقامة تحت مستوى منسوب الشارع أو الشوارع الواقع عليها البناء فتطبق القواعد العامة المعمول بها في الارتدادات.

3- أن تكون القسيمة المراد إقامة البناء عليها مفرزة وواقعة ضمن المناطق المسموح بإقامة مثل هذا البناء فيها، طبقاً للتخطيط الهيكلي المعتمد.

4- مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في هذا النظام، لا يجوز إضافة طوابق علوية لأبنية قائمة إلا إذا كان الهيكل الإنشائي للبناء القائم وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المنوي إقامتها مع وجوب الالتزام بالرسومات الإنشائية الخاصة بالبناء القائم حتى لو كانت شروط الانتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة.

5- لا يجوز استعمال أو استغلال البناء في غير الغاية التي انشأ لأجلها إلا بموافقة مسبقة من لجنة التنظيم المختصة.

6- أصغر مساحة للقسيمة التي سيبنى عليها البرج 1000 متر مربع.

7- نسبة الإشغال في الطابق الأرضي 50% من مساحة الأرض.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية عند تقييم المكان المخصص لإقامة الأبنية المرتفعة:

- **البنية التحتية:** يجب أن تكون البنية التحتية كافية للوفاء بالمتطلبات الخاصة بالبناء المرتفع سواء من حيث المياه والكهرباء والطاقة وغيرها من الخدمات الأخرى.
- **الطلب:** يجب توثيق وتحديد الطلب على كمية ونوع المساحة الأرضية التي سوف يتم فوقها إنشاء المبنى المرتفع.
- **مدى المساهمة في رخاء المنطقة:** نظراً للأهمية الكبيرة للأرض المخصصة لإقامة المبنى المرتفع، فسوف تتم دراسة مدى مساهمة المبنى المرتفع في الإضافة النوعية والخدمات لتلك الأرض، ودراسة مدى مساهمة المبنى المرتفع للأرض، واعتبار ذلك جزءاً من عملية التقييم.
- **الأماكن الإستراتيجية:** يجب أن تكون الأماكن المرشحة لإقامة المباني العالية متمركزة في مراكز المدينة حتى تكون ذات كثافة سكانية وتجارية عالية.
- **المواصلات:** يجب أن يكون المكان المخصص للبناء المرتفع مرتبطاً مع شبكة المواصلات الحالية، وأن يكون هناك تأمين وصول من وإلى المكان عن طريق شبكة مواصلات سواء عامة أو خاصة، كما يجب أن تكون مواقف السيارات ضمن المبنى المرتفع.

5-3-4 أسباب توجه الناس إلى الأبراج السكنية في محافظات غزة:

هناك ظروف وملابسات عديدة تؤدي بالناس إلى التوجه لتغيير مساكنهم والبحث عن مساكن أخرى، وفي كثير من الأحيان لا يجدون بديلاً عن الأبراج السكنية. ويعزوا توجه الناس لسكن الأبراج إلى عوامل عديدة من أهمها:

- 1- **النمو الطبيعي للأسرة:** من عوامل سكن الأبراج النمو الطبيعي داخل الأسرة الواحدة، مما يحذو بأبنائها المتزوجين إلى الخروج عن العائلة ليشعروا بكيانهم واستقلالهم وتملكهم لمسكن جديد، إضافة إلى توسعة البيت علي أهلهم، وترك المجال للأخريين ليمارسوا حريتهم ونشاطهم.
- 2- **المشاكل الاجتماعية:** حيث أن بعض الناس يلجئون إلى سكن الأبراج هروباً من الواقع الأسري المتردي، لاعتقادهم أنهم سيعيشون في عزلة عن المشاكل التي كانوا يعانون منها.
- 3- **قلة الأراضي:** فقد ازدهر بناء الأبراج في القطاع في فترة وجود المستوطنات في محافظات غزة، والتي كانت تشكل حوالي ثلث مساحة القطاع¹، وبالتالي فقد كانت الأراضي شحيحة، والطلب عليها متزايد، إضافة لقدم حوالي 45,000 مواطن من الخارج منذ قدوم السلطة² مما شجع الناس على سكن الأبراج.
- 4- **سهولة السكن:** فكثير من الناس يجد أن شراء وحدات سكنية جاهزة كشقق للإيواء أسهل بكثير من الوقوع في عقبات البناء ومتاهات المقاولين.
- 5- **الحصول على بعض الامتيازات:** مثل القرب من الأسواق، العيادات، المباني الخدمائية، المنتزهات، الأماكن الترفيهية، التواجد في مناطق حيوية تزخر بالحركة اليومية كل هذه الأسباب جعلت الناس تميل إلى هذا النوع من السكن.
- 6- **التعود على هذا السكن:** لقد تعود المغتربون على سكن العمارات والأبراج السكنية (عندما كانوا يعيشون في الخارج)، وعليه فقد وجدوا شبيهاً لما كانوا يعيشون سابقاً، فتوجهوا إلى الأبراج بشكل طبيعي دون أن يشعروا بان مشاكل تنتظرهم.
- 7- **عوامل سياسية:** واتضح أثرها في سياسة هدم البيوت التي اتبعتها العدو الصهيوني، مما حذا بكثير من أصحاب البيوت المهدمة إلى شراء أو استئجار الشقق السكنية لحل أزمتهم بشكل عاجل.
- 8- **عوامل طبيعية:** كالأمطار أو الفيضانات أو المخلفات البيئية القادمة من الاحتلال، مما يحذو سكان تلك المناطق إلى الرحيل من هذه المناطق إلى غيرها.
- 9- **النفرة من الجيرة:** احد الأسباب التي عددها الباحث الأمريكي (كريسي)³ للانتقال من مسكن لآخر، وهي تترجم في محافظات غزة كواقع حين ينزعج البعض من أذى جيرانهم المتكرر.
- 10- **مغريات مادية:** جزء من قاطني الأبراج قد سكنوها لأنها قدمت إليهم كمنحة من مؤسسات داعمة للمتضررين. أو على هيئة أقساط طويلة الأمد.
- 11- **السكن مع أصحاب المهنة المماثلة:** لقد عملت السياسة التي اتبعتها الوزارة بواسطة جمعيات الإسكان على استقطاب أصحاب المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين.

¹ دراسة عن مستوطنات قطاع غزة: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content-5136.html>

² العائدين إلى بلادهم: <http://arabic.wafa.ps/arabic/?action=print&id=1724>

³ الخشاب، مصطفى، "علم الاجتماع الحضري"، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص:15، الطبعة الأولى، 1985

5-3-5 ايجابيات وسلبيات الأبراج السكنية في محافظات غزة:

لا يمكن إنكار مدى فاعلية الأبراج وأهميتها في التخفيف من وطأة زيادة السكان في محافظات غزة، فقد وفرت السكن للكثير من العائلات، وأسهمت في خفض مساحة الأرض المستخدمة للسكن، كما أنها أضفت منظراً جمالياً على محافظات غزة، وأسهمت في فتح باب الاستثمار، ووفرت العمل بشكل كبير في قطاع البناء والتشييد، وأسهمت في توفير السكن لذوي الدخل المتوسط - بشكل محدود- ولذوي الدخل المرتفع، كما عملت على تقليل تكاليف الخدمات مثل شبكات المياه والطرق والكهرباء والمجاري وغيرها، وتقليل مسافات الرحلات اليومية في المدينة، وتشعر الإنسان بالعلو والشموخ والسيطرة على الأماكن المجاورة، ولكن من سلبيات الأبراج السكنية النقاط التالية:¹

- 1- تأخر صدور قانون ينظم عمل الأبراج، حيث جرى إنشاء 154 مبنى سكنياً في غزة قبل صدور أي نظام ودون انتظار ترخيص البلدية التي لم تكن قادرة على القيام بأي واجبات.
- 2- عدد من الأبراج ضمن المشاريع الإسكانية كانت قرب المستوطنات وأثرت على الحالة الاجتماعية للسكان وأطفالهم (التهديد الأمني).
- 3- عدم وجود فراغات ومساحات كافية للعب الأطفال بسبب التخطيط السيئ للمساحات والطرق، مما يعرض حياة الأطفال للخطر، إضافة إلى الضوضاء والضجيج التي يحدثونها داخل ممرات الأبراج. مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية للأبناء.
- 4- وجود مخاطر كامنة كخطر التعرض للزلازل، أو مشاكل متعلقة بالتربة. حيث لا توجد معايير دقيقة في هذا الموضوع.
- 5- عدم وجود ملجأ لحماية السكان عند حدوث الأخطار فنسبة 83% من الأبراج لا يوجد بها ملجأ، وهذا أمر هام يفتقده الشعب الفلسطيني ولاسيما أنه في حالة حرب بشكل شبه مستمر.
- 6- إن عدداً من التجمعات السكنية (23%) قريبة من أماكن ملوثة ولا تصلح للسكن من الناحية الصحية، وهذه المشكلة تخطيطية يتحملها المخطط، لأنها مخالفة لكل القوانين البيئية والصحية.
- 7- عدم توفر شروط الدفاع المدني في الأبراج، فنسبة 67% من العمارات لا تحتوي أنظمة لإطفاء الحريق، ونسبة 44% من الأبراج لا يوجد فيها سلام للهروب لتسهيل عملية تفرغ السكان في حال الخطر، و48% من أبراج محافظات غزة لا يوجد فيها مانعة صواعق، كما أن معدات الإطفاء التي تتوفر لدى الدفاع المدني لا تغطي سوى 9 طوابق.

¹ من يوقف فوضى الأبراج السكنية: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-2540.html>

8- ما نسبته 29% من البنايات ليس لها حارس يستطيع ضبط الداخلين والخارجين من البناية، مما يرفع معدلات الجريمة والسرقات.
كل هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى تأثير اجتماعي سلبي، وحالة نفسية غير مستقرة لدى السكان.

5-4 أثر كوارث الحروب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة:

تعرضت محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة لأسوأ حملة هدم وتجريف للمنازل السكنية، فمنذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، وحتى ديسمبر 2004، هدمت القوات الحربية الإسرائيلية حوالي (4885) منزلاً سكنياً، بينها (2699) منزلاً هُدمت بصورة كلية، و(2186) منزلاً هُدمت بصورة جزئية.¹

إن تدمير الممتلكات خصوصاً كإجراء عقابي محرم تماماً في القانون الدولي، سواء القانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان، فالمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949 تنصص على أنه: "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطة العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير." والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد على: "1- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. 2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً." على الرغم من ذلك إلا أن المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الحكم الأشمل وربما الأهم من الأحكام ذات الصلة. وتنصص هذه المادة على: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لنافذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر."

وعلى ضوء الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الحق في السكن، كان لزاماً على السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يضطلعوا بمسئولياتهم تجاه إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تجاه مساكن المواطنين. إن أولى المهمات التي ينبغي أن تنجز على هذا الصعيد، هي توفير سكن آمن للذين هدمت منازلهم من خلال تجمعات سكنية تحقق لهم الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم"، دراسة تقييمية للتجمعات السكنية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً"، دراسة رقم (41)

5-4-1 الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في محافظات غزة خلال انتفاضة الأقصى:

أ- استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين:

على الرغم من تحريم الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وأعمال القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب ضد الأشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، تعرض الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في محافظات غزة خلال انتفاضة الأقصى إلى الخطر الحقيقي، كما أدى استخدام القوة المفرطة دون أدنى مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب في القوة إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى معظمهم من المدنيين العزل، الذين قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها أي تهديد لحياة جنود الاحتلال أو المستوطنين. كما أصيب الآلاف من الأشخاص من محافظات غزة.¹

وقد سقط هؤلاء المدنيون في إطار استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة المفضية إلى الموت، عن طريق القصف المتكرر للمناطق الفلسطينية؛ اجتياح المدن والقرى والمخيمات؛ الاغتيالات السياسية؛ إطلاق النار خلال التظاهرات والمواجهات مع المدنيين الفلسطينيين؛ القتل على الحواجز العسكرية؛ واستخدام القناصة في أوقات تتسم بالهدوء التام. جدير بالذكر أن السياسة التي انتهجتها القوات الحربية للاحتلال الإسرائيلي، لاسيما عمليات القتل والقصف واستخدام القوة غير المتناسبة مع السكان المدنيين، أدت إلى اضطرار مئات الأسر والعائلات لتترك منازلها والانتقال إلى أماكن أكثر أمناً وحماية الأرواح من الموت أو الإصابة.

ب- هدم المنازل والممتلكات المدنية:

تعتبر سياسة هدم المنازل التي مارستها ولا زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان وذات انعكاس مباشر وخطير على واقع السكن وعلى مدى تمتع السكان الفلسطينيين في محافظات غزة بحقوق السكن. إن تدمير الممتلكات خصوصاً كإجراء عقابي محرم تماماً في القانون الدولي، سواء القانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان² وبالإضافة لذلك فإن

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

² - انظر: المادة 23(ز) من اتفاقيات لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحرب والتي تنص على " يمنع على وجه الخصوص... إلا إذا كان مثل ذلك التدمير ... تتطلبه وبشكل ملح ضرورات الحرب" وكذلك المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949 تنص على " يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطة العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي تحملاً هذا التدمير. " والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد على "1- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. 2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً. "

هدم المنازل هو تعد على حق الأفراد في الخصوصية والحياة العائلية وخضوع تلك الخصوصية لتدخل شديد، وفوق ذلك فان الحق في السكن الآمن والملائم يجري انتهاكه بصورة سافرة.1 والجدول (1-5) يوضح عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة وفقاً لمعلومات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

جدول (1-5) عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة وفقاً لمعلومات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان												
المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.												
المجموع	محافظة رفح		محافظة خان يونس		محافظة الوسطى		محافظة غزة		محافظة شمال غزة		المجموع	
	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي		
2000	11	1	36	2	21	0	45	0	1	0	3	
2001	140	42	82	9	18	0	25	0	26	0	51	
2002	230	217	24	62	43	36	44	70	35	34	419	
2003	487	369	108	109	40	70	26	75	58	191	814	
2004	598	458	390	144	34	44	38	150	139	103	899	
المجموع	1466	1087	640	326	156	150	178	295	259	328	2186	
المجموع	4885											

ت- تجريف الأراضي الزراعية وتدمير القطاع الزراعي :

خلال انتفاضة الأقصى استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الأراضي الزراعية بشكل غير مسبوق، على الرغم من وضوح تحريم استهدافها في القانون الدولي الإنساني، لاسيما المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام 1949، خاصة المادة (54) من البروتوكول الأول، فالأراضي الزراعية تشكل مصدراً لإعاشة السكان المدنيين، كما تشكل مجالاً لتشغيل الأيدي العاملة. ووفقاً لتوثيق المركز بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال في محافظات غزة (31494) دونماً من الأراضي الزراعية، أي ما نسبته بنسبة 20%، إذا ما أخذنا في الحسبان حجم الأراضي الزراعية في محافظات غزة والذي قدر بحوالي (156.720) دونماً. وقد تركزت معظم هذه الأعمال في محافظة شمال غزة، خاصة مدينة بيت حانون، حيث تعرضت هذه المحافظة لعدة هجمات من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي

¹ انظر المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1966 والتي تنص على " 1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. 2- من حق كل شخص أن يحمي القانون من مثل هذا التدخل أو المساس. "

كان أسوأها من الفترة ما بين 29 يونيو - 5 أغسطس 2004. والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى¹. والجدول (5-2) يوضح مجموع الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة (مقدرة بالدونم):

جدول (5-2) مجموع الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات قطاع غزة خلال أعوام الانتفاضة (مقدرة بالدونم)						
المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.						
المحافظات الأعوام	محافظة رفح	محافظة خان يونس	محافظة الوسطى	محافظة غزة	محافظة شمال غزة	المجموع
2000	719	798	960	923	384	3784
2001	1085	1831	534	738	3881	8069
2002	90	613	525	446	1423	3097
2003	922	1868	729	379	3181	7079
2004	730	1785	885	731	5334	9465
المجموع	3546	6895	3633	3217	14203	31494

5-5 العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008²

يعتبر العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 بمثابة نموذج لكارثة صناعية حقيقية، قتلت ودمرت المنشآت و البنية التحتية ولوثت الأراضي بمواد مشعة تفتك بصحة السكان والأرض. وألحقت خسائر مادية ونفسية موجعة خلفت وراءها الضحايا والمصابين والمنكوبين والمتضررين، حيث استمرّ العدوان العاشم على غزة 22 يوماً قبل أن يسكت صوت المدفع وأن تقرّر القوات الإسرائيلية البرية من بدء انسحابها من القطاع، حيث قامت إسرائيل بإطلاق آلاف الصواريخ على محافظات غزة يصعب إحصاءها لكن الدمار الشامل الذي خلفته في القطاع يؤكّد أنّها تعدّت عشرات الآلاف وأكثر وفيما يلي لمحة سريعة عن حجم الدمار إحصائياً وفوتوغرافياً.³

5-5-1 الخسائر البشرية:

حسب المصادر الطبية الفلسطينية، فإنّ حصيلة عدد الشهداء من جرّاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد بلغ 1317 شهيداً بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء، في حين وصل عدد

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

² وزارة الأشغال العامة والإسكان، "الإطار العام لآلية إعمار غزة"، فبراير 2009

³ عبد الكريم حسن محسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م

الجرحي إلى 5340 منهم 1855 طفلاً (أي ما نسبته 35%) و795 امرأة (أي 15%). وذكرت المعلومات أنّ عدد الشهداء الفلسطينيين ارتفع في بداية الأسبوع الرابع من العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة إلى أكثر من 1200. وقد شنت المقاتلات الإسرائيلية عشرات الغارات على مناطق متفرقة من محافظات غزة، وأفادت المعلومات أنّ الطيران الإسرائيلي شنّ نحو 50 غارة خلال ساعات على الشريط الحدودي لرفح. وهكذا ارتفع عدد الشهداء منذ بدء الحرب على محافظات غزة وقبل توقّفها بينهم عدد كبير من الأطفال و النساء والمسنين و المسعفين والصحفيين والأجانب، إضافة إلى عدد كبير من الإصابات في حالة خطيرة.¹

5-5-2 الخسائر المادية

قضى العدوان الإسرائيلي على عدد كبير من المنازل والمزارع والطرق والأشجار والبنية التحتية والمؤسسات والمساجد وغيرها من المنشآت، والسيارات وسجّلت خسارة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية، ومزارع عدّة للماشية والأبقار وآبار مياه وورش عمل، ولم تتورع قوات الاحتلال الصهيوني خلال حربها على محافظات غزة - ديسمبر 2008 عن استهداف المساجد فحالها حال البيوت والأبراج السكنية والعقارات والمؤسسات والوزارات، ولم تراخ قوات لاحتلال أية حرمة للمواطن الفلسطيني؛ حيث تجرأت على تدمير 46 مسجداً تدميراً كاملاً، وقرابة 55 مسجداً تدميراً جزئياً، و52 مسجداً تضررت درجات متفاوتة بعضها لا يمكن الصلاة فيه. كما قامت قوات الاحتلال والطائرات الصهيونية باستهداف وقصف مقابر تشمل رفات الأموات.

حتى المؤسسات الإنسانية الدولية لم تسلم من هذه الحرب الطاحنة، قالت الأونروا إنّ مبانها التي كان يحتمي فيها ما يصل إلى 700 فلسطيني ضربت مرتين بنيران إسرائيلية وأصيب ثلاثة من العاملين فيها، وفقاً لما أكده المستشار الإعلامي للوكالة عدنان أبو حسنة. وذكرت مساعدة مدير الأونروا جودي كلارك أنّ النيران التهمت كلّ مخزون الوكالة، التي تقع في حيّ الرمال الجنوبي في غرب مدينة غزة من الغذاء والدواء، مضيقة أنهم وضعوا الحواجز حتى لا تنتقل النيران إلى بقية مكاتب الوكالة. وكانت منظمة العفو الدولية قد أكّدت استخدام إسرائيل المتكرر للفسفور الأبيض بصورة مفرطة في غزة، ما يمثل جريمة حرب بحدّ ذاتها.

¹ مرجع سابق، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة".

5-5-3 خسائر العدوان على محافظات غزة ديسمبر 2008 فوتوغرافيا: 1

ترصد الصور الفوتوغرافية استخدام الفسفور والغازات السامة المشعة المحرمة دولياً، والخسائر البشرية والمادية للحرب المدمرة، وكذلك ترصد تدميرها في ضرب كافة المنشآت المدنية و المؤسسات الإنسانية الدولية، والوزارات، والبلديات، حتى المؤسسات الدينية والمساجد تعرضت للدمار الكامل والجزئي، والأهم والأخطر من كل ذلك الرعب والأثر النفسي والتشريد الذي خلفته هذه الحرب في نفوس الأطفال والنساء وكبار السن، و تلوث البيئة بالغازات السامة، تلوث التربة والمياه، والهواء، تجريف الأراضي الزراعية، قطع الأشجار وتخریب البنى التحتية، وقطع الأشجار ونفوق الحيوانات والطيور. انظر الشكل (5-7)



¹ مرجع سابق، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة".



المجلس التشريعي الفلسطيني غزة

مبنى بلدية رفح

تعرض المؤسسات والوزارات والبلديات للقصف والدمار



الخسائر البشرية حيث بلغت حصيلة عدد الشهداء من جراء العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة 1317 شهيداً بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء، في حين وصل عدد الجرحى إلى 5340 منهم 1855 طفلاً (أي ما نسبته 35%) و795 امرأة (أي 15%).



حتى الأماكن الدينية والمقابر لم تسلم من العدوان حيث تجرأت على تدمير 46 مسجداً تدميراً كاملاً، وقرابة 55 مسجداً تدميراً جزئياً، و52 مسجداً تضررت درجات متفاوتة. كما قامت قوات الاحتلال والطائرات الصهيونية باستهداف وقصف أكثر من خمسة مقابر تشمل رفات الأموات





5-5-4 آثار العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 على مشاريع الإسكان في محافظات غزة:

بناءً على ما سبق وعلى نتائج المسح الميداني فإن الأضرار التي أصابت قطاع الإسكان نتيجة لهذه العدوان هي كما يلي: 1 (انظر الملحق رقم (4) الآلية المقترحة للتعامل مع الوحدات السكنية المهدامة كلياً والمتضررة جزئياً - 3 مارس 2009)

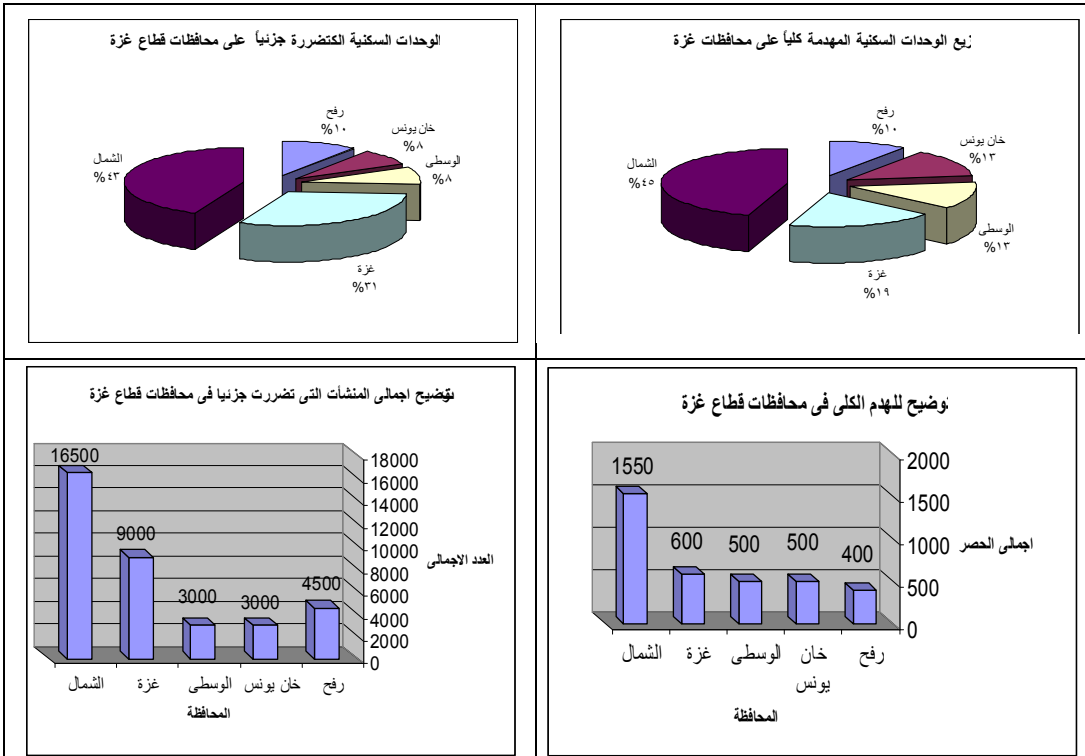
أ- إجمالي الوحدات السكنية المهدامة كلياً حوالي 5,000 وحدة سكنية.

ب- بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة جزئياً حوالي 50,000 وحدة سكنية.

ت- حوالي 10% من إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جزئياً (5000 وحدة) غير صالحة للسكن بصورتها الحالية وتحتاج إلى تأهيل إنشائي.

ث- أكثر من 40% من إجمالي الأضرار في الوحدات السكنية حدثت في محافظة الشمال يليها محافظة غزة حوالي 20% كما هو موضح في شكل رقم (5-8)(5-9)

¹ وزارة الأشغال العامة والإسكان- السلطة الوطنية الفلسطينية- الإطار العام لآلية إعمار غزة- فبراير 2009



شكل رقم (5-3): توزيع الوحدات السكنية المهتمة كلياً والمتضررة جزئياً على محافظات غزة خلال العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، "الإطار العام لآلية إعمار غزة"، فبراير 2009

و جدول رقم (5-3) يوضح الحصر شبه النهائي للأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية والمنشآت الخاصة في جميع محافظات غزة :

جدول (5-3) الحصر شبه النهائي للأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية والمنشآت الخاصة في جميع محافظات غزة		
المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، "الإطار العام لآلية إعمار غزة (مسودة أولية)/الجزء الأول (المباني العامة والخاصة والطرق الرئيسية)، فبراير 2009		
المحافظة	الهدم الكلي	الأضرار الجزئية
رفح	400	4,500
خان يونس	500	3,000
الوسطى	500	3,000
غزة	600	9,000
الشمال	1,550	16,500
أضرار خلال اعتداءات واجتياحات سابقة		14,000
المجموع	5,000	50,000

- يلاحظ في كل من النقاط والأشكال البيانية السابقة ما يلي :
- الأرقام الواردة في البندين أ- ب تشمل الوحدات السكنية المهدامة كلياً والمتضررة جزئياً خلال الحرب الأخيرة على غزة بالإضافة إلى الوحدات المهدامة والمتضررة قبل 27-12-2008 أي خلال الاعتداءات الإسرائيلية السابقة على محافظات غزة والتي لم يتم تعويض أصحابها وهي تقدر بحوالي 1450 وحدة سكنية مهدامة كلياً و حوالي 14000 وحدة سكنية متضررة جزئياً.
 - أكثر من 95% من الوحدات السكنية المهدامة أو المتضررة هي وحدات سكنية أقامها المواطنون بأنفسهم على أراضي خاصة بهم، بينما تقع الوحدات الباقية ضمن مجتمعات سكنية أو في أبراج تتبع جمعيات سكنية.
 - بعض الوحدات السكنية التي هدمت بالكامل مقامة على أرض حكومية.
 - بعض من الوحدات السكنية المهدامة غير مرخصة، وبعضها مخالف لشروط التنظيم.
 - إجمالي الوحدات السكنية الخاصة التي تعتبر حالات هدم كلي في جميع محافظات غزة 3550 ، أما تلك التي تضررت جزئياً فيبلغ عددها 36,000 وذلك خلال الحرب الأخيرة على محافظات غزة.

5-5-5 دور المؤسسات والوزارات والجهات المعنية قبل وأثناء وبعد الحرب - ديسمبر 2008 في إدارة كارثة الحرب في محافظات غزة:1

تم عمل دراسات ميدانية مع عدد من مسؤولي المؤسسات والوزارات والبلديات للوقوف على دورهم في إدارة الكارثة الصناعية ألا وهي العدوان على محافظات غزة ديسمبر 2008 وتم التركيز على الجهات ذات العلاقة المباشرة في إدارة تلك الكارثة، وفيما يلي تفصيل لدور بعض الجهات في إدارة الكارثة:

أولاً : دور وزارة الحكم المحلي وتوجيهها للبلديات في التعامل مع كارثة الحرب ديسمبر 2008 على محافظات غزة:

وكانت الخطوط العريضة التي وضعتها الخطة وهي في:

أ- فترة ما قبل الحرب:

- السكن: توفير نسيج عمراني متكامل متناسق يشتمل على الخدمات اللازمة، فراعنت ظروف المواطنين، وعملت على توفير الحد المناسب للبناء، مما يمكن المواطن من الحصول على مأوى له.

¹ محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م

- **الطرق:** من المعروف أن محافظات غزة يشتمل على ثلاثة شوارع إقليمية هي: الرشيد وهو المحاذي للمحافظات من الغرب. وصلاح الدين والذي يمثل العمود الفقري للمحافظات، وشارع الكرامة والذي يحد المحافظات من الشرق. وقد تعرض القطاع إلى إجتياحات صهيونية متكررة كانت تهدف إلى تقطيع أوصاله القطاع وتقسيمه إلى أجزاء صغيرة يسهل السيطرة عليها والتحكم فيها، فكانت الفكرة التخطيطية هي أن يتم إيجاد طرق بديلة موازية للشوارع الثلاثة المعروفة، وقد كان لتلك الطرق فوائد أثناء الإجتياحات المتكررة.

- **المرافق العامة:** كما عمدت خطة الوزارة إلى توفير المرافق المختلفة والتي توفر حاجة المواطن في كافة المجالات ومنها:

- **التعليم:** وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بتخصيص مواقع المدارس على اختلاف مراحلها وفق النسيج العمراني، أما بالنسبة للجامعات فقد تم دراسة الأمر بالطريقة التكاملية بين شمال القطاع وجنوبه. ومراكز التدريب المهنية المختلفة.

- **الصحة:** وبالتنسيق مع وزارة الصحة حيث راعت الظروف المكانية التي تحيط بالمواطن فتم دراسة احتياجات كل منطقة ومن خلال مخططات تفصيلية لتوفير المرافق الصحية حسب تدرجها، كالمستوصفات والعيادات والمستشفيات. والدفاع المدني وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية حيث تم توفير مواقع مناسبة للدفاع المدني قادرة على التغطية المساحية للبلديات.

- **الشرطة:** وبالتنسيق مع وزارة الداخلية حيث تم اختيار مواقع مناسبة للشرطة ضمن كل بلدية.

ب- أثناء الحرب:

• إزالة الركام من الشوارع والطرق لجعلها مفتوحة دوماً ولضمان سهولة الحركة والتنقل من خلالها.

• العمل على توفير وصرف الوقود لتشغيل مضخات المياه وتوصيلها للمواطنين.

• العمل والتنسيق مع شركة توصيل الكهرباء لإيصال الكهرباء إلى كافة المناطق ضمن البلديات، وإصلاح المتضرر منها.

• تواصل آليات البلديات للتعاون مع كافة الجهات المعنية للتخفيف من آلام المواطنين.

• التواصل مع الجهات الدولية لتوفير خيام لإيواء أصحاب البيوت المدمرة.

ت- فترة ما بعد الحرب:

• أعمال الحصر للبيوت وما أصابها من دمار بأنواعه سواء كان كلي أو جزئي أو طفيف، وتزويدهم بشهادات حول الضرر اللاحق بهم، وذلك في خطوة أولى لحفظ حقوق المتضررين في إعادة الإعمار.

• العمل على عودة الحياة إلى طبيعتها بإزالة الأنقاض بصورة سليمة.

• هناك محاولات محلية لبناء بيوت لإيواء المتضررين.

- شرعت الوزارة ومن خلال نظام بإعفاء أصحاب البيوت المهتمة من دفع الرسوم.

ثانياً : دور وزارة الأشغال العامة في التعامل مع كارثة الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008:

أ- قبل الحرب:

وضعت الوزارة في حساباتها حدوث تصعيد في المنطقة لذلك قامت بتجهيز احتياطي من الوقود، ومحاولة توفير ما يلزم من قطع الغيار، كذلك سعت الوزارة إلى تجهيز نظام اتصال لاسلكي خاص بالوزارة ولكن عدم توفر الميزانيات حال دون انجاز ذلك قبل الحرب.

ب- أثناء الحرب:

رغم صعوبة التواصل والاتصال بسبب انفصال القطاع شمالاً وجنوباً، باشرت الوزارة أعمالها خاصة فيما يتعلق بالآليات وفتح الشوارع وتوصيل مياه الشرب إلى بعض المناطق بالتعاون مع بلدية غزة بالإضافة إلى ذلك تم عمل حصر مبدئي بالأضرار بالتعاون مع المناطق. كما وحرصت الوزارة على التواصل مع كافة المؤسسات العاملة على الأرض.

ت- العمل بعد الحرب:

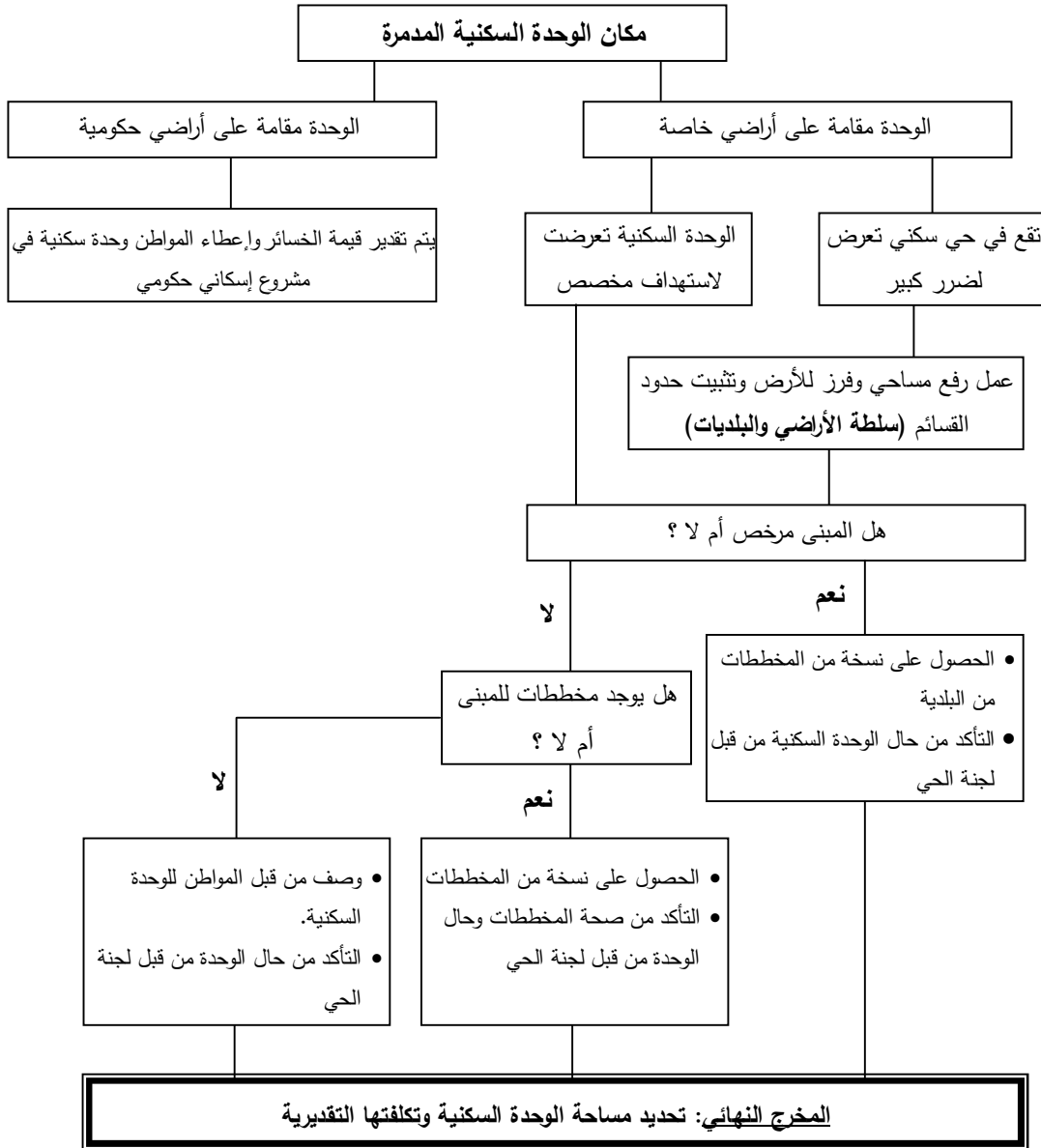
أثناء الحرب وبالتحديد في 14/1/2009 تم تجهيز رؤية لعمل بعد انتهاء المعركة وتم رفعها إلى مجلس الوزراء وتم اعتمادها. وبعد الحرب شرعت الوزارة في تنفيذها حيث تم تشكيل جسم تنسيقي بين الوزارات وكذلك دعوة جميع المؤسسات العاملة على الأرض للتنسيق مع هذا الجسم، وتم تشكيل فرق حصر الأضرار مكونة من وزارة الأشغال والبلديات ونقابة المهندسين ولجان الأحياء وباشرت أعمالها منذ اليوم الأول. (انظر الملحق رقم (4) الآلية المقترحة للتعامل مع الوحدات السكنية المهتمة كلياً والمتضررة جزئياً - 3 مارس 2009م).

وتهدف الآلية المقترحة للعمل إلى التخفيف عن السكان المتضررين وعدم تحميلهم أي أعباء، كذلك إلى الاستفادة المثلى من المنح والتمويل المتوقع لمشاريع الإعمار. سيتم الاستناد في الآلية المقترحة إلى مجموعة من القواعد العامة وهي:¹

- الاعتماد على الكوادر المحلية في كافة مراحل إعادة الإعمار قدر الإمكان.
- الأصل هو بناء الوحدات السكنية على نفس الأرض التي كانت مقامة عليها سابقاً قبل الهدم.
- العدالة في التعويض بحيث تتناسب قيمة التعويض مع قيمة الخسائر التي تعرض لها المواطن.
- المرونة التامة في التعامل مع كافة الجهات المحلية والدولية بما يحقق مصلحة السكان والتخفيف عن المتضررين.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وكافة مؤسسات المجتمع المدني في عملية إعادة الإعمار.

¹ وزارة الأشغال العامة والإسكان - السلطة الوطنية الفلسطينية - الإطار العام لآلية إعمار غزة - فبراير 2009

- توزيع الأعمال قدر الإمكان لضمان استفادة أكبر عدد ممكن من المكاتب الهندسية وشركات المقاولات.
 - تصحيح وتعديل أي مخالفات تخطيطية وتنظيمية وتعزيز دور البلديات.
 - مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات.
- وقد قامت وزارة الأشغال العامة بتطبيق مراحل إدارة الكارثة بعد الحرب فيما يتعلق بالمنشآت السكنية كما يلي:
- أولاً/ التعامل مع الوحدة السكنية المستقلة والمدمرة كلياً:**



ثانياً/ التعامل مع الوحدة السكنية ضمن جمعية إسكانية أو برج سكني :

التعامل مع هذا النوع يشبه التعامل مع الحالة الثانية وهناك بديل آخر وهو بناء نفس البناية السابقة بنفس المواصفات وفي نفس المكان إن لم يتعارض مع اشتراطات التنظيم وفقاً للآلية التي تم شرحها في المباني الخاصة.

ثالثاً/التعامل مع الوحدات السكنية الخاصة المتضررة جزئياً :

بناءً على تجربة الوزارة في هذا الملف يقترح:-

• في حال وجود ضرر إنشائي يتم التعامل معه كما هو الحال في الوحدات المهتمة كلياً، بحيث تدرج هذه الوحدات ضمن حزمة المناقصات في كل حي. يقوم المكتب الاستشاري المسئول عن كل حي بالإشراف على التنفيذ عبر المقاولين.

• في حالة الأضرار الأخرى يتم إعطاء المتضرر مبلغ مالي بقيمة الضرر. وللتأكد من قيام المواطن المتضرر بالإصلاح فعلاً فإنه يتم حجز نسبة من المبلغ وزيارة الوحدة السكنية للتأكد من إصلاح الضرر من قبل المكاتب الاستشارية التي تمثل الوزارة قبل صرف المبلغ المحجوز.

وقامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بحصر جميع الأضرار الكلية والجزئية الناتجة عن اعتداءات الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على محافظات غزة - ديسمبر 2008، وقد بلغ عدد الأفراد الذين كانوا يقطنون تلك الوحدات وفقدوا مأواهم حوالي 16500 فرد، وبسبب الحصار الظالم على محافظات غزة، وعدم وجود مواد البناء الأساسية لم تتمكن الحكومة أو أي جهة أخرى المباشرة في إعادة بناء تلك الوحدات السكنية المهتمة، وقد تم طرح بعض الأفكار لإيجاد طرق بديلة لإيجاد مأوى لهؤلاء الأفراد، ومن تلك الأفكار: (انظر الملحق رقم 5 :مقترح إعادة بناء 1000 وحدة سكنية في ظل الحصار باستخدام الوحدة السكنية النواة (Core Unit)).

- البناء بالطين.

- شراء شقق.

- توفير كرافانات بدل الخيام.

- تسليم المتضررين تعويضات نقدية.

- البناء بنظام الوحدة النواة (Core Unit).

وتم اعتماد فكرة - البناء بنظام الوحدة النواة (Core Unit).¹

حيث كان من نتائج حصر أضرار الحرب الأخيرة على محافظات غزة - ديسمبر 2008 تبين أن حوالي 1550 وحدة سكنية من أصل 5000 وحدة المهتمة كلياً، هي عبارة عن مباني

¹ وزارة الأشغال العامة - مقترح لإعادة بناء 1000 وحدة سكنية في ظل الحصار باستخدام الوحدة السكنية النواة unit core، 8 يناير

مكونة من طابق واحد أرضي أي ما نسبته 44% من إجمالي المباني السكنية المدمرة تدميراً كلياً، ولذلك فعند إعادة البناء سوف لا يتم استخدام كميات كبيرة من مواد البناء، بحيث يكون البناء عبارة عن جزء من (Core Unit) وهذا ما دفع للتفكير في البناء بنظام الوحدة النواة (انظر شكل 5-10)، المسقط الأفقي للمبنى قابل للتوسع أفقياً ورأسياً عند الحاجة وعند توفر مواد البناء، كما يكون مناسباً في هذه المرحلة لإيواء الأسر التي فقدت مسكنها، دون أن تحتاج لتترك المسكن عند الشروع في التوسعة.

وستكون الأولوية للمباني المهتمة نتيجة اعتداءات الاحتلال ذات الطابق الواحد (ذات

طابق أرضي فقط) والتي تنطبق عليها المعايير التالية:

- المباني التي كانت مقامة على أرض ملك خاص وليست تعديت على أراضي أوقاف أو حكومية .
- المباني التي كانت ساعة بداية الحرب مأهولة بالسكان وليست الخالية.
- المباني المتواجدة في المناطق الحدودية ومناطق الاجتياحات، وذلك لتعزيز صمود الأهالي هناك ولمنع تفريغ تلك المناطق من السكان خدمة للمخططات الإسرائيلية، مع العلم أن الكثير من المباني المتواجدة في تلك المناطق هي مباني ذات طابق أرضي فقط، مما يشجع على أن تكون إعادة البناء في هذه المرحلة لتلك المباني.
- المباني المتقاربة والتي تكون في مجموعها تجمعات سكنية مع إمكانية توفير الخدمات والمرافق اللازمة لها بالتعاون مع البلديات.

 <p>المرحلة الأخيرة من الوحدة بمساحة 132م²</p>	 <p>المرحلة الأولى من الوحدة بمساحة 76م²</p>
<p>شكل (4-5) مسقط مشروع بناء الوحدة النواة القابلة للتوسع الذي أعدته وزارة الأشغال العامة والإسكان بعد العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008</p>	
<p>المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، "الإطار العام لآلية إعمار غزة (مسودة أولية)/الجزء الأول (المباني العامة والخاصة والطرق الرئيسية)، فبراير 2009</p>	

ثالثاً: دور مديرية الدفاع المدني في التعامل مع كارثة الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008:

أ- قبل الحرب:

1- إدارة أمن و سلامة المشروعات و منع الحريق(الأمن الصناعي): وهذه الإدارة يعمل أفرادها على عمل الترتيبات لمنع وقوع الحادث والتخفيف من أضرارها عند وقوعها.

2- إدارة الإرشاد و التوجيه(الإعلام): و هذه الإدارة يعمل أفرادها على توجيه و إرشاد المواطنين على كيفية التصرف عند حدوث أي خطر أو كارثة و كيفية الاستعداد و التحضير لمواجهة أي خطر و ذلك بعمل محاضرات أو نشرات أو مجلات أو برامج تلفزيونية إرشادية للمواطنين.

في ضوء ذلك يمكن القول أن جهاز الدفاع المدني يتعامل مع الكوارث المتوقعة زمن السلم والحرب و يبذل قصارى جهده لمنع أو للحد من هذه الكوارث ما أمكن وفي حالة وقوعها يقوم بتخفيف من أثارها على المواطن ومساعدته على تجاوزها وذلك من خلال برامج معينة.

ب- أثناء الحرب:

1- دور الإدارة: بتوفير أماكن بديلة لقيادة المهمات، فأصبحت القيادة ميدانية هنا وهناك، وبدأت القيادة الميدانية بإدارة الكارثة حسب الخطة المتفق عليها سابقاً، ومع إخلاء المراكز تم تحويل خدمة الطوارئ 102 إلى مكان العمل الميداني، وبدأت عمليات الإخلاء والإنقاذ للمصابين من الدقائق الأولى للاستهداف حتى انتهاء الأحداث.

2- إدارة العمليات: والتي تستقبل اتصال المواطنين على الرقم المجاني 102 من أي محمول أو أرضي أو من أجهزة الاتصال اللاسلكية الميدانية مع الأطقم العاملة الأخرى في الإبلاغ عن أي حريق أو قصف في أي مكان يمكن أن تتحرك فيه سيارات الإطفاء؛ ومن ثم تقوم بتحريك السيارات إلى مكان الحدث والتواصل معها أثناء تأدية المهمة وإمدادها بما يلزم.

3- إدارتي الإطفاء والإنقاذ: فكان الاتحاد التام بينهما في العمل، طيلة أيام الحرب وعلى أشده من كثرة الحرائق وأعباء العمل ليلاً نهاراً، وكان التركيز على إطفاء الحرائق الناجمة عن القصف وإنقاذ المصابين إلى المستشفيات، ثم إخلاء الشهداء من تحت الركام والبحث عن ناجين تحت الأنقاض. أما عن الإيواء الذي هو جزء من مهام فرق الإنقاذ، فلم يكن في مقدور الجهاز، ولكن شارك في نقل العديد من الناس إلى أماكن الإيواء الجماعية مثل المدارس والساحات الكبيرة الآمنة وتجهيز الخيام التي توفرت من قبل المؤسسات والجهات الخيرية الإنسانية كالهلال الأحمر، والتي قدمت أيضاً الدعم الغذائي لهم، ثم تركت تلك الأماكن لجهات الاختصاص لمتابعة إدارتها والإشراف عليها. هذا وقد أشرف الدفاع المدني على إنشاء مراكز الإيواء في العديد من مناطق القطاع وغيرها في محاولة لتأمين حياة المواطنين الذين تعرضوا للقصف والتشريد.

4- إدارة الإسعاف والطوارئ: وكانت ملازمة لسيارات الإطفاء والإنقاذ طوال العمل بنقل المصابين من مكان الخطر إلى المستشفيات وتقديم الخدمات الطبية الميدانية عند الضرورة لحين السماح بنقلها جراء الاستهداف المباشر الذي تعرضت له سيارات الإسعاف أيضاً، وبالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة.

5- إدارة الإمداد والتجهيز: والمكلفة بإمداد الطواقم العاملة بما يلزم من مواد تموينية بما يسد رمق الجوع مع قلة الإمكانيات بسبب الدمار والإغلاق، وكذلك الإمداد بالوقود اللازم لسيارات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف، ومباشرة تصليح ما أمكن من أعطاب السيارات بسبب سوء الطرق المدمرة.

6- إدارة خبراء المفرقات: والتي عملت على إزالة المتفجرات التي لم تنفجر في المكان جراء القصف الصهيوني حرصاً على حياة المواطنين، والتعامل معها وإبعادها وإتلافها وتحذير المواطنين من الاقتراب منها ومن أماكن الخطر ونشر التوعية اللازمة.

ت- بعد الحرب:

1- على المستوى المهني: حيث تم التأكيد على البنود الإيجابية الموضوعة في الخطة وتطويرها، وتلاشي السلبات، كما تم قراءة الأحداث الميدانية والاستفادة منها.

2- على المستوى الإداري: حيث تم اكتساب خبرة في إدارة الأزمات خاصة من خلال التجربة الميدانية التي عمقت الوعي الإداري، كما اكتسب الأفراد خبرة ومهارة عالية جداً من خلال خطورة ونوعية المهام التي قاموا بها.

رابعاً: دور وزارة الصحة في التعامل مع كارثة الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008:

قامت وزارة الصحة بعمل خطة طوارئ عامة قبل الحرب شأنها شأن باقي مؤسسات السلطة الوطنية في محافظات غزة، وبموجبها بذل الجهد الأكبر خلال فترة الحرب، وبمجرد انتهاء الحرب قامت دائرة إدارة الأزمات ووحدة التخطيط بوزارة الصحة بتقييم الوضع الميداني وباشرت بالتنسيق بين الإدارات العامة والدوائر والوحدات حيث تم تشكيل فريق عمل إعداد خطة الطوارئ الصحية لتجهيز الخطة وإصدارها توصيف عمل اللجنة وتكون هذا الفريق من مراكز الاستقبال في المستشفيات إدارة الصيدلة تقديم تصور للمخازن الإستراتيجية والخدمات المساندة ومخزون المحروقات والأغذية والنقل والمواصلات والاتصالات وتشكيل مركز إعلامي والإسعاف والطوارئ وخطة التعامل مع المساعدات الرعاية الأولية والتنسيق مع المؤسسات الأهلية وخطة عمل توعية جماهيرية وتدريب فريق الأزمة الهندسة والصيانة الحاسوب والشبكات الصحة النفسية.

أ- الغرض من خطة الطوارئ:

نجاح إدارة الأزمة أو حالة الطوارئ يعتمد على التحضير الفعال والتواصل بين وزارة الصحة ومراكزها الرئيسية وكافة المؤسسات المحلية والدولية والغرض من هذه الخطة هو إدارة الأزمات لتنسيق استخدام الموارد في الوزارة والمجتمع لحماية حياة الجمهور، وتوفير الاتصالات اللازمة مع المراكز الرئيسية والعمل على عودة واستعادة الأوضاع لوضعها الطبيعي بأقصى سرعة ممكنة.

ب- التوجهات الإستراتيجية لخطة الطوارئ:

إنقاذ الأرواح، حماية صحة الإنسان وسلامته، والمحافظة على استمرارية وفاعلية العمل في المراكز الصحية، والتواصل مع مراكز الخدمات الرئيسية داخل وخارج الوزارة، ودعم احتياجات المجتمع المحلي، وتسريع استئناف العودة للأوضاع الطبيعية أي أوضاع ما قبل الطوارئ.

ت- الأهداف الخاصة لفريق إدارة الأزمات:

-تقييم الوضع وجمع المعلومات عن حجم الأضرار الناتجة عن وضع الطوارئ وتطوير إستراتيجية للتعامل مع الوضع بحسب حجمه.

-اتخاذ القرار بشأن هل يعلن وضع الطوارئ أم لا؟ وتحديد الأولويات لأية إجراءات سيتم أخذها وتحديد الموارد اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ، كذلك تحديد أماكن الموارد المتاحة للتعامل مع حالات الطوارئ.

-إنشاء غرفة تواصل مع المؤسسات الأخرى المتاحة، وتحديد المهام لكل مركز، بحيث تتم متابعة التقدم المحرز في عمليات الطوارئ والاستجابة وفقا لذلك، وإبلاغ صانع القرار بكل المستجدات ووضعه في الصورة تباعاً.

ومن خلال دور الجهات السابقة في إدارة كارثة الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008 يمكن ملاحظة:

- أجمعت المؤسسات السابقة على صعوبة توقع حجم الخسائر الفادحة التي خلفتها الحرب.
- أكدت الجهات السابقة على ضرورة التخطيط الإستراتيجي للأزمات والكوارث.
- ويجب أن يستند التخطيط للتعامل مع الكوارث إلى ثلاث مراحل: تتعامل مع الحدث قبل وقوعه بالاستعداد، وأثناء الأزمة أو الكارثة بالمواجهة والتطبيق الكفاء للخطة، وبعد الحدث بالمتابعة والتقييم واستخلاص النتائج..
- هناك ضوابط ومعايير من الضروري أخذها في الاعتبار قبل وأثناء وبعد الكوارث لتحقيق الكفاءة القصوى لمواجهة الكوارث و الأزمات يتم من خلالها إشراك جميع أجهزة الدولة(مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وصانعي القرار) بأهمية إدارة الأزمات والكوارث ووضع خطة الطوارئ.

- إشراك أفراد المجتمع عند وضع التخطيط واتخاذ القرار، مع ضرورة الإدراك والافتتاح بوجود المخاطر. وذلك بالتأكيد على ضمان تطبيق الخطة بقوانين مسنة لذلك.
- التأكيد على أهمية ودور الدفاع المدني في خطة الطوارئ، وتشجيع العمل التطوعي مع رفع الوعي لدى المواطنين للتخفيف من آثار الصدمة.

5-5-6 إعمار غزة:¹

قامت وزارة الأشغال العامة بإصدار مسودة لآليات إعادة التأهيل والأعمار لما خلفته الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008، في كافة جوانبها السكنية والاقتصادية والتعليمية وكافة القطاعات المختلفة وفي موضوع البحث الذي يتناول القطاع السكني وبالتحديد مشاريع الإسكان فقد قامت بوضع ثلاث بدائل يمكن التعامل معها بالترتيب حسب الأولوية لإعمار غزة من قبل الإدارة العامة للهندسة والتنظيم والتخطيط - وزارة الحكم المحلي وذلك وفق التالي:

أولاً: الشقق السكنية الفارغة:

حيث يوجد في محافظات غزة ما يقدر بـ 8000 شقة سكنية حسب بيانات الوزارة، وهذا العدد يغطي كل الاحتياجات السكنية المطلوبة بشكل عاجل، ويمكن التعامل مع هذا الموضوع والسيطرة عليه من خلال:

- أن تقوم الحكومة الفلسطينية بشراء أو تأجير هذه الشقق من أصحابها بشكل مباشر ومن ثم إسكان المتضررين فيها.
- أن تقوم الحكومة بتعويض المتضررين مادياً بحيث يقوم هؤلاء المتضررين بشراء أو تأجير الشقق السكنية الفارغة من أصحابها، وبذلك تكون الحكومة قامت بنفس الخطوة الأولى ولكن بشكل غير مباشر.

ثانياً: البناء للمتضرر في نفس مكان منزله المدمر:

أن يتم تعويض المتضررين أصحاب المنازل المدمرة عن طريق بناء وحدة سكنية لكل منهم في مكان منزله الذي تم تدميره بفعل العدوان الإسرائيلي.

ثالثاً: اختيار مواقع جديدة لعمل التجمعات العمرانية:

وهو أن يتم العمل على تحديد مواقع على المخطط الإقليمي لمحافظة غزة لتكون فيها المدن أو الأحياء السكنية المقترح إنشائها، بحيث تكون هذه المواقع مناطق عمرانية مستقبلية

¹ الإدارة العامة للهندسة والتنظيم والتخطيط - وزارة الحكم المحلي

مدرسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ولا تتعارض مع المخطط الإقليمي (المناطق الزراعية والموارد الطبيعية و...الخ).

وهناك العديد من الدول التي أبدت استعدادها أيضا لبناء مدن أو أحياء ومشاريع إسكان كاملة في قطاع غزة تخدم المتضررين من الحرب وتخدم النمو السكاني الطبيعي للقطاع مثل قطر. ومن خلال ما سبق سيتم العمل على تحديد مواقع جديدة لهذه المشاريع والتجمعات وتوقيعها على كل من:

- المخطط الإقليمي لمحافظة غزة.

- مخطط الملكيات.

- مخطط القسائم.

- التصوير الجوي لمحافظة غزة.

بحيث تكون هذه المواقع مناطق عمرانية مستقبلية مدرسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ولا تتعارض مع المخطط الإقليمي (المناطق الزراعية والموارد الطبيعية و...الخ).

واختيار الموقع المقترح له عدة توصيات وفق التالي:

- أن تكون الأولوية للأراضي الحكومية أو أن يبدأ الموقع من الأراضي الحكومية ومن ثم يكون التوسع على حساب الأراضي الخاصة وغيرها، مع مراعاة عملية الاستبدال والتعويض حسب الحاجة.

- أن يبدأ بمجاورة سكنية بمساحة تصل إلى 120 دونم.

- الكثافة السكنية لهذه المشاريع تكون 5 وحدات/دونم حسب المخطط الإقليمي.

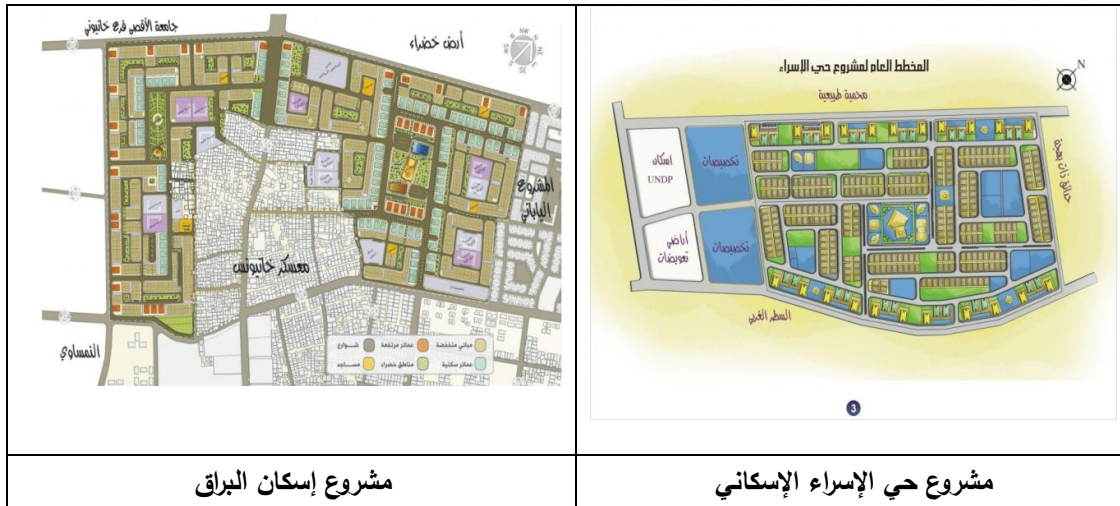
- الكثافة السكانية لهذه المشاريع تكون 25 فرد/دونم حسب المخطط الإقليمي.

وقد قامت وزارة الأشغال العامة بوضع مخططات لمجموعة من مشاريع الإسكان، والجدول (5-5) يوضح مسميات هذه المشاريع ومواقعها وبعض المعلومات المتعلقة فيها:

جدول (5-4) : مشاريع الإسكان التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان لحل مشكلة السكن بعد الحرب على غزة 2008				
المصدر: الباحث بتصريف.				
م.	اسم المشروع	الموقع	المساحة بالدونم	ملاحظات على المشروع
1-	مشروع حي الإسراء الإسكاني	أراضي المحررات في خانيونس شمال شرق	517	- عدم وجود تدرج هرمي في شبكات الطرق.

		مدينة أصداء		
				<ul style="list-style-type: none"> - عروض كبيرة للشوارع. - تخطيط شبكي نافذ. - لا يوجد اهتمام بمعايير الأمن والأمان الحضري وعناصره المختلفة سواء على المستوى التخطيطي أو التصميمي. - اختيار موقع المشروع في منطقة مفتوحة من جميع الجهات أو من أكثر من جهة وعدم وجود تواصل عمراني مع المدينة في العديد من المشاريع. - المشاريع تم تخطيطها وتصميمها دون الرجوع إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية ودراسة ما فقده الإنسان في سكنه وما يحتاجه في المستقبل ومدى تقبله للإقامة في مثل هذه المشاريع.
864	أراضي المحررات في خانينوس غرب مشروع الإسكان النمساوي وعلى حدود المعسكر الغربي.	مشروع إسكان البراق	-2	
606	شمال بيت لاهيا بالقرب من المنطقة الصناعية إيرز والقرية البدوية.	مشروع إسكان بيسان	-3	
179	شمال بيت لاهيا.	مشروع إسكان الفريوس	-4	
400	في المنطقة الغربية من مدينة غزة	مشروع حي المرابطين	-5	

والشكل (5-10) يوضح المظهر العام للتخطيط المتبع في مشاريع الإسكان التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان:



<p>مشروع إسكان الفردوس</p>	<p>مشروع إسكان بيسان</p>
<p>شكل (5-5) المظهر العام للتخطيط المتبع في مشاريع الإسكان التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان كبداية للسكن بعد العدوان الأخير على غزة - ديسمبر 2008</p>	
<p>المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان</p>	

ومن خلال الخطة السابقة يمكن ملاحظة بعض جوانب القصور التي لم تأخذ بالحسبان أثناء وضع الخطط وتتمثل هذه النقاط :

- 1- التركيز على الجانب المادي بشكل كبير مع إغفال الجانب الإنساني والحاجات الإنسانية.
- 2- عدم الاهتمام بمعايير التخطيط والتصميم الملائمة لتجربة الحرب التي مر بها القطاع والاهتمام بشكل أكبر بالبحث عن مصادر تمويلية لتنفيذ هذه الخطط.
- 3- لم تتوه أي مسودة أو خطة إعمار إلى عوامل الأمن والأمان التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في تخطيط التجمعات السكنية الجديدة.
- 4- قلة ملكيات الأراضي التابعة للحكومة، وإن وجدت وتوفرت فإنها تكون في مناطق حدودية تفقد معيار الأمن والأمان وتعرض المشاريع المقترحة تنفيذها للاستهداف اليومي بدلاً من المرحلي وتفقد المقيمين فيه الاستقرار والأمان.

الخلاصة/

- جاءت مشاريع الإسكان لتلبية حاجة المجتمع في سد النقص في الوحدات السكنية في ظل الزيادة المستمرة لأعداد السكان وثبات مساحة الأراضي، ولعل المنتبج لمشاريع الإسكان في محافظات غزة يستطيع أن يرصد أن الغالب على تلك المشاريع هو إيجاد حلول للكثافات السكانية وإيواءها فقط دون الأخذ في الاعتبار النواحي الإنسانية والفيزيائية عند عمل المخططات العمرانية والمعمارية، فقد عانى قطاع الإسكان من سوء التخطيط نظراً لضعف

الأجهزة الإدارية واللوجستية والقصور في سيطرة وتوجيه السلطات المحلية على بعض جوانب العملية العمرانية بشكل عام.

- يمثل البرج السكني الوحدة الأساسية في مشاريع الإسكان والتي بدأت كظاهرة مع عودة المغتربين إلى محافظات غزة عام 1994، وقد كان للزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ثبات المساحة التي تشغلها محافظات غزة دور كبير في التفكير في التوجه للمباني المرتفعة متعددة الطوابق كحل لهذه الأزمة التي بدأت وما زالت تتفاقم حتى هذه اللحظة، هناك ظروف وملابسات عديدة تؤدي بالناس إلى التوجه لسكن الأبراج، فمثلاً أفادت إحدى الدراسات إلى أن 31.6% من سكان المخيمات في قطاع غزة يتمنون ترك مساكنهم والانتقال إلى أماكن أخرى. وفي كثير من الأحيان لا يجدون بديلاً عن الأبراج السكنية. ويعزو توجه الناس لسكن الأبراج إلى عوامل عديدة من أهمها النمو الطبيعي للأسرة، المشاكل الاجتماعية، قلة الأراضي، عوامل سياسية، السكن مع أصحاب المهنة المماثلة، مغريات مادية، وغيرها من العوامل.
- تعرضت محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة لأسوأ حملة هدم وتجريف للمنازل السكنية، فمنذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، وحتى ديسمبر 2004، هدمت القوات الحربية الإسرائيلية حوالي (4885) منزلاً سكنياً، بينها (2699) منزلاً هُدمت بصورة كلية، و(2186) منزلاً هُدمت بصورة جزئية.
- اعتبر العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 بمثابة نموذج لكارثة صناعية حقيقية، قتلت ودمرت المنشآت والبنى التحتية ولوثت الأراضي بمواد مشعة تفتك بصحة السكان والأرض. وألحقت خسائر مادية ونفسية موجعة خلفت وراءها الضحايا والمصابين والمنكوبين والمتضررين، حيث استمرّ العدوان العاشم على محافظات غزة 22 يوماً، حيث قامت إسرائيل بإطلاق آلاف الصواريخ على محافظات غزة يصعب إحصاءها لكن الدمار الشامل الذي خلفته في القطاع يؤكد أنها تعدت عشرات الآلاف وأكثر، وطبقاً لنتائج المسح الميداني فإن الأضرار التي أصابت قطاع الإسكان نتيجة لهذه العدوان هي حوالي 5,000 وحدة سكنية المهدمة كلياً، حوالي 50,000 وحدة سكنية متضررة جزئياً، حوالي 10% من إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جزئياً (5000 وحدة) غير صالحة للسكن بصورتها الحالية وتحتاج إلى تأهيل إنشائي.
- هناك دور بارز للمؤسسات والوزارات والجهات المعنية قبل وأثناء وبعد في إدارة كارثة الحرب - ديسمبر 2008 كوزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة، مديرية الدفاع المدني، وزارة الصحة.
- مع الاستعراض لتطور قطاع الإسكان منذ نشأته وتطوره وصولاً إلى مشاريع الإسكان الحالية، كان هذا القطاع وما زال يتعرض للعدوان المستمر من الآلة الحربية الصهيونية، وما زال هناك

كثيراً من جوانب القصور في بعض جوانب هذه المشاريع التخطيطية والتصميمية التي ظهرت بشكل واضح في العدوان الأخير على محافظات غزة ولاسيما في مشروع إسكان تل الهوى كنموذج تعرضت كل مقوماته التخطيطية والتصميمية وبنيته التحتية لاستهداف واضح، الأمر الذي وجه هذا البحث لاختيار كحالة دراسية سيتم دراستها وتحليلها والخروج من خلالها بنتائج وتوصيات تساهم في تشكيل وجه جديد لنموذج مشروع الإسكان الذي يلاءم الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني من خلال الاستهداف والعدوان المستمر خاصة وقد أصبحت هذه المشاريع هي الملجأ الوحيد للإقامة في ظل ندرة الأراضي وارتفاع أسعارها والغلاء والظروف الاقتصادية الصعبة، سيتم تحليل مشروع إسكان تل الهوى كمنشأة وتخطيط وجوانب قصور والخروج لتوصيات تساهم في تطوير مشاريع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان من خلال الفصل السادس للبحث : " الدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوى".

الفصل السادس

الدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوا

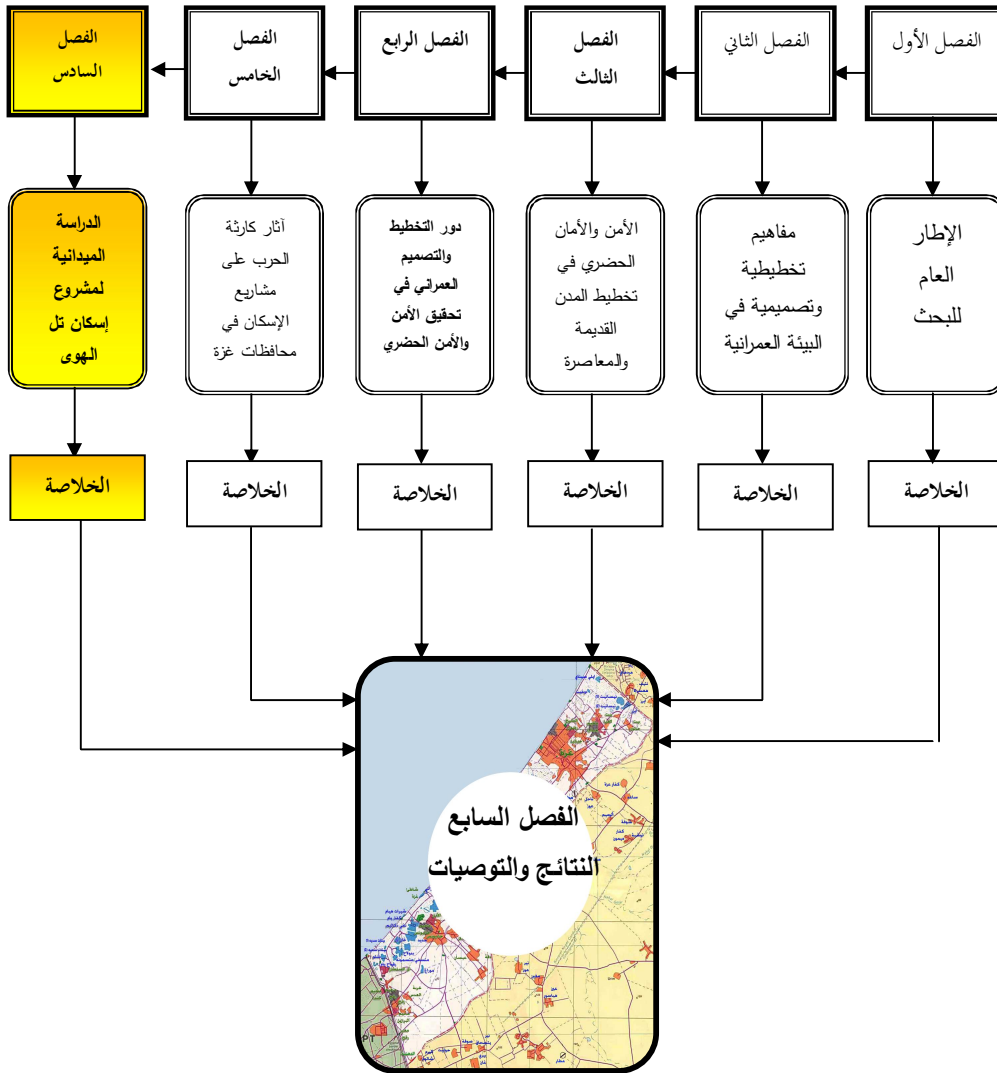
(ص 140 - ص 190)

الفصل السادس

الدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوى

تمهيد

- 1-6 تعريف بمشروع إسكان تل الهوى.
- 2-6 تقييم مشروع إسكان تل الهوى.
- 3-6 الأضرار التي تعرض لها تل الهوى خلال العدوان الأخير على غزة 2008.
- 4-6 المنهجية المتبعة في دراسة عوامل الأمن والأمان في مشروع إسكان تل الهوى.
- 5-6 تحليل نتائج الاستبانة الميدانية.

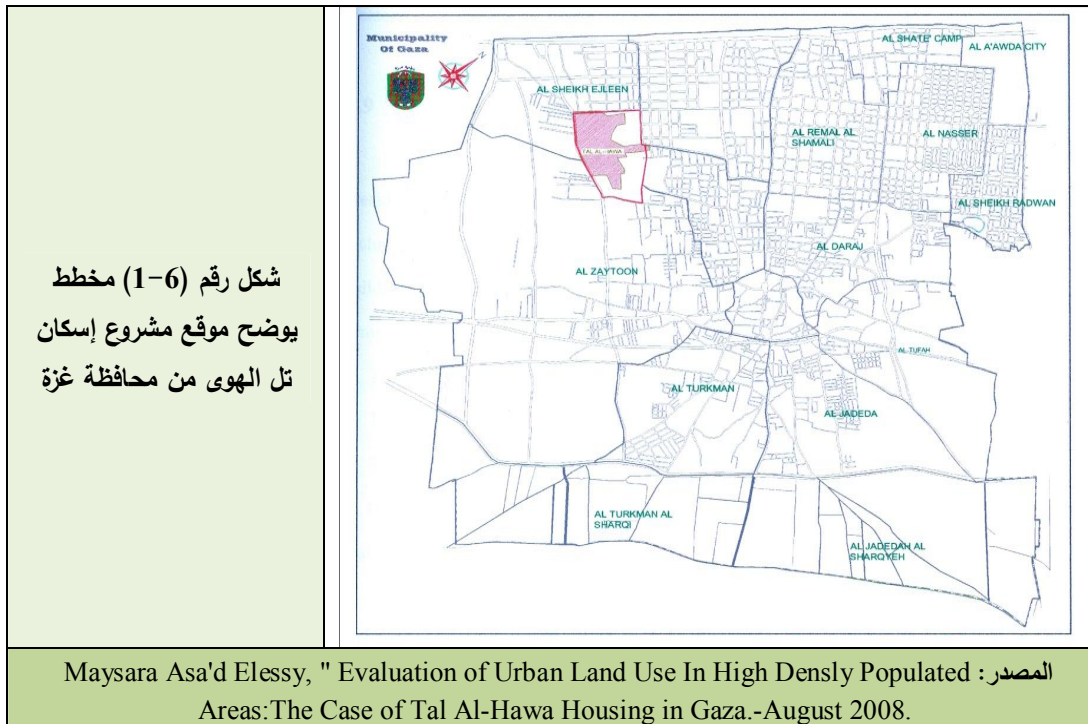


تمهيد:

تعرضت منطقة تل الهوى خلال الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008 على مدار أيامها للقوة التدميرية للآلة الصهيونية الذي خلف سقوط الضحايا والإصابات وتدمير البنية التحتية للمنطقة، وكان مشروع إسكان تل الهوا الذي يضم فئات وشرائح مختلفة من المجتمع أكثر تلك المناطق عرضة في المنطقة لهذا العدوان، ويركز هذا الفصل على تحليل مشروع إسكان تل الهوا كعينة دراسة لمشاريع الإسكان، والوقوف على جوانب القصور التخطيطية والتصميمية التي لم تحقق معايير الأمن والأمان للإنسان، ومحاولة وضع أسس تخطيطية وتصميمية جديدة تساهم في توفير وتحقيق هذا العامل، وتطبيق هذه المعايير على كافة مشاريع الإسكان.

6-1 مشروع إسكان تل الهوى:

يقع إلى الجنوب من مدينة غزة ويبعد حوالي 1.5 كيلو متر عن البحر، وبشكل حدود خارجية غير منتظمة نظرا لطبيعة ملكيات الأراضي الحكومية في المنطقة. تم تصميم المشروع على عدة بلوكات هي بلوك رقم 32 وبلوك 685 بمساحة 242.063 دونم والبلوك 13 وبلوك 729 بمساحة 164.174 دونم لتصبح إجمالي مساحة المشروع 406.237 دونم. فيما خصص للمشروع حسب المخطط الإقليمي عام 1998 مساحة 445 دونم¹ وعدد الوحدات السكنية يقدر بحوالي 4760 وحدة سكنية. أما عدد السكان المتوقع فهو 33000 فرد. انظر الشكل (6-1)



¹ Maysara Asa'd Elesly, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008.

تم تقسيم المشروع لعدة بلوكات منتظمة الشكل والتي تحتوي على المناطق السكنية والفراغات المفتوحة وبحيث تفصلها عن بعضها شبكات الطرق، خضع المشروع لمجموعة أنظمة للوحدات السكنية الخاصة بالأبنية ذات الكثافة العالية وهي: انظر الشكل (2-6)

1. النسبة الأعلى للمساحة المبنية لا تزيد عن 60%.
2. أقصى عدد للطوابق 8 ويشمل الأرضي.
3. الارتدادات الأمامية تساوي الخلفية وتساوي 3 متر.
4. الطابق الأرضي مساحة مفتوحة لتسمح بتوفير الخدمات التجارية والإسكانية اللازمة لسكان المشروع وبما نسبته 35% من مجمل مساحة الطوابق الأرضية بالمشروع.
5. لا يجوز البناء على الرووف.
6. التشطيبات الخارجية لونها متماثل ومنسجم وموحد.



شكل (2-6) تصوير جوي لمشروع إسكان تل الهوى يوضح توزيع الأبراج والعناصر المكونة للمشروع المصدر: محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م

6-1-1 أهداف مشروع إسكان تل الهوى¹

تم تخطيط وتصميم مشروع إسكان تل الهوى لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في التالي: انظر

الشكل (3-6)

1. المساهمة في حل المشكلة الإسكانية.
2. خلق بيئة عمرانية جميلة.
3. توفير السكن لحوالي 24,024 نسمة في مساحة أرض محدودة.
4. تشجيع العلاقات الاجتماعية بين عدة فئات مختلفة من حيث الدخل.



شكل (3-6) مناظر بانورامية لمشروع إسكان تل الهوى وخلق البيئة العمرانية الجميلة

المصدر: محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م

¹ Maysara Asa'd Elesly, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

6-1-2 الهيئات المشرفة على إتمام مشروع إسكان تل الهوى:

أشرف على تنفيذ المشروع العديد من الجهات المختلفة تمثلت في:

1. وزارة الإسكان:

- توفير الأرض بأسعار زهيدة بشرط أن يثبت المتقدم لشراء الأرض أنه لا يملك أي أرض أخرى.

- التخطيط والتصميم للمشروع تم في قسم التخطيط من نفس وزارة الإسكان.

- مساحات القسائم تتراوح بين 850 - 1150 متر مربع.

- أهم ما يميز دور الوزارة هو النظام الخاص الذي خضعت له المباني والوحدات السكنية في المشروع.

2. بلدية غزة:

- فيما يتعلق بارتفاعات المباني والمساحات والارتدادات والكثافات البنائية درست في البداية بواسطة بلدية غزة ثم في وزارة الحكم المحلي حيث اعتمدت.

- التمويل بالدرجة الأولى من مسئولية الملاك ما عدا بعض الجزئيات البسيطة كانت بالتعاون مع دول مانحة من الاتحاد الأوروبي.

3. مانحين متنوعين:

- تكلفة البنى التحتية في المشروع وخاصة الطرق والحدائق كانت من عدة مصادر تمويل هي:

أ. تطوير الشوارع بكلفة \$ 310,000 على UNDP - AFESD - UN.

ب. شبكات الصرف الصحي بكلفة \$ 497,500 على حساب UN واليابان.

ت. مياه التغذية بكلفة \$ 225,000 على حساب UNDP.

ث. منتزه برشلونة بكلفة \$ 389,000 من بلدية برشلونة وبمساهمة \$ 3,375 من بلدية غزة.

- فيما يتعلق بالمساحات الخضراء بين المباني (الأبراج) لم تتفد لعدم توفر تمويل لها.

6-1-3 التخطيط والتصميم العمراني لمشروع إسكان تل الهوى:

اتبع في مشروع إسكان تل الهوى نظام المباني العالية، وذات الكثافات المرتفعة هي أنظمة مقبول بها في المجتمع الفلسطيني، وذلك نظرا لقلّة الأراضي وشحها، وهذه الأنظمة من المباني السكنية التعاونية تتطلب زيادة الكثافة بالإضافة لتوفير المرافق التجارية ضمن البلوكات السكنية، هناك عدة عوامل ساهمت في التوجه للمباني العالية:

أ. محدودية الأراضي الحكومية المتوفرة.

ب. الحاجة للوحدات السكنية نظرا للتزايد السكاني ومحدودية الدخول للسكان.

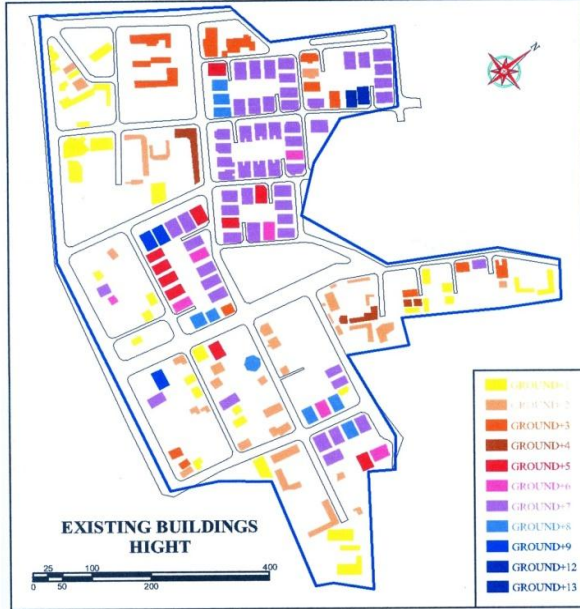
ت. التوسع الأفقي بحاجة لأعباء بنى تحتية كثيرة.

ويوضح الجدول (1-6) نظام التخطيط والتصميم الذي اتبع في مشروع إسكان تل الهوى :

جدول (1-6) التخطيط والتصميم العمراني لمشروع إسكان تل الهوى
المصدر: Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008
أولا / عناصر التخطيط العمراني للمشروع:
<p>- زيادة الكثافة العمرانية هي إستراتيجية اتبعت، وذلك بما يتلاءم مع إمكانيات البنى التحتية والمناسيب الطبوغرافية.</p> <p>- صمم المشروع ككل على أساس ارتفاع مباني متوسط يفصل كل برج عن البرج المجاور له مسافة 6 متر من الارتدادات، وبحيث يتجمع تقريبا كل 11 برج مع بعض ويحي يتوافر بينهم منطقة خضراء وموقف سيارات.</p> <p>- أشكال الأبراج مستطيلة وبمساحات حوالي 850 - 1150 متر مربع لكل برج بأبعاد حوالي 25 - 34 متر للواجهة.</p> <p>- يحتوي المشروع على 6 بلوكات يحتوي كل بلوك منها على عدد من 9 - 19 برج حسب طبيعة البلوك.</p> <p>المشروع ككل يحتوي 154 مبنى منها 126 برج والباقي مباني منخفضة لسكان، كما يحتوي المشروع 8 مدارس وجامعة الأقصى، و 3 مباني حكومية، ومخزن تجاري، و 23 خدمة تجارية أخرى (سوبر ماركت صغير)، مسجد.</p>

شكل (4-6) مخطط يوضح التخطيط العمراني لمشروع إسكان تل الهوى
المصدر: Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

ثانياً/ طوبولوجي وارتفاعات المباني:

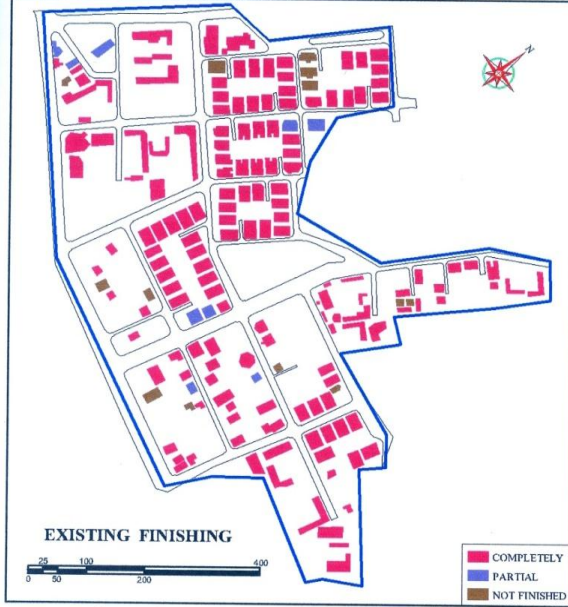


- معظم مباني المشروع بارتفاع 8 طوابق وهناك 113 مبنى ارتفاعها لا يتجاوز الـ 8 أدوار وتشكل ما نسبته 92% من المباني المخصصة للاستخدام السكني في المشروع. وكل طابق به 3-4 شقق أي يوفر المبنى حوالي 24-32 وحدة سكنية للسكان الحرة في تحديد البرج 7 أو 8 أدوار أو أكثر لغاية 13. وفي المشروع 43 مبنى بارتفاع أقل من 5 طوابق (12 فيلا و 31 مبنى مستقل) بما يشكل 34%

شكل (5-6) مخطط يوضح طوبولوجي وارتفاعات المباني في مشروع إسكان تل الهوى

المصدر: Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

ثالثاً / واقع البناء والتشطيبات:



- 83% من مباني المشروع هي مكتملة التشطيب وبحاجة ممتازة وهذا تبعا لكون المشروع مباني إسكان عام فوجب التشطيب الكامل من الخارج حتى ولو كان الداخل غير مجهز بعد.
- 7% من المشروع كانت مشطبة جزئيا.
- 10% من مباني المشروع لم تشطب (أي 13 مبنى).

شكل (6-6) مخطط يوضح واقع البناء والتشطيبات في مشروع إسكان تل الهوى

المصدر: Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

رابعاً / استعمالات الأراضي في المشروع:



شكل (6-7) مخطط يوضح استعمالات الأراضي في مشروع إسكان تل الهوى



شكل (6-8) مخطط يوضح استعمالات الأراضي المقترحة من اللجنة المركزية في مشروع إسكان تل الهوى

- المشروع يركز على التطوير العمراني للأغراض السكنية، ولذلك فمعظم استعمالات الأراضي خصصت للأغراض السكنية مع تزويد المشروع بالخدمات اللازمة للحياة اليومية.

- الوضع القائم للمشروع يلاحظ فيه الاستعمال المختلط للأرض بنسب متفاوتة، حيث أن 27% من الاستعمال السكني مزودة بالخدمات العامة اللازمة.

- ويمكن تصنيف الأرض في المشروع من حيث كونها قابلة للتسويق وللاستخدام التجاري والتعليمي والخدمي في المشروع تكون النسبة 49.62% منها قابلة للتسويق، فيما تبقى باقي الأرض غير قابلة للتسويق وتتمثل في مساحات الشوارع والمرافق .. الخ.

- عند مقارنة الوضع القائم بالوضع المقترح يلاحظ أن هناك اختلاف بسيط بينهما، الاختلاف الأساسي هو من الخدمات الطبية حيث أن طبيعة المشروع من حيث الكثافة السكانية المرتفعة أوجد الحاجة لزيادة الخدمات الطبية في المنطقة، وكذلك لوحظ أن المناطق الخضراء انخفضت مساحتها من المقترح (17,888 متر مربع) إلى (14,703 متر مربع).

- فيما لوحظ أن المقترح لم يعطي اهتمام للخدمات التجارية فيما أثبت القائم أهمية هذا الاستعمال.

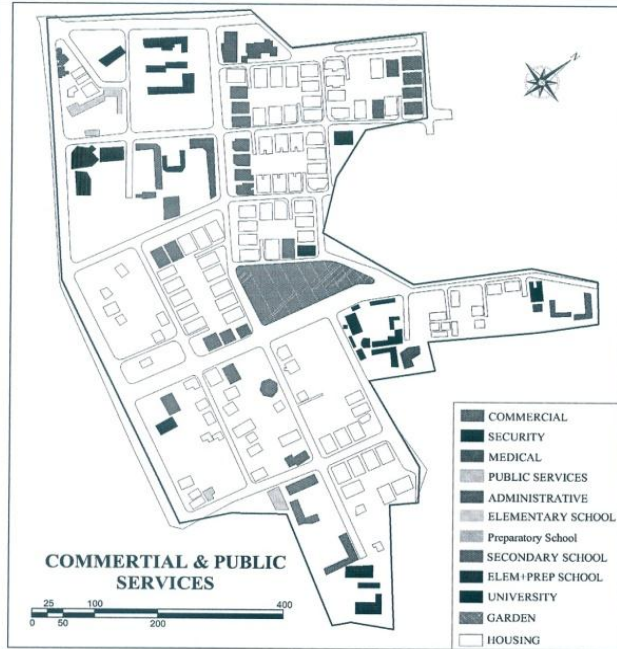
المصدر : Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

جدول (2-6) استعمالات الأراضي في مشروع إسكان تل الهوى

المصدر : Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas:The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

استعمالات الأراضي	المساحة بالمتر المربع	نسبة الإشغال%
سكني	117669.3	26.4
تعليمي	47103	10.57
طبي	14311	3.21
مساحات خضراء	14703	3.3
اقتصادي	1721.7	0.39
	19104.5	4.29
مباني عامة	2996.5	0.67
توسع مستقبلي	46362.5	10.41
أمني	34240	7.68
مساحات مفتوحة	17140.5	3.85
شوارع	130226.5	29.23
المجموع	445000	100%

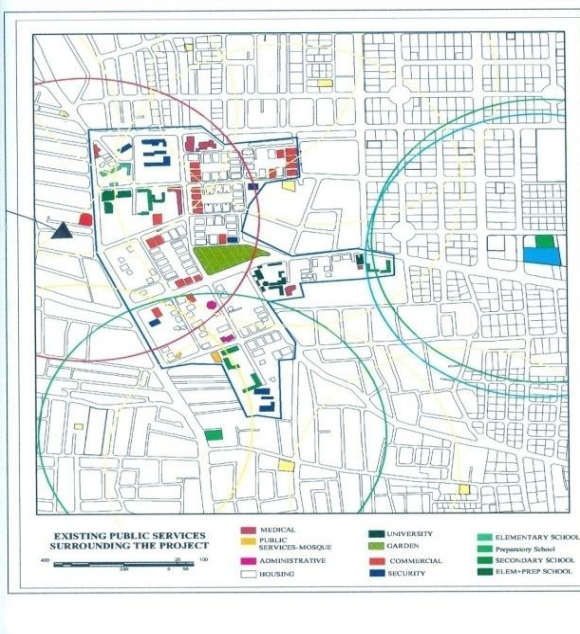
خامساً / الخدمات والمرافق العامة:



شكل (6-9) مخطط يوضح المرافق الاقتصادية والخدمات العامة في مشروع إسكان تل الهوا

- مشروع تل الهوى هو مشروع تطوير جزئي حيث يوفر الاحتياجات اليومية فقط لسكانيه من تعليم وتسوق وخدمات يومية، ويلاحظ أن المشروع لا يوفر فرص عمل لسكانيه حيث يتوجب عليهم السفر لخارج حدوده ليتسنى لهم العمل، ويلاحظ استفادة المشروع مما حوله من محيط خارج حدوده من حيث الخدمات ويوضح شكل (4-17) الخدمات المحيطة بالمشروع.

- الخدمات العامة موزعة على أطراف المشروع وتشمل خدمات تعليمية ومراكز صحية، وخدمات تجارية إدارية وخدمات المرافق العامة والمساحات الخضراء والمفتوحة وبما يشغل نسبة 33% من أرض المشروع.



شكل (6-10) مخطط يوضح مجال خدمة المرافق العامة في مشروع إسكان تل الهوى

- مستشفى القدس (مستشفى خاص) بالإضافة لمركزين صحيين آخرين يمثلان الخدمات الصحية المتوفرة في المنطقة.
- 8 مدارس تغطي كافة المراحل التعليمية بالإضافة لجامعة الأقصى هي المرافق التعليمية.
- يوجد مبنين تابعين للبلدية بالإضافة إلى منطقة خضراء واحدة هي منتزه برشلونة.
- يلاحظ أن معظم مساحات الأتوار الأرضية بالمشروع تستعمل كموقف سيارات للمواطنين ساكني الأبراج.
- يحتوي المشروع على مبنى إداري واحد مخصص لمؤسسة الأسرى المحررين (وزارة الأسرى).

المصدر: " Maysara Asa'd Elessy, " Evaluation of Urban Land Use In High Densly Populated Areas: The Case of Tal Al-Hawa Housing in Gaza.-August 2008

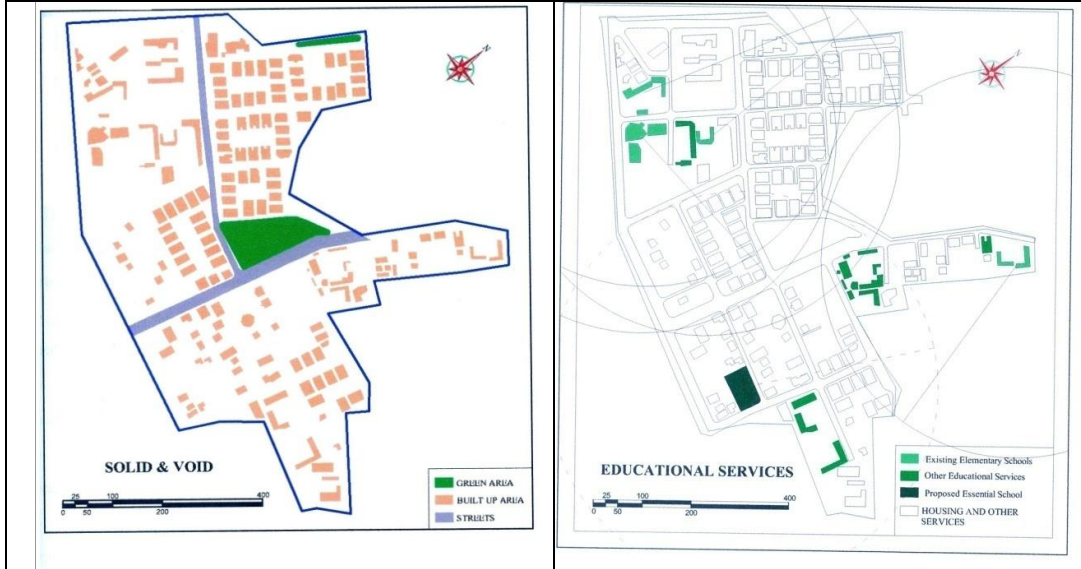
سادساً / الفراغات المفتوحة والمساحات الخضراء:

- يحتوي المشروع على منتزه وحيد في وسط الجهة الشمالية قامت بتمويله وإنشاؤه الحكومة الأسبانية - بلدية برشلونة ويسمى منتزه برشلونة.
- لكل شخص من سكان المشروع مساحة 0.6 متر مربع من مسطح حديقة برشلونة وهذا يوشر إلى قلة المساحات الخضراء المتاحة في المشروع.
- طبقاً لمؤسسة المبادرة White Helmet Initiative يفترض بالمنطقة الخضراء في المشروع أن تخدم 20% من مجمل السكان وبمساحة 2 متر مربع لكل شخص وهذا يعني أن هناك حاجة لـ 7870 متر مربع من المسطح الأخضر، وهذا يتعارض مع واقع المنتزه والذي يحتوي مسطحين كاملين مرصوفين هما ملاعب داخل المنتزه.
- اقتراح أن يتم استخدام جزء من مساحة الطوابق الأرضية لتعويض قلة المساحات الخضراء في المنطقة.

سابعاً / شبكة الطرق والبنى التحتية:

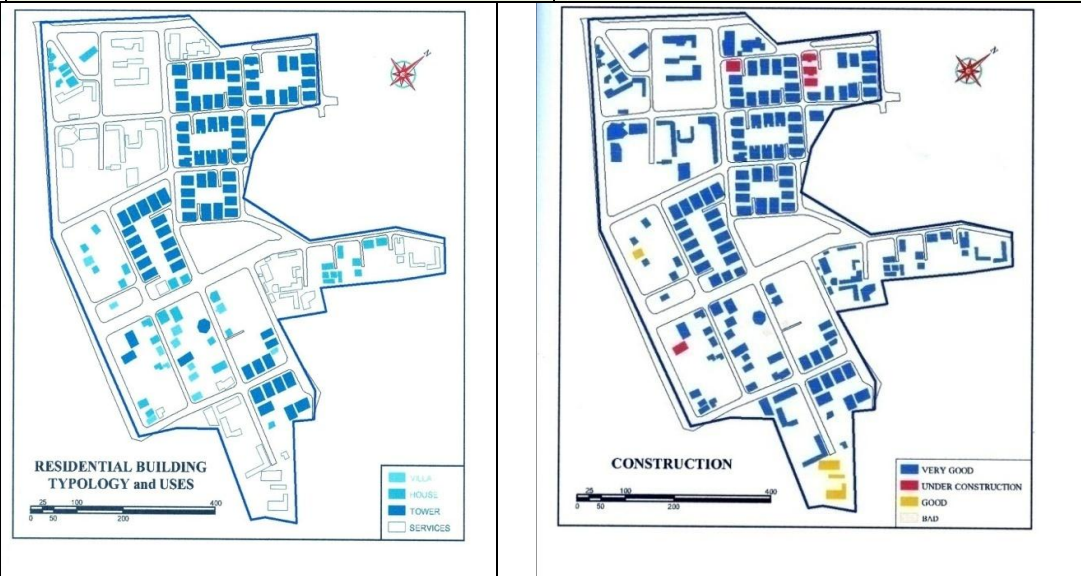
- صنفت كالتالي: (شوارع رئيسية بعرض 20 متر وأكثر - شوارع تجميعية بعرض من 14 إلى 19 متر - شوارع محلية بعرض 8 متر - مشاة أقل من 8 متر).
- هناك شارعين رئيسيين في المنطقة هما شارع العرب وشارع 8.
- هناك شارعين تجميعيين هما الصناعة والأمن الوقائي.
- الشوارع الرئيسية من الاسفلت والتجميعية من الاتنرلوك فيما الشوارع المحلية مازالت رملية غير مشطبة.
- البنى التحتية أشرفت عليها بلدية غزة وتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومة أسبانيا كمولين رئيسيين.

 <p>EXISTING STREETS PLAN</p> <ul style="list-style-type: none"> ASPHALT SAND INTERLOCK 	 <p>EXISTING GREEN & OPEN AREA</p> <ul style="list-style-type: none"> GREEN AREA OPEN AREA RESIDENTIAL & PUBLIC SERVICES STREETS
<p>شكل (6-12) مخطط يوضح شبكة الطرق في مشروع إسكان تل الهوى</p>	<p>شكل (6-11) مخطط يوضح المساحات الخضراء والمناطق المفتوحة في مشروع إسكان تل الهوى</p>
<p>ثامناً / حالة التشطيبات للمباني:</p>	
<p>مشروع إسكان تل الهوى بالدرجة الأولى هدف إلى خدمة السكان ذوي الدخل المحدود والموظفين، بحيث أن كل مجموعة موظفين في عمل متشابه يقطنون نفس البناية، والبناية جزء من منظومة البلوك الذي يحتوي من 9-19 مبنى وبالتالي يضمن حدوث اندماج واختلاط بين الفئات السكانية في المشروع والقادمين من خلفيات ثقافية ومجتمعية متنوعة.</p>	
<p>تاسعاً / المرافق الاقتصادية في تل الهوى:</p>	
<p>مشروع إسكان تل الهوى بالدرجة الأولى هدف إلى خدمة السكان ذوي الدخل المحدود والموظفين، بحيث أن كل مجموعة موظفين في عمل متشابه يقطنون نفس البناية، والبناية جزء من منظومة البلوك الذي يحتوي من 9-19 مبنى وبالتالي يضمن حدوث اندماج واختلاط بين الفئات السكانية في المشروع والقادمين من خلفيات ثقافية ومجتمعية متنوعة.</p>	
 <p>Commercial Services Existing & Proposed</p> <ul style="list-style-type: none"> Existing Commercial Proposed Commercial Services in Existing Buildings Proposed Commercial Services at Proposed Buildings Other Public Existing Services HOUSING 	 <p>EXISTING FINISHING</p> <ul style="list-style-type: none"> COMPLETELY PARTIAL NOT FINISHED
<p>شكل (6-14) مخطط يوضح المرافق الاقتصادية في مشروع إسكان تل الهوى</p>	<p>شكل (6-13) مخطط يوضح حالة التشطيبات في مشروع إسكان تل الهوى</p>



شكل (6-16) مخطط يوضح المساحات المبنية في مشروع إسكان تل الهوى

شكل (6-15) مخطط يوضح المرافق التعليمية في مشروع إسكان تل الهوى



شكل (6-18) مخطط يوضح أنواع السكن في مشروع إسكان تل الهوى

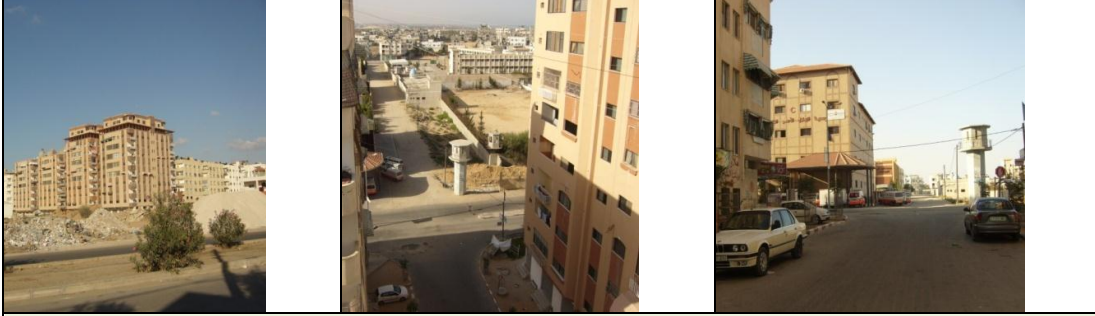
شكل (6-17) مخطط يوضح حالة المباني في مشروع إسكان تل الهوى

عاشراً / العلاقات الاجتماعية:

مشروع إسكان تل الهوى بالدرجة الأولى هدف إلى خدمة السكان ذوي الدخل المحدود والموظفين، بحيث أن كل مجموعة موظفين في عمل متشابه يقطنون نفس البناية، والبناية جزء من منظومة البلوك الذي يحتوي من 9-19 مبنى وبالتالي يضمن حدوث اندماج واختلاط بين الفئات السكانية في المشروع والقادمين من خلفيات ثقافية ومجتمعية متنوعة.

6-1-4 العناصر التخطيطية والتصميمية في مشروع إسكان تل الهوى فوتوغرافياً:

تم إنشاء مشروع إسكان تل الهوى لحل المشكلة الإسكانية ولخلق بيئة عمرانية جميلة ولتوطيد العلاقات الاجتماعية بين السكان، ويوضح الشكل التالي البيئة التخطيطية العمرانية لمشروع إسكان تل الهوى قبل الاستهداف والعدوان الصهيوني عليه في ديسمبر 2008:



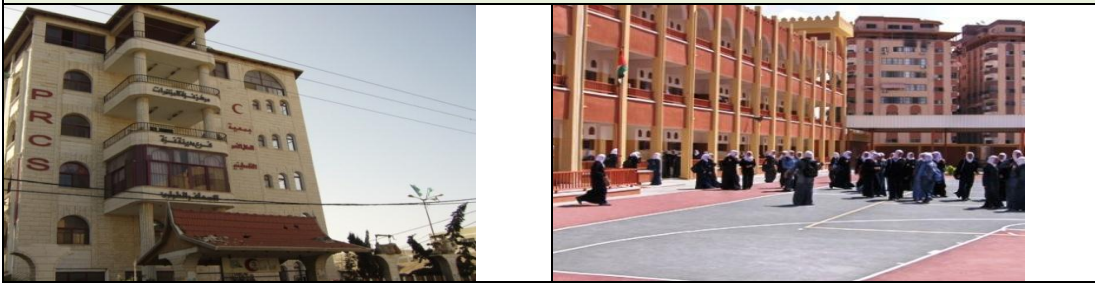
الشوارع الرئيسية المحيطة بمشروع إسكان تل الهوى



الشوارع التجميعية داخل مشروع إسكان تل الهوى



حديقة منتزه برشولونة والمساحات الخضراء داخل مشروع إسكان تل الهوى



بعض الخدمات والمرافق العامة في مشروع إسكان تل الهوى

شكل (6-19) عناصر التخطيط والتصميم العمراني في مشروع إسكان تل الهوى

6-2 تقييم مشروع إسكان تل الهوى:

من خلال تفصيل العناصر التخطيطية والعمرانية لمشروع إسكان تل الهوى يمكن تقييم المشروع في بندين أساسيين هما:

أولاً / تقييم مشروع إسكان تل الهوى من النواحي التخطيطية:

1- تفتقر الأحياء إلى الخدمات الأساسية مثل المركز الحضري، حيث توزع فيها الخدمات بصورة عشوائية فتقتصر الخدمات التجارية على بعض محلات البقالة التي تتوزع بشكل خطي داخل المجاورات إضافة إلي أن كثير من مجاورات الحي لا تحتوى على مدرسة ابتدائية مما يدفع الأطفال للسير مسافات طويلة جداً واختراق شوارع رئيسية خارج المجاورة للوصول إلى مدارسهم.

2- كثير من المجاورات لا تحتوى على مناطق خضراء أو ترفيهية وإن وجدت تكون بمساحات صغيرة جداً لا تفي بحاجة سكان المجاورة والبعض معتدى عليها من السكان. والمساحات الفارغة بين الأبراج لم تجهز كحدائق ومساحات خضراء.

3- يعتمد تخطيط المجاورات على النظام الشبكي النافذ الذي يقلل من عوامل الأمن والأمان بسبب المرور العابر. والشوارع العريضة الواسعة.

4- لا يوجد تدرج هرمي لشبكة الطرق داخل المجاورة حيث أن معظم الشوارع الفرعية تتصل بالشوارع الرئيسية ومقاربة لها في العروض ومواد الرصف مما يخل بعوامل الخصوصية.

5- عدم توفر جميع الخدمات والمرافق بشكلها المتكامل (مرافق صحية - تعليمية - اقتصادية) في المجاورة مما يدفع بعض قاطني الحي إلى الانتقال خارج الحي للحصول على هذه الخدمات.

6- وجود خلط في استعمالات الأراضي بحيث وجود المؤسسات الحكومية والأمنية شكلت عامل تداخل مع مبدأ المشروع الإسكاني.

7- بعد مكان العمل عن السكن حيث تقتصر فرص العمل في المجاورات على بعض الأنشطة التجارية.

ثانياً / تقييم مشروع إسكان تل الهوى من النواحي التصميمية:

كما ذكر سابقاً فالمباني العالية هي مبدأ مشروع إسكان تل الهوى وتحليل العناصر التصميمية للمشروع التي تتعلق بمعايير الأمن والأمان يمكن ملاحظة ما يلي :

1- عدم تطبيق معايير السلامة العامة من حيث توفر وسائل الإطفاء اليدوية في الوحدات السكنية إلا في حالات نادرة وإن وجدت فإنها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة.

2- الكثير من الأبراج السكنية لا تضم وسائل الإطفاء كخرطوم المياه وأنباب الإطفاء وإن توفرت فغنها لا تكون صالحة للعمل ولا يوجد لها صيانة ومتابعة مستمرة، أو أنه في حالات كثيرة يتم استخدام خرطوم الإطفاء لعمليات النظافة في البرج السكني.

3- تصميم سلالم الهروب لا يراعي في كثير من الأحيان الأسس التصميمية السليمة من اتجاه فتح الأبواب وطبيعة جدران السلالم ونوعية المواد المستخدمة في تنفيذ عناصر السلالم وموقع السلالم من البرج، وفي أي مكان يكون الخروج فمن خلال الزيارات الميدانية تبين أن أبواب الكثير من سلالم الهروب الخارجية لا تعمل بالشكل المطلوب ولا تفتح بسهولة بل كذلك تجد السلالم في النهاية تنتهي بالمدخل الرئيسي للبرج وليس لخارج المبنى مباشرة.

4- بخصوص الشقق السكنية في البرج فلا يمكن اعتبار وجود سلبات تصميمية واضحة وعمامة ولكنها متفرقات تختلف من مكان لآخر كالتوزيع الخاطئ للوظائف والفتحات داخل الشقة السكنية، أو كنوعية مواد التشطيب المستخدمة وسماكات الجدران وعدم مراعاة توقع الأخطار وتحقيق السلامة البشرية.

5- عدم توفر وسائل الإطفاء والإسعاف الأولي في الوحدات السكنية.

6- عدم وجود فراغ لتجمع السكان في فترات متفاوتة كنوع من التواصل الاجتماعي ولكن شكلت مداخل الأبراج ومواقف السيارات أسفل كل برج هذه الفراغات.

وخالصة الأمر وبعد تفصيل وتحليل الواقع التخطيطي والعمراني لمشروع إسكان تل الهوى والوقوف على جوانب القصور في التخطيط والتصميم العمراني والمعماري للمشروع، يمكن القول بأن هناك العديد من العوامل شجعت وساهمت في نجاح آلة الغطرسة الصهيونية في استهداف المشروع واحتلاله بسهولة وفقد القاطنين بالمشروع بالإحساس بالأمن والأمان.

6-3 الأضرار التي تعرض لها تل الهوى خلال العدوان على محافظات غزة -

ديسمبر 2008:

بناء على الحصر الذي قامت به العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فقد تعرض مشروع إسكان تل الهوى إلى دمار كبير في كافة مرافقه المختلفة، إلى جانب التدمير الكبير لعدد كبير من الوحدات السكنية، وقد تمثلت أضرار مشروع إسكان تل الهوى في التالي:

1- تدمير البنية التحتية لشبكة الطرق والشوارع في المشروع.

2- تدمير البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي للمشروع.

3- تدمير البنية التحتية لشبكات الكهرباء والاتصالات.

4- تدمير وتجريف المساحات الخضراء المتواجدة داخل المشروع.

- 5- الاعتداء على المرافق الدينية واستهدافها وتدمير كافة مآذن ومداخل المساجد في المشروع.
- 6- الاعتداء على كافة المرافق الاقتصادية من محلات بقالة وصيدليات ومرافق أخرى وسلب محتوياتها.
- 7- استهداف كافة المقرات الأمنية والحكومية المتواجدة في المشروع (مبنى وزارة الداخلية - مقر الوقائي).
- 8- استهداف مقر مستشفى القدس بقذائف الفوسفور واحتراقها بالكامل وإخلاءها من المرضى والمصابين في أوقات متأخرة من الليل.
- 9- تجريف كافة الأراضي الزراعية المحيطة بالمشروع.
- أما على صعيد الأضرار السكنية وبناء على مصادر المعلومات الخاصة بأضرار الوحدات السكنية من خلال وزارة الأشغال والإسكان، ووكالة الغوث الدولية - الأونروا، ولجان الحي التي شكلت في مشروع إسكان تل الهوى بعد الحرب ، فقد تمثلت الأضرار السكنية في التالي:

6-3-1 حصر الأضرار لدى وكالة الغوث الدولية الأونروا :

- من خلال الزيارة الرسمية لوكالة الغوث الدولية الأونروا واستطلاع معلومات تتعلق بحصر الأضرار السكنية نتيجة العدوان على تل الهوى، وبعد زيارة وحدة الإسكان في برنامج الطوارئ في دائرة الطوارئ والإغاثة، أفاد المهندس معين مقاط منسق مساعدات الإسكان الطارئ في الوحدة بأن الوكالة تعاملت مع الأضرار السكنية في تل الهوى من خلال تقسيم الأضرار إلى ثلاث مجموعات:
- 1- المجموعة الأولى: وتمثل الهدم الكلي في تل الهوى.
 - 2- المجموعة الثانية : تمثل الأضرار البالغة للوحدات السكنية المتضررة.
 - 3- المجموعة الثالثة: تمثل الأضرار الطفيفة للوحدات السكنية المتضررة.
- واعتمدت وحدة الإسكان في دائرة الطوارئ والإغاثة على تحديد هذه المجموعات من خلال التقدير المالي كما يلي:
- 1- المجموعة الأولى : الهدم الكلي وهو الوحدة السكنية التي يتجاوز فيها تكلفة الإصلاح الترميم مبلغ (40000 دولار أمريكي).
 - 2- المجموعة الثانية : الضرر البالغ وهي الوحدة السكنية التي يتراوح فيها حجم الإصلاح مبلغ ما بين (5000 - 40000 دولار أمريكي).
 - 3- المجموعة الثالثة: الضرر الطفيف وهي الوحدة السكنية التي يكون فيها تكلفة حجم الإصلاح أقل من 5000 دولار أمريكي.
- أما تصنيف المجموعات وتحديد التكلفة المالية للمجموعات السابقة فقد كان اختيار المجموعات السابقة بناء على نوع الضرر كما يلي:

- 1- المجموعة الأولى : هدم كلي وهو السكن الذي تهدمت كامل جدرانه ونوافذه وأبوابه واحترق بالكامل وأصبح غير صالح للإقامة ولا تتوفر فيه مؤهلات الحياة الإنسانية.
- 2- المجموعة الثانية : الضرر البالغ وهي السكن الذي نال من حوائط الوحدة السكنية وعناصره الإنشائية ونوافذه وأبوابه والقضار والبلاط، ويمكن السكن فيه لكنه يشكل خطورة على حياة القاطنين فيه.
- 3- المجموعة الثالثة : الضرر الطفيف وهو السكن الذي نال من زجاج النوافذ والأبواب والعبث بمقتنيات الوحدة السكنية وتدميرها ولكنه بجميع الأحوال صالح للإقامة فيه ولا يمثل خطورة على حياة القاطنين فيه.
- و الجدول رقم (3-6) يبين عدد الوحدات السكنية بناء على توزيع وتصنيف المجموعات السابقة:

جدول رقم (3-6) عدد الوحدات السكنية المتضررة بناء على توزيع وتصنيف المجموعات وحدة الإسكان في برنامج الطوارئ في دائرة الطوارئ والإغاثة بوكالة الغوث الدولية الأونروا	
المصدر : م.معين مقاط - منسق مساعدات الإسكان الطارئ في وحدة الإسكان في برنامج الطوارئ في دائرة الطوارئ والإغاثة بوكالة الغوث الدولية الأونروا	
نوع الضرر	عدد الوحدات السكنية
الهدم الكلي	6
الضرر البالغ	81
الضرر الطفيف	1416
المجموع	1503 وحدة سكنية

6-3-2 حصر الأضرار لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان:

- من خلال الزيارة الرسمية لوزارة الأشغال العامة والإسكان واستطلاع معلومات تتعلق بحصر الأضرار السكنية نتيجة العدوان على تل الهوى، وبعد زيارة دائرة شئون المحافظات - مديرية أشغال غزة في الوزارة ، أفاد المهندس رشدي الشلتوني مدير أشغال غزة في الدائرة بأن الوزارة تعاملت مع الأضرار السكنية في تل الهوى من خلال تقسيم الأضرار إلى ثلاث مجموعات:
- 4- المجموعة الأولى: وتمثل الأضرار البالغة للوحدات السكنية المتضررة في تل الهوى.
- 5- المجموعة الثانية : تمثل الأضرار المتوسطة للوحدات السكنية المتضررة في تل الهوى.
- 6- المجموعة الثالثة: تمثل الأضرار الطفيفة للوحدات السكنية المتضررة.
- واعتمدت الوزارة في تحديد هذه المجموعات من خلال التقدير المالي كما يلي:
- 4- المجموعة الأولى : الأضرار البالغة وتمثل الوحدة السكنية التي يتجاوز فيها تكلفة الإصلاح الترميم مبلغ (10000 دولار أمريكي).
- 5- المجموعة الثانية : الأضرار المتوسطة وتمثل الوحدة السكنية التي يتراوح فيها حجم الإصلاح مبلغ ما بين (2000 - 10000 دولار أمريكي).

6- المجموعة الثالثة: الأضرار الطفيفة وتمثل الوحدة السكنية التي يكون فيها تكلفة حجم الإصلاح أقل من 2000 دولار أمريكي.

و الجدول رقم (4-6) يبين عدد الوحدات السكنية بناء على توزيع وتصنيف المجموعات السابقة:

الجدول رقم (4-6) عدد الوحدات السكنية المتضررة بناء على توزيع وتصنيف المجموعات في وزارة الأشغال العامة والإسكان	
المصدر : م.رشدي الشلتوني - مدير أشغال غزة - مديرية أشغال غزة - وزارة الأشغال العامة والإسكان	
عدد الوحدات السكنية	نوع الضرر
51	الأضرار البالغة
399	الأضرار المتوسطة
1609	الأضرار الطفيفة
2059 وحدة سكنية	المجموع

ويجدر الإشارة بأن هناك 229 وحدة سكنية غير صالحة للسكن من إجمالي مجموع الوحدات السكنية المتضررة في الجدول السابق وذلك حسب ما أفاد م.رشدي الشلتوني مدير أشغال غزة. ومن خلال تحليل الحصر السابق للأضرار السكنية في مشروع إسكان تل الهوى من قبل الجهتين المتمثلتين في وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- وكالة الغوث الدولية اعتمدت حصر الأضرار السكنية للوحدات السكنية المتعلقة فقط بالعائلات المسجلة في سجلاتها كلاجئين، وليس حصر شامل.
- 2- وزارة الأشغال العامة والإسكان اعتمدت الحصر الكامل لجميع الأضرار السكنية وبالتالي فهي الأقرب للصحة من حيث الحصر الإجمالي للأضرار.
- 3- حصر كل من وكالة الغوث الدولية ووزارة الأشغال العامة والإسكان كان يعتمد بشكل أساسي على التقييم المالي للضرر دون النظر لمعايير أخرى قد تساهم في تشكيل رؤية جديدة لمشاريع إسكان مستقبلية.
- 4- حصر وكالة الغوث الدولية الأونروا لم ينوه إلى صلاحية أو عدم صلاحية بعض الوحدات السكنية المتضررة كضرر بالغ أو طفيف على عكس حصر وزارة الأشغال العامة والإسكان التي فصلت ذلك ونوهت إلى وجود سكنية في الضرر الطفيف لا تصلح للسكن، حيث بلغ عدد هذه الوحدات في حصر وزارة الأشغال العامة والإسكان 229 وحدة سكنية.
- 5- التركيز على حصر الأضرار المتعلقة بالسكن في مشروع إسكان تل الهوى يؤكد ما تعرض له هذا القطاع من أضرار، ويؤكد وجود قصور تخطيطية وتصميمية فيه تحتاج إلى تقييم وتخطيط وتصميم رؤية مستقبلية جديدة لقطاع الإسكان.

6-3-3 أضرار العدوان على مشروع إسكان تل الهوى - ديسمبر 2008 فوتوغرافياً:

ترصد الصور الفوتوغرافية التالية الأضرار التي تعرض لها مشروع إسكان تل الهوى بكافة المرافق المختلفة السكنية والتعليمية والاقتصادية والبنية التحتية وغيرها من المرافق الأخرى التي طالتها آلة العدوان الصهيوني: انظر الشكل (6-21)



تدمير البنية التحتية للطرق وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمرافق لطفية



تدمير واستهداف كافة المرافق العامة من مساجد ومدارس ومؤسسات ومستشفيات



تدمير المساحات الخضراء ومنتزه برشلونة في مشروع إسكان تل الهوى



استهداف المركبات ووسائل النقل في مشروع إسكان تل الهوى

شكل (6-20) صور الاستهداف الهجومي لكافة مرافق الحياة في مشروع إسكان تل الهوى

المصدر: إعداد الباحث

أما فيما يتعلق بالأضرار التي أصابت الوحدات السكنية نتيجة العدوان على مشروع إسكان تل الهوى - ديسمبر 2008 فالصور الفوتوغرافية التالية توثق جانب من هذه الأضرار التي أصابت الوحدات السكنية:



شكل (6-21) صور الأضرار التي تعرض لها قطاع الإسكان في مشروع إسكان تل الهوى في العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008

المصدر: إعداد الباحث

6-4 المنهجية المتبعة في تحليل جوانب القصور في تطبيق معايير الأمن والأمان في مشروع إسكان تل الهوى:

تم التعامل مع مشروع إسكان تل الهوى وتحليل جوانب القصور في تطبيق معايير الأمن والأمان فيه من خلال ثلاث مناهج ممثلة في :

- **منهج المقارنة:** وذلك من خلال مقارنة العناصر التخطيطية والتصميمية للمشروع مع العناصر التخطيطية والتصميمية للمستوطنات الصهيونية والمدن الفلسطينية المستقبلية المقترحة للتنفيذ في الضفة الفلسطينية والذي يعتمد تخطيطها بشكل أساسي ورئيس على الهاجس الأمني.
- **منهج التحليل:** وذلك من خلال رفع ثلاثي الأبعاد للعناصر التي شكلت ضعف واضح للمشروع وساهمت وسهلت بشكل كبير على الآلة الصهيونية في اقتحام والمشروع واحتلاله.
- **منهج الاستقصاء والاستبانة:** من خلال اختيار عينة عشوائية من الوحدات السكنية ضمن أسس عملية سليمة وتوزيع استبانة تضم مجموعة من الأسئلة والمقترحات التي تعكس رؤية السكان في المشروع في الواقع الحالي ورؤيتهم للمستقبل بما يحقق لهم الأمن والأمان.

6-4-1 منهج المقارنة :

يمثل مشروع إسكان تل الهوى أحد مشاريع الإسكان الأكثر تعرضاً للعدوان الصهيوني على غزة في ديسمبر 2008، وسيتم مقارنة الأسلوب التخطيطي لكل من مشروع إسكان تل الهوى، ومدينة الروابي التي سيتم تنفيذه في الضفة الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية التي تقام على أراضي فلسطين المحتلة والتي أقيمت على أراضي محافظات غزة سابقاً، للوقوف على عوامل القصور والضعف المتعلقة بمعايير الأمن والأمان بشكل رئيس ومباشر من خلال تقييم مجموعة من العناصر التخطيطية تتمثل في: الموقع، التخطيط، شبكة الطرق، طبيعة التوجيه، المساحات الخضراء، عناصر السلامة في المباني، والجدول التالي يفصل هذه العناصر بالنسبة لتخطيط المستوطنة الإسرائيلية، وبالنسبة لمشروع إسكان تل الهوى:

الجدول رقم (6-5) مقارنة الأسلوب التخطيطي والتصميمي للمستوطنة الإسرائيلية ومدينة الروابي الفلسطينية ومشروع إسكان تل الهوى			
المصدر : إعداد الباحث			
الوصف	المستوطنة الإسرائيلية	مدينة الروابي الفلسطينية	مشروع إسكان تل الهوى
الهدف	سياسي استعماري	إسكاني وجودي	إسكاني
الموقع	أراضي مرتفعة	أراضي مرتفعة	أرض منبسطة
نوع التخطيط	عنقودي	عنقودي	شبيكي

شبكة الشوارع	تبادلية غير نافذة	تبادلية غير نافذة
التوجيه	داخلي	داخلي
خط السماء	شبه موحد	شبه موحد
فتحات النوافذ	صغيرة في الاتجاه الخارجي كبيرة في الاتجاه الداخلي	صغيرة في الاتجاه الخارجي كبيرة في الاتجاه الداخلي
الأحواش	استخدام الأحواش الداخلية اعتماداً على فكرة التوجيه الداخلي وتزيينها بالأشجار والمقاعد لاستخدام السكان ومنع المرور العابر من خلالها	استخدام الأحواش الداخلية كحدائق خضراء أماكن ألعاب وجلسات للسكان ومنع المرور العابر من خلالها
موقع المباني بالنسبة لبعضها البعض	المباني غير مزاحمة لبعضها البعض وغير موازية لبعضها البعض بما يقلل من موجات الضغط المترددة من سطح لآخر ويقلل من معدلات التدمير والإصابة.	المباني غير مزاحمة لبعضها البعض وغير موازية لبعضها البعض بما يقلل من موجات الضغط المترددة من سطح لآخر ويقلل من معدلات التدمير والإصابة.
شوارع شبكية عريضة ونافذة	مفتوح للخارج	يضم علامات مميزة
لا يوجد تحديد لاتجاه الفتحات أو دراسة لأبعاد الفتحات.		
لا يوجد أي اهتمام بالأحواش الداخلية بين الأبراج والغالبية منها عبارة عن مناطق مهجورة كما نتيجة لسوء تدرج شبكة الشوارع هناك مرور لوسائل النقل من خلالها مما يفقدها قيمتها وعنصر الأمان فيها		
وضع المباني مزاحمة لبعضها البعض وموازية لبعضها البعض حيث يؤدي ذلك إلى موجات ضغط عالية مترددة من سطح لآخر مما يرفع من معدلات التدمير والإصابة		

والأشكال (23-6) و (24-6) تبيين مخططات المستوطنات الإسرائيلية ومدينة الروابي الفلسطينية والتي يمكن من خلالها استقراء العوامل السابقة المذكورة في الجدول (5-6):



شكل (6-22) تخطيط المستوطنات الإسرائيلية ومراعاة عوامل تحقق الأمن والأمان القائم على مبدأ الهاجس الأمني والتي تم ذكرها في الجدول (5-6)



شكل (6-23) تخطيط مدينة الروابي الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المشابه لسياسات تخطيط المستوطنات الإسرائيلية والعوامل المتبعة فيها والتي تم ذكرها في الجدول (6-5)

2-4-6 منهج التحليل:

تم تصميم مجموعة نماذج تخطيطية تقريبية ثلاثية الأبعاد لمشروع إسكان تل الهوى لتحديد العوامل التي شكلت نقاط ضعف داخل المشروع، حيث ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في سهولة اختراق المشروع واستهدافه من قبل آلة العدو الصهيوني في العدوان على غزة - ديسمبر 2008، وكل نموذج شكل نقطة ضعف في المشروع، وهذه العوامل المبينة في الجدول (6-6) هي كالتالي:

جدول (6-6) عوامل شكلت نقاط ضعف تخطيطي وتصميمي في مشروع إسكان تل الهوى

المصدر: إعداد الباحث



التخطيط الشبكي للأبراج السكنية وعدم استغلال الأحواش أحد نقطة ضعف في المشروع

يوضح الشكل السابق مجموعة من السلبيات في تخطيط المنطقة السكنية لمشروع إسكان تل الهوى بما لا يحقق عامل الأمن والأمان في المشروع ويتمثل ذلك في:

- 1- التخطيط الشبكي النافذ لشبكة الطرق وعدم وضوح التدرج الهرمي للشبكة.
- 2- توزيع الأبراج بشكل شبكي وموازاتها لبعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى موجات ضغط عالية مترددة من سطح لآخر مما يرفع من معدلات التدمير.
- 3- الأحواش الداخلية الغير مستغلة والمحاطة بشوارع نافذة تفقد عامل الأمن والأمان حيث تحولت هذه الأحواش إلى مواقع لإقامة الآلة الصهيونية خلال الحرب على غزة وبالتحديد مشروع إسكان تل الهوى.



العروض الكبيرة للشوارع الرئيسية والتجميعة والنفاذية العالية أحد نقاط الضعف في المشروع

يوضح الشكل العروض الكبيرة لشبكة الشوارع المحيطة بمشروع إسكان تل الهوى والعروض الكبيرة للشوارع التجميعة المحيطة بالأبراج السكنية داخل المشروع والنفاذية العالية للشوارع مما يقلل توفر عامل الأمن والأمان في تخطيط المشروع السكني.



انخفاض منطقة منتزه برشلونة أحد النقاط التي سهلت اختراق واقتحام الآلة الإسرائيلية

يوضح الشكل منقطة منتزه برشلونة الموجود في مشروع إسكان تل الهوى حيث أن تخطيط المنتزه بشكل منخفض ساهم كثيرا وسهل دخول الآلة الصهيونية إليه واستخدامه كمكان لإقامة واستقرار الاليات خلال العدوان على غزة

وبالتحديد على مشروع إسكان تل الهوى. كما ساهم تخطيط المساحات المفتوحة في المنتزه في ذلك.



المناطق المفتوحة المحيطة في مشروع إسكان تل الهوى أحد نقاط الضعف في المشروع

يوضح هذا النموذج انعزال مشروع إسكان تل الهوى في بعض المواقع وإحاطته بالكثبان الرملية والأراضي الفضاء من غالبية نواحي المشروع، الأمر الذي سهل دخول الآلة العسكرية الصهيونية والسيطرة على المشروع بسهولة.

3-4-6 منهج استقصاء الرأي من خلال الاستبانة :

باتباع الأصول المتعارف عليها في أصول مناهج البحث العلمي، تم إعداد استبانة وزعت على الوحدات السكنية في مشروع إسكان تل الهوى لاستقراء وتحليل الجوانب التي يفتقد عليها السكان في المشروع والتي أشعرتهم بعدم الاستقرار وأفقدهم الإحساس بالأمن والأمان في المشروع خلال العدوان على محافظات غزة واستهداف المشروع في ديسمبر 2008، وقد تم اختيار حجم عينة الدراسة للاستبانة من مجتمع الدراسة الذي يمثل الوحدات السكنية في المشروع من خلال اتباع القانون المتعارف عليه في تحديد حجم عينة الدراسة ، وهو كالتالي: (انظر الملحق رقم (6) استبانة الدراسة):

$$n = \frac{N}{1 + Ne^2}$$

حيث أن : N تمثل حجم مجتمع الدراسات ويساوي 4760 وحدة سكنية
e تمثل نسبة الخطأ وقد تم تحديدها بقيمة 0.05 من قبل الإحصائيين.

n حجم عينة الدراسة المطلوبة من مجتمع الدراسة.

وبتطبيق القانون السابق يكون حجم عينة الدراسة الذي يجب توزيع الاستبانة عليها تمثل 368 استبانة توزع على 368 وحدة سكنية بشكل عشوائي، وتم إضافة نسبة 10% لتلافي فقدان أي استبانة أو خطأ ليصبح إجمالي الاستبانات الموزعة للدراسة 405 استبانة، وقد تم اختيار الوحدات السكنية التي وزعت عليها الاستبانة بناء على معايير وضعها الباحث تتمثل في:

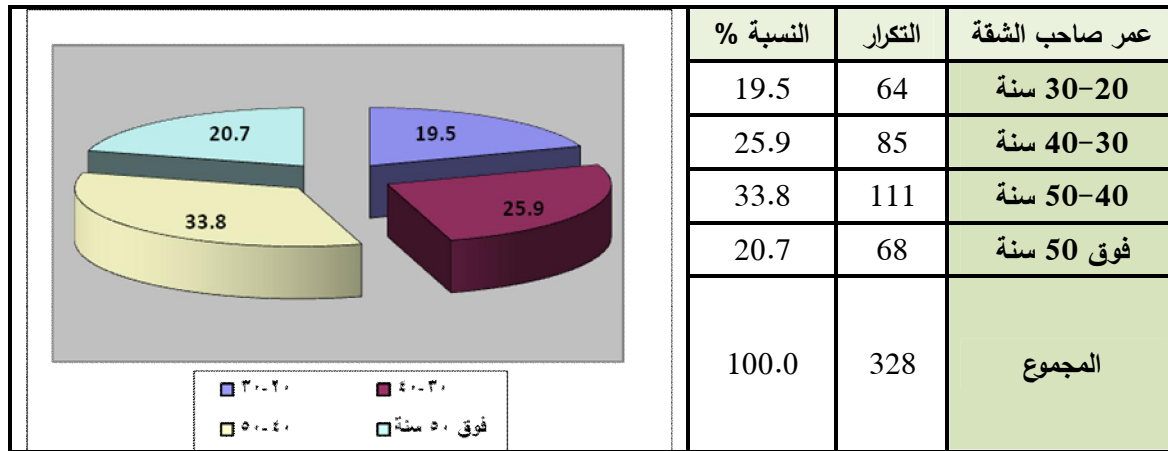
- اختيار وحدات سكنية تعرضت للاستهداف.

- اختيار وحدات سكنية في برج على حدود المشروع الإسكاني.
 - اختيار وحدات سكنية في برج تم اعتلاءه من قبل القوات الصهيونية في الحرب.
 - اختيار وحدات سكنية في موقع واجه اشتباكات بين المقاومة وبين العدو الصهيوني.
 - اختيار وحدات سكنية في أبراج مختلفة الارتفاعات.
- وقد تم تقسيم استبانة الدراسة إلى مجموعة من العناوين الرئيسية التي تضم أسئلة فرعية، وتمثل هذه العناوين الرئيسية التالي:

- 1- بيانات شخصية.
 - 2- تصميم الوحدة السكنية والبرج الموجود فيه.
 - 3- العلاقات الاجتماعية بين السكان.
 - 4- تخطيط المشروع السكني.
 - 5- رغبات السكن في المستقبل.
 - 6- الحرب وتأثيرها على السكان.
 - 7- المرافق والخدمات التي من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب وتعطي الإحساس بالأمن والأمان.
 - 8- المشاكل الاجتماعية التي تفقد الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.
 - 9- العوامل التي أفقدت السكان الإحساس بالأمان خلال الحرب.
- وتم تجميع وتحليل 336 استبانة صحيحة من أصل الاستبانات التي وزعت وكانت نتيجة تحليل الاستبانة كما يلي:

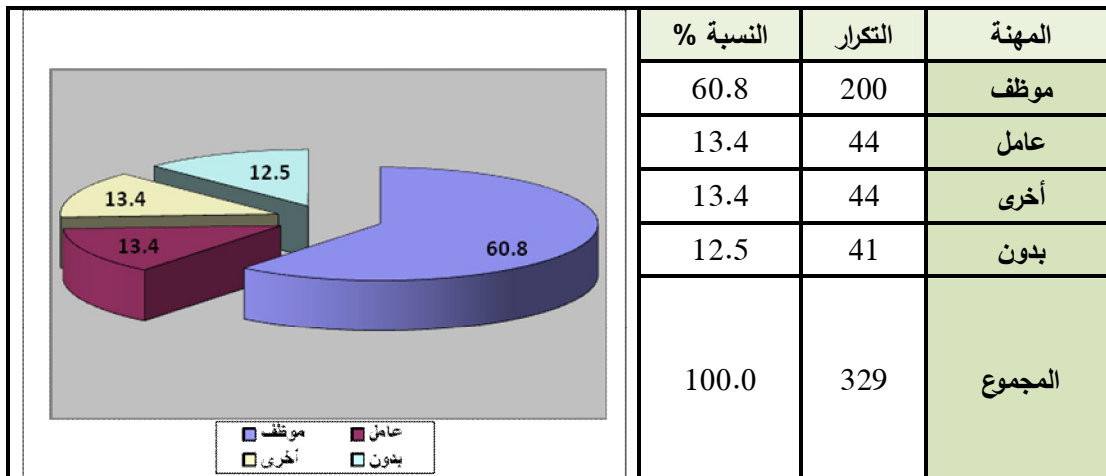
أ- الجزء الأول: البيانات التعريفية:

1- عمر صاحب الشقة:



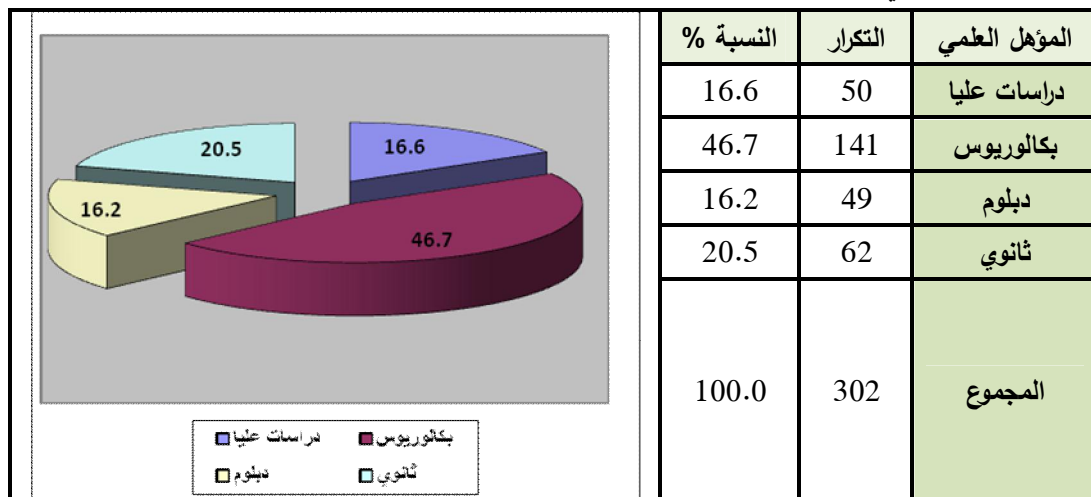
يوضح الرسم السابق أن فئات لعمر صاحب الشقة السكنية وتبين أن أعلى نسبة كانت 33.8% للفئة العمرية من 40 حتى 50 سنة ، وتليها الفئة العمرية من 30 حتى 40 سنة بنسبة 25.9%، وكانت أدنى نسبة 19.5% للفئة العمرية من 20 حتى 30 سنة.

2- المهنة:



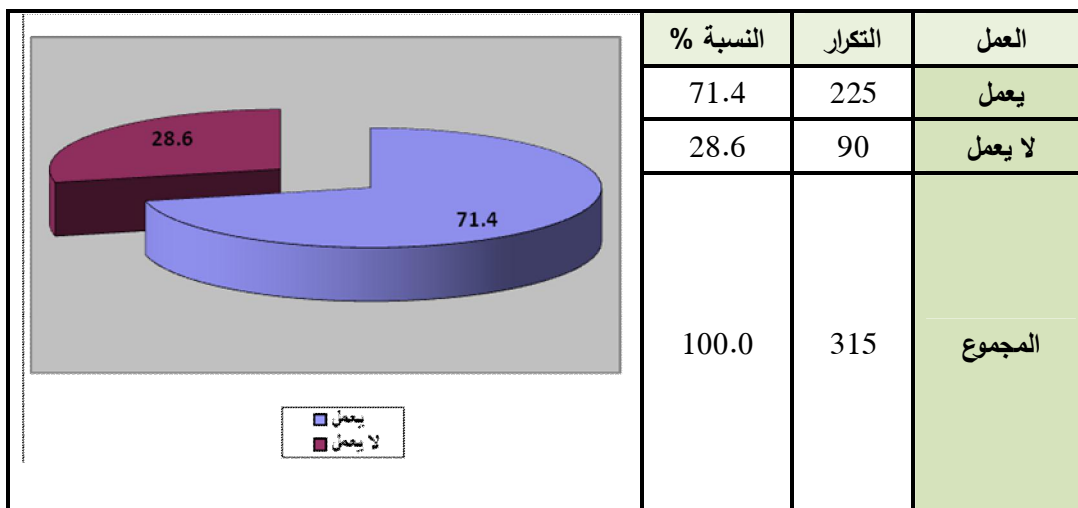
يبين الرسم أن نسبة الموظفين 60.8% وهي أعلى نسبة، ويليهما بالتساوي من مهنته عامل أو أخرى بمقدار 13.4%، وكان أدنى نسبة لمن هم بدون عمل بمقدار 12.5%.

3- المؤهل العلمي:



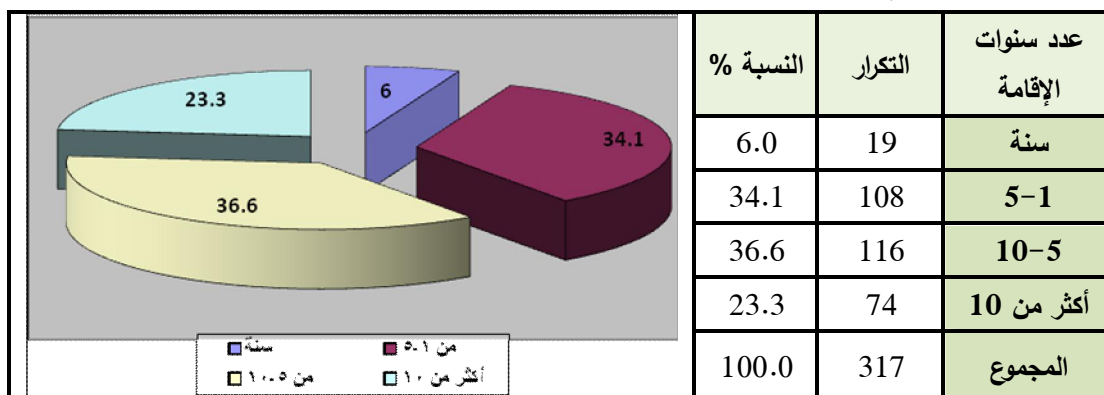
تبين أن نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس 46.7% هم اعلي نسبة ويليها الحاصلين على ثانوية عامة بمقدار 20.5%، بينما اقل نسبة كانت للحاصلين على مؤهل علمي الدبلوم بنسبة 16.2%.

4- العمل:



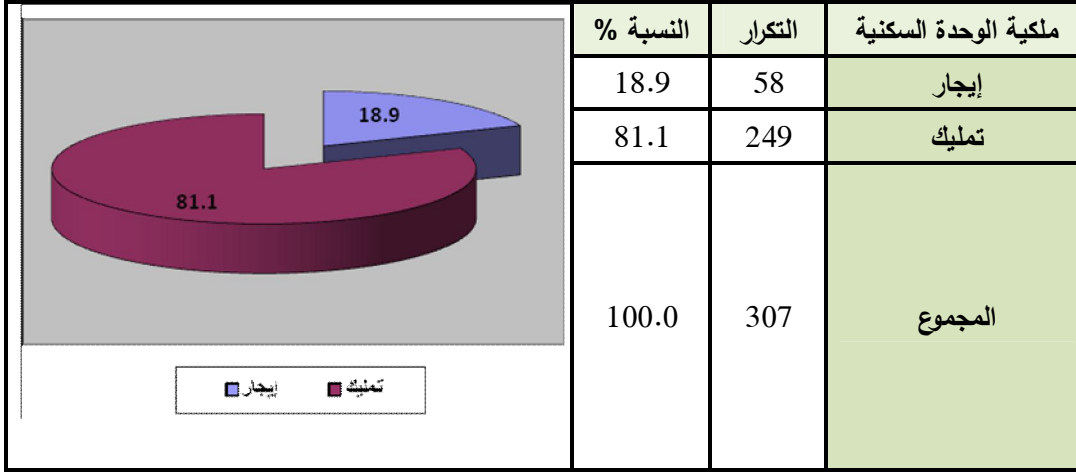
من الرسم السابق يتبين أن 71.4% من أفراد العينة يعملون، و 28.6% لا عمل لهم.

5- عدد سنوات الإقامة:

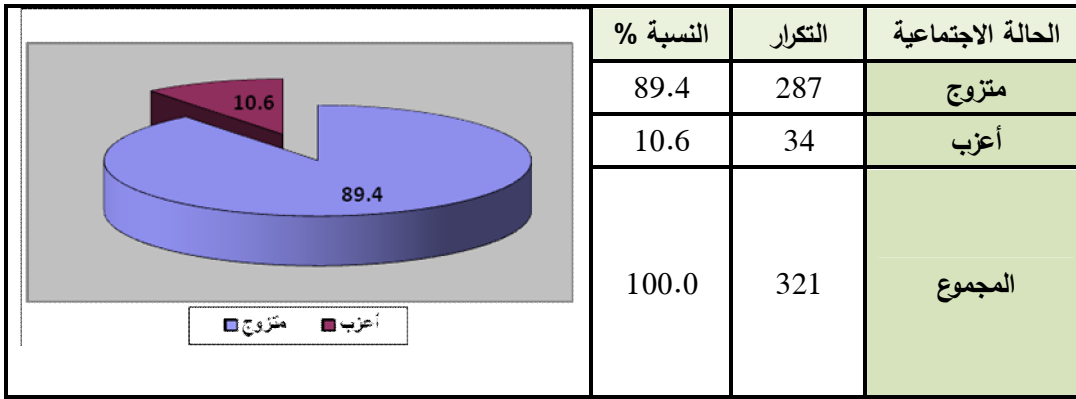


يتبين من الرسم السابق أن 36.6% هي أكبر نسبة لعدد سنوات الإقامة ما بين 5 إلى 10 سنوات، وتليها 34.1% لعدد سنوات الإقامة من سنة حتى 5 سنوات، وكانت أدني نسبة 6% لعدد سنوات الإقامة سنة واحدة فقط.

6- ملكية الوحدة السكنية:

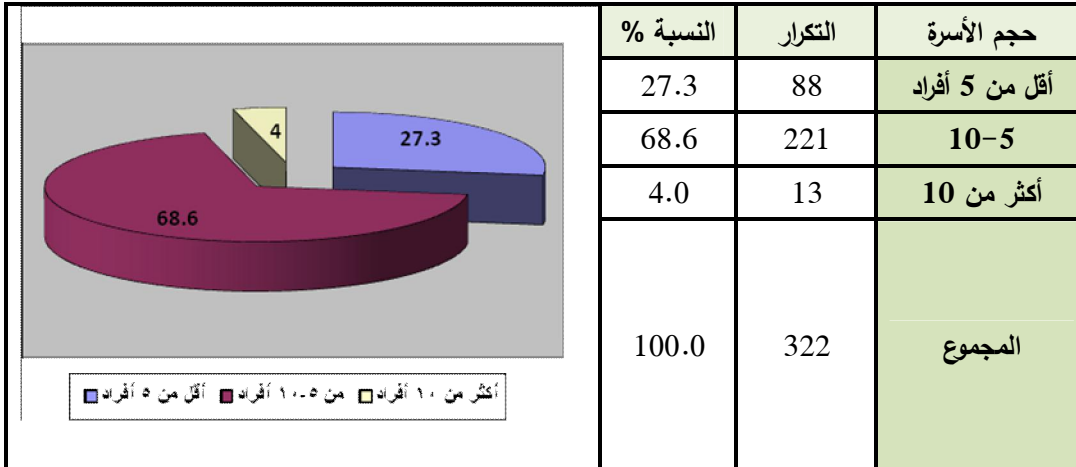


من الرسم السابق يتضح أن 81.1% من يمتلكون الشقة السكنية، و 18.9% ليست إلا إيجار لهم.
7- الحالة الاجتماعية:



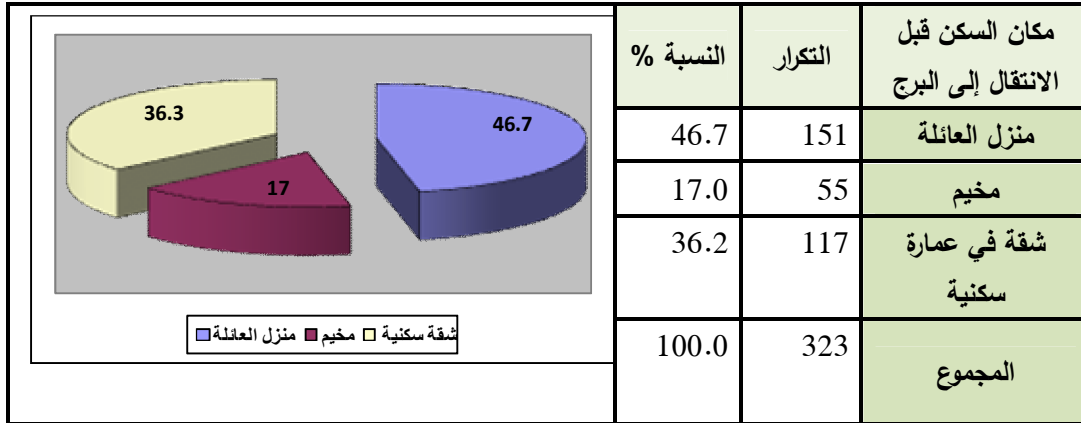
يتبين أن 89.4% من أفراد العينة متزوجين، و 10.6% دون زواج، وللتنبؤ هنا كلمة أعزب يحتمل أن يكون متزوج سابقا ولكن الآن يعيش بدون زواج.

8- حجم الأسرة:



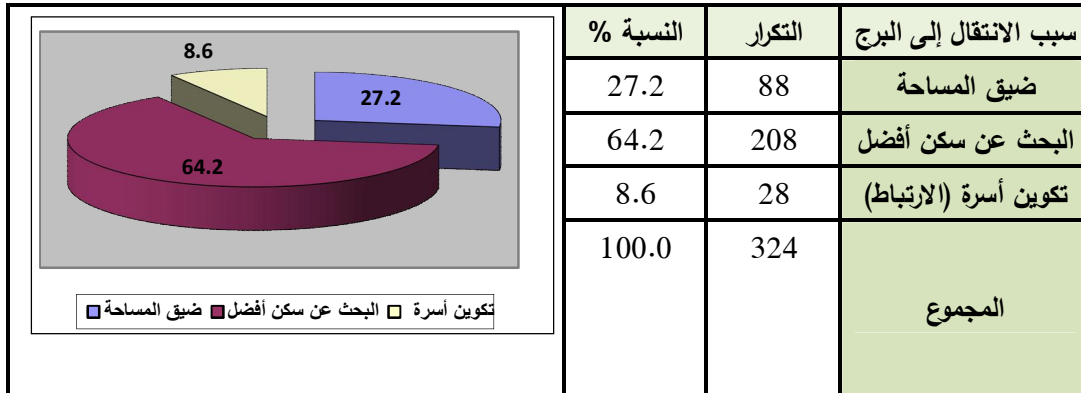
من الرسم السابق يتضح أن 68.6% من أفراد العينة حجم أسرتهما ما بين 5 إلى 10 أفراد، و 27.3% حجم أسرتهما أقل من 5 أفراد، و 4% فقط حجم الأسرة أكثر من 10 أفراد.

9- مكان السكن قبل الانتقال إلى البرج:



يتضح من الرسم السابق أن 46.7% كانوا يعيشون في منزل العائلة قبل انتقالهم للشقق السكنية الحالية، و 36.3% منهم من كان في شقة في عمارة سكنية، و 17% كانوا يعيشون في مخيم.

10- سبب الانتقال للسكن في البرج:



من الرسم يتضح أن 64.2% من أفراد العينة كان سبب انتقالهم للسكن في البرج بسبب البحث عن سكن أفضل، و 27.2% منهم كان سبب انتقالهم ضيق المساحة، و 8.6% منهم كان سبب الانتقال تكوين أسرة (الارتباط).

من خلال تحليل الجزء المتعلق بالبيانات التعريفية في الاستبانة يتضح ما يلي:

1- تتوزع فئات الأعمار بنسب متقاربة وهذا يدل على أن المشروع يوفر السكن والاستقرار لكافة الفئات المسؤولة عن تكوين و رعاية الأسرة، بالتالي هذا يستدعي توفير كافة مقومات الحياة الآمنة لهذه الأسر.

2- من خلال تحليل فئات العمل يلاحظ أن غالبيتها من الطبقات العاملة ما بين موظف أو عامل أو غيرها وبمعنى آخر من الطبقات متوسطة الدخل أو محدود الدخل وبالتالي فإن أي أضرار قد تتعرض لها وحداتهم السكنية قد يكون خارج قدرتهم واستطاعتهم على إعادة

تعميره أو البحث عن سكن بديل الأمر الذي يستدعي أن توفر لهم معايير الأمن والأمان الحضري لتقليل أخطار الكوارث بالقدر المستطاع والمعقول.

3- تمثل الطبقة الجامعية النسبة الأكبر من شريحة عينة الدراسة وهذا إن دل فإنه يدل على إمكانية نشر ثقافة مفاهيم الأمن والأمان الحضري بين السكان وتشجيع المشاركة المجتمعية من أجل تحقيقها.

4- حصلت عدد سنوات الإقامة ما بين (5 - إلى أكثر من عشر سنوات) النسبة الأكبر في عينة الدراسة وكانت نسبة الملكية للوحدات السكنية في المشروع النسبة الأكبر التي تجاوزت 81.1% وهذا يدل على أن السكان اختاروا الإقامة في مشاريع الإسكان كخيار للاستقرار طويل الأمد الأمر الذي يستدعي أن يؤخذ في الحسبان منذ هذه اللحظة تطبيق كافة الوسائل التي تضمن الراحة والاطمئنان والأمن والأمان في المشروع الإسكاني.

5- بخصوص مكان السكن السابق وسبب الانتقال للسكن في مشاريع الإسكان يبين أن السبب الرئيس للانتقال سواء من بسبب ضيق المساحة أو تكوين أسرة أو هدم المنزل السابق جاء للبحث عن بدائل سكنية أفضل تحقق رغبات وآمال السكان، بالتالي يجب أن تمتلك المشاريع الإسكانية القدرة على أن بدائل سكنية أفضل ترقى لرغبات المنتقلين من خلال تطبيق كافة الاحتياجات الفسيولوجية والسيكولوجية في الفراغ الحضري، والتي تشمل الأمن والأمان الحضري.

ب- الجزء الثاني: الأسئلة المغلقة:

أولاً: تصميم الشقة السكنية والبرج:

م	الفقرة	نعم		لا		المجموع	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
1	يحتوي البرج الذي تقيم فيه على ملجأ	21.0	70	79	264	33.4	100
2	تؤيد/ين وجود ملجأ في كل برج سكني	89.3	300	10.7	36	336	100
3	تؤيد/ين أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني	78.0	259	22.0	73	332	100
4	تحتوي الشقة التي تقيم فيها على وسيلة إطفاء	34.8	117	65.2	219	336	100
5	تحتوي الشقة التي تقيم فيها على أدوات إسعاف	51.9	176	48.1	161	335	100
6	تؤيد/ين وجود غرفة آمنة داخل الشقة تحميك الخطر	85.9	287	14.1	47	334	100
7	ترى/ين أن النوافذ الصغيرة أكثر أمناً من النوافذ الكبيرة في الحرب	67.3	226	32.7	110	336	100
8	ترى/ين أن السكن في الطوابق السفلية في السكن أكثر أمناً في الحرب	76.0	254	24.0	80	334	100

100	335	67.8	227	32.3	108	تتوفر أدراج آمنة في البرج	9
100	334	61.1	204	38.9	130	ترى/ين أن البرج السكني الذي يقيم/ين فيه يوفر الأمان	10

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1-21% من أفراد العينة يحتوى البرج الذي يقيم فيه على ملجأ، و79% لا يحتوي البرج الذي يقيمون به على ملجأ.

2-89.3% من أفراد العينة من يؤيد وجود ملجأ في كل برج سكني، و10.7% من لا يؤيدون ذلك. 3-78% من يؤيدون أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني، و22% من لا يؤيدون ذلك.

4-34.8% من أفراد العينة تحتوي شقتهم التي يقيمون فيها على وسيلة إطفاء، و65.2% من لا تحتوي شقتهم على وسيلة إطفاء.

5-51.9% من أفراد العينة تحتوي الشقة التي يقيمون فيها على أدوات إسعاف، و48.1% من لا تحتوي شقتهم على أدوات إسعاف.

6-85.9% من أفراد العينة يؤيد وجود غرفة آمنة داخل الشقة تحمي من الخطر، و14.1% من لا يؤيد وجود غرفة آمنة داخل الشقة لتحميه من الخطر.

7-67.3% يرى أن النوافذ الصغيرة أكثر أمنا من النوافذ الكبيرة في الحرب، و32.7% من لا يرى ذلك.

8-76% من يرى أن السكن في الطوابق السفلية في السكن أكثر أمنا في الحرب، و24% من لا يرى ذلك.

9-32.3% من تتوفر أدراج آمنة في البرج الذي يسكن فيه، و67.8% من لا تتوفر لهم ذلك.

10-38.9% من يرى أن البرج السكني الذي يقيم فيه يوفر الأمان، و61.1% من لا تتوفر لهم الأمان.

11-

ومن خلال تحليل النسب السابقة التي جاءت ضمن الاستبانة في بند تصميم الشقة السكنية والبرج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- الملجأ كأحد وسائل الحماية من الكوارث لا يتوفر في مشروع إسكان تل الهوى، وهناك

رغبة واضحة لتوفير ملجأ في البرج السكن وصلت إلى 89.3%، كما أن هناك رغبة

وصلت إلى 78% أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني، لكن اختيار موقع الملجأ أسفل

البرج السكني قد يمثل نقطة إيجابية من حيث سهولة الوصول، ونقطة سلبية من حيث

إمكان تعرض البرج بكامله للتدمير، كما أن هناك اعتبارات تخطيطية وتصميمية للملاجئ

التي تقام تحت الأرض قد لا تسمح بتنفيذ الملجأ أسفل البرج نتيجة الملكيات الخاصة للأراضي والتكدس العمراني للكثلة العمرانية في محافظات غزة.

2- لا بد من السعي لنشر مفاهيم السلامة العامة نتيجة أن 65% من عينة الدراسة أفادت بعدم توفر وحدات الإطفاء في الوحدة السكنية.

3- ثقافة المداواة والإسعاف الأولي بشكل ذاتي متوفرة حيث أقرت 51.9% من عينة الدراسة بتوفر وحدات الإسعاف الأولي داخل الوحدة السكنية وهذا يشجع ويسهل نشر الفكرة وتشجيع انتقاء وحدات الإسعاف الأولي، وأهمية تواجدها في تناول الأيدي كاحتياج أساسي عند التعرض لأي خطر.

4- هناك توجه غالب وصل إلى 76% من عينة الدراسة يرى أن الطوابق السفلية أكثر أمناً من الطوابق العلوية وهذه النقطة مهمة من ناحية التصميم المعماري للأبراج وتوزيع الفراغات في الوحدات السكنية، بحيث لا بد أن يكون هناك اختلاف واضح في تصميم الوحدات السكنية في الطوابق السفلية، عن تصميم الوحدات السكنية في الطوابق العلوية بحيث تكون معايير السلامة والأمن والأمان في الطوابق العلوية تأخذ جانباً وحيثاً كبيراً في تصميم الطوابق العلوية، كذلك يمكن أن يقترح أن يتم إلزام المخططات التنظيمية لأي برج سكني باحتوائها طابق وسطي، للوصول إليه من الطوابق العلوية للشعور بالراحة والأمن والأمان.

5- ما بين (60 - 67) من عينة الدراسة رأيت أن الأبراج السكنية لم توفر لهم الأمن والأمان وذلك الأمر ناتج عن قصور في كثير من المعايير التخطيطية والتصميمية التي أفقدت السكان الثقة في الرغبة في السكن.

6- لا بد من إعادة النظر في المعايير التصميمية لسلام الهروب حيث أقرت 67.8% من عينة الدراسة بعدم توفر سلام هروب آمنة في الأبراج السكنية، وبالتالي لا بد من الإشراف ومتابعة تنفيذها بالشكل التصميمي السليم الذي يحقق الوظيفة التي صممت لها.

ثانياً: العلاقات الاجتماعية بين السكان:

م	الفقرة	نعم		لا		المجموع	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
1	تعنقد/ين أن العلاقات الاجتماعية بين سكان البرج لها دور إيجابي في الشعور بالأمان	88.7	297	11.3	38	100	335
2	تفضل/ين أن يكون سكان البرج من نفس مجال العمل	34.6	116	65.4	219	100	335
3	تؤيد/ين وجود مكان داخل البرج مخصص للقاءات الاجتماعية	84.4	282	15.6	52	100	334

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- 88.7% من يعتقد أن العلاقات الاجتماعية بين سكان البرج لها دور ايجابي في الشعور بالأمان، و 11.3% من لا يؤيد ذلك
- 2- 34.6% من يفضل أن يكون سكان البرج من نفس مجال العمل، و 65.4% من لا يفضل ذلك.
- 3- 84.4% من يؤيد وجود مكان داخل البرج مخصص للقاءات الاجتماعية، و 15.6% من لا يؤيد ذلك.

ومن خلال تحليل النسب السابقة التي جاءت ضمن الاستبانة في بند العلاقات الاجتماعية بين السكن يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- هناك توافق كبير على أن العلاقات الاجتماعية لها دور كبير في الشعور بالأمن والأمان وصل هذا التوافق إلى نسبة 88.7% في عينة الدراسة، وكذلك هناك رغبة كبيرة في أن يحتوي البرج السكني على مكان مخصص للعائلات وصلت فيها نسبة الرغبة إلى 84% في عينة الدراسة، وبالتالي لا بد أن يكون هناك توجه تصميمي جديد في مشاريع الإسكان يلزم القائمين على مشاريع الإسكان بتوفير فراغ في مكان مناسب داخل البرج السكني للقاءات العائلية والاجتماعية ضمن معايير تصميمية محددة تحفظ خصوصية كل المرأة والطفل والرجل.

2- عدم الرغبة في أن يكون سكان البرج من نفس مجال العمل وصلت إلى 65% ويمكن أن يعزو ارتفاع النسبة بعدم الرغبة إلى السعي إلى التعرف على فئات أعمال جديدة وبناء علاقات جديدة تكسب مزيد من الخبرة والثقافة من المجالات المختلفة على عكس إن كانت فئات العمل في نفس المجال، بالتالي فإنه لا بد من تشجيع اختلاط فئات العمل في الأبراج السكنية بقدر الإمكان.

ثالثاً: تخطيط المنطقة السكنية التي تقيم فيها:

م	الفقرة	نعم		لا		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تعتقد/ين أن محيط البرج آمن للعب الأطفال	151	45.1	184	54.9	335	100
2	تري/ين أن الشوارع في المنطقة السكنية تعرضك للخطر	159	47.6	175	52.9	334	100
3	تري/ين أن وجود الأبراج في مناطق حدودية يعرض السكان للخطر	262	78.7	71	21.3	333	100
4	تؤيد/ين وجود ملجأ عام يجمع سكان المنطقة بكاملها عند الخطر	209	63.3	121	36.7	330	100

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1-45.1% من يعتقد أن محيط البرج آمن للعب الأطفال، و 54.9% من لا يؤيد ذلك.
- 2-47.6% من يرى أن الشوارع في المنطقة السكنية تعرضهم للخطر، و 52.9% من لا يؤيد ذلك.
- 3-78.7% من يرى أن وجود الأبراج في مناطق حدودية يعرض السكان للخطر، و 21.3% من لا يؤيد ذلك.
- 4-63.3% من يؤيد وجود ملجأ عام يجمع سكان المنطقة بكاملها عند الخطر، و 36.7% لا يؤيد ذلك.

ومن خلال تحليل النسب السابقة التي جاءت ضمن الاستبانة في تخطيط المنطقة السكنية يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- 1- لا بد من إقرار أنظمة الملاجئ العامة في مشاريع الإسكان وإدراجها ضمن المخططات التنظيمية للمشاريع حيث وصلت الرغبة في توفير ملجأ عام في المنطقة حال وقع كوارث إلى 63.3% ، وبخصوص مشروع إسكان تل الهوى فإنه يمكن الاستفادة من المساحات المفتوحة بين الأبراج في الاستفادة منها في تنفيذ ملاجئ عامة أسفل المنطقة المفتوحة والاستفادة من المنطقة العلوية بتحويلها إلى مكان للقاء العائلات ومساحات خضراء.
- 2- ضرورة عدم اختيار مواقع حدودية أو مواقع ذات احتكاك مباشر مع النقاط الساخنة ومواقع تواجد العدو الإسرائيلي والبحث عن بدائل أخرى داخل التجمعات السكنية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبادل الأراضي الحكومية بأراضي ذات ملكية خاصة ضمن آلية معينة تضعها الجهات المسؤولة، كذلك يمكن أن يتم اختيار مواقع لتنفيذ مشاريع الإسكان الجديدة تحقق التواصل العمراني بين محافظات غزة.
- 3- السعي إلى توجه إقرار بناء أسوار ولو بسيطة الارتفاع مع بوابات مناسبة للأبراج السكنية في المشروع الإسكاني الأمر الذي يعطي نوع من الاطمئنان النفسي كجزء من الاحتياجات السيكولوجية في الفراغ الحضري، حيث وصلت نسبة الرغبة في توفر هذه العناصر إلى 74.9% من عينة الدراسة.
- 4- لا بد من العمل على تشكيل لجان متعددة الوظائف والمهام من نفس سكان المشروع تعمل على إدارة المنطقة في حال الخطر، حيث وصلت نسبة الرغبة في تواجد هذه الفرق إلى 89.6% من عينة الدراسة.

رابعاً: رغبات السكن في المستقبل:

م	الفقرة	نعم		لا		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تفضل/ين لأبنائك السكن في أبراج في المستقبل	97	29.0	238	71.0	335	100
2	ترى/ين أن وجود الأسوار العالية والبوابات الرئيسية للأبراج يشعر بالآمن والأمان	250	74.9	84	25.1	334	100
3	تعتقد/ين أن الأبراج السكنية مكان مناسب للسكن	145	43.7	187	56.3	332	100
4	تؤيد/ين تشكيل فريق من سكان المنطقة لإدارة المنطقة في حال الخطر	294	89.6	34	10.4	328	100

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- 29% من يفضل أن يسكن أبناءه برج في المستقبل، و 71% من لا يؤيد ذلك.
- 2- 74.9% من يرى أن وجود الأسوار العالية والبوابات الرئيسية للأبراج يشعر بالآمن والأمان، و 25.1% من لا يؤيد ذلك.
- 3- 43.7% من يعتقد أن الأبراج السكنية مكان مناسب للسكن، و 56.3% من لا يؤيد ذلك.
- 4- 89.6% من يؤيد تشكيل فريق من سكان المنطقة لإدارة المنطقة في حال الخطر، و 10.4% من لا يؤيد ذلك.

ومن خلال تحليل النسب السابقة التي جاءت ضمن الاستبانة في رغبات السكن في المستقبل يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- 1- 71% من عين الدراسة لا ترغب لأبنائها في السكن في أبراج ومشاريع إسكانية مماثلة للتي يقيمون فيها ولا يرغبوا أن يمر أبناءهم بنفس ظروف الخوف وعدم الاطمئنان التي عانوا منهم خلال العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008، وهذا يدل على أن هذه المشاريع لم تحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الفسيولوجية والسيكولوجية، وبالتالي فإن هذه الرغبة لا بد أن تدفع الجهات المسؤولة في إيجاد بدائل تخطيطية وتصميمية جديدة تعزز الرغبة في أن تستمر هذه المشاريع كبداية أساسية للسكن للأسر المختلفة وأبنائها في المستقبل.

خامسا: الحرب وتأثيرها على السكان:

م	الفقرة	نعم		لا		المجموع	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
1	تعرض البرج الذي تقيم فيه للقصف في الحرب	77.5	259	22.5	75	100	334
2	تضررت الشقة السكنية التي تقيم فيها في الحرب	74.6	249	25.4	85	100	334
3	غادرت الشقة السكنية نتيجة الخوف من القصف في الحرب	78.7	263	21.3	71	100	334
4	مغادرة المنطقة السكنية في الحرب أشعرك بالأمان	62.3	207	37.7	125	100	332
5	وجودك مع تجمع السكان في الحرب أشعرك بالأمان أكثر من وجودك وحيداً	87.4	292	12.6	42	100	334
6	انقطاع التيار الكهربائي ووسائل الاتصال أفقدك الإحساس بالأمان في الحرب	91.6	306	8.4	28	100	334
7	نقص المواد الغذائية والحاجات الأساسية في الحرب أفقدك الإحساس بالأمان	80.4	266	19.6	65	100	331

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- 77.5% ممن تعرض برجه السكني الذي يقيم فيه للقصف في الحرب، 22.5% من لم يتعرض للقصف في الحرب.
- 2- 74.6% ممن تضررت شقته السكنية التي يقيم فيها في الحرب، و 25.4% من لم تضرر شقته السكنية التي يقيم فيها في الحرب.
- 3- 78.7% من غادر الشقة السكنية نتيجة الخوف من القصف في الحرب، و 21.3% من لم يغادر.
- 4- 62.3% ممن شعر بالأمان أثناء مغادرة الشقة السكنية في الحرب، و 37.7% من لا يؤيد ذلك.
- 5- 87.4% ممن أيد على أن وجوده مع تجمع السكان أشعره بالأمان أكثر من وجوده وحده، و 12.6% من لا يؤيد ذلك.
- 6- 91.6% ممن افتقد الإحساس بالأمان عند انقطاع التيار الكهربائي ووسائل الاتصال، و 8.4% من لا يؤيد ذلك.
- 7- 80.4% ممن افتقد الإحساس بالأمان عند نقص المواد الغذائية والحاجات الأساسية في الحرب، و 19.6% من لا يؤيد ذلك.

ومن خلال تحليل النسب السابقة التي جاءت ضمن الاستبانة في الحرب وتأثيرها على السكان يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- 1- نسبة مغادرة الوحدة السكنية أثناء الحرب تجاوزت 70%، ويمكن أن يعزو ذلك قصور في بعض المعايير التصميمية للوحدة السكنية، الأمر الذي يشجع استخدام مفهوم الغرفة الآمنة التي تم ذكرها في الفصول السابقة بكافة معاييرها التصميمية.
- 2- تأكيد وجود فراغ لتجمع السكان أثناء الحرب، فبناء على تحليل الاستبانة تبين أن 87.4% من عينة الدراسة تؤكد ضرورة ذلك وبالتالي لابد من إقرار توفير هذا الفراغ في المخططات التصميمية للأبراج السكنية أو للمشروع الإسكاني.
- 3- ضرورة التركيز على استمرار الاحتياجات الفسيولوجية الأساسية المتمثلة في الغذاء والماء والكهرباء والاتصالات أثناء الحرب ولو بالحد الأدنى، حيث أنه وبناء على رأي عين الدراسة فقد أكدت أن نقصان العناصر السابقة أفقد عينة الدراسة الإحساس بالأمان وصلت إلى 91.6% في نقصان الكهرباء والاتصالات، وإلى 80.7% في الغذاء والماء.

ت- الجزء الثالث: الأسئلة المفتوحة:

أولاً / المرافق والخدمات التي ترى أنه من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب وتشعرك بالأمان. (درجة "1" أعلى درجة، درجة "7" أقل درجة)

2- وحدة صحية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
49.7	162	1
16.0	52	2
11.0	36	3
7.7	25	4
7.4	24	5
2.8	9	6
5.5	18	7
100.0	326	المجموع

1- تعبئة مياه:

النسبة %	التكرار	الدرجة
54.3	177	1
20.6	67	2
11.0	36	3
2.1	7	4
3.1	10	5
1.5	5	6
7.4	24	7
100.0	326	المجموع

يتضح من الجدول أن 54.3% من أفراد العينة أعطى الدرجة الأعلى لتعبئة المياه، و 7.4% منهم أعطاه الدرجة الأقل لتعبئة المياه. أعطى الدرجة الأقل 5.5% العينة أعطى الدرجة الأعلى للوحدة الصحية، و 7.4% من أفراد العينة أعطى الدرجة الأقل لتعبئة المياه.

3- مصلى قريب:

النسبة %	التكرار	الدرجة
41.5	134	1
14.9	48	2
7.7	25	3
6.8	22	4
20.1	65	5
7.4	24	6
1.5	5	7
100.0	323	المجموع

41.5% من أفراد العينة أعطى الدرجة

46.9% من أفراد العينة من أعطي الدرجة

الأكبر لوجود مصلى قريب، و 1.5% هي نسبة الدرجة الأقل لوجود مصلى. الأعلى لوجود مخزون للسلع الغذائية، و 8% من أعطي الدرجة الأدنى.

5- وسائل اتصال آمنة:

النسبة %	التكرار	الدرجة
39.6	129	1
11.7	38	2
12.6	41	3
10.7	35	4
7.1	23	5
5.8	19	6
12.6	41	7
100.0	326	المجموع

39.6% من أعطى الدرجة الأعلى لوجود

45.2% هي النسبة الأعلى للدرجة

وسائل اتصال، و 12.6% هي نسبة الدرجة الأعلى والذي يؤيد وجود مولد كهربي، و الأدنى لذلك. 13.2% من أعطى الدرجة الأدنى.

1- مركز دفاع مدني:

النسبة %	التكرار	الدرجة
41.2	134	1
6.2	20	2
8.3	27	3

4- مخزون للسلع الغذائية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
46.9	153	1
19.3	63	2
8.6	28	3
7.4	24	4
6.1	20	5
3.7	12	6
8.0	26	7
100.0	326	المجموع

6- مولد كهربي:

النسبة %	التكرار	الدرجة
45.2	147	1
10.8	35	2
9.2	30	3
11.1	36	4
6.2	20	5
4.3	14	6
13.2	43	7
100.0	325	المجموع

4.6	15	4
13.2	43	5
9.5	31	6
16.9	55	7
100.0	325	المجموع

41.2% من أفراد العينة من أعطى الدرجة الأعلى لتوفر مركز دفاع مدني، و 16.9% منهم أعطاه الدرجة الأدنى.

والجدول رقم (6-7) يوضح ملخص للبند الأول من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالمرافق والخدمات التي ترى أنه من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب وتشعرك بالأمان:

جدول (6-7) ملخص البند الأول في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالمرافق والخدمات التي كان من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب							
المصدر: إعداد الباحث							
النسبة المئوية للمعيار حسب درجته من (1) إلى (7) حيث (1) يمثل أعلى درجة و(7) يمثل أقل درجة							العنصر
7	6	5	4	3	2	1	
7.4	1.5	3.1	2.1	11.0	20.6	54.3	تعبئة مياه
5.5	2.8	7.4	7.7	11.0	16.0	49.7	وحدة صحية
1.5	7.4	20.1	6.8	7.7	14.9	41.5	مصلى
8.0	3.7	6.1	7.4	8.6	19.3	46.9	مخزن أغذية
12.6	5.8	7.1	10.7	12.6	11.7	39.6	وسائل اتصال
13.2	4.3	6.2	11.1	9.2	10.8	45.2	مولد كهربى
16.9	9.5	13.2	4.6	8.3	6.2	41.2	مركز دفاع مدني

من خلال تحليل الجدول السابق الذي يمثل ملخص للبند الأول من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالمرافق والخدمات التي ترى أنه من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب وتشعرك بالأمان، يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تمثل الحاجة إلى توفر الماء باستمرار أعلى درجة تقييم حيث حصلت على 54% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا تأكيداً لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

2- تمثل الصحة الدرجة الثانية من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، حيث حصلت على 49.7% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يؤكد مدى الحرص على الحياة والرغبة في الاستمرار والعيش.

3- يأتي الحاجة للغذاء في المرتبة الثالثة من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، وهو فعليا تسلسل منطقي: ماء - صحة - غذاء.

4- يأتي الحاجة للمولد الكهربائي في الترتيب الرابع من الاحتياجات وهو ما يدل على الحاجة إلى الشعور بالأمان فانقطاع التيار الكهربائي خلال الحرب مع القصف المستمر للمشروع أفقد الإحساس بالأمان وزرع الخوف الشديد في نفوس المقيمين في المشروع.

5- تأتي بعد ذلك وسائل الاتصال والمصلي ومركز الدفاع المدني بنسب متقاربة ولكنها تمثل نسب كبيرة من عينة الدراسة، وهو ما يدل على أهميتها.

6- بالتالي جميع المرافق السابقة حصلت على أعلى درجات في المعيار رقم (1) الذي يمثل الدرجة الأعلى للاحتياج وبالتالي فإنه لابد من أخذها بعين الاعتبار في كافة مشاريع الإسكان المستقبلية وتوفيرها بشكل مستمر.

ثانياً / المشاكل الاجتماعية التي تفقدك الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب: (درجة "1" أعلى درجة، درجة "7" أقل درجة)

2- التوجهات السياسية المتنوعة:

النسبة %	التكرار	الدرجة
22.4	70	1
15.3	48	2
13.7	43	3
9.6	30	4
16.0	50	5
8.9	28	6
14.1	44	7
100.0	313	المجموع

22.4% من أعطوا الدرجة الأعلى في أن فقدان الإحساس داخل البرج يرجع إلى التوجهات السياسية المتنوعة، 14.1% كانت نسبة الدرجة الأدنى.

1- العلاقات الاجتماعية الضعيفة:

النسبة %	التكرار	الدرجة
25.7	81	1
16.8	53	2
10.2	32	3
7.9	25	4
18.7	59	5
6.0	19	6
14.6	46	7
100.0	315	المجموع

25.7% من أفرد العينة من أعطي الدرجة الأعلى لفقدان الإحساس داخل البرج ترجع إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، و14.6% منهم من أعطى الدرجة الأقل.

4- عدم تجانس فئات العمل للسكان:

النسبة %	التكرار	الدرجة
11.8	37	1
7.6	24	2
8.6	27	3
12.4	39	4

3- عدم وجود مكان للقاعات العائلات:

النسبة %	التكرار	الدرجة
12.4	39	1
8.6	27	2
17.5	55	3
16.8	53	4

12.4	39	5
13.4	42	6
33.8	106	7
100.0	314	المجموع

16.2	51	5
9.2	29	6
19.4	61	7
100.0	315	المجموع

12.4% من أعطى الدرجة الأعلى في أن 11.8% من أفرد العينة من أعطى الدرجة فقدان الإحساس داخل البرج يرجع إلى عدم الأعلى في أن فقدان الإحساس داخل البرج وجود مكان للقاءات العائلات، 19.4% منهم يرجع إلى عدم تجانس فئات العمل، 33.8% من أعطى الدرجة الأدنى.

والجدول رقم (6-8) يوضح ملخص للبند الثاني من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي تفقدك الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب:

جدول (6-8) ملخص البند الثاني في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي أفقدت الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب							
المصدر: إعداد الباحث							
النسبة المئوية للمعيار حسب درجته من (1) إلى (7) حيث (1) يمثل أعلى درجة و(7) يمثل أقل درجة							العنصر
7	6	5	4	3	2	1	
14.6	6	18.7	7.9	10.2	16.8	25.7	العلاقات الاجتماعية الضعيفة
14.1	8.9	16	9.6	13.7	15.3	22.4	التوجهات السياسية المتنوعة
19.4	9.2	16.2	16.8	17.5	8.6	12.4	عدم وجود أماكن للقاء العائلات
33.8	13.4	12.4	12.4	8.6	7.6	11.8	عدم تجانس فئات العمل

من خلال تحليل الجدول السابق الذي يمثل ملخص للبند الثاني من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي تفقدك الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب، يمكن ملاحظة ما يلي:

1- العلاقات الاجتماعية الضعيفة تمثل المشكلة الأولى والأهم التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.

2- التوجهات السياسية المتنوعة مثلت المشكلة الثانية التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.

3- عدم وجود أماكن للقاء العائلات أو عدم تجانس فئات العمل لم تمثل مشاكل اجتماعية كبيرة أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب ويمكن أن يعزو ذلك إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان في البرج بالتالي لا ترى عينة الدراسة أساساً حاجة لوجود مكان للقاء العائلات، أما عدم تجانس فئات العمل فيمكن أن يعزو ذلك إلى أن الفئوية والتمييز تتلشى عند البحث عن مصادر للأمان من الخوف.

ثالثاً / العوامل التي أفقدتك الإحساس بالأمان خلال الحرب: (درجة "1" أعلى درجة، درجة "7" أقل درجة)

2- انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء:

النسبة %	التكرار	الدرجة
42.3	134	1
9.8	31	2
6.9	22	3
12.9	41	4
6.6	21	5
1.6	5	6
19.9	63	7
100.0	317	المجموع

42.3% من أفراد العينة من أعطى الدرجة الأعلى في أن فقدان الإحساس بالأمان خلال الحرب يرجع إلى انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء، 19.9% من أعطى الدرجة الأدنى.

4- قرب المنطقة من المناطق الحدودية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
26.9	85	1
12.7	40	2
8.5	27	3
6.0	19	4
10.8	34	5
8.2	26	6

1- عدم وجود ملجأ للحماية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
38.6	122	1
11.1	35	2
9.2	29	3
6.3	20	4
9.2	29	5
3.8	12	6
21.8	69	7
100.0	316	المجموع

38.6% من أفراد العينة من أعطى الدرجة الأعلى في أن فقدان الإحساس بالأمان خلال الحرب يرجع إلى عدم ملجأ للحماية، 21.8% من أعطى الدرجة الأدنى.

3- فقدان مخزون السلع الغذائية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
33.4	106	1
19.6	62	2
11.7	37	3
7.3	23	4
9.1	29	5
3.2	10	6

26.9	85	7
100.0	316	المجموع

15.8	50	7
100.0	317	المجموع

33.4% من أفراد العينة من أعطى الدرجة الأعلى في أن فقدان الإحساس بالأمان خلال الحرب يرجع إلى فقدان مخزون السلع الغذائية، الحرب يرجع إلى قرب المنطقة من المناطق الحدودية، 26.9% من أعطى الدرجة الأدنى. 15.8% من أعطى الدرجة الأدنى.

5- وجود أماكن مستهدفة داخل المنطقة السكنية:

النسبة %	التكرار	الدرجة
30.0	95	1
15.1	48	2
6.9	22	3
11.4	36	4
8.8	28	5
5.0	16	6
22.7	72	7
100.0	317	المجموع

30.0% من أفراد العينة من أعطى الدرجة الأعلى في أن فقدان الإحساس بالأمان خلال الحرب يرجع إلى وجود أماكن مستهدفة داخل المنطقة السكنية، 22.7% من أعطى الدرجة الأدنى.

والجدول رقم (6-9) يوضح ملخص للبند الثالث من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالعوامل

التي أفقدت الإحساس بالأمان خلال الحرب:

جدول (6-9) ملخص البند الثالث في الأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة والمتعلق بالعوامل التي أفقدت الإحساس بالأمان خلال الحرب							العنصر
المصدر: إعداد الباحث							
النسبة المئوية للمعيار							العنصر
7	6	5	4	3	2	1	
21.8	3.8	9.2	6.3	9.2	11.1	38.6	عدم وجود ملجأ للحماية
19.9	1.6	6.6	12.9	6.9	9.8	42.3	انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء
15.8	3.2	9.1	7.3	11.7	19.6	33.4	فقدان مخزون السلع الغذائية

26.9	8.2	10.8	6	8.5	12.7	26.9	قرب المنطقة من المناطق الحدودية
22.7	5	8.8	11.4	6.9	15.1	30	وجود أماكن مستهدفة داخل المنطقة السكنية

من خلال تحليل الجدول السابق الذي يمثل ملخص للبند الثالث من الأسئلة المفتوحة والمتعلق بالعوامل التي أفقدتك الإحساس بالأمان خلال الحرب ، يمكن ملاحظة ما يلي:

1- انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء مثلت العامل الأساسي الذي أفقد الإحساس بالأمان خلال الحرب لدى عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى أن هاتين الوسيطتين توفران الأمان من خلال التواصل المستمر مع الأهل والأقارب ومعرفة الأخبار أما عند انقطاعهم فإنهم يشكلان عزلة وانقطاع عما يدور من حولهم.

2- عدم وجود ملجأ حماية مثل العامل الثاني في العوامل التي أفقدت الإحساس بالأمن والأمان، ويعزو ذلك إلى أن فكرة الملاجئ هي أساساً فكرة غير معروفة من حيث الأهمية والفائدة في المجتمع الفلسطيني وبالتالي أن تأتي في هذا المركز فإنه يدل على الوعي الجديدة لما لها من أهمية واحتياج في تحقيق الأمان.

3- أما بقية العوامل المتعلقة بالقرب من المناطق الحدودية ووجود أماكن مستهدفة داخل المنطقة السكنية وفقدان مخزون السلع الغذائية فقد حصلت على نسب متقارب لكنها تمثل أعلى الدرجات مما يدل على ما لها من آثار في فقدان الأمن والأمان خلال الحرب.

إن منهجية الاستبانة التي اعتمدت كوسيلة لاستقصاء رأي الجمهور حول مشاريع الإسكان ومدة نجاحها في تحقيق معايير الأمن والأمان الحضري، والتي تم توزيعها على عينة دراسية في مشروع إسكان تل الهوى، يمكن من خلالها الوصول إلى أنه لا بد من التركيز على عناصر أساسية في تخطيط وتصميم مشاريع الإسكان، تتمثل هذه العناصر في:

- 1- الاهتمام بالمعايير التخطيطية لمشروع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان الحضري.
- 2- الاهتمام بالمعايير التصميمية لمشروع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان الحضري.
- 3- الاهتمام بتوفير الاحتياجات الفسيولوجية في مشروع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان والطمأنينة.
- 4- الاهتمام بتوفير الاحتياجات السيكولوجية في مشروع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان والطمأنينة.

ويوضح الجدول (6-10) البنود الأساسية التي يحتويها كل عنصر من العناصر الأربع السابقة، وتتمثل هذه البنود في:

جدول (6-10) تفصيل مكونات العناصر الأربعة التي تحقق الأمن والأمان الحضري في أي مشروع إسكاني.

1- المعايير التخطيطية	2- المعايير التصميمية
- توفير الملاجئ العامة ضمن مخططات مشاريع الإسكان التنظيمية.	- توفير ملاجئ خاصة في كل برج سكني.
- توزيع مخطط شبكات الطرق بأسلوب جديد بعيد عن التخطيط الشبكي والمرور النافذ للشبكة.	- إقرار مفهوم الغرفة الآمنة ووضعها ضمن إزاميات تصميم كل وحدة سكنية في البرج.
- مراعاة التدرج الهرمي لشبكة الطرق وعدم الخلط فيما بينها، وتحديد وظائف مرور كل نوع طرق في الشبكة.	- وضع معايير تصميمية للطوابق العلوية في البرج السكني تحقق معايير الأمن والأمان للسكان يمكن التركيز فيها على الفتحات وتوزيع الفراغات الداخلية، والغرفة الآمنة.
- مراعاة توزيع الأبراج السكنية بما يحقق فراغات مناسبة وتبعد مدروس لا يؤدي لتضرر الأبراج في حال تعرض أحدها للقصف.	- تصميم مكان للقاء العائلات ضمن تصميم البرج السكني ويفضل أن يكون في مناطق سفلية بحيث يمكن الاستفادة منه لتجمع السكان في حال تعرض المشروع الإسكاني لأي خطر أو كارثة.
- عدم إقامة مشاريع الإسكان في مناطق حدودية، أو مناطق معزولة عن الكتل العمرانية، ومراعاة إنشاء مشاريع الإسكان في مناطق تحقق تواصل الكتلة العمرانية بين محافظات غزة.	- دراسة توزيع وتصميم سلالم الهروب بما يتلائم مع تحقيق الكفاءة العالية في توفير معايير الأمن والأمان ويشجع السكان على استخدامها للوصول للطوابق السفلية عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة.
- توفير مقرات لوحدة الإسعاف الأولي ووحدات الإطفاء خاصة بكل مشروع إسكاني توزع داخل المشروع بحيث تحقق كفاءة الاستخدام في حال تعرض المشروع لأي خطر.	- استخدام فواصل الهبوط ضمن البرج السكني وتصميمه كمجموعة جزئيات وليس كتلة واحدة مما يقلل من تعرض البرج للانهياب بالكامل أو تضرره بالكامل.
- السعي لتوفير مخازن للسلع الأساسية الغذائية يمكن أن يكون هناك مشاركة مجتمعية من اللجان المشكلة داخل المشروع للإشراف عليها ويستفاد من في تغطية احتياجات المشروع الإسكاني إذا تعرضت للنقص عند أي خطر أو كارثة.	- احتواء الطوابق المختلفة للبرج السكني على وسائل الإطفاء ووحدات الإسعاف الأولي كاستخدام مشترك لكل طابق في حال عدم توفر داخل الوحدات السكنية.
- تحديد الآبار الموجودة في المشروع الإسكاني ونقلها لإشراف اللجان لاستخدامها بشكل يحقق العدل بين سكان المشروع إذا ما تعرض للخطر أو الكارثة، كما أنه يمكن في مشاريع الإسكان الجديدة أن يتم حفر مجموعة من الآبار تخدم احتياجات المشروع الإسكاني، وكذلك يجب أن يسن قانون يفرض بناء خزان مائي احتياطي في كل برج سكني يستفاد منه لتخزين المياه واستخدامها لصالح البرج.	

4- الاحتياجات السيكولوجية	3- الاحتياجات الفسيولوجية
<ul style="list-style-type: none"> - تدعيم مبدأ التواصل الاجتماعي بين السكان والتشجيع المستمر على ذلك من خلال توفير الوسائل الممكنة لذلك. - التتويج بين مجالات العمل في المشروع السكني الواحد والبرج السكني يؤدي إلى تبادل الثقافات والخبرات، وبناء علاقات جديدة خارج إطار المهنة والعمل الواحد. - تنظيم برنامج للقاءات الاجتماعية المتواصلة ضمن المشروع الإسكاني الواحد. - تشكيل اللجان الاجتماعية التي تعمل على تحقيق كافة الاحتياجات السيكولوجية في المشروع الإسكاني وتشارك السكان كل المناسبات بأنواعها المختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير وسائل الإطفاء والإسعاف الأولي في المشروع السكني. - توفير مصادر الماء بشكل مستمر داخل المشروع ولو بالحد الأدنى. - توفير مولدات الكهرباء داخل المشروع الإسكاني لاستخدامها عند الاحتياج عند التعرض لأي خطر أو كارثة تؤدي لانقطاع التيار الكهربائي. - توفير وسائل اتصال جديدة آمنة في حال تعرض الشبكة المحلية لأي ضرر عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة. - تشكيل لجان متابعة داخل المشروع عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة.

الخلاصة/

- تعرضت منطقة تل الهوى خلال الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008 على مدار أيامها للقوة التدميرية للآلة الصهيونية الذي خلف سقوط الضحايا والإصابات وتدمير البنية التحتية للمنطقة، وكان مشروع إسكان تل الهوى الذي يضم فئات وشرائح مختلفة من المجتمع أكثر تلك المناطق عرضة في المنطقة لهذا العدوان.
- تم تخطيط وتصميم مشروع إسكان تل الهوى لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في المساهمة في حل المشكلة الإسكانية. وخلق بيئة عمرانية جميلة. وتوفير السكن في مساحة أرض محدودة. وتشجيع العلاقات الاجتماعية بين عدة فئات مختلفة من حيث الدخل.
- هناك عدة عوامل ساهمت في التوجه للمباني العالية منها محدودية الأراضي الحكومية المتوفرة. والحاجة للوحدات السكنية نظراً للتزايد السكاني ومحدودية الدخل للسكان. والتوسع الأفقي بحاجة لأعباء بنى تحتية كثيرة.
- من خلال تقييم مشروع إسكان تل الهوى من النواحي التخطيطية يتضح أن المشروع يفتقر إلى وجود المركز الحضري، حيث توزع فيها الخدمات بصورة عشوائية فتقتصر الخدمات التجارية على بعض محلات البقالة التي تتوزع بشكل خطي داخل المجاورات، إضافة إلى أن كثير من مجاورات المشروع لا تحتوى على مدرسة ابتدائية مما يدفع الأطفال للسير مسافات طويلة جداً واختراق شوارع رئيسية خارج المجاورة للوصول إلى مدارسهم، وكثير من المجاورات لا تحتوى

على مناطق خضراء أو ترفيهية وإن وجدت تكون بمساحات صغيرة جداً لا تفي بحاجة سكان المجاورة والبعض معتدى عليها من السكان. والمساحات الفارغة بين الأبراج لم تجهز كحدائق ومساحات خضراء، ويعتمد تخطيط المشروع على النظام الشبكي النافذ الذي يقلل من عوامل الأمن والأمان بسبب المرور العابر. والشوارع العريضة الواسعة، ولا يوجد تدرج هرمي لشبكة الطرق داخل المجاورة حيث أن معظم الشوارع الفرعية تتصل بالشوارع الرئيسية ومقاربة لها في العروض ومواد الرصف مما يخل بعوامل الخصوصية، ولا تتوفر جميع الخدمات والمرافق بشكلها المتكامل (مرافق صحية - تعليمية - اقتصادية). في المجاورة مما يدفع بعض قاطني الحي إلى الانتقال خارج الحي للحصول على هذه الخدمات، وهناك وجود خلط في استعمالات الأراضي بحيث وجود المؤسسات الحكومية والأمنية شكلت عامل تداخل مع مبدأ المشروع الإسكاني، كما أن المنطقة بعيدة عن مكان العمل للكثير من السكان حيث تقتصر فرص العمل في المجاورات على بعض الأنشطة التجارية.

- يمكن تقييم مشروع إسكان تل الهوى من النواحي التصميمية بعدم تطبيق معايير السلامة العامة من حيث توفر وسائل الإطفاء اليدوية في الوحدات السكنية إلا في حالات نادرة وإن وجدت فإنها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة، والكثير من الأبراج السكنية لا تضم وسائل الإطفاء كخرطوم المياه وأنايبب الإطفاء وإن توفرت فغنها لا تكون صالحة للعمل ولا يوجد لها صيانة ومتابعة مستمرة، أو أنه في حالات كثيرة يتم استخدام خرطوم الإطفاء لعمليات النظافة في البرج السكني، كما أن تصميم سلالم الهروب لا يراعي في كثير من الأحيان الأسس التصميمية السليمة من اتجاه فتح الأبواب وطبيعة جدران السلالم ونوعية المواد المستخدمة في تنفيذ عناصر السلالم وموقع السلالم من البرج، وفي أي مكان يكون الخروج فمن خلال الزيارات الميدانية تبين أن أبواب الكثير من سلالم الهروب الخارجية لا تعمل بالشكل المطلوب ولا تفتح بسهولة بل كذلك تجد السلالم في النهاية تنتهي بالمدخل الرئيسي للبرج وليس لخارج المبنى مباشرة، أما بخصوص الشقق السكنية في البرج فلا يمكن اعتبار وجود سليات تصميمية واضحة وعامة ولكنها متفرقات تختلف من مكان لآخر كالتوزيع الخاطئ للوظائف والفتحات داخل الشقة السكنية، أو نوعية مواد التشطيب المستخدمة وسماكات الجدران وعدم مراعاة توقع الأخطار وتحقيق السلامة البشرية، كما أنه لا تتوفر وسائل الإطفاء والإسعاف الأولي في الوحدات السكنية، ولا وجود لفراغ لتجمع السكان في فترات متفاوتة كنوع من التواصل الاجتماعي ولكن شكلت مداخل الأبراج ومواقف السيارات أسفل كل برج هذه الفراغات.

- تعرض مشروع إسكان تل الهوى خلال العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 لأضرار بليغة في كافة قطاعاته تمثلت فيه تدمير البنية التحتية لشبكة الطرق والشوارع في

المشروع، تدمير البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي للمشروع، تدمير البنية التحتية لشبكات الكهرباء والاتصالات، تدمير وتجريف المساحات الخضراء المتواجدة داخل المشروع، الاعتداء على المرافق الدينية واستهدافها وتدمير كافة مآذن ومداخل المساجد في المشروع، الاعتداء على كافة المرافق الاقتصادية من محلات بقالة وصيدليات ومرافق أخرى وسلب محتوياتها، استهداف كافة المقرات الأمنية والحكومية والطبية المتواجدة في المشروع (مبنى وزارة الداخلية - مقر الوقائي - مستشفى القدس)، أما على صعيد الأضرار السكنية وبناء على مصادر المعلومات الخاصة بأضرار الوحدات السكنية من خلال وزارة الأشغال والإسكان، ووكالة الغوث الدولية - الأنروا، ولجان الحي التي شكلت في مشروع إسكان تل الهوى بعد الحرب ، فقد تمثلت الأضرار السكنية حسب حصر وكالة الغوث الدولية الأنروا باستهداف 1503 ما بين هدم كلي وأضرار بليغة وطفيفة، وحسب حصر وزارة الأشغال العامة والإسكان باستهداف 2059 وحدة سكنية ما بين أضرار بليغة ومتوسطة وطفيفة.

- خلال تحليل استبانة البحث وتحديد بين أن الحاجة إلى توفر الماء باستمرار أعلى درجة تقييم حيث حصلت على 54% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا تأكيداً لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، أم الصحة فقد جاءت الدرجة الثانية من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، حيث حصلت على 49.7% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يؤكد مدى الحرص على الحياة والرغبة في الاستمرار والعيش، ويأتي الحاجة للغذاء في المرتبة الثالثة من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، وهو فعليا تسلسل منطقي : ماء - صحة - غذاء.
- مثلت العلاقات الاجتماعية الضعيفة المشكلة الأولى والأهم التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب، أما التوجهات السياسية المتنوعة مثلت المشكلة الثانية التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.
- انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء مثل العامل الأساسي الذي أفقد الإحساس بالأمان خلال الحرب لدى عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى أن هاتين الوسيلتين توفران الأمان من خلال التواصل المستمر مع الأهل والأقارب ومعرفة الأخبار أما عند انقطاعهم فإنهم يشكلان عزلة وانقطاع عما يدور من حولهم، عدم وجود ملجأ حماية مثل العامل الثاني في العوامل التي أفقدت الإحساس بالأمان والأمان، ويعزو ذلك إلى أن فكرة الملاجئ هي أساساً فكرة غير معروفة من حيث الأهمية والفائدة في المجتمع الفلسطيني وبالتالي أن تأتي في هذا المركز فإنه يدل على الوعي الجديدة لما لها من أهمية واحتياج في تحقيق الأمان.
- الملجأ كأحد وسائل الحماية من الكوارث لا يتوفر في مشروع إسكان تل الهوى، وهناك رغبة واضحة لتوفير ملجأ في البرج السكن وصلت إلى 89.3%، كما أن هناك رغبة وصلت إلى

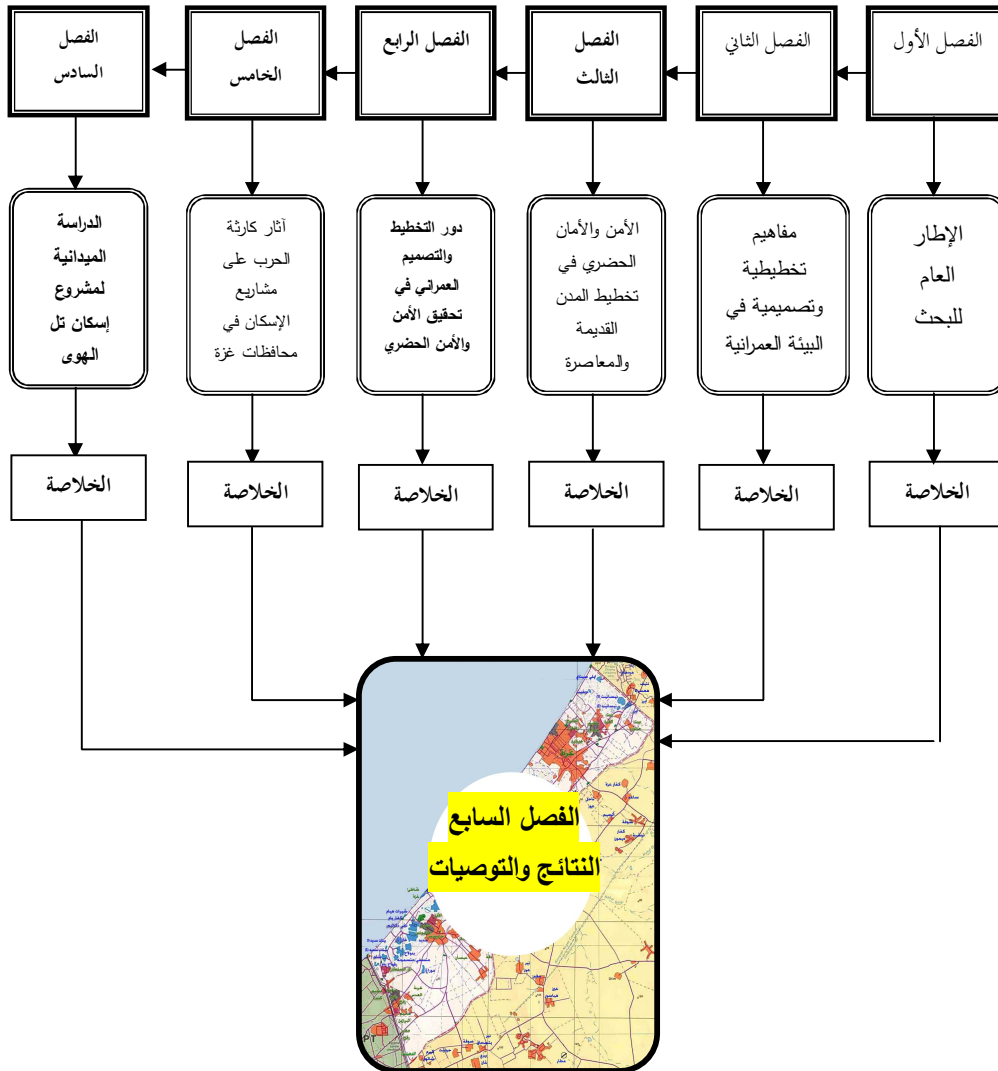
78% أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني، لكن اختيار موقع الملجأ أسفل البرج السكني قد يمثل نقطة إيجابية من حيث سهولة الوصول، ونقطة سلبية من حيث إمكان تعرض البرج بكامله للتدمير، كما أن هناك اعتبارات تخطيطية وتصميمية للملاجئ التي تقام تحت الأرض قد لا تسمح بتنفيذ الملجأ أسفل البرج نتيجة الملكيات الخاصة للأراضي والتكديس العمراني للكثل العمرانية في محافظات غزة.

- لا بد من عدم اختيار مواقع حدودية أو مواقع ذات احتكاك مباشر مع النقاط الساخنة ومواقع تواجد العدو الإسرائيلي والبحث عن بدائل أخرى داخل التجمعات السكنية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبادل الأراضي الحكومية بأراضي ذات ملكية خاصة ضمن آلية معينة تضعها الجهات المسؤولة، كذلك يمكن أن يتم اختيار مواقع لتنفيذ مشاريع الإسكان الجديدة تحقق التواصل العمراني بين محافظات غزة.
- العناصر الأساسية الرئيسة التي يمكن أن تبين مدى نجاح المشروع الإسكاني في تحقيق الأمن والأمان الحضري للسكان تتمثل في الاهتمام بالمعايير التخطيطية للمشروع أولاً، ومن ثم الاهتمام بالمعايير التصميمية ثانياً، أما ثالثاً فلا بد من توفير كافة الاحتياجات الفسيولوجية في المشروع الإسكاني، وأخيراً توفير كافة الاحتياجات السيكولوجية في المشروع.

الفصل السابع
النتائج والتوصيات
(ص 191 - ص 213)

الفصل السابع النتائج والتوصيات

1-7 النتائج.
2-7 التوصيات.



النتائج:

في نهاية البحث وعبر فصوله الست السابقة يمكن تأكيد ضرورة توفير معايير الأمن والأمان الحضري في مشاريع الإسكان وإعادة دراسة قوانين البناء والتخطيط لمشاريع الإسكان المستقبلية، بما يحقق هذه المعايير ويعطي الأمان والطمأنينة للسكان في ظل أنها الخيار الوحيد المستقبلي للسكن مع التزايد السكاني وندرة الأراضي وارتفاع أسعارها، وقد خلص البحث من خلال فصوله السابقة إلى النتائج التالية:

7-1-1 نتائج تتعلق بالتعريف بالبحث:

الدراسات التي تناولت مفاهيم الأمن والأمان الحضري في مشاريع الإسكان:

- 1- لم تتناول دراسة تخطيط وتصميم مشاريع الإسكان بما يتلاءم مع نوع الكارثة سواء كانت طبيعية أم صناعية.
- 2- ركزت على مبدأ إدارة الكارثة بعد وقوعها ولم تضع خطط أفق بعيد لإدارة الكارثة قبل وقوعها.
- 3- لم تتناول كارثة الحرب بشكل واضح ومباشر ولم تضع حلول تخطيطية وتصميمية لتفادي الأضرار الناجمة عن مثل هذه الكارثة.
- 4- تفتقر إلى معرفة آراء وتوجهات السكان بمفاهيم الأمن والأمان الحضري في مشاريع الإسكان بهدف التنبؤ وبناء خطط تنموية مستقبلية.
- 5- لم تناقش كيفية اختيار وتخطيط وتصميم مشاريع الإسكان بما يحقق عامل الأمن والأمان.
- 6- لم تشير إلى دور المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات في مواجهة وإدارة الكوارث.

7-1-2 نتائج تتعلق بالكوارث والأمن والأمان في البيئة العمرانية: (إثبات الفرضية الأولى للبحث).

1. الفطرة الإنسانية بطبيعتها تبحث عن الاستقرار والطمأنينة وصولاً إلى الأمن والأمان كقيم تسعى لها البشرية والفطرة الإنسانية.
2. القوانين والتشريعات الدولية أقرت احترام النفس البشرية وإنسانيتها عند وقوع كارثة الحرب.
3. الإنسان يخطط ويبني ليؤمن نفسه وما يملك من الأذى ومن هنا تفهم استراتيجيات اختيار مواقع بناء المدن.
4. العوامل الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تؤثر في تخطيط المدن عوامل تتأثر بشكل مباشر بمفهوم الأمن والأمان الحضري.
5. الفراغ الحضري هو المكان الرئيس في البيئة العمرانية التي تمارس فيه الجماعات أنشطتها وتقضي احتياجاتها المختلفة.

6. تتأثر طبيعة الفراغ الحضري بالعوامل الاجتماعية والثقافية وعادات ورغبات المجتمع المقيم فيه.
7. الاحتياجات الإنسانية الأساسية في الفراغ الحضري تتمثل في الاحتياجات الفسيولوجية والاحتياجات السيكولوجية وكلها مرتبطة بتطبيق مفهوم الأمن والأمان الحضري.
8. الاحتياجات الفسيولوجية للإنسان في الفراغ الحضري تتضمن مبدأ الإبقاء على الحياة كبنء رقم (1) والاحتياجات السيكولوجية تضم مبدأ الاحتياج إلى الأمن والأمان كبنء رقم (2).
9. الحاجة إلى الأمن تمثل أحد البنوء الخمس الرئيسة في هرم ماسلو الذي حدد الاحتياجات الإنسانية في الفراغ الحضري.
10. أهم مقومات السلامة العامة في المجتمع هو الحفاظ على الحياة البشرية كهدف أساسي من خلال توفير الاحتياجات الإنسانية المختلفة بكافة أنواعها في الفراغ الحضري.
11. حماية الملكيات الخاصة والعمل على زيادة الشعور بالطمأنينة والأمان المستقبلي ، ومثل ذلك عدم السماح ببناء الأنشطة الخطرة قرب المنازل السكنية من أهم استراتيجيات تخطيط المدن المعاصرة.
12. اختيار الموقع الأكثر أمنا وبعده عن مسببات الكوارث مثل الزلازل والفيضانات ، وصلاحيته للبناء من أهم استراتيجيات تخطيط المدن والتجمعات السكنية.
13. الالتزام بمبادئ الوقاية والسلامة العامة من شأنه أن يقي أفراد المجتمع والثروات من المخاطر المختلفة.
14. السلامة العامة تتمثل في الحفاظ على الحياة البشرية بشكل أساسي من خلال تأمين وتوفير عوامل السلامة المختلفة التخطيطية والتصميمية لكافة الوسائل التي تلبي احتياجات المجتمع في الفراغ الحضري، كما تشمل السلامة العامة الحفاظ على الممتلكات المختلفة كسلامة المنزل وسلامة وسائل النقل وسلامة المرافق العامة المختلفة.
15. تمثل الكوارث أهم الأخطار التي قد تتعرض النفس البشرية في كافة المجتمعات البشرية.
16. الكوارث لا تفرق بين مجتمع متقدم وآخر غير متقدم وتستهدف جميع الفئات
17. تصنف كوارث الحروب ضمن أنواع وتصنيفات الكوارث المختلفة مما يؤكد خطورتها الواضحة على سلامة واستقرار المجتمعات.
18. الحرب هي تعبير فطري طبيعي لغريزة الانتقام وحب الثأر بناء على قاعدة القوة.
19. تصنف الحرب على غزة ضمن تصنيف الحرب الغير دولية العدوانية الشاملة التي انتهجها الكيان الصهيوني على المجتمع الفلسطيني.

20. تصنف الحرب على غزة الحرب العادلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن استقراره وأمنه وأمانه.
21. الشريعة الإسلامية أقرت في القرآن الكريمة والسنة النبوية حماية النفس البشرية وحققها الشرعي في الدفاع عن وجودها واستمراريتها.
22. الإسلام أباح مفهوم الحرب ولكن ضمن مبدأ الاستعداد وليس الاعتداء على النفس البشرية ممثلة بالشيخ والطفل والمرأة والضعيف.
23. النمو السكاني المتزايد وسوء توزيع استعمالات الأراضي وضعف المحددات التخطيطية والتصميمية من الأسباب الرئيسة لتزايد آثار الكوارث.
24. تحقق الحياة المستقرة والإبداع البشري والعدل في المجتمعات مرتبط ارتباط مباشر بتحقيق الأمن والأمان فيها.
25. الأمن هو حاجة تتدرج ضمن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والغذائية والقومية والحضرية التي يسعى الإنسان لقضاءها.
26. الأمن والأمان الحضري مفهوم سيكولوجي فسيولوجي يرتبط براحة الإنسان واستقراره سيكولوجيا وب حمايته من أي خطر مادي يهدد وجوده في الفراغ الحضري فسيولوجياً.
27. للأمن قيمة عظيمة فلا يمكن أن تقوم حياة إنسانية مستقرة إلا إذا اقتترنت بأمن وافر يستطيع فيه الإنسان إطلاق قدراته واستخدام معطيات الحياة لإعمار الأرض.
28. الأمن أساسي للتنمية فالإبداع الفكري والمثابرة العملية اللتان تمثلان أهم ركائز التنمية لا يمكن أن تتحققا إلا بوجود الأمن والاستقرار.
29. الأمن غاية العدل والعدل سبيل الأمن وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن والحكمة الجامعة تقول: " إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين عمران البلاد وأمن العباد".
30. الأمن غاية كل الحضارات وركيزة كل الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور المجتمعات.
31. الأمن عبارة عن احتياج مادي مثل الأمن من السرقة أو الاقترام أو الإرهاب يتحقق بمنع حدوث خطر ما أو مواجهته عند حدوثه أو القضاء عليه باتخاذ التدابير اللازمة لذلك من خلال الإنسان ذاته او من خلال استخدام التكنولوجيا بما يضمن سلامة الفرد وممتلكاته.
32. الأمان هو احتياج معنوي أو نفسي للاطمئنان على الذات وما بعدها من أمان أسري واجتماعي كأمان الطفل مع أمه وأمان الفرد في عائلته، وهو شعور يبعد الخطر وعدم توقع

حدوثه في أي لحظة نتيجة توفر تدابير واحتياطات أمنية كبيرة إلا أنه ليس شرطاً أن يشعر الفرد بالأمان إذا ما توفرت كل مقومات الأمن.

33. الإخلاء والإيواء من أهم وسائل حماية النفس البشرية وإدارة الكارثة حال وقوعها وتعرض التجمعات السكنية لخطرهما.

34. يعتبر الملجأ أحد سبل تحقيق الأمن والأمان من آثار الكوارث المختلفة لعدد محدد من المواطنين يشغلون الملجأ خلال الكوارث.

35. نشأة المدينة في بداياته كان وسيلة وأسلوب لتحقيق الأمن والاستقرار للتجمعات السكنية.

36. من العناصر الأساسية التي يدرسها تخطيط المدينة (السكان-المظاهر الاجتماعية-الوظيفة-طبيعة العمران-الموقع).

37. تعتبر المجاورة من أهم الوحدات التخطيطية في المدينة وتعالج بشكل أساسي مشاكل المرور والسكن وتوفير احتياجات الإنسان التي تحقق له الاستقرار والطمأنينة والأمن والأمان، ومراعاة قيم وأسلوب حياة الإنسان.

38. تواجه فكرة المجاورة السكنية تحد كبير في مدى ملائمتها لمقتضيات العصر الحديث بتطوره التكنولوجي في كافة المجالات والأنشطة التي ترتبط باستقرار حياة الإنسان، وفي التضخم السكاني المتواصل وزيادة احتياجات التركيز على مفاهيم الاستقرار والطمأنينة للحياة البشرية والتجمعات السكنية المختلفة.

3-1-7 نتائج تتعلق بالأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة والمعاصرة: (إثبات الفرضية الثانية والثالثة للبحث)

1. استخدمت العمارة والتخطيط المعماري عبر العصور كوسيلة تخدم أهدافاً سياسية وعسكرية.

2. مفهوم العمارة العسكرية جاء نتيجة تلقائية لسعي المخططين المعماريين في التاريخ لتوفير الاستقرار والطمأنينة لتجمعاتهم السكنية ومدنهم.

3. تشابهت وسائل وأدوات حماية المدن المختلفة في العصور المختلفة عبر التاريخ حتى أوائل القرن الثامن عشر.

4. جميع العصور المختلفة في تخطيط مدنها اعتمدت على مجموعة من العناصر تتمثل في المكان المرتفع والسور العالي والخندق المحيط بالمدينة وأبراج المراقبة بالإضافة للعناصر

- المعمارية الدفاعية الموجودة في تصميم الأسوار والخنادق والأبراج، وبالتالي فإن التخطيط بمفهوم الحماية والأمن والأمان كان يأخذ حيزاً كبيراً في عمليات التخطيط والتصميم.
5. الاهتمام بتوفير كافة وسائل الحماية للمدن في العصور المختلفة عبر التاريخ أكبر دليل على أحقية النفس البشرية في الاستقرار والأمن والأمان.
6. أصبحت وسائل الحماية للمدن والمتعارف عليها في التاريخ بعد القرن الثامن عشر غير مجدية بعد ظهور الثورة الصناعية وظهور الآلة، واختراع البارود ووسائل حربية جديدة كالمدافع.
7. من المشاكل التي جاءت نتيجة للثورة للصناعية وأثرت في استقرار الإنسان وأمانه في المدينة (المرور والحركة - مشاكل الإيواء - التوسع العمراني - المشاكل الاجتماعية - عدم الاهتمام بحاجات ومتطلبات حياة الإنسان الآمنة).
8. حاولت نظريات تخطيط المدن في الفترة (1800-1950)م البحث في حلول للمشاكل الناجمة عن الثورة الصناعية والتي أثرت في تخطيط المدينة وفي استقرار الإنسان.
9. هناك توجه واضح لتوفير معايير الاستقرار والأمن والأمان الإنساني والسكاني في نظريات تخطيط المدن فقد سعت كافة النظريات لوضع الحلول التخطيطية لتوفير الاستقرار للمجتمع ولتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية ولحفظ حقوق الأجيال المقبلة في الحق في الحياة بأمن وأمان واستقرار وطمأنينة.
10. بعض نظريات التخطيط جاءت كحلول لتخطيط المدن إبان الحروب العالمية الأولى والثانية.
11. من النقاط الأساسية التي ركزت عليها نظريات تخطيط المدن وتؤثر بشكل مباشر باستقرار وأمان الإنسان (تخطيط الطرق - العلاقات الاجتماعية - مواقع توزيع الخدمات والمرافق المختلفة - التشكيل العمراني).
12. يعتبر تحصين وتوفير عناصر الحماية والدفاع للمدينة من أبواب البناء الواجب لدى الفقهاء.
13. تحصين المدينة الإسلامية ضرورة وحاجة ملحة نتيجة هجمات ومطامع الاستعمار المختلفة.
14. عناصر الحماية والدفاع للمدينة الإسلامية تشبه في مضمونها نفس عناصر الدفاع والحماية للمدن عبر العصور السابقة المختلفة.
15. التحصين الطبيعي باستخدام العناصر الطبيعية من وسائل التخطيط التي اتبعها المخططون للمدن الإسلامية كما يظهر ذلك في تخطيط مدينتي بغداد والفسطاط.

16. تخطيط المدن الفلسطينية الدفاعي عبر التاريخ اتبع نفس سياسات وعناصر تخطيط المدن الإسلامية والمدن المختلفة عبر العصور المختلفة.
17. السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتفريغها من الفلسطينيين من أهم سياسات التخطيط للاستيطان الإسرائيلي.
18. تعتبر المستوطنات الإسرائيلية من المقدسات التي يجب الاهتمام بها وعدم تعريضها لأي خطر ممكن أن يصيبها أو اعتداء أو هجوم.
19. من الأفكار التي استخدمها الفكر الصهيوني في الاستيطان وانبثقت عن أفكار تخطيطية تاريخية قديمة فكرة السور وفكرة البرج ولكن بطرق عصرية حديثة.
20. من أهم التشكيلات التي ركز عليها تخطيط الاستيطان الإسرائيلي بشكل واضح التشكيل العنقودي والطرق الضيقة والمتعرجة والغير نافذة.
21. الهاجس الأمني الإسرائيلي انتقل إلى عمليات تخطيط المشاريع في المؤسسات الصهيونية الأكاديمية في البحث عن سياسات تخطيطية للفصل بين التجمعات السكنية الفلسطينية والتجمعات الاستيطانية الصهيونية وتوفير الأمن للأمان لها.

4-1-7 نتائج تتعلق بدور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري: (إثبات الفرضية الرابعة للبحث)

1. التجانس والملكية والمراقبة البصرية من العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن والأمان الحضري.
2. التخطيط الاجتماعي مفهوم أساسي في تحقيق الأمن والأمان الحضري من خلال الترابط الاجتماعي بين أفراد الفراغ الحضري الواحد.
3. وضع التجمعات في بيئة غير متجانسة عمرانياً (كأن يحيط بها استعمالات عسكرية - صناعية - الخ) يتسبب في مشاكل أمنية قد تعرض التجمع السكني لخطر كبير وانعدام الأمن والأمان في التجمع السكني.
4. مفهوم الأمن والأمان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدرج الهرمي للفراغات من الفراغات العامة إلى شبه العامة ثم إلى الفراغات شبه الخاصة وتنتهي بالفراغات الخاصة
5. كلما صغر حجم الوحدة التخطيطية وقل عدد سكانها كلما كان الاقتراب إلى البعد الإنساني أكبر وكلما أمكن السيطرة عليها وتأمينها وزاد الشعور داخلها بالأمن والأمان.
6. دور المهندس المعماري في تحقيق ما يعرف بالمنظومة الأمنية والتي تشمل الأمن ضد الكوارث، والأمن الإنشائي، والأمن ضد السرقات وعمليات الاقتحام والتخريب.

7. يتكامل التخطيط الفيزيائي مع التخطيط الاجتماعي للوصول إلى فراغات حضرية جيدة تعزز حضور أفراد المجتمع فيها وخلق بيئة للتفاعل الاجتماعي وتقوية الإحساس بالأمن والأمان من خلال هذا التواصل والتخطيط الاجتماعي.
8. إدارة الكوارث عبارة عن مجموع الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن.
9. التخطيط الحضري هو أحد الآليات والوسائل في الحد والمنع وتخفيف وطأة الكارثة أياً كان نوعها.
10. الكوارث في المناطق الحضرية تعتمد بشكل أساسي على التوعية المجتمعية بطبيعة الكوارث وأنواعها وخطورتها وآليات التعامل معها.
11. تعتمد إدارة الكوارث على التشريعات الخاصة بالمباني والإنشاءات في مناطق الكوارث، أيضاً متابعة التخطيط والتصميم في المناطق الحضرية المعرضة بشكل كبير للكوارث بحيث تكون مطابقة لمعايير السلامة العامة.
12. تعتمد إدارة الكوارث على وجود عمل مؤسساتي وذلك للخروج من واقع العمل برودة الفعل إلى اعتماد منهجية العمل بالفعل والتخطيط المسبق، ولتحقيق الهدف المرجو تقع المسؤولية على الجميع بدون استثناء، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على الجهات والمؤسسات الحكومية والتي يجب عليها أن تكون على جاهزية مستمرة وقائية وعلاجية.
13. الإخلاء والإيواء من أهم وسائل حماية النفس البشرية وإدارة الكارثة حال وقوعها وتعرض التجمعات السكنية لخطرهما.
14. يعتبر الملجأ من أهم الوسائل التي يجب أن تندرج بشكل رئيس ضمن خطط الدول في إدارة الكوارث قبل وقوعها.
15. تصميم الملاجئ يعتمد على توفير كافة الاحتياجات الإنسانية المختلفة خلال فترة الإقامة في الملجأ للحماية من الكارثة.
16. المفاهيم الأساسية الثلاث المتبعة في إدارة الكوارث هي الملاجئ ضمن خطط إدارة الكارثة قبل وقوعها والإخلاء والإيواء ضمن خطط إدارة الكارثة أثناء وقوعها أو بعد وقوعها ، وخطط إعادة الإعمار ضمن إدارة الكارثة بعد وقوعها.
17. مفهوم الغرفة الآمنة هي جزء من الاستعدادات لحالات الطوارئ والتي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير.

18. في خطوط المواجهة الرئيسية يفضل تفريغ التجمعات السكنية من الأنشطة الحيوية التي تمثل عامل استهداف يعرض التجمع السكني للخطر.
19. توحيد خط السماء في مناطق خطوط المواجهة يساهم في التخفيف من الضرر المتوقع والأثر الناتج عن خطر الكارثة.
20. دور التخطيط والتصميم المعماري دور رئيس وفعال وأساسي في تحقيق الأمن والأمان الحضري للتجمعات السكنية ومواجهة الكوارث.
21. تجارب إدارة الكوارث العالمية وجهت أسلوبيها ضمن ثلاث محاور أساسية تتمثل في التمويل والإشراف ومتابعة الخطط التنفيذية، والثالث والأهم يتمثل في المشاركة المجتمعية الذاتية في عمليات الإدارة والإعمار.

5-1-7 نتائج تتعلق بآثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة : (إثبات الفرضية الخامسة للبحث)

1. يعتبر السكن من ضروريات الحياة التي لا يمكن لأحد الاستغناء عنه، ولأن هذا حق كفلته الدول والشرائع والسياسات العامة للدول.
2. يعاني قطاع الإسكان في قطاع غزة بشكل كبير بسبب التخطيط السيئ للاحتلال والزيادة السكانية المستمرة وتدمير الكثير من القطاع الإسكاني.
3. مشاريع الإسكان نتيجة طبيعية لتلبية حاجة المجتمع في سد النقص في الوحدات السكنية في ظل الزيادة المستمرة لأعداد السكان وثبات مساحة الأراضي.
4. من أهم سلبيات مشاريع الإسكان عدم ملائمة التخطيط والتصميم العمراني للمشاريع مع متطلبات الأمن والأمان التخطيطية في ظل العدوان الصهيوني المتواصل.
5. من أهم سلبيات مشاريع الإسكان عدم ملائمة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية للعادات الاجتماعية للسكان.
6. لا يوجد قانون ينظم تخطيط وتصميم الأبراج، ووضع معايير ومحددات تلائم الواقع الذي تعيشه مشاريع الإسكان في محافظات غزة في ظل العدوان المتواصل من الاحتلال الإسرائيلي.
7. 83% من الأبراج السكنية لا وجود ملجأ لحماية السكان فيها، وهذا أمر هام يفنقه الشعب الفلسطيني ولاسيما أنه في حالة حرب بشكل شبه مستمر.
8. 67% من الأبراج السكنية لا تحتوي أنظمة لإطفاء الحريق، ونسبة 44% من الأبراج لا يوجد فيها سلام للهروب لتسهيل عملية تفريغ السكان في حال الخطر، و48% من أبراج

قطاع غزة لا يوجد فيها مانعة صواعق، كما أن معدات الإطفاء التي تتوفر لدى الدفاع المدني لا تغطي سوى 9 طوابق.

9. عدد من الأبراج ضمن المشاريع الإسكانية كانت تبنى أو تبنى حالياً قرب المستوطنات وأثرت على الحالة الاجتماعية للسكان وأطفالهم (التهديد الأمني).

10. تعتبر سياسة هدم المنازل التي مارستها ولا زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان وذات انعكاس مباشر وخطير على واقع السكن وعلى مدى تمتع السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بحقوق السكن.

11. إجمالي الوحدات السكنية المهتمة خلال العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 كلياً حوالي 5,000 وحدة سكنية.

12. بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة جزئياً خلال العدوان على محافظات غزة - ديسمبر 2008 كلياً حوالي 50,000 وحدة سكنية.

13. عدم الاهتمام بمعايير التخطيط والتصميم الملائمة لتجربة الحرب التي مر بها القطاع والاهتمام بشكل أكبر بالبحث عن مصادر تمويلية لتنفيذ هذه الخطط أحد المآخذ على مراحل إعادة الإعمار بعد الحرب على محافظات غزة - ديسمبر 2008.

14. لم تنوه أي مسودة أو خطة إعمار من الجهات المسؤولة أو المساهمة في إعمار محافظات غزة بعد العدوان الأخير - ديسمبر 2008 إلى عوامل الأمن والأمان التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في تخطيط التجمعات السكنية الجديدة.

15. كافة الأراضي المقترحة لإنشاء مشاريع إسكان جديدة هي مناطق حدودية لا تحقق أدنى معايير الأمن والأمان للمواطنين.

6-1-7 نتائج تتعلق بالدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوى في محافظات غزة: (إثبات الفرضية السادسة)

1. تم إنشاء مشروع إسكان تل الهوى لحل المشكلة الإسكانية ولخلق بيئة عمرانية جميلة ولتوطيد العلاقات الاجتماعية بين السكان.

2. تفتقر الأحياء إلى الخدمات الأساسية مثل المركز الحضري، حيث توزع فيها الخدمات بصورة عشوائية فتقتصر الخدمات التجارية على بعض محلات البقالة التي تتوزع بشكل خطي داخل المجاورات إضافة إلي أن كثير من مجاورات الحي لا تحتوى على مدرسة ابتدائية مما يدفع الأطفال للسير مسافات طويلة جداً واختراق شوارع رئيسية خارج المجاورة للوصول إلى مدارسهم.

3. كثير من المجاورات لا تحتوى على مناطق خضراء أو ترفيهية وإن وجدت تكون بمساحات صغيرة جداً لا تفي بحاجة سكان المجاورة والبعض معتدى عليها من السكان. والمساحات الفارغة بين الأبراج لم تجهز كحدائق ومساحات خضراء.
4. يعتمد تخطيط المجاورات على النظام الشبكي النافذ الذي يقلل من عوامل الأمن والأمان بسبب المرور العابر. والشوارع العريضة الواسعة.
5. لا يوجد تدرج هرمي لشبكة الطرق داخل المجاورة حيث أن معظم الشوارع الفرعية تتصل بالشوارع الرئيسية ومقاربة لها في العروض ومواد الرصف مما يخل بعوامل الخصوصية.
6. عدم توفر جميع الخدمات والمرافق بشكلها المتكامل (مرافق صحية - تعليمية - اقتصادية). في المجاورة مما يدفع بعض قاطني الحي إلى الانتقال خارج الحي للحصول على هذه الخدمات.
7. وجود خلط في استعمالات الأراضي بحيث وجود المؤسسات الحكومية والأمنية شكلت عامل تداخل مع مبدأ المشروع الإسكاني.
8. بعد مكان العمل عن السكن حيث تقتصر فرص العمل في المجاورات على بعض الأنشطة التجارية.
9. عدم تطبيق معايير السلامة العامة من حيث توفر وسائل الإطفاء اليدوية في الوحدات السكنية إلا في حالات نادرة وإن وجدت فإنها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة.
10. الكثير من الأبراج السكنية لا تضم وسائل الإطفاء كخرطوم المياه وأنابيب الإطفاء وإن توفرت فغنها لا تكون صالحة للعمل ولا يوجد لها صيانة ومتابعة مستمرة، أو أنه في حالات كثيرة يتم استخدام خرطوم الإطفاء لعمليات النظافة في البرج السكني.
11. تصميم سلالم الهروب لا يراعي في كثير من الأحيان الأسس التصميمية السليمة من اتجاه فتح الأبواب وطبيعة جدران السلالم ونوعية المواد المستخدمة في تنفيذ عناصر السلالم وموقع السلالم من البرج، وفي أي مكان يكون الخروج فمن خلال الزيارات الميدانية تبين أن أبواب الكثير من سلالم الهروب الخارجية لا تعمل بالشكل المطلوب ولا تفتح بسهولة بل كذلك تجد السلالم في النهاية تنتهي بالمدخل الرئيسي للبرج وليس لخارج المبنى مباشرة.
12. بخصوص الشقق السكنية في البرج فلا يمكن اعتبار وجود سلبيات تصميمية واضحة وعامة ولكنها متفرقات تختلف من مكان لآخر كالتوزيع الخاطئ للوظائف والفتحات داخل الشقة السكنية، أو كنوعية مواد التشطيب المستخدمة وسماكات الجدران وعدم مراعاة توقع الأخطار وتحقيق السلامة البشرية.
13. عدم توفر وسائل الإطفاء والإسعاف الأولي في الوحدات السكنية.

14. عدم وجود فراغ لتجمع السكان في فترات متفاوتة كنوع من التواصل الاجتماعي ولكن شكلت مداخل الأبراج ومواقف السيارات أسفل كل برج هذه الفراغات.
15. تم استهداف 1503 وحدة سكنية بناء على حصر وكالة الغوث الدولية الأثروا ما بين هدم كلي وأضرار بليغة وأضرار طفيفة.
16. تم استهداف 2059 وحدة سكنية بناء على حصر وزارة الأشغال العامة والإسكان مابين أضرار بليغة ومتوسطة وطفيفة.
17. حصر كل من وكالة الغوث الدولية ووزارة الأشغال العامة والإسكان كان يعتمد بشكل أساسي على التقييم المالي للضرر دون النظر لمعايير أخرى قد تساهم في تشكيل رؤية جديدة لمشاريع إسكان مستقبلية.
18. سكان مشروع إسكان تل الهوى هم من الملاك وليس المستأجرين وأقاموا في المشروع سعياً للبحث عن سكن أفضل يوفر لهم كافة عوامل الراحة والأمن والأمان.
- 6- فئات العمل في عينة الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى غالبيتها من الطبقات العاملة ما بين موظف أو عامل أو غيرها وبمعنى آخر من الطبقات متوسطة الدخل أو محدودي الدخل وبالتالي فإن أي أضرار قد تتعرض لها وحداتهم السكنية قد يكون خارج قدرتهم واستطاعتهم على إعادة تعميره أو البحث عن سكن بديل.
- 7- تمثل الطبقة الجامعية النسبة الأكبر من شريحة عينة الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى وهذا إن دل فإنه يدل على إمكانية نشر ثقافة مفاهيم الأمن والأمان الحضري بين السكان وتشجيع المشاركة المجتمعية من أجل تحقيقها.
- 8- حصلت عدد سنوات الإقامة ما بين (5 - إلى أكثر من عشر سنوات) النسبة الأكبر في عينة الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى وكانت نسبة الملكية للوحدات السكنية في المشروع النسبة الأكبر التي تجاوزت 81.1% وهذا يدل على أن السكان اختاروا الإقامة في مشاريع الإسكان كخيار للاستقرار طويل الأمد.
- 9- بخصوص مكان السكن السابق وسبب الانتقال للسكن في مشاريع الإسكان يبين أن السبب الرئيس للانتقال سواء من بسبب ضيق المساحة أو تكوين أسرة أو هدم المنزل السابق جاء للبحث عن بدائل سكنية أفضل تحقق رغبات وآمال السكان.
- 10- الملجأ كأحد وسائل الحماية من الكوارث لا يتوفر في مشروع إسكان تل الهوى، وهناك رغبة واضحة لتوفير ملجأ في البرج السكن وصلت إلى 89.3%، كما أن هناك رغبة وصلت إلى 78% أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني.
- 11- 65% من عينة الدراسة أفادت بعدم توفر وحدات الإطفاء في الوحدة السكنية.

- 12- ثقافة المداواة والإسعاف الأولي بشكل ذاتي متوفرة حيث أقرت 51.9% من عينة الدراسة بتوفر وحدات الإسعاف الأولي داخل الوحدة السكنية.
- 13- هناك توجه غالب وصل إلى 76% من عينة الدراسة يرى أن الطوابق السفلية أكثر أمناً من الطوابق العلوية وهذه النقطة مهمة من ناحية التصميم المعماري للأبراج وتوزيع الفراغات في الوحدات السكنية.
- 14- ما بين (60 - 67) % من عينة الدراسة رأّت أن الأبراج السكنية لم توفر لهم الأمن والأمان وذلك الأمر ناتج عن قصور في كثير من المعايير التخطيطية والتصميمية التي أفقدت السكان الثقة في الرغبة في السكن.
- 15- هناك توافق كبير على أن العلاقات الاجتماعية لها دور كبير في الشعور بالأمن والأمان وصل هذا التوافق إلى نسبة 88.7% في عينة الدراسة، وكذلك هناك رغبة كبيرة في أن يحتوي البرج السكني على مكان مخصص للعائلات وصلت فيها نسبة الرغبة إلى 84% في عينة الدراسة.
- 16- عدم الرغبة في أن يكون سكان البرج من نفس مجال العمل وصلت إلى 65% ويمكن أن يعزو ارتفاع النسبة بعدم الرغبة إلى السعي إلى التعرف على فئات أعمال جديدة وبناء علاقات جديدة تكسب مزيد من الخبرة والثقافة من المجالات المختلفة على عكس إن كانت فئات العمل في نفس المجال.
- 17- وصلت الرغبة في توفير ملجأ عام في المنطقة حال وقع كوارث إلى 63.3%، وبخصوص مشروع إسكان تل الهوى فإنه يمكن الاستفادة من المساحات المفتوحة بين الأبراج في الاستفادة منها في تنفيذ ملاجئ عامة أسفل المنطقة المفتوحة والاستفادة من المنطقة العلوية بتحويلها إلى مكان للقاء العائلات ومساحات خضراء.
- 18- هناك توجه كبير في عين الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى بضرورة عدم اختيار مواقع حدودية أو مواقع ذات احتكاك مباشر مع النقاط الساخنة ومواقع تواجد العدو الإسرائيلي.
- 19- هناك توجه كبير في عين الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى لبناء أسوار ولو بسيطة الارتفاع مع بوابات مناسبة للأبراج السكنية في المشروع الإسكاني الأمر الذي يعطي نوع من الاطمئنان النفسي كجزء من الاحتياجات السيكولوجية في الفراغ الحضري، حيث وصلت نسبة الرغبة في توفر هذه العناصر إلى 74.9% من عينة الدراسة.
- 20- هناك توجه لتشكيل لجان متعددة الوظائف والمهام من نفس سكان المشروع تعمل على إدارة المنطقة في حال الخطر، حيث وصلت نسبة الرغبة في تواجد هذه الفرق إلى 89.6% من عينة الدراسة.

- 21- 71% من عين الدراسة لا ترغب لأبنائها في السكن في أبراج ومشاريع إسكانية مماثلة للتي يقيمون فيها ولا يرغبوا أن يمر أبناءهم بنفس ظروف الخوف وعدم الاطمئنان التي عانوا منهم خلال العدوان الأخير على محافظات غزة - ديسمبر 2008، وهذا يدل على أن هذه المشاريع لم تحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الفسيولوجية .
- 22- نسبة مغادرة الوحدة السكنية أثناء الحرب تجاوزت 70%، ويمكن أن يعزو ذلك قصور في بعض المعايير التصميمية للوحدة السكنية، الأمر الذي يشجع استخدام مفهوم الغرفة الآمنة التي تم ذكرها في الفصول السابقة بكافة معاييرها التصميمية.
- 23- بناء على رأي عينة الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى تبين أن 87.4% تؤكد ضرورة وجود فراغ لتجمع السكان في حال تعرض السكان في المشروع للخطر أو الكارثة.
- 24- بناء على رأي عين الدراسة فقد أكدت أن نقصان العناصر السابقة أفقد عينة الدراسة الإحساس بالأمان وصلت إلى 91.6% في نقصان الكهرباء والاتصالات، وإلى 80.7% في الغذاء والماء.
- 25- تمثل الحاجة إلى توفر الماء باستمرار أعلى درجة تقييم حيث حصلت على 54% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا تأكيداً لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".
- 26- تمثل الصحة الدرجة الثانية من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، حيث حصلت على 49.7% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يؤكد مدى الحرص على الحياة والرغبة في الاستمرار والعيش.
- 27- يأتي الحاجة للغذاء في المرتبة الثالثة من حيث احتياجات المرافق التي يرغب عينة الدراسة بتوفرها، وهو فعليا تسلسل منطقي : ماء - صحة - غذاء.
- 28- يأتي الحاجة للمولد الكهربائي في الترتيب الرابع من الاحتياجات وهو ما يدل على الحاجة إلى الشعور بالأمان فانقطاع التيار الكهربائي خلال الحرب مع القصف المستمر للمشروع أفقد الإحساس بالأمان وزرع الخوف الشديد في نفوس المقيمين في المشروع.
- 29- تأتي بعد ذلك وسائل الاتصال والمصلي ومركز الدفاع المدني بنسب متقاربة ولكنها تمثل نسب كبيرة من عينة الدراسة، وهو ما يدل على أهميتها.
- 30- جميع المرافق التي ترغب عين الدراسة في مشروع إسكان تل الهوى بتوفرها (الماء - الغذاء - الصحة - الكهرباء - الاتصالات) حصلت على أعلى درجات في المعيار رقم (1) الذي يمثل الدرجة الأعلى للاحتياج .
- 31- العلاقات الاجتماعية الضعيفة تمثل المشكلة الأولى والأهم التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.

32- التوجهات السياسية المتنوعة مثلت المشكلة الثانية التي أفقدت عينة الدراسة الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب.

7-2 التوصيات:

من خلال تحليل النتائج السابقة المتعلقة التي تم الوصول إليها من خلال الفصول الست السابقة يضع الباحث مجموعة من التوصيات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في تحقيق معايير الأمن والأمان في مشاريع الإسكان ويمكن لها أن تساهم في نجاح هذه المشاريع في أن تحقق ذلك، وتمثل هذه التوصيات بالتالي:

7-2-1 توصيات تتعلق بالتعريف بالبحث:

1- توظيف الدراسات البحثية والأكاديمية في اتجاه تفعيل قضية دراسة الكوارث الطبيعية والاصطناعية بأنواعها المختلفة ووضع الرؤى المناسبة لمواجهة كل كارثة من الكوارث من خلال التخطيط والتصميم العمراني السليم.

2- تناول مفاهيم الأمن والأمان الحضري التي تركز على كارثة الحرب بشكل مستفيض ووضع حلول تخطيطية وتصميمية لتفادي الأضرار الناجمة عن مثل هذه الكارثة.

3- مشاركة سكان مشاريع الإسكان لمعرفة آراءهم وتوجهاتهم حول ما يتعلق بمفاهيم الأمن والأمان الحضري التي هم بحاجة لها ويفقدونها فعلياً بهدف التنبؤ وبناء خطط تنموية مستقبلية.

4- تشجيع دور المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات في مواجهة وإدارة الكوارث.

7-2-2 توصيات تتعلق بالكوارث والأمن والأمان في البيئة العمرانية:

1- الاستفادة من القوانين والتشريعات الدولية التي أقرت احترام النفس البشرية وإنسانيتها عند وقوع كارثة الحرب وتوظيفها في صالح التخطيط والتصميم العمراني لمشاريع الإسكان.

2- الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المختلفة التي تتأثر بشكل مباشر بمفهوم الأمن والأمان الحضري كالعوامل الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية عند تخطيط مشاريع الإسكان.

3- توظيف مفهوم الأمن والأمان الحضري في الاحتياجات الفسيولوجية والاحتياجات السيكولوجية للسكان في مشاريع الإسكان.

4- نشر ثقافة السلامة العامة وأساسياتها في المجتمع وإدراجها ضمن العناصر التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان.

- 5- عدم السماح ببناء الأنشطة الخطرة ذات الاستهداف المباشر للعدوان الإسرائيلي قرب المشاريع السكنية أو داخلها.
- 6- اختيار المواقع الأكثر أمناً عند تخطيط مشاريع الإسكان وبعده عن مسببات الكوارث المختلفة لتحقيق الأمن والأمان للسكان.
- 7- السعي لتوظيف كارثة الحرب على غزة والتي تدخل ضمن تصنيف الحرب الغير دولية العدوانية الشاملة التي انتهجها الكيان الصهيوني على المجتمع الفلسطيني في المحافل الدولية المختلفة للاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في وضع حلول تخطيطية وتصميمية جديدة وابتكاره لمشاريع الإسكان.
- 8- ضرورة إعادة تقييم توزيع استعمالات الأراضي في محافظات غزة بما يحقق الكفاءة الأعلى في الاستخدام ويوفر مواقع سكنية آمنة تتوفر فيها معايير الأمن والأمان الحضري.
- 9- ضرورة تشكيل فرق وتدريبها على مفاهيم الإخلاء والإيواء للمشاركة في إدارة الكارثة حال وقوعها وتعرض التجمعات السكنية لخطرهما.
- 10- نشر ثقافة بناء الملاجئ الخاصة وفقاً للمعايير الأمنية والهندسية التي تضمن تطبيق معايير السلامة.
- 11- إنشاء قسم هندسي في وزارة الأشغال العامة والإسكان لتقديم الاستشارات الهندسية فيما يخص إنشاء الملاجئ والإشراف عليها وعلى هيكلها الإنشائي كخدمة للجماهير.
- 12- التعاون المهني والأكاديمي بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية للبحث والدراسة لإنشاء الملاجئ بطرق خلاقة تضمن خفض التكاليف وتسهيل عملية البناء باستخدام مواد البناء المحلية المتوفرة.
- 13- إعادة تقييم وتطوير معايير المجاورة السكنية التي تبنى على أساسها المشاريع الإسكانية بما يتلاءم مع واقع كارثة الحرب التي تتعرض لها مشاريع الإسكان بشكل مستمر في محافظات غزة.

7-2-3 توصيات تتعلق بالأمن والأمان الحضري في تخطيط المدن القديمة والمعاصرة:

- 1- توظيف العمارة والتخطيط المعماري عبر العصور لخدمة الأهداف السياسية والعسكرية بما يحقق المصلحة العليا والحماية والدفاع ضد أي أخطار.
- 2- توظيف العناصر الدفاعية المختلفة التي استخدمت في العصور المختلفة في مشاريع الإسكان بأسلوب جديد يحاكي العصر والواقع الحالي ويساهم في توفير مفاهيم الحماية والأمن والأمان الحضري.

- 3- الأخذ بعين الاعتبار عند تخطيط وتصميم مشاريع الإسكان معايير تخطيط الطرق والعلاقات الاجتماعية ومواقع توزيع الخدمات والمرافق المختلفة والتشكيل العمراني بما يحقق الحد الأعلى من توفير الأمن والأمان في مشاريع الإسكان.
- 4- تفعيل موضوع عمليات تخطيط المشاريع الإسكانية في المؤسسات الفلسطينية الأكاديمية في البحث عن سياسات تخطيطية جديدة للتجمعات السكنية الفلسطينية.

7-2-4 توصيات تتعلق بدور التخطيط والتصميم العمراني في تحقيق الأمن والأمان الحضري:

- 1- التركيز على مفهوم التخطيط الاجتماعي كمفهوم أساسي في تحقيق الأمن والأمان الحضري من خلال الترابط الاجتماعي بين أفراد الفراغ الحضري الواحد وتوفير العناصر التي تساعد على تحقيق مفهوم التخطيط الاجتماعي في مشاريع الإسكان.
- 2- عدم وضع التجمعات في بيئة غير متجانسة عمرانياً (كأن يحيط بها استعمالات عسكرية - صناعية - الخ) مما في مشاكل أمنية قد تعرض التجمع السكني لخطر كبير وانعدام الأمن والأمان في التجمع السكني.
- 3- تحديد المساحات التخطيطية ونسب الإشغال في مشاريع الإسكان بما يحقق الاقتراب من البعد الإنساني الأمر الذي يسهل السيطرة عليها وتأمينها ويزيد الشعور داخلها بالأمن والأمان.
- 4- نشر فكرة وثقافة مفهوم الغرفة الآمنة في الوحدات السكنية وهي وسيلة يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير للحماية من صواريخ المقاومة وإدراج هذا المفهوم كبنء أساسي لاعتماد المخططات التصميمية للمشاريع من الجهات الرسمية.
- 5- الاجتهاد قدر الإمكان بتوحيد خط السماء لمشاريع الإسكان وعدم وجود علامة مميزة في مناطق خطوط المواجهة الأمر الذي يساهم في التخفيف من الضرر المتوقع والأثر الناتج عن خطر الكارثة.

7-2-5 توصيات تتعلق بآثار كارثة الحرب على مشاريع الإسكان في محافظات غزة :

- 1- سن قانون متكامل ينظم تخطيط وتصميم الأبراج، ووضع معايير ومحددات تلاءم الواقع الذي تعيشه مشاريع الإسكان في محافظات غزة في ظل العدوان المتواصل من الاحتلال الإسرائيلي.
- 2- اعتماد تصميم الملاجئ ضمن مشاريع الإسكان سواء كانت ملاجئ خاصة أو عامة ضمن المخططات التنظيمية لمشاريع الإسكان وعدم إدخالها لحيز التنفيذ إلا بعد احتوائها على هذا العنصر المتمثل في الملجأ.

- 3- تشكيل لجان وأقسام مراقبة مستمرة للأبراج السكنية لمتابعة احتوائها على أنظمة لإطفاء الحريق، وجاهزية سلالم للهروب ضمن الأصول التصميمية المتعارف عليها في تصميم سلالم الهروب لتسهيل عملية تفريغ السكان في حال الخطر، وتوفير مانعة صواعق، وإلزام مجالس إدارة الأبراج التي لا تحتوي على هذه العناصر وتعمل بكفاءة فيها بتوفيرها وصيانتها ومتابعتها بشكل مستمر.
- 4- عدم اختيار مواقع حدودية قريبة من نقاط التماس وبعيدة عن مركز المدينة عند تخطيط المشاريع الإسكانية.
- 5- الاهتمام بمعايير التخطيط والتصميم الملائمة لتجربة الحرب التي مر بها القطاع والاهتمام بشكل أكبر والتركيز على المعيار الإنساني عند التخطيط وإعادة إعمار مشاريع الإسكان المتضررة وعدم التركيز فقط على المعيار المادي.
- 6- استكمال التواصل العمراني على امتداد محافظات غزة من الشمال إلى الجنوب لتوفير الحماية والأمن للمواطنين. ويصعب تقطيع القطاع في حاله احتلاله من العدو الإسرائيلي كما حدث في حرب ديسمبر 2008.
- 7- إعادة تقييم مخططات استعمال الأراضي وفق معايير أمنية وخاصة في الأراضي المفتوحة الواقعة بين محافظات غزة المختلفة والتي هي ضمن الأراضي الحكومية.
- 8- تخطيط البنية التحتية لمحافظة غزة من خلال منظور أمني يحقق استخدام شبكات الاتصال والصرف الصحي والمياه.
- 9- رصد وتسجيل مواقع آبار المياه الخاصة لدى السكان لاستخدامها بكفاءة عالية لكافة المواطنين في حال الطوارئ.
- 10- تبني استخدام الفواصل في تقنية بناء المباني السكنية من خلال وزارة الحكم المحلي والبلديات والتعامل مع الفواصل من منظور أمني إلى جانب المنظور الإنشائي.
- 11- إعادة تقييم المواصفات الإنشائية والأكواد المستخدمة وتحديثها وتحسينها فيما يتناسب مع الوضع الأمني الخاص الذي تعيشه محافظات غزة.
- 12- استخدام تقنيات جديدة بديلة في عمليات إعمار المشاريع السكنية المتضررة واستخدام مواد بناء جديدة كحجر السليكات والحجر الرملي بعد دراسة الجدوى الاقتصادية من الاستخدام.
- 13- الاستفادة من الخبرات العالمية في تخطيط وتصميم المدن والاستفادة من التقنيات المستخدمة في تخطيط هذه المدن.
- 14- ضرورة عمل كل الأطراف الفاعلة (مؤسسات المجتمع المدني - مؤسسات الإغاثة المستقلة - وكالة الغوث -) على مساعدة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده.

6-2-7 نتائج تتعلق بالدراسة الميدانية لمشروع إسكان تل الهوى في محافظات غزة :

- 1- إعادة دراسات توزيع مخطط استعمالات الأراضي في مشروع إسكان تل الهوى وخلق مركز حضري يوفر كافة الاحتياجات لسكان المشروع .
- 2- استغلال المساحات الفارغة وإعادة تكوين مناطق خضراء أو ترفيهية بما يتلائم مع حجم السكان وإعادة تشجير الشوارع الرئيسية والتجميعة والفرعية.
- 3- الحد من المرور العابر للمركبات نتيجة النظام الشبكي المتبع في مشروع إسكان تل الهوى الأمر يقلل من عوامل الأمن والأمان من خلال استخدام عناصر معمارية وتخطيطية متنوعة تم ذكر العديد منها في فصول البحث.
- 4- إعادة تخطيط وتصميم شبكة الطرق بما يحقق التدرج هرمي لشبكة الطرق ويوفر عوامل الأمن والأمان والخصوصية.
- 5- تفريغ المشروع من المؤسسات المختلفة التي تشكل عامل تداخل مع مبدأ المشروع الإسكاني، وتعرض المشروع للخطر.
- 6- تطبيق معايير السلامة العامة في الأبراج والوحدات السكنية من خلال توفر وسائل الإطفاء اليدوية ووسائل الإسعاف الأولي وكفاءة عمل واستخدام سلالم الهروب.
- 7- توفير فراغ لتجمع السكان في فترات متفاوتة كنوع من التواصل الاجتماعي بما يحقق الطمأنينة والإحساس بالأمن والأمان.
- 8- العمل على إنشاء ملاجئ عامة في مشروع إسكان تل الهوى ويقترح استغلال المساحات المفتوحة بين الأبراج من خلال إنشاء ملاجئ أسفل سطح الأرض بمخارج علوية وتشجير المناطق العلوية وتحويلها لمناطق خضراء للتسلية والترفيه.
- 9- إضافة بعض العناصر المعمارية للأبراج السكنية والتي تساهم في الإحساس بالخصوصية والأمن والأمان لكل برج كالأسوار والبوابات الرئيسية.
- 10- تشكيل فريق من سكان المنطقة لإدارة المنطقة في حال الخطر.
- 11- توفير مجموعة من المولدات الكهربائية توزع في أماكن يتم اختيارها بحيث تغطي كافة المشروع عند انقطاع التيار الكهربائي.
- 12- العمل على دراسة إمكانية توفير مخزون من المواد الغذائية والحاجات الأساسية التي يمكن أن يكون لها حاجة أساسية في الحرب، ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية لتنفيذ مثل هذه الفكرة.

- 13- عمل مخطط يوضح مواقع آبار المياه الخاصة في الأبراج وتشكيل لجنة تعمل على توفر الماء باستمرار في المشروع وحال تعرضه لأي خطر من خلال مخزون مائي استراتيجي.
- 14- تشكيل لجنة طبية في المنطقة للمساهمة في الإسعاف الأولي وتقديم الخدمات الطبية في حال تعذر توفر الرعاية الطبية الرسمية وتوزيع أدوات الإسعاف الأولي والتأكد من توفيرها في كافة الوحدات السكنية.
- 15- نشر ثقافة مفاهيم الأمن والأمان الحضري بين السكان وتشجيع المشاركة المجتمعية من أجل تحقيقها.
- 16- لا بد من السعي لنشر مفاهيم السلامة العامة لدى سكان مشاريع الإسكان.
- 17- لا بد أن يكون هناك اختلاف واضح في تصميم الوحدات السكنية في الطوابق السفلية، عن تصميم الوحدات السكنية في الطوابق العلوية بحيث تكون معايير السلامة والأمن والأمان في الطوابق العلوية تأخذ جانباً وحيزاً كبيراً في تصميم الطوابق العلوية.
- 18- يقترح أن يتم إلزام المخططات التنظيمية لأي برج سكني باحتوائها طابق وسطي، للوصول إليه من الطوابق العلوية للشعور بالراحة والأمن والأمان.
- 19- إعادة النظر في المعايير التصميمية لسالم الهروب و الإشراف ومتابعة تنفيذها بالشكل التصميمي السليم الذي يحقق الوظيفة التي صممت لها.
- 20- لا بد أن يكون هناك توجه تصميمي جديد في مشاريع الإسكان يلزم القائمين على مشاريع الإسكان بتوفير فراغ في مكان مناسب داخل البرج السكني للقاءات العائلية والاجتماعية ضمن معايير تصميمية محددة تحفظ خصوصية كل المرأة والطفل والرجل.
- 21- تشجيع اختلاط فئات العمل في الأبراج السكنية بقدر الإمكان.
- 22- الاستفادة من المساحات المفتوحة بين الأبراج في الاستفادة منها في تنفيذ ملاجئ عامة أسفل المنطقة المفتوحة والاستفادة من المنطقة العلوية بتحويلها إلى مكان للقاء العائلات ومساحات خضراء.
- 23- عدم اختيار مواقع حدودية أو مواقع ذات احتكاك مباشر مع النقاط الساخنة ومواقع تواجد العدو الإسرائيلي والبحث عن بدائل أخرى داخل التجمعات السكنية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبادل الأراضي الحكومية بأراضي ذات ملكية خاصة ضمن آلية معينة تضعها الجهات المسؤولة، كذلك يمكن أن يتم اختيار مواقع لتنفيذ مشاريع الإسكان الجديدة تحقق التواصل العمراني بين محافظات غزة.

- 24- إقرار بناء أسوار ولو بسيطة الارتفاع مع بوابات مناسبة للأبراج السكنية في المشروع الإسكاني الأمر الذي يعطي نوع من الاطمئنان النفسي كجزء من الاحتياجات السيكولوجية في الفراغ الحضري.
- 25- العمل على تشكيل لجان متعددة الوظائف والمهام من نفس سكان المشروع تعمل على إدارة المنطقة في حال الخطر.
- 26- إيجاد بدائل تخطيطية وتصميمية جديدة تعزز الرغبة في أن تستمر هذه المشاريع كبداية أساسية للسكن للأسر المختلفة وأبناءها في المستقبل.
- 27- تشجيع استخدام مفهوم الغرفة الآمنة في داخل الوحدة السكنية للحماية من الأخطار وإقرارها ضمن الموافقة على أي مخطط تصميمي لأي مشروع سكني.
- 28- ضرورة التركيز على استمرار الاحتياجات الفسيولوجية الأساسية المتمثلة في الغذاء والماء والكهرباء والاتصالات أثناء الحرب ولو بالحد الأدنى.
- 29- توزيع مخطط شبكات الطرق بأسلوب جديد بعيد عن التخطيط الشبكي والمرور النافذ للشبكة.
- 30- مراعاة التدرج الهرمي لشبكة الطرق وعدم الخلط فيما بينها، وتحديد وظائف مرور كل نوع طرق في الشبكة.
- 31- مراعاة توزيع الأبراج السكنية بما يحقق فراغات مناسبة وتباعدها مدروس لا يؤدي لتضرر الأبراج في حال تعرض أحدها للقصف.
- 32- عدم إقامة مشاريع الإسكان في مناطق حدودية، أو مناطق معزولة عن الكتل العمرانية، ومراعاة إنشاء مشاريع الإسكان في مناطق تحقق تواصل الكتلة العمرانية بين محافظات غزة.
- 33- توفير مقرات لوحدات الإسعاف الأولي ووحدات الإطفاء خاصة بكل مشروع إسكاني توزع داخل المشروع بحيث تحقق كفاءة الاستخدام في حال تعرض المشروع لأي خطر.
- 34- السعي لتوفير مخازن للسلع الأساسية الغذائية يمكن أن يكون هناك مشاركة مجتمعية من اللجان المشكلة داخل المشروع للإشراف عليها ويستفاد من في تغطية احتياجات المشروع الإسكاني إذا تعرضت للنقص عند أي خطر أو كارثة.
- 35- تحديد الآبار الموجودة في المشروع الإسكاني ونقلها لإشراف اللجان لاستخدامها بشكل يحقق العدل بين سكان المشروع اذا ما تعرض للخطر أو الكارثة، كما أنه يمكن في مشاريع الإسكان الجديدة أن يتم حفر مجموعة من الآبار تخدم احتياجات المشروع الإسكاني، وكذلك يجب أن يسن قانون يفرض بناء خزان مائي احتياطي في كل برج سكني يستفاد منه لتخزين المياه واستخدامها لصالح البرج.

- 36- إقرار مفهوم الغرفة الآمنة ووضعها ضمن إلزاميات تصميم كل وحدة سكنية في البرج.
- 37- وضع معايير تصميمية للطوابق العلوية في البرج السكني تحقق معايير الأمن والأمان للسكان يمكن التركيز فيها على الفتحات وتوزيع الفراغات الداخلية، والغرفة الآمنة.
- 38- تصميم مكان للقاء العائلات ضمن تصميم البرج السكني ويفضل أن يكون في مناطق سفلية بحيث يمكن الاستفادة منه لتجمع السكان في حال تعرض المشروع الإسكاني لأي خطر أو كارثة.
- 39- دراسة توزيع وتصميم سلالم الهروب بما يتلائم مع تحقيق الكفاءة العالية في توفير معايير الأمن والأمان ويشجع السكان على استخدامها للوصول للطوابق السفلية عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة.
- 40- استخدام فواصل الهبوط ضمن البرج السكني وتصميمه كمجموعة جزئيات وليس كتلة واحدة مما يقلل من تعرض البرج للانهيال بالكامل أو تضرره بالكامل.
- 41- احتواء الطوابق المختلفة للبرج السكني على وسائل الإطفاء ووحدات الإسعاف الأولي كاستخدام مشترك لكل طابق في حال عدم توفر داخل الوحدات السكنية.
- 42- توفير وسائل الإطفاء والإسعاف الأولي في المشروع السكني.
- 43- توفير مصادر الماء بشكل مستمر داخل المشروع ولو بالحد الأدنى.
- 44- توفير مولدات الكهرباء داخل المشروع الإسكاني لاستخدامها عند الاحتياج عند التعرض لأي خطر أو كارثة تؤدي لانقطاع التيار الكهربائي.
- 45- توفير وسائل اتصال جديدة آمنة في حال تعرض الشبكة المحلية لأي ضرر عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة.
- 46- تشكيل لجان متابعة داخل المشروع عند تعرض المشروع لأي خطر أو كارثة.
- 47- تدعيم مبدأ التواصل الاجتماعي بين السكان والتشجيع المستمر على ذلك من خلال توفير الوسائل الممكنة لذلك.
- 48- التنوع بين مجالات العمل في المشروع السكني الواحد والبرج السكني يؤدي إلى تبادل الثقافات والخبرات، وبناء علاقات جديدة خارج إطار المهنة والعمل الواحد.
- 49- تنظيم برنامج للقاءات الاجتماعية المتواصلة ضمن المشروع الإسكاني الواحد.
- 50- تشكيل اللجان الاجتماعية التي تعمل على تحقيق كافة الاحتياجات السيكولوجية في المشروع الإسكاني وتشارك السكان كل المناسبات بأنواعها المختلفة.

المراجع

أولاً/الكتب:

- 1- أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، "مستقبل الحروب" الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة"، الطبعة الأولى 2008م.
- 2- الغزالي، أبو حامد محمد، كتاب "التبر المسبوك في نصيحة الملوك".
- 3- البشير للنشر والتوزيع ، " عمارة الأرض في الإسلام-مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية"، الطبعة الثانية 1995م / 1416هـ
- 4- إبراهيم، محمد عبد العال، "العمارة والعمران في الوطن العربي"، دار الراتب الجامعية، الطبعة الثالثة، 1986م.
- 5- أبادي، الفيروز، الجزء الرابع، باب النون/فصل السين.
- 6- الخشاب، مصطفى، "علم الاجتماع الحضري"، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص:15، الطبعة الأولى ، 1985
- 7- حماد، محمد، " تخطيط المدن وتاريخه"، الطبعة الأولى، القاهرة 1988م.
- 8- حسونة، خليل إبراهيم، " لكي لا ننسى فلسطين"، مكتبة اليازجي، 2005م.
- 9- علام، أحمد خالد ، " تاريخ تخطيط المدن"، مكتبة دار الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1993م.
- 10- عيفي، أحمد كمال الدين، "نظريات في تخطيط المدن"، الطبعة الأولى، 2000م.
- 11- عثمان، محمد عبد الستار، " المدينة الإسلامية" ، إصدارات عالم المعرفة-سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ذو الحجة 1408هـ / أغسطس/آب 1988م.
- 12- سنن الترمذي.
- 13- صالح، جمال، نص اتفاقية جنيف الرابعة - كتاب السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية- مطبعة دار الشروق-القاهرة، الطبعة الأولى 2002م.
- 14- مدني، عبد القادر علاقي ، كتاب إدارة الموارد البشرية .
- 15- فواز ، مصطفى، مبادئ تنظيم المدينة، سلسلة الكتب العلمية الميسرة-معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980م.

ثانياً/الأوراق البحثية:

- 1- السكيت، خالد بن سكيت، "الأمن والأمان في الحي السكني"، مارس 2004م.
- 2- الحاج حسن، محمد توفيق محمد، "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية - حالة دراسية مدينة نابلس"، 2007م.

- 3- العيسوي، أسامة عبد الحليم وفريد صبح القيق، "دراسة تقييميه لطبيعة العلاقات الاجتماعية لساكني أبراج جمعيات الإسكان برج الجامعة الإسلامية - تل الهوى كحالة دراسية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الهندسي الثاني لكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، 2006م.
- 4- القباني، هبة فاروق، " المدينة(التعريف والمفهوم والخصائص)- دراسة التجمعات الحضرية في سورية، جامعة دمشق-كلية الهندسة المعمارية-قسم التخطيط العمراني والبيئة، 9 أبريل 2007.
- 5- آل فطيمه، محمد بن يحيى، " دور البلديات في سلامة المنشآت"، الإدارة العامة للتشغيل والصيانة، إدارة التشغيل، السعودية، 1425هـ.
- 6- الحاج حسن، محمد توفيق محمد، "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية"، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، 2007م.
- 7- الحنفي، محمود، "مراحل تطور قضية نهر البارد - من المعارك إلى إعادة الإعمار"، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان.
- 8- الجماسي، علاء الدين ، الحجار، محمد سعيد، " تسهيل وتنظيم إدارة وتحديد أولويات الإعمار باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية- حالة دراسية قطاع غزة"، مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث للهندسة والإعمار، 2010م.
- 9- العمود، سليمان بن إبراهيم، " دور البلديات في سلامة المنشآت"، بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني العشرون تحت شعار سلامة المنشآت - أهداف وغايات، 1425هـ.
- 10- العمر، صالح عبد الرحمن عبد العزيز، " دور العمل المهني الهندسي في تحقيق سلامة المنشآت"، بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني العشرون تحت شعار سلامة المنشآت - أهداف وغايات، 1245هـ.
- 11- القرني، عبد الله بن محمد، "الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث".
- 12- باهامام، علي بن سالم بن عمر، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال".
- 13- حسن، نوبي محمد، "التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية"، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد3، 2002م.
- 14- حمودة، نجلاء يحيى مصطفى، "الإيواء العاجل".
- 15- عباس، مكرم محمد قدرى أحمد، " الأمان الحضري (التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة) - حالة دراسية مدينة نابلس"، 2008م.

- 16- عبده، مصطفى غريب، "توفيق الحاجات الإنسانية كآليات للنطاقات العمرانية في فكر المشاركة والتمكين لجماعة المستعملين"، مؤتمر الأزهر الدولي التاسع، 2007م
- 17- عتريسي، نايف محمود، "قواعد تخطيط المدن"، صفحة 1 حتى صفحة 13.
- 18- سالم، داليا إبراهيم، مجدي محمد رضوان، عزة محمد جعيس، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، 2005م.
- 19- سالم، داليا إبراهيم عبد الرازق، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية"، المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران" قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط، 15-17 مارس 2005م.
- 20- محسن، عبد الكريم حسن، "سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة"، بحث منشور في المؤتمر الهندسي الثالث - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية غزة، 2010م.
- 21- محمد، حنان رفعت، "مستقبل المدينة المعاصرة في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"، المؤتمر الدولي السادس (الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 15-17 مارس 2005م.
- 22- مكرم محمد قدرى "أحمد عباس"، "الأمان الحضري - التصميم من وجهة نظر المرأة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008م
- 23- محسن، عبد الكريم حسن، "الطابع المعماري والعمراني لمدينة غزة"، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية، 2000
- 24- محسن، عبد الكريم حسن، "البلدة القديمة في مدينة غزة-فلسطين- نموذج للمدينة العربية الإسلامية"، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 25- محسن، عبد الكريم حسن، "القيم التخطيطية لمشاريع الإسكان في قطاع غزة وانعكاسها على مشاريع الإسكان المستقبلية" حالة دراسية مشروع إسكان نل الهوى"، 2010م.

ثالثا/المقالات المنشورة:

- 1- السيد، وليد أحمد، "المعمار عندما يتحول إلى أداة سياسية استعمارية"، جريدة القدس العربي، السنة العشرون العدد 6018.
- 2- الرفاعية، ولاء، "عمارة الاحتلال الإسرائيلي"، بحث منشور في المجلة المعمارية العربية، العدد الرابع.
- 3- إبراهيم، حازم محمد، "حول مسألة تعميم مناطق المواجهة"، مجلة عالم البناء، العدد 69.

- 4- إسماعيل، دنيا الأمل، "السكن الجماعي وأوضاع النساء في قطاع غزة"، 2004م.
- 5- السواط، علي بن محمد، "هل تتحول مدننا إلى أبراج شاهقة"، مقال منشور بجريدة اليوم السعودية بتاريخ 11/11/2003. العدد 11106
- 6- نظام الأبنية المتعددة الطوابق بقطاع غزة (1994).

رابعاً/تقارير مؤسسات:

- 1- المركز الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية، الجمهورية اليمنية.
- 2- المركز للفلسطيني لحقوق الإنسان (الميزان) ومؤسسة الحق، "دراسة حول السكن في قطاع غزة"، الطبعة الأولى، أبريل 1997.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4"، ص 189، رام الله- فلسطين، 2005م.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4"، ص 183، رام الله- فلسطين، 2005م.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م".
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025"، ص 3-8، رام الله، 1999م.
- 7- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم"، دراسة تقييمية للتجمعات السكانية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً"، دراسة رقم (41)
- 8- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية"، 2005م.
- 9- مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في المدن، "الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي"، اسطنبول /تركيا، 22-26 أبريل 1985م .
- 10- مؤسسة القدس الدولية، "مدينة القدس - مؤسسات لا تمحى وآثار تتحدى/المنشآت والتحصينات الحربية".
- 11- مركز الميزان لحقوق الإنسان، "واقع الحق في السكن الملائم"، الطبعة الأولى، غزة، أكتوبر 2004م.

- 12- هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية ، " آلية العمل في حالات الطوارئ التي تستدعي الإغاثة العاجلة"، جدة، 2005م.
- 13- وزارة الأشغال العامة والإسكان- السلطة الوطنية الفلسطينية- الإطار العام لآلية إعمار غزة- فبراير 2009
- 14- وزارة الأشغال العامة - مقترح لإعادة بناء 1000 وحدة سكنية في ظل الحصار باستخدام الوحدة السكنية النواة unit core ، 8 يناير 2010.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث

الملحق رقم (2)

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية

ملحق رقم (3)

تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن اللائق
دراسة تقييمية للتجمعات السكنية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً"

ملحق رقم (4)

الآلية المقترحة للتعامل مع الوحدات السكنية المهتمة كلياً والمتضررة جزئياً - 3 مارس 2009

ملحق رقم (5)

مقترح إعادة بناء 1000 وحدة سكنية في ظل الحصار باستخدام الوحدة السكنية النواة)

(Core Unit

ملحق رقم (6)

استبانة الدراسة

الملحق رقم (1)
الإخلاء والإيواء في حالات الكوارث

إهداء - - - ١٤م

الإخاء - إلام و الإياد - و اء في حالات الكوارث

إعداد

عبد الله بن محمد القرني

تقديم

أ.د. عبد الرحمن أحمد هيجان

لمنحة الأوردة العلمية

مدر عام الاستشارات، معهد الأوردة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريب - م

القصدي للكتابة في أي موضوع من الموضوعات أمسية نوع من أنواع المخاطرة التي تسهل إلى حد الأريمة التي يتوخى فيه الإنسان إلى تغيير أمره بحكمة وهدوء. وعندما تكون الكتابة في موضوع مثل موضوع الإخاء والأرواء تأتي أعتقد أن تلك يصبح أكثر خطورة وتحدي لأي كاتب وذلك بسبب ندرة ما كتب في هذا الموضوع وتكرار المفردات فيه. على أنه عندما يقدم شخص من ذوي الخبرة والتخصص العلمي والمعي في موضوع الإخاء والأرواء فإن تلك يعني على الموضوع نوعاً من الثقة والصداقة سواء بالسياسة للقاء السعيين في هذا الموضوع أو الممارسون له في الميدان العلمي مثل مسمى الخبرة الفاع العلمي والخصوات والشبان المتخصصة في هذا الشأن.

من هنا المطابق يقدر لنا القريب عبد الله محمد القرني من خلال توريته العلمية والعملية في موضوع الإخاء والأرواء.

فمن الأهمية العلمية والفقير عبد الله محمد القرني شخص لديه اهتمامه العلمية في هذا الموضوع سواء من حيث دراسته العلمية الأكاديمية أو مشاركته في الندوات واللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بموضوع إدارة الكوارث بشكل عام والإخاء والأرواء بشكل خاص.

ومن الأهمية العلمية فإن القريب القرني أحد مسمى جهاز الدفاع العلمي الذي يحتلج بهمة الإخاء والأرواء كحد علمه الأساسية في إدارة الكوارث والأزمات.

إن التميز في الكتاب الذي بين أيدينا يكمن في عرض الخبر لموضوع الإخاء والأرواء سواء من حيث الجانب النظري أو العملي. فمن الناحية النظرية فقد عالج الكتاب وبشكل مفصل هذين الموضوعين حيث قدم القارئ معلومات جيدة ومكثفة تشكل أساساً للبحث لكل مهتم بهذا الموضوع. بل يمكن القول: إن ما كتب في هذا الموضوع سوف يشكل منطلقاً للكتابات اللاحقة في سواء بسبب التفصيل الوارد فيه أو العكس في تحليل موضوعات.

أما من الناحية العملية فإن الكتاب يعد دليلاً إرشادياً للجهات الممارسة لعملية الإخاء والأرواء حيث استطاع الكاتب حصر هذه الجهات وتوحيد آراءها بالنسبة ليقين السعيين.

إني أدرك أن الكثرة في أي موضوع تعدد كما تكثرت سلفاً وربما من المتابعة والتدني وذلك بسبب ما اكتف أي كاتب من الإحسان بعد الإضاء عما يكتبه رقم ما يتله من جدد في هذا الموضوع، لكنني اعتقد بالتقابل أن حص الكاتب في هذا القول أنه حارل رقم لنا شيئاً سيظل محفوظاً حاضرنا ومستقبلنا.

فالتعبير للتعبير بعد الله محمد البرقي حمص الكثير من وفه وحيده ككتابة هذا الكاتب،
وأسأل الله أن التوفيق والسداد والله من وراء القصد.

أ.د. عبد الرحمن أحمد هوجان

أساتذة الإدارة العامة

مدرسة علم الانتقالات

مدينة الإدارة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه . . .

الحمد لله والسنة والسنح على رسول الله أما بعد . . .
فلا ريب أن الكرات والأزمات وغيرها إنما تحدث بئزادة الله وتغيره، أما الأسباب عتيبة كما أقدمنا ونظف القرآن الكريم، وكس علقنا من تاريخ الأمم الخالية، وهذه عهودات دائمة لا تتفق معها التفرجات البشرية، ونحمت الكرات العتيبة (طبيعية) . غير طبيعية) بأن الله في كافة ألسنة العالم إما يسلب حارجه عن نطاق الإيمان، أو يكون الإيمان سبياً في حديثها، وغالباً تحدث هذه الكرات دون سابق إنذار، وإذا كان من الصعب منع وقوع الكرات الطبيعية والتنبؤ بوقوعها بدقة، إلا أنه بالإمكان العمل على الحد من أضرارها الدائمة والشورية التي تنجم عنها، إذا ما أخذنا بأساليب الوقاية والتخطيط الوقعية المسببة للمواطنين، ويهدف الحد من أضرارها، ومن التعرف عند وقوعها، وهذا بدون شك يعين المواطنين والجهات ذات العلاقة على الحد من الأضرار في أضرارها بغير الإمكان.

ومن المتطلبات اللازم عليها عند مواجهة حالات الكرات، القيام بعمليات إخلاء وإيواء سكان المناطق المتضررة، وقد تختلف عملية الإخلاء والإيواء باختلاف المكان والزمان والظروف فيه، وحجم ووزع الكثرة، ولكي تكون عملية الإخلاء والإيواء ناجحة، فلابد من التفاهج أسلوب التخطيط والتنظيم اللازمين لذلك، ومن ثم القيام بالتهيئات والإجراء الشرورية اللازمة، مع مراعاة أن تكون قريبة ما أمكن الواقع، لأن هذا يساعد على خفض مدى الاعتماد وكفاءة الجهات المشاركة، وهناك عنصر مهم يجب أخذه في الاعتبار، وهو أن تكون هناك خطة معدة لسبب الإخلاء والإيواء مسبقاً، بحيث تكون واضحة ومعمومة لدى جميع العناصر، بالإضافة إلى المرونة اللازمة التي يجب أن تتصف بها الخطة لتكون قابلة للتغيير والتعديل عندما يتطلب الموقف ذلك، مع الأخذ في الاعتبار من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذ عملية الإخلاء والإيواء، توجيه وإرشاد المواطنين بالإجراءات التي يجب إتباعها في أوقات الكرات العتيبة فيما يخص الإخلاء والإيواء، وبطالاً أن يجد من سبب تعرض المواطنين أو الموظفين للخطر، بحيث أن هذا لا يمكن إلا بالوقعية الدائمة.

تسمية الإخلاء والإواء تعني نقل المتضررين من الأماكن المعرضة لخطار المنقطة، ولو تم لهم في مناطق آمنة وبعودة عن المخاطر بحيث يبرز بها جميع مستزمات الحياة الضرورية (غذاء ، مياه ، مأوى ، مياه ، صحية ، نواحي اجتماعية .. الخ) لحن عودتهم إلى أماكن الأصلية بعد إعادة الوضع إلى حالته الطبيعية.

تعريف مصطلحات العوان:

1- الكورث:

عارة عن أحداث جسيمة ومماثلة غالباً من تحدث بفعل الطبيعة، تودد المسالخ القوية للبلد، وكل بالقران الطبيعي لأحزوب، وتدارك في مواجهة كافة أحواله الدولة. وعليه فإن تعريف الكارثة يشمل مغامر سببية، واقتصادية لها يمكن اعتباره كارثة في بلد ربما لا يحفر كارثة في بلد آخر .

2- الإخلاء:

يقصد به إبعاد الأشخاص من المناطق المعرضة لأخطار الحروب والكورث إلى مناطق آمنة، وبعودة عن الأخطار، وعودة هؤلاء الأشخاص رعاية كاتبة تقوم به السلطات المختصة وفق خطة مسبقة لذلك.

3- الإيواء:

يقصد به إيواء المتضررين في أماكن تتوفر بها المستزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحن عودتهم إلى أماكن الأصلية بعد إعادة الوضع إلى حالته الطبيعية.

الفصل الأول: الإخلاء

- تعريف الإخلاء.
- أنواع الإخلاء.
- فرق الإخلاء
- وسائل الإخلاء
- مصادر معلومات الإخلاء
- ما يجب معرفته عن المتضررين
- كيفية إبلاغ أوامر الإخلاء
- العوامل المساعدة على نجاح عمليات الإخلاء.
- عمليات نقل المتضررين.
- العوامل المساعدة على اتخاذ القرار بالإخلاء.
- إرشادات عامة لتمر اللذين عند الإخلاء.
- تعريف الإخلاء الطبي.
- إخلاء المرافق ذات الطبيعة الخاصة.
- مهام مسقلى الإخلاء.
- مراحل الإخلاء.

الفصل الأول

مقدمة ١:

ما من شئ أهدى وهادى على الإنسان من أن يفقه بعض أرواح السموات، وموارد سمواته، ومكانه، وحلاته، وأن معجزة من هذه الكثرة تتجسد حيوده الطولية، وما كسبت يدها من شراً والكوارث تاتلخ أكتالا محتضنة، ولكن تادي إلى نفس التيقية إذ ربما تراخ بزخ حذرة الكارثة ما بين عدة ثورات كما هو الحال في الزلازل، وبين عدة سموات في حالة الجفاف، وتختلف مدة آثار الكوارث باختلاف درجة قوتها، ومدى اتساع آثارها وتوطينها وتختلف البيئة السكانية المزمعة للدمار، والسكنية السكان المتكاثرات والأخذ بالأمانات الأولية، والتصرف السليم أثناء الكارثة.

ومن المنهج البارزة في عصرنا هذا، تزايد الكوارث بتغيرها الطبيعية وغير الطبيعية، وهذا أحد الواقع التي دفعت الإنسان في العالم إلى إيجاد الحلول المناسبة لتلك الكوارث، والتمسك على مبدأ ما أمكن التقليل من العنصر الناتجة عنها سواء كانت جبابر بشرية أو مادية، فقد تحقق العالم أن هذه الظاهرة وصلت إلى مرحلة حرجية، وتوجب عليه أن يتصالح بعمية بيقظة حيال ما تحدثه من آثار ودمار وتحطيم لملفظة السالفة، وتيجاد جادة الأمل.

يقضي الإحداة أي مجموعة من السكان والتي سبب تغيير نظام الحياة الاجتماعية وسير الأمور الحانية، حيث تتم عمليات الإحداة لأغلب مقبولة أثناء مختلف الأوقات نهاراً أو ليلاً، وقد تكون لفترة قصيرة أو طويلة، حيث يؤثر التوقيت على الإحداة نظراً لأن سير الأمور اليومية تتغير بسهولة أكثر عند وجود عدد من العاملين، أو عندما يكون الزلازل متفاوتين، مثل أوقات النوم أو أثناء تناول الطعام، كما التطور كوارثي أن الإحداة يتضمن من ناحية المفهوم اسحباً أو أياً ومن ثم عرفة، ويمكن تقبله تلك رحلة (تطلب وعرفة).

إلا أن أكثر (١٩٨٣) يتألف الإحداة ويقول: إن العودة ليست ضرورية لأنه في بعض الأحيان (مثل حالات الجفاف الشديد والظروف الأخرى) يتم الإحداة للسكان لخص زوال الخطر مما قد يعني التغيير الدائم أو الاصحاب من المنطقة.

هناك عدة طوره بارزة من الإحداة يمكن تاليها. فالإحداة قد يكون مطوياً إما بسبب تحديات دائمة أو مؤقتة. مثلاً تنفيذ عمليات الإحداة بانتظام بسبب تهديد بالتهال حتى ولو لم يمكن تحديد هوية مصدر التهديد. بعض عمليات الإحداة تتم لأغلب الحارزية قبل أن يتحول الوضع إلى

مرحلة الخطر. وفي بعض حالات الإحداة لا يتم تنفيذ الإحداة مثل بعض حالات الأعماسر حينما يتغير اتجاه الرياح مما يتغير معه خطورة المنطقة لعدة ساعات من الأمل.

ويعتمد نجاح عملية الإحداة بشكل كبير على الإجراءات والتخطيط للمجموعة والمختصة لهذا الغرض، كما تعتمد أيضاً على حسن التصرف وعلى تدريب الكوادر البشرية. أما في حالات الكوارث وكخاصة الكثرة التي تصبح المواقف الهائلة فحجب قبل التأخذ للتعليم بحماية المستشفيات والتعليم بإحداة الناس عمل وموظفين زوازل وجهور .. الخ.

والتكيف من آثار الكوارث يعني اجراءها والتقليل من العنصر في الأرواح والمستشفيات، وصقلها الإحداة والأرواح تتغيران من أهم الأعمال التقليل من العنصر في الأرواح والمستشفيات، ومن ثم إعادة الأرواح إلى حالتها الطبيعية مع الأخذ في الاعتبار اللورس الاستفادة والأخذ بالإجراءات وتجنب السلبات مستقبلاً. ومن المعروف أن عملية الإحداة والأرواح مثلن، مثلاً، فلا يكون هناك إحداة إلا وبقيةها صفة إلهية، سواء كان تلك الأشخاص أو السمات أو الثروات المختلفة .. الخ. وعمليات الإحداة (الأرواح والأرواح) هي تلك عمليات كل منها مكنة للأخرى.

فصيلة إحداة أي مجموعة من السكان والتي سبب يقضي تمرير الحياة الاجتماعية وسير الأمور الحانية.

والكوارث بصفة عامة تحتاج إلى جهود كبيرة في مجال الإحداة والإحداة والأرواح وسالحة أكثر والتغيير التي تحدثها. بلبل ما يزيد من هول الكوارث لئلا تقع دون سباق إداري، وإياً كان من الخطر في الكوارث وخصوصاً الطبيعية أو تخميا فحجب الأخطر بالأحداة أو كقوية اللزمة والاستعداد لها سكباً عن طريق تحديد مواقع الخطر بناء على دراسات علمية مستفيضة.

الإجلاء - لاء

أولاً: تعريف الإجلاء:

عرف الإجلاء بعدد من التعريف منها:
عرف كورنيلي (١٩١٠م) الإجلاء بأنه: الانتقال الجماعي للسكان بشكل مؤقت ينتج عنه التقيف الجماعي مع الخطر أو الأضرار أو التمرقات التي تطلق بالمجتمع، كما يعرف بأنه: عبارة عن نقل الأشخاص من منطقة خطرة، وذلك عندما يكون هناك خطر محقق أو متوقع الحدوث إلى أقرب منطقة آمنة.

من جان آخر يعرف بأنه: نقل الأشخاص من منطقة الخطر إلى منطقة آمنة بشكل إرادي أو اختياري حسب نوع الخطر^١.

وهناك من يعرف الإجلاء بأنه القيام بعملية نقل المولدين المقيمين من المناطق المعرضة للخطر إلى أماكن أخرى آمنة أو أكثر أماناً مع العمل على رعايتهم وإيوائهم حتى يتم إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد زوال الخطر^٢.

وهناك من يعرفه بأنه: "استنساخ أو نقل الأشخاص المقيمين بالخطر من أماكن الخطر إلى أماكن أكثر أماناً"^٣.

ومن التعريفات السبئية يمكن تعريف الإجلاء بأنه: "عبارة عن نقل الأشخاص المتضررين أو المقيمين بالخطر إلى أقرب أماكن آمنة، وتوجد عن الأخطار، مع رعاية هؤلاء الأشخاص وتوفير سبل الحياة الضرورية لهم سواء كان الإجلاء اختياريًا أو إجباريًا" وسواء كان مصدر الخطر للمنطقة التي يتم إجلائها ترجع لظروف الحرب الطبيعية كالصيف الجوي أو غيرها من السمات الحربية أو الحوادث الطبيعية كالزلازل والبراكين .. الخ، أو السخائر الصناعية مثل الحرائق أو الانفجارات أو ضرب القذرات^٤.

أما التسمية لكلمة الاجلاء وانح قد عرفها القاموس العربي الصحاح الأئيق) على النحو التالي:
اللاجئ: من لا تغير وطنه فرأى من اضطهاد أو حرب أو مجاعة، وجمعه لاجئون.

اللاجئ (لاج) ولاؤها: بعد نزوح فلان: عاب عن بلاده عيية بعودة والذراع الذي يكثر الاغتراب إلى بلاد بعيدة.

وقد يكون الإجلاء جماعياً أو أثناء سوية من المواطنين كالماء والأطفال والسفن .. الخ.

ثانياً: أنواع الإجلاء:

يحت الإجلاء اختياريًا أو إجباريًا كما يحدث الإجلاء كلياً لجميع السكان أو بعضاً منهم. وقد اختلف المصانير والجهات الرسمية في تحديد أنواع الإجلاء على النحو التالي:

وقسم التامضي (١٩١٧هـ) الإجلاء إلى ثلاثة أصناف:

١- الإجلاء الاختياري.

٢- الإجلاء الإجباري الجزئي.

٣- الإجلاء الإجباري الكلي.

ويكمن نوع من هذه الأنواع دراعيه ومساويه التي تتكلم إمبرايات تنفيذها كما يلي:

أ) **الإجلاء الاختياري**: الإنسان بطبيعته البشرية يميل دائماً إلى المد عن موطنه الخطورة، انطلاقاً من غريزة حب الحياة، ومن هنا كان اتجاهه إلى سبل الإجلاء الاختياري ليعتاد على الأماكن التي يستشعر الخطر فيها. ومن ثم يتضح أن الإجلاء يتم بحض اختيار الأفراد طلياً بإزائهم الخاصة. ففي الإجلاء الاختياري يترك الفرد حرية الاختيار دون تدخل من الجهات المختصة في الأمور التالية:

١- تحديد موعد الإجلاء.

٢- تحديد وسيلة الانتقال.

٣- تحديد الجهة التي يتم إليها الإجلاء.

ولا شك أن الدول تتجه هذا النوع من الإجلاء حيث يؤدي إلى تقليل درجة كثافة السكان في المدن المعرضة للخطر، هذا بالإضافة إلى أن الدول لا تتكلف أي أعباء في تنفيذ خطط الإجلاء الاختياري ولكنها تقوم بمرء إيجي في الأمور التالية:

١- توجيه الأفراد إلى أماكن الخطر التي قد يترجمون لها في حالة استمرارهم في الشاء بالمنطقة.

٢- تيسير وسائل الانتقال وتسهيل حركة المرور بالصوره التي تيسر الانتقال وعدم عرقلة السير.

٣- المحافظة على الروح المعنوية للأفراد وعدم السماح بانتشار الإحباطات العروضة.

٤- إخبار الأفراد والهيئات التي يلزم استمرار وتقييم في المنطقة بحزم العادو نظراً لالتزمهم أصلاً تتعلق بالخدمات والمرافق الحيوية وذلك ضمان الاستقرار في هذه الخدمات.

(ب) الإخلاء الإجباري الجزئي: إخلاء إجباري يتم من طريق الإزام أي أن هناك عبودية وتوقع على من يخالفون أن يفرض جزئياً أي لا يشمل جميع سكان المنطقة.

(ج) الإخلاء الإجباري الكلي: يقصد به إخلاء جميع السكان من المنطقة المطلوب إخلاءها، وذلك عن طريق الإزام الضمني.

وقسمت المنطقة الخاصة للإخلاء والإزراء والعمارة من الإزراء الخاصة للمدينة بالمنطقة المرمية المرمية إلى قسمين:

١. إخلاء إجباري يلزم من السلطات.
٢. إخلاء الاختياري يلزم به الأفراد من تلقاء أنفسهم.

الإخلاء الإجباري يقسم الإخلاء الإجباري إلى قسمين هما:

١. إخلاء ما قبل الكارثة: ويتم عند توقع كارثة ما في مكان محدد غير مثل الإختصاص إلى أماكن محددة عن هذا الخطر المتوقع.
٢. إخلاء أثناء الكارثة وبعد حدوثها: ويتم بإخلاء المتضررين من مسرح الكارثة إلى المناطق الآمنة.

الإخلاء الاختياري: قد يحدث عند سماع أو توقع أي خطر ويؤثر بعض المرفقين بالإختلال من مكان إلى مكان آخر ويعتبر أنه آمن دون توجيه من السلطات المختصة.

وقسمت المدينة الوازية للمدينة المنوية الإخلاء إلى نوعين هما:

١. الإخلاء حسب الحجم: ويقسم حسب حجمه إلى قسمين هما:
 - إخلاء كلي.
 - إخلاء جزئي.
٢. الإخلاء حسب المدة: ويقسم الإخلاء حسب مدته إلى قسمين: دائم ومؤقت.

- إخلاء مؤقت: ويعتبر هذا الإخلاء من أسهل أنواع الإخلاء المروفة حيث لا يحتاج في مدته ساعات قليلة جداً وذلك حين التصرف من سلامة أحد مباني المنطقة. وبعد قيام الفرق المتخصصة بإخماد الحريق وإزالة مخلفاته وسحب مياهه يعود السكان أو العاملين إلى ممارسة العمل مرة ثانية.

- إخلاء دائم: هذا النوع لا يحدث إلا في أوقات الأخطار العظمى (الحروب، الزلازل .. الخ) حيث يمسح الأمر بإخلاء منطقة من مساكنها تماماً خوفاً من تدميرها كلياً. وعليه تنقل هذه المنطقة كحماً للطرزى، حيث يصعب إعادة ترميمها بسرعة من جديد، لأن الأمر يحتاج إلى سنوات طويلة وإعادة تنظيم. وهذا ما يجبنا أن نطلق على هذا النوع من الإخلاء دائم.

٣. تبعاً للتوقع لحص الإخلاء:

(أ) إجباري: أي إخلاء المنطقة المرحومة للخطر إجبارياً وذلك بمرور الجهات المسؤولة عن تلكه، لا خيار للسكان في البقاء وتعرض المخالف للعقوبة.

(ب) اختياري: وهذا النوع يقصد به رجل بعض السكان يريد تنظيم وطني بطلب القائمة من المناطق التي يستشرون وجود أخطار بها إلى مناطق أخرى أكثر أمناً تجنباً للمخاطر.

وكل من الإخلاء الإجباري والاختياري نولعه وأثره القسرية والاجتماعية. انظر الجدول رقم (١).

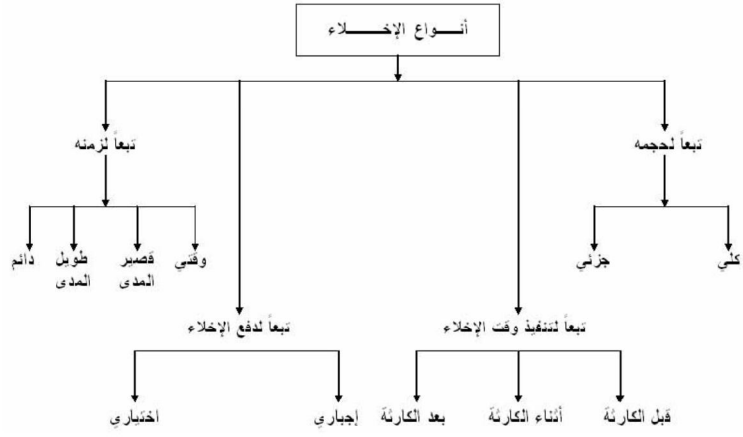
٤. تبعاً لزمته:

(أ) وقتي: لا يتضمن بعض ساعات وهو أسهل أنواع الإخلاء المروفة.

(ب) قصير المدى: وهذا النوع من الإخلاء يستمر أقل من سنة.

(ج) طويل المدى: هو الإخلاء الذي يزيد مدته عن سنة.

(د) دائم: هو الإخلاء الذي يتم فيه إخلاء المتضررين من مواقعهم الأصلية نهائياً بدون عودة وسمح للمساح لهم بالعودة مرة أخرى. انظر الشكل رقم (١).



ثالثاً: موازنة بين الإخلاء الإجباري والإختياري: لنظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) موازنة بين الإخلاء الإجباري والإختياري

الإخلاء الإختياري	الإخلاء الإجباري
١ العرف القديم مع زيادة الضغوط التسمية.	١ عدم الحوف وقت الضغوط التسمية.
٢ سهولة التفصيل الكثرة عن بعضها أو فقدان تفصيل أحد أفرادها.	٢ سهولة التفصيل الكثرة عن بعضها أو فقدان تفصيل أحد أفرادها.
٣ تحقق حاجة للتأخر الموقت.	٣ لا يؤدي إلى حاجة كثيرة للتأخر.
٤ يقع الإبرة من جميع أمتعتها وما تحتاج إليها.	٤ يطبق الترميز الكافية لجميع الأمتعة وما تحتاج إليه الكثرة.
٥ يوفق عملية توزيع الأمتعة وجمعياتها بين المتضررين.	٥ تسهل عملية توزيع الأمتعة وتكفي الخدمات المتضررين.
٦ يقلل من قوة المساعدة للمتضررين على مد يد العون والمساعدة للمتضررين.	٦ يطبق الترميز الكافية لجميع الأمتعة المحورة على يد العون والمساعدة لهم والانتقاء من تلك المساعدات والخدمات.
٧ لا يسمح لأحد بالبقاء ومعاونة من يخالف الأوامر.	٧ لا يغير على إخلاء موقمه أو منزله.
٨ غالباً ما يكن الإخلاء الإجباري مفاجئاً.	٨ الإخلاء الإختياري غير مفاجئ.
٩ تحول المتضررين إلى الأجن.	٩ لا يحدث هذا في الإخلاء الإختياري.
١٠ نتيجة وقوع كثرية أو أحوال حدوث خطر معين.	١٠ نتيجة وقوع كثرية أو أحوال حدوث خطر معين عالية تستوجب فرض الإخلاء على السكان.
١١ تتشارك في تنفيذ والإمراف عليه أجهزة الوزارة ذات العلاقة.	١١ تتشارك في بعض الأجهزة ذات العلاقة.

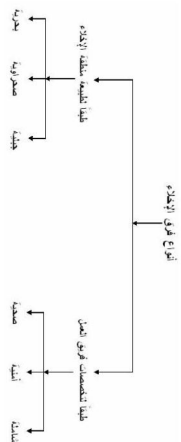
رابعاً: فرق الإخلاء:

يمكن تقسيم فرق الإخلاء على النحو التالي:

- ١- طبقاً لتخصصات فرق العمل الي:
- أ) فرق إخلاء غاشية: وتُعي أن تكون مجموعة الفرق ثابتة ولكن من خلف مثل البيوت الأبنى أو الغي أو الصعي .. الخ. وعالماً ما تكون فرقة الإخلاء مختلفة التخصصات.
- ب) فرقة إخلاء أمنية: تهدف إلى المحافظة على أمن وجهة الإخلاء والممتلكات أو الحقوق من اعتداء خارجي أو داخلي نظراً لوجود أو احتمال جل أمني في (المنطقة) وفي نفس الوقت تتكون أفراد فرقة الإخلاء أو مضمها من رجال الأمن.
- ج) فرق إخلاء صحية: تهدف للحفاظ على صحة الأشخاص والتكاثرات الصحية نتيجة لمهوه صحة الشبقة أو انتشار وباء معين، وفي هذه الحالة تتكون فرقة الإخلاء من العاملين في المجال الصحي.

٢- طبقاً لطبيعة منطقة الإخلاء:

- أ) فرق إخلاء جبلية: تتألف من أشخاص ذوي قدرات عالية وإيقاع تتكلم من تسلق الجبال والناطق الوعرة من أجل الوصول إلى المتضررين ومن ثم إخلائهم أو مساعدتهم على الإخلاء.
- ب) فرق إخلاء صحر روية: تتألف من أشخاص ذوي قدرة عالية على تحمل درجات الحرارة المرتفعة والجفاف الشديد.
- ج) فرق إخلاء بحرية: تتألف من أشخاص ذوي خبرة في مجال السباحة والبروس وتحمل درجات الرطوبة العالية: أنظر الشكل رقم (٢).



شكل رقم (٢)

ويشبه أسئلة على أنواع الإخلاء يمكن تقويمها على النحو التالي:

أولاً: أسئلة الإخلاء الإخباري:

- ١- عمليات الإخلاء والتفجير التي قامت بها سلطات الدفاع المدني بجمهورية مصر العربية أثناء حرب ١٩٦٧م يظل مكان من هناك هناك ثلاث أفرسج، وأرستابلية، وشروبا إلى مناطق ومحافظات أخرى أيضاً، ثم إعادتهم إلى موطنهم الأصلي عقب زوال الخطر من أفر خطط الإخلاء والتفجير التي تمت في علما المعاصر.
 - ٢- الإخلاء الإخباري التي التي يتبره سلطات الدفاع المدني بالمسعة العربية السعودية على مكان منطقة الخليج التي أثناء حرب الخليج، عندما أكت معلومات الاستخبارات العسكرية اعزلت القوات العراقية احتلال هذه المنطقة لوضع دعائي يخلق إثبات القوة العسكرية لبدء القتال.
- ثانياً: أسئلة على الإخلاء الإخباري:
- ١- الإخلاء التي قام به بعض سكان منطقة الرياض والمنطقة الشرقية أثناء حرب الخليج عند تصاعد عمليات إطلاق القذائف أثناء حرب الخليج.
 - ٢- الإخلاء التي قام به أهالي منطقة معسر النجدية أثناء الإخلاء الثلاثي على جمهورية معسر العربية عام ٢٠١٦م وذلك فرأ من لغزات لقوية الحكة على تلك المنطقة نظراً لانتفاخها المتطرات العسكرية.

٣. اللجوء الذي قام به العديد من المواطنين الكويتيين والمقيمين مراباً من الفرد المرابي لندوة الكويت خلال شهر أغسطس ١٩٩٠م إلى دول الخليج والدول العربية الأخرى.

خاتمة: وسائل الإخلاء:

يوجد العديد من وسائل الإخلاء التي تستخدم كوسيلة لإخلاء الأفراد، وهي وسائل ثابتة ومتحركة، وفيما يلي وسائل الإخلاء الرئيسية:

١. السلالم: تعتبر السلالم وسيلة إخلاء بل ومن أفضل وأهم وسائل الإخلاء، ويوجد العديد من أنواع السلالم على النحو التالي:

(بالنسبة للمادة المسموعة منها السلام قد يكون من الإسمنت المسلح أو الحجارة أو الخشب أو الحديد أو الألمنيوم .. الخ) أما بالنسبة للسلالم الخشبية في السلمز فلا تعتبر وسيلة إخلاء، وهنا من وجهة النظر القوسية.

ب) سلالم متحركة: تعتبر ذات موزة خاصة، وهي المعروفة على التحرك على موقع إلى آخر، حينما تتطلب الظروف المتغيرة. وقد تكون عبارة عن سيارة سلم في الغالب تصل إلى مسافات عالية، وقد تكون سلم عابرة، وهي ذات أنواع مختلفة.

٢. وسائل النقل: تعتبر وسائل النقل من أهم وسائل الإخلاء بل وأنها الوسيلة المختلفة، ويمكن أن تقسم إلى ما يلي:

(أ) وسائل النقل القيمة: وتشمل في استخدام النواب مثل: الجمال والخيول والحصير والبريات التي تجريها الحيوانات ونحو ذلك.

ب) وسائل النقل الحديثة: وينقسم إلى:

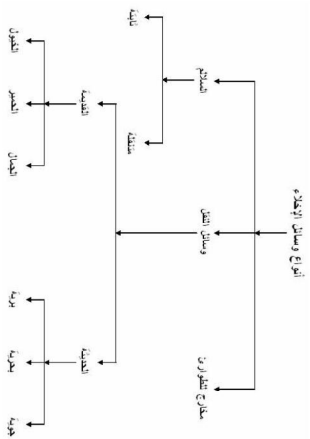
١. وسائل برية: مثل السيارات . القطارات.

٢. وسائل بحرية: السفن . القوارب .. الخ.

٣. وسائل جوية: الطائرات المختلفة . . أنظر الشكل التالي.

٣. مخارج الطوارئ: تعتبر مخارج الطوارئ عند لقاء وقوع الخطر أو قبل حدوثه برمن تفسير عاملاً وتالياً مهماً كوسيلة للإخلاء، بل تعتبر عاملاً لا يمكن للإخلاء أن يكون ناجحاً بدون أن يكون هناك مخارج الطوارئ خصوصاً في الأماكن المأهولة بالسكان والجمهور مثل

(الفسح متعددة الأبرار، والسينمات والمرفق المهمة، والمدارس، والبنوك، وقصور الأبراج والجامعات .. الخ) أنظر الشكل التالي:



سائلاً: مفضل معلومات الإخلاء:

تقسم مصادر معلومات الإخلاء إلى قسمين:

١. مصادر رسمية: عن طريق الأجهزة الرسمية في البرية مثل (الاستخبارات والباحث) يتم التعرف على أي خطر معين يوجد حياة سكان أي منطقة مثل هجوم عسكري أو انفجارات أو نتيجة لحادث مطارات معينة أو منازعات داخلية من مألها نتيجة حياة السكان في أي منطقة أو غير.

١٢. مصادر علمية:
- ويتضمن هذا المصادر إلى قسمين:
- (أ) مباشرة عن طريق حدث أي خطر معين (أرضية) سواء كانت طبيعية مثل الزلزال ..
 الإحطار ... أو غير طبيعية مثل الانفجارات والأوبئة أو البرق والسيول والاضواء على
 اللوحة كترو الرقاع الكونيت.
- (ب) تبتعد عن طريق التنبؤ والتحليل لمخاطر الأمور الطبيعية وغير الطبيعية مثل الأحمال
 الجوية (أمطار، سيول، وانفاسير .. الخ) وغيرها من الأمور الممكن التنبؤ بها قبل
 وقوعها.

سببياً: ما يجب معرفته عن المتضررين قبل البت اليهم:

- من الأمور الهامة التي يجب معرفتها عن المتضررين قبل البت اليهم معلومات مهمة ومحددة من
 تبنى عليها العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة للتفكير كافة من الأوجه المختلفة مع الأخذ
 في الاعتبار نوعية مستلزمات مواد الإغاثة، بما يتناسب مع هؤلاء المتضررين الذين لم يخلوهم
 عند المتضررين ومكان تجمعهم.
- معرفة التوزيع أو زيادة الأشخاص المتوقفة تضررهم.
 - كيفية وصولهم (إرضي، جاني، عائلته، وقائيل).
 - نسبة الرجال النساء و عدد الأطفال.
 - التكوين العمري للمتضررين، وهل هم (متقنون، قرويون، بدو رحا).
 - الحالات التي تحتاجها، والسيارات التي يراولونها).
 - عائلتهم وقائيلهم وطبيعتهم سكنهم.
 - نوع وسائل المواصلات التي يصلان بها.
 - معرفة المجموعات العمري للمتضررون.
 - ضرورة معرفة المستوى الاقتصادي والاجتماعي في منطقتهم.
 - معرفة الوضع الصحي ومدى وجود جرحي، مرضي، والجماعات الأكثر عرضة
 للضرر.
 - وجود أفراد ذوي عاهية خاصة (مأاقين) كبار سن . أطفال وضع .. الخ).

ثامناً: كيفية إبلاغ أوامر الإخلاء:

يتم إبلاغ أوامر وتعليمات الإخلاء عن طريق الحجة المختصة بعملية الإخلاء والأواء والمعرفة
 عليه، وذلك عن طريق عدة وسائل مختلفة، ويجب أن تفي هذه الوسائل بالمرض المطلوب، وغالباً
 ما يكون ذلك عن طريق وسائل الإخلاء المختلفة وخصوصاً المرئية مثلها والسمعية، أو عن
 طريق مكبرات الصوت المرئية بها سيارات الطوارئ مثل سيارات الدفاع المدني أو
 سيارات وحدة الشرطة أو المرور أو عن طريق مكبرات صوت المساجد في الأحياء، كما أن
 مساهرات الإخبار تعبر كذلك من أهم وسائل الأوامر في حالات الطوارئ المختلفة. وبعد إصدار
 تعليمات الأوامر الفردية يتم تحديد أماكن تجمع المتضررين وطرق الوصول إليها أو
 التركز ينقاط التجمع لكل منها. وبعد هذا تضمن التعليمات الأخرى التي تتضمنها المصلحة العامة
 بهذا الشأن. مثل سبب الإخلاء أو التعريف بالخطر القائم أو التوقع حدوثه، وتوجيه المصالح
 المفروضة مع إبلاغ كافة الجمهور بالاصباح أوامر الإخلاء والأواء وعدم مخالفتها، وخصوصاً
 عندما يكون الإخلاء إجبارياً، أي هذا النوع يتم تطبيق مبدأ التوالب والعباب المخالفات.

ثامناً: متطلبات عمليات الإخلاء:

- هناك العديد من المتطلبات اللازمة لعملية الإخلاء يمكن إيجازها على النحو التالي:
١. حصر كافة الكوادر الطبية والطبية المساعدة المتوفرة.
 ٢. تحديد المراكز المراد تحويلها إلى مراكز إسعاف أو مراكز صحية.
 ٣. عمل قوائم كاتبة المدن والقرى وحصر السكان بتلك المناطق مع توضيح تلك
 القوائم على خريطة توضيحية.
 ٤. عمل قوائم شبكة الطرق المختلفة (برية، بحرية، مكية، حديد، ...) مع عمل تلك على خريطة
 توضيحية.
 ٥. وضع خطط النقل وإخلاء المرافق الخاصة والسجون والمستشفيات ودر الأوعية الإجتماعية
 والمصحات النفسية .. الخ ويجب وضعها في الاعتبار عند وضع الخطط التفصيلية.
 ٦. وضع خطط التسهيل المرورية اللازمة في أوقات الطوارئ وإيجاد الطرق البديلة.
 ٧. الأوعية التي يجب على المتضررون اصطحابها قبل مغادرة المنازل (أقلام التخصمية
 وسناعات شرعية والمجوهرات والثقلد .. الخ).

٨. تحديد طرق رئيسية للاحتياط في حالات الطوارئ مع تحديد الطرق البديلة لها فيما لو تضررت طرق النقل الرئيسية.
٩. تحديد نوع ومدى وسائل النقل التي يمكن استخدامها مع تحديد طاقاتها الاحتياطية.
١٠. إيجاد قسم الإحصاء في قطار التجمع لمعرفة عدد ووزن الأشخاص الذين تم إخلاؤهم والمواقع التي وجعوا إليها.
١١. تحديد المواقع المراد إخلاؤها مع معرفة وظيفة تلك المواقع صناعي، تجاري، سكني .. وغير ذلك.
١٢. تحديد عدد الأشخاص المراد إخلاؤهم وحالتهم الصحية والعائلية.
١٣. تحديد مواقع الإزلاء المستقلة المسماة بالقطار المتحركين ووضعها (مسكات إزلاء، صالون غير مأهولة، قاذور، إرادي وبخارية، بيوت التراب، ملاحي .. الخ).
١٤. تحديد موقع قطار التجمع ويجب أن تكون هذه المواقع مبروزة مسبقاً لدى المواطنين (مدرسة، ساحة قضاء، حديقة .. الخ) بهدف أن تكون قريبة ومن السهل الوصول إليها.
١٥. وضع خطة توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
١٦. توجيه المتحركين بالاجراءات التي يجب عليها من قبل المتحركين قبل مغادرة منازلهم مثل: (إغلاق أبواب المنازل، إقفال الشرف، إقفال أبواب المياه .. الخ).
١٧. تقسيم المنطقة أو زبده مساحية أو زبده الموقع لتفادي عملية الإخلاء وفق نظام معين بسهولة.
١٨. توفير خدمات إحصائية ورقمية تفصيلية ونوع الجهور والمتحركين الذين يتأثرون إلى قطار التجمع ولم يصل إلى الأثر وتوجيه رجلهم إلى مواقع الإزلاء.
١٩. خدمات صحية وإسعافية لتقديم تلك الخدمات للأزلاء حسبما يتطلبه الموقف خلال عملية الإخلاء إلى حين وصولهم لمواقع الإزلاء المحدد لهم.
٢٠. إيجاد غرفة عمليات مجهزة لتلقي عملية الإخلاء.
٢١. إيجاد قسم يتولى الإزالة الموكدة إذا لزم الأمر ذلك.
٢٢. التنسيق مع سلطات الأمن العام لتوفير الأمن والحراسات الأولية ضد مختلف التفرس التي يمكن أن يتعرضون لها في الطوارئ.

٢٣. التنسيق مع وزارة المواصلات لإعادة فتح الطرق وإصلاحها في الأماكن المتضررة وفتح طرق جديدة إذا اقتضى الموقف ذلك.

٢٤. توفير فرق إطفاء وإنقاذ في المناطق المتضررة تحسباً لأي خطر قد يحدث حسب الموقف.

٢٥. مراعاة أولوية الإخلاء للمناطق الأكثر تضرراً حسب تقديرات الأجهزة المختصة مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الأولوية للأشخاص حسب (السن، الجنس، الحالة الصحية... الخ).

٢٦. تحديد التories التفريعية اللازمة لتسهيل الإخلاء حسب مساحة المنطقة المراد إخلاؤها.

٢٧. تحديد نوعية وعدد التجهيزات والأليات المستقلة اللازمة لتسهيل عملية الإخلاء.

٢٨. توفير الملاجئ الخاصة بمساكن الإخلاء.

عاشراً:

إن عملية إخلاء مواقع ذات مساحة كبيرة . على سبيل المثال . في مدينة ما يقتلني تقريبا إلى عدة آلاف رئيسية، ومن ثم يقسم كل جزء إلى أجزاء إذا اقتضى الأمر ذلك. وفيما عليه إخلاء الأشخاص القريبية بتحديد قطة بداية، يتم منها بداية عملية الإخلاء وتنتهي بانهية يتم عندما إنهاء عملية الإخلاء أيضاً الموقع المحدد حسب المخطط عليه، مع التأكد من المرور على كافة المواقع، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار أولويات الإخلاء لكل من:

١. القاعات الخالية (الأطفال، كبار السن، المرضى، النساء).
٢. الأماكن الأكثر تضرراً نظراً لوجود المسالين الأكثر ضرراً.
- أما بالنسبة للناسي الحالية، ذات الطابق المتعددة والمأهولة بالسكان فيجب توزيع الأشخاص في كل دور بالتساوي على محارج الطوارئ حتى تسهل حركة مرورهم والتخفيف من الازدحام الشديد خلال المخارج حتى تتم عملية الإخلاء بأفضل وقت وأقل جهد.
- كما إن عملية الإخلاء الصحيحة والسليمة تعتمد على التأكد من إخلاء الموقع كلياً وعدم بقاء أي شخص لأي سبب من الأسباب وتحصناً الإخلاء اللبني نظراً لظهور ألام وضوح الأزمة أحياناً أو نتيجة لقطع التيار الكهربائي.

الحدادي عشر: العوامل المساعدة على نجاح الإخلاء:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على نجاح عمليات الإخلاء ومن أهمها:

إعداد خطة إخلاء محكمة العناصر مع إجراء التجارب اللازمة عليها مسبقاً، بحيث يعرف هذا العامل قوياً جداً النجاح عملية الإخلاء بالإضافة إلى العمل المساعد التالية:

١. الإذار:

تظراً لأهمية الإذار من ناحية إخبار الناس بأن هناك خطراً ويجب الإخلاء وما يرتب على هذا من الاعتماد بثقة قد تكون كافية، وتزويج ما يجب عمله قبل الإخلاء.

٢. تخطيط شبكة الطرق وروابي في تلك:

(١) تجنب المرور ع غير الآمنة.

(٢) توفير مساحات الساحات الداخلية في المناطق السكنية والسماوية مع سهولة التحول وال خروج منها.

(٣) يوصى بوجود مساربون تقطعتين للزور مع ترك مساحة خضراء بوضوح أحد المساربون أو أقل بحيث يمكن استعمالها مساراً مرورياً إضافياً في حالات الطوارئ.

(٤) أن تكون المسافة بين المباني، وحظ مسر المرور منظمة.

(٥) محاذية أن تكون الطرق مستقيمة مع التقليل من المنحنيات من الجوانب.

(٦) حرية التحول أو الخروج من المناطق السكنية من جميع الجوانب.

٣. تصميم فراحي الأمن في المخطأء (الشيخي):

(١) توافق تصميم المبني إضافياً مع قدرة وكفاءة أجهزة ومعدات الإخلاء والإبقاء المتوفرة في البلد.

(٢) تصميم المبني الوظيفية المطلوبة (مدارس، أسواق، سكن، نوادي ورياضية .. الخ).

(٣) حفظ خرائط وتصميمات المبني لوقت الحاجة.

(٤) توفير سبل الهروب والنجاة المفروسة للحرق لمدة كافية.

(٥) يجب توفير إشارات مضيئة للمخارج وتوضع على كل مخرج وكذلك السموات المودية تلك الخارج.

(٦) يجب أن يكون عرض كل من الدرج والسموات المتحدرة وبشكل منظم ومساعد على الحركة.

(٧) يجب ألا يزيد طول السلم غير الآمنة عن ستة أمتار.

(٨) يجب أن تكون جميع فتحات الأبواب والفتق مقوية للحريق.

(٩) يجب ألا يقل عرض السموات في غرف البرابسة أوصالات الأوراج وغيرها من الأماكن المترجمة بالإكفاص عن ٧٧ سنتيمتر.

(١٠) عمل سلالم هروب للنجاة جانبية مع الأمان أن تكون مقوية للحريق ومسوية بشكل يوفر سلامة مستخدميه.

(١١) توفير مكاتب صوت بديوية لاستخدامها عند عمل أجهزة الإذار.

(١٢) تأمين مهايط طائرات مروحية في الساحات لتقل المتخبردين وثوق أسطح السطو المرتفعة.

٤. تخطيط نقاط التجمع:

تظراً لأهمية نقاط التجمع وضروية معرفة من قبل أصحاب المبني مسبقاً التقسيم للسكان عند مواقع تجمعات الإذار أو عند توجه الأمر بالإخلاء لجهة المواقع بدون بناء واستثمار ومن ثم تنظيم المواقع الإجراء المهمة لهم.

٥. الوقت . نت:

أن وقت مصدر الأوامر بالإخلاء، وكذلك وقت حدوث الكارثة عامل مهم جداً لأن ذلك الوقت قد يكون حاسماً عندما يكون في ساعات النهار أو الساعات الأولى من الليل.

٦. التسويق:

إن التسويق مبرموج مهم في عملية الإخلاء، لأنه يضمن عمل الأجهزة المنظمة في تخطيط ولتسليم أن من الضروري أن يتم التسويق بين الأجهزة لتفقد عملية الإخلاء وأن التسويق يعمل على تحقيق الأهداف وتجنب النحول في منازعات وحالات ومنع الإربوابة التي قد تؤدي إلى عرقلة عملية الإخلاء.

٧. النهاية:

ويعني بذلك النهاية البرودة المستمرة والثبات لجميع أجهزة ومعدات مواجهة الكوارث، وخصوصاً فيما يخص عمليات الإخلاء والإيواء والمرئيات الأخرى المستخدمة من الصالات وخلافه، بحيث يتم إصلاح ما يجب إصلاحه، وتغيير ما يتوجب التغيير.

٨. تصميم نتائج إخلاء وفرطل تطبيقية:

بحيث تكون النهاية منظمة ووفق نظام معين يمكن متابعتها بسهولة ويسر، بالإضافة إلى سهولة توثيق تلك المعلومات للرجوع إليها في أي وقت.

الثاني عشر: عمليات نقل المغمورين:

إن الوظيفة المهمة لجمعية نقل المغمورين ربما تكون في إخراجهم أو إعادة وتوليتهم، بالتفان والحرصات الساجدة للناس تنقلب من خلال التخطيط وقاية حذرة وتهيئةً منظمًا، لذا فإن الاتصال الجيد بين المراقبين والمسؤولين الذين يوجدون في نهاية البداية والنهاية (في موقع الإيواء) هي في الأصل التسليم حول النهاية، وكذلك وصول المغمورين الذين تم إخراجهم.

عناصر خطة النقل:

١. اختيار طريق آمن وتفسير من نقطة البداية إلى الجهة المقصودة.
٢. استخدام التقنيات ذات الجودة الحقيقية أو الحالات التي تم فحصها، وتم التأكد من سلامة الأشخاص والتفريغ والإطارات والمركبات.
٣. التفرغ لسفر الأئمة المتخصصة مع أصحابها وأخذ تلك بعين الاعتبار عندما يترك نقل عدد من الناس في كل سيارة نقل أو نقل السماتك المتخصصة في شاحنة مرفقة برؤية أخرى نقل أصحاب السماتك.
٤. إذا كانت نقاط التردد باليهاء على طول الطريق غير كافية، يسطح مع القاطنة مبروح المياه.
٥. يتم فحص الصافين قبل السانارة واستخدام سيارات الإسعاف والتفانك المجهزة بطريقة خاصة مع وجود قباطة على ظهرها.

٦- يتم تسجيل عدد الناس السافين في السيارات في نقطة البداية وتخدم عدد التفرغ في نقطة الوصول.

٧- لا تحمل السيارات أكثر من طاقها حتى لا تفر من التحمل.

٨- تخصص مجموعة طبية أو أكثر مع أجهزة طبية منظمة لمتابعة القاطنة.

كيفية التعامل من اجتهاد حدوث الغمر أثناء عملية نقل المغمورين:

١- عدم السرعة: التقليل حركات السحاه والإصابات السحابة التي يسببها ارتجاج السيارات وكذلك لمنع وتقليل حدوث حالات الغرق.

٢- العمل على إيجاد الوسائل المناسبة للحد من تأثير الإجهادات والسمات لوسيلة النقل المستخدمة ليداء المرض.

٣- توفير الإغاثة بأكثر العناصير أثناء الانتقال على الطرق المخصصة لنقل المغمورين.

٤- توفير المواد والوسائط الحارة والبرودة بشر الإمكان لحل مشكل نقص المياه على المغمورين المراد إخراجهم.

٥- المحافظة على درجة حرارة معتدلة للرؤوس في المناطق الباردة وذلك عن طريق تقليل السرعة والتوقف المتكرر وتوجيههم بالبطانيات والشمعي.

٦- إن تجمع سيارات نقل المسافين في الأماكن المزدحمة وخصوصاً الأوقات ودخل المدن يسبب في توتر الجو وبالتالي إلحاق الضرر بالمغمورين في هذه السيارات.

الثالث عشر: العوامل المساعدة على اتخاذ القرار بالإجلاء من عدمه بالنسبة للمخترعين:

وتأثير التخمينين في عملية اتخاذ القرار بالإجلاء من عدمه، وذلك بناءً على الحد من العوامل المؤيدة واتخاذ القرار سلباً أو إيجاباً بالإجلاء، على النحو التالي:

١. عوامل اتخاذ القرار بالإجلاء:

- (أ) البيع والترويج الناتج عن المخاطر (الكورت) سلباً ما يؤدي إلى اتخاذ القرار بالإجلاء.
- (ب) مشاهدة القصور والاشترار القليلة عن الكارثة.
- (ج) بزوح وتخيرات الطيران والأقرب من العوامل المؤيدة لاتخاذ القرار بالإجلاء.
- (د) الإحباط من قبل الجهة المختصة بالإجلاء.
- (هـ) إرباح الناتج المترتبة على الكارثة.

٢. عوامل اتخاذ القرار بالبقاء:

- (أ) الإحسان بخمن الوضع.
- (ب) الخوف من نيب المشكلات.
- (ج) بعض الظروف الشخصية مثل الحمل أو توقع الوضع.
- (د) انتظار تلقي الأوامر سواء كانت الرسمية أو من الأقران والحيوان أو من القبيلة.
- (هـ) عدم إرباح النتائج المترتبة على الكارثة.

الرابع عشر: إرشادات عامة للإجلاء:

- اسماء الإجلاء إرشادات يجب معرفتها من قبل كافة السكان في أي بلد، لتسمح عملية الإجلاء أكثر سهولة، وفي نفس الوقت تؤدي إلى تحقيق الأهداف المفردة منها، وذلك على النحو التالي:
- وقف العمل فوراً عند صدور أوامر الإجلاء.
- التعرف ببيده وعدم الارتباك والسيطرة على النفس.
- الامتثال إلى وسائل الإخلاء المقررة، تلقي المزيد من التعليمات حسب الظروف والتغيرات الجديدة والتدابير المحددة.
- عند صدور الأوامر بالإجلاء يجب التوجه فوراً لتأخذ التجمع المبررة سلباً أو التعرف عليها والتغلب لها.
- عدم الإرتداد في القرار، والإجلاء لأجهزة ومعدات الطوارئ المطلوبة.
- يجب الحذر والحرص في جميع الأوقات، التعرف على الأماكن الخطرة وخصوصاً ليلياً.
- عند صدور الأوامر بإجلاء المنزل يجب إخراجه فوراً بدون تردد.
- إتباع الصمت والتعليمات الصادرة من السلطات المختصة.
- إذا صدرت الأوامر بالتحرك إلى موقع معين يجب التحرك إليه دون غيره.
- استخدام الطرق والمسارات المحددة للسير فيها والمعلن عنها عبر وسائل الإخلاء.
- الامتناع في الامتثال لإرشادات الإخلاء المتأخرة ما يستجده من تعليمات وأوامر.
- التعرف على موقع الإزواء والتمرك إليه.
- فصل التيار الكهربائي ومصدر الغاز والماء قبل مغادرة المنزل.
- يجب أخذ الحاجيات التي يستخدمها وخصوصاً من كان لديه مرض القلب أو بعض الأمراض المسجلة.

عند الانتقال سواء كان ذلك مبنياً على الأرقام أو بواسطة السيارة ويجب أن تتوفر وسائل السلامة مع التأكد من الآتي:

١٠. معاقرة المكان مبكراً بغير الإمكان.
٢. التأكد من وجود وقود كافي في السيارة.
٣. اتباع الطرق والشوارع الموصى بها من قبل الجهات المختصة.
٤. الحر من التمرين لحظوظ وكوابل التكرار.
٥. الابتعاد عن مجازي الأودية والشفر في حالات الأمطار.
٦. عدم زيارة مناطق الكوارث والابتعاد عنها بغير الإمكان.
٧. عدم الاقتراب بالإرشادات أو تلبسها.
٨. ضرورة معرفة نغمات إنذار ومطابها.
٩. ضرورة معرفة أرقام خدمات الطوارئ.
١٠. الترتيب ببعض المواد الغذائية الجيدة مثل حليب الأطفال وغيرها.
١١. التأكد من إرقام خدمات الطوارئ المحلية.
١٢. إعطاء معلومات عن الأبناء لسموئي الإحلال.
١٣. المساعدة في تقييم المون للتساءه والأطفال والمرضى والمجزي.
١٤. التزام الجميع أثناء عمليات النقل إلى مراكز الإيواء.

الخامس عشر : الإحلال الطبي:

يخبر الإحلال الطبي جزأ من الإحلال بصفته عامة، ولكن التعرف على الإحلال الطبي يقتضى إتية معينة من المتضررين، وهم المصابون حسب التصنيف الدولي والمتوفون أي ذوي الحاجة لمطلة خاصة، وقد يكون الإحلال الطبي قريباً أي نقل حالة معينة، وقد يكون جاعياً وذلك مثل ما في حالات الكوارث المصيبة، حيث يتم إخلاء الممرات بل المئات والالاف من هؤلاء الفئة. ويعرف الإحلال الطبي بأنه عبارة عن إخلاء المصابين والمتوفين من موقع الكارثة إلى منطقة الفرز الطبي مروراً بمنطقة التطوير عند الحاجة، ومن ثم النقل إلى المرافق الصحية المجهزة لذلك وذلك للمضي بعد التعرف عليهم وإيأه إيراً لهم وفق خطة مسبقة لذلك.

السادس عشر : إخلاء الحالات والمرافق الخاصة:

إن إخلاء الحالات الخاصة مثل المرضى والمسنين وغيرهم، وكذلك المرافق ذات الطبيعة الخاصة مثل المسحات النفسية ودرج العزلة ودرج الرعاية الاجتماعية والمسن وغيرها، حيث تحظى هذه الحالات بمواء الترتيب لها أو الخاصة مسيحات معينة، وهي ما تعرف في عمليات الإحلال بأوريات الإحلال.

المرافق ذات الطبيعة الخاصة:

حيث يجب إخلاء هذه المرافق على جوانب خاصة منها:

١. مدى كفاءة التامة التخطيطية تلك المسطحات فيما يخص مواجهة الكوارث بصفة عامة وعمليات الإحلال والإيواء بصفة خاصة.
٢. مدى واعي وإيراثك وتفاعلي بشخصي تلك المرافق، لمساعدة المسجونين في تلك المسطحات على تسهيل مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ المصيبة، لتفادي أضرار الإحلال والإسراع للفرار.
٣. أما بالنسبة للمسنين الذين يعتمدون جزئياً أو كلياً على الآخرين، وذلك بسبب قصورهم وباطنيهم النفسية أو العقلية، ومساعدتهم كونه أقل أذا ما كانوا المسن لا يلمون بالضرورة والتفكير، أو مصلحين بالنسبة من الممرات على سبيل المثال المسن والمسن في نفس الوقت، ويجب أن تلحق في الاعتقاد المتعلق، والتم التقي التوجه لعمليات والجهات ذات الصلة في إخلاء مثل هذه الحالات الخاصة، وأهم تلك المتعلق والبيانات:
- ١- عدم إيراد بعض هؤلاء الفئة الإحلال نظراً لظروف خاصة مثل الشغل الطبي.
- ٢- لا يملك تمييز الخطر مثل نزول المسحات النفسية.
- ٣- المسن الأخر لا يملك القدرة على الانتقال من موقع الأور نظراً لضعف وعدم قدرته على الحركة أو ذلك تعيق .. الخ.
- ٤- ربما لا يملك المسن لحدوث مثل هذه الظروف، مثل حالات المسنين في جرائم الحدود مثال ذلك جريمة القتل حيث لا يصعب لحدوث مثل تلك الشغل تالياً في تفكيره أنه سوف يطلق عليه حد القتل.
- ٥- ونظراً لأن بعض المرافق التي تكبر لرتبة فيها عائلة والشروط محكمة مثل المسجون والمسحات النفسية، حيث يوجد بهذه المرافق عدد من هؤلاء المسنين وغير المسجونين عالياً لذا نجد أنه لابد من عدم ومساعدة المسجونين والمطلين بهذه المرافق بمساند من

مواقع خاصة من العاملين بالمدارس ومواجهة الكوارث المبرزين كرجال الصليب الأحمر
(إفطار العذراء) والتمويل والنظف.

وتحديد هذه الروابط والعلاقات لتستطيع أن تكون في وضع أفضل من التعمير بالبرك ملوك
تلك المواقع اهتمام مع ظروفها أثناء الكوارث الشديدة بطريقة علمية ومنظمة تشمل
العلم بعاملات الإخلاء تلك المواقع الخاصة على الوجه المطلوب والأفضل، نظراً لأهمية
الحفاظ على تلك العناصر داخل هذه المواقع الخاصة.

السابع عشر: مهام مسئول الإخلاء:

مسئول الإخلاء:

هناك العديد من المهام التي يتولاها من الإخلاء، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

١. تحديد مواقع الإخلاء والتأكد من سلامة كل منها.
٢. تحديد الطرق التي سوف تسلكها وسائل النقل في عمليات الإخلاء.
٣. إعداد نماذج للإخلاء وكيفية تنفيذها تسمى مع مسئول الإخلاء.
٤. تحديد المنطقة المراد إخلاؤها بحيث تبدأ بمنطقة وينتهي بأخرى، وذلك لضمان إخلاء كامل للمنطقة.
٥. تحديد منطقة قريبة من مواقع الكارثة لتجميع كافة المتضررين المراد إخلاؤهم.
٦. توجيه المتضررين بواسطة ممرات الصوت إلى نقاط التجمع.
٧. تغيير الحد الإجمالي للمتضررين وإشراك مسئول النقل لتوجيه الحد الثاني من وسائل النقل إلى نقاط الإخلاء.
٨. توزيع المتضررين على حالات النقل بالشاوي حسب حمولة كل حالة مع مراعاة الأفضلية للجزء النساء والأطفال ... الخ.
٩. توزيع القوى البشرية حسبما يقتضيه ذلك الموقف.
١٠. الإشراف المباشر على عملية الإخلاء التأكد من تنفيذ عملية الإخلاء وحل جميع المشكلات التي تواجهها.

مسئول النقل:

يمكن إتصال مهام مسئول النقل في النقاط التالية:

١. معرفة وسائل النقل وكيفية طلبها وإرسالها إلى مواقع الإخلاء.
٢. معرفة مواقع الإخلاء التي سوف تكون الكارثة.
٣. التنسيق مع الجهات التي تتولى نقل الناجين ووسائل النقل، ومعرفة عدد وسائل النقل المتوفرة للجهات الحكومية التي تتولى نقل الناجين ووسائل النقل، ومعرفة عدد وسائل النقل المتوفرة للجهات التي يمكن الاستفادة منها في أوقات الكوارث وتحديد طرق ووسائل الإخلاء التي يمكن إتباعها بهذا الخصوص.
٤. التنسيق مع مسئول الصيانة لمعرفة مدى صلاحية وسائل النقل المستخدمة.

الثامن عشر: مراحل الإخلاء:

تتألف عملية الإخلاء من عدد من المراحل:

أولاً: مرحلة الإخلاء والتجهيز وتتمثل:

١. إعداد الخطط اللازمة.
٢. التدريب.
٣. توعية وإعداد المواطنين.
٤. إجراء التجارب التوضيحية على الخطط.
٥. إعداد السجلات (النماذج) الإحصائية النهائية.

ثانياً: مرحلة التنفيذ:

١. إعلان تنفيذ خطط الإخلاء.
٢. تحديد الطرق المستخدمة.
٣. تحديد وسائل النقل المستخدمة وتوجيهها.
٤. تحديد فرق الإخلاء للبدء مباشرة في التنفيذ.
٥. تحديد وسائل الإخلاء المراد استخدامها.
٦. تحديد الإجراءات والإجراءات التي يتبعها المواطنين والموظفين والشعوب المراد إخلاؤهم المقيمين.

- ٧ . تحديد نقاط البحث.
- ٨ . تحديد مواقع الأجزاء.

ثالثاً: مرحلة إعادة الأوصاف:

يعني بذلك إعادة التفرزين إلى أشكالهم الأصلية بمكانتهم مواقع الأجزاء عن طريق تنظيم الأجزاء جزيئياً المادية بعد تصحيح الأوصاف وإعادةها إلى حالتها الطبيعية، وهناك أشخاص يحتاجون إلى تدخل سريع، وأشخاص يحتاجون إلى تطوير فكرة في النهاية المركزة، وقائل الكلمات السطحية قساري جهدها في تحديد الإمكانيات المتاحة في مساهمتهم.

الفصل الثاني: الأجزاء

- تعريف الأجزاء.
- أنواع مواقع الأجزاء.
- متطلبات عمليات الأجزاء.
- معسكات الأجزاء، حيث تشمل:
 - (أ) أوضاعها . شروطها . أسسها . مبادئها . تصنيفها . فوائدها .
 - كلماتها).
- إشارات عامة لمواقع الأجزاء.
- مهام مسئول الأجزاء.

الأجزاء ١٠٠٠ - ١٠١٥

أولاً: تعريف الإزواء:

عرف الإزواء بعدد من التعريف وطياً:
الإزواء هو: إبعاد وكبحز الأماكن الممنوعة بالمستلزمات الضرورية.
كما عرف الإزواء بأنه: إزواء المتضررين في أماكن آمنة تتوفر بها جميع المستلزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية بعد إبعاد الوضع لحالته الطبيعية.
ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن تعريف الإزواء بأنه: جازة عن إزواء المتضررين أو المحتلقتضرهم في أماكن آمنة تتوفر بها جميع المستلزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية إن أمكن ذلك بعد السماح لهم، وبعد عودة الأوضاع لحالتها الطبيعية أو للأفضل.

ثانياً: أنواع مواقع الإزواء:

هناك نوعان رئيسان لمواقع الإزواء هما:
١. مواقع إزواء مؤقتة:

هي تلك الوسائل التي تقسم بسهولة التركيب والانشاء والتفك مرة أخرى مع مرونة عالية وقابلية للتحويل، وذلك من خلال بساطة وسهولة التقنية المستخدمة والنظام الإنشائي المستخدم والحدود المسمية التكرارية مثل (الخيام، الزيف والحديد، الأراج الخشب (١٠٠٠)

٢. مواقع إزواء دائمة:

هي تلك الوسائل التي تقسم بالثبات الدائمة، التي لا يتغير عن مجموعة من الخصائص منها صمودية أو استجابة فك التثاق مرة أخرى أو الثبات في التثاقل وعدم قابلية التحلل بيمر. .
وتلك نتيجة تعقيدات التقنية المستخدمة أ النظام الإنشائي المستخدم أو الوحدة المسمية التكرارية. مثل البيوت والشارل المسمية من الحجر، الطين، الخشب، الخرسانية المسلحة، الملحي، البصايع أو الملائق، والأقمشة الأدمية. . الخ.

ثالثاً: متطلبات عمليات الإزواء:

تتطلب عمليات الإزواء توفر الأتي:

١. التنسيق مع مسئول الإخلاء والتجهيل لمعرفة عدد المتضررين، وبقاء على ذلك يتم الاعتماد وكبحز ما يلزم وحسب الحد المسمي أو التفرسي بغير الاحتياج وتجنب نقاط تجمع وسائل النقل.
٢. توفير الأماكن المناسبة لإزواء المتضررين مثل المدارس، النوادي، الفنادق، الفنادق المرمومة. . الخ بالتنسيق مع الجهات التابعة لها.
٣. إبعاد معسكرات إزواء إذا تطلب الوضع ذلك في أماكن مناسبة تتوفر فيها شروط الأمان المصدة لمواقع الإزواء.
٤. مراعاة توفير مواقع الإزواء المناسبة لتسهيل الوصول إليها ومعرفة مسيولة في أي وقت.
٥. إبعاد مركز استقبال واستعلامات لخدمة المتضررين وخدمة أفرادهم ومن يرافقهم.
٦. إبعاد قسم أو جهة ذرية إجتماعية لرفع الروح المعنوية.
٧. توفير قسم إسعافات أولية ورعاية صحية لتقديم الخدمات الإسعافية والحاجية.
٨. توفير مركز أو قرية إبقاء من أجل إبعاد أي حريق قد يحصل.
٩. توفير إمداد الأعطية (الخيام، الخيامات، البطاطون، الأغطية، الخاء، الخرباب والكام، الخ).
١٠. توفير مياه صالحة للشرب والماء المستخدمة للعمل والتطهير.
١١. توصيل التيار الكهربائي أو توفير مولدات كهرباء مؤقتة.
١٢. توفير خدمات الأمن والحراسات وحفظ النظام في مواقع الإزواء المستعدة.
١٣. توفير الخدمات الطبية عندما تكون مدة الإبعاد مطولة.
١٤. إبعاد الفلاح الخاصة بمسئلة الإزواء.

رابعاً: معسكرات الإزواء:

تختلف معسكرات المتضررين من جراء المخاطر الخطيرة ومستوياتهم عن معسكرات الجيش. فهي تحظى لإزوائهم في حالات التكرار بإقتلهم مدة طويلة، وكذا السن وهم ليس عابثين بشرتهم ظروف الحرب أو غيرها، واليحب من مساعدتهم في عملية إزوائهم ووجتهم والسعي لإيوائهم إلى أوضاعهم الطبيعية بقر الإمكان.

١. متطلبات صناعة المسمك:

توصي منظمة الصحة العالمية والشبوب العالمي للاجئين بأن تكون المساحة الكافية لإيواء الفرد الواحد هي ٢٠٥ متر مربع للتحريك، إذ يؤدي الإكراه أيضاً إلى مشاكل صحية وأمنية، وفيما يلي جدول لمساحات المتوسطات لطريقة الإيواء:

المساحة للشخص	٢٠٣٥	مساحة الأرض	٢٠٣٥
الفرد الواحد	١٠ أشخاص		

٢. الإيواء ومباني المسمك:

تعتبر الخيام عادة الحل الأول للإيواء المؤقت، ويتطلب اختيار الظروف المناسبة في استخدامهما، ففي المناطق الجبلية والصحارى والصحارى تكثر المياه السيئة وانخفاض التربة، بينما في المناطق المشحونة الحارة يتطلب الخيام والشمات التي يلبسها من القطن وتصل المناطق المنخفضة عند تخطيط المسكنات بأن يبقى للاجئين بيئة المسكنات الآجال طوية تحت ظروف مناسبة مختلفة وإبدال الخيام يوماً بآخر يمكن صيانة وإعطاء الملائم للصحة والسلامة والرفق المطلوبة.

والأمر الثاني هو توفير منزل أو مجمع لكل أسرة والتمتع في الإختيار الملائم العائلية وملائمتها مع الواقع، ول يتفوي كل سكن حوالي ٣٥ شخصاً في مثل هذه الظروف.

٣. المياه:

تعتبر المياه الضرورية الأولى لمواقع الإيواء المنخفضة والمائل الذي يوصلت بقر الخبار المرفق الخاص به، وتوفر احتياجات المياه بمقدار ٢٠ لتر للشخص الواحد في اليوم تقريباً إضافة للمراكز الصحية ومراكز العناية التي تتطلب ما بين ٢٠-٥٠ لتراً من المياه لكل مريض هواماً.

كما يجب أن توفر مراقب تخزين المياه الاحتياط الكافي منها، وأن تسهل طرق الوصول للمصادر المياه، وأن تكون نقاط التوزيع على مسافات قريبة من مواقع السكن، كذلك يجب الاهتمام بمشاكل المياه المستخدمة لأغراض الصحة.

٤. الصحة العامة:

يجب إصدار اللوائح الخاصة بمراقبة المراضة ونظم رعي اللقاحات والأوساخ والصحة العامة قبل سحبه اللوح الأول للاجئين ووضع اللقود والأطعمة المستخدمة فيها، كما أنه يطلب مشورة مهنيي وانفساسي الصحة العامة في تخطيط وتطبيق التدابير المذكورة وإبراج مساهمة المياه ونظم الصحة العامة في التخطيط، لأن المياه ومراقب الصحة العامة تؤثر بدرجة كبيرة ليست فقط على المسمكات ولكن أيضاً بالمناطق المحيطة بها، بل أغلب الأوبئة والإصابات تنتجاً من مسمكات اللاجئين.

٥. الأغذية والخدمات التموينية:

وفي الطوارئ وعند وصول اللاجئين يتم توفير خدمات التغذية ووضع النظم لتوزيعها حتى تتمكن العائلات من إعادة الوجبات وتقسيم بعد إعطائهم معدات الطبخ والأقود وغيره.

وفيما يلي بيان بمتوسط القرب الغذائية التي أوصت بها منظمة الأغذية العالمية لكل شخص يومياً:

حبوب	٥٠٠ جراماً / يوماً
بروتين	٥٥ جراماً (لحم، سمك، فول .. الخ).
شعير، وزيت	٢٠ جراماً
خبث محبب	٤٠ جراماً
سكر	١٠ جرامات
ملح	١٠ جرامات
عالي وفيرة	٥-٢ جرامات

وتتطلب هذه النسبة ٢٠٠٠ سعرة حرارية في اليوم وهي كافية لكل الأعمار، والنسب المقردة لحذاء الإنسان هي ٣٠٠٠ جرام من الحبوب، ٦٠ جراماً من البروتين و٣٠ جراماً من اللحم يومياً.

وفيما يلي تقرير لكميات الأغذية الكبيرة من الحبوب لغترات مختلفة:

عدد الأفراد	في اليوم	أسبوعاً	شهر واحد
شخص واحد	٥٠٠ جرام	٧٠٥ كيلوجرام	١٥ كيلوجرام

خاصة: أنواع معسكرات الأبرياء:

هناك نوعان من معسكرات الأبرياء وهي كما يلي:

١. معسكرات إيواء مؤقتة: هي معسكرات الأبرياء التي لا يسمح فيها المعتزرون بالخروج خارج المعسكر، وتعتبرون على النجاة داخل المعسكر، مع توفير كامل ما يلزمهم من الاحتياجات الجسدية اليومية، مثل أسرى الحرب.

٢. معسكرات إيواء مؤقتة:

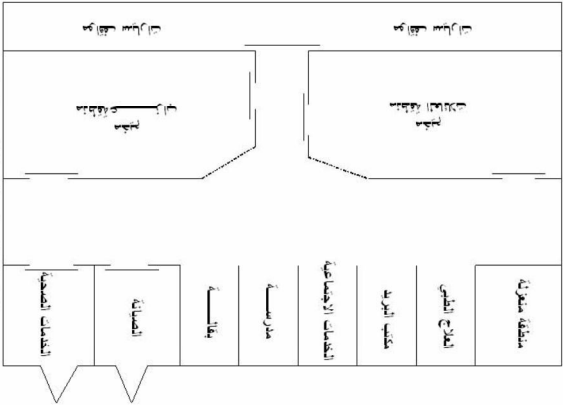
هي معسكرات الأبرياء التي يسمح فيها للمعتزرين بالدخول والخروج بدون قيد، مع توفير المستلزمات والخدمات الضرورية حينما يطلبه الموقف، مثل معسكرات الأبرياء العادية. وهذا ما يطبق على أماكن ومواقع الأبرياء الأخرى حسب نوع وظروف المعتزرين.

سابعاً: شروطه ومواصفات معسكرات الأبرياء:

١. يجب أن يبرهن التقييم الأولي وضع المعلومات عن تركيبة المعتزرين وضع المعلومات الخاصة بهم، بعد هذا يتم تقييم الموقع الأولية معسكرات الأبرياء فيه، ويجب أن يتفق الموقع بالشروط والمواصفات التالية:
٢. المساحة الكلية التي تسمح باستيعاب أعداد المعتزرين وتوسيع المعسكر عند اللزوم.
٣. أن يتم تصميم الممرات بدقة والتخطيط مع الأخذ في الاعتبار حجم الأرحام، الذي يؤدي غالباً إلى مشاكل إدارية وصحية وتخطيطية لسوء العلاقات بين المعتزرين.
٤. أن تكون مساحة الموقع لإستيعاب مياه الأمطار ومياه الإستهلاك اليومي للمعتزرين.
٥. ارتفاع سطوح الأرض منحراً بدرجة مناسبة لضمان التصريف الصحي.
٦. أن يكون الموقع قريباً من الخدمات الأساسية كالطرق ومصادر المياه والطاقة والمرافق الصحية.
٧. أن تكون منطقة الموقع خالية من الأمراض والضررات الضارة الثلاثة للأرضين.

سابعاً: التقسيم العام لمعسكر الأبرياء:

- يتمثل التقسيم العام للمعسكر على هيئة معسكرات سكنية أو فري سكنية، تعمل عليها وحدات عسكرية، وتحتوي كل منها على الخدمات الضرورية للأفراد (أوقات المياه، الطعام، سجادات الإبرياء) والخدمات) بحيث تحيط هذه الفري بمنطقة الخدمات المركزية (الصحية، العقابية، التعليم، ومصادر المياه ... الخ) ويمكن التفريق بوضوح كيفية تقسيم معسكر الأبرياء على النحو التالي:
١. قسم خاص بالمرافق: هو غرف سيرات.
 ٢. قسم خاص بالتراب: هو غرف سيرات.
 ٣. قسم خاص للخدمات العامة (صحة، تعليم، برادي مؤقتة ... الخ).
 ٤. قسم خاص بإدارة المعسكر والجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة.
 ٥. قسم خاص بالمرافق التجارية من مواد غذائية وملابس ومستلزمات منزلية .. الخ.
 ٦. قسم خاص بالتموين العام للمعسكر.
 ٧. عمل ساحة أو شتات حول المعسكر وتحتوي ساحة خضراء للتراب المسفلت.
 ٨. عمل ساحة أو شتات حول المعسكر وتحتوي ساحة خضراء للتراب المسفلت.
٩. توفير مساحة طمأنة وتفقد التناول وخدمات المياه عند الحاجة وحسب الظروف.
١٠. تصميم مرفق مطبخ عند الحاجة مع توفير وسائل الصحة اللازمة.
 ١١. تصميم مرفق العناية في الوسط أو أكثر من واحد عند الحاجة.
 ١٢. يجب أن توضع خدمات الناح المسمى البرادية على المعسكر، وذلك حسب الإمكانات البرادية في حيزها عام ١٩٧٢م لتتميز المعسكر حتى لا يعتقد أن أحد معسكرات الجيش الذي ربما يكون هناك لاحقاً (بعد الحاجة).
 ١٣. يتطلب تخطيط المعسكر بصورة دقيقة استناداً إلى الهيئة التقسيمية ذات العلاقة المشاركة في عملية الأبرياء. يمكن رقم (٩) يمثل نموذج تخطيط معسكر أبرياء.



ثالثاً: الأمن والاجتراءات الضرورية بإقامة مسمكات الإزواء:

هناك العديد من الأمن والاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إقامة مسمكات الإزواء ويمكن حصرها بالنقاط التالية:

- ١- أن يكون المأوى ذا سقف آمن للأغذية، وأن يكون صالحاً لكل الفصول.
- ٢- يفضل أن تكون مواد البناء المستخدمة من العناصر المحلية المتاحة المتوفرة.
- ٣- عدم انقار الخيام في المأوى الألباب إلا في حالات معينة كعدم توفر مواد أخرى، وذلك كإجراء غير قهري في التغيرات الجوية السريعة، وكذلك في حالة التسرب الإجمالي أو السائل الكميائية .. الخ.
- ٤- تجنب استخدام المزارس والبالي والإدرات الحكومية كمراكز للإزواء ما لمكن، نظراً لما يترتب على ذلك من تأثير مصالح السكان الأصليين بسبب توقف سير العمل الحكومي في تلك المواقع.
- ٥- ضرورة توفير مسافات بين الوحدات السكنية نفسها وبينها وبين مواقع التجمعات ومراكز الخدمات الأخرى.
- ٦- ضرورة توحيد عدد الوحدات السكنية في كل مجموعة، وكذلك مساحتها، وأن يكون تنظيم المأوى والتقسيم العام له يبرز الترابط الاجتماعي بين المشردين.
- ٧- ضرورة عمل أر حدية المستشفيات والمرافق العامة والمطبخ بطنية إستراتيجية، لمساهمة في تسهيل عليها وتطبيقها.
- ٨- ضرورة توفير وسائل المواصلات وفتح الطرق وتوسيع النطاق منها لمواقع الإزواء.
- ٩- تحديد أفضل وسائل النقل سواء داخل موقع الإزواء أو خارجه مع تحديد المواصفات والعدد المطلوب.
- ١٠- توفير أماكن التخزين المناسبة، حيث السعة والتبوية وتوفير وسائل السلامة الأخرى الضرورية لتلك القرب من النسيم والاعتماد على الألبان العذرة وأماكن تجمع الحشرات.
- ١١- عمل برنامج أو جدول زمني لنقل وتوزيع الأغذية والمواد الإغذية الأخرى.
- ١٢- عمل الساحات والنماذج الخيرية لتسهيل التخزين والتوزيع المنظم مع خطتها، وأن تكون جميع العمليات من صرف وجرن ذات تاريخ واضحة.

١٣. يجب توفير احتياطي من المواد الغذائية والتجهيزات الضرورية الأخرى لحسن وصول الإمدادات الجيدة.

١٤. يجب عمل الترتيبات اللازمة للإمدادات الغذائية والأمنيات قبل أو بعد انطلاقها الأولية في اليوم والإفراج بالنسبة للشاركات، والتربح مع تسليم كل ما يجب تسليمه مثل الإغناء من الخمرات البحرية والرسم الأجنبي، وكذلك الأمر بالتسويق وسبل النقل البري والبحري.

١٥. الإخراج في فتح الطرق إلى المخيم وتوسيع الطرق منها.

١٦. وضع الترتيبات اللازمة لتأمين نقل الأمتعة والذخائر المحددة.

١٧. توفير وسائل السلامة في المخيم بصفة عامة والمخازن بصفة خاصة.

مما سبق يتضح أن أهمية تأمين المأوى ومستلزماته المختلفة من غذاء وماء وصحة وغيرها تعتبر عملية ومتشعبة وكثيرة السمية والذخيرة فيها. لذلك لابد من التخطيط والاعتقاد الدقيق لمواجهة حالات الطوارئ المختلفة والمخاطر المحتملة حدوثها.

تلميحاً: كيفية تصميمات الإيواء:

يمكن أن يتحقق هذا السائل في حالات مستقرات الإيواء ذات القوة الزمنية الطويلة عتاداً، أو ما يزيد عن السنة، لهذا يستوجب الواقع أن يشمل فراغ هولاة المتضررين بما يوجد بالفتح والثلاثة من جهة وما يسيهم ما لحق بهم من ضرر، سواء كان في الأرواح أو المستلزمات من جهة أخرى، ويمكن أن يتم تحقيق ذلك بعدة طرق يمكن اجزاها في التالي:

١. تحديد أصحاب الحرف والهنر المختلفة والهويات الأخرى، ومن ثم إيجاد برامج تدريبية لهم مع تخصصهم بالمحافظة على مهارتهم المختلفة من خلال السماح لهم بممارستها أثناء فترة الإيواء. مثل: (الحجارة، الحفارة، الزراعة، الخياطة، الخياكة، صناعة السجاد .. الخ.

٢. إقامة المرافق الخاصة بالمسكن والمشاركة في المرافق الصحية أو الأولية وغيرها، ورعاية المراكز التوزيعية من هولاة والمخالفين على تلك الحرف والمهارات.

٣. إقامة الأسواق التقليدية والأدوية وغيرها لضمان وقت فراغ هولاة بما يوجد بالفتح عليهم.

٤. عمل المسرحيات التثقيفية والترق الرياضية المختلفة.

ولا يكون هذا في جميع الأحوال ولكن فقط في حالة المتضررين الذين يفرون لقرية قريبة في الإيواء تزيد عن السنة وخصوصاً عندما يكونون:

(أ) لاجئين أو أسرى حرب أو قاتل عرقية لا يسمح لهم بالخروج خارج المخيم أو يكون خروجهم محظراً.

ب) متضررين، يعجزون عن السعيه وعن نطاق الخدمات وعن مواظمتهم الأصلية، وألزامهم المختلفة ما يتطلب الأمر توفير وسائل الترفيه وإشغال وقتهم بما فيه الثلاثة.

عائلاً: أرشادات عامة في موقع الإيواء:

هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها في الاعتبار منها:

١. يجب إتباع التعليمات الرسمية والسعيه التي بها في موقع الإيواء من أجل الحفاظ على مصلحة الجميع.

٢. المساعدة في توزيع أو تقديم مواد الإغذية المختلفة وغيرها عند الانعطاف في موقع الإيواء.

٣. الشاء في موقع الإيواء حتى يطلب العودة إلى الموقع الأصلي.

٤. التعاون مع الجهة المسؤولة عن إدارة موقع الإيواء في الحفاظ على الأمن.

٥. التعاون مع الجهة المسؤولة عن صحة البيئة وحفاظة موقع الإيواء في المحافظة على صحة بيئة الموقع وعدم توثقه وغيرها من الأمور التي تستوجب التعاون.

٦. الحفاظ على النظافة والنظافة داخل موقع الإيواء وعدم استعمال القوس لمخالفاتها والإجتهال بها ما أمكن ذلك.

٧. الحرص على البهوه وتبادل الاحترام بين الجميع (المتضررين) في موقع الإيواء من أجل توفير الراحة النفسية وإيجاد المناخ المناسب الذي يساعد على التماسك الجمعي القوي والصحي الهائل الناتج مما تلحقه الكوارث من حصار في الأرواح والمستلزمات.

٨. الحرص على إيلاء عناية جيدة مع الآخرين في موقع الإيواء حتى تستطيع أن تتحمس هذه الفترة الموهبة بدون مشاكل نفسية.

٩. إشغال وقت الفراغ بما فيه الفتح والإيجاد عن التفكير بما حدثت قدر الإمكان.

١٠. يجب أن نتذكر دائماً أن علم الحواء يأتي دائماً على قدر علم اللاد وان الله سبحانه وتعالى له حكمة في هذا، فالصبر والاحتساب مطلوبان على كل حال.

الجاهد عشر : مهام مسئول الأرواح :

- ١- المسئول العام عن إدارة موقع الأرواح :
- هناك العديد من المهام التي توكل للمسئول العام بإدارة مواقع الأرواح يمكن حصرها بالمهام الرئيسية التالية:
- (أ) يعتبر المسئول الأول والشريف على إدارة موقع و الترويج لكافة الجهات المشاركة في عمليات الأرواح في الموقع، والشق العام مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج المسكن.
- (ب) الإشراف على عملية الأرواح، والتأكد من قيام كل جهة مشاركة في المسكن بمهامها على الوجه المطلوب.

٢- مسئول الإغاثة:

- يمكن ذكر مهام مسئول الإغاثة في النقاط التالية:
- (أ) حصر عدد الموجودين بموقع الأرواح من عاملين ومختبرين.
- (ب) اختيار بعض المختبرين للقيام بعملية التوزيع كملطوعين.
- (ج) التأكد من أن التوزيع يتم حسب بطاقات تنظيمية لذلك.
- (د) مراعاة توزيع الأبحاث أو أوقافها المحددة.
- (و) التأكد من إنهاء المهام المطلوبة للموجودين بالتنسيق مع الجهات المنظمة.
- (ز) الإشراف على الممرات الخلفية التي يتم تجهيزها بموقع الأرواح.
- (ح) العمل على توفير البرادات اللازمة لحفظ الأنظمة.
- (ط) التأكد من توفير مياه الشرب النظيفة.
- (ي) متابعة توفير متطلبات التغذية الخاصة بالمختبرين (أطفال، مرضى، جوانب، ومرضىات ... الخ).
- (ك) التأكد من صلاحية المواد الغذائية.
- (ل) الإشراف على توزيع الوجبات الغذائية في مرادها.

٣- المسئول عن موقع الأرواح:

- هناك العديد من المهام التي يقوم بها المسئول عن مواقع الأرواح يمكن حصرها بالنقاط التالية:
- (أ) معرفة لزوعات المستلزمات المطلوبة لخدمة الأرواح.
- (ب) حصر الاحتياجات والكميات اللازمة للمسكن من مواد غذائية وتجهيزات مختلفة وآليات...الخ.
- (ج) التنسيق مع الجهات المنظمة بتوفير مواد الأرواح و المواد الإغاثية الأخرى.
- (د) معرفة احتياجات المسكن وتحديد احتياجاته.
- (هـ) العمل على إنشاء مخزن مؤقت لمواد الأرواح بالمسكن.
- (و) وضع استراتيجيات التوجه وخدمة المختبرين وساعاتهم في أي وقت.
- (ز) معرفة المناطق التي وتوزيع التوجه وخدمة المختبرين بشكل كامل.
- (ح) التأكد من توفير جميع الخدمات بموقع الأرواح بحيث يؤدي خدمته بشكل كامل.
- (ط) استقبال وتوزيع المختبرين حسب الحالة الاجتماعية وعزل الموانع عن الموانع داخل موقع الأرواح، أو تخصيص مواقع قيادة المواصل وأخرى للزوار.
- (ي) عمل بنائات احتياطية بالأمر والأفراد الذين تم إيواءهم وتوزيع الجهات المنظمة بالبنائات اللازمة عن الموجودين بموقع الأرواح.
- (ل) العمل على رفع الروح المعنوية للمختبرين بالتنسيق مع المشرفين الاجتماعيين.
- (م) الإشراف على الخدمات الصحية المقدمة من وزارة الصحة بموقع الأرواح.
- (ن) توفير الوجبات الغذائية لتسهيل الوصول إليها وسرقتها.
- (س) عمل التوقيات اللازمة حول إعادة المختبرين إلى أماكنهم الأساسية بعد إعادة الإرجاع إلى حالتها الطبيعية.

٤- مسئول الصحة في موقع الأرواح:

- يمكن ذكرها على النحو التالي:
- (أ) الإشراف على إنشاء مركز صحي في موقع الأرواح.
- (ب) التنسيق مع وزارة الصحة لتزويد موقع الأرواح بطاقم صحي حسب الحاجة (الطباء، ممرضين، كاتلين، الأرواح الضرورية).

ج) العمل على تنظيم المركز الصحي من حيث استقبال المراجعين، وتقديم أفضل الخدمات الصحية.

هـ- مسئول التمريض:

- يمكن اجابتي على النحو التالي:
- أ) التنسيق مع مسئول الأرواح لمعرفة الاحتياجات الضرورية وتوفيرها.
- ب) تحديد الاحتياجات من الأثاث وتجهيزات التسيق مع مسئول الأرواح.
- ج) التأكد من صلاحية المواد الغذائية والتجهيزات والخدمات ذات الصلة المحددة مثل تأييدها ومراقبتها.

الفصل الثالث

التخطيط لعمليات الإحلاله و الأرواح

- أهداف وأهمية الإحلاله و الأرواح.
- مبادئ الإحلاله.
- مراحل الإحلاله و الأرواح.
- خطوات الإحلاله و الأرواح.
- مشاكل الإحلاله و الأرواح
- العوامل المؤثرة لعمليات الإحلاله و الأرواح.
- دور الإدارة في عمليات الإحلاله و الأرواح.
- دور الموظفين في عمليات الإحلاله و الأرواح.
- أخطر انتشار الأوبئة والأمراض في عمليات الإحلاله و الأرواح.

التخطيط لمبني الإجداد والأرواح

أولاً: أهداف الإجداد والأرواح:

1. حماية الأرواح في المرحلة الأولى من الخطر المختلفة (طبية، مناعية، وحرية... الخ).
2. المحافظة على الثروات القومية والمستندات بنقلها بعيداً عن مصادر الخطر سواء كانت (أصحاء)، حرة، طبية، وتاريخية... الخ).
3. ضمان الاستقرار الاجتماعي والفسي والمسي والأكبري للمهاجرين، وذلك عن طريق إبراء (المتمسرين) مع توفير كافة أساليب الحماية والسلامة والآخر.

ثانياً: أهمية الإجداد والأرواح:

تتطلب أهمية الإجداد والأرواح في المحافظة على الأرواح والمستندات الخاصة والبناء من الخطر الكوارث المختلفة، ويمكن تقسيم أهمية الإجداد والأرواح إلى الأقسام التالية:

1- الأهمية الاجتماعية:

- أ) جمع مثل الأمر المتفق.
- ب) توفير الحلات بين كافة أفراد المجتمع من متمسرين وغير متمسرين.
- ج) التعاون والتكاتف بين الجهات ذات العلاقة واختيار جودتها.
- د) الإسهام في الدراسة والبحث في مجال الاتصال الإجتماعية.
- هـ) توفير الأرواح الآمنة لممارسة الحياة العادية.
- و) تقييم الخدمات الإجتماعية الترفيحية اللازمة للمتمسرين.

2- الأهمية النفسية:

- أ) معالجة آثار النفسية والحمية والتمر التي تترك الكارثة على المتمسرين.
- ب) تحقيق التكيف النفسي والحمي الهائل على الناجين من آثار ما خلفه الكارثة من آثار نفسية سيئة.
- ج) المساعدة النفسية التي يقدمها الأمميون لرفع الروح المعنوية.

د) إجراء الاختبارات النفسية للمتمسرين لتحديد التغيرات المجتمعية على

- هـ) توفير الأمن النفسي المؤدي إلى المرحلة النفسية، وحم التفكير والتلق.
- و) تقييم كافة الخدمات النفسية المجتمعية من (أولئك المتخصصة، جهادة طبية، وعلاجات مناسبة... الخ).

3- الأهمية الاقتصادية:

- أ) المحافظة على الأرواح.
- ب) المحافظة على المستندات.
- ج) المحافظة على الثروات.
- د) الحد من الخسائر المالية.
- هـ) توفير الكثير من الخدمات المالية والمالية التي من الممكن أن تقدم بعد حدوث الكارثة، وتقدم بذلك التقليل من الخسائر المختلفة.
- و) تحقيق الاستفادة القصوى لخدمات الإجداد والأرواح، وما تطلبه دون زيادة أو نقصان.
- ز) تحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الخدمات المختلفة.

ثالثاً: مبادئ الإجداد والأرواح:

1. مبدأ التخصص وتقسيم العمل: يعني أن يتم تقسيم الأعمال وفقاً لتخصص أو خبرة العاملين، حيث إن هذا يؤدي إلى تحقيق كافة خطوات في الأداء.
2. مبدأ التوافق والتعاون: وهذا المبدأ ينبع من احترام النظام، لذا فإن احترام أي نظام يجب أن يكون مقروناً بالجزاء الرابع لمن يخالفه، والمحافظة الجدية لمن يحرمه.
3. مبدأ وحدة الأمر: حيث أن العمل يؤدي إلى التخطيط والتكاتف الفريقي.
4. مبدأ المبادرة والابتكار: حيث إن هذا النوع من العمليات لابد أن يتميز بالإبداع في المواقع المتغيرة وإيجاد حلوله المتمسرين بأسرع وقت ممكن. بالإضافة إلى ابتكار الأساليب الجديدة لإجداد وأفكار المتمسرين في أخطر وقت ممكن.
5. مبدأ اجتماع المسألة القومية للمصلحة العامة: يعني أن الأهداف القومية لها أولوية والعناية على أي أهداف أخرى مهما كانت.

- ٦- مبدأ السواء: يعني أن السواء في مسألة المتضررون والمطل على ألا يكون التمييز والاختلاف المرفوع أي اعتبار. يجب أن يحصل كل شخص بتمتع على حقه في الإزاه والاختلاف والبناء والكفاء... الخ. يفسن النظر التي يحصل على غيره.
- ٧- مبدأ الأولوية: أي قيام جميع الجهات المشاركة في التنفيذ، وهي تلك الإزاه كل جهة في تنفيذ الأوزار المطلوبة بغية في عمليات الإجداد والأوزار.
- ٨- مبدأ الأولوية: يقصد بذلك إعطاء الأولوية في الإجداد لتلك الجهة اأولى السن، الأطفال، النساء المرضية... الخ)، كما تعطي الأولوية للملك الأكثر تضرراً أو الجهات الضعيفة، وتطسي الأولوية في تقديم العلاج للأولاد.
- ٩- مبدأ السوية: تقدم الجهات الحكومية خدماتها للمتضررين بدون أي مقابل.
- ١٠- مبدأ القابلية: ويعني بذلك أن تكون جميع الجهات المسؤولة عن عملية الإجداد والأوزاه على أنم الأوجه تنفيذية نداء الواجب في أي وقت وحينما أي تضرروا.
- ١١- مبدأ الترتيب: أي وضع كل شيء في مكانه المناسب، سواء كان أجيوة أو أفراداً أو مجعات أو مساعداً... الخ. لأن تنفيذ تلك يودي في النهاية إلى حسن الأداء وكفاءة العمل.

رابعة: مراحل الإجداد والإزاه والأوزار المرتبطة بها:

يمكن تقسيم مراحل الإجداد والأوزاه إلى ثلاث مراحل رئيسية وكل مرحلة أوزار سوية، ويمكن توضيحها كما يلي:

١- مرحلة قبل الإجداد (مرحلة الاستعداد والتخفيف):

- ١- التحضيرية حذوها.
- ٢- الأمان التي يمكن أن تحدث بها.
- ٣- وتعددت الحسابات الناتجة عنها سواء كانت بشرية أو مادية.
- ٤- درجة قوتها.

ب) المرحلة اللاحقة: وإزاد الموظفين والمسؤولين على اختلاف مستوياتهم وما يجب عمله وفقاً لآلية عمل الإجداد والأوزاه في القرارت عند حدوث أي خطر معين عن طريق وسائل الإصحاح المختلفة وعن طريق آليات الأزمات والمخاطر والإصاحبات الخاصة

بالتفاه مع الأخذ في الاعتبار توصيل تلك التوعية لثوي الحالات الخاصة مثل الموظفين (الضمان الاجتماعي...).

ج) إعداد خطط طوارئ شاملة للإجداد والأوزاه بكافة مظاهريها.

د) وضع كافة التطلعات والقرائن المنطقية الخاصة بعملية الإجداد والأوزاه كإقامة التنبؤات المنطقية وما يجب أن يتوفر بها من شروط ومسائل لتلك.

هـ) اختيار الأفراد العاملين لتنفيذ هذه المهمة، حيث أن هذه العمليات ذات أهمية بالغة بالإستراتيجية إلى ما تتميز به من صمودات تنفيذية من قبل أشخاص ذوي مؤامسات ومطلوبات تختلف عن المواصفات التقليدية، حيث أن الأمر يحتاج لمعايير أكثر دقة، وهذا ما لجأت له بعض الدول المتقدمة عند اختيار الأفراد الذين يعملون في مجال مواجهة الكوارت مثل عمليات الإجداد والأوزاه ومن هذه المعايير:

- ١- وضع المتقدمين في مواقف مختلفة يمكن من خلالها الحكم على قدرتهم، حيث يتم مراقبتهم من قبل متخصصين في هذا المجال ومن ثم تقييمهم.
- ٢- وضع التطلعات البيئية من خلال شروط ومواصفات قياسية، وتدريبات حركية، وكون من يقوم بها أو يوليها القول.
- ٣- التطلعات النفسية من خلال الاختبارات النفسية والتدريبية والتطلعات النفسية باعتبارها مهمة جداً.

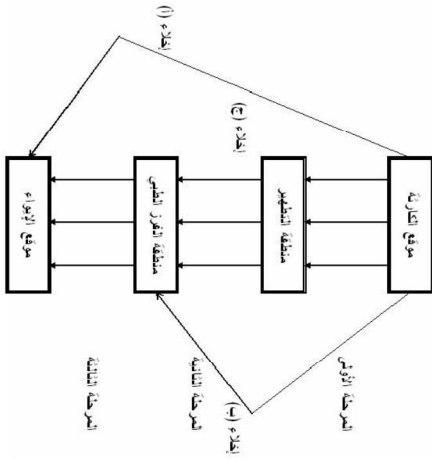
و) التدريب: حيث أن مفهوم الاستعداد يتطوي على عنصر مهم جداً هو التدريب الذي يجب أن يحقق من خلاله:

- ١- تدريب كافة العناصر البشرية المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج من خلال البرامج التدريبية اللازمة.
- ٢- إجراء التجارب الوضعية وكيفية مواجهة مثل هذه الأحداث.
- ٣- تدريب العاملين في مجال إدارة الكوارت (الإجداد والأوزاه) وجميع الأجيوة المعنية بالمشاركة في تلك العمليات، ومن ثم تدريب الموظفين على كيفية مواجهة الكوارت.
- ٤- تدريب العميون. ويعتبر هذا من خلال البرامج التوعوية في الأداة أو التلفزيون أو المنشآت العامة.

- ز) حصر وتحديد مواقع الإزلاء المخططة المراد استخدامها وقت الحاجة من (إزلاء رياضية، مدارس، قصور أبراج، صائر غير مأهولة بالسكان، شقق عمودية، فنادق، الخ...) مع التأكد من صلاحيتها للاستخدام وتجهيزها بما يلزم.
- ح) تحديد مواقع مسكورات الإزلاء مسبقاً داخل أو على أطراف المدن أو خارجها، لاستخدامها عند الضرورة مع التأكد من مطابقة تلك المواقع لشروط ومعايير مسكورات الإزلاء للمتضررين على المدى البعيد أو الطويل.
- ط) تحديد كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في عمليات الإزلاء مع تحديد محل كل جهة نمطاً للجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة.
- ي) تحديد كافة التجهيزات والإعدادات التي يجب إتاحتها من قبل المتضررين مع تحديد أوقات تلك الإعدادات والتجهيزات.
- ك) تحديد نقاط التجمع لكل حي أو جزء من المدينة أو المنطقة مع تعريفهم بتلك المواقع مسبقاً.
- ل) إعداد المبالغ الخاصة بعملية الإزلاء وترحيل المتضررين، ويتم استخدامها فوراً.
- م) حصر كامل كافة سكان المناطق ومن ثم تحديد عدد السكان في كل مدينة وقوية وجزيرة من الأخرى في الإعمار لتحديد السكان ذوي الحالات الخاصة مثل (المعاقين، كبار السن، والأطفال...الخ).
- ن) دراسة جغرافية كل منطقة وتحديد الوسائل والتجهيزات المناسبة المناسبة لكل منطقة.
- س) الأخذ في الاعتبار التسويق من قبل إدارة الكوارث مع المرادف ذات الصلة الطبيعية (من الأخص لوضع خطط إزلاء وإيواء بتلك التفة من الناس وتحديد مواقع إيوائهم من قبل.
- ٢- مرحلة إنهاء الإزلاء (مرحلة وقوع الكارثة):
- أ) البدء في تنفيذ عمليات الإزلاء والإيواء وفق الخطط الموضوعة.
- ب) تحديد الإجراءات والخطط اللازمة للتعاطي على حدة وإيجاد الأرباح.
- ج) توفير الإكوابات اللازمة لتنفيذ عمليات الإزلاء وتحقيق الأهداف المرجوة بدون تأخير.
- د) توفير مستلزمات وتجهيزات ومعدات الإزلاء والإيواء المخططة.

- ه) التقليل المباشر في الحالات التي تصاب بأضراريات صحية أو نفسية أو جراحية من أصحاب الاختصاص.
- و) تحديد الطرق المستخدمة لسهولة الإزلاء مع تيزورها بالبرقيات الجوية.
- ز) مرعاة الأروية في عمليات الإزلاء، وفي تقييم المساعدات والإمكانيات للمتضررين.
- ح) تحديد وسائل النقل اللازمة لنقل المتضررين ونوعاً وكمية.
- ط) تحديد المستشفيات المعدة لإستقبال المتضررين.
- ي) تحديد مراكز ومواقع الإيواء المخططة والمخصصة لإيواء المتضررين.
- ك) الإيواء على مراحل تنفيذ خطط الإزلاء، والتأكد من الالتزام بتلقيها في الوقت المحدد لها.
- ل) تحقيق التسليم والتعاون الكامل بين جهاز الدفاع المدني (إدارة الكارثة) والجهات الحكومية وغيرها المشاركة في تنفيذ الإزلاء.
- م) وفاء المرادف يمكن أن تقسم إلى عدة مراحل مختلفة قد تكون على مرحلتين أو ثلاث في أكثر حسب الظروف، فمثلاً في حالة الكوارث (الكوبية، والثوبية) تكون على ثلاث مراحل، أظن الشكل رقم (٢).

١. جلاء المتضررين من موقع الكارثة (الحدث) إلى منطقة التفسير يتم عمل اللزوم ليولاء من تخطيط من المرادف المطلوبة وتغيير الملبس.
٢. تخطيط إلى منطقة التفرز الطبي عند الحاجة لأنه يتم إعطائهم العلاجات والإمكانيات اللازمة وتوزيعهم على المرافق الصحية.
٣. يتم تخطيط من منطقة التفرز الطبي إلى مواقع الإيواء المخططة المعدة لهم.
- ويمكن توضيح تلك المشاكل رقم (٥):
- كما يمكن تعدد المراحل في حالات الأخطار والسيول حسب الموقف.



المرحلة المتكاملة لعملية الإخلاء أثناء وقوع الكارثة (الخطر)

٣- مرحلة ما بعد الكارثة:

تتغير هذه المرحلة التي يتم فيها إيواء كافة المتضررين، بعد توضعهم للخطر أو تنظيم قوت وفرع الخطر، من منظمات الأزمات. ويحل من أهم المشاكل في هذه المرحلة، هي مشكلة إيواء المتضررين أو المتضررين، ومشكلة المصابين والتوقيف، وكذلك إصلاح جميع المرافق والأماكن التي تضررت من جراء الكارثة مثل الكوربات، والمداء، وسائل المواصلات، والاتصالات...الخ.

ويمكن أن نوجز ما تشمله هذه المرحلة فيما يخص عمليات الإخلاء والإيواء على النحو التالي:

- (أ) إيواء المتضررين في أماكن الإيواء بأشكالها المختلفة حسب نوع الكارثة.
- (ب) توفير العلاج والإسعافات الصحية اللازمة للمتضررين.
- (ج) إعطاء التحصينات اللازمة للمتضررين ضد أي وباء ينتشر أو محتمل انتشاره.
- (د) توفير الأمن والحراسات اللازمة على مواقع الإيواء.
- (هـ) توفير كافة الخدمات اللازمة في مواقع الإيواء.
- (و) العمل على تحييد الأجزاء والمعدات اللازمة للاحتواء لمواجهة كارثة.
- (ز) إجراء تقييم شامل لتخمة الإخلاء والتسويق مع الأجزاء المعنية التي شاركت في تنفيذ الخطّة.
- (ح) كتابة البروس المستفادة والتعرف على السبلات التي حصلت وكيفية معالجة مثل هذه الأخطاء.
- (ط) تيقن الجهات الطبية الموجودة الخامسة بالضرورة والتأكد من صلاحيتها بشكل دوري مع فصيحاً.

(ي) عندما تكون الكارثة عالية فإن المصابين يتحولون إلى المستشفى مباشرة.

(ك) عندما تكون الكارثة جراحية يحضر المصابون من منطقة الكارثة إلى منطقة خاصة توفّر ولهم (منطقة الإخلاء الطبي) ومنها يستوفون إلى ثلاثة أسبوعاً: موزي، أطباء، وأصابات (خطوة، مؤسسة، وكيفية).

كاملًا: خلفيات الإحلاله و الأوراء:

عملية الإحلاله لا تعني الإحسانب كلاً من المنطقه المزمعه للخطر وعدم الهمه، ولكن بعد بل يزول الخطر تقي مرحلة اعادة الإرضاع الي ما كانت عليه سابقاً أو العكس، وحيث ان زمن اعادة الإرضاع يتناسب طرئاً مع قوة الكارهية أو كان نوعها، أي انه كلما كان حجم الخطوره اكبر فإن ذلك يعني أن حمية العنصر كغيره والمكس صحيح، وما سبق ذكره يستنتج ان عملية الإحلاله والأوراء تشمل أربع مراحل رئيسية وهي:

١. الإندثار والتخفي.
٢. إحداء المتضررين.
٣. إلهاء المتضررين.
٤. اعادة الإرضاع.

سائلاً: متطائل الإحلاله و الأوراء:

هناك العديد من المتائل التي تراجه عمليات الإحلاله والأوراء ويمكن ذكرها على النحو التالي:

١- متطائل الأوراء (الإسكان):

- أ) اختيار موقع الأوراء وتوفير الشروط والمعايير المناسبة لذلك.
- ب) عدم توفر مواقع إلهاء كافية لإيقاظ المتضررين الذين يتم إخراجهم.
- ج) عدم ملائمة بعض مواقع الأوراء في بعض حالات الكوارث كرسوب الأوراء المتضررين على سبيل المثال (الخبث في حالات التورث الإجمالي أو الكميالي... الخ).
- د) عدم ملائمة مواقع الأوراء لمناطق وكثافة المتضررين أو بعضهم.
- هـ) عدم كفاية موقع الأوراء بمستلزمات ومقتنيات الأوراء المختلفة.

٢- المتائل الصحيحة:

- أ) التخلص في التورث الطبية بمسئوليتها المنطقه.
- ب) الانتقار إلى بعض التخصصات الطبيه ذات الأولويه في موافق الكوارث.
- ج) الانتقار إلى الجهيزات والمعدات الطبيه الضرورية للأوراء في أوقات الكوارث.
- د) الانتقار أو التمس في الأوراء والملاجئ المنطقه والتطعيمات (التفاحات) اللازمة.

ه) عدم أو نفس التثيف الصحي بصفة عامة وخصوصاً لولها يقتض بحالات الكوارث.

و) انتشار الأمراض والأوبئة في موقع الكارثة وبقاء الإحلاله وفي مواقع الأوراء بين المتضررين.

ز) التسمم الناتج من سوء التغذية.

ح) عدم تظافه موقع الأوراء المنطقه.

ط) عدم تعاون المتضررين مع إدارة المنطقه وعدمهم على تظافه موقع الأوراء.

٣- متطائل اجتماعي:

- أ) تشتت الأوراء وكثرتها.
- ب) فقدان أحد أفراد الأوراء.
- ج) الخوف والرعب الشديد الذي يبطل على المتضررين.
- د) الضغوط النفسية والعصبيه الشديده.
- هـ) تشتت التفكير والارتعاش بها حدث.
- و) انتشار الإصابات المعروضه.

٤- متطائل منطقة الكارثة:

- أ) وعورة تضاريس مناطق الكوارث جبال عالية أو صحراوية قاطبة عديدة الحارة أو البرودة.
- ب) عدم توفر الطرق المعبده في مناطق الكوارث.
- ج) الانتقار إلى التخطيط السليم في التورث وغيره.
- د) صعوبة استخراج الأجزاء والتفتيت الطبيه الخاصه بولوجه الكوارث.
- هـ) عدم توفر التسميمات والحرايط المسانجه اللازمة لتقيو حدوث الكوارث والأزمات مما يساهم في القيام بعملية الإحلاله بطريقة ناجحة.

٥- مشاكل التبريد:

ويمكن أن تحصر المشاكل الشائعة للتبريد في النقاط التالية:

- أ) عدم توفر الغاز الثابت ذات التحويل العالي للتبريد العاليين في مواجهة الكورث على كافة المستويات المختلفة.
- ب) عدم توفر المراکز والأكامبيات والمعادن والأقسام المتخصصة بالتبريد على الاعتماد ومواجهة الكورث في محلات عمليات الإرجاع والإحلال والإواء.
- ج) عدم إلمم العامل التبريد العاملة في هذا المجال بعمليات الإرجاع والإواء والإحلال الصحيحة.

٦- مشاكل وسائل النقل:

وأهم المشاكل التي تتربط على وسائل النقل هي:

- أ) النقل التي لوسائل النقل قبل وقائه عمليات الإرجاع والإواء.
- ب) الحدوث الضرورية.
- ج) تفتت الوقود.
- د) عدم توفر المدد الكافي من وسائل النقل المناسبة للتصويرين.
- هـ) الاعتماد على الصيانة الدورية المستمرة ووسائل النقل الصالحة.

٧- مشاكل الطرق ووسائلها:

- أ) تدمير شبكة الطرق الرئيسية.
- ب) التخطيط السيئ للطرق والشوارع داخل المدن على سبيل المثال:
 ١. كثرة المسطحات الأروبا.
 ٢. صقل الطرق وعدم الصافيها.
 ٣. عدم تفتت الطرق القديمة.
 ٤. كثرة تقاطع الطرق اللويان ومحاري المياه.
- ج) عدم تفتت لوحات إرشادية.
- د) عدم توفر مواقف عامة في المناطق المأهولة بالسكان.

٨- مشاكل التخطيط العمراني:

أ) السماح بإنشاء صهار ذات أوزار مرفوعة لا تتناسب مع وسائل الإرجاع المتوفرة.

ب) عدم ترك مسافة كافية ما بين المباني والشوارع تسمح بسلامة الشوارع والطرق عندما يحدث حادثة أي إزاحة أو انهيار بعوار.

ج) عدم مقاومة المباني للزلازل والبرايق الأرضية المختلفة.

د) عدم إصدار اللوائح والقوانين المنظمة لملئمة تاجر المساكن.

هـ) عدم إزاحة المباني الأولية للعوطن.

و) عدم عمل تصريف مياه السيلول والأوطار والفيضانات.

ز) وجود المواقف في الممرات الترددية لتخراج الطراري مثل (التوليف، المجتمعات، وغيرها).

٩- مشاكل الإرجاع الحالات الخاصة:

حيث أن إرجاع بعض الحالات الخاصة سواء على هيئة أفراد أو جماعات من ذوي الرعاوية والمرافقة القليلة والسابعة المتوسطة مثل (إرجاع السجون، إرجاع المصحات النفسية، إرجاع المستشفيات، وإرجاع المسجونين والكور في السجن...)، وخصوصاً في العمار ذات الأوزار المتعددة، حيث أن المساعدة لا يمكن استخدامها وخصوصاً أثناء وبعد حدوث الكارثة، وهذا ما يشكل عبئاً في سرعة إرجاع مثل هذه الحالات بالإضافة إلى ما تحتاج إليه هذه الحالات من تعامل خاص وأساليب تنفيذ وتصرفات أكثر حذر ورفق.

وهناك من ورش عمل عبئة الإرجاع ولا يترك معنى الخطر ويتفهمه من بعض هؤلاء مثل كبار السن الصغارين بالهوية (الغرب) والسحاش وغيرهم.

سابعة: التوايل التي تنفق عمليات الإرجاع والإواء:

هناك عوامل عديدة تعمل على إعاقة أو إقلال تنفيذ عمليات الإرجاع والإواء، ويمكن أن تحصر هذه العوامل على النحو التالي:

١. الاعتماد على تجهيزات ومعدات الإرجاع والإواء: حيث أن نقص في تلك التجهيزات والمعدات يؤدي إلى خلق صعوبات ومشاكل تزيد من خطورة عمليات الإرجاع والإواء، مما يؤثر على تلك نتائج وجبة نوعية للتصويرين.

٢- وسائل النقل: بما أن وسائل النقل تعتبر عاملاً مهماً وضروباً سواء نقل العاملين المشاركين في سراحة الفراخ أو الطيريين إلى موقع الكارثة، ووسائل المتضررين المراد إخلائهم هو المحرر الرئيسي والمراد توضيحه، أن إن النفس في وسائل النقل يكون إخلاء الأفراد المهيئين بالنظر، كما أنه يقول بون وصول فرق الكارثة والنقل، ويجب أن تكون من توفر وسائل كافية لتغطية الموقف، وبمجرد جاهته وسريته.

٣- المواصلات والطرق: من المهم جداً الأخذ في الاعتبار التخطيط السليم والمناسب للطرق البرية داخل المدن بصحة خاصة، حيث إن الإزدحام وحركة السياف البرورية بوسائل نقل المتضررين وكذلك سيارات الطوارئ يؤثر وصول الجهات المشاركة والمنقذة لعملية المواجهة، مما يؤثر على تلك الوضع لكثيراً من ناحية زيادة الأضرار وبالتالي الخسائر المادية والبشرية.

٤- الإقتار إلى وسائل الإصطف: نظر لأهمية التي تقدمها خدمة تقديم الإصطفات للمتضررين في مواقع الكارثة، أو أثناء نقل المتضررين في سيارات الإخلاء المخصصة خصيصاً للمصابين، وضرورة توفر مثل هذه الخدمة لأن هذا يعمل على تأثير وصول المساهلين للبركة والمستشفيات المصحة ومراكز الإسعاف الأخرى من ناحية، بالإضافة إلى عدم تقديم الخدمات السريعة والمتميزة في موقع الإخلاء.

٥- العمر والنفس والناتج المصنوع: فئة الأطفال وكبار السن والمصابين والشاء الوليد حيث إن هؤلاء قد يعانون بصفة خاصة من الأذى في الحركة وقد يكون أحياناً فقدان القدرة على السعي والانتقال من مكان لأخر.

ثانياً: التخطيط لمهمات الإخلاء والإيواء:

يعتبر التخطيط لأن الأطفال وسيلة رئيسية لتحقيق السلامة والانتقال، وكما أن ومهمات المتجمع المخطط، ويشرح التخطيط للكرات برتاج التخطيط للإخلاء والإيواء والإخلاء فهو تخطيط يشمل الحفاظ على الأرواح والسلامة وإيجادها عن موطن الخطر، وذلك عند حدوث أو احتمال حدوث أي خطر معين، لا يعبر التخطيط للإخلاء والإيواء الكيفية الأساسية لإيجاد عمليات الإخلاء والإيواء.

ومن السمات والخصائص أن أية مهمة تقع بدون تخطيط تكون تعجيباً القليل أو الكثير، وقد يساعدها عنصر الخط على تحقيق أهدافها عن طريق الصلابة والشفافية ولكن في مسائل تتعلق

بمحنة الأرواح والسلامة مثل برامج الإخلاء والإيواء والاحتواء، إذ أن يكون التخطيط أمراً حتمياً.

١- مفهوم التخطيط:

لقد تعدد التعريفات للتخطيط ولا يوجب عن جال أحد أهمية التخطيط كبقية المشاريع والمهمات، بل إن بعض الدول قد أعلنت وزارات خاصة بالتخطيط. وتعرف التخطيط بأنه عمل ذهني موجهة الترتيبات التي يفكر فيه المرء في حاضر، أي براحه بما ظروف مستقبل، في سبل هدفه يعني الوصول إليه، فهو يحدد الصفة عمل تحكي برمي إلى تطبيع المستقبل المحيول برادة الإنسان ما استطاع إلى تلك سيطرة، مثلاً بذلك من أثر عوامل الصلابة والخط في مجازة تشكيل الحياة بالضرورة التي توافق آمله وتطلباته، وما يجعل الأمور تسير وفقاً لما يتبعه ويركضه، فيوجد الحوادث بنفسه ولا تقوده الصعوبات إليها.

وهناك من يعرف التخطيط أيضاً بأنه تحديد الوسائل التي تكفل تحقيق هدف أو أهداف معينة بأقل التكاليف وفي أقصر وقت وأقل جهد.

٢- أهمية التخطيط:

يقدر أهمية التخطيط في كونه النهج العلمي الذي يرسم صورة العمل الفعلي لموجهة ما قد يتعرض له المجتمع من أزمات وكوارث، وما يرغب المجتمع في تحقيقه من تقيم وتدمر وإزدهار.

ويجب التخطيط يعني ترك الأمور وتأمينها، فقد الإصالح أحياناً وتصبح الأفعال والتصرفات عشوائية، فينتج عنها تحبط في الجهد والخرافات في السمات والتدابير في التطويل وهذا ما يشكل خطورة كبيرة حيث النتيجة الفشل ويمكن تنقيح أهمية التخطيط في عمليات الإخلاء والإيواء في النقاط التالية:

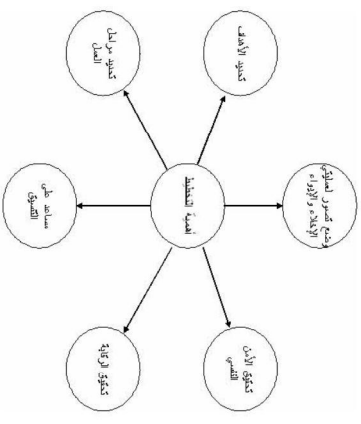
أ) وضع تصور لمبني الإخلاء والإيواء.

ب) تحديد أهداف واضحة للعمل وتكليفه تنفيذها.

ج) تحديد مراحل وخطوات الإخلاء والإيواء.

د) يساعد على التنسيق بين جميع الجهات المشاركة من جهة والأصل الأخرى البرقة لها من جهة أخرى.

- (ب) يحقق أثر قوة واستجابة.
- (و) يحقق الأثر النفسي للأفراد والجماعات.
- (ز) يحدد مواقع أنشطة الأفراد المتضررين حسب عدم وتاليهم المنظمة.
- (ح) يحدد الفرق لأنشطة أهمية الإخلاء وكذلك لتجديدات ولخدمات لادام استخدامها.
- (ط) يحدد أفضل أنواع الإخلاء للمنظمة وكذلك مدة الإخلاء.
- ولذلك على خط التخطيط في عمليات الإخلاء والأفراد وهدف التخطيط بشكل رسمي إلى تحقيق الأثر ونمو الأثر بالإنسان وثبات الثقة والطمينة في نفوس الموظفين وليس هذا الحسب بل وحمايتهم من الأخطار والحفاظ على سلامتهم، لئلا رقم (١).



شكل رقم (٢) عناصر أهمية التخطيط

٣- كيفية إعداد خطط الإخلاء في المنشآت:

- تتلو الأهمية المنشآت أي كان نوعها سواء كانت سكنية أو تجارية أو تعليمية أو رياضية... الخ، وخاصة عندما يتواجد فيها المنشآت أعداد كبيرة مما يحتم تلك المنشآت والتجهيز لمواجهة أي حالة طارئة قد تحدث في المنشأة وما يترتب على ذلك من عمليات الإخلاء للعناصر البشرية المكونة لها، والتي يتم إعداد خطة الإخلاء وهي على النحو التالي:
١. موقع المنشأة: ويقصد بذلك تحديد الحي والشارع الذي تقع فيه.
 ٢. وصف المنشأة: من حيث المساحة وعدد الأفرار ونوعية البناء.
 ٣. أعداد الأشخاص المكونين بالمنشأة: سواء كانت عاملين أو ساكنين.
 ٤. وسائل الإخلاء المتوفرة بالمنشأة: يعني تلك تحديد نوع ووسيلة الإخلاء (أجراس إنذار، نظام إنذار آلي، كرسيات دحان وعاز بلزاعها... الخ).
 ٥. وسائل الفرار من: ويقصد بذلك جميع الطرق (الممرات، الأبواب، السلالم) على أن يتم تحديد عددها ومواقعها ويضمن أن يكون موضح تلك على رسم كروكي في كل دور.
 ٦. الموقت: ونوع أي حالة طارئة تستخدم القيام بعملية إخلاء المنشأة من العاملين أو المتواجدين بأمرح وقت ممكن.
 ٨. الهدف: وتوفر الحماية اللازمة للمتواجدين بالمنشأة من أي خطر مع إيجاد الطريقة المثلى لإخلائهم وتحديد المهام والمسؤوليات للعاملين في عمليات الإخلاء.
 ٩. المهام والمسؤوليات: ويقصد به تحديد مهام ومسؤوليات القائمين على عملية الإخلاء من العاملين أو المتواجدين بالمنشأة.
 ١٠. مواقع التجمع: يعني نقاط التجمع خارج المنشأة ويجه إليها المتواجدين بالمنشأة عند الإخلاء.
 ١١. تقسيمات المنشأة: تقسم المنشأة حسب عدد مداخل الطوارئ بحيث يكون لكل قسم أو دور مخرج أو مداخل طوارئ محددة له.
 ١٢. مجموعة الإخلاء بالمنشأة: وببني تلك تحديد مجموعة من العاملين بكل قسم أو دور للتقيام بمهام عمليات الإخلاء للمتواجدين بالمنشأة والإشراف على تلك مع أهمية أن يكون هناك فريق

مطلب بولس عطيات الأبناء والأبناء الأبية لمن وصل الجهات الرسمية أروق اللقاع
اللدسي

١٣. طريقة التفتيش: تحدد بها العنصر المطلوب لمنهية الإجراء من بداية تنفيذ ومثل الإقرار
حي جمع العاملين أو التواضع بالمشاء في نقاط الجمع المحددة ومن ثم تطبق الشرفح
المخصصة به ذلك.

١٤. اعتماد تلك العنصر: وتعميمها على كافة الأقسام والأوقات داخل المنشأة للعمل بها عند
الحاجة، مع إجراء التجارب الرسمية على تلك العنصر مرتين على الأقل كل سنة التأكد من
لم وثبات العاملين المضمونها.

٤- عوامل فاعلية التخطيط لبرامج الإجراء والأداء:

يشير رجال الفكر الإداري على أن هناك عدداً من العوامل التي يمكن أن تكون بمثابة مقياس
ومعيار تساعد في معرفة العنصر الجيد عن غيرها، تلك هي مرحلة ما قبل التنفيذ، أيما روجت
تلك المبدأ فإن تلك العنصر تكون أقرب إلى تحقيق الأهداف، ومن أهم هذه العوامل التي تساعد
على نجاح فاعلية التخطيط لبرامج الإجراء والأداء:

أ) إلقاء المتخصصين الأبناء الإداريين على فائدة العمل لفهم فاعلية التخطيط لبرامج الإجراء
والأداء.

ب) أن تكون العنصر واضحة ومبسطة ومبتدئة الفهم والتطبيق من قبل العاملين أنفسهم على تنفيذها الفعلي
أي إرفاق أو هفوات خاتمة.

ج) أن يكون العنصر مره حتى يمكن تحقيقها ومناقشتها بالتدريج، أي عامل المروية
يساعد على العمل للأفضل من ناحية ومن ثم التقليل في الضعف من ناحية أخرى.

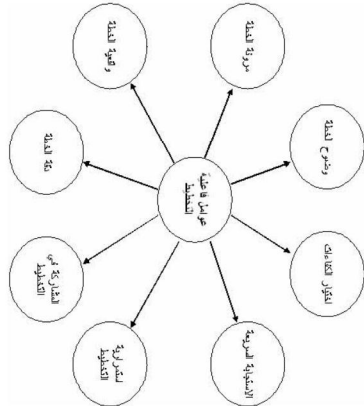
د) أن تكون العنصر واضحة وقائمة على الفهم العميق، وبخاصة الظروف المتغيرة والأخطار
التي قد تحدث.

هـ) أن يتحري العنصر عد اجراء الإجراء والأداء في البداية التي يتبعها وفي حدود
الإمكانات المتاحة.

و) المشاركة في التخطيط من جانب المسؤولين عن هذه البرامج، سواء كانوا جهات حكومية أو
مؤسسات أهلية أو جهات متخصصة.

ز) المشاركة الفعالة في مبدأ التنفيذ أي أن التخطيط ليس عملاً جانبياً بل هو في ظروف معينة، إن هو
مطلب مهمة مستمر.

ج) عمل الأنشطة السريعة وفعالة، حيث إن هذا يعتبر من أهم أهداف التخطيط الناجح في
إدارة الشركات، لنظر للتكاليف (٧).



تطبيق رقم (٧) عوامل فاعلية التخطيط لبرامج الإجراء والأداء

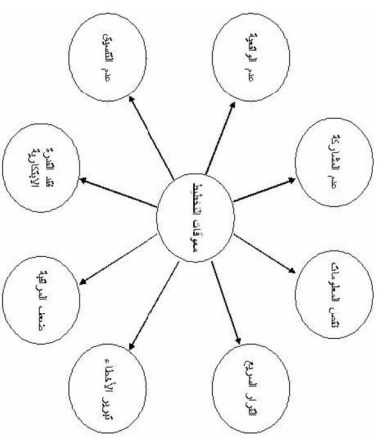
فيما يلي أهم الجوانب التي يجب لتخطيط لبرامج الإجراء والأداء:

أ) نفس المميزات والصفات والأخصائيات والتركيبات المتبعة، ويكون ذلك وبرنامج الإجراء
والأداء، وهذا يؤدي إلى عدم تلبية التوقعات بالمستوى والوقت من فرص النجاح الكاملة
وكلها لمجموعة.

ب) إقرار التخطيط في مبدأ المشاركة أي عدم الأخذ بجميع الآراء الفعالة لمنطق الخبراء، ذلك
من شأنه أن يضر تنفيذ العنصر.

- ج) عدم الأخذ بمبدأ الواقعية في التخطيط أي عدم ملازمة الخطة للواقع والاحتكاك بالمتاح.
- د) عدم التنسيق بين الأجزاء ذات العلاقة فيما بينها وسخافة الخطة عن كفاء، ومن ثم النشل في تكامل برامج الإحلاء والأجزاء مع البرامج الأخرى المرادفة لها.
- هـ) عدم توفر القوة الانتكارية لدى بعض المخططين وعدم إلمهم بالظروف الفعلية الداخلية لها، مثل (ظبيئة العمل، كفاءة الأفراد، ومهارات الإدارات المختصة) مما يجعل ذلك ببرنامج خطة الإحلاء والأجزاء.

- و) ضعف المراقبة والمتابعة للخطة في التنفيذ.
- ز) تدوير الأخطاء عند ظهور خطأ في الخطة أثناء تنفيذه، فإن المخطط يتولى من الأخطاء بذلك وإحلال التغييرات اللازمة، يوم "البحث عن سموات لوجود هذا الخطأ" إرضاء نفسه من المسؤولية، ومن ثم تبقى الخطة بدون تنفيذ.
- ح) إلقاء اللوم السريع، عامل الوقت، معلومات مشروبة ... أنشل التفكير رقم (٦).



شكل رقم (٦) مواقف المخططين للإحلاء والأجزاء

- هـ- لسن نتيجة مواجهة الكورت (صعوبات الإحلاء والأجزاء):
- بناء على ما سبق يتضح أن أهداف صعوبات الكورت ومنها صعوبات الإحلاء والأجزاء، تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع، بما يقيد في تدفق الحوافز المالية، والتأخر على الحوافز الإيجابية في التخطيط التوسعي لصعوبات الإحلاء والأجزاء، سواء قبل أو بعد الكورت، وذلك قبل إقرار النتيجة الخارجية الكورت كانت جوانبها السلبية، ومن هنا صعدت صعوبات الإحلاء والأجزاء وتكررت على ثلاثة مراحل رئيسية وهي:
- ١- أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات الأهلية والأفراد في المجتمع.
 - ٢- أهمية توعية أفراد المجتمع على كيفية المساعدة الفعالة والقصود السليم أثناء عملية الإحلاء وما يمكن عمله.
 - ٣- الإحتياج الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت محلية أو خارجية.

تالياً: دور الإعلام في صعوبات الإحلاء والأجزاء:

إن دور الإعلام دور مهم في الأزمات السلبية، وتزداد أهمية الحاجة إليه في حالات الطوارئ الحظيفة، فمن أهم إمكان أن تكون هناك سياسة إعلامية وأداء وبعث الفكرية. بل إننا لا نلاحظ من دور مهم جداً في جميع مراحل الإحلاء والأجزاء، سواء قبل الإحلاء وما تبعه في تلك المرحلة من إزاحة وتوجيه الجمهور بصفة عامة بما يجب عمله، وإقناعه، وكذا الإقرار بواقع أو قرب وقوع الخطر وغيره. وإلقاء التلميح بصعوبة الإحلاء بحيث يصدر السعيد من الأوامر والتعليمات الواجب إتباعها مع تحديد الطرق السهلة لسير وسائل النقل الخاصة بملء المستمررين وتوضيح الطرق البديلة في حينه أو طلب المساعدة والسوية من داخل أو خارج المنطقة، حسب ما يقتضيه الموقف الواقعية في حينه أو طلب المساعدة للسعيد من قبلهم... الخ.

إنما بعد أهمية الإحلاء فيم الإحلال عن برامج الأجزاء عندما يتطلب المجتمع تألقه، وكما بعد طلب المساعدات الفعالة والسليمة وغيره من داخل أو خارج الدولة ومصير عند الإختصاص الذين تم إختيارهم وغيره.

الخطوات الواجب اتخاذها في التعامل مع الإخلاء والإيواء:

١. لابد من براسة مستوى الإزعاج الخاص بالكرت، وكيفية التعامل مع هذه المواقف.
٢. إنشاء مركز إصلاحي خاض بحالات الكرت والظروف ايا بصفة عامة وصلوات الإخلاء والإيواء بصفة خاصة.
٣. اختيار نخبة من رجال الإزعاج المتخصصين والسليمين بيضا الجانب، وما هي الطريقة الإيجابية الملائمة لتقديم كافة الخدمات الإجرائية في حالات الطوارئ.
٤. الإزعاج مسبقاً وقائية مهمة يجب تنفيذها من قبل القادة وإدارة حيازة الجمهور للإزعاج.
٥. قد يلزم الحاجة الإضائية ببعض المسؤولين من خارج وزارة الإزعاج للمشاركة في وصلوات الإزعاج.
٦. يجب أن تكون هيئة موظفي إزعاج الكارت قادرة على تذكير أو تلمي الأوتويل والإضاعات المشيئة وبدون تأخير.
٧. لابد أن تكون حالة قدرة عالية لتوفير التقارير والطلبات الواردة من المصادر الرسمية.
٨. يجب أن يكون هناك قدرة عالية وتحقيق الأخر المتعارفة فوراً وعدم تركها تتردد بدون تحقيق مثال.
٩. لابد من زيادة نوعية رجال الإزعاج بظنورة ودرهم خصوصاً في حالات الطوارئ وأثر الإزعاج على الموقف العام.
١٠. يجب إعطاء الأوية في إعادة إصلاحها فوراً بسبب خطايا نتيجة تأثرها بالكارتية.

عائزاً: دور المتطوعين في عمليات الإخلاء والإيواء:

إن كفاءة وقابلية الأجيال الرسمية المسبقة بمجاهة الكارتية، وتولاد قدره وإستأقتى استطاعت أن تستغل وتتوسع جوده المجموعات التطوعية وتحملها أمثلاً شقيقاً مع نشاطاتها. ولع من أبرز سمات المجموعات التطوعية، بحكم أنها لا تقوم على نظم هياكلية محددة، ولا تخضع لإجراءات تنظيمية مفصلة، أي تحظى بدرجة عالية من المرونة، الأمر الذي يبين في تنكيتها ووظيفية وانفرد الذي يدعم درجة عالية من المرونة، ولا يتحصن التفرع في مجال معين بل قد يكون على أوجه مختلفة مثل التفرعات الجوية العطاء، الكساء، العطاء، الورش، أي تحضيرات وعمليات أخرى...الخ). أو تقنية (التفرع بالمال كل أو كتر). بالنسب (مساعدة المتضررين المستفيدين من مساهمات وكرات في السن والطلاق وتقييم الإسهامات المساهمين...الخ).

إن المجموعات التطوعية التي تبرز إلى حيز الوجود أثناء مرحلة سنهاية الكارتية، يمكن أن تسن في وظائف متعددة من أهمها:

١. تقييم الأضرار التي تسببت لها المنظمة بما يمكن أن تقدمه من مساهمات للأجيال الرسمية المعنية عن الضحايا والرحمة والشوقين والأمر التي قلقت أولها...الخ.
٢. القيام بالخدمات ذات الطبيعة الإيجابية كترتيب الأثاث والملابس أو إزالة القمامة...الخ.
٣. تحديد الاحتياجات الخاصة من الإمدادات استعداداً على معيضة أوقات العجز للمنظمة المتكوية والكارتية.
٤. يمكن أن تكون خطة وصل بين الأفراد والأجيال الرسمية وبذلك تسن في تجميع الجهود وإعمال التوجهات بها والاعتماد بها.
٥. رفع الروح المعنوية لدى المتضررين ومد أزرهم.
٦. مساعدة المتضررين في توجيههم إلى الملائم والطرق الصحيحة.
٧. تقديم المساعدات الخلقية والكساء والشوش وغيرها المتضررين.
٨. المساعدة في وصلات الإخلاء والإيواء وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة.
٩. المشاركة في توزيع جميع مستلزمات الإغاثية في مواقع الإيواء.
١٠. مراقبة المواقف السلبية والسمات السلبية والأجاء الكافية من المظاهر التي قد تحدثها.
١١. رفع الروح المعنوية للسكان وتذكير روح الساقرة والسمود لديهم.
١٢. تفعيل وصلات المواقف العامة.

جداي عطر: أفضل التمثل الأويبة والأمر اض أثناء عمليات الإخلاء والإيواء:

إن المواقف السلبية والخطير تنتشر الأويبة المنظمة أثناء الكارت بصفة عامة وفي وصلات الإخلاء والإيواء بصفة خاصة، حيث أن هناك مشاكل مشابهة للكرت، ومن ضمنها مشاكل صحة الأيئة وفي مشاكل من أوجه ووقر بعضها في بعض، فمشاكل الإمكان السني والتكيفية غير الصحيحة وسمة بيئة مناطق الإمكان وغيرها، كما أن مشكلة عدم توفر الأوية المنظمة، كل هذا يساعد بل يؤدي إلى انتشار الأوية، وحت أن الناس أثناء عملية الإخلاء يحفر أنفسهم على هيئة جماعات كبيرة، وهنا يؤدي إلى التراحم وبالتالي من تغير المشاكل الصحية بصورة سريعة وواضحة. كما أن سوء السموت السمي في مواقع الإيواء وخاصة مسكنات الأيواء (المسكنات) يؤدي كذلك إلى ظهور مشاكل صحية جديدة، كما أن إخلاء الناس من مناطق بيئية

الى مناطق اخرى ذات بيئة مختلفة يزيد من فرص الإسهام الرسمية بشكل كبير. مثل نزوح الناس من مناطق الى مناطق اخرى زراعياً أو الصناعياً مع وجود تباين في الدخل الناس الى أماكن تتوفر فيها الكفاءات (المحترفات) المتاحة للفرص مثل التجارة وغيرها.

المصل الرابع

الجهات المعنية بعملية الإحلال و الأرواح في حالات الكوارث

إن مواجهة حالات الكوارث تتطلب مزاركة كافة أجهزة الدولة في عمليات مواجهة الكوارث عند حدوثها، ومن أهم هذه العمليات أعمال الإحلال والأرواح. ونلاحظ من المصاحف السابقة على سائر القطاعات المختلفة في الدولة، وحيث إن لكل قطاع مهامها وواجبات مستقلة له في مواجهة حالات الكوارث، ومن ضمن هذه المهام القيام بتقييم كافة أعمال الإحلال والأرواح المختلفة سواءً قبل أثناء وبعد الكارثة.

ويمكن إنجازها في النقاط الرئيسية التالية:

- ١- توفير القوى البشرية اللازمة والمروية للقيام بأعمال الإحلال والأرواح.
- ٢- توفير الآليات والتجهيزات والمعدات اللازمة لتقييم المهام.
- ٣- إيصال وتجهيز الخطط اللازمة وإجراء التجارب القرضية عليها من جهة وتطبيقها أثناء تنفيذ عمليات الإحلال والأرواح من جهة اخرى.
- ٤- التنسيق اللازم بين كافة القطاعات المعنية في الدولة، وذلك خلال مراحل اعادة الكارثة الكارثة الرئيسية قبل أثناء وبعد.

١- قطاع الطاقة:

- أ) توفير مستلزمات الإغاثة المختلفة من ضمنها مستلزمات الأرواح.
- ب) توفير الصابغ المالية اللازمة لتصرف الترميمات المالية للمتضررين.
- ج) تخصيص بند مالي خاص بحالات الكوارث المختلفة تصرف منه فيما يخص عمليات المراجعة وإعادة الأضرار في حالات الكوارث.

٢- قطاع الشؤون الاجتماعية:

- أ) جمع شمل الأثر المردد.
- ب) توفير الأوعية الاجتماعية للاطفال والشباب وكبار السن في مواقع الأرواح.
- ج) تقديم المساعدات الإغاثية للمتضررين عن طريق الجمعيات الخيرية للتبؤن الاجتماعية.

- (د) توفير المرافق الإيجاعين بمواقع الأرواء من الجنتين.
 (هـ) توفير وسائل الترفيه للمتضررين بمواقع الأرواء للتكيف من الأليم ورفع روحهم المعنوية.
 (و) وضع الخطط اللازمة لتسهيل عمليات إخلاء المراق الاجتماعي.

٣- قطاع التجار:

- (أ) مسئولية عن حصر كافة التجار والموردين في الوحدة وتزويد الجهات المعنية بأسماء وعناوين وبيانات هؤلاء التجار.
 (ب) وضع خطة تمويلية عامة تضمن توفير الاحتياجات الضرورية من المواد الغذائية الأساسية في الأوقات الطارئة.
 (ج) مراقبة الأسعار في الأوقات وخاصة في حالات الطوارئ تسيماً مع الجهة الأمنية (الشرطة).
 (د) وضع الضوابط والخطط اللازمة لعمليات إخلاء المخازن والمراق العامة بالتنسيق مع الجهة المعنية (إدارة القوات).

٤- قطاع الكهرباء:

- (أ) توفير مصادر الطاقة الكهربائية لمواقع إيواء المتضررين.
 (ب) وضع الضوابط والخطط اللازمة لعمليات إخلاء المراق الكهربائي.
 (ج) توفير التيار الكهربائي المتخصص لإصلاح أي خلل في المراق الكهربائي ومحطات التوليد.
 ٥- قطاع الصناعة:
 (أ) وضع الخطط والتطبيقات اللازمة لإخلاء المراق الصناعي، وذلك بالتنسيق مع الجهة المعنية مع إجراء التجارب التمهيدية.
 (ب) وضع خطة عامة تضمن سير الإنتاج الصناعي في الشد وأوقات الطوارئ.
 (ج) المساهمة في توفير التجهيزات والآلات والمنتجات المعنية المنتجة في أوقات الطوارئ للمتضررين.

٦- الإيواء:

- (أ) إعلان حالة الطوارئ وتفعيل عمليات الإخلاء عندما يتطلب الأمر ذلك عبر وسائل الإعلام.
 (ب) رصد الإطاعات المبرضة وسرعة الرد عليها.
 (ج) تحديد الطرق المراد استخدامها لعمليات الإيواء مع تحديد الطرق المتضررة.
 (د) تحديد مواقع الإيواء المراد استخدامها بصفة والإعلان عنها في وسائل الإعلام.
 (هـ) إعلان الحاجة لتقديم المساعدات والبيانات للمناطق المتضررة من داخل أو خارج الوحدة.
 (و) وضع الخطط الخاصة لتوجيه النجاة للسكان المتواجدين في صفوف المتطوعين عند الحاجة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٧- قطاع الاتصالات والبريد:

- (أ) توفير كافة وسائل الاتصالات المختلفة في حالات الطوارئ مع وضع التطبيقات الخاصة بذلك.
 (ب) تأمين وسائل الاتصال من حائل وغيره في مواقع الإيواء.
 (ج) العمل على إيجاد أنظمة بديلة من وسائل الاتصال في عمليات الإيواء.
 (د) إعداد الخطط اللازمة لتأمين إيواء المراق الاتصالات في تلك مع الجهات المعنية.
 (هـ) توفير فرق فنية لإصلاح الأضرار التي تعرضت لها وسائل الاتصال في حالات الطوارئ.
 (و) إيجاد مكاتب بريد في مواقع الإيواء.

٨- قطاع المواصلات:

- (أ) توفير وسائل النقل المختلفة (حافلات .. الخ) لاستخدامها في عمليات الإيواء.
 (ب) التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالنقل البحري والبري والسكك الحديدية لتوفير وسائل النقل المختلفة ووضع الخطط اللازمة لتلك تسيماً في تلك مع إدارة الكارثة.
 (ج) مسئولية عن فتح الطرق وإصلاح ما تضرر منها في المناطق المتكبرية.

١٠- قطع المياه والهرف الصحي:

- توفر مسارات الصرف لقل المتصربين من موقع الكارثة إلى مواقع الإخلاء الطبي والمرافق الصحية.
- توفر الفرق الإسعافية في أوقات الطوارئ المستجيبة.
- إعداد الخطط الإلزامية لإسفاف وتبليط المصابين في حالات الطوارئ المحتفة.

١٠- قطع المياه والهرف الصحي:

- توفر مصادر المياه السائلة للشرب والاستخدام الآمن في مواقع الإزواء.
- مسئولة عن إيجاد مصادر بديلة للمياه في حالات الطوارئ.
- وضع الترتيبات اللازمة لحماية مصادر المياه من عمليات الصرف والاصال العوارية مثل قنوت المياه.

١١- قطع القنوت الإسلامي:

- استخدام مكبرات الصوت كوسائل إنذار في حالات الطوارئ.
- مسئولة عن وضع خطة عامة لتوعية الناس عن طرق إزالة وحماية المساجد وحث الناس على التفرج مما توجد به أنفسهم ومساعدة المتضررين والأخرط في مجال التفرج.
- مراقبة منع ابتعاد النساء والمرتبين داخل مواقع الإزواء.
- مسئولة عن توفير الأمان والمرتبين داخل مواقع الإزواء وتوفير المطبات والكتب الصحية بمواقع الإزواء وتوزيعها على المتضررين.

١٢- قطع البومول وثقوة المستوية:

- توفر الشحنات الامتداد فوجي من الحشوات وخصوماً أوقات الطوارئ وذلك باستمرار عمل المراقب الصحية، وضع الشكارت ونبيط.
- وضع الخطط اللازمة لمطبات إخلاء المراقب التابعة لها تسمى في تلك مع الجهة المسؤولة (إدارة الكوارث).

١٣- قطع التعليم والتلقين:

- وضع الخطط اللازمة لإخلاء المراقب التعليمية المحتفة (دارس) . مساهم . كلمات . كلمات . جامعات...الخ) في حالات الطوارئ تسمى في تلك مع الجهة المسئولة (إدارة الكوارث).
- وضع الترتيبات والتطبيقات اللازمة لتحويل بعض المراقب التعليمية إلى مراكز إسعاف ومواقع إيواء.
- مسئولة عن نشر الوعي بين الطلاب والطالبات على مختلف مستوياتهم العلمية.
- مسئولة عن إيجاد دورات متخصصة في مجال إدارة الكوارث تسمى في تلك مع الجهات المسئولة.
- إيجاد فرق إخلاء في المراقب التعليمية من مسمى التعليم القيم بمطبات الإخلاء لمن ومسؤول الجهات المسئولة.

١٤- قطع الشباب والإيضاح:

- توعية الشباب وذلك عن طريق استعمال جميع المناسبات القابلية المستجيبة (رياضية . ثقافية . اجتماعية...الخ) كقضية مواجهة الكوارث وتطبيقات الإخلاء والإزواء الواجب إتباعها.
- وضع الترتيبات اللازمة لاستخدام جميع مراكز الأندية الرياضية وبيوت الشباب كمواقع الإزواء عند الحاجة أو مراكز إسعاف.
- توعية الشباب وحث روح التضحية والقاء في نفوسهم عن طرق دعوتهم وترغيبهم للاختراط في صفوف التطوع من أجل المساهمة في عمليات مواجهة حالات الطوارئ المحتفة.

١٥- قطع المناسبات:

- توفير المناسبات والأوقات الزمنية (ثيولات . بطولات . تذكرات . زعمات...الخ) لاستخدامها في عمليات المواجهة.
- مسئولة عن تظافة مواقع الإزواء وصحة بيئة المناطق المتضررة.
- توفر القوى البشرية اللازمة عن طريق وضع نظام الاستعداد من هذه القوى البشرية (مجنسين . قنين .صال...الخ).

- (د) فتح وفتح الطرق داخل المناطق المرابي.
- (هـ) مساوية عن إيجاد ملحق عامة للمكان.
- (و) مساوية عن إزالة الأثاث في المناطق المتضررة.
- (ز) مساوية عن طين الموتي وإيجاد مآثر خاصة لهم أحياناً.

١٦- الخيش:

- (أ) مساندة الجهات المنيمة بالقرى البحرية والأريات والخبيزات اللزجة المتوردة لينة.
- (ب) إيلاج الخيش المنيمة (أرارة الكارثة) بالقرى البحرية والأخطار الحربية.
- (ج) مساندة المرفق بوجات من الختمات الطينية المشاركة في عمليات المواجهة.
- (د) المشاركة بطيران الجيش للاعتماد منه في عمليات الإخلاء والإغاثة في المناطق المتضررة.

١٧- القشرطة:

- (أ) حفظ النظام في مناطق الكورث بحراسة الأماكن المتضررة.
- (ب) حفظ النظام في مواقع الأرواح.
- (ج) تحديد هويات المتوفين وتسلم الموقوفين منهم لإيصال الجرحى إلى مراكز البحث والتعلم مع الجهات المختصة.
- (د) القيام بتنظيم سير عمليات المرور في حالات الطوارئ مع إيجاد المسارات البديلة لتسهيل تحوّل وحروج فرق الطوارئ المدنية، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.
- (هـ) إعداد الخطط الخاصة بعمليات المرور والسر في حالات الطوارئ تسمى في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

١٨- العمل من الوطني:

- (أ) مساندة الجهات المنيمة بالقرى البحرية والأريات والخبيزات اللزجة والمتوردة.
- (ب) مساندة المرفق بوجات من الختمات الطينية المشاركة في عمليات المواجهة.
- (ج) تقديم المساعدات الإغاثية المتوردة من (غذاء . مياه . ملابس...الخ) وغيرها من الإمكانات المتوفرة.

١٩- مرص الحدود:

- (أ) حفظ النظام في المناطق الحدودية المتضررة لحدود وصول الجهات المنيمة.
- (ب) إيلاج الخيش المنيمة (أرارة الكارثة) في حالة وصول الأثر من على الحدود.
- (ج) المشاركة في القيام بعمليات إخلاء المتضررين في المناطق الحدودية (البرية البحرية).
- (د) مساوية عن تعيين وصول فرق الطوارئ ومنها فرق الإخلاء إلى المواقع المتضررة في المناطق الحدودية.
- (هـ) إعداد وفتح التفتيش من المتضررين سواء الأجنين أو تارمين في المناطق الحدودية.

٢٠- إدارة الكورث (القطع العتيق) . العملية المتبعة:

- (أ) إعداد الخطط العامة لمواجهة حالات الطوارئ ومنها خطط الإخلاء والتنسيق في ذلك مع الجهات المختصة.
- (ب) القيام بأعمال التنسيق والتعاونة مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- (ج) مساوية عن جميع المعلومات والإمكانات المتوفرة لدى الجهات الحكومية والأهلية لمواجهة حالات الطوارئ وتحديثها بصورة دورية.
- (د) حصر كافة مواقع الأرواح المنيمة (مدارس . جامعات . فنادق ريفية . فنادق . قصور أفرات تفتق مغرورة...الخ) والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة لاستخدامها عند الحاجة وتحديث هذه المعلومات بصورة دورية.
- (هـ) التنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص إدارة عمليات الكارثة خلال مراحلها الثلاثة (قبل أثناء بعد الكارثة).
- (و) تقييم الوضع بالمشية لمعاملات إدارة الكارثة عبر مراحلها الثلاثة (الرتبية).
- (ز) رفع التقارير النهائية الخاصة بعمليات مواجهة الكورث للجهات العليا في الولاية للإبلاغ عليها وإصدار التوصيات اللازمة.

٢١- القطاع الخاص:

- (أ) المساهمة في توفير مواد الإغاثة المنيمة للمتضررين (غذاء . مياه . سكن...الخ).
- (ب) المساهمة بالأريات والمدات المتوفرة لمواجهة حالات الطوارئ.
- (ج) المشاركة في عمليات الإخلاء والإسعاف والتفجيه تحت إشراف إدارة الكارثة.
- (د) المشاركة بالقرى البحرية في أوقات الطوارئ.

الملحق رقم (2)

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - التقييم وإعادة الإعمار في
أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية

HSP

الأمم المتحدة



HSP/GC/20/5

Distr.: General
1 November 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية



UN-HABITAT

الدورة العشرون

نيروبي، 4 - 8 نيسان/أبريل 2005

البند 5 (ب) من جدول الأعمال
المؤقت*

موضوعات خاصة: التقييم وإعادة الإعمار في
أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية
والاصطناعية

التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية

موجز

هذه الورقة المواضيعية بشأن استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية تقدم إلى مجلس إدارة برنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة (ممثل الأمم المتحدة) في دورته الحادية والعشرين. ويمكن للكوارث أن تتيح الفرص أمام التنمية المستدامة إلا أن تحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار تحتاج إلى جهود إعادة التأهيل وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل. أما موضوع تكريس الإغاثة المستدامة وإعادة الإعمار - وتحويل الكوارث إلى فرص لتحقيق التنمية المستدامة - فيغوص وراء المشاكل والإمكانيات بما في ذلك التعرض، والتخفيف من آثار المخاطر والتخطيط والاستجابة. والهدف من ذلك هو تطوير مبادئ توجيهية لتحقيق الاستدامة للإغاثة وإعادة الإعمار من أجل توفير إطار لتحقيقهما بتوجه إنمائي.

*.HSP/GC/20/1

أولاً - المقدمة

1 - وفي جدول أعمال الموئل⁽¹⁾ فإن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية "الوقاية من الكوارث الاصطناعية... والتقليل من تأثيرات الكوارث الطبيعية والطوارئ الأخرى التي تلحق بالمستوطنات البشرية وتم من خلال عدة طرق من بينها آليات التخطيط المناسبة والموارد من أجل الاستجابات السريعة الموجهة لمصلحة السكان، والتي تحفز على الانتقال السلس من الإغاثة وذلك عن طريق إعادة التأهيل إلى الإعمار والتنمية...."⁽²⁾.

2 - إن الكوارث الطبيعية والاصطناعية التي تزهق الأرواح على نطاق واسع وتتلّف الممتلكات، وتضر بالبيئة بصورة متكررة ومتزايدة تعيد ساعة التنمية إلى الوراء. ذلك أن الكوارث تطيل أجل الفقر حيث لا تجبر البلدان النامية على تأجيل البرامج الإنمائية الوطنية لديها، وبذلك تسيء الأوضاع المتردية بالفعل والتي تنطوي على أخطار اجتماعية واقتصادية وبيئية، وبخاصة في المستوطنات البشرية. وتوجد أجزاء كثيرة من العالم بين برائن دائرة الكارثة وإعادة البناء التي يمكن إصلاح الأضرار التي تسببها أما الأسباب التي تسببت في هذا الدمار فيتم تجاهلها بصورة تدعو إلى الانتقاد. فعلى الرغم من وجود المخاطر في كل من البلدان المتقدمة والنامية، فإن غالباً ما تؤثر بصورة أكثر ضراوة وتكراراً على البلدان النامية حيث القدرة المؤسسية قد هبطت إلى أدنى مستوى لها تاركة قطاعات كبيرة من السكان الأكثر فقراً معرضين تعرضاً مزمناً.

3 - إن عدد وطبيعة الصراعات المسلحة قد تغيرت بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. ذلك أن صراعات اليوم يتم حوض غمارها داخل حدود الدولة، بينما كانت الحروب في الماضي تدور رحاها بين الدول. ولم تعد الحروب تجري داخل ساحات القتال بين جيوش من العسكريين المحترفين، وإنما يستعر أتوا داخل المدن والقرى على أيدي مليشيات غير محترفة، تفجرها النزعات الدينية والسلاية التي تظل محتسبة تغلي لفترات طويلة، كما تفجرها الإيديولوجيات الدينية وتتأجج نارها بسبب الصراع من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح أكثر من 90 في المائة من ضحايا حروب اليوم هم المدنيون، ومن بينهم يتحمل النساء والأطفال عبئاً أكبر مما يتحمله الرجال. إن هناك 20 مليوناً من اللاجئين الذين في حاجة إلى الوقاية والمساعدة الفورية⁽³⁾. وهناك 25 مليوناً آخرون من السكان النازحين الآن داخل حدود بلدانهم وذلك نتيجة للعنف ولللافتات على حقوق الإنسان⁽⁴⁾.

4 - وتسد أهمية خاصة لما يطلق عليه اصطلاحياً "الخطر الحضري". إذ أن هناك المزيد من السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية أكثر مما عرف من قبل طوال تاريخ الإنسانية. والاتجاه نحو التحضر هو اتجاه لا رجعة فيه. وقد قدر أن سكان العالم الحضريين سوف يتضاعف عددهم ليتجاوز رقم الخمسة مليارات نسمة بحلول عام 2025، مع وجود 90 في المائة من هذه الزيادة في العالم النامي⁽⁵⁾. وهذا هو الجانب الرقمي لعملية التحضر. والمدن مزودة بطاقات تكاد لا تصدق كمحركات للنمو والتنمية الاجتماعية إلا أن أوجه الإجحاف التي توجد داخل تلك المدن ضخمة جداً. ومن بين الحقائق الشائكة التي تميز مدن اليوم البطالة والعنف والتلوث وعدم الأمان، وظروف المعيشة المتردية، وسوء الصحة وسوء التغذية وارتفاع وفيات المواليد.

⁽¹⁾ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني، اسطنبول، 3 - 14 حزيران/يونيه 1996 (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار رقم 1، المرفق الثاني.

⁽²⁾ جدول أعمال الموئل، الفصل الثالث، الالتزامات/بإاء المستوطنات البشرية المستدامة.

⁽³⁾ المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، www.unhcr.ch/statistics.

⁽⁴⁾ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وحدة النزوح الداخلي، www.reliefweb.int/idp.

⁽⁵⁾ موئل الأمم المتحدة، الحملة العالمية لضمان الحياة، نحو التقليل من الفقر،

www.unhabitat.org/campaigns/tenure/bboard/poverty.htm

5 - والفقراء أينما ثقفوا، وبخاصة في المناطق الحضرية، هم الأكثر تعرضاً للمخاطر. إذ يعيش فقراء العالم في مستوطنات كثيفة السكان على حواف المدن، وهم يفتقرون إلى أساسيات الحياة الأولية، تاركين الكثير من السكان يقعون في دوامة التعرض المتزايدة الشدة. وتشير الأرقام الحديثة إلى أن ربع سكان العالم الحضريين لا ينعمون بالإسكان المناسب وغالباً يفتقرون إلى سبل الحصول على المياه النظيفة والتصحاح⁽¹⁾. وقد أدى الطلب على الأرض التجارية والسكنية في المدن إلى استخدام الأراضي غير المناسبة المعرضة للأخطار الطبيعية. وكان من نتيجة ذلك أن بات الكثير من المستوطنات غير النظامية موجوداً في مناطق خطيرة أو غير محتملة كالسهول الفيضية، والمنحدرات غير المستقرة أو فوق الأراضي المستصلحة. وفي غياب ضمان الحياة يضعف وانزعج المجتمعات المحلية لأن تنفق الأموال على تحسين المساكن أو على مستويات البنية التحتية. يضاف إلى ذلك أن المدن غالباً ما تكون غير قادرة على إدارة تزايد السكان السريع، وتؤدي عملية التحضر ذات التخطيط السيئ والأعداد المتزايدة من المساكن سيئة التشييد وسيئة الصيانة آخذة إلى زيادة أوجه التعرض في المدن. ومن دواعي السخريّة أن تقع أكبر المدن اليوم في المناطق التي هي الأكثر عرضة للزلازل والفيضانات والأوبئة والكوارث. لذلك ينبغي على عملية التخفيف من حدة الفقر أن تكون مركزية في كل خطة ترمي إلى التقليل من حدة الكوارث وإدارتها إدارة فعالة.

6 - وكما أن طبيعة الكوارث في المدن تزداد تعقيداً، فلا بد أن يحدث ذلك لنهج إدارتها. ويمكن الدفع بأن الكثير من الكوارث الطبيعية "ليست طبيعية" وتحدث نتيجة لنقص ممارسات الإدارة الحضرية وعدم كفاية التخطيط والكثافة السكانية وعدم التوازن الإيكولوجي، إلى غير ذلك. ولا توجد الحلول على طاولة الرسم وحدها وإنما تكمن في تحسين المقررات التي تتخذ لإدارة النمو والتنمية في المدن، بما في ذلك استراتيجيات التقليل من حدة الكوارث والاستعداد لها. وهذا مهم بدرجة خاصة في إدارة الاتجاه العالمي الجديد، والمدن العملاقة - والمناطق الحضرية في العواصم - التي يقطن الواحدة منها ما يزيد على عشرة ملايين نسمة. ويوجد في الوقت الحالي ما لا يقل عن 25 مدينة عملاقة في العالم عانى الكثير منها التأثيرات المدمرة للكوارث، والتي تضم بين ظهرانيها أعداداً متزايدة من الأحياء الفقيرة الضخمة. إن عملية التحضر التي تفتقر إلى الدعامات الأساسية تضغط على التنمية المستدامة في المدن وتحول دون تحقيق رفاه سكانها وتزيد من تعرضهم للصراعات وللحروب المستقبلية.

7 - وفي قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام 1992، صادقت الجماعة الدولية على جدول أعمال القرن 21 كخطة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وجدول الأعمال هذا إلى جانب جدول أعمال الموئل هما بمثابة نقطة تحول في الجهود الدولية للنهوض بالتنمية المستدامة التي لن تعد ترى كبيان عملي على حسن النوايا، وإنما كضرورة. وقد أكدت الحكومات مجدداً التزامها بعالم سليم ومنصف خلال الألفية الجديدة عن طريق التزامها بالوفاء بالأهداف الواردة في إعلان الألفية⁽²⁾.

8 - إن الغاية المتمثلة في التنمية المستدامة هي العنصر الرئيسي في جميع جداول الأعمال العالمية. توصيلها والتزامها ومجالات العمل فيها تتفاوت تفاوتاً بيناً، إلا أن التقليل من تعرض السكان والجماعات المحلية المعرضة لوابل من الكوارث الطبيعية والاصطناعية هو القاسم المشترك فيما بينها جميعاً. كما أن التقليل من أوجه التعرض وحماية المواطنين والأصول من تأثيرات الكوارث ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن الضرورات الحتمية بنفس الدرجة، وبخاصة لدى البلدان النامية اغتنام الفرص أثناء فترات الانتعاش التي تعقب الأزمات لضمان الانتقال الفعال إلى التنمية المستدامة.

ثانياً - تحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار

⁽⁶⁾ خريطة الطريق نحو التنفيذ إعلان التنمية لألفية الأمم المتحدة، الهدف 7، الغاية 11، الفقرة 118.

⁽⁷⁾ قرار الجمعية العامة 2/55 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2000.

9 - إن تغير طابع الصراع والكوارث الطبيعية يؤدي الآن إلى إعادة النظر في النهج التقليدية إزاء مساعدة الإغاثة وإعادة الإعمار. إن تواتر الكوارث الطبيعية والاصطناعية آخذ في التزايد وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن تأثيرها التي تلحق بالسكان والمستوطنات البشرية تتزايد بصورة مخيفة. فإذا أضيف ذلك إلى دورات التواكل ونقص الموارد، فإن هذا يشير إلى ضرورة تطوير نهج ابتكارية وإعادة بحث السياسات التقليدية الخاصة بمساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار. وتضطلع الجماعة الدولية بطائفة متزايدة من أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل. مما يزيد من حدة التحديات الأساسية لإدارة الأزمة وعمليات الانتعاش: ككيفية سد الثغرات التي تظهر بصورة متواترة بين جهود إغاثة الطوارئ والتنمية المستدامة، وكيفية توفير الحكومة المحلية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال بالاستراتيجيات التي تؤدي إلى التقليل من حدة الأزمات والخروج منها بسلام، وكيفية منع السكان المتضررين من الوقوع مرة أخرى في أزمات. ومن المهم بنفس الدرجة بناء القدرات لدى وكالات العون الوطنية والدولية لأداء خدمات الاستجابة السريعة التي تدرج في استراتيجية إنمائية أطول أجلاً. واستناداً إلى هذه الديناميكيات المتغيرة في المساعدة الدولية، يتضح أن نهجاً جديداً يجب أن يتبع. فتحقيق الاستدامة في العوث وإعادة الإعمار قد نشأت من خلال تحليل هذه الاحتياجات.

ألف - التقليل من حدة الكوارث: بناء ثقافة الوقاية

10 - إن التخفيف من حدة الكوارث هو الخطوة الأولى نحو اتباع نهج شامل لإدارة الكوارث. ويُعرف التخفيف من حدة الكوارث بأنه تدبير مستمر للتقليل أو للقضاء على التأثيرات والمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والاصطناعية. وغالباً ما تكون المجتمعات المحلية غافلة عن المخاطر التي تواجهها. بل ولا تعير أهمية كبيرة لاستراتيجيات التخفيف من حدة الكوارث وكما تعتمد كثيراً على الآخرين لإقالتها من عثرها الطارئة حينما تنشأ الحاجة إلى ذلك. إن التركيز على التخفيف من حدة الكوارث ومنعها والاستعداد لها هو جانب مهم⁽¹⁾ بصفة خاصة في تحقيق الاستدامة لجهود العوث وإعادة الإعمار. فمفاهيم الاستدامة وتعطي التنمية المستدامة إطاراً مهماً للغاية لإدراج خطط التقليل من التعرض في خطط الانتعاش في أعقاب الكوارث. ولا يمكن للمستوطنات البشرية المستدامة أن تمنع دائماً الكوارث من الحدوث لكنها يمكن أن تساعد على التقليل من تأثيرها⁽²⁾. إن التقليل من حدة الكوارث وإدارتها يحتاج ألا نوجه أنظارنا إلى ما بعد الخطر وحده، ولكن يجب أن نبحت في الظروف المحيطة بالتعرض. إن الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في بلد ما هي التي تحدد مستوى التعرض أو مقاومة شعبها ومجتمعها المحلية للكوارث⁽³⁾.

11 - وتتمحور إستراتيجية التنفيذ على "ثقافة الوقاية" في المجتمع على اتساعه. وهذه الثقافة لا تؤدي فقط إلى حقن الدماء، وإنما تريد من التلاحم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق العمل مع المدن والمجتمعات المدنية على التقليل من تعرضها للكوارث الطبيعية والاصطناعية، وتقدم كذلك الحلول المستدامة لاعمار المجتمعات التي مزقتها الحرب. وينبغي لإدارة الكوارث والتخفيف من حدتها أن تستحدث وأن تكون كجزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية وتقليل الفقر. إن التمكين المدني هو تنمية جوهرية لأي عملية تخفيف من الحدة تجري داخل المدن، أو تتم على يدي المجتمع المدني. فبدون الفهم المشترك لضرورة إتباع تدابير التخفيف من حدة الكوارث، وبدون المشاركة الفعلية من جانب المجتمع المدني في التنفيذ، وبدون شعور المجتمع المحلي بالملكية، لا يكون لهذه التدابير فرصة ولو ضئيلة للتقليل من الكوارث أو لحل النزاعات.

⁽⁸⁾ لأغراض هذه الورقة، يشمل مصطلح التخفيف من الحدة مراحل المنع والتخفيف من الحدة والاستعداد من إطار إدارة الكوارث.

⁽⁹⁾ موئل الأمم المتحدة، المدن في عالم يسير نحو العولمة، الفصل 15، الصفحة 182 إنجليزي.

⁽¹⁰⁾ UNISDR، "العيش مع المخاطر"، الفصل الأول.

باء - الاستجابة: الوفاء بالاحتياجات طويلة الأجل للكثيرين مع دعم احتياجات الطوارئ لليلة في نفس الوقت

12 - عندما تحدث النزاعات وتؤدي المخاطر إلى الكوارث، فإن المستوطنات البشرية والسكان والممتلكات يكونون دائماً بين أكثر العناصر تعرضاً وتضرراً. كما أن أي عملية انتعاش بغض النظر عن آفاق التخطيط طويلة الأجل أو قصيرة الأجل فيها، عليها أن تبحث بالإضافة إلى الوفاء بالاحتياجات البشرية العاجلة في البنية التحتية المادية، وفي مشاكل المستوطنات البشرية التي تنشأ، بما في ذلك المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وفي الكثير من سيناريوهات مع بعد الصراعات، تدل التجارب على أن التدخلات تبلغ أقصى فعاليتها عندما تكون مصممة للبدء في آن واحد، كما أن البحث في التأثيرات طويلة الأجل أو التدخلات قصيرة الأجل يمكن أن تضيف قيمة إلى الأخيرة وأن تضيف عمقاً للأولى. ولهذا السبب ينبغي لعملية الإعمار والانتعاش الاقتصادي في المدى الطويل أن تبدأ في نفس الوقت الذي تتم فيه تدابير ما بعد الطوارئ للعودة إلى النصاب العادي للأمور بالنسبة للسكان المتضررين العائدين إلى منازلهم، أو الذين يستقرون في أماكن جديدة. ولذا الأسلوب يمكن للاستثمار الاستراتيجي أثناء الطوارئ وأثناء مرحلة الإغاثة وإعادة التعمير أن يسهم بقدر كبير في إرساء أسس للتنمية.

13 - اتسمت الاستجابات غداة النزاعات من جانب الحكومات الوطنية والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة دائماً، بمشروعات إعادة التأهيل السريعة ذات الصلة بالمياه والتصحاح، وبالإسكان والري والأمن الغذائي والصحة. ويمكن للجهود المتفرقة التي لا تكون مرتبطة بخطة تنمية طويلة الأجل يمكن أن تزيد من الأوضاع الاجتماعية الهشة سوءاً لئلا تخلق الاتكال على المعونة وتعد إهداراً حرجاً للموارد المالية والبشرية التي يتم إنفاقها في خطط الإغاثة وإعادة الإعمار الطارئة قصيرة النظر. ويكمن التحدي الحقيقي في توسيع نطاق ملفات النشاطات البشرية والإنمائية، وفي الجمع بينها في عملية التحقيق المشترك، أو في عملية الانتعاش من أجل التنمية المستدامة.

14 - ويمكن لمرحلة الانتعاش أن تتيح فرصة فريدة لإعادة التفكير في الممارسات الماضية وإعادة كتابة السياسات التي تضر بالتنمية المستقبلية في المناطق المعرضة للكوارث. فيمكن مثلاً إدماج طائفة من تدابير تخفيف حدة الكوارث أثناء تنشيط عملية التقليل من التعرض والانتعاش في بعض المناطق داخل بعض الحالات كاستخدام الأراضي، والتخطيط البيئي، وعلى المستوى المحلي، وتحسين قوانين البناء، والنظم التي تحكم التشييد. كما أن فترة الانتعاش، فيما بعد الجوانب المادية لإعادة التأهيل تعطي الفرصة للمجتمع بأسره لكي يعزز قدراته التنظيمية المحلية لكي ينهض بالشبكات وبالوعي والآليات الاقتصادية التي تيسر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمادية بعد مرور وقت طويل على الكارثة - أي بناء الاستدامة الخاصة بهذه المجتمعات.

ثالثاً - من الكوارث إلى المستوطنات المستدامة

15 - كيف يمكن أن يصبح أي مجتمع محلي مستداماً؟ إن مفهوم الاستدامة يتمحور حول ثلاثة محاور أساسية: المحور الاقتصادي، والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية. وهي تعني أن المجتمع المحلي مكان طيب وآمن وصحي لأفراده، ويقدم أساساً متيناً لحياة مليئة بالرخاء وبالفرص المتساوية للجميع. وهناك ستة مبادئ راسخة للنهوض بالاستدامة على مستوى المجتمع المحلي. وهي:⁽¹⁾

(أ) المحافظة على و، إن أمكن، النهوض بنوعية الحياة؛

(ب) زيادة الحيوية الاقتصادية المحلية؛

⁽¹⁾ Mileti, Dennis S. 'كوارث عن عدم' (1999)، الصفحة 31 إنجليزي.

(ج) ضمان المساواة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال؛

(د) المحافظة على و، إن أمكن، الارتفاع بالتنوع البيئية؛

(هـ) إدماج مقاومة الكوارث مع التخفيف من حدة الكوارث؛

(و) استخدام بناء التوافق في الآراء، والعملية التشاركية عند اتخاذ القرارات.

16 - وعن طريق إدماج مبادئ الاستدامة منذ المراحل الأولى للانعاش في المستوطنات البشرية، يمكن للاستثمار الاستراتيجي أثناء مراحل الطوارئ أن يسهم بقدر كبير في بناء أسس التنمية. وإدراكاً لمدى تعقد عملية الانعاش فيما بعد الأزمات من منظور المستوطنات البشرية، فقد صاغ موئل الأمم المتحدة وطبق مجموعة من الاستراتيجيات المحددة من مرحلة الانعاش الانتقالية إلى التنمية المتوسطة - طويلة الأجل من أجل النهوض بترسيخ السلام، والتقليل من الفقر، والتقليل من حدة الكوارث ومن أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

ألف - الأمان، وإستراتيجية الأمان وإعادة الإعمار

17 - إن الشرط المسبق الأول لتحقيق الانتعاش المستدام وإعادة الاستيطان للسكان النازحين هو التصدي للتحدي المتمثل في ضمان الأمان والحماية، والقضاء على الظروف والحوادث التي تولد الشقاق والنزاع.

18 - إن المأوى هو أحد أبرز الاحتياجات الواضحة والفورية غداً النزاع. وغالباً ما تتركز جهود الإغاثة وإعادة الإعمار على توفير المأوى السريع دون مراعاة التأثير الناتج عن استراتيجيات المأوى قصيرة الأجل. غير أن استراتيجيات المأوى طويلة الأجل لا تركز فقط على تحديد وتنفيذ الخطط الواقعية وخطط الإعمار الدائمة للمجتمعات المتضررة، وإنما تربط بينها وبين إعادة بناء ثقة المجتمع المحلي ودعم هياكل المسؤولية المدنية وأسلوب الإدارة المحلية من خلال التخطيط التشاركي في عمليات إعادة الإعمار. وترتبط قضايا المأوى ارتباطاً وثيقاً بجوانب التخفيف من حدة الكوارث وكذلك، في حالات الكوارث بصفة خاصة. إن تطوير إسكان مقاوم للكوارث هو عامل رئيسي في التقليل من التعرض للكوارث. أما قضايا المأوى بالنسبة لعملية التخفيف من حدة الكوارث فتتجاوز الجوانب الهيكلية. ذلك أن حقوق الملكية وضمان الحياة تعترف بوجود فارق كبير بين الصيانة والإدارة وتطوير المأوى وبخاصة في المناطق الحضرية.

19 - إن الحصول على الموارد كالأرض والمياه غالباً ما تكون السبب الكامن وراء الصراع. والفهم الدقيق للسوابق وعلاج الاختلالات والمواقف حساسة ينبغي الحرص عليها من جانب النظم الرسمية والتقليدية ولضمان الحصول المتساوي من جانب جميع المجتمعات المحلية على الموارد واستخدامها. وبنفس المنطق، يحتاج نظام تخصيص الأرض واستخدامها وتسجيلها والملكية إلى الترشيد. كما أن ضمان الحياة، والحصول على الأرض والحلول لفض نزاعات الملكية والأرض تمثل قضايا جوهرية في الاستجابة للكوارث، وبخاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين.

باء - ضمان العائدات المستدامة وإعادة الإدماج

20 - يوجد ما لا يقل عن 25 مليوناً من البشر النازحين موزعين في 52 بلداً بسبب العنف والاضطهاد و/أو الكوارث وإن كانوا يظلون داخل حدود بلدهم⁽¹⁾. فالأشخاص النازحون داخلياً يكونون أكثر تجمع سكاني تعرضاً في العالم. وهم يعانون غالباً من العنف الجسدي وتعاني النساء والأطفال بصفة خاصة من التعرض، حيث يتمّ يكونون في أقصى درجات خطر فقدان كل شيء. والأمر الأكثر أهمية؛ هو أنه على عكس اللاجئين، لا يكون للنازحين وضع قانوني يحمي حياهم وحقوقهم. فعمليات الانتقال

(12) مكتب منسق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وحدة النزوح الداخلي، www.reliefweb.int/idp.

واسعة النطاق للسكان من المناطق المعرضة أثناء الصراع أو الكارثة تؤدي دائماً إلى نزوحهم لآجال طويلة. وينتج هذا النزوح عدم الأمن المزمّن، ونقص إعادة تأهيل المناطق التي تضررت الكوارث، أو من عدم القدرة على العودة نتيجة لعقبات أخرى. وينبغي للاستجابة التي تعالج الاحتياجات الفورية للنازحين أن تضع في اعتبارها احتياجهم طويلاً الأجل إما داخل المواقع التي يعيشون فيها أو في أماكن المنشأ الخاصة بهم. وأثناء مرحلة الاستجابة التي تعقب الكارثة أو الصراع يميل السكان النازحون إلى أن يعاملوا كمنتفعين بدلاً من معاملتهم كشركاء في عملية الانتعاش. والنازحون يمثلون في الواقع موارد بشرية مستقبلية في بيئة ما بعد النزاع وبيئة ما بعد الأزمة.

جيم - تشجيع التنمية الاقتصادية أثناء الانتعاش

21 - إن الكوارث الطبيعية والاصطناعية تدمر الاستثمارات والبنية الأساسية وفرص كسب الرزق. كما أن الفقر ونقص الموارد يزيد من التعرض، ويضعف من استراتيجيات التأقلم ويؤخر عملية الانتعاش. إن وجود اقتصاد محلي متنوع هو عنصر من العناصر الرئيسية للانتعاش والتنمية المستدامين، ومع ذلك ينظر إلى الانتعاش الاقتصادي على أنه أصعب الجوانب في هذه العملية. وعلى الرغم من الكوارث، فإن الكثير من المجتمعات المحلية لديها الموارد التي يمكن استغلالها مثل توافر مواد البناء المحلية، ووجود قوة عمالة، والأهم من ذلك، حرص المجتمعات المحلية والقطاع الخاص على المشاركة في عملية الانتعاش. إن إعادة إنشاء الإنتاج ضيق النطاق في المناطق المتضررة، التي تخلق فرص عمالة لأصحاب المشاريع المحليين والمجتمع المحلي ذاته، وكلاهما متضرر ونازح وعائل، وتعزيز قطاع البناء المحلي كل أولئك يساهم في الانتعاش المستدام. وبصفة إجمالية، فإن إعادة التشييد المادي الاستراتيجي للمساكن والبنية الأساسية والمرافق العامة ومرافق الخدمات تلعب دوراً أساسياً في نجاح الاقتصاديات المحلية.

دال - أسلوب الإدارة في أوضاع ما بعد الأزمة

22 - ثمة اعتراف بأن المشاركة الجماهيرية وعملية صنع القرارات الشاملة عنصر من العناصر الأساسية في الحملة العالمية المعنية بأسلوب الإدارة الحضريّة التابعة لموئل الأمم المتحدة. فأسلوب الإدارة المدنيّ الجيد يساهم في تقليل التعرض، ويمكن من تطوير منهجيات للتقليل من حدة الكوارث والانتعاش ويمكن المجتمع المدني من أن يعمل معتمداً على ذاته. كما أن مبادئ أسلوب الإدارة الجيد والإنصاف، الكفاءة، الشفافية، الإدارة المدنية مع الأمن - هي عناصر أساسية للتنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الكوارث وإدارتها.

23 - تدار المدن وتتفاعل المجتمعات المحلية على المستوى المحلي. وتقع عملية صنع القرارات الشاملة في قلب أسلوب الإدارة الحضريّ الجيد. كما أن مشاركة المجتمع المدني أمر مهم للغاية في تحقيق الانتعاش المستدام من الكوارث. وتتاح الفرصة على أكمل صورة لإشراك القطاع العام لإشراك الجمهور في صنع القرارات إنما تواجه المجتمعات المحليّة بمشاكل عملية تتعلق بالانتعاش من الكوارث⁽¹⁾. إن عملية صنع القرارات الشاملة والتي تشمل النساء خاصة هي عنصر أساسي في بناء توافق الآراء فيما بين مختلف المشاركين في مرحلة الطوارئ. مما يضمن المشاركة النشطة للسكان المتضررين، وللمجموعات المجتمعية المحليّة والسلطات المحلية في مراحل الانتعاش اللاحقة.

24 - إن مبادئ أسلوب الإدارة الجيد مهمة جداً في إدارة الكوارث وفي الانتعاش المستدام، وبخاصة في سيناريوهات ما بعد الأزمة التي تشمل الحكومات الناشئة أو الحكومات المحلية الراحية. ذلك أن أسلوب الإدارة الجيد يزيد من القدرات المؤسسية وعمليات صنع القرارات التي تؤثر على الانتعاش الاقتصادي وأنشطة التنمية. وهي عملية صنع قرارات لصياغة خطط وسياسات التقليل من الكوارث محلياً ووطنياً كما أنها نظام لتنفيذ السياسات وتحتاج إلى وجود منظمات تؤدي عملها بصورة طيبة على المستوى

(13) ساره مايكلز، جامعة كلورادو، العملية التشاركية (الانتعاش الكلي من الكوارث 2001)، صفحة 3-1 بالإنجليزية.

الوطني والمحلي لتنفيذ وإنفاذ تخطيط استخدام الأراضي، وقوانين البناء، ومعايير السلامة وآليات الاستجابة للكوارث⁽¹⁾. و في غياب أسلوب الإدارة الجيد تصبح المجتمعات المحلية أماكن متزايدة الخطورة وسوء الصحة لكي يعيش فيها السكان ويعملون وبخاصة بالنسبة لأكثر السكان تعرضاً. كما أن تشجيع أسلوب الإدارة الجيد يخدم كأساس للانتعاش المستدام والتنمية داخل المستوطنات البشرية.

هاء - التعاطي مع الحضرة المستدامة في أوضاع ما بعد الأزمة

25 - والحضرة في سياق ما بعد الصراع هي ظاهرة ينبغي أن تحظى بالأولوية داخل إطار الانتعاش المستدام. وتصبح المراكز الحضرية بصورة متزايدة نقاط اتصال بالفرصة الاقتصادية، مثيرة نزوحاً واسع النطاق وغالباً طويل الأجل أثناء الصراع وما بعده. وتجذب المراكز الحضرية أيضاً السكان الباحثين عن خدمات أفضل وبنية أساسية أفضل - وعن التعليم والصحة بصفة خاصة - التي يمكن لهم العثور عليها في المناطق الريفية. ولا تترجم الكثير من الأعمال المتوقعة أو فرص التعليم في المناطق الحضرية إلى واقع فعلي، ثم تخلق الجريمة الناتجة عن ذلك والتوترات العرقية وتزايد الفقر -ديدات جديدة للسلام والأمن والتنمية.

26 - وتزداد تأثيرات الكوارث الطبيعية حجماً داخل المراكز الحضرية، ليس فقط كنتيجة للكثافة السكانية، وإنما أيضاً لجوانب التعرض مثل الاتكال على البنية الأساسية و الخدمات الحضرية، وسوء التخطيط والممارسات السيئة وغير القانونية للبناء والاستغلال الإيكولوجي للبيئة التي تنفرد بها المناطق الحضرية. كذلك فإن التعرض الدوري للكوارث في المناطق الريفية يؤدي كذلك إلى انتقال السكان إلى المدن مما يمثل ضغطاً أكثر على القدرات الحالية الحضرية القائمة.

واو - الجنس وإشراك المرأة

27 - يمكن لاستراتيجيات تحقيق الإغاثة وإعادة الإعمار المستدامين أن يؤثرًا على الهدف طويل الأجل المتمثل في تشجيع المساواة بين الجنسين داخل المجتمعات التي تواجه كوارث ونزاعات. وتتفاوت استراتيجيات التجاوب وأولوياته بين الرجال والنساء ومن الضروري إتباع نهج فاعل للاعتبارات الجنسانية لضمان الوفاء بجميع الاحتياجات. فالمرأة ليست فقط مديرة فعالة للموارد تقوم بتعبئة المجتمعات المحلية وتحافظ على السلم وإنما غالباً ما تكون النساء هن أول المستجيبات، وينبغي إدراجهن في عمليات صنع السياسات على المستويات الأعلى. والنساء كمجموعة يملن لأن تكن أكثر تعرضاً لتأثيرات الكوارث والنزاعات. ومن الواضح أن تشجيع التنمية التي تمكن المرأة من التخفيف من حدة تلك الآثار وتقليل تعرضهن، سوف يكون له أكبر الأثر. إن تأثيرات النزاع على النساء - وأدوار النساء في النزاع - ينبغي أن يمثل اعتباراً رئيسياً عند وضع استراتيجيات تحقيق استجابة الإغاثة وإعادة الإعمار. وفي الكثير من الحالات، تضع أنشطة الإغاثة وإعادة الإعمار للنساء كضحايا وكمستفيدات في البرمجة بدلاً من تمكينهن للمشاركة الفعالة وزيادة قدرتهن من خلال أنشطة الإغاثة وإعادة الإعمار. إن إتباع نهج مستدام للإغاثة وإعادة الإعمار من شأنه أن يسمح بتعميق فهم أدوار المرأة وحقها في أوقات النزاع، مما يحسن من البناء الكلي للتدخلات من المنظور الجنساني.

زاي - خلق الشراكات الإستراتيجية

28 - إن مكون المستوطنات البشرية جزء لا يتجزأ من حلول ما بعد الكارثة بدءاً من التخطيط للاجئين والمستوطنات وحتى تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية وأسلوب الإدارة الجيد وإنعاش الاقتصاد المحلي. ومن أجل تطوير نهج متكامل لإعادة التأهيل المستدام للمستوطنات البشرية ينبغي تنسيق الموارد المحدودة من أجل تحقيق أعظم الأثر الممكن. إن الطبيعة متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات للتقليل من الكوارث، والاستجابة لها تحتاج إلى تجاوب مستمر وإلى تعاون وشراكة فيما بين المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة وذلك من أجل تحقيق الأهداف العالمية للتخفيف من حدة الكوارث وتحقيق الانتعاش المستدام فيما بعد

⁽¹⁾ UNDP/BCPR التقرير العالمي عن التعرض 2003، مشروع، الفصل 3، الصفحة 21 بالإنجليزية.

الأزمات. إن الحلول الرامية لضمان الانتعاش المستدام تشابك بحيث لا يمكن للأُنشطة أن تنفذ بمعزل عن بعضها البعض. كما أن الشراكات الإستراتيجية للبناء بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والحكومات الوطنية أو المحلية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ووكالات الدعم الدولية أو الوطنية تمثل من ثم تحدياً مشتركاً ومسؤولية مشتركة. فبالإضافة إلى الأنشطة الأخرى تسهم في وضع إطار متماسك للانتعاش المستدام للمستوطنات البشرية في أوضاع ما بعد الأزمة.

حاء - تعزيز القدرات الوطنية والمحلية

29 - إن الأنشطة اللاحقة على الأزمات توفر فرصاً فريدة لزيادة القدرات لجميع الجهات الوطنية والمحلية الفاعلة الضالعة في عملية الانتعاش. فعلى المستوى المحلي قد يستلزم ذلك تعزيز قدرات صنع السياسات وصياغة الصكوك القانونية لتنفيذ خطط التقليل من التعرض الوطنية التي تشجع على التنمية المستدامة. ويمكن تعريف السلطات البلدية بعملية الانتعاش وإعادة التأهيل المستدامين، وإعادة توجيه التركيز بالنسبة للتدابير الاستجابية التقنية والتقليدية نحو إدماج تدابير التخفيف من حدة الكوارث في خطط إدارة الكوارث، واستحداث تخطيط استخدام الأرض المناسب، ولوائح البناء المناسبة، وحماية الأرض وحقوق الملكية، والإدارة الفعالة للمشروعات، وتحسين أسلوب الإدارة، إلى جانب أمور أخرى وكل ذلك داخل إطار استراتيجية إعادة الإعمار طويلة المدى. ويقوم الفنيون الوطنيون أثناء هذه العملية، على مختلف مستوياتهم، بتحسين المهارات التقنية والإدارية والدراسية، ويتم تمكين المجتمع المدني والمتمتع المحلية عن طريق المشاركة النشطة في جهود الانتعاش وتنمية وتطوير عملية ذات استدامة ذاتي، وتعزيز الأعمال الصغيرة المحلية، ويكون لدى متعاقد البناء والمنظمات الفرصة للتقدم واكتساب الخبرات، كما يمكن للأفراد والنساء بصفة خاصة أن يتدربوا على الأنشطة المولدة للدخل في قطاع الإسكان والبنية الأساسية.

رابعاً - المبادئ التوجيهية الهادية لتحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار

30 - إن تطوير المبادئ التوجيهية الهادية تساعد على صياغة فلسفة الممارسة الأساسية التي ينبغي على الجهات الفاعلة اعتناقها لضمان أن تؤدي استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار ثمارها الإيجابية التي تنعكس على التنمية المستدامة والمنصفة للمستوطنات البشرية وذلك في أوضاع ما بعد النزاع وفي بيئات الكوارث. وسوف تضع هذه المبادئ "خطوط أساس" مهمة ومجالات أولوية تعتبر ضرورية لتنفيذ أنشطة مستدامة حقاً للإغاثة وإعادة الإعمار.

31 - ولتحقيق الانتعاش المستدام، ينبغي أن يحدث تغير في التفكير بشأن الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية وذلك على جميع المستويات. وهذا التغير المفاهيمي سوف يستند إلى نهج تشغيلية جديدة من جانب الوكالات الدولية، والحكومات والمتمتع المحلية. والانتعاش المستدام في المستوطنات البشرية هو عملية. وتقدم المبادئ التوجيهية الهادية نهجاً واقعياً تطلعياً نحو الانتعاش بعد الأزمة. دائماً ما تكون مرنة بقدر ما، وتضم الكثير من الجوانب المختلفة للعملية، وأن يكون كل مبدأ ينطبق على كل عملية انتعاش. فإذا وجهنا تفكيراً جاداً لهذه المبادئ أثناء التخطيط لصنع القرارات فإننا يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية والسلطات ووكالات الدعم على تحقيق على إدراك أن المقررات المتخذة أثناء المراحل المبكرة من الانتعاش سوف يكون لها تأثيرات طويلة الأجل على نجاح جهود الانتعاش واستدامتها.

32 - ويحتاج تحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار إلى ما يلي:

(أ) إنشاء صلات دائمة بين الإغاثة وإعادة التعمير الطارئ وبين المرحلة الانتقالية للتنمية؛

(ب) تنمية قدرات الحكومات المحلية حسب الضرورة للعمل كشركاء ناشطة في العملية؛

(ج) تحديد أولويات البناء وإشراك قدرات جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات منذ المراحل الأولى وطوال العملية من الإغاثة وإعادة الإعمار حتى الانتعاش والتنمية؛

(د) استغلال التخطيط التشاركي ونماذج صنع القرارات الشاملة لضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة والنساء بصفة خاصة في جميع أنشطة التخطيط والتنفيذ؛

(هـ) تطوير أنشطة اقتصادية منتجة أثناء المراحل الأولى من الانتعاش للمساعدة في توطيد أركان السلام والأمن؛

(و) تيسير آمان السكان المتضررين كشرط مسبق مهم للغاية في أي أنشطة إنسانية أو إنمائية؛

(ز) تطوير استراتيجيات عريضة القاعدة وطويلة الأجل للاعمار والمأوى منذ المراحل الأولى وذلك لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الطوارئ؛

(ح) ضمان حماية الأرض وحقوق الملكية للسكان المتضررين وتطوير حلول طويلة الأجل لحسم النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية وذلك من أجل تقليل احتمالات اندلاع الصراع؛

(ط) إدراج إدارة الكوارث وتقليل التعرض في التنمية المحلية والوطنية القائمة وفي خطط التقليل من الفقر؛

(ي) إعادة توجيه بؤرة التقليل من مخاطر الكوارث وتخفيف حدتها بدلاً من الاستعداد والاستراتيجيات الاستجابية في إطار المستوطنات البشرية؛

(ك) العمل في حدود إطار الحقوق الإنسانية، وبخاصة من حيث حقوق الأرض أمان الحياة وتساوي حقوق المرأة؛

(ل) إنشاء شراكات وتحالفات إستراتيجية على جميع المستويات داخل المتتالية من الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى التنمية.

33 - أفادت هذه الورقة من المناقشات التي عقدت أثناء الدورة الثانية للمنتدى العالمي الحضري (برشلونة، إسبانيا، أيلول/سبتمبر 2004). فباستخدام مجموعة من المبادئ الهادية الإثني عشرة التي تعتبر قوام وثيقة المعلومات الأساسية للمنتدى العالمي الحضري المعنونة الإغاثة المستدامة في أوضاع ما بعد الأزمات: تحويل الكوارث إلى فرص للتنمية المستدامة في المستوطنات البشرية (HSP/WUF/2/10)، وقد اشترك المشاركون في أربعة جلسات منفصلة شاركوا في الخبرات الشخصية والمؤسسية كأساس لبيان أو لاقتراح تعديلات على مفهوم الإغاثة والاعمار المستدامين، وناقشوا كذلك واستعرضوا المبادئ التوجيهية المقترحة. وقد تم الاتفاق من جانب الجميع على المبادئ المقترحة مع تعلم الدروس الإضافية التالية:

(أ) إن تحقيق اللامركزية في المسؤولية عن منح الأزمات والانتعاش منها في المستوطنات البشرية عنصر أساسي لضمان تقليل الأخطار والتعرض المستدام؛

(ب) إن بناء ثقافة منع تستتبع إتباع نهج متعدد الأبعاد والقطاعات يضم التحليل التشاركي للمخاطر، وتنفيذ البرامج وتطوير السياسات والأطر القانونية على جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المحلي والقطاع الخاص والحكومة المحلية والحكومة الوطنية والحكومة الدولية في عملية شاملة تراعي الجنس؛

(ج) ويحتاج بناء السلم الفعال إيلاء الاعتبار الواجب إلى الأطر القانونية والتنظيمية المفهومة والواضحة، وإلى الإدارة الفعالة وغير المحازة للأراضي والأموال، وتجاوب وظيفي بين الحكومة المحلية ومواطنيها في حوار يبني الثقة والالتزام (مع بناء القدرات حيثما يكون ذلك أساسياً)، ورؤية مشتركة وتنسيق للجهات الفاعلة الدولية؛

(د) إن فهم تلك الأزمات والنزاعات تخلق دائماً بخاصة النزوح، مما يستلزم تنفيذ الاستراتيجيات المستدامة لإدماج النهج القائمة على الحقوق في المأوى وفي أمان الحياة وحماية المجموعات الأكثر تعرضاً على النحو الذي تطالب في أسرع وقت.

خامساً - الطريق إلى الأمام

34 - دعي موئل الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2004 لكي يكون عضواً في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية هي إحدى اللجان الأربع التي أنشأها الأمين التنفيذي للنهوض بتنسيق على مستوى المنظمة داخل الأمم المتحدة. وهي تنعقد بصورة شهرية على يدي مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية وتتألف من كبار المسؤولين على أعلى المستويات، وهي تعمل كمنتدى داخلي لتقاسم المنظورات بشأن الأزمات والقضايا الإنسانية. ويبلغ الأمين العام بعد ذلك ويشار عليه على أساس مناقشات اللجنة. ومكون المستوطنات البشرية جزء لا يتجزأ من المساعدة الإنسانية ومن التنمية طويلة الأجل. والقيمة المضافة من جانب موئل الأمم المتحدة لأنشطة جماعة الإغاثة الإنسانية هي خبراته الواضحة في الاستفادة من الجهود قصيرة الأجل للوكالات الشقيقة لتيسير جدول الأعمال الإنمائي طويل الأجل مع الاستفادة من الدروس الرئيسية المستفادة والمنهجيات الجديدة المأخوذة من خبراته.

35 - إن وضع المبادئ التوجيهية بشأن تحقيق الاستدامة للإغاثة وإعادة التعمير هي خطوة مهمة في تحويل المناقشات والمناظرات إلى واقع عملي. ولتحقيق الفعالية الحقة، فإن الالتزام بالمبادئ التوجيهية واتجاه التغيير التي تمثلها تلك المبادئ ينبغي أن يتم السعي إليها من الوكالات الدولية ومن الحكومات المحلية والوطنية ومن المجتمع المدني. وبمجرد تطوير الالتزام وتوافق الآراء، يكون من الحيوي ترجمة المبادئ التوجيهية إلى أعمال على جميع المستويات. وخطط العمل الوطنية بشأن إدارة الكوارث قد طورت ويجري تطويرها لدى الكثير من البلدان وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تواصل إنارة الطريق أمام تطوير مثل هذه الخطط.

36 - وسوف تدعم المبادئ الهادئة تطوير إعلان بشأن تحقيق الاستدامة للإغاثة وإعادة التعمير في مجال المستوطنات البشرية. ومن المتوقع أن يشمل الإعلان على معيار عالمي لانتعاش المستوطنات البشرية وممارسة للتنمية في أوضاع ما بعد الأزمات، ومن ثم ييسر خلق أدوات مختلفة تعلي من شأن عملية تنفيذ المبادئ الهادئة. وموئل الأمم المتحدة في وضع فريد داخل منظمة الأمم المتحدة من حيث التزامه طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية وهذه الصفة يضطلع بدور واضح في التعاطي مع والمساهمة في توفير الإغاثة المستدامة وإعادة التعمير للإسكان والخدمات والمستوطنات البشرية.

37 - وفي محاولة لتطوير إستراتيجية استجابة سريعة ومركزة لهذه الوكالة، فإن المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة قد أنشأت مؤخراً فريقاً عاملاً داخلياً للاستجابة للطوارئ. يضاف إلى صياغة إستراتيجية، يقوم الفريق العامل كذلك بتحديد الخيارات لإنشاء وحدة استجابة سريعة تابعة لموئل الأمم المتحدة لمواجهة الطوارئ في أعقاب الكوارث الاصطناعية أو الطبيعية.

38 - ومجلس الإدارة مدعو بكل احترام لأن يناقش:

(أ) كيف يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يصبح أكثر فعالية في الأوضاع الإنسانية؛

(ب) ما إذا كانت المبادئ الخاصة بإشراك موئل الأمم المتحدة لدعم المستوطنات البشرية أثناء الأزمة المقترح في الوثيقة HSP/WUF/2/10 تغطي قضايا تحقيق الاستدامة للإغاثة وإعادة التعمير في المستوطنات البشرية بصورة كافية؟ لإجراء مزيد من الاستعراض وإجراء المناقشات إذا لزم الأمر؛

(ج) كيف يمكن لتنفيذ المبادئ الهادئة لتحقيق الاستدامة للإغاثة وإعادة التعمير أن تصبح واقع تشغيلياً؛

- (د) كيف يمكن للمبادئ الهادية أن تدرج في السياسات الوطنية والمحلية وفي الإجراءات السياسية والمحلية؛
- (هـ) ما هي الأطوار والمسؤوليات لمختلف اصحاب المصلحة في هذه العملية وما هي الطريقة المثلى لمساعدة أصحاب المصلحة.

ملحق رقم (3)
تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم
دراسة تقييمية للتجمعات السكانية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في
قطاع غزة "نموذجاً"

تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم

دراسة تقييمية للتجمعات السكانية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في
قطاع غزة "نموذجاً"

دراسة رقم (41)

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف
عضو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس
عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان - كوبنهاجن

جدول المحتويات

277.....	ملخص الدراسة
277.....	أولاً: أهداف الدراسة
277.....	ثانياً: نتائج الدراسة
278.....	ثالثاً: التوصيات
278.....	إلى السلطة الوطنية الفلسطينية
278.....	إلى المجتمع الدولي
279.....	الفصل الأول.....
279.....	منهجية الدراسة
282.....	الفصل الثاني.....
282.....	المعايير الدولية للحق في السكن
282.....	أولاً: معنى الحق في السكن الملائم
282.....	ثانياً: الحق في السكن وعلاقته بالحاجات الأساسية
283.....	ثالثاً: المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن
284.....	رابعاً: الواجبات الأساسية المترتبة على الدول تجاه الحق في السكن الملائم
285.....	خامساً: مؤشرات التمتع بالحق في السكن
285.....	1- الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن
285.....	2- توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية
285.....	3- القدرة على تحمل التكاليف
286.....	4- الصلاحية للسكن
286.....	5- إتاحة إمكانية الحصول على السكن
286.....	6- الموقع
286.....	7- السكن الملائم من الناحية الثقافية
286.....	8- عدم التمييز
287.....	الفصل الثالث.....
287.....	الواقع الديمغرافي لقطاع غزة والخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن
287.....	أولاً: الموقع الجغرافي والمساحة
287.....	ثانياً: الوضع الديمغرافي
288.....	ثالثاً: المساكن في قطاع غزة
289.....	رابعاً: الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن في قطاع غزة
289.....	الخدمات القانونية للسكن في قطاع غزة
289.....	المياه
290.....	الصرف الصحي
290.....	المواصلات
291.....	الطاقة الكهربائية
291.....	النفائيات الصلبة
292.....	الوضع الصحي
294.....	الفصل الرابع.....
117.....	الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى
117.....	استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين
117.....	هدم المنازل والممتلكات المدنية
296.....	هدم منازل المطلوبين "العقاب الجماعي"
118.....	تجريف الأراضي الزراعية وتدمير القطاع الزراعي
298.....	تدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية

298.....	الحصار والإغلاق وعزل مناطق بأكملها
300.....	خلاصة
301.....	الفصل الخامس
301.....	تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن في قطاع غزة
301.....	دور السلطة الفلسطينية في الالتزام بواجباتها
302.....	وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية
305.....	دور وكالة الغوث الدولية "الأثروا"
309.....	دور المؤسسات غير الحكومية
310.....	مشاريع سكنية مرتقبة
311.....	الفصل السادس
311.....	تقييم واقع التجمعات السكانية لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة
311.....	1- الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن
311.....	2- توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية
312.....	3- القدرة على تحمل التكاليف
312.....	4- الصلاحية للسكن
313.....	5- إتاحة إمكانية الحصول على السكن
313.....	6- الموقع
314.....	7- السكن الملازم من الناحية الثقافية
314.....	8- عدم التمييز
316.....	الفصل السابع
316.....	النتائج والتوصيات
316.....	أولاً: النتائج
317.....	ثانياً: التوصيات
317.....	إلى السلطة الوطنية الفلسطينية
317.....	إلى المجتمع الدولي
ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.....	قائمة المراجع

ملخص الدارسة

أولاً: أهداف الدارسة

سعت هذه الدارسة إلى تقييم واقع التجمعات السكنية الجديدة التي أنشئت من أجل تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن التي ارتكبتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلية أثناء انتفاضة الأقصى، من حيث مدى ملاءمتها للمعايير الدولية للحق في السكن مثلما أشارت إليها تلك المعايير، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذلك مثلما أشارت إليه التعليقات العامة الخاصة بتلك الحقوق. واكتسبت هذه الدارسة أهميتها في أنها تعتبر الأولى التي تناولت تقييم المبازل الجديدة. كما أنه من الممكن أن تشكل هذه الدارسة حافزاً قوياً للباحثين ومراكز البحث في محافظات الوطن لمتابعة موضوع تأهيل ضحايا الحق في السكن في المشاريع القادمة، حيث من المتوقع أن تبدأ عملية بناء وتشييد تجمعات سكنية جديدة في الشهور القادمة، وبالتالي يكون من المهم متابعة وتقييم هذه المنشآت. وإن شأن توصيات هذه الدارسة أن تقيّد القائمين على هذه المنشآت لأخذها بعين الاعتبار كونها تشكل معايير معترف بها على الصعيد الدولي.

ثانياً: نتائج الدارسة

1. لم تقم وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية ببناء سوى 62 منزلاً سكنياً بواقع 1.32% من النسبة الكلية للمنازل المدمرة تدميراً كلياً خلال انتفاضة الأقصى، ويعود ذلك إلى أن الأوزار لم تستطع توفير الأموال اللازمة لبناء منازل ضحايا انتهاكات الحق في السكن، وبالتالي لم تتمكن الأوزار من الوفاء بالتزاماتها الضرورية تجاه هؤلاء الضحايا.
2. من الأسباب الرئيسية لعجز الوزارة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن هو نصيب قطاع الإسكان من الموازنة العامة للسلطة حيث أنه قليل ولم يراع فيها احتياجات السكان من المنازل.
3. أشارت الدارسة إلى أن جميع أصحاب المبازل الجديدة يملكون عقوداً قانونية خاصة بالمبازل التي تسلموها. وهذا يعتبر ضماناً قانونية تحمي صاحب المنزل أمام الجهات الرسمية، وهذا ينبثق إلى حد كبير مع ما أشار إليه التعليق العام رقم (4).
4. على الرغم مما سبق، إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن ملكية الأرض المقام عليها المبازل والمبازل نفسها هي مستأجرة من الحكومة لمدة 99 سنة، وهذا يعني أن أي عملية هدم للمنزل سوف تؤدي إلى عدم قدرة صاحبه على استغلال الأرض كونه لا يملكها. وهذا يستدعي الخوف وعدم الشعور بالأمان.
5. يتوفر لمعظم التجمعات السكنية التي أنشئت لتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الخدمات اللازمة، لا سيما الكهرباء والمياه والطرق المعبدة وشبكات الصرف الصحي، وإدارة الشوارع، وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك عانت بعض المساكن من عدم توصيل الكهرباء إليها نتيجة لعدم دفع مستحقات سابقة لشركة الكهرباء.
6. لم يتوفر للمساكن الجديدة الملاجئ التي من الممكن أن توفر الحماية للسكان أثناء المنازعات المسلحة.
7. أن جميع المنازل الجديدة لم تكلف أصحابها شيئاً وهذا مؤشر جيد لإعمال الحق في السكن، خاصة إذا علمنا بأن تكلفة السكن تعد من أحد أهم العوامل ذات التأثير الواضح على تمتع الأفراد بحقوق السكن، فبمقدار ما تكون تكلفة السكن أقل، تكون إمكانية حصول الفرد عليه أوفر ما يحقق ويضمن الخصوصية والأمان والانخراط في المجتمع الذي يعيش فيه.
8. جميع المنازل الجديدة معدة بشكل جيد، فالنشطيات جيدة، ويتوفر لمعظمها شروط السلامة والأمن، فهي مقصورة بقيادة الإسمنت من الداخل والخارج. كذلك جميع جدرانها قد تم طلاؤها بالدهانات المناسبة لتحميها من الرطوبة. أضف إلى ذلك معظم النوافذ الخاصة بالبيوت جيدة ومناسبة للتهوية وكذلك تسمح لدخول أشعة الشمس. والأهم من ذلك أن جميع البناءات لا تتعدى الثلاثة طوابق كحد أقصى، ومنها ما يتكون من طابقين أو طابق واحد. وهذا بحد ذاته مؤشر جيد.
9. على الرغم مما سبق، يمكن القول أن المساحة الكلية للمنزل الواحد صغيرة فلا يتجاوز أكبر منزل 105 أمتار وهذا لا يتناسب مع حجم العائلات الفلسطينية.
10. تقع جميع المنازل الجديدة في مواقع قريبة من المرافق الاجتماعية الحيوية، سواء كانت تعليمية، صحية، اجتماعية... الخ.
11. سجلت الدارسة عدد من الملاحظات التي تتعلق بتعارض تصميم المنازل مع ثقافة المجتمع الفلسطيني، فجميع المساكن التي أنشئت تخلو من صالة معيشة، حيث أن المنزل مكون من غرف ومنافع فقط. كما أن الأسوار الخارجية لهذه المنازل تتكون من حديد على شكل شبك، وهذا يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. فالسور بالشكل المعمول به يكشف المنزل من الداخل وهذا ما لا يرضاه معظم السكان الجدد، ولهذا إقام

الكثير من أصحاب هذه المباني بإغلاق البوابات بسواء بالطوب الإيمنتى أو غير ألواح من الزينكو أو بقطع كبيرة من القماش أو الشادر. وهذا بحد ذاته أدى إلى تشويه المظهر الخارجي.

12. كما أن جميع المنازل ملتصقة ببعضها ببعض، ولا يوجد مسافات مناسبة بين المنزل والآخر، وهذا أيضاً يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. وكذلك لا توجد مباحات كافية بمحيط المباني لتتيح للأطباء اللعب والمرح. كما خلت هذه التجمعات من مساحات مناسبة لاستخدامها كمواقف للسيارات. عدا عن خلوها من الحدائق والمنتزهات.

ثالثاً: التوصيات

إلى السلطة الوطنية الفلسطينية

1. يجب أن تسخر السلطة الفلسطينية كل ما أتيج لها من موارد سواء محلية أو خارجية لأقصى درجة للوفاء بالواجبات تجاه أصحاب المنازل المهدمة.
2. إن أجل أعمالها يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تخصص أقصى ما يمكن إن الميزانيات المتوفرة وزيادتها بشكل يتناسب مع الاحتياجات السكنية.
3. تسوية الأوضاع التشريعية والقانونية بشكل يراعي ما نصت عليه منظومة حقوق الإنسان ذات العلاقة بالحق في السكن.
4. لها يتوجب على مراجعي القوانين الفلسطينية الخاصة بحقوق السكان، وتعديلها ليتواءم معها مع المعايير الدولية للحق في السكن.
5. توفير المساعدة القانونية لكل من يتعرض إلى انتهاكات في حقوقه السكنية سواء أفراد أو جماعات.
6. المطالبة بجبر الضرر والتعويض المادي من الجهة التي ارتكبت ومارست انتهاك الحق في السكن.
7. ضرورة توفير البديل عن المنازل التي هدمت بشرط أن تكون مقبولة للأفراد من حيث النوعية والمساحة والموقع.
8. ضرورة أن يكون توفير السكن البديل خال من أي تمييز بسبب الدخل أو الوضع الاجتماعي أو السياسي أو الجنس واللون والمعتقد.
9. إن توفير السكن البديل يجب أن يراعي البيئة الصحية والأمانة إن أي أضرار اجتماعية أو سياسية أو عسكرية أو بيئية.
10. إن توفير السكن البديل يجب أن يراعي توافر الحقوق الأخرى المرتبطة بالحق في السكن، كالحق في ماء الشرب النظيف والكهرباء وما يتعلق بالصحة العامة من مرافق، كالتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ المختلفة كالإسعافات والمطافئ والمدارس والعيادات الصحية ورعاية الطفولة والحق في الحصول على المواصلات بسعر معقول.
11. يجب أن يتم العمل على أن يكون السكان في موقع ملائم خصوصاً لهؤلاء ذوي الاحتياجات الإنسانية الخاصة، ومنهم على سبيل المثال المعاقون جسدياً وذوي المشاكل الصحية والأمراض المزمنة. وفي هذا الصدد يجب على السلطة أن تعمل على ضرورة توفير ما يمكن تلك الفئات من استعمال المرافق العامة أو الأبنية وغير ذلك من المرافق، ويجب أن تشترط على المقاولين والشركات التي تقوم بهذه الإنشاءات مراعاة ما سبق الإشارة إليه.
12. يجب أن يتم ضمان حق الأفراد في المشاركة بشكل كامل وديمقراطي في كل القرارات التي لها تأثير على وضعية وشكل المنازل المنوي بناؤها.

إلى المجتمع الدولي

1. المجتمع الدولي مطالب أن يقدم المساعدة بالشكل الكافي والملائم والعاجل للسلطة الفلسطينية لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها سيما وأن اقتصادها قد تعرض للتدمير على مدار 5 سنوات، وبالتالي فإن مواردها المالية ضعيفة جداً لا تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن، وعليه فهي بحاجة ماسة إلى مبالغ كبيرة مخصصة للإسكان الذي يعاني من تدهور أصلاً.
2. ضرورة أن لا تستغل الجهات المانحة نفوذها وتضع شروطاً معينة قد تسببهم في عدم أعمال الحق في السكن بشكل لا يتلاءم مع متطلبات واحتياجات وخطط التنمية في فلسطين.
3. أن يعمل المجتمع الدولي جاهداً إن أجل ممارسة الضغط على دولة الاحتلال الحرابي الإسرائيلي ومطالبتها بتعويض السكان الذين تضرروا جراء ممارستها وانتهاكات حقوق السكان الفلسطينيين.

الفصل الأول منهجية الدراسة

مقدمة

منذ بداية انتفاضة الأقصى، في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر 2000، والأراضي الفلسطينية المحتلة تتعرض لانتهاكات جسيمة، تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقواته ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وتتميز هذه الممارسات وفقاً لمراقبة المراكز الفلسطينية لحقوق الإنسان، والعديد من المؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية، بأنها مصحوبة بأعنف موجة من الانتهاكات المنظمة والمنهجية للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن انتهاكها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني. وعليه فقد كرست قوات الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات مستوطنيه، وبقرارات سياسية عليا، شكلاً جديداً في التعاطي مع الأحداث اليومية لانتفاضة الأقصى.

فقد عمدت هذه القوات إلى استخدام سياسات عسكرية وخططاً ميدانية تعمل على إحداث الأضرار الشاملة والكلية في الأرواح والممتلكات الفلسطينية على حد سواء.

العمليات الحربية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت وبشكل مكثف المنشآت المدنية والأحياء السكنية للمدنيين الفلسطينيين، إضافة إلى العديد من الأبنية والمنشآت التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تسببت في تدمير كامل وشامل لمئات بل لآلاف الممتلكات والأعيان المدنية من منازل ومصانع وورش عمل وأراضي زراعية ومزارع طيور وأبقار وأغنام، كما ألحقت أضراراً جسيمة في منشآت أخرى لام يستطع مالكوها الوصول إليها لإصلاحها، أو الاستفادة منها، وهو ما كبدتهم خسائر فادحة، أثرت وتتأثر لاحقاً على تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

إن سياسة هدم المنازل التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتبرت من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان و كانت ذات انعكاس مباشر وخطير على واقع السكن وعلى مدى تمتع السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحقوق السكن.

وقد تعرض قطاع غزة خلال أعوام الانتفاضة لأسوأ حملة هدم وتجريف للمنازل السكنية، فمنذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، وحتى ديسمبر 2004، هدمت القوات الحربية الإسرائيلية حوالي (4885) منزلاً سكنياً، بينها (2699) منزلاً هُدمت بصورة كلية، و(2186) منزلاً هُدمت بصورة جزئية. وقد كُتبت مدينته ورفح ومخيمها أكثر عرضة من بقية المناطق التي تعرضت لأعمال هذا القبيل. فقد دُمرت قوات الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة، في تلك المنطقة وحدها (2553) منزلاً سكنياً بينها (1466) منزلاً بصورة كلية، و(1087) بصورة جزئية. وفي واحد من أعنف حملات الهدم التي شهدتها المدينة ومخيمها، شهدت الفترة بين 12 إلى 24 مايو 2004، عملية اجتياح كبيرة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن تدمير (532) منزلاً سكنياً بينها (261) منزلاً دُمرت كلياً، كُتبت (أوي (7000) نسمة، ناهيك عن مقتل العشرات وتدمير البنية التحتية في المدينة. كما شهدت كلاً من محافظتي خان يونس وشمال غزة حملات عسكرية، أسفرت عن تدمير عشرات المنازل.

إن تدمير الممتلكات خصوصاً كإجراء عقابي محرم تماماً في القانون الدولي، سواء القانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان، فالمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949 تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات،

أو بالدولة أو السلطة العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير. " والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد على "1- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. 2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا". على الرغم من ذلك إلا أن المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الحكم الأشمل وربما الأهم من الأحكام ذات الصلة. وتنص هذه المادة "تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والسكن، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لا نفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر."

على ضوء الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الحق في السكن، كان لزاماً على السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يضطلعوا بمسئولياتهم تجاه إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تجاه مساكن المواطنين. إن أولى المهمات التي ينبغي أن تنجز على هذا الصعيد، هي توفير منازل جديدة للذين هدمت منازلهم من خلال تجمعات سكنية قريبة إلى حد ما من منازلهم الأصلية.

أنت هذه الدراسة **بهدف** تقييم واقع التجمعات السكنية التي أنشئت من أجل تأهيل ضحايا تلك الانتهاكات السابقة الذكر، من حيث مدى ملاءمتها للمعايير الدولية للحق في السكن الملائم مثلما أشارت إليها تلك المعايير، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذلك ما أشارت إليه التعليقات العامة الخاصة بتلك الحقوق والتي أصدرتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعود أهمية هذه الدراسة في أنها تعتبر الأولى التي تناولت تقييم المنازل الجديدة التي أنشئت لتأهيل ضحايا انتهاكات القوات الحربية الإسرائيلية لمنازل المدنيين الفلسطينيين، وقد تشكل هذه الدراسة حافزاً قوياً للباحثين ومراكز البحث في محافظات الوطن لمتابعة موضوع تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم في المشاريع القادمة، حيث من المتوقع أن تبدأ عملية بناء وتشيد تجمعات سكنية جديدة في الشهور القادمة، وبالتالي يكون من المهم متابعة وتقييم هذه المنشآت. ومن شأن توصيات هذه الدراسة أن تفيد القائمين على هذه المنشآت لأخذها بعين الاعتبار كونها تشكل معايير معترف بها على الصعيد الدولي.

اعتمادات الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فإن خلال المنهج الأول أمكن جمع المعلومات عن التجمعات السكنية سابقة الذكر وتحليلها، ومن ثم تقييم ومقارنة النتائج بما ورد في المعايير الدولية للحق في السكن الملائم، وهذا بالاعتماد على المنهج المقارن.

اقتصرت الدراسة على تناول التجمعات السكنية التي أنشئت من أجل تأهيل ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، لاسيما في حي تل السلطان بمدينة رفح وكذلك التجمع السكاني الملتصق بالمستشفى الأورثوبي في محافظة خان يونس. وكذلك مشروع إسكان البحرين في منطقة الشوكة بمحافظة رفح. وقد استنتجت الدراسة تقييم بعض البيوت المتفرقة التي شيدت في الأماكن المختلفة نظراً لتفرقها، حيث لم تشكل تجمعات سكنية مبنية، مما يصعب على أي باحث تحديدها وبالتالي تقييمها، عدا عن أن عددها قليل.

كما اقتصرت الدراسة على تقييم المنازل الجديدة التي بنيت كاملاً، واستنتجت المنازل التي أجريت لها عمليات ترميم.

استندت الدراسة في الحصول على المعلومات على العديد من المصادر، منها المقابلات التي أجراها الباحث مع كل من المسؤولين والمستفيدين، كذلك على الزيارات الميدانية لهذه التجمعات، فضلاً عن الاعتماد على الوثائق الرسمية (العقود القانونية- الرسوم الهندسية والتصاميم- صور جوية). وكذلك على بعض الكتب والمنشورات.

قسمت الدراسة إلى سبعة فصول أساسية، تناول **الفصل الأول** منهجية الدراسة كما هو ميثاق إليه في الصفحات السابقة. بينما تناول **الفصل الثاني** منها، المعايير الدولية للحق في السكن، حيث تطرق إلى معنى الحق في السكن الملائم، وعلاقته بالحاجات الأساسية، كما تناول أبرز المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن، وكذلك الواجبات الأساسية المترتبة على الدول تجاه الحق في السكن الملائم. وأخيراً تحدث عن مؤشرات التمتع بالحق في السكن.

وتناول **الفصل الثالث** تخطيط الموقع الديمغرافي لقطاع غزة والخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن. وتحديداً تضمن عدداً من العناوين الفرعية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والوضع الديمغرافي وواقع المساكن في قطاع غزة، ثم الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن في قطاع غزة.

و أتى **الفصل الرابع** على الحديث عن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، بالمفهوم الشامل الذي يعنيه الحق في السكن، وهو بالتالي غير مقتصر على هدم المنازل كحيز مكاني فقط، وإنما أشتمل وبشكل مقتضب على معظم الانتهاكات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حق المواطنين في السكن الملائم، وتحديداً: هدم المنازل وتجريف الأراضي وتدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية، وكذلك الإغلاق والحصار وعزل المناطق، عدا استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين.

وتطرق **الفصل الخامس** إلى الواجبات أو الالتزامات التي تقع على عاتق السلطة الفلسطينية وكذلك المؤسسات غير الحكومية سواء كانت محلية أو دولية تجاه إعمال الحق في السكن لأولئك الذين هدمت منازلهم وتبردوا منها وذلك بهدف تقييم أداؤها تجاه هذا الحق.

و قيم **الفصل السادس** التجمعات السكنية التي تم إنشاؤها لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة، لا سيما المشاريع التي أنجزتها وكالة الغوث الدولية في محافظة رفح وخبان يونس على اعتبار أنها أكثر الجهات التي قامت بهذا العمل مقارنة مع الجهات الأخرى كوزارة الإسكان والأشغال العامة أو المؤسسات غير الحكومية.

وأخيراً قدم **الفصل السابع** تلخيصاً موجزاً لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وكذلك التوصيات التي شملتها الدراسة.

الفصل الثاني المعايير الدولية للحق في السكن

مقدمة

يتناول هذا الفصل من الدراسة المعايير الدولية للحق في السكن، وسوف يتم التطرق إلى معنى الحق في السكن الملائم - الحق في السكن وعلاقته بالحاجات الأساسية - أبرز المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن - الواجبات الأساسية المترتبة على الدول تجاه الحق في السكن الملائم وأخيراً مؤشرات التمتع بالحق في السكن.

أولاً: معنى الحق في السكن الملائم

غالباً ما يختزل الكثيرون السكن بقطعة الأرض ومبلغ من المال، بتوفرهما فإن المشكلة تكون منتهية، وعليه فإن توفير القروض للأفراد وتخصيص قطع من الأرض كفيلاً بحل المشكلة. وحقيقة الأمر أن الحق في السكن يأخذ أبعاداً أكثر من ذلك ويتجاوز بحدود كثيرة النظرة التقليدية بأن الحق في السكن هو الحق في أربعة جدران وسقف. فالمسكن هو المكان الأكثر الذي يقضي فيه الإنسان وقته، ومنه ينطلق للعالم وللبيئة المحيطة يؤثر فيهما ويتأثر منهما، ويقدر ما يكون ملائماً بقدر ما يكون الإنسان مبدعاً وفاعلاً وخلاقاً.

إن الحق في السكن، يجب أن يتم وضعه في الإطار الصحيح له، فهو حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث جرى توضيحه وتحديد أبعاده. فهو حق الإنسان في مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان وبما يضمن له خصوصيته وبناء علاقات عائلية واجتماعية والتأثير على ما حوله اجتماعياً وسياسياً وثقافياً. وهو المكان الذي يعطي الفرصة لسكانه للخلق والإبداع والمشاركة النشطة في الحياة الاجتماعية.

إذن فالحق في السكن لا يمكن بأي حال أن يعني حداً أدنى يمكن من خلاله ضمان البقاء، بل إن السكن هو شرط أساسي للحريات المختلفة بالانتماء لجماعة ما وإقامة الصلات والعلاقات معها في إطار من الخصوصية بما يضمن ويحمي تلك العلاقات مع المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد.

إن انتهاك الحق في السكن ينجم عنه انتهاك لحقوق أخرى كثيرة مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية. فانتهاك الحق في السكن يتولد عنه انتهاك الحق في الحياة العائلية والخصوصية والحق في حرية التنقل والذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان إقامته وألا يتم إجلاءه قسراً. وبالنظر إلى المسكن كمكان يوفر الأمان لسكانه، فإن انتهاك الحق في السكن في المحصلة النهائية يعني انتهاكاً للحق في الحياة، إضافة لذلك فإن حقوقاً أخرى كالحق في الصحة والبيئة السليمة والضمان الاجتماعي والحياة العائلية وغيرها من الحقوق يجري انتهاكها.

ثانياً: الحق في السكن وعلاقته بالحاجات الأساسية

إن انتهاك الحق في السكن الملائم هو انتهاك وتعدي على كرامة الإنسان وانتهاك لإحدى الحاجات الأساسية الضرورية له والتي تتضمن إضافة للسكن، التعليم والصحة والطعام والملبس. كما أن انتهاك الحق في السكن هو انتهاك لحاجات أساسية غير مادية كالحماية والأمان والشعور بالانتماء الهادف لعائلة، قبيلة، جماعة أو أمة، واحترام الذات والحرية في السماح بالتنمية الكاملة لمواهب وقدرات الإنسان وتحقيق ذاته. إن الحاجات الإنسانية الأساسية هي كل مترابط، ولا يمكن أن يتم الحديث عن سكن ملائم إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار إشباع تلك الحاجات الأساسية، ونظراً لأن الحاجات الأساسية المطلوب من المسكن تلبيتها هي واسعة وتشمل قائمة طويلة، فإننا سنستند إلى قائمة الوظائف الأساسية التي أعدها ماكهيل وماكهيل لأهميتها ولتوضيح جوهر المقصود بوظائف الحاجات الأساسية المراد خدمتها وتحقيقها:¹

- وظائف الحاجات الجسمية: وتشمل الأكل والنوم والاستحمام وقضاء الحاجة (التبرز) والعديد من النشاطات الأساسية كالطبخ والغسل والكي والتنظيف والتخلص من الفضلات وتخزين الأغذية/الأواني والأوعية والملابس والمعدات الشخصية ومعدات العمل والكتب... الخ.
- وظائف الحاجات النفسية والاجتماعية: الجنس والخصوصية والتواصل الاجتماعي والتبادل الحديث والقراءة والممارسات الدينية والرعاية الشخصية ورعاية الطفل والهوايات الإبداعية والاتصالات واللهو والترفيه والتسلية ومجمل أسباب المتعة الجمالية ممثلة في مكان الإقامة والبيئة المحيطة.

I. McHale and M. C McHale, **Basic Human needs: A Framework for A action**, (New -¹ Brunswick, New Jersey, Transaction Books), 1978
نقلاً عن: دراسة السكن في قطاع غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، 1997، ص ص 118-119.

- التحكم أو التنظيم البيئي: استخدام التدفئة والتبريد والحماية من شدة حرارة الشمس أو شدة الرياح والأمطار والغياب والتعديبات الخارجية الأخرى كالحشرات والقوارض...الخ، والطاقة من أجل الإنارة والتبريد والتدفئة وما يتعلق بالتهوية.
- التركيبات والأرضيات الداخلية: الأثاث والمعدات اللازمة للحاجات الجسمية والاجتماعية من الأرضيات والحوائط والسقوف للمساعدة على التنظيم البيئي الداخلي.
- التركيبات والأسطح الخارجية: للحماية من عوامل التعدي البيئية الخارجية بتوفر الحوائط والأسطح والنوافذ ذات الحجاب السلبي الواقي من الناموس والذباب والأبواب والشرفات والمداخل المسقوفة وصرف مياه المجاري والتخلص من الفضلات (القمامة) ومخزن وقود الطاقة ومخزن أدوات اللعب والعمل ومناطق اللهو والترفيه وبستان لزراعة الخضر في مكان مجاور ومنطقة مخصصة للمواشي في مكان مناسب وحوائط وأسوار...الخ حيثما يتطلب الأمر ذلك سواء لدواعي الأمن البدني أو لأغراض ثقافية.
- نواح متعلقة بالخدمات الخارجية: سهولة الوصول للطرق الممهدة والمحلات التجارية والأسواق والنقل ومكان العمل والجيران والمجتمع المحلي والصحة والتعليم والمواصلات (الهواتف التلغراف البريد)، وغير ذلك من الخدمات.

ثالثاً: المعايير الدولية الخاصة بالحق في السكن

على الرغم من أن هناك مجموعة متنوعة وواسعة من الصكوك الدولية التي تعالج مختلف أبعاد الحق في السكن الملائم* إلا أن المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الحكم الأشمل وربما الأهم من الأحكام ذات الصلة. وتتنص هذه المادة "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والماوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لا نفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارضاء الحر."¹

وفي العام 1976 عقد مؤتمر فانكوفر في كندا بشأن المستوطنات البشرية والذي دعمته الأمم المتحدة وحضره ممثلو 132 دولة وقد صدر عن هذا المؤتمر "إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية"² والذي يعتبر من أكثر الوثائق تفصيلاً فيما يخص الإشكاليات القانونية الخاصة بالسكن. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان ليس ملزماً من الناحية القانونية، كونه ليس اتفاقاً تعاقدياً مما يجعل من الصعب الاستناد إليه في جدال قانوني، إلا أنه يشكل أساساً داعمًا قوياً لهذا الحق. فقد أكدت الفقرة 8 من الجزء الثالث منه: "إن السكن والخدمات المناسبة حق أساسي للإنسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغ جميع الناس له، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة إلى أقلهم حظاً عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي. وينبغي على الحكومات السعي إلى تذليل جميع العقبات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف."

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة 25(1) منه على أنه: "لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية...". الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: حيث نصت المادة 3(هـ): "... تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، ولاسيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:.... (هـ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما الحقوق التالية:.... 3- الحق في السكن." اتفاقية حقوق الطفل: حيث نصت المادة 27(3) على: "تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق وتقديم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولاسيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان." اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: حيث أكدت المادة 14(2-ح) على "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:.... (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات." إضافة لذلك فهناك العديد من الوثائق الدولية التي تطرقت للحق في السكن بشكل أو بآخر ومنها: الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951، إعلان حقوق الطفل للعام 1959، توصية منظمة العمل الدولية رقم 115 بشأن إسكان العمال للعام 1961، إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي للعام 1969، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للعام 1990، وإعلان الحق في التنمية للعام 1986.

¹ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف(د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966.

² أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، 2005، صص 8-9.

وينص المبدأ رقم 1 من إعلان فانكوفر على أن "تحسين نوعية حياة البشر هي الهدف الأهم لأية سياسة خاصة بالمستوطنات البشرية. إن هذه السياسات يجب عليها أن تسهل التحسين المتواصل والسريع في نوعية الحياة لكل الناس، بدءاً بتلبية المتطلبات الأساسية في الطعام، المأوى، الماء النقي... الخ".

وفي الفصل الثاني (1-3) يؤكد إعلان فانكوفر "أن إيديولوجيات الدول تنعكس في سياساتها المتعلقة بالمستوطنات البشرية، ولأن هذه السياسات أدوات قوية من أدوات التغيير ينبغي ألا تستخدم لانتزاع البيوت أو الأراضي من أصحابها أو لتكريس الإمتيازات والاستغلال. ويجب أن تكون سياسات المستوطنات البشرية منسجمة مع إعلان المبادئ (فانكوفر) ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان."

في يونيو من العام 1996، عقد المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية في استنبول بتركيا حيث تبني إعلان استنبول الخاص بالمستوطنات البشرية والذي جاء فيه¹: "عبد التأكيد على التزامنا بالإحفاق المتواصل للحق في السكن كما جرى إقراره في المواثيق الدولية. تحقيقاً لذلك سوف نسعى للمشاركة النشطة من قبل جمهورنا، الشركاء الخاصين أو غير الحكوميين، وعلى كل المستويات لضمان الحماية القانونية لشاغلي المساكن من التمييز وتوفير الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى السكن الملائم والمتاح للأفراد وعائلاتهم."²

وفي الملحق الثاني الخاص بالأجندة من إعلان استنبول يفرّد المؤتمر جزءاً كبيراً منه للحق في السكن: "إن المأوى الملائم يعني أكثر من سقف فوق رأس الإنسان. بل يعني أيضاً الخصوصية الملائمة، إمكانية الوصول إليه، الحيز الملائم، الأمن الملائم، الحماية القانونية لسكانيه، الصلابة والمتانة البنوية، الإضاءة الملائمة، التهوية والتهوية، البنية التحتية الأساسية الملائمة، مثل التزود بالمياه، خدمات الصرف الصحي والتخلص من الفضلات، بيئة ملائمة والعوامل المرتبطة بالصحة، منطقة ملائمة ويمكن من خلالها الوصول خصوصاً للعمل والخدمات المختلفة. إن كل تلك النقاط يجب أن تتوفر وبتكلفة متاحة. إن الملائمة يجب أن تتقرر من السكان ذوي العلاقة".

لقد أرسى إعلان فانكوفر ومن بعده إعلان استنبول تأكيداً على أن السكن يشكل احتياجاً أساسياً وحدد مسؤولية الدولة في ذلك وبوضوح لا سابق له بضرورة تمتع جميع الناس بالحق في السكن وعدم العمل بسياسات من شأنها الإخلال أو الإجحاف بهذا الحق.

كما عولج الحق في السكن الملائم في جدول أعمال المونل وتحديدًا في الفقرة 61 والتي تنص على أنه "منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 أصبح الحق في سكن ملائم باعتباره عنصراً هاماً من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، أمراً مسلماً به". وتعترف الفقرة نفسها بمسؤولية جميع الحكومات في قطاع توفير المأوى، وتشدّد أيضاً على الأخذ بنهج تمكيني لتوفير السكن الملائم، يتطلب العمل ليس فقط من جانب الحكومات بل من جانب جميع قطاعات المجتمع والمنظمات الشريكة. وإنه لفي هذا السياق ينبغي للحكومات، كما جاء حرفياً في جدول أعمال المونل، أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز الحق في السكن الملائم وحمايته وضمان تحقيقه تحقيقاً كاملاً ومطرداً.

وجداول أعمال المونل حريص على ألا يخلق آمالاً غير واقعية ولا يمكن توقعها. وإن هدف الحق في سكن ملائم لا يعني توفير المأوى الملائم للجميع مباشرة وعلى الفور. بيد أن جدول أعمال المونل ينشئ التزاماً بتهيئة الظروف للتحقيق الواقعي لهذا الهدف. وفي إطار هذا المجال ذي الأولوية حددت ثلاثة فئات من التدابير. وهذه الفئات هي تحديد إطار معياري ودعم منظمات المجتمع المدني، والمنظمات وتنسيق الإجراءات الدولية.

رابعاً: الواجبات الأساسية المترتبة على الدول تجاه الحق في السكن الملائم

الحق في السكن الملائم، مثل أي حق إنساني آخر، يفرض على الدول ثلاث أنواع أو مستويات من الالتزامات هي: واجب الاحترام، واجب الحماية، وواجب الإعمال (التنفيذ). ففي حين يتطلب واجب الاحترام من الحكومات الإحجام عن التشويش بشكل مباشر أو غير مباشر في التمتع بالحق في السكن، يتطلب واجب الحماية من الحكومات أن تمنع أطراف ثالثة، كالشركات مثلاً، من التشويش بأي شكل كان على التمتع بالحق في السكن. أما واجب التنفيذ، فيطلب من الحكومات أن تتبنى الإجراءات الضرورية أو اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للحق في السكن.

¹ -United Nations, A/CONF/165/14, Report of the United Nations Conference on Human Settlement (HABITAT II): Istanbul, 3-14 June 1996, 7 August 1996.

² صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل الثاني)، والذي عقد في استنبول في تركيا خلال الفترة ما بين 1996/6/14-3.

وكثيراً ما يساء فهم التزامات الدولة إزاء الحق في السكن الملائم، فليس المقصود بهذه الالتزامات ضرورة قيام الدول ببناء المسكن لجميع المواطنين أو توفير المساكن مجاناً للأفراد، أو حتى تلبية هذا الحق بنفس الأسلوب في كل مكان وفي جميع الأوقات. ولكن التزامات الدولة بمقتضى الحق في السكن تتمثل في:¹

- العمل بجميع الوسائل المناسبة على ضمان إتاحة المسكن المقبول وبثمن معقول لكل فرد.
- اتخاذ سلسلة من التدابير بحيث تعكس سياستها وتشريعاتها كافة عناصر الحق في السكن.
- حماية المنازل والأحياء السكنية ورفع مستواها لا القيام بتدميرها أو إحداث الضرر بها.

خامساً: مؤشرات التمتع بالحق في السكن

يعتبر ما قامت به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكلفة بمراقبة تنفيذ أحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية² بإصدارها التعليق العام رقم 4 الخاص بالحق في السكن الملائم بموجب المادة 11(1) من العهد الدولي على غاية كبيرة من الأهمية. فقد قامت اللجنة بجهد كبير في وضع المعايير القانونية الدولية للحق في السكن الملائم، حيث حددت سبعة عناصر أساسية تشكل مجموعها الضمانات الأساسية التي يوفرها القانون الدولي لتمتع الأفراد بالحق في السكن الملائم. وأهمية ذلك تنبع من أن هذه المعايير تشكل تعريفاً بالحقوق من جهة ووضعها في إطار عملي يمكن تحقيقه والمطالبة به، وهذه العناصر هي³:

1- الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن

إن جميع الأفراد وبغض النظر عن شكل ونوع شغل المسكن الذي يتمتعون به، يجب أن يحظوا بدرجة إن الأمان في شغل هذا المنزل، بحيث تضمن لهم الحماية القانونية من إخلاء مساكنهم بالإكراه والمضايقات وغير ذلك من التهديدات. جدير بالذكر أن التعليق العام يبين أن شغل المسكن يتخذ أشكالاً مختلفة منها "الإسكان الإيجاري (العقار الخاص)، الإسكان التعاوني، وشغل المساكن من قبل أصحابها، والإسكان في حالات الطوارئ، والاستيطان غير الرسمي، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي أو العقارات.

2- توفير الخدمات والمواد والمرافق والهيكل الأساسية

حتى يمكن وصف السكن بأنه ملائم فلا بد من أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. ويجب أن تتاح للمنتفعين بهذا الحق وبشكل مستمر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية والعامة وعلى المياه النظيفة والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة وكذلك المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة والغسيل وتخزين الأغذية والتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ.

3- القدرة على تحمل التكاليف

أن التكاليف المتعلقة بالسكن تحتل أهمية فائقة في التمتع بهذا الحق، فالتكاليف المالية المرتبطة بالسكن يجب أن تكون متلائمة مع الدخل، ويجب على الدول ضمان ذلك حيث أن ارتفاع التكاليف المرتبطة بالسكن وبشكل غير ملائم للدخول سيؤثر حتماً على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والعائلات. كما أن الدول الأطراف يجب عليها أن توفر الإعانات الملائمة لمن لا يستطيعون الحصول على مساكن يمكن تحمل تكلفتها، كما أن أشكال ومستويات تمويل الإسكان يجب أن تعبر عن احتياجات السكن. إن القدرة على تحمل التكاليف تتطلب أيضاً حماية المستأجرين من الأجور الباهظة أو من زيادة الأجور، ومن جهة ثانية وفي المجتمعات التي تشكل فيها المصادر الطبيعية المصادر الرئيسية لمواد البناء، يجب اتخاذ خطوات لضمان توفر مثل هذه المواد.

¹ البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، دائرة الحقوق: دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000، ص 252-253.

² تم إنشاء لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في شهر أيار (مايو) 1986، وأوكيات لها مهمة مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مراقبة تنفيذ أحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن قبل الدول الأطراف، وتتكون اللجنة من 18 خبيراً يعملون بشكل متناوب. (أنظر : UN. Doc. E/C. 12/1987/1).

³ - (sixth)-General Comment 4, The Right to Adequate Housing (Art.11(1) of The Covenant) (1991), Compilation of General Comments and General recommendations Adopted by session. (1991), Human Rights Treaty Bodies. U.N.Doc.HRI/GEN/1/Rev.1at53(1994), Para8(c).

4-الصلاحيه للسكن

حتى يكون المسكن ملائما وصالحا للسكن، يجب أن يضمن لساكنيه الحماية من الرطوبة والبرد والحرارة والرياح وغير ذلك من العوامل التي تهدد الصحة العامة. كما أن المسكن الصالح للسكن يجب أن يضمن السلامة الجسدية لمن يسكنه، وفي هذا الخصوص فقد دعت اللجنة الدول لتطبيق المبادئ الصحية للسكن والتي أعدتها منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في العام 1990 "والتي تعتبر أن السكن يشكل العامل البيئي المرتبط على نحو أكثر تواترا بحالات الوبائيات، أي أن السكن غير الملائم والمعيب يكون بصورة دائمة مرتبطا بارتفاع معدلات الوفيات والأمراض".

5- إتاحة إمكانية الحصول على السكن

يجب أن تتاح إمكانية الحصول على السكن الملائم لأولئك الذين يحق لهم الاستفادة منها، وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة على أن الفئات المحرومة، على وجه الخصوص، يجب أن تتاح لها إمكانية الاستفادة بصورة كاملة ومستمرة من موارد السكن الملائم. ولذلك يجب ضمان الأولوية، في مجال السكن، للمسنين والأطفال والمعوقين جسديا والمصابين بأمراض لا شفاء منها والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل طبية مستمرة والمرضى العقليين وغيرهم من الفئات، ويجب أن تأخذ قوانين وسياسات الإسكان في الاعتبار الاحتياجات السكنية لهذه الفئات. كما أن الأهداف الأساسية والرئيسية لسياسات الدول الأطراف "يجب أن تعزز إمكانية الحصول على الأراضي لصالح قطاعات المجتمع الفقيرة أو التي لا تملك أية أراضي. وينبغي تحديد التزامات حكومية واضحة ترمي إلى تأكيد حق جميع الناس في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه بسلام وكرامة، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على الأرض كحق من الحقوق.

6-الموقع

لكي يعتبر السكن ملائما يجب أن يكون في موقع يتيح لساكنيه إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس وغير ذلك من المرافق الاجتماعية الحيوية. وتبرز أهمية ذلك في المدن الكبيرة حيث موقع السكن غير الملائم يكلف العائلات الوقت والجهد ويضيف أعباء أخرى مالية عليها قد لا تستطيع ميزانياتها أن تتحملها. والموقع الملائم يعني أيضا أن المساكن يجب أن تُشيد بعيدا عن مواقع التلوث التي تشكل تهديدا لحق الأفراد في الصحة.

7- السكن الملائم من الناحية الثقافية

أن ثقافة أي مجتمع عنصر مهم جدا يجب الحفاظ عليه ودعمه، وفي هذا الصدد فإن طريقة بناء المساكن والمواد المستخدمة في ذلك والسياسات الخاصة بالسكن بشكل عام يجب أن تراعي وتعتبر على نحو مناسب عن الثقافة التي تتم في إطارها، ويجب على سياسات التطوير والتحديث الخاصة بالسكن ألا تفرط بالأبعاد الثقافية للإسكان ويجب عليها حمايتها.

8- عدم التمييز

أضاف مركز حقوق السكن والإجلاء (COHRE) في هولندا ضمانة أخرى تحظى بإجماع دولي حولها وهي عدم التمييز بأي شكل. وهذه النقطة على غاية من الأهمية، ففرص السكن والحصول عليه يجب أن تكون متساوية بين الأفراد في أي مجتمع وأن لا يحرم أحد من ذلك لانتمائه لجماعة عرقية أو قومية معينة أو لرأيه السياسي... الخ.

الفصل الثالث الواقع الديمغرافي لقطاع غزة والخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن

مقدمة

سوف يأتي الفصل الحالي على تشخيص الواقع الديمغرافي لقطاع غزة والخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن. وتحديداً سوف يتضمن عدداً من العناوين الفرعية مثل الموقع الجغرافي والمساحة - الوضع الديمغرافي - المساكن في قطاع غزة - الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن في قطاع غزة.

أولاً: الموقع الجغرافي والمساحة

يقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي من فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحته حوالي 365 كيلو متراً مربعاً، وهو عبارة عن شريط ساحلي يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ طوله حوالي واحداً وأربعين كيلو متراً، وعرضه يتراوح بين سبعة كيلو مترات واثني عشرة كيلو متر، ويحده الخط الأخضر (الحدود الإسرائيلية حسب قرار التقسيم الصادر في عام 1947) من الشرق والشمال، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مصر، ويتمتع القطاع بمناخ شرقي البحر الأبيض المتوسط، حيث يكون الطقس ممطراً بين شهري نوفمبر ومارس، ومعتدل وحار بين شهري أبريل وأكتوبر.

إنّما يزداد واقع القطاع صعباً وتدهوراً، إن حدود التخطيط الهيكلي للمدن والقرى العربية في القطاع - أي المساحات المسموح بالبناء فيها - تبلغ 128 ألف دونم تقريباً أي حوالي 35.7% من مجموع مساحة أراضي القطاع، وتبلغ مساحة البناء داخل مجال التنظيم - أي المساحة المتبقية للإدراك - 80.251.2 دونم أي ما نسبته 62.7% من مساحة تلك الأراضي. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن معظم سكان القطاع لا يملكون أية مساحة من الأراضي في الوقت الذي يملك فيه 37 شخصاً فقط في القطاع، معظمهم من العائلات شبه الإقطاعية أو الأثرياء الجدد، 7380 دونماً.¹

ثانياً: الوضع الديمغرافي

تطور التعداد السكاني للقطاع خلال العقود الخمسة الماضية بشكل عكس التطورات السياسية التي حدثت في فلسطين، ومثل التطور الهائل في عدد السكان عام 1948 والنتائج عن نزوح وهجرة آلاف اللاجئين الفلسطينيين من أراضيهم التي احتلت في العام 1948 السمة الرئيسية للوضع الديمغرافي لقطاع غزة. كما زاد عدد السكان عشية احتلال القطاع وأصبح حوالي 280000 نسمة، منهم حوالي 90000 نسمة من السكان الأصليين،² وقد زاد العدد وبلغ حوالي 380.8 ألف في العام التالي 1968.³

ونتيجة للوضع الأمني الناشئ عن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في العام 1971، وما تلاها من هجرة معاكسة لسكان قطاع غزة، انخفض التعداد السكاني وبلغ حوالي 340 ألف نسمة، بينهم 120 ألف نسمة من السكان الأصليين و 220 ألف نسمة من اللاجئين.⁴ وقد تطور عدد السكان خلال السنوات اللاحقة بشكل كبير، وبلغ حوالي 1.017.552 نسمة في سنة 1997، وارتفع إلى 1.519.624 نسمة سنة 2005، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.967.226 نسمة عام 2024.⁵

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، السكن في قطاع غزة 1997، ص 13-14.
² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الصحة في قطاع غزة... الواقع والطموح، سلسلة الدراسات (15)، غزة، 1998، ص 29.
³ ربحي قطامش، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، مراكز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، أيلول 1989، ص 2.
⁴ نقلاً عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الصحة في قطاع غزة، المرجع السابق، ص 30.
⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "4". رام الله- فلسطين، ص 189.

ويتميز المجتمع الغزي بأنه مجتمع فتي إذ تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن تسعة عشر سنة حوالي 57 %، الأمر الذي يرفع نسبة الإعالة في القطاع، وتزيد هذه النسبة بطبيعة الحال في المخيمات، فيما يبلغ متوسط حجم الأسرة 6.8 شخص، وتزيد بذلك عن الضفة الغربية التي يبلغ متوسط حجم الأسرة فيها 6.1 شخص¹. ويتوزع السكان في قطاع غزة على 7 مدن رئيسية، إضافة إلى 20 قرية وثماني مخيمات. موزعة على خمس محافظات هي غزة وخان يونس ورفح ودير البلح، والشمال. وتشكل الكثافة السكانية لقطاع غزة أحد أهم مشكلاته الرئيسية التي يواجهها، والتي لا تتناسب مع حجم الأراضي التي يقيم عليها سكان القطاع. فقد أشارت إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية في 2002 أن الكثافة السكانية قد بلغت حوالي 3.560/كم². ولا تعبر هذه النسبة عن الواقع الحقيقي، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المساحة الفعلية التي يشغلها السكان، والتي تقع ضمن ولاية السلطة الفلسطينية والتي تقل عن ذلك بكثير. وفيما يلي جدول يوضح توزيع السكان حسب المساحة والكثافة السكانية في محافظات قطاع غزة وفقاً لإحصائية 2002²

جدول يوضح توزيع السكان حسب المساحة والكثافة السكانية على محافظات غزة وفقاً لإحصائية 2002*

محافظة	المدن	القرى	المخيمات	التجمعات	عدد السكان	المستوطنات الإسرائيلية	المساحة	الكثافة السكانية
شمال غزة	3	3	1	7	244.250	4	61	4.004
غزة	1	3	1	5	459.045	1	74	6.203
دير البلح	1	3	4	8	188.292	1	58	3.246
خان يونس	1	6	1	15	252.726	11	108	2.340
رفح	1	5	1	6	155.090	3	64	2.423
المجموع	7	20	8	41	1.299.403	20	365	3.560

وبالنظر إلى مساحة القطاع الفعلية، أي المساحة المشغولة من قبل السكان الفلسطينيين والتي تقع تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، نجد أنها أقل مما هو مشار إليه أعلاه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة الكلية التي صادرتها القوات المحتلة، حيث سيطرت تلك القوات على ما مساحته 42 % من مساحة قطاع غزة بعد إعادة انتشارها في العام 1994³. جدير بالذكر أن معظم هذه الأراضي حكومية وأراضٍ إسرائيلية. ووفقاً لهذه المعطيات فإن الكثافة السكانية الفعلية تزيد عن العدد المشار إليه أعلاه.

ثالثاً: المساكن في قطاع غزة

وفقاً لمعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الوحدات السكنية لعام 2002، في الضفة والقطاع 466.651 وحدة، منها 152.421 في قطاع غزة، بنسبة 33 %. منها 88% يستخدم للسكن فقط، فيما يستخدم 0.4% للسكن والعمل، و0.9% يستخدم للعمل فقط، وما نسبته 5 % مساكن مغلقة، ونسبة مماثلة مساكن خالية من السكان. من جانب آخر، ووفقاً لنفس المصدر السابق أن 59.3 % من المساكن هي على شكل دار، بينما 38.8 % على شكل شقة، في حين بلغت نسبة الفيلات والبيوت المبنية على شكل مساكن 0.1 % و 1.8 % على التوالي⁴. كما بلغت نسبة المساكن المملوكة لأصحابها 92.5 %، وهي أعلى من نسبة المساكن المملوكة للملاكين الأخرى 3 %، فيما بقيت 4.5% من المساكن تستخدم بدون مقابل (ضمن العمل)⁵.

¹ المرجع السابق، ص 202.

² المرجع السابق، ص 183.

* هذه المعطيات كانت قبل تفكيك المستوطنات وإعادة انتشار القوات الحربية لاحتلال الإسرائيلي.

³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مسح شامل للمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، سلسلة الدراسات (10)، غزة 2001، ص 76.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مرجع سابق، ص 270.

⁵ المرجع السابق، ص 271.

ويبلغ متوسط مساحة الليت في المخيمات 50 م²، و وفي غزة 96 م² وفي الأماكن الأخرى 276 م²، فيما يبلغ متوسط عدد الغرف في الوحدة السكنية 3.3 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ متوسط نسبة الكثافة السكانية (إشغال الغرفة الواحدة) 2.2 فرداً. وتعيش حوالي 35.2% من الأسر في مساكن تضم من 1-2 غرفة، وحوالي 35.7% من أسر المجتمع الفلسطيني تعيش في مساكن يوجد فيها 2-3 غرف، وحوالي 22.1% من الأسر تعيش في أكثر من 3 غرف¹. جدير بالذكر أن 30% من الأسر الفلسطينية تتكون من 9 أفراد وأكثر، منها 39.3% في القطاع.

رابعاً: الخدمات الأساسية المتعلقة بالسكن في قطاع غزة

الخدمات القانونية للسكن في قطاع غزة

عاش الشعب الفلسطيني في ظل قوانين وتشريعات وأنظمة وأوامر عسكرية متباينة حكمت الأراضي الفلسطينية، وأدت إلى السيطرة على مواردها وفقدان السكان للعديد من ممتلكاتهم، بسبب ممارسات أجتروا فيها على إخلاء مساكنهم بالإكراه. فهناك قانون الأراضي العثماني، وقوانين الانتداب البريطاني، والعشرات من الأوامر العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي هدفت إلى السيطرة على الأراضي والممتلكات والأموال العمومية. كما استغلت إسرائيل قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام 1966، وقامت بتشكيل لجان مركزية ومحلية تختص بالأبنية وتنظيم المدن، استهدفت بالأساس مراقبة والحد من النمو السكاني. وقد تطرق القانون الأساسي الفلسطيني للحق في السكن إلى ما يلي²:

1. نصت المادة (23) على أن "المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية الفلسطينية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له".
2. كما نصت في المادة (17) على أن للمساكن حرمة فلا تجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب ووفقاً لأحكام القانون.

المياه

وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ عدد الآبار في قطاع غزة 4230 بئراً وتضخ ما يقرب من 146.500 مليون لتر مكعب سنوياً منها 4118 بئراً لأغراض الزراعة، وتضخ 87.500 مليون لتر مكعب، في حين بلغ عدد الآبار المخصصة للاستخدام المنزلي 112 بئر ويضخ 59 مليون لتر مكعب. ووفقاً للمصدر نفسه وصل الاستهلاك المنزلي إلى 62.600 مليون لتر مكعب، ويتم تعويض النقص من خلال شراؤه من مصادر مختلفة، حيث تصل كمية المياه المشتراه للاستخدام المنزلي 3.600 مليون لتر مكعب³. جدير بالذكر أن واقع المصادر المائية في القطاع يشكل إزعاجاً حقيقياً لسكانها، إذ تعاني هذه المصادر من أزمة حادة، الأمر الذي يشكك في استمرار صلاحية هذه المصادر في البنانوات العشرة القادمة، خاصة مع نتائج الفحوصات الكيميائية التي أثبتت عدم صلاحية المياه في القطاع للشرب، والذي نتج عن الضخ الزائد للمياه، والعجز المتراكم في الموازنة المائية للقطاع، وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية العذبة بمعدل 1.5 كم في بعض المناطق الساحلية من القطاع⁴، هذا بالإضافة لتسرب مياه الصرف الصحي لخزان المياه الجوفية في القطاع. وتشكل المياه العذبة في القطاع 20% فقط من المياه الموجودة في القطاع، وأن نسبة الكلوريد والنيترات في باقي مياه القطاع تصل إلى معدلات عالية حيث تبلغ نسبة الكلوريد ما بين 1000-2000 ملغ⁵. من جانب آخر، أدى الطبخ الإسرائيلي للمياه الجوفية بطريقة مفرطة إلى توليد الملوحة في الخزان الجوفي. وأشارت الدراسات إلى زيادة الملوحة عن الموصى بها دولياً. وتعد مشكلة التلوث المائي في قطاع غزة أكبر من مثيلاتها في الضفة الغربية، وتتلخص في النقاط التالية⁶:

1. وصلت كمية الكلوريد في بعض المناطق إلى 1500 ملغرام في اللتر.
2. لا تتعدى المناطق التي تستخرج منها مياه ذات معدلات كلوريد منخفضة 250 ملغرام في اللتر عن 45 كيلوغرام متراً مربعاً في المناطق الشمالية وعن 35 كيلوغرام متراً مربعاً في المناطق الجنوبية.

¹ المرجع السابق، ص 272.

² السلطة الوطنية الفلسطينية، قوانين فلسطينية، القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 (غزة، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، 2004) ص 14-15.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مرجع سابق، ص 410.

⁴ يوسف أبو صافية، التحدي البيئي في قطاع غزة، المرجع السابق، ص 27.

⁵ الصحة في قطاع غزة، مرجع سابق ص 39.

⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وقائع ورشة العمل بعنوان المياه في قطاع غزة- مشاكل وحلول التي نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2003.

3. حسب تقسيم لانجوت فان مياه قطاع غزة تصنف في نوعية المياه القلوية مع ارتفاع عال في كمية الكلور ايد.
 4. 85% من مياه الآبار في قطاع غزة غير صالحة للشرب بسبب المكونات القلوية.
 5. زيادة نسبة الأملاح في المناطق الجنوبية الشرقية وأجزاء من المنطقة الوسطى لتصل إلى آلاف مليغرام في اللتر.
 6. زيادة نسبة النترات عشرات المرات الموصى بها دولياً.
 7. تناقص المياه في قطاع غزة.
 8. تناقصت مياه المخزون الجوفي في القطاع إلى 800 مليون متر مكعب سنة 1995 بعد أن كان المخزون يبلغ 1200 مليون متر مكعب سنة 1975.
 9. يتوقع أن تنضب مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة سنة 2010.
 10. انعدام التوازن المائي بسبب زيادة كمية المياه المضخة من الخزان الجوفي التي تصل إلى 130 مليون متر مكعب في مقابل 80 مليون هي كمية مياه التغذية السنوية ويصل معدل التناقص السنوي إلى 2.5%.
 11. قدرت كمية الاستهلاك المنزلي والصناعي في غزة بـ 47 مليون متر مكعب سنوياً وتشير التوقعات إلى أن الكمية المستهلكة من المياه ستزداد إلى 200 مليون سنوياً مع حلول عام 2010.
- ومن جانب آخر، ترتبط منازل قطاع غزة بشبكة للمياه لغرض الاستخدام المنزلي، وحسب المسح الديمغرافي الذي قام به المركز الفلسطيني للإحصاء، فإن 79.6% من منازل قطاع غزة ترتبط بشبكة مياه،¹ على الرغم من ذلك فإن المياه التي تصل إلى المستهلك هي ذات جودة متدنية في معظم الأحيان، إضافة إلى ذلك، فإن إمدادات المياه في محافظات غزة غير ثابتة ويمكن وصفها بالمتقطعة وغير المعتمدة في معظم المحافظات.²

الصرف الصحي

بلغت نسبة منازل القطاع الموصولة بشبكة المجاري العامة في منتصف العام 2002 بما يقارب 66.3%، بينما بلغت المنازل التي تعتمد على الحفر الامتصاصية في التخلص من المياه العادمة ما يقارب 33% في حين لا يوجد لدى 07% من المنازل أي من الطريقتين السابقتين للتخلص من المياه العادمة.³ وتعتبر مشكلة الصرف الصحي من أخطر المشاكل الراهنة، حيث أن تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها والتخلص منها هي مشاكل متنامية، فالشبكات الموجودة تتعرض للضغط الشديد وهي عرضة للانفجار باستمرار، وتشكل مكرهة صحية،⁴ إذ يتم صيخ هذه المياه العادمة إلى شاطئ البحر كما هو حاصل في شاطئ غزة ودير البلح، الأمر الذي أدى لتلوث مياه البحر، وأثر سلباً على الثروة السمكية، وأدى ذلك إلى تسرب المياه العادمة إلى مخزون المياه الجوفية عبر اختلاطها مع مياه البحر، وتسبب في تفشي أمراض عديدة بين السكان. وإضافة لذلك فإن عدة مناطق من القطاع أصبحت تعاني مكاره صحية نتيجة الغازات المنبعثة عن تجمعات مياه المجاري، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الأطفال تحديداً والبالغين أيضاً وسلامتهم، وزادت من إمكانية إصابتهم بالأمراض الطفيلية والبكتيرية. كما أدت تجمعات مياه المجاري إلى تدمير بعض الأراضي الزراعية.

المواصلات

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت أطوال شبكة الطرق في قطاع غزة حوالي 540.7 كيلو متر، منها 58.4 كم طرق رئيسية، و 424.1 كم طرق محلية وإدخال، و 7.8 كم طرق إقليمية، فيما بلغت الطرق الالتفافية 50.4 كم.⁵ إن جلاب أحر، تعاني شبكة الطرق الرئيسية في قطاع غزة رداءة كبيرة، ويعود ذلك للاعتداءات المتكررة التي تقوم بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على مدار خمس سنوات انتفاضة الأقصى، لا سيما أعمال التجريف والتدمير شبه اليومية والتي طالت العديد من الطرق الرئيسية والفرعية. إذ يذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تبذل أي جهود حقيقية للقيام بإنشاء وتصليح شبكة الطرق الرئيسية والفرعية طوال فترة وجودها في قطاع غزة منذ 1967 وحتى العام 1994، وهو العام التي دخلت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية قطاع غزة بموجب اتفاق التسوية "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وفي ضوء ذلك تسلمت السلطة الفلسطينية لأول مرة إدارة قطاع غزة وبعض المناطق في الضفة الغربية. ومع دخولها بدأت السلطة الفلسطينية بعملية إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية في القطاع، في محاولة لإنشاء شبكة متطورة من

¹ المركز الفلسطيني للإحصاء، مرجع سابق، ص 417.

² فضل كعوش، الوضع المائي في الأراضي الفلسطينية، شؤون تنموية، مجلة فصلية تصدر عن الملتقى الفكري العربي في القدس، العدد الأول والثاني، المجلد التاسع، شتاء 2000، ص 58.

³ المركز الفلسطيني للإحصاء، مرجع سابق، ص 417.

⁴ تنمية رغم الصعاب، الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال – مسودة ملخص تنفيذي – مؤسسة ماس والبنك الدولي، تشرين أول 1997، ص 15

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مرجع سابق، ص 341.

الطرق الرئيسية في إمدان القطاع، والعمل على ربط الطرق الداخلية للمدن والقرى في القطاع بشبكة الطرق الرئيسية.

وتخضع العديد من المناطق في قطاع غزة لعملية حفريات مختلفة بهدف تطوير البنية التحتية للطرق وكذلك إعادة تأهيل الطرق التي جرفتها قوات الاحتلال. ويشمل ذلك أعمال تمديد شبكات للتليفونات والكهرباء والصرف الصحي. إلا أن الملاحظ أن العديد من مشاريع تعبيد الطرق ورصف الأرصفة في بلديات وقرى القطاع قد أُعيد تجريفها بعد الانتهاء منها، أو في أحسن الأحوال جرف جزء منها بغرض القيام بتمديدات إضافية، مما ترتب عليه زيادة في الإنفاق المالي على تلك المشاريع. ويعود ذلك إلى تدخل عملية الإثتلاف على المشاريع المختلفة بين وزارات وهيئات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي أدت إلى أضرار حقيقية بالعديد من المشاريع التي تم تنفيذها.

الطاقة الكهربائية

يعتمد قطاع غزة على شراء الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وكذلك من محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة التي أُتشتت حديثاً. ويتصل 97.8% من منازل القطاع بشبكة الكهرباء، ويبلغ معدل استهلاك الأسرة الفلسطينية من الطاقة الكهربائية 263 كيلو وات في الشهر بمعدل 37 كيلو وات للقرى الواحدة¹، وهو منخفض كثيراً عن مثيله في إسرائيل، حيث يصل نصيب الفرد إلى 82 كيلو وات². وتعتبر أسعار استهلاك الكهرباء في القطاع مرتفعة جداً، وهي أسعار فرطت على أهالي القطاع من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وتزيد عن أسعارها حتى في تل أبيب نفسها، ورغم ذلك فإن الشبكة الكهربائية لقطاع غزة كانت ولا زالت تعاني من نقص في عملية الصيانة المطلوبة.

النفائات الصلبة

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوجد في قطاع غزة 41 تجمعاً سكانياً موزعين على محافظات غزة الخمس، 6 منها في شمال غزة، و5 في محافظة غزة، و8 في محافظة دير البلح، و15 في محافظة خان يونس، و7 في محافظة رفح. وتقوم السلطات المحلية بجمع النفائات في 16 تجمعاً سكنياً، فيما تقوم مصادر أخرى (كوكالات الغوث) بجمع النفائات في 18 تجمعاً سكنياً، بينما لا يوجد في 7 تجمعات سكنية أي جهة لجمع النفائات³. يشار إلى أن النفائات والمواد الصلبة تتناثر في جميع شوارع ومدن ومخيمات القطاع بشكل ملفت للنظر، وتتكدس على الطرقات وقرب الأسواق، وفي الأماكن التي يلعب فيها الأطفال، مما يهدد صحة المجتمع بأكمله⁴. وتجمع النفائات الصلبة بطريقة بدائية، حيث يتوزع التجمعات المعدنية الخاصة بها على إداخل الأسواق والمخيمات والطرق العامة. وتعتبر مشكلة تجميع ومعالجة النفائات الصلبة في القطاع أحد أكبر المشاكل التي تواجه المجالس البلدية والمحلية والجهات الأخرى مثل وكالات الغوث الدولية التي تتحمل مسؤولية النظافة في المخيمات الفلسطينية في القطاع⁵.

ويتم تصريف النفائات الصلبة المجمعة عن طريق تجميعها كمواد خام، ومن ثم دفنها في مناطق مخصصة لدفن النفائات دون معالجة أو إعادة تصنيع، ويسبب ذلك أضراراً بالغة على مصادر المياه التي تتسرب إليها المواد السامة نتيجة عمليات دفن النفائات الصلبة. ويؤثر ذلك على حجم المساحات المخصصة لدفن هذه النفائات، والتي تكون في الغالب على حساب الأراضي المخصصة للزراعة. ويعاني القطاع من الأماكن التي تتم فيها عملية الدفن من حيث قربها للتجمعات السكانية، مما يولد مكاره صحية للسكان تنتج عن تجمع الحشرات والقوارض في هذه

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مرجع سابق، ص 415.

² تنمية رغم الصعاب، المرجع السابق، ص 16.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مرجع سابق، ص 416.

⁴ الصحة في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 42.

⁵ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الأماكن، ويتسبب ذلك في زيادة انتشار الأمراض والأوبئة، خاصة بين الأطفال. ويعاني القطاع من نقص في الآليات المخصصة لتجميع النفايات الصلبة.¹ إن الاعتماد على طريقة دفن النفايات الصلبة والخطرة بشكل دائم لأن يحل المشكلة، خاصة إذا ما علمنا أن حجم الأراضي اللازمة لدفنها تحتاج ما يتراوح بين 40 دونماً من الأراضي سنوياً، وعليه يمكن القول أن التخلص من النفايات الصلبة والخطرة يتطلب القيام بإعادة تصنيع هذه النفايات أو جزء منها، ويمكن أن يتم إعادة استخدام العديد من مكونات هذه النفايات مثل المواد المعدنية والزجاج وبعض أنواع الورق والخشب والمواد البلاستيكية. كما يمكن القيام بإعادة إنتاج بعض الأنواع من الأسمدة العضوية التي تحتويها هذه النفايات، خاصة أن 65% منها هي نفايات عضوية.²

الوضع الصحي

يرتبط الوضع الصحي في أي منطقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومنها وضع السكن والهدى ملاءمته، وفي منطقة أكثر من نصف سكانها من الأطفال مثل قطاع غزة فإن المكان الذي يتم فيه الطول، كونه الأكثر عرضة للأمراض، يؤثر مباشرة على وضعه الصحي ومن ثم وضع المجتمع. فالخدمات الصحية وإن توفرت لن تكون كافية لتحسن الوضع الصحي، فهي شرطاً ضرورياً وليس كافياً للحكم على الواقع الصحي.

تقدم الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل القطاع الحكومي ووكالة الغوث والمنظمات غير الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة. ويعتبر القطاع الحكومي الطرف المهيمن والمسئول عن معظم الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع. وقد عانى قطاع الخدمات الصحية من تدهور واضح على مدى سنوات الاحتلال، ويبرز ذلك بشكل حاد خلال الانتفاضة حيث الأعداد الكبيرة من المصابين وعجز المؤسسات الصحية عن تقديم أشكال الخدمة المطلوبة. وفي العام 2004 كان يعمل في فلسطين 77 مستشفى بطاقة سريرية قدرها 4824 سريراً، وبمعدل سبعة سريرية لكل مستشفى تبلغ 62.56 سريراً. منها 22 مستشفى تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، 12 منها في الضفة الغربية و10 مستشفيات في قطاع غزة. بلغت سعة هذه المستشفيات 2735 سريراً بنسبة قدرها 56.7% من إجمالي عدد الأسرة. أما القطاع غير الحكومي والخاص فيشرف على 31 مستشفى بسعة 4565 سريراً، تقع 21 منها في القدس والضفة الغربية، في حين تقع 10 مستشفيات منها في قطاع غزة. أما القطاع الخاص فيشرف على 23 مستشفى بسعة 416 سريراً. فيما تشرف وكالة الغوث على مستشفى واحدة في قلقيلية بسعة 36 سريراً.³

وبصفة عامة هناك 2.12 مستشفى لكل 100.000 نسمة، و0.3 مستشفى متخصص لكل 100.000 نسمة من السكان. كما بلغ عدد التداوي في المستشفيات خلال نفس الفترة 976.636 يوماً. كما سجلت 374.144 حالة دخول، وكتابات نسبة إشغال الأيدي الإجمالية 81.1% للمستشفيات الحكومية، و47.9% للمستشفيات غير الحكومية، كما بلغ معدل المكوث في المستشفيات الحكومية 2.6 يوماً. وفيما يتعلق بمراكز الرعاية الأولية فقد

¹ د. يوسف أبو صفية، التحدي البيئي في غزة، مرجع سابق، ص 30.

² الصحة في قطاع غزة، مرجع السابق، ص 42.

³ AM, PcbS, Mass, Quarterly Economic and Social Monitor, VOL3, November 2005, P50.

زادت من 200 مركزاً في العام 1993 لتصل إلى 413 مركزاً في العام 2004، منها 56 مركزاً في قطاع غزة و357 في الضفة الغربية، بنسبة زيادة بلغت 106 %¹.

وفي سياق متصل أوضح الوزير بأن وزارة الصحة ركزت على صحة الأم والطفل، إعداً عن اهتمامها ببرامج تنظيم الأسرة، فانتشرت العيادات الخاصة بذلك وارتفع عددها من 97 عيادة في العام 1997 إلى 197 عيادة في العام 2004. أما بالنسبة لعيادات صحة الطفل فقد بلغت 195 عيادة في الضفة الغربية و34 عيادة في قطاع غزة.

أما التأمين الصحي فإنه يغطي 55.9% من العائلات في فلسطين (21.4% مدفوع و29.5% مجاني). ويغطي التأمين الصحي في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) 53% من العائلات (21.4% مدفوع و31.7% مجاني) وفي المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) فإن التأمين الصحي يغطي 62.3% من العائلات (35.3% مدفوع و27% مجاني)، علماً بأن أعداد بطاقات التأمين الصحي لانتفاضة الأقصى الممنوحة للعاطلين عن العمل بلغت 360.000 بطاقة حتى نهاية العام 2004.²

¹ وزير الصحة ذهني الوحيدي www.moh.gov.ps/moh

² المرجع السابق.

الفصل الرابع

الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى

يخصص هذا الفصل من الدراسة للحديث عن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية للحق في السكن الملائم في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، بالمفهوم الشامل الذي يعنيه الحق في السكن، وهو بالتالي غير مقتصر على هدم المنازل كحيز مكاني فقط، وإنما سوف يشمل وبشكل مقتضب معظم الانتهاكات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حق المواطنين في السكن الملائم، وتحديدًا سوف يغطي الفصل: **هدم المنازل - تجريف الأراضي - تدمير الأحياء المدنية والبنية التحتية - الإغلاق والحصار وعزل المناطق. وقيل كل هذا استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين.**

استخدام القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين

على الرغم من تحريم الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وأعمال القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب ضد الأشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، الصادرة في 12 آب/ أغسطس 1949، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، تعرض الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى إلى الخطر الحقيقي.

كما أدى استخدام القوة المفرطة دون أدنى مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب في القوة إلى سقوط (2915) مواطنًا على أيدي قوات الاحتلال والمحتلّين منذ بداية الانتفاضة وحتى 1 نوفمبر 2005، جميعهم من الفلسطينيين، باستثناء 6 أجانب. ومعظمهم من المدنيين العزل، الذين قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها أي تهديد لحياة جنود الاحتلال أو المستوطنين. كما أصيب الآلاف من الأشخاص من قطاع غزة¹.

وقد سقط هؤلاء المدنيون في إطار استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة المفصلة إلى الموت، عن طريق القصف المتكرر للمناطق الفلسطينية؛ اجتياح المدن والقرى والمخيمات؛ الاغتيالات السياسية؛ إطلاق النار خلال التظاهرات والمواجهات مع المدنيين الفلسطينيين؛ القتل على الحواجز العسكرية؛ واستخدام القنابل في أوقات تنسم بالهدوء التام. ومن بين الضحايا المدنيين، قتل (651) طفلًا، و(106) امرأة، و(88) كهلًا ممن تزيد أعمارهم عن الستين. على جانب آخر، قتل (481) فلسطينيًا مسلحًا، قتل أغلبهم أثناء تصديدهم لقوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عمليات الاجتياح للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

جدير بالذكر أن السياسة التي انتهجتها القوات الحربية للاحتلال الإسرائيلي، لا سيما عمليات القتل والقصف واستخدام القوة غير المتناسبة مع السكان المدنيين، أدت إلى اضطراب مئات الأسر والعوائل لترك منازلها والانتقال إلى أماكن أكثر أمنًا وحماية الأرواح من الموت أو الإصابة.

هدم المنازل والممتلكات المدنية

تعتبر سياسة هدم المنازل التي مارستها ولا زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان وذات انعكاس مباشر وخطير على واقع السكن وعلى مدى تمتع السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بحقوق السكن. إن تدمير الممتلكات خصوصًا كإجراء عقابي محرم تمامًا في القانون الدولي، سواء القانون الإنساني أو قانون حقوق الإنسان² وبالإضافة لذلك فإن هدم المنازل هو تعدد على حق الأفراد في الخصوصية والحياة العائلية وخضوع تلك الخصوصية لتدخل شديد، وفوق ذلك فإن الحق في السكن الآمن والملائم يجري انتهاكه بصورة سافرة³.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

² انظر: المادة 23(ز) من اتفاقيات لاهي الخاصة بقوانين وأعراف الحرب والتي تنص على "يمنع على وجه الخصوص... إلا إذا كان مثل ذلك التدمير... تتطلبه وبشكل ملح ضرورات الحرب" وكذلك المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام 1949 تنص على "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطة العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتمًا هذا التدمير." والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد على "1- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. 2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً."

³ انظر المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1966 والتي تنص على "1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. 2- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس."

تعود جذور هذه السياسة إلى العام 1967، أي منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث دمرت قوات الاحتلال آلاف منازل الفلسطينيين على خلفية نشاط أحد أفراد العائلة في أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال، مما أدى إلى تشريد آلاف العائلات. وارتفعت وتيرة هذه السياسة، خلال الانتفاضة الأولى، بين عامي 1984-1994، حيث هدمت قوات الاحتلال مئات المنازل لفلسطينيين تتهم أحد أفراد العائلة بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة أو إسرائيل. لكن تراجعاً ملحوظاً طرأ على عدد المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على نفس الخلفية، مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1994، واستلامها لصلاحياتها.¹

وتليها السلطات الإسرائيلية التي تنفذ سياسة هدم المنازل إلى أنظمة الطوارئ البريطانية للعام 1945 والتي تعتبرها جزءاً من القانون المحلي، على الرغم من حقيقة أن تلك الأنظمة قد جرى إلغاؤها عشية خروج جيش الانتداب من فلسطين في 13 مايو (أيار) 1948. وقد أدت السياسة الإسرائيلية تلك إلى هدم الآلاف من المنازل في القطاع وتشريد عشرات الآلاف من ساكنيها عبر إخلانهم قسراً منها وعدم السماح لهم بالبناء على أنقاضها.²

وتبرر السلطات العسكرية الإسرائيلية استخدامها لتلك السياسة على اعتبار أن ما تقوم به هو عمليات حربية لها ما يبررها في القانون الدولي، وهي تهدف من جهة لاعتقال أفراداً مطلوبين للقوات الإسرائيلية، ومن جهة ثانية لحماية الجنود الإسرائيليين وسلامتهم ولردع الفلسطينيين من مساعدة الأفراد المطلوبين وتقديم مأوى لهم. كما أنها أخيراً تهدف إلى ضمان سلامة السكان المحليين ومقنيتاتهم. إن استخدام القوة تحكمه بالضرورة في القانون الدولي ضوابط بحيث أن القوة المحتلة ليست طليقة اليدين في استخدام ما تشاء وكيفما تشاء من القوة حتى في حالة تنفيذ عملية حربية. فالقوة أولاً يجب أن يراعى فيها مبدأ التمييز، ويقضي ذلك التمييز في وسائل القوة المستخدمة بما يضمن الحد الأدنى من التدمير عند مهاجمة هدف عسكري بما من ناحية و يجب التمييز بين الأهداف حيث أن القانون الدولي الإنساني يحرم وبشكل مطلق أن يكون المدنيين أو الأعيان المدنية هدفاً لهجوم عسكري من ناحية أخرى. والمبدأ الثاني الذي يجب أن يراعى ولم تحترمه أيضاً القوات العسكرية الإسرائيلية هو مبدأ التناسب بحيث أن استخدام القوة يجب أن يتناسب مع الهدف المرجو تحقيقه، إضافة إلى أن الهدف الطرف المهاجم هو إضعاف الطرف الآخر وليس تدميره أو إفناؤه. إن استخدام القوة محكوم أساساً بوجود ضرورة تحتم استخدامها وتبرره، وفي حالات هدم المنازل على وجه التحديد فإن الضرورة القصوى لم تتوفر لاستخدام مثل هذا النوع من الهدم والتدمير.

إن ما قامت به القوات العسكرية الإسرائيلية بهدمها لمنازل الفلسطينيين غير وسائل مختلفة قد تترك آثاراً بعيدة المدى على آلاف العائلات التي أصبحت بغالبيتها بدون مأوى أو استقرت في مأوى غير ملائمة إطلاقاً لا يمكن لساكنيها أن يتوفر لهم الشرط الأساسي في السكن وهو الشعور بالأمان والمحافظة على الخصوصية، فإسرائيل كدولة محتلة وكدولة تمارس ولايتها القانونية على الأراضي المحتلة لم تقبل فقط في الوفاء بواجباتها في السعي نحو تحقيق الحق في السكن لصالح السكان الفلسطينيين، بل على التقيض من ذلك فقد قامت بانتهاك ذلك الحق وعلى كل المستويات بشكل مباشر وغير مباشر، بل يمكن القول أنها قد قطعت الطريق على أية إمكانية نحو إقرار ذلك الحق.

وخلال أعوام الانتفاضة تعرض قطاع غزة لأسيوأ حملة هدم وتجرّيف للمنازل السكنية، فبدأ الانتفاضة في سبتمبر 2000، وحتى ديسمبر 2004، هدمت القوات الحربية الإسرائيلية حوالي (4885) منزل لا يمكنها بيتها (2699) منزلاً هُدمت بصورة كلية، و(2186) منزلاً هُدمت بصورة جزئية. ومن الملاحظ تصاعد أعمال الهدم لمنازل الفلسطينيين في قطاع غزة تدريجياً. فقد شهدت الفترة بين سبتمبر إلى نهاية ديسمبر 2000، هدم قوات الاحتلال لـ (114) منزلاً بشكل كلي، فيما هدمت (291) منزلاً بصورة كلية خلال العام 2001، وتصاعدت تلك الجرائم لتصل إلى (376) منزلاً بصورة كلية في العام 2002، واستمرت في التصاعد خلال العام 2003 الذي شهد تدمير (719) منزلاً بصورة كلية، فضلاً عن تدمير ثلاثة أبراج سكنية بها (150) شقة سكنية. وفي العام 2004، (1199) منزلاً.³

وقد كانت مدينة ورفح ومخيمها أكثر عرضة من بقية المناطق التي تعرضت لأعمال من هذا القبيل. فقد دمرت قوات الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة، في تلك المنطقة وهدمها (2553) منزل لا يمكنها بيتها (1466) منزللاً بصورة كلية، و(1087) بصورة جزئية. وفي واحد من أعنف حملات الهدم التي شهدتها المدينة ومخيمها، شهدت الفترة بين 12 إلى 24 مايو 2004، عملية اجتياح كبيرة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن تدمير

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، هدم المنازل بهدف الردع ومعاقبة الأهل، تقرير حول هدم قوات الاحتلال لمنازل ذوي القدرات الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ أو تخطيط أو المساعدة في عمليات ضد أهداف إسرائيلية خلال الفترة بين 2000/9/29-2003/8/15. ص 1.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، السكن في قطاع غزة، 1997، ص 36.

³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

(532) منزلاً سكنياً بينها (261) منزلاً دُمرت كلياً، كانت تأوي (7000) نسمة، ناهيك عن مقتل العشرات وتدمير البنية التحتية في المدينة. كما شهدت إكلا من محافظتي إخوان وبنس وشمال غزة حملات عسكرية خلال العام، أسفرت عن تدمير عشرات المنازل. فخلال الفترة بين 29 يونيو إلى 5 أغسطس 2004، اجتاحت قوات الاحتلال مدينة بيت حانون، هدمت خلالها 70 منزلاً، بينها (20) منزلاً بصورة كلية. وخلال الفترة بين 23-26 سبتمبر 2004، هدمت قوات الاحتلال قرابة (80) منزلاً، بينها (60) منزلاً بصورة كلية في مخيم خان يونس. وتعرض مخيم جباليا لحملة مماثلة خلال الفترة بين 28 سبتمبر إلى 14 أكتوبر، أدت إلى تدمير (87) منزلاً بصورة كلية¹. والجدول التالي يوضح عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة

جدول يوضح عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة وفقاً لمعلومات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المحافظة	محافظة رفح		محافظة خان يونس		محافظة الوسطى		محافظة غزة		محافظة شمال غزة		المجموع
	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	
2000	11	1	36	2	21	0	45	0	1	0	114
2001	140	42	82	9	18	0	25	0	26	0	291
2002	230	217	24	62	43	36	44	70	35	34	376
2003	487	369	108	109	40	70	26	75	58	191	719
2004	598	458	390	144	34	44	38	150	139	103	1199
المجموع	146	108	640	326	15	15	17	295	259	328	269
المجموع العام	6	7	6	6	0	8	9	6	9	6	218
	4885										

و في كل مرة، تصرح السلطات الإسرائيلية علانية، أن عمليات الهدم التي تقوم بها للمنازل السكنية، تهدف إلى معاقبة عائلات الأشخاص الذين يقاومون الاحتلال، وغيرهم من الأشخاص الآخرين الذين يُعرف بأنهم شاركوا أو يشتبّه في أنهم شاركوا في شن هجمات. وتبرر تلك السلطات بأنها وسيلة رادعة للأشخاص المحتمل قيامهم بعمليات ضد جنود الاحتلال، أو من يقدم لهم المساعدة، وذلك حتى يمتنعون عن المشاركة في الهجمات إذا كانوا يعرفون إن عائلاتهم ستتسرد وتعاني بسبب أفعالهم.

جدير بالذكر، أن أهداف قوات الاحتلال من وراء استهدافها المنظم للمنازل السكنية، لم يكن يقتصر على إيقاع العقوبات الجماعية بهم، وإنما كذلك هدف إلى الانتقام من السكان المدنيين، لاسيما عمليات نسف المنازل السكنية بعد احتلالها واتخاذها مواقع عسكرية. وكذلك خلق مناطق عازلة وضمها لاحقاً إلى المستوطنات.

هدم منازل المطلوبين "العقاب الجماعي"

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، شهدت الأراضي المحتلة عودة قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتهاج هذه السياسة من جديد، وتدمير عشرات المنازل لمواطنين تتهم أحد أفراد عائلتهم بمقاومة الاحتلال، فبتاريخ 2002/8/1، أعلنت الحكومة الإسرائيلية رسمياً عن انتهاجها لسياسة هدم منازل ذوي فلسطينيين تدعي أنهم نفذوا، خططوا أو ساعدوا للقيام بأعمال ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل كوسيلة من وسائل الردع في مواجهة الانتفاضة.

وحظيت هذه السياسة القديمة الجديدة بمباركة وتأييد أعلى المستويات السياسية والقضائية في إسرائيل. ووجدت تأييداً كاملاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرنيل شارون، المعروف بماضيه في تدمير منازل الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة، حين كان قائداً لمنطقة غزة في حقبة السبعينات، ووزيراً للدفاع في أوائل الثمانينات. كما حظيت هذه السياسة بغطاء قانوني من قبل أعلى هيئة قضائية في إسرائيل. فقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 2002/8/6، قراراً يسمح لقوات الاحتلال بهدم منازل المقاومين الفلسطينيين، مسببة على المادة 119 من أنظمة الطوارئ البريطانية 1945. وفي ردها على التماس تقدمت به مؤسسات حقوقية، باسم 40 أسرة شهيد فلسطيني، تطالبها فيه بإصدار أمر لقوات الاحتلال بإبلاغ العائلات الفلسطينية بموعد إخراج قوات

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

الاحتلال هدم المنزل، رفضت المحكمة هذا الالتباس. كما أيد رئيس وأعضاء المحكمة موقف قوات الاحتلال والجهات الأمنية الإسرائيلية، التي ادعت أن إبلاغ عائلات الشهداء بموعد هدم منازلها من شأنه أن يعرض حياة الجنود للخطر لدى تنفيذهم عمليات الهدم. واعتبرت المحكمة بأن هذه الإجراءات "تشكل جزءاً من نشاطات القتال التي يمارسها الجيش الإسرائيلي، وعليه فإنها تخضع لجميع إجراءات القتال".¹

تجريف الأراضي الزراعية وتدمير القطاع الزراعي

خلال انتفاضة الأقصى، استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الأراضي الزراعية بشكل غير مسبوق، على الرغم من وضوح تحريم استهدافها في القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام 1949، خاصة المادة (54) من البروتوكول الأول. فالأراضي الزراعية تشكل مصدراً لإعاشة السكان المدنيين، كما تشكل مجالاً لتشغيل الأيدي العاملة. ووفقاً لتوثيق المركز بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال في قطاع غزة (31494) دونماً من الأراضي الزراعية، أي ما نسبته بنسبة 20%، إذا ما أخذنا في الحسبان حجم الأراضي الزراعية في قطاع غزة والذي قدر بحوالي (156.720) دونماً. وقد تركزت معظم هذه الأعمال في محافظة شمال غزة، خاصة مدينة بيت حانون، حيث تعرضت هذه المحافظة لعدة هجمات من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي كان أسوأها من الفترة ما بين 29 يونيو - 5 أغسطس 2004. والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى.²

جدول يوضح مجموع الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات قطاع غزة خلال أعوام الانتفاضة (مقدرة بالدونم)

المجموع	محافظة شمال غزة	محافظة غزة	محافظة الوسطى	محافظة خان يونس	محافظة رفح	المحافظات الأعوام
3784	384	923	960	798	719	2000
8069	3881	738	534	1831	1085	2001
3097	1423	446	525	613	90	2002
7079	3181	379	729	1868	922	2003
9465	5334	731	885	1785	730	2004
31494	14203	3217	3633	6895	3546	المجموع

وعادة ما تدعي قوات الاحتلال بأن تلك الأعمال تأتي في إطار "الضرورة الأمنية" من أجل حماية جنود الاحتلال والمستوطنين، أو من أجل منع تهريب الوسائل القتالية إلى غزة عبر الأنفاق. غير أن الهدف الأساسي من وراء تلك الأعمال، ناهيك عن أعمال العقاب الجماعي التي تنفذ بحق المدنيين الفلسطينيين الذين لا يتدخلون مباشرة في أعمال عسكرية، هو توسيع السيطرة الإسرائيلية على المناطق الحدودية، وخلق مناطق عازلة وضيم أخرى. وعلى أي حال، لا تبرر تلك الحجج التي تتذرع بها قوات الاحتلال، تلك الأعمال التي تتعارض والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، حيث تعتبر هذه الأعمال شكل من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية، وأنها تتسبب بشكل متعمد في معاقبة كبيرة، وأنها تدمير واسع النطاق للممتلكات المدنية بصورة تعسفية وغير مشروعة.

ومن الواضح أن عمليات التجريف بهذا الكم لا يمكن إدراجها سوى في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين، تلك العقوبات التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (33) والتي تنص على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترنها هو شخصياً".

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، هدم المنازل بهدف الردع ومعاقبة الأهل، مرجع السابق، ص 2.
² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني.

تدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية

في معظم الأوقات التي تقوم بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي باجتياح المناطق الفلسطينية بنية الهدم والتجريف، كانت الأعيان المدنية والبنية التحتية لتلك المناطق تتعرض للتدمير والتخريب. وفي هذا الإطار، تعرضت المؤسسات التعليمية والصناعية والثقافية والمباني التاريخية والأثرية ومراكز الشرطة الفلسطينية ومبانى الإذاعة والتلفزيون إلى حملة تدمير منهجية على أيدي قوات الاحتلال خلال العام. وقد طالت تلك الأعمال المباني والمنشآت الاقتصادية (تجارية وصناعية). كما طالت المئات من المنشآت التعليمية. علاوة على تخريب الشوارع والأرصفة وخطوط المياه والمجاري وكوابل الكهرباء.

الحصار والإغلاق وعزل مناطق بأكملها*

تشكل سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي المحتلة أبرز جرائم العقاب الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين. فخلال انتفاضة الأقصى، واصلت تلك القوات الحصار وقرض الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبموجب هذه الإجراءات يمنع المواطنون من ممارسة حقهم في حرية الحركة الفردية وكذلك حركة البضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمثلت هذه الإجراءات في إغلاق أو تشديد القيود على المعابر الدولية -مطار رفح مع مطار ومطار الكرامة مع الأردن- وهما المتقذان الوحيدان لكل من غزة والضفة على العالم الخارجي¹؛ إغلاق أو تشديد القيود على المعابر مع إسرائيل، مما يعني منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية،² بما في ذلك حرمان الطلاب الجامعيين من قطاع غزة من إكمال تعليمهم في جامعات الضفة الغربية، فضلاً عن تقييد الحركة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل؛ بالإضافة إلى فرض القيود الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتمثل القيود الداخلية في تحكم مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات. وفي قطاع غزة أيضاً عادة ما كانت تقسم قوات الاحتلال الإسرائيلي القطاع إلى ثلاثة أجزاء منفصلة عن بعضها، تقيدها من خلالها حرية البضائع والأفراد.

من ناحية أخرى، قامت القوات الحربية للاحتلال الإسرائيلي بإنشاء معزلات دائمة في جنوب ووسط وشمال القطاع والتي تعزل كل من أشكال الفصل العنصري لآلاف السكان الفلسطينيين، الذين حوصروا وتمنعوا عن ممارسة حقهم في حرية التنقل والحركة في داخل ممتلكاتهم ومنازلهم أو خارجها، لمدن القطاع القريبة منها على مدار سنوات الانتفاضة. وتلكت هذه الباندولياتان الفلسطينية، المحاطة بالمواقع العسكرية الإسرائيلية المحيطة، وهي كل من منطقة المواطنين، جنوبي القطاع، ومنطقة أبو العجين، ووادي البلقا والمغارة، ووسط

* الحديث عن الحصار والإغلاق يشاقبه الداخلي والخارجي التي هي في السابق الوصف قبل إخلاء قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لقطاع غزة، والذي أدى في حينه إلى معاناة السكان الفلسطينيين.

¹ بهذا الصدد، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف مطار غزة الدولي في أوائل الانتفاضة ودمرته بشكل شبه كلي وأوقفت حركة الطيران فيه نهائياً. وكان مطار غزة قد افتتح بموجب اتفاقية التسوية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

² لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تغلق "الممر الآمن" الذي يصل بين غزة والضفة الغربية عبر معبر ترقوميا جنوب مدينة الخليل، منذ بدء الانتفاضة. وكان الممر قد افتتح في أكتوبر من العام 1999، بموجب تفاهات "واي ريفر" بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في العام 1998، واستمر العمل فيه لمدة تقارب العام فقط.

القطاع، ومنطقة السيفاء، شمالي القطاع، شكلاً من أشكال القهر والخنق وإجبار السكان الفلسطينيين فيها على الرحيل والإخلاء القسري لمنازلهم وممتلكاتهم من الأراضي والمزارع بهدف ضمها لاحقاً للمستوطنات الإسرائيلية المقامة بالقرب منها.

إن سياسة الحصار تعد شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة 33 من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحرمان من القيمة المعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في القطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتكريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الأذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملابس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وأثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، وحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

خلاصة

من الواضح وبعد هذا العرض للانتهاكات الخاصة بحقوق السكن التي قامت بها القوات الحربية لسلطة الاحتلال الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى، أنها كانت تسير باتجاه معاكس لقواعد القانون الدولي الإنساني، فبدلاً من إخلاء المستوطنات من القطاع ووضع الأرض التي استولت عليها بطريقة لا شرعية تحت تصرف السكان الفلسطينيين في القطاع، وهو شرط أساسي لإحقاق حقوق السكان والعديد من الحقوق الأخرى، فإنها كانت تمنع في ممارستها وانتهاكاتها للحق في السكن على النحو الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق قطاع غزة التي كانت تقع تحت سيطرتها، وإخراج نطاق الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية، كانت ملزمة من وجهة نظر القانون الدولي بأن تعمل على ضمان تمتع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المناطق بحقوق السكن، والسماح لهم بالبناء وعدم القيام بهدم منازلهم بحجج وهمية. إن سكان تلك المناطق ولاسيما في المناطق الحدودية كرفح والمناطق القريبة من المستوطنات عانوا معاناة سكنية شديدة. إن إعمال حقوق السكن إن كان يجب أن تشمل سكان القطاع جميعاً وإحقاقها إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي إن كان يجب عليها أن تكاف عن سياساتها واعتداءاتها، وأن تعطي الفلسطينيين الحرية في استعمالهم لأراضيهم ومنازلهم وأن تعمل على ضمان تمتعهم بحقوقهم في السكن ولاسيما الكف عن مداومة منازلهم وتعريض حقهم في الأمن والخصوصية للانتهاك.

إن سبب انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة هو عدم توفر الحماية للسكان المدنيين، أي عدم قيام إسرائيل كقوة محتلة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب. إن الخطوة الأولى والإلزام القانوني الأساسي الواقع على عاتق إسرائيل لإحقاق حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقوق السكن، هو التزامها بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقاً فعلياً على الأراضي التي كانت تحت سيطرتها ولم يجر نقلها للولاية الإقليمية الفلسطينية.

الفصل الخامس

تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن في قطاع غزة

دور السلطة الفلسطينية في الالتزام بواجباتها

بينما في الفصل السابق كيف أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أممعت في ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني عامة وحقه في السكن على وجه الخصوص، وذلك بدلاً من الالتزام بواجباتها تجاه السكان الفلسطينيين الذين يقعون تحت سيطرتها كسلطة محتلة. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الواجبات أو الالتزامات التي تقع على عاتق السلطة الفلسطينية وكذلك المؤسسات غير الحكومية سواء كانت محلية أو غير محلية تجاه إعمال الحق في السكن لأولئك الذين هدمت منازلهم وشردوا منها. فالمقصود هنا الوقوف على دور السلطة لتقييم أدائها تجاه هذا الحق بصفتها التزمته غير وثيقة الاستقلال وكذلك ديباتورها بتنفيذ أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في السكن.

وكما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فإن الحق في السكن الملائم، مثل أي حق إنساني آخر، يفرض على الدول ثلاث أنواع أو مستويات من الالتزامات هي: واجب الاحترام، واجب الحماية، وواجب الإعمال (التنفيذ). ففي حين يتطلب واجب الاحترام من الحكومات الإحجام عن التشويش بشكل مباشر أو غير مباشر في التمتع بالحق في السكن، يتطلب واجب الحماية من الحكومات أن تمنع أطراف ثالثة، كالشركات مثلاً، من التشويش بأي شكل كان على التمتع بالحق في السكن. أما واجب التنفيذ، فيتطلب من الحكومات أن تتبنى الإجراءات الضرورية أو اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للحق في السكن.

وكثيراً ما يساء فهم التزامات الدولة إزاء الحق في السكن الملائم، فليس المقصود بهذه الالتزامات ضرورة قيام الدول ببناء المسكن لجميع المواطنين أو توفير المساكن مجاناً للأفراد، أو حتى تلبية هذا الحق بنفس الأسلوب في كل مكان وفي جميع الأوقات. ولكن التزامات الدولة بمقتضى الحق في السكن الملائم تتمثل في:¹

- العمل بجميع الوسائل المناسبة على ضمان إتاحة المسكن المقبول وبثمن معقول لكل فرد.
- اتخاذ سلسلة من التدابير بحيث تعكس سياستها وتشريعاتها كافة عناصر الحق في السكن.
- حماية المنازل والأحياء السكنية ورفع مستواها لا القيام بتدميرها أو إحداث الضرر بها.

وعلى الرغم من أن إعمال الحق في السكن في أي دولة يرتبط بالموارد والإمكانات، إلا أن السعي بهذا الاتجاه لا يكون مرتبطاً بمدى توفر الإمكانيات أو مدى إتاحتها. فحقوق السكن بهذا المعنى وكما فيرتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام رقم 4 هي للتطبيق الفوري بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي الشروع فوراً باتخاذ الخطوات نحو تنفيذ تلك الحقوق.

ومن هنا فإن السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات والموارد والإرث الثقيل الذي ورثته عن سلطات الاحتلال، تبقى ملزمة قانونياً بالسعي نحو إعمال حقوق السكان. وعليه فقد شارعت في ظل انتفاضة الأقصى في ممارسة دورها في تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن. وكان ذلك من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان أو عبر التنسيق مع وكالة الغوث الدولية "الأنروا" ومؤسسات أخرى غير حكومية.

¹ البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والمتمدد الأسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، دائرة الحقوق: دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000، ص 252-253.

وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية

حددت وزارة الأشغال العامة والإسكان، مجموعة من الأولويات والخطط والأهداف منها: إعادة إيواء الأتار والعائلات المنكوبة، والتي فقدت منازلها جراء ممارسات الاحتلال، من خلال المشاريع الجديدة أو الترميم أو الإصلاح. والتزميم والإصلاح المتواصل لعناصر البنية التحتية، وخاصة شبكة الطرق الحيوية، والعمل على إعادة تأهيل وإصلاح شبكة المرافق الاجتماعية التي تعرضت لعمليات التخريب والتعطيل. ووفقاً لمصادر وزارة الأشغال العامة والإسكان، قامت الوزارة بعمليات إصلاح تمت على مرحلتين، أعادت بموجبها بناء نسبة كبيرة من المباني المتضررة. وبلغت نسبة إصلاح ما تم تدميره في رفح 57.1%، وفي خان يونس 67.8%، وفي المحافظة الوسطى 69.1%، وفي مدينة غزة 75.8%، وفي محافظة شمال غزة 48.7%، وأيضاً، أن المجموع الكلي لما تم إصلاحه بلغ حوالي 62.6% من إجمالي المباني المدمرة. وفيما يلي جدول يبين عدد المنازل المتضررة جزئياً وعدد ما تم إصلاحه ونسبتها موزعة على المحافظات الخمس:

جدول يبين توزيع المنازل المتضررة جزئياً وتوزيع ما تم إصلاحه ونسبتها المحافظات الخمس حتى تاريخ 2005/6/1

الرقم	المحافظة	عدد المنازل المتضررة المحصورة	ما تم إصلاحه	نسبة ما تم إصلاحه
1	رفح	8049	4598	57.1%
2	خان يونس	7430	5042	67.8%
3	الوسطى	1480	1023	69.1%
4	غزة	2759	2093	75.8%
5	الشمال	3080	1507	48.9%
	المجموع	22798	14263	62.6%

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان

كما أن الوزارة طرحت مناقصات، لتنفيذ مشاريع إصلاح لنحو 588 مبنى في رفح، و283 مبنى في خان يونس، و340 مبنى في غزة، و177 مبنى في شمال غزة، أي ما مجموعه 1388 مبنى في كافة أنحاء قطاع غزة. من جهة أخرى أشارت مصادر وزارة الأشغال العامة والإسكان، أن عدد المنازل المتضررة كلياً في قطاع غزة بلغ 4669 منزل موزعة على المحافظات الخمس، بلغت في رفح 2870 منزلاً، و خان يونس 857 منزلاً، والوسطى 239 منزلاً، غزة 311 منزلاً، وشمال غزة 329 منزلاً، وأن كلفة إعادة إعمارها تقدر بحوالي 94.042.998 دولاراً. وقد أعادت الوزارة بناء 62 منزلاً فقط منها بواقع 1.32%. وفيما يلي جدول يبين نسبة ما تم إعادة بناءه من قبل الوزارة (الهدم الكلي) حتى تاريخ 2005/6/1 موزعة على المحافظات الخمس:

جدول يبين نسبة ما تم إعادة بناءه من قبل الوزارة (الهدم الكلي) حتى تاريخ 2005/6/1

الرقم	المحافظة	عدد المنازل	ما تم إعادة بناءه من قبل الوزارة	
			العدد	النسبة %
1	رفح	2870	39	1.36
2	خان يونس	857	1	0.1
3	الوسطى	239	13	5.4
4	غزة	311	7	2.3
5	الشمال	329	2	0.5
	المجموع	4669	62	1.32

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان

وبالنظر إلى الجداول السابقة، يتضح أن الوزارة لم تقم ببناء سوى 62 منزلاً سكنياً يواقع 1.32% من النسبة الكلية للمنازل المدمرة تدميراً كلياً، ويعود ذلك إلى أن الوزارة لم تستطع توفير الأموال اللازمة لبناء منازل ضحايا انتهاكات الحق في السكن وبالتالي لم تتمكن الوزارة من الوفاء بالتزاماتها الطارئة تجاه هؤلاء الضحايا. وبمراجعة المخصصات المالية لوزارة الإسكان ونصيبها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يتضح أنها قليلة ولم تراعى الاحتياجات السكانية التي زادت بفعل الممارسات الإسرائيلية. عدا عن أن ميزانية الوزارة تصرف على النفقات الجارية والنفقات التشغيلية، ولم تتضمن أية مخصصات للنفقات التطويرية، وبالتالي لم تتضمن أية مخصصات لإنشاء مبان جديدة لإيواء ضحايا انتهاكات الحق في السكن.

جدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد ورثت عن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وصحفاً شديد التعقيد، تمثل في تدمير خدمات البنية التحتية، وممارسة العديد من الإجراءات التعسفية. وهذا أدى إلى تكرار وقوع العديد من الانتهاكات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المواطن الفلسطيني، وذات الارتباط الوثيق بمدى تمتعه بالحق في السكن كالأستيطان وتقييد حرية الحركة وفرض سياسات الإغلاق والحصار وغيرها من الأمور الأخرى التي وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية في مأزق حقيقي، خاصة في ظل الامكانيات المحدودة التي تتوفر لها.

وعلى الرغم من تحويل الإسكان إلى السلطة الوطنية الفلسطينية مبكراً، بموجب اتفاق القاهرة، إلا أنها واجهت العديد من المشكلات التي حالت دون أن تقوم بأداء فاعل في توفير السكن اللائم للمواطن الفلسطيني، وهذا يعني أن يستمر تدهور حقوق السكن، خاصة وأن أعمال هذا الحق يتطلب سيطرة مباشرة على الأرض والمصادر والموارد الوطنية. ومن جهة أخرى، هناك ضرورة لتحديد دور الدولة والإجراءات التي يجب القيام بها من أجل إعمال الحق في السكن. من هنا حاولت السلطة الوطنية منذ قيامها وضع وتنفيذ الخطط اللازمة لمواجهة الوضع الإسكاني بعد سنوات طويلة من الاحتلال. وقد شكل البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994-2000، المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية من أجل إعادة بناء المجتمع الفلسطيني، وقدرت تكاليفها بـ 11.6 بليون دولار أمريكي. وقد أعطت الخطة اهتماماً واسعاً لتصحيح التشوهات التي نجمت عن الاحتلال، وتطوير البنية التحتية وبناء المساكن غير أن عدم توفر التمويل وعدم واقعية الافتراضات التي قامت عليها الخطة حال دون تطبيقها.

والمحاولة الثانية تمثلت في الوثيقة التي تقدمت بها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، والذي عقد في باريس في 9 يناير 1996. وتضمنت إستراتيجية التنمية في فلسطين، حيث ركزت على اعتماد مبادئ السوق الحر وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية. وأكدت على أن القطاع الخاص هو الذي يقود عملية التنمية، فيما يتركز دور القطاع العام في توفير البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتوفير البنية الاستثمارية اللائمة. أما المحاولة الثالثة فقد تضمنتها الوثيقة المقدمة إلى الدول المانحة في مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني، والذي عقد في باريس أيضاً في نوفمبر 1996، وكانت قائمة بمشروعات ذات أولوية عاجلة وملحة أساسية للتنمية الفلسطينية، بلغت قيمتها 845 مليون دولار موزعة على أربعة قطاعات رئيسة هي البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية والقطاع الخاص وبناء المؤسسات. وعلى الرغم من ارتكاز هذه الوثائق على الأسس الإستراتيجية للتنمية الفلسطينية، إلا أنها كانت لمدى سبعة سنوات فقط. مما تم تقديده في خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية 1998-2000، والتي تم تقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسة هي: تطوير البنية التحتية وتطوير الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص وبناء المؤسسات. وعلى الرغم من أن قطاع الإسكان شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث بلغت مساهمة قطاع الإسكان والإنشاءات 26% من الناتج المحلي الإجمالي، و70% من إجمالي الاستثمار

الخاص في عام 1994، وبلغت مساهمته في التشغيل 73 ألف عامل، أي حوالي 19% من الأيدي العاملة في عام 1995. إلا أنّ من الملاحظ تحمل القطاع الخاص الجزء الأكبر من الاستثمارات في مجال الإسكان، والأذي لتي غالباً احتياجات الشريحة ذات الدخل المرتفع وهي شريحة ضئيلة من سكان القطاع. ومن هنا برزت ضرورة وجود مؤسسة مهمتها توفير السكن لذوي الدخل المحدود، في هذا السياق أنشئ المجلس الفلسطيني للإسكان للمساهمة في إيجاد حلول للمشكلة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ساهم المجلس في توفير عدد محدود من الشقق السكنية للشريحة متوسطة الدخل وبنظام تمويل طويل المدى. اعتماد المجلس في مشاريعه على نظام الأبنية الرأسية، متعددة الطوابق في ظل صعوبة الحصول على الأرض وقام بتنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية. فيما تولت وزارة الإسكان مهمة تقليص الفجوة بين العرض والطلب الخاص بالسكن من خلال منح الأراضي وطرح الشقق السكنية وفق معايير محددة. كما أولت اهتماماً واسعاً بمبادرة الجمعيات التعاونية الإسكانية، من خلال توفير قطع الأراضي، والتسهيلات الأخرى اللازمة لتنفيذ مشروعاتها. من الواضح أن سياسة السلطة الفلسطينية تجاه أعمال الحق في السكن لم يتعد الدور الإرشادي والتوجيهي وتقديم المساعدات الفنية مثل الأراضي وغيرها.

التكلفة المالية لمشاريع الوزارة

بيّنت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، أنها تلقت منحاً خارجية على مرحلتين، الأولى منذ بداية الانتفاضة وحتى العام 2002، والثانية منذ عام 2002 وحتى آذار-مارس 2003، وقد تبلغ مجموع هذه المنح 4.915.000 ملايين دولار أمريكي، وهذه أتت من مؤسسات مختلفة، حيث توزعت على الشكل التالي:

جدول يبين توزيع تكلفة مشروع الوزارة حسب الجهة الممولة

جهة التمويل	المساهمة بالدولار الأمريكي
البنك الإسلامي	1.470.000
مؤسسة التعاون	1.630.000
المنحة الصينية	500.000
صندوق الأقصى وبالتعاون مع البنك الإسلامي	500.000
منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبيك" بالتعاون مع البنك الإسلامي	565.000
الهلال الأحمر الإماراتي	25.000
المجموع	4.915.000

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان

دور وكالة الغوث الدولية "الأنرو"*

منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر/2000، في الأراضي الفلسطينية تعمل الأنروا على مكافحة آثار الانتهاكات وفتح التجول والإغلاقات التي مارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي على اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكجزء من نشاطاتها الطارئة في هذا المجال تقدم الأنروا وحدات سكنية جديدة لهؤلاء اللاجئين الذين دمرت منازلهم، وكذلك ترميم المنازل المتضررة أثناء العمليات العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي. ونظراً للعدد الكبير من منازل الفلسطينيين التي دمرت أو تعرضت لأضرار مختلفة منذ بداية الانتفاضة في كل مناطق قطاع غزة التزمت الأنروا بواجباتها من خلال البرنامج الطارئ لإعادة السكن من أجل إيواء العائلات أصحاب هذه المنازل، لا سيما لمن لا يملك منزلاً خاصاً به.

تشير إحصائيات وكالة الغوث الدولية "الأنرو" إلى أن عدد المنازل المدمرة كلياً منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية مايو/2005، بلغ 2521 منزلاً (بناية) بواقع 3396 وحدة سكنية موزعة على مناطق قطاع غزة، كان يقطنها 4337 عائلة من اللاجئين. منها 3633 عائلة بحاجة إلى مساعدة في إعادة السكن. وفيما يلي جدول يبين عدد الوحدات السكنية المدمرة وعدد العائلات المتضررة جراء ذلك.

جدول يبين عدد المنازل المدمرة وعدد العائلات المتضررة جراء ذلك.

المنطقة	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات المتأثرة	عدد الأفراد المتأثرون
رفح	2099	2236	12406
خان يونس	728	790	4408
الوسطى	261	276	1572
الشمال	308	331	1815
المجموع	3396	3933	20201

المصدر: وكالة الغوث الدولية "الأنرو"

ومنذ بداية مشروع إعادة إسكان أصحاب المنازل المدمرة وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة قامت الأنروا بإنشاء 775 وحدة سكنية وتم تسليمها لأصحابها، فيما لا يزال العمل جاري لإنشاء 148 منزلاً آخر، وفور الانتهاء منها سوف يتم تسليمها لأصحابها وفقاً لعملية اختيار من قائمة طويلة تشمل جميع أسماءهن بحاجة إلى منزل بدلاً منهن

* في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1948 كان تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين يتم من خلال منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات خيرية دولية أخرى ومنظمات غير حكومية. وفي تشرين ثاني/نوفمبر 1948 أسست الأمم المتحدة منظمة تسمى "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين" وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العالمية للاجئين. وفي 8 كانون أول/ديسمبر 1949 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتعمل كوكالة مخصصة وموقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. بدأت الأونروا عملياتها في 1 أيار/مايو 1950، وتولت مهام هيئة الإغاثة التي تم تأسيسها قبل الأونروا وتسلمت سجلات اللاجئين الفلسطينيين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتقدم الأونروا اليوم خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمساعدة الطارئة لأكثر من مليون لاجئ يعيشون في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. تضم الأونروا حوالي 25 ألف موظف معظمهم من اللاجئين، يعملون بشكل مباشر لإفادة مجتمعهم كمدربين وأطباء وممرضين ومهندسين وباحثين اجتماعيين ووظائف مهنية أخرى.

منزله المدمر. جدير بالذكر أن هذه القائمة قد أعدت مبدئياً ويتم الاختيار من بينها. وفيما يلي جدول يبين عدد المنازل التي تم بناؤها من قبل الأتروا وكذلك عدد المنازل الذي يجري العمل عليها:

جدول يبين عدد المنازل التي تم بناؤها من قبل الأتروا وكذلك عدد المنازل الذي يجري العمل عليها

المنازل قيد الإنجاز				المنازل التي تم إنجازها			
المنطقة	عدد الوحدات السكنية	عدد الأسر المستفيدة	عدد الأفراد المستفيدين	المنطقة	عدد الوحدات السكنية	عدد الأسر المستفيدة	عدد الأفراد المستفيدين
رفح	17	20	105	رفح	523	560	3007
خان يونس	121	135	813	خان يونس	135	146	805
الوسطى	10	10	66	الوسطى	48	50	324
لا يوجد	-	-	-	الشمال	69	75	411
المجموع	148	165	984	المجموع	775	831	4547

المصدر: وكالة الغوث الدولية " الأتروا "

ومن الواضح من خلال الجداول السابقة أن أعمال الأتروا في إعادة إسكان المتضررين تتركز في كل من محافظة رفح ومحافظة خان يونس. وتمثل ذلك من خلال مشروعين كبيرين، الأول يقع بالقرب من المستشفى الأوربي شرق مدينة خان يونس، بينما يقع المشروع الثاني في حي تل السلطان غرب مدينة رفح. وفيما يلي توضيح أكثر لهادين المشروعين:

• مشروع خان يونس

يقع مشروع خان يونس الخاص بإنشاء مساكن لضحايا انتهاكات الحق في السكن بالقرب من المستشفى الأوربي شرق محافظة خان يونس. وتكون هذا المشروع من 224 منزلاً يضم 327 وحدة سكنية تم بنائها على أربعة مراحل، إضافة إلى مرحلة أخرى خاصة ببناء مدرسة تقدم الخدمات التعليمية للسكان الجدد. جدير بالذكر أنه أثناء تنفيذ عملية البناء للوحدات السكنية تم دمج أول مرحلتين معاً، وبعد الانتهاء منها تم بناء باقي المراحل وفقاً للتواريخ المشار إليها في الجدول التالي:

جدول يبين توزيع و تاريخ إنجاز المنازل السكنية في مشروع خان يونس

المرحلة	عدد الوحدات السكنية	عدد البناءات	تاريخ الانتهاء من البناء
الأولى والثانية	120	89	83 منزل بتاريخ 2003./9/15 37 منزل بتاريخ 2004./1/25.
الثالثة	86	60	2004/5/9
الرابعة	121	75	نهاية 2005
المجموع	327	224	

المصدر: وكالة الغوث

المستفيدون من المشروع

استفاد بشكل مباشر من مشروع خان يونس 362 عائلة، تضم 1950 فرداً، هؤلاء حصلوا على منازل جديدة بدلاً من منازلهم التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. أما الفائدة غير المباشرة للمشروع، فتمثلت في عدد من فرص العمل الذي توفرته للعمال الذين يعملون في مجال البناء وكذلك في المصانع التي تصنع أدوات البناء، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه نسبة البطالة كنتيجة للأزمات الحالية. إن بناء 327 وحدة سكنية جديدة، وعمل البنية التحتية

وفرت تقريباً 150 ألف يوم عمل. علاوة على ذلك، وفر المشروع فرص عمل جديدة للخريجين من المعماريين والمهندسين الذين تلقوا تدريباً في هذا المشروع.

تكلفة المشروع

بلغت التكلفة الكلية لمشروع خان يونس بمراحله الأربعة سابقة الذكر حوالي 6.537.939 دولار أمريكي. وقد تم تغطية هذه التكلفة من خلال عدد من الممولين، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول يبين توزيع تكلفة المشروع حسب الجهة الممولة

جهة التمويل	المساهمة بالدولار الأمريكي
البنك الإسلامي للتنمية IDB	1.081.060
النرويج	857.228
اليابان	570.210
إيطاليا	994.695
مساهمات غير محددة	3.034.746
المجموع	6.034.746

المصدر: وكالة الغوث الدولية

• مشروع بدر في رفح

يقع مشروع بدر الخاص بإنشاء مساكن لصحايا انتهاكات الحق في السكن في حي تل السلطان غرب مدينة رفح. وتكون هذا المشروع من 318 منزلاً يضم 431 وحدة سكنية تم بنائها على خمسية مراحل، إضافة إلى مرحلة أخرى خاصة ببناء مدرسة تقدم الخدمات التعليمية للسكان الجدد. وفيما يلي جدول يبين توزيع عدد المنازل في كل مرحلة وتاريخ إنجازها:

جدول يبين تواريخ إنجاز المنازل السكنية في بدر في محافظة رفح

المرحلة	عدد الوحدات السكنية	عدد البنائات	تاريخ الانتهاء من البناء
الأولى	64	64	2002/7/25
الثانية	33	33	2002/9/4
الثالثة	103	69	2004/8/15
الرابعة	122	80	2004/12/31
الخامسة	109	72	2005/6/12
المجموع	431	318	

المصدر: وكالة الغوث الدولية

المستفيدون من المشروع

استفاد بشكل مباشر من مشروع بدر 431 عائلة، تضم 2552 فرداً، هؤلاء حصلوا على منازل جديدة بدلاً من منازلهم التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. أما الفائدة غير المباشرة للمشروع، فتمثلت في عدد من فرص العمل الذي توفرت للعمال الذين يعملون في مجال البناء وكذلك في المصانع التي تصنع أدوات البناء، في الوقت الذي تنصاع فيه نسبة البطالة كنتيجة للأزمات الحالية. إن بناء 431 وحدة سكنية جديدة، وعمل البنية التحتية وفرت الآلاف من أيام العمل. علاوة على ذلك، وفر المشروع فرص عمل جديدة للخريجين من المعماريين والمهندسين الذين تلقوا تدريب في هذا المشروع.

تكلفة المشروع

بلغت التكلفة الكلية لمشروع بدر بمراحله الخمسة سابقة الذكر حوالي 2.219.333 دولار أمريكي. وقد تم تغطية هذه التكلفة من خلال عدد من الممولين، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول يبين توزيع تكلفة المشروع حسب الجهة الممولة

جهة التمويل	المساهمة بالدولار الأمريكي
أسبانيا	1.203.369
إيرلندا	663.130
غير محدد	352.834
المجموع	2.219.333

المصدر: وكالة الغوث الدولية

جدير بالذكر أن المشروعين السابقين مرا بنفس الخطوات التالية:

أ- مرحلة التصميم

قام فريق من المعماريين ومهندسي الأبنية في وكالة الغوث الدولية بتطوير نموذج لتصميم هندسي للمباني التي كانت تنوي بناؤها الأتروا. شجع المهندسون خلال عملية التصميم على ابتكار أفكار جديدة تأخذ بعين الاعتبار كافة احتياجات السكن. وقد تم إجراء العديد من الاختبارات والفحوصات لكل عنصر من عناصر التصميم لملاءمة جدواه ومناسبته للظروف البيئية والاجتماعية والثقافية للسكان. ونظراً للعدد الكبير من المباني المدمرة، فقد كان من الواضح أن معايير التصميم التي اعتمدها الأتروا قد تم مراجعتها من أجل تخفيض التكلفة المالية وتقليل الاحتياجات اللازمة من الأراضي نظراً لمحدودية المساحة المتوفرة من هذه الأراضي للقيام بهذه المشاريع. وفي النهاية تم اختيار تصميمين أحدهما قديم وإعادة الإسكان التابع لخدمات الهندسية والبناء وبرامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية التابع لوكالة الغوث " الأتروا" في غزة. كما حصل هذان التصميمان على موافقة ومصادقة المقر الرئيسي في عمان. ويتيح هذان التصميمان استيعاب العائلات الممتدة في بناء متعدد الطبقات، على أن يكون شقة لكل عائلة بدلاً من منح وحدة سكنية "بنائية" منفصلة لكل عائلة. ويتكون كل منزل (شقة) من المباني التي تبنيها الأتروا من مطبخ- وحدة صحية (حمام + تواليت) وغرف نوم. ويعتمد عدد الغرف على حجم العائلة المنتفعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين معيار توزيع الغرف بناءً على حجم العائلة المنتفعة

الرقم	عدد أفراد العائلة	مكونات المنزل	ملاحظات
1	2-1	غرفة نوم + مطبخ + حمام	تصنيف غرفة لأفراد الوالدين
2	4-3	غرفتي نوم + مطبخ + حمام	السكنين مع العائلة. ويضاف حمام لكل شقة تشمل 4 غرف
3	7-5	3 غرف نوم + مطبخ + حمام	
4	8 فما فوق	4 غرف نوم + مطبخ + حمام	

المصدر: وكالة الغوث الدولية بغزة " الأتروا"

ب- مرحلة البناء / التنفيذ

قام طاقم برنامج إعادة الإسكان التابع لوكالة الغوث الدولية في غزة بإعداد وثائق العطاءات للمشاريع وعين الميثاقين إليها أعلاه. ومن ثم تم الإعلان عن العطاءات لبناء الوحدات السكنية من خلال الصحف ومن خلال مذكرة وضعت على لوحة الإعلانات داخل الوكالة، يدعو فيها شركات المقاولات المتجولة لديها وكذلك تدعو اتحاد المقاولين الفلسطينيين في قطاع غزة لتقديم عروضهم. وبناءً على المناقصات والتوصيات المقدمة من لجنة العقود الميدانيين وموافقة اللجنة في المقر الرئيسي، تم بدء عملية البناء.

جدير بالذكر أن الجزء المتعلق بالبنية التحتية للمشروعين تم تنفيذها بنفس الآلية السابقة للمباني. وقد أشرف عليه برنامج الصحة البيئية الخاص. وقد اشتمل على تطوير الطرق وشبكة الصرف الصحي وشبكة المياه والكهرباء في المناطق التي يقع فيها المشروعان.

دور المؤسسات غير الحكومية

للمؤسسات غير الحكومية دور هام ومميز في سياق السعي نحو إقرار حقوق السكن، وعلى الرغم من أن أول الأهداف التي تعتبر تلك المؤسسات مؤهلة للقيام بها في سياق استخدام القانون للوفاء بحقوق السكن هو توضيح الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق السلطة الفلسطينية والخاصة بحقوق السكن ومن ثم التعاون مع السلطة وحثها على الوفاء بتلك الالتزامات، فإن الدعم والمساعدة في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، تبقى على درجة كبيرة من الأهمية وله أفضلية واضحة، خاصة في مثل حالة قطاع غزة.

• جمعية أصدقاء الإمارات

وفقا لمصادر جمعية أصدقاء الإمارات، فإن مساهمة الجمعية في تأهيل طحايا انتهاكات الحق في السكن يمكن حصرها على النحو التالي:

- 1- تم بناء 8 وحدات سكنية في رفح - تل السلطان بقيمة 282000 دولار.
 - 2- تم بناء 736 وحدة سكنية في مشروع مدينة الشيخ زايد.
 - 3- سوف يتم بناء 638 وحدة سكنية في رفح - مشروع الحي الإماراتي بقيمة 21500000 دولار
 - 4- تم ترميم 5 منازل في حي الدرج بقيمة 19000 دولار.
 - 5- تم ترميم عدد 239 منزل موزعين على النحو التالي: غزة 143 منزلا - المغرقة 23 منزلا - المحافظة الشمالية 24 منزلا - المحافظة الوسطى 49 منزلا بقيمة 250000 دولار.
- ففيما يتعلق بمشروع مدينة الشيخ زايد، فيقع في الجزء الشرقي من مدينة بيت لاهيا بجوار عزبة بيت حانون على مساحة تقدر ب 527 دونم، وقد تم تمويل المشروع من صندوق أبو ظبي للتنمية، كمنحة من سمو الشيخ المرحوم رئيس دولة الإمارات زايد آل نهيان ليضم 3652 وحدة سكنية، لتنفيذ على ثلاث مراحل، وتكون مزودة بجميع عناصر البنية التحتية من طرق ومياه وصرف صحي وكهرباء وهواتف، إضافة إلى مجموعة من الخدمات المساندة مثل ملاعب الأطفال، وحضانات، وصلات عامة، ومدارس، ومراكز تجارية، يتم الانتهاء من المرحلة الأولى، حيث أنجزت بناء 736 وحدة سكنية على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 300 دونم، بمبلغ إجمالي يقدر ب 55.345.1320 دولار لتستوعب ما يقارب 3000 نسمة، وقد تم تسليم الوحدات المنجزة في العام 2005. جزء من هذه الوحدات استفاد منها المتضررون ممن هدمت بيوتهم نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية خلال الأعوام الأربع 2001-2005.

• مشروع إسكان البحرين

يقع مشروع إسكان البحرين في منطقة الشوكة، بالقرب من معبر العودة بشرق مدينة، على مساحة من الأرض بلغت 20 دونم. وقامت بالإشراف على المشروع جمعية دار الكتاب والسنة، وذلك بتمويل من جمعية التربية الإسلامية في مملكة البحرين. قدرت تكلفة المشروع مليون ومائتي ألف دولار أمريكي بما فيها ثمن الأرض. بلغ عدد الوحدات السكنية في المشروع 62 وحدة. وبلغ مساحة المبنى لكل وحدة 77م² على مساحة من الأرض

بلغت 2م135، ما يعني أنه يوجد مساحة تبلغ 2م58 محيطة بالمبنى. جدير بالذكر أن كل وحدة سكنية مكونة من طابق أرضي مسقوف بمادة الباطون المسلح، ويتكون من غرفتين وصالة ومطبخ وحمام. كما أن كل وحدة مجهزة تشطيباً كاملاً وجاهزة للسكن. تم تقسيم الوحدات السكنية على أربع تجمعات أو بلوكات يفصل بينها شوارع بعرض 8 أمتار. ويشار إلى أن التصميم الخاص بمباني المشروع اعتمد على تخطيط الحكم المحلي. وقد تم تجهيز مساحتين خضراوتين في المنطقة. كما أنه من المقرر أن يتم بناء روضة أطفال وسوبر ماركت لخدمة أهالي المنطقة. فضلاً عن ذلك يوجد مسجد بالقرب من المنطقة.

استغرق تنفيذ المشروع 8 أشهر مع بعض التوقف بسبب العملية التفجيرية في معبر رفح. أما بالنسبة للمستفيدين من المشروع، فقد تم اختيارهم بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية ومحافظة رفح، وهم من المنطقتين المنعزلتين في الأحياء المحتلة الحربي الإسرائيلي خلال تنفيذ العملية العسكرية الإسرائيلية المسماة بقوس قزح و التي تم خلالها اجتياح أجزاء واسعة من رفح وتخللها أعمال قتل وتدمير وتجريف.

مشاريع سكنية مرتقبة

أبلغ رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الرئيس محمود عباس "أيوهازن" في اتصال هاتفى منباء الأحد 2005/7/24 بقرار الإمارات العربية تخصيص 100 مليون دولار لبناء مدينة من 3 آلاف وحدة سكنية لتقام على الأراضي التي سيتم تحريرها في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من القطاع مشيراً إلى أن المدينة ستحمل اسم مدينة الشيخ خليفة بن زايد.

كما صادق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي في غزة يوم الثلاثاء 2005/6/28، على عدد من المشاريع في محافظة رفح وتشمل بناء 1400 وحدة سكنية في المدينة بإشراف وكالة الغوث الدولية - الاونروا، بتمويل من المملكة العربية السعودية.

الفصل السادس

تقييم واقع التجمعات السكنية لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة

مقدمة:

خصص هذا الفصل لتقييم واقع التجمعات السكنية التي تم إنشاؤها لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة، لا سيما المشاريع التي أنجزتها وكالة الغوث الدولية في محافظة رفح وخان يونس على اعتبار أنها أكثر الجهات التي قامت بهذا العمل مقارنة مع الجهات الأخرى كوزارة الإسكان والأشغال العامة أو المؤسسات غير الحكومية. التقييم يتألف يعتمد على المقابلات التي يجريها الباحث مع كل من المقيمين والمقيدين، وكذلك يتألف يعتمد على الزيارات الميدانية لهذه التجمعات، فضلاً عن الاعتماد على الوثائق الرسمية (العقود القانونية- الرسوم الهندسية والتصاميم- صور جوية). ومن ثم سيقوم الباحث بمقارنة الوضع الراهن لهذه التجمعات مع المعايير الدولية للتحقق في السكن والتي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول.

1- الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن

بالرجوع إلى أصحاب المنازل التي شملتها الدراسة، يمكن ملاحظة أن جميع أصحابها يملكون عقوداً قانونية خاصة بالمنازل الذي تسلموها¹. إن وجود عقد يفيد بملكية المنزل يعتبر ضماناً قانونية تحمي صاحبه أمام الجهات الرسمية، وهذا ينسجم إلى حد كبير مع ما أشار إليه التعليق العام رقم (4) حيث يؤكد هذا التعليق على " إن جميع الأفراد وبعض النظر عن شكل ونوع شغل المسكن الذي يتمتعون به، يجب أن يحظوا بدرجة من الأمن التي تشغل هذا المنزل، بحيث تضمن لهم الحماية القانونية من إخلاء مساكنهم بالإكراه والمضايقات وغير ذلك من التهديدات. جدير بالذكر أن التعليق العام يبين أن شغل المسكن يتخذ أشكالاً مختلفة منها "الإسكان الإيجاري (العام والخاص)، الإسكان التعاوني، وشغل المساكن من قبل أصحابها، والإسكان في حالات الطوارئ، والاستيطان غير الرسمي، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي أو العقارات"².

على الرغم مما سبق، إلا أنه تبين بأن العقد الذي وقعه أصحاب المنازل الجديدة لا يفيد بملكية الأرض المقام عليها المنازل، وإنما هي مستأجرة من الحكومة لمدة 99 سنة، وهذا يعني أن أي عملية هدم للمنزل سوف يؤدي إلى عدم قدرة صاحبه من استغلال الأرض كونه لا يملكها. وهذا يبيد تدعي الخوف وهدم الشعور بالأمان. فوفقاً لمجلة الأحكام العدلية، فإنه ينقضي عقد الإيجار لاستحالة تنفيذه، كدمار المنزل أو إصلاحه أو نزاع الملكية للمنفعة العامة³.

من جهة أخرى، لا يسمح بموجب العقد إجراء أي تعديلات على المنزل إلا بعد الرجوع إلى وكالة الغوث الدولية، سواء كانت هذه التعديلات في البناء أو في تغيير شكل الأسوار وكذلك تغيير لون جدران المنزل من الخارج. وقد عبر أصحاب المنازل عن عدم رضاهم للصيغة القانونية للعقد، حيث إقباد أصحاب المنازل، أنهم لو كانوا يعرفون مسبقاً بشروط العقد، أو أنهم درسوه بشكل جيد لما وافقوا على التوقيع عليه. ولكن ما أجبرهم على ذلك هو تردي وضعهم السكني، فمعظمهم كانوا بلا مأوى، وبالتالي فهم بحاجة ماسة لأي منزل يأويهم، حيث أنهم مكثوا طوال الفترة التي استغرقت أكثر من أربع سنوات في مساكن مستأجرة قامت الوكالة بتغطية نفقات إيجارها، وفي أحيان لم تلتزم الوكالة بدفع مستحقات الإيجار لمدة 8 شهور متتالية أو أكثر.

ومن القضايا المهمة في سياق الحديث عن الوضع القانوني، أن طبيعة هذه المنازل حمل صبغة تعويضية وليس إيوائية كما كان متوقعاً، فوفقاً لما صرح به المسؤولون في وكالة الغوث لأصحاب المنازل، وكذلك ما أكده أصحاب المنازل أنفسهم أثناء مقابلتهم، بأن وكالة الغوث اشترطت على السكان بآبائه لا يحق لهم المطالبة بالتعويض عن المنزل الذي هدم، وأن كل منزل جديد استلمته العائلة هو بمثابة بديل وتعويض عن المنزل السابق.

2- توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية

انطلاقاً من أن الحق في السكن الملائم لا يعني السقف والجدران فقط، إنما هو مكان للعيش الآمن والكرام. وبهذا يشير التعليق العام رقم (4) إلى أنه حتى يمكن وصف السكن بأنه ملائم فلا بد من أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. ويجب أن تتاح للمنتفعين بهذا الحق وبشكل مستمر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية والعامة وعلى المياه النظيفة والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة وكذلك

¹ مقابلة مع صالح حسين البابلي، مسئول لجنة الحي بمخيم بدر في مدينة رفح.

² حقوق الإنسان، حق الإنسان في سكن مناسب، صحيفة وقائع رقم 21، ص ص 64-65

³ السكن في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 103.

المرافق المتعلقة بتعزيز الصحة العامة والغسيل وتخزين الأغذية والتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ.

ومن الملاحظ على واقع التجمعات السكنية التي أنشئت لتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن، أنه يتوفر لمعظمها الخدمات اللازمة، لا سيما الكهرباء والمياه والطرق المعبدة وشبكات الصرف الصحي، وإنارة الشوارع وغيرها من الخدمات الأساسية أو البنية التحتية. وعلى الرغم من ذلك، عانت بعض المساكن من عدم توصيل الكهرباء إليها نتيجة لعدم دفع مستحقات مالية سابقة لشركة الكهرباء، وهذا يتعارض مع المعايير الدولية، مع تأكيدنا على حق الشركة في الحصول على مستحقاتها، إلا أنه ينبغي عليها أن تراعي الظروف الخاصة التي تعرض لها أصحاب هذه المنازل. وفي هذا السياق نؤكد على أن وكالة الغوث استغلت من قبل شركة الكهرباء لممارسة ضغط على الأهالي لتمكين الشركة المذكورة من جباية مستحقاتها. كان من الأجدر على وكالة الغوث أن تنهي هذا الملف مع شركة الكهرباء عبر إيجاد حلول منصفة لجميع الجهات بدلاً من استغلال الشركة للوكالة في عملية ابتزاز غير مقبولة من ناحية أخلاقية، خاصة مع سكان فقدوا كل شيء، ويعانون من أوضاع اقتصادية غاية في الصعوبة. من جهة أخرى كان من الأجدر على شركة الكهرباء إعفاء هؤلاء السكان من هذه الأموال مساهمة منها في تقديم بعض الخدمات لهذه الفئة من الناس الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة على مدار خمس سنوات، عاشوا خلالها مأساة حقيقية سواء كانت مادية أو معنوية.

كما يمكن تسجيل ملاحظة أساسية إيجابية على المسكن الجديدة، وهي مراعاتها لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين، لا سيما المعاقين حركياً، وكذلك المرضى وكبار السن. فمنذ مرحلة إعداد التصميمات أشرت على العائلات التي يوجد من بين أفرادها شخص يعاني من إعاقة، خاصة الإعاقة الحركية، إعلام وكالة الغوث والمسؤولين عن مشاريع الإسكان مسبقاً، وبالتالي روعيت احتياجاتها الأساسية في مرحلة التصميم وعمل الخرائط، فكانت أبواب الغرف واسعة، وكذلك المداخل الخاصة حتى يتمكن المعاق الذي يستخدم المقعد المتحرك من الحركة والصعود والخروج بحرية ويسر دون عوائق.

إضافة إلى ما سبق، فإن المسكن الجديدة لم يتوفر فيها ملاجئ، خاصة وأنها أنشئت في زمن كانت محاطة بالمستوطنات وقريبة من أماكن المواجهات التي كانت تحدث بين قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الحدود الجنوبية لمستوطنة عتصمونا، والتي كانت تبعد عن المنازل الجديدة فقط 750 متراً، ما يعني أن السكان كانوا يقعون في مرمى إطلاق النار القاتل.

3- القدرة على تحمل التكاليف

وفقاً لمصادر وكالة الغوث الدولية، قدرت تكلفة المنزل الواحد حوالي 30 ألف دولار أمريكي. وبالرجوع إلى العقود الرسمية للمنازل الجديدة، يتضح أن أي من أصحاب المنازل الذين استفادوا من المشاريع السكنية التي أنشأتها الوكالة لأصحاب المنازل المدمرة دفع ثمن المنزل الذي استلمه. وبهذا يمكن القول أن جميع المنازل الجديدة لم تكلف أصحابها شيئاً وهذا مؤشر جيد لإعمال الحق في السكن، خاصة إذا علمنا بأن تكلفة السكن تعد من أحد أهم العوامل ذات التأثير الواسع على تمتع الأفراد بحقوق السكن، فبمقدار ما تكون تكلفة السكن أقل، تكون إمكانية الحصول عليه أوفر ما يحقق ويضمن الخصوصية والأمان والانخراط كعضو فعال في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن التكاليف المتعلقة بالسكن تحتل أهمية فائقة في التمتع بهذا الحق، فالتكاليف المالية المرتبطة بالسكن يجب أن تكون متلائمة مع الدخل، ويجب على الدول ضمان ذلك حيث أن ارتفاع التكاليف المرتبطة بالسكن وبشكل غير ملائم للدخول سيؤثر حتماً على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والعائلات. كما أن الدول الأطراف يجب عليها أن توفر الإعانات الملائمة لمن لا يستطيعون الحصول على مساكن يمكن تحمل تكلفتها، كما أن أشكال ومستويات تمويل الإسكان يجب أن تعبر عن احتياجات السكن. إن القدرة على تحمل التكاليف تتطلب أيضاً حماية المستأجرين من الأجر الباهظة أو من زيادة الأجر، ومن جهة ثالثة وفي المجتمعات التي تشكل فيها المصادر الطبيعية المصادر الرئيسية لمواد البناء، يجب اتخاذ خطوات لضمان توفر مثل هذه المواد.

4- الصلاحية للسكن

حتى يكون المسكن ملائماً وصالحاً للسكن، يجب أن يضمن لسكانه الحماية من الرطوبة والبرد والحرارة والرياح وغير ذلك من العوامل التي تهدد الصحة العامة. كما أن المسكن الصالح للسكن يجب أن يضمن السلامة الجسدية لمن يسكنه، وفي هذا الخصوص فقد دعت اللجنة الدول لتطبيق المبادئ الصحية للسكن والتي أعدتها منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في العام 1990 "والتي تعتبر أن السكن يشكل العامل البيئي المرتبط على نحو أكثر تواتراً بحالات الوبايات، أي أن السكن غير الملائم والمعيب يكون بصورة دائمة مرتبطاً بارتفاع معدلات الوفيات والأمراض".

بالرجوع إلى المنازل الجديدة، يتضح أنها معدة بشكل جيد، فالتشطيبات جيدة، ويتوفر لمعظمها شروط السلامة والأمن، فهي مقصورة بمادة الاسمنت من الداخل والخارج. كذلك جميع جدرانها قد تم طلاؤها بالأدهانات المناسبة لتحميها من الرطوبة. أضف إلى ذلك، أن معظم النوافذ الخاصة بالبيوت جيدة ومناسبة للتهوية، وكذلك تسمح لدخول أشعة الشمس. والأهم من ذلك أن جميع البناءات لا تتعدى الثلاث طوابق كحد أقصى، ومنها ما يتكون من طابقين أو طابق واحد. وهذا بحد ذاته مؤشر جيد. وكما تمت الإشارة إليه في موضع آخر فإن معظم المباني لا يتوفر فيها ملاجئ.

ومن جانب آخر تعتبر مساحة المنزل من المؤشرات غير الجيدة في المنازل الجديدة، حيث لوحظ أن المساحة الكلية للمنزل الواحد صغيرة، فلا يتجاوز أكبر منزل 95 متراً، وهذا لا يتناسب مع حجم العائلة الفلسطينية، حيث يبلغ متوسط عدد الأسرة الواحدة 7 أفراد. كما أن الممرات بين الغرف ضيقة، لدرجة أنها لا تسمح بمرور اثنين معاً وفقاً لما أكدته الأهالي عند حديثهم حول هذا الموضوع.

5- إتاحة إمكانية الحصول على السكن

يجب أن تتاح إمكانية الحصول على السكن الملائم لأولئك الذين يحق لهم الاستفادة منها، وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة على أن الفئات المحرومة، على وجه الخصوص، يجب أن تتاح لها إمكانية الاستفادة بصورة كاملة ومستمرة من موارد السكن الملائم. ولذلك يجب ضمان الأولوية، في مجال السكن، للمسنين والأطفال والمعوقين جسدياً والمصابين بأمراض لا شفاء منها والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل طبية مستمرة والمرضى العقليين وغيرهم من الفئات، ويجب أن تأخذ قوانين وسياسات الإسكان في الاعتبار الاحتياجات السكنية لهذه الفئات. كما أن الأهداف الأساسية والرئيسية لسياسات الدول الأطراف "يجب أن تعزز إمكانية الحصول على الأراضي لصالح قطاعات المجتمع الفقيرة أو التي لا تملك أية أراضي. وينبغي تحديد التزامات حكومية واضحة ترمي إلى تأكيد حق جميع الناس في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه بسلام وكرامة، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على الأرض كحق من الحقوق.

ووفقاً للمعلومات التي جمعها باحث المركز، أنه حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، لم يتوفر من منازل جديدة لضحايا انتهاكات الحق في السكن باعتبارهم من الفئات المحرومة والفقيرة وذات احتياجات سكنية إلا جزء بسيطاً من الاحتياجات السكنية المعروضة، فالفجوة مازالت كبيرة وقائمة بين توفير السكن والاحتياج إليه. وهذا من المؤشرات القوية التي تدل على ضعف قدرة السلطة على الالتزام بواجباتها تجاه إعمال الحق في السكن. جدير بالذكر، أو وكالة الغوث الدولية تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه الضحايا من السكان اللاجئين وبالتالي فهي تسير بخطى جيدة على مستوى إعادة تأهيل السكان، فوفقاً لما تشير إليه المعلومات الصادرة عن الوكالة نفسها وتؤكدها المشاهدة الميدانية، أنه حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة أنجزت الوكالة ما مجموعه 775 وحدة سكنية وسلمتها لأصحابها، ويشكل هذا العدد ما نسبته 22.8% من أصل 3396 وحدة سكنية وفقاً لإحصائيات وكالة الغوث. مقابل ذلك لم تستطع السلطة الفلسطينية عبر وزارة الإسكان والأشغال العامة من إنجاز سوى 63 منزلاً من أصل 4669 منزلاً، وذلك وفقاً لإحصائية وزارة الأشغال العامة والإسكان، وشكل ذلك ما نسبته 1.32% من النسبة الكلية للمنازل المهتمة. وفيما يبدو أن الوزارة تعاني من العديد من الإشكالات تحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كالسياسات المالية والسكانية والفقر والبطالة والازدحام السكاني وحجم المنازل المدمرة وما ينتج عنها من إخلاء قسري وضعف مصادر الإقراض المتعلقة بالسكن لأدنى الدخل المحدود، والإهمال من ذلك تعاني السلطة الفلسطينية من تشييد المساكن الأراضى الصالحة لإنشاء مجمعات سكنية*.

6- الموقع

لكي يعتبر السكن ملائماً يجب أن يكون في موقع يتيح لسكانه إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس وغير ذلك من المرافق الاجتماعية الحيوية. وتبرز أهمية ذلك في المدن الكبيرة حيث موقع السكن غير الملائم يكلف العائلات الوقت والجهد ويضيف أعباء أخرى مالية عليها قد لا تستطيع ميزانياتها أن تتحملها. والموقع الملائم يعني أيضاً أن المساكن يجب أن تُشيد بعيداً عن مواقع التلوث التي تشكل تهديداً لحق الأفراد في الصحة.

وبالعودة إلى المنازل الجديدة الخاصة بضحايا انتهاكات الحق في السكن نجد أنها جميعاً تقع في مواقع قريبة من المرافق الاجتماعية الحيوية، سواء كانت تعليمية، صحية، اجتماعية. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد من المنازل أنشئت قريبة من المستوطنات. جدير بالذكر أن هذه المشكلة لم تعد قائمة بمجرد إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه

* الحديث عن شح الأراضي كان قبل إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة، ومع الإخلاء زادت مساحة هذه الأراضي ويمكن بالتالي حل المشاكل المتعلقة بهذا الجانب.

المستوطنات. كما هو الحال في مخيم بدر في تل السلطان برفح. وقد تمت الإشارة إليه في موضع آخر من هذه الدراسة.

بجانب ما سبق، فإن المشكلة الحقيقية الأخرى التي من الممكن تسجيلها هنا، أن المواقع التي أنشئت فيها المنازل الجديدة، تعتبر من المواقع المزدحمة ذات الكثافة العالية بالسكان، الأمر الذي قد يمس بصحة البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة. كما تؤثر على حق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى معيشي ملائم كون الموقع السكني لا يوفر البيئة الآمنة لهؤلاء الأطفال. ويبقى السكان أصحاب هذه المنازل عرضة للمخاطر الناجمة عن الازدحام وبالتالي عرضة لسرعة انتقال الأمراض والأوبئة.

7- السكن الملائم من الناحية الثقافية

أن ثقافة أي مجتمع عنصر مهم جدا يجب الحفاظ عليه ودعمه، وفي هذا الصدد فإن طريقة بناء المساكن والمواد المستخدمة في ذلك والسياسات الخاصة بالسكن بشكل عام يجب أن تراعي وتعتبر على نحو مناسب عن الثقافة التي تتم في إطارها، ويجب على سياسات التطوير والتحديث الخاصة بالسكن ألا تفرط بالأبعاد الثقافية للإسكان ويجب عليها حمايتها.

وإذا كان الحفاظ على ثقافة المجتمع من الأمور الهامة والتي يجب مراعاتها، فإنها تزداد أهميتها في المجتمع الفلسطيني، كونه مجتمع ديني بطبعه ومحافظ ومترايب اجتماعيا وعائليا. تتبوءه عادات وتقاليد اجتماعية موروثية وكذلك أنماط سلوكية تناقلها وحافظ عليها عبر الأجيال. وبالرجوع إلى المساكن التي تم إنشاؤها يمكن تسجيل عدد من الملاحظات التي تتعارض إلى حد ما مع ثقافة المجتمع الفلسطيني، فجميع المساكن التي أنشئت تخلو من صالة معيشة، حيث أن المنزل مكون من غرف ومنافع فقط. كما أن الأسوار الخارجية لهذه المنازل تتكون من حديد على شكل شبك، وهذا يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. فالسور بالشكل المعمول به يكشف المنزل من الداخل وهذا ما لم يكن مقبولاً لدى معظم السكان الجدد، ولهذا إقام العياد من أصحاب هذه المنازل بإغلاق البوابات بواسطة الطوب الإسمنتي أو عبر ألواح من الزينكو أو بقطع كبيرة من القماش أو الشادر، رغم أنهم تعرضوا للمساءلة والمراجعة. إضافة إلى ما سبق، فإن جميع المنازل ملتصقة بعضها ببعض، ولا يوجد مسافات مناسبة بين المنزل والآخر، وهذا أيضاً يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. وكذلك لا توجد مساحات كافية بمحيط المنازل لتتيح للأطفال اللعب والمرح. كما خللت هذه التجمعات من مناحات مناسبة لاستخدامها كمواقف للسيارات. هذا من خلوها من الحدائق والمنتزهات. وربما يعود ذلك إلى صغر المساحة الجغرافية لقطاع غزة، مما أدى إلى ارتفاع سعر الأراضي، خصوصاً الأراضي الصالحة للبناء. وهذا حدا بالمسؤولين عن إقامة المنازل الجديدة استغلال المساحات المتوفرة من الأراضي التي لا توجد حولها أي إشكاليات.

8- عدم التمييز

إن عدم التمييز من المؤشرات التي أضيفت حديثاً، حيث اعتبرت ضمانة تحظى بإجماع دولي حولها. وشكل ذلك أهمية بالغة، ففرص السكن والحصول عليه يجب أن تكون متساوية بين الأفراد في أي مجتمع وأن لا يحرم أحد من ذلك لانتمائه لجماعة عرقية أو قومية معينة أو لرأيه السياسي... الخ.

وبالرجوع إلى المنازل الجديدة موضع الدراسة، وكذلك من خلال الاستماع إلى ممثلي الأحياء السكنية، تبين وجود بعض التمييز في المعاملة، فمن جانب حظيت العائلات على نفس المنزل والمساحة بغض النظر عن عدد أفراد العائلة، فالعائلة المكونة من فردين حصل على نفس المنزل لعائلة مكونة من 6-7 أفراد بشرط أن لا يكون أحد منهم متزوجاً ففي مثل هذه الحالة يحصل على وحدة سكنية مستقلة. كما ان وكالة الغوث لم تول أهمية لمساحة المنزل الذي دمره الاحتلال، فبعض الأهالي كانوا يسكنون في منازل كبيرة قد تصل مساحتها إلى 200م²، لكنه حصل على منزل جديد بمساحة 105 م².

ومن الأمور التي ظهرت فيها تمييز في التجمعات السكنية الجديدة، هي أن المرحلة الأولى اختلفت عن باقي المراحل، حيث حصلت كل عائلة على منزل مستقل مكون من طابق واحد. فعلى سبيل المثال العائلة المكونة من ثلاث أفراد متزوجون حصلوا على ثلاث منازل مستقلة، كل منزل على قطعة أرضة لوحدها. هذه الإجراءات لم تتوفر في المراحل التالية، حيث أن العائلة التي تشمل ثلاث أفراد متزوجون حصلوا على ثلاث وحدات سكنية في منزل واحد أو بناية واحدة على قطعة أرض واحدة.

وفيما يبدو أن المرحلة الأولى من المنازل حظيت بعناية أكبر من المراحل اللاحقة، فلم يقتصر الوضع على مساحة المنزل، وإنما تعداه إلى الخدمات الأخرى، حيث تم توصيل الكهرباء لهذه المنازل بدون أي إشكالية، وكذلك قامت الوكالة بتوفير الحمامات الشمسية وتزويد المطابخ بالرخام، وكذلك تخصيص مكان مناسب للتلاجة. وغيرها من الأمور الدقيقة التي لم توفرها الوكالة في المراحل التالية للمشروع الإسكاني. وتبدو هذه المشاكل

بسيطة عند البعض، ولكنها سببت إشكالية كبيرة لأصحاب المنازل، حيث أنها أضافت عليهم أعباء مالية لم يكونوا على استعداد لتحملها نتيجة تدهور أوضاعهم الاقتصادية.

ومن الواضح أن وكالة الغوث في ممارساتها تلك، لم تكن قاصدة التمييز، إنما أجبرت على التقليل والتوفير نتيجة لقلة الأموال اللازمة لإنشاء منازل للضحايا وكذلك لعدم توفر مساحات من الأراضي الصالحة للبناء، الأمر الذي جعلها أن ترشد من استهلاكها ونفقاتها المالية بشكل لم يمس أو يؤخر إنشاء المنازل.

الفصل السابع النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- من خلال الفصول السابقة يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:
1. لم تقم وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية ببناء سوى 62 منزلاً سكنياً بواقع 1.32% من النسبة الكلية للمنازل المدمرة تدميراً كلياً، ويعود ذلك إلى أن الوزارة لم تستطع توفير الأموال اللازمة لبناء منازل ضحايا انتهاكات الحق في السكن وبالتالي لم تتمكن الوزارة من الوفاء بالتزاماتها الضرورية تجاه هؤلاء الضحايا.
 2. من الأسباب الرئيسية لعجز الوزارة من الوفاء بالتزاماتها تجاه تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن هو نصيب قطاع الإسكان من الموازنة العامة للتبليطة حيث أنه قليل ولا يراعى فيها احتياجات السكان من المنازل.
 3. أشارت الدراسة إلى أن جميع أصحاب المنازل الجديدة يملكون عقوداً قانونية خاصة بالمنازل الذي تسلموها. وهذا يعتبر ضماناً قانونية تحمي صاحب المنزل أمام الجهات الرسمية، وهذا ينسجم إلى حد كبير مع ما أشار إليه التعليق العام رقم (4).
 4. على الرغم مما سبق، إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن ملكية الأرض المقام عليها المنازل هي مستأجرة من الحكومة لمدة 99 سنة وكذلك المنازل نفسها، وهذا يعني أن أي عملية هدم للمنزل سوف يؤدي إلى عدم قدرة صاحبه من استغلال الأرض كونه لا يملكها. وهذا يستدعي الخوف وعدم الشعور بالأمان.
 5. يتوفر لمعظم التجمعات السكنية التي أنشئت لتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الخدمات اللازمة، لا سيما الكهرباء والمياه والطرق المعبدة وشبكات الصرف الصحي، وإتاحة الشوارع وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك عانت بعض المساكن من عدم توصيل الكهرباء إليها نتيجة لعدم دفع مستحقات سابقة لشركة الكهرباء، وهذا يتعارض مع المعايير الدولية.
 6. لم يتوفر أي نوع من الملاجئ في هذه المساكن التي من الممكن استخدامها لحماية المدنيين أثناء المنازعات المسلحة.
 7. أن جميع المنازل الجديدة لم تكلف أصحابها شيئاً وهذا مؤشر جيد لإعمال الحق في السكن، خاصة إذا علمنا بأن تكلفة السكن تعد من أحد أهم العوامل ذات التأثير الواسع على تمتع الأفراد بحقوق السكن، فمقدار ما تكون تكلفة السكن أقل، تكون إمكانية الحصول عليه أوفر ما يحقق ويضمن الخصوصية والأمان والانخراط كعضو فعال في المجتمع الذي يعيش فيه.
 8. جميع المنازل الجديدة معدة بشكل جيد، فالتشطيبات جيدة، ويتوفر لمعظمها شروط السلامة والأمان، فهي مقصورة بمادة الاسمنت من الداخل والخارج. كذلك جميع جدرانها قد تم طلاؤها بالدهانات المناسبة لتحميها من الرطوبة. أضف إلى ذلك معظم النوافذ الخاصة بالبيوت جيدة ومناسبة للتهوية وكذلك تسمح لدخول أشعة الشمس. والأهم من ذلك أن جميع البناءات لا تتعدى الثلاثة طوابق كحد أقصى، ومنها ما يتكون من طابقين أو طابق واحد. وهذا بحد ذاته مؤشر جيد.
 9. على الرغم مما سبق، يمكن القول أن المساحة الكلية للمنزل الواحد صغيرة فلا يتجاوز أكبر منزل 105 متراً وهذا لا يتناسب مع حجم العائلة الفلسطينية.
 10. تقع جميع المنازل الجديدة في مواقع قريبة من المرافق الاجتماعية الحيوية، سواء كانت تعليمية، صحية، اجتماعية... الخ.
 11. سجلت الدراسة عدداً من الملاحظات التي تتعارض إلى حد ما مع ثقافة المجتمع الفلسطيني، فجميع المساكن التي أنشئت تخلو من صالة معيشة، حيث أن المنزل مكون من غرف ومناجع فقط. كما أن الأسوار الخارجية لهذه المنازل تتكون من حديد على شكل شبك، وهذا يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. فالتبوير بالشكل المعمول به يكشف المنزل من الداخل وهذا ما لا يرضاه معظم السكان الجدد، ولهذا إقام الكثير من أصحاب هذه المنازل بإغلاق السور سواء بالطوب الإسمنتي أو عبر ألواح من الزينكو أو بقطع كبيرة من القماش أو الشادر.
 12. كما أن جميع المنازل ملتصقة بعضها ببعض، ولا يوجد مسافات مناسبة بين المنزل والآخر، وهذا أيضاً يخالف الثقافة العربية الفلسطينية. وكذلك لا توجد مساحات كافية بمحيط المنازل لتتيح للأطفال اللعب والمرح. كما خلت هذه التجمعات من مساحات مناسبة لاستخدامها كمواقف للسيارات. هذا عن خلوها من الحدائق والمنتزهات.

ثانياً: التوصيات

إلى السلطة الوطنية الفلسطينية

1. يجب أن تسخر السلطة الفلسطينية كل ما أتيح لها من موارد سواء محلية أو خارجية لأقصى درجة للوفاء بالواجبات تجاه أصحاب المنازل المهتمة.
2. من أجل إعمال ما سبق يجب على السلطة الفلسطينية أن تخصص أقصى ما يمكن من الميزانيات المتوفرة وزيادتها بشكل يتناسب مع الاحتياجات السكنية.
3. تبوية الأوطياغ التثريعية والقانونية بشكل يراعي ما نصت عليه منظومة حقوق الإنسان ذات العلاقة بالحق في السكن.
4. ما سبق يستدعي مراجعة القوانين الفلسطينية الخاصة بحقوق السكن، وتعديلها يتعارض معها المعايير الدولية لحقوق السكن.
5. توفير المساعدة القانونية لكل من يتعرض إلى انتهاكات في حقوقه السكنية سواء أفراد أو عائلات أو جماعات.
6. المطالبة بجبر الضرر والتعويض المادي من الجهة التي ارتكبت ومارست انتهاك الحق في السكن.
7. ضرورة توفير البديل عن المنازل التي هدمت بشرط أن تكون مقبولة للقرء، من حيث النوعية والمساحة والموقع.
8. ضرورة أن يكون توفير السكن البديل بحال من أي تمييز بسبب الإدخال أو الوضع الاجتماعي أو السياسي أو الجنس واللون والمعتقد.
9. إن توفير السكن البديل يجب أن يراعي البيئة الصحية والأمنة من أي أضرار اجتماعية أو سياسية أو عسكرية أو بيئية.
10. إن توفير السكن البديل يجب أن يراعي توافر الحقوق الأخرى المرتبطة بالحق في السكن، كالحق في إماء الثرب النظيف والكهرباء وإما يتعلق بالصحة العامة من مرافق، كالنقل والنفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ المختلفة كالإسعافات والمطافي والمدارس والعيادات الصحية ورعاية الطفولة والحق في الحصول على المواصلات بسعر معقول.
11. يجب أن يتم العمل على أن يكون السكن في موقع ملائم خصوصاً لهؤلاء ذوي الاحتياجات الإسكانية الخاصة، ومنهم على سبيل المثال المعاقون جسدياً وذوي المشاكل الصحية والأمراض المزمنة. وفي هذا الصدد يجب على السلطة أن تعمل على ضرورة توفير ما يمكن تلك الفئات من استعمال المرافق العامة أو الأبنية وغير ذلك من المرافق، ويجب أن تشترط على المقاولين والشركات التي تقوم بهذه الإنشاءات مراعاة ما سبق الإشارة إليه.
12. يجب أن يتم ضمان حق الأفراد في المشاركة بشكل كامل وديمقراطي في كل القرارات التي لها تأثير على وضعية وشكل المنازل المنوي بناؤها.

إلى المجتمع الدولي

1. المجتمع الدولي مطالب أن يقدم المساعدة بالشكل الكافي والملائم والعاجل للسلطة الفلسطينية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بديما وأن اقتصاها قد تعرض للتدمير على مدار 5 سنوات، وبالتالي فإن مواردها المالية ضعيفة جداً لا تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن، وعليه فهي بحاجة ماسة إلى مبالغ كبيرة مخصصة للإسكان الذي يعاني من تدهور أصلاً.
2. ضرورة أن لا تستغل الجهات المانحة نفوذها وتضع شروطاً معينة قد تبهم في عدم إعمال الحق في السكن بشكل لا يتلاءم مع متطلبات واحتياجات وخطط التنمية في فلسطين.
3. أن يعمل المجتمع الدولي جاهداً من أجل ممارسة الضغط على دولة الاحتلال الحرابي الإسرائيلي ومطالبتها بتعويض السكان الذين تضرروا جراء ممارستها وانتهاكات حقوق السكان الفلسطينيين.

ملحق رقم (4)
الآلية المقترحة للتعامل مع الوحدات السكنية المهدامة كلياً
والمتضررة جزئياً - 3 مارس 2009

www.mpwh.ps

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الأشغال العامة والإسكان



الآلية المقترحة للتعامل مع الوحدات السكنية المهمة كليا والمتضررة جزئيا

3 مارس 2009
www.moph.ps

1- خطة تطوير وازالة الاكامل العامة والإسكان

يلتزم وزارة الأشغال العامة والإسكان ومنذ اليوم الأول لتبنيها السرب إلى تشكيل خطة تطوير وإصلاح خطة طوارئ والتعامل مع القرية التي تحت تطوير و التحسين لمرحلة إعادة الإعمار.

تم تحديد سطر قسما الأساسية للقرية خلال فترة التطوير في وقت من 18-2009 وهو يوم السبت

الذي من خلاله يتم تنفيذ خطط العمل على النحو التالي:

- 1- حصر القصور والأبنية في جوار السكان العامة والحكومة وشركات الطرق الرئيسية.
- 2- تقييم المباني التي تتشكل على جوار السكان العامة والحكومة وشركات الطرق الرئيسية.
- 3- تقييم المباني التي تحتاج إلى دعم إنشائي وإصلاح جزئي إنشائي هي لم تدم إنشائيا إصلاحها.
- 4- مساعدة القصور السكنية من خلال تزيينها بالعمق التي خاصة بالآليات والخدمات.
- 5- إزالة الحطام والتلوث والتعامل مع كافة مخيمات ذات علاقة.
- 6- إقامة بام أو تر لقرية والتعامل معها بعد الانتهاء من الازالة والتطوير مع الجهود المبذولة

1.1 حصر القصور والأبنية التي تحت مخططات العامة والحكومة

ويتم تصنيف الوحدات السكنية المتضررة حسب درجة الضرر إلى ما يلي:

- الوحدات السكنية المهمة كليا
- الوحدات السكنية المتضررة جزئيا
- وحدات المتضررة جزئيا: أيما حيا (غير قابل السكن في الإحتياج مالياً) لمدى الضرر الخفيف).
- وحدات المتضررة جزئيا: أيما (متينة) من تكلفة عالية (في).
- وحدات المتضررة جزئيا: أيما.
- وحدات المتضررة جزئيا: أيما.

جدول رقم 1(1) حصر الأبنية في الوحدات السكنية المهمة

المنطقة	عدد منى	الأضرار الجزئية
البح	400	4,500
خان يونس	500	3,000
الوسطى	500	3,000
قرية	600	9,000
شمال	1,550	16,500
الغربي كل المحافظات وسبله	1,450	14,000
المجموع	5,000	50,000

2. آليات إصدار الوحدات السكنية الخاصة

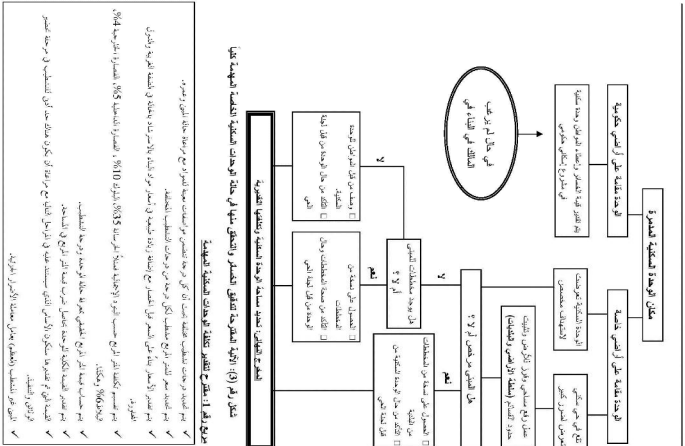
2.1 آليات إعادة إصدار الوحدات السكنية الخاصة المبيعة كليا

المرحلة الأولى: مرحلة تحقق الحصول والتحقق منها:
حيث أن الشيكه الخاصة السكنية تعني بأن يتناسب قيمة التمويل مع قيمة المبرر الذي لم يدرج له وحدة السكنية المبيعة للمالكين الذين عليه تكمير القيمة المالية المبرر المبرر التي تعرض لها المالكين بتميز الأقساط الذي يستند إليه في المدة التي من إقادة الإصدار - من الأوبر التي يجب مراعاتها في جدا المسوق أن الوحدات السكنية المبيعة تختلف من حيث المساحة ودرجة التشطيب وغير ذلك، كذلك فإن الشيكه التي على الشيكه، والتي تعرض البيع يمكن أن يختلف عن المعطيات الشيكه المبيعة المبيعة لدى المالكين أو في حالاتها، هذا بالإضافة إلى أن بعض الشيكه لا يوجد لها معطيات في الأصل.

في هذه المرحلة يتم تحقق مسطحات مساحة المبرر المبرر، وتغيير التكلفة التقديرية للوحدة السكنية المبيعة. يتلخص هذه المرحلة كون لدينا قيمة قوت ما تكون اللقمة والرقع عن:

- ✓ مسطحة الوحدة السكنية التي كان يمتلكها المالكين.
- ✓ وصف الوحدة السكنية من حيث المساحة ودرجة التشطيب.
- ✓ القيمة التقديرية للمبرر الذي لم يدرج بالمرطبات.

شكل رقم (3) يوضح الآلية التقديرية لتقويم الأقساط والتحقق منها في حالة الوحدات السكنية الخاصة المبيعة كليا



ملحق رقم (5)

مقترح إعادة بناء 1000 وحدة سكنية في ظل الحصار
باستخدام الوحدة السكنية النواة (Core Unit)



لتاريخ: 2010/01/08

مقترح لإعادة بناء 1,000 وحدة سكنية في ظل الحصار بمستخدم الوحدة السكنية النوواة (Core Unit)

تمهيد:

قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بحصر جميع الأضرار الكلية الجزئية الناتجة عن اصطدامات الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة (حرب اليرقان)، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية المهدمة كلياً والتي لم الأصابة من حصر وتطبيق بنائها نحو 3,500 وحدة. وبعد الأضرار التي كثرنا يقطنون تلك الوحدات دفنوا وتروا ما فهم حوالي 16,500 لواء، وسبب الحصار القائم على القطاع وعدم توفر مواد البناء الأساسية لم تتمكن الحكومة من أي عملية أخرى المتبادلة في إعادة بناء تلك الوحدات السكنية المهدمة، وقد تم طرح بعض الأفكار لإيجاد طرق بديلة لإيجاد مادي لحوالة الأضرار، ومن تلك الأفكار:

- 1- إنشاء بساتين.
- 2- شراء قطع.
- 3- توفير كراجات بديل للقيام.
- 4- تسليم المتضررين تعويضات نقدية.
- 5- إنشاء نظام لوحدة الوراثة (Core Unit).

ويعد دراسة وتأنيق تلك الأفكار بضرورة عميقة فخطا إلى التالي:

■ إنشاء البساتين، حتى الآن لم يتم تسجيل نجاحات معقولة فيه، بتأنيق من حجم قدران المتضررون تلك البساتين، يسبب أنها غير قابلة للتوسع الأخرى أو الرأسي من ناحية، ومن ناحية أخرى أن أثرها التام في هذه الحالة سلباً على المتضررين والتي تعجز إلى مصدر قيمة، كما أنها في كل الأحوال تعتبر مساكن إرهاب مؤقتة مما يعني أنه ستعثر إليها عند رفع الحصار وتلحق ضرراً بالبناء فضلاً عن عدم قدرة القطاع المنهكة لتطبيق هذا النوع من البناء مبلغ محدود، وهناك أمر آخر لا بد من الإحاطة إليه وهو أن الفلسطينيين لا يبنون مساكنهم المنهكة المتضررة مما عانت وهم يستطيعون في مجيئات اللجوء والتي أقيمت عليها مساكن الإغراء مؤقتة ولكن تورات عليها الأجيال.

1



■ شراء البساتين: ستكون عملية مدمرة وربما تحقق بعض النجاحات المحدودة ولكنها في كل الأحوال لا تكفي لأي حال من الأحوال لتقليل الأثر من الحد المطلوب خاصة مع وجود أزمة سابقة في قطاع الإسكان حيث سفل قطاع الإسكان مؤخراً بلغ 63,000 وحدة سكنية قبل الحرب.

■ توفير كراجات: يعتبر حلاً مؤقتاً كمرحلة انتقالية لحين الحصول على سكن دائم، ومع ذلك فهذه غير متوفرة وغير ميسرة دولياً بسبب الحصار، وينطبق عليها ما ينطبق على البنايات القديمة.

■ تسليم المتضررين تعويضات نقدية: له سلبيات عديدة منها أن الكثير من المتضررين سيستخدمون مبلغ التعويض حال استلامها في أمور غير إعادة البناء في ظل عدم وجود مواد البناء اللازمة أو وجود التمويل بها ولكن بأسعار مرتفعة جداً لا تتيح الموائمة من الأرقام على إعادة الإعمار.

فكرة البناء بنظام الوحدة النوواة (Core Unit):

من نتائج حصر الأضرار حرب اليرقان تبين أن حوالي 1550 وحدة سكنية من أصل 3,500 وحدة المهدمة كلياً في حرب اليرقان، هي عبارة عن بنايات مكونة من طابق واحد (رضي) أي ما نسبته 44% من إجمالي البنايات السكنية المهدمة تقريباً كلياً، وبمطابقتها فورا بعدة مبرسة لتعمل النوع الرأسي (من 3 إلى 5 طوابق) في بعض هذه البنايات، ستوفر مؤقتاً ما يقرب من 30% من المساح المدمرة (الترابطة) كما أن مؤسسه مساحتها ليست كبيرة، ولذلك فقد أعلنا إعادة البناء سوف لا يتم استخدام كميات كبيرة من مواد البناء.

وهذا ما دفعنا للتفكير في إنشاء نظام الوحدة الوراثة (Core Unit) بحيث يكون البناء عبارة عن جزء من المساحة الأخرى لتبني قابل للتوسع أفقياً ورأسياً عند الحاجة، وعند توفر مواد البناء، كما يمكن طلباً في هذه المرحلة لإجراء الأثر الأخرى التي أقيمت مسبقاً، ومن أن تحتاج فرق السكن عند الشروع في الترميم.

ومن الفكرة أن تكون صفة البناء سهلة نوعاً ما، ويمكن أهل الاستفادة لمعدات ومواد البناء في هذه المرحلة، وخاصة مع توفر كميات من مواد البناء في السوق المحلي وخاصة الأسمت والخطب والأبوابوم وإلزام الكهرباء والسباكة والتي تتحلل عبر الأنابيب ولا يمكن تحديد بأسعار مرتفعة، كما توجد كميات كبيرة من الإكمام وحديد التسليح الناجمين من إزاحة أقباض البنايات المهدمة والتي يمكن إعادة استخدامها في البناء، كما أن معظم المساحات البنايات يوجدون بأبوابها البناء وفق هذا النظام (Core Unit).

أهمية إعادة البناء:

سكان الأريوة البنايات المهدمة نتيجة اصطدامات الاحتلال في حرب اليرقان ذات الطابق الواحد (ذات طابق أو رصفي فقط) والتي تملق عليها المعايير التالية:

2

- المباني التي كانت مملوكة على أرض خاصه وتمت تصدياتها على أرض حكومية.
- المباني التي كانت مملوكة من قبل الدولة بالتمويل الحكومي وتمت تصدياتها.
- المباني المملوكة في المناطق الحضرية ومناطق الأحياء، والتي تم تمويلها من الميزانية العامة.
- وتمتع ترقيم تلك المناطق من السكان خدمة للمنظمات الإمبريقية، مع العلم أن الكثير من المباني المملوكة في تلك المناطق هي مباني ذات طابق أرضي فقط، مما يجعل على أن تكون إعادة البناء في هذه المرحلة أقل المباني.
- المباني المملوكة والتي تكون في مجموعها تصاميم سكنية مع إمكانية توفير الخدمات والمرافق اللازمة لها بالتعاون مع البلديات.

ملاحظة: يوجد الكثير من المنازل المهمة كليا أموار وشملت أخرى مثل المدارس أو الكليات، وفي هذه المرحلة سوف لا يت بناء تلك الأموار أو الشقق، بسبب ندرة مواد البناء واضطر الأبرياء للسكان بغيره إجراء الأمر المتعمد.

عدد الوحدات السكنية وإعادة بناؤها:

حيث أن المنازل المطلوب إعادة بناؤها هي المباني المهمة كليا نتيجة اضطرابات الاحتلال في حرب لبنان والآن وفي هذه المرحلة يتم التركيز على البيوت التي تحتوي على طابق أرضي فقط والتي تحتوي على مطبخها والمغاسل سائبة الكبار، بحيث أن عددنا بلغ حوالي 1,550 وحدة سكنية، ونظراً لقلّة مواد البناء المتوفرة حالياً بالأسواق، فإنه سيتم إعادة بناء هذه الأحياء على مراحل بحيث تكون المرحلة الأولى منها 1,000 وحدة سكنية، كما يمكن تقسيم المرحلة الأولى إلى مجموعتين متجانستين زمنياً (الرجح الجدران الزنبراقية) كان مجموعة منها تضم 500 وحدة سكنية موزعة جغرافياً على المناطق المدمرة في كل من غزة وبنات حنانيا وحسين الميرد المتروكة حالياً في السوق المحلي.

وصف أومي المبني السكنية:

يمكن وصف المبني السكنية كالتالي:

أولاً المساحات:

بعد الدراسة المسحية للمبني المدمر وكذا تبين أن متوسط مساحة الوحدة السكنية حوالي 110 م²، وطبقاً إلى متوسط مساحة الوحدة الواحدة (Core Unit) يمكن تقديراً حوالي 2,80 م²، وقد تم تطبيقه

الفترة والمساحات مع عمليات تطويرية من أصحاب البيوت المدمرة ولاه توجهاً واحتمالاً من الجميع وكفاءة في ظل ظروف الصعاب المتمثلة في ارتفاع أسعار مواد البناء.

الاستراتيجية لإعادة البناء

مشروع بناء الوحدة الواحدة نموذج (أ)



أحد نماذج الوحدات السكنية الواحدة



شروط الإسكان:

- سيتم تنفيذ الأشغال للجزء المطلوب تنفيذ من الطابق الأرضي بحيث يتصل بوسطاً رأسياً بتوسط ثلاث طرقات مذكورة.
- سيتم فحص التربة في موقع كل مبنى (أو كل مجموعة مباني متقاربة) ويتم تقسيم الأشغال على مجموعها مع إمكانية تحسين التربة بإضافة من الكركم الممكوك جيداً لتقليل كميات الحرسنة المستخدمة في الأشغال قدر الإمكان.

شروط الحواط:

- سيتم بناء الحواط الخارجية من البزوك الأسمنتي المزيج سفك 20 سم، والداخلية من البزوك الإسمنتي بسفك 15 سم و بسفك 10 سم.
- ستكون كلفات الأبواب والفتحات من الحرسنة المسلحة ومستخدم فيها أنسبه متوازنة من زكام سائح الكمارات والحديد المستخرج من المباني المرمورة.
- سيتم تركيب " بوية ألياه بين البزوك من الخارج حيث لن يتم تحميله البنية من الخارج لكي هذه المرحلة، وستقبل عليها بجدران الحواط بوزية أسمنتية لتقلل التغيرات نسبة التورب الرطوبة.
- سيتم تحميله الحواط من الأضلاع كما سيتم جعلها حسب مواد الدخان الثقوزة في الأسواق.

زينة/ العناصر الإجماليّة:

- سيتم عمل التراب والأحزمة والأضعة من الحرسنة المسلحة وبمقاطع حسب التقسيم الإجمالي المبني معتمد الطرقات.
 - سيتم تنفيذ المصقف حسب التقسيم الإجمالي باستخدام البزوك الإسمنتي المزيج.
 - سيتم عمل حواط حزامرة بالحواط اللصق، وكذلك سيتم معالمة.
 - سيتم بناء حواط حزامرك من البزوك الإسمنتي في محيط المصقف لحماية لتسوية مياه الأمطار.
- مساحة الأرضية:**
- ترفع أرضية البنية منسوب الأرض الطبيعية حسب التقسيم المتعارفي في متوسط (808).
 - الأرضية عبارة عن 5 سم من "سليقة الإسمنتية" المموكة ثم يتم عمل زينة اسام من الروية الأسمنتية.



شروط تنفيذ أعمال الإمداد الأرضية على التوكيز أو الرول المموكة على أن لا تزيد

- مسافة كل طرفة عن 20 سم.
 - سيتم عقد تخطيط أو حسابات النمام والجرود والسطح بالشرطية.
- مساحة/ التوكيز الضخامة:**
- أبواب الغرف والسطح بطريقة الكمن من عطف السويذ سوز 5.
 - أبواب الحمامات هي من الألوثيريوم.
 - باب الحمام من الحديد (ساح) سفك 2 ملم.
 - الضابطة من الألوثيريوم مع زجاج مسطر سفك 4 ملم.

تقدير الميزانية المطلوبة:

- تم حساب تقديرات كلفة البنية على أسعار السوق المحلي خلال الفترة الزمنية (سنة قبل الحمار) 4، باعتبار أن متوسط مساحة الوحدة الهواة حوالي 2, 80 .
- وأن الكلفة تقوية البنية المزيج بها المزيج من البنية هقر حوالي 450 / \$ 2, / (حسب أسعار السوق الحالي).
- قدر تكاليف التقسيم والإجراء والبناء والبنية الوحدة السكنية يبلغ 800 \$.

والجدول التالي يوضح حساب التوكيز الروية المطلوبة:

#	البنية	الوحدة	القيمة	تقدير كلفة الوحدة \$	الإجمالي \$
1	تقدير كلفة إنشاء الوحدات السكنية	2	80,000	450	36,000,000
2	تقدير كلفة تقسيم الوحدات	وحدة	1,000	800	800,000
الإجمالي					36,800,000 \$



ملاحظة/ يمكن تنفيذ المشروع على مجموعتين كل مجموعة تم فيها إعادة بناء 500 وحدة سكنية بحيث تتأ المجموعة الثانية بعد شهور من بداية المجموعة الأولى لضمان توفر مواد البناء اللازمة للمشروع، أما أعمال الرفع الساهي والتسميم فكان المرحلة واحدة.

الجدول الزمني:

يمكن تقسيم الوحدات السكنية إلى عدة مجموعات لرفعية حسب المنطقة الجغرافية، ويتم ترسيده بشكل المجموعات على عدد من المراكز ويعد من المراكز الرئيسية للتقسيم والإشراف، لضمان الاستغلال العموي في إيجاد فرص العمل لأكثر شريحة من السكان والعاملين، وضمان وجود القاسم بين الكاتيب الرئيسية وكذلك بين المراكز، مما يرفع من كفاءة الأداء في المشروع.

مدة تنفيذ المشروع في 6 شهور كالتالي:

- في الشهرين الأولين يتم أعمال الرفع الساهي وتبوية الأرض.
- يتم البدء في تجهيز المخططات في بداية نصفه الشهر الأول، وينتهي تلك العملية بشهرين.
- عملية الإعلان عن الطاقات وتقسيمها تبدأ بتحديد شروطها الخاصة من بداية الشهر الثاني.
- يتم البدء في عمليات التنفيذ بعد الشهرين الأولين مباشرة، وتتمه التنفيذ بتفريق أربعة شهور.

#	الوقت	الشهر الأول	الشهر الثاني	الشهر الثالث	الشهر الرابع	الشهر الخامس
1	الرفع الساهي وتبوية الأرض.					
2	تحضير المخططات والتفاصيل.					
3	إعلان الطاقات وتقسيمها.					
4	التنفيذ.					

ميزات المشروع:

- 1- سهولة المشروع إنجاز ممتاز في ظل الحصار حيث سيتم بناء 1000 وحدة.
- 2- تنفيذ المشروع سيزيد مورد الموظفين أتم الأوقات الإيجابية.
- 3- عند بناء 1,000 وحدة سكنية، يكون قد تم بناء وحدات سكنية لحوالي 44% من الفئوس المستغلين، يفيهم السكنية بصورة كاملة في حرب القواصم والتي كانت مأثرة بالسكان.



- 4- سيتم إعادة إعمار حوالي 5,000 قوسه من الفئوس المأزومة نتيجة عدم منازلهم هناك.
- 5- الوحدة السكنية المقترحة سيتم توزيعها بين المواطنين، حيث أن المساحة التي ستبقى لهم ستكون مناسبة لتأجيرها، وأن يسكنوا قاصد على القوس فيها وزائما.
- 6- هذا المشروع سيضاه تمويل مسود الإقراض، حيث أن معظم المنازل التي سيتم إعادة بنائها موجودة في تلك المناطق، وعند إعادة بناؤها سيصبح سكانها فيها.
- 7- المشروع يخدم المنازل المقيمة هناك ذات المناطق الواحد والتي كثر منها بقطاع غزة من الناحية القوية ومن الجيد أن تلك عمليات إعادة الإعمار يجب الترحمة.
- 8- في حال تنفيذ المشروع سيتم توفير مبلغ 5,000,000 \$ خلال السنة الأولى.
- 9- إيجاد فرص عمل من خلال تطبيق أعداد كبيرة من كل مشاريع المجمع المحلي، حيث من المتوقع إيجاد أكثر من 200,000 فرصة عمل.
- 10- سيتم إعادة استخدام وكام القاسم السكني المقيمة وكذلك حوض التسليم الفصح من عملية إزالة الأثاث منها، مما يوفر من التكلفة بالإضافة إلى التخلص من تلك المخلفات بصورة إيجابية وبالتالي الحفاظ على البيئة.

هذا ويطلب التوفيق

وزارة الأشغال العامة والإسكان

السلطة / غزة

ملحق رقم (6)
استبانة الدراسة

الأخت الكريمة - الأخ الكريم حفظكم الله

في إطار إعداد دراسة بحثية للارتقاء بمشاريع الإسكان بما يحقق الأمن والأمان لسكاني الأبراج
تحميل عنوان :

" تطوير مشاريع الإسكان في غزة لمواجهة الحروب "

نرجو منكم تعبئة الاستبانة التالية، ونتمنى تحري الدقة في الإجابة من أجل النهضة بالمجتمع وبناء
مشاريع مستقبلية تتوفر فيها الخدمات المفقودة والتي تحقق الأمن والأمان للسكان.

والله ولي التوفيق،،،

الجزء الأول: البيانات التعريفية.

عمر صاحب الشقة: (20-30 / 30-40 / 40-50 / فوق 50)	المهنة: (موظف - عامل - أخرى - بدون)
(دراسات عليا - بكالوريوس - دبلوم - ثانوي)	العمل: (يعمل - بدون عمل)
(سنة / 1-5 / 5-10 / أكثر من 10)	ملكية الوحدة السكنية: (إيجار - تملك)
الحالة الاجتماعية: (متزوج - أعزب)	
حجم الأسرة: (أقل من 5 أفراد / 5 - 10 أفراد / أكثر من 10 أفراد)	
مكان السكن قبل الانتقال إلى البرج: (منزل العائلة - مخيم - شقة في عمارة سكنية)	
سبب الانتقال للسكن في البرج: (ضيق المساحة - البحث عن سكن أفضل - تكوين أسرة (الارتباط))	

الجزء الثاني: الأسئلة المغلقة: ضع علامة (X) أمام البند الأكثر دقة من وجهة نظرك:

أولاً/ تصميم الشقة السكنية والبرج:			
ت	السؤال	نعم	لا
1	يحتوي البرج الذي تقيم فيه على ملجأ.		
2	تؤيد/ين وجود ملجأ في كل برج سكني.		
3	تؤيد/ين أن يكون الملجأ أسفل البرج السكني.		
4	تحتوي الشقة التي تقيم فيها على وسيلة إطفاء.		
5	تحتوي الشقة التي تقيم فيها على أدوات إسعاف.		
6	تؤيد/ين وجود غرفة آمنة داخل الشقة تحميك الخطر.		
7	ترى/ين أن النوافذ الصغيرة أكثر أمناً من النوافذ الكبيرة في الحرب.		
8	ترى/ين أن السكن في الطوابق السفلية في السكن أكثر أمناً في الحرب.		
9	تتوفر أدراج هروب آمنة في البرج.		
10	ترى/ين أن البرج السكني الذي تقيم/ين فيه يوفر الأمان.		
ثانياً / العلاقات الاجتماعية بين السكان			
ت	السؤال	نعم	لا

1		تعتقد/ين أن العلاقات الاجتماعية بين سكان البرج لها دور إيجابي في الشعور بالأمان.
2		تفضل/ين أن يكون سكان البرج من نفس مجال العمل.
3		تؤيد/ين وجود مكان داخل البرج مخصص للقاءات الاجتماعية.
ثالثاً / تخطيط المنطقة السكنية التي تقيم/ين فيها:		
ت	السؤال	نعم لا
1	تعتقد/ين أن محيط البرج مكان آمن للعب الأطفال.	
2	ترى/ين أن الشوارع في المنطقة السكنية تعرضك للخطر.	
3	ترى/ين أن وجود الأبراج في مناطق حدودية يعرض السكان للخطر.	
4	تؤيد/ين وجود ملجأ عام يجمع سكان المنطقة بكاملها عند الخطر	
رابعاً/رغبات السكن في المستقبل:		
ت	السؤال	نعم لا
1	تفضل/ين لأبنائك السكن في أبراج في المستقبل.	
2	ترى/ين أن وجود الأسوار العالية والبوابات الرئيسية للأبراج يشعرك بالأمن والأمان.	
3	تعتقد/ين أن الأبراج السكنية مكان مناسب للسكن.	
4	تؤيد/ين تشكيل فريق من سكان المنطقة لإدارة المنطقة في حال الخطر.	
خامساً/ الحرب وتأثيرها على السكان:		
ت	السؤال	نعم لا
1	تعرض البرج الذي تقيم فيه للقصف في الحرب.	
2	تضررت الشقة السكنية التي تقيم فيها في الحرب.	
3	غادرت الشقة السكنية نتيجة الخوف من القصف في الحرب.	
4	مغادرة المنطقة السكنية في الحرب أشعرك بالأمان.	
5	وجودك مع تجمع السكان في الحرب أشعرك بالأمان أكثر من وجودك وحيداً.	
6	انقطاع التيار الكهربائي ووسائل الاتصال أفقدك الإحساس بالأمان في الحرب.	
7	نقص المواد الغذائية والحاجات الأساسية في الحرب أفقدك الإحساس بالأمان.	

الجزء الثالث: الأسئلة المفتوحة: أعط درجة الخدمات التي تحتاجها للشعور بالأمان حسب (1-7)

(؟ ملاحظة (درجة (1) أعلى درجة - درجة (7) أقل درجة).

1- المرافق والخدمات التي ترى/ين أنه من الضروري توفرها في محيط السكن في الحرب وتشعرك بالأمان؟

الخدمة	تعبئة مياه	وحدة صحية	مصلى قريب	مخزون للسلع الغذائية	وسائل اتصال آمنة	مولد كهربائي	مركز دفاع مدني
الدرجة							

2- المشاكل الاجتماعية التي تفقدك الإحساس بالأمان داخل البرج في الحرب؟

المشكلة	العلاقات الاجتماعية الضعيفة	التوجهات السياسية المتنوعة	عدم وجود مكان للقاءات العائلات	عدم تجانس فئات العمل للسكان
الدرجة				

3- العوامل التي أفقدتك الإحساس بالأمان خلال الحرب؟

العامل	عدم وجود ملجأ للحماية	انقطاع وسائل الاتصال والكهرباء	فقدان مخزون السلع الغذائية	قرب المنطقة من المناطق الحدودية	وجود أماكن مستهدفة داخل المنطقة السكنية
الدرجة					

م.محمد منير الحداد - الجامعة الإسلامية- غزة - كلية الهندسة - قسم الهندسة المعمارية



The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Dep.

Housing Projects Planning & Designing Criteria for Safety & Security to Resist Disasters

(Case Study Disaster of War - Housing Project, Tel al-Hawa)

Done by
Arch. Mohammed M. Al Haddad

Supervision

Dr. Farid S. Al Qeeq
Associate Prof. of Arch
Architecture dep.
Faculty of Engineering-IUG

Dr. Abdel-Karim H. Mohsen
Associate Prof. of Arch
Architecture dep.
Faculty of Engineering-IUG

2012-2011

The Research is Submitted to Obtain a Master's Degree in Architecture Engineering

Abstract

Accommodation can be defined as the sense of stability and feeling secure, it is something beyond the physical construction of the building; an expression of the position of the individual in society, with links to many important services. With the emergence of new concepts, which had a great impact on the stability and tranquility of the humanity, protecting housing properties from disasters become a necessity. Natural disasters and the disasters of war are among different factors influencing the housing sector. This research attempts to shed light on the disasters of war and their impact on housing projects in Gaza Strip, especially after the recent war in December 2008. The importance of the research is that it is one of the serious attempts to study the reality of the life of Palestinian society under Israeli occupation and try to overcome the shortcomings of standards related to security and safety in planning and design of housing projects in the Gaza Strip. Furthermore, the study aimed at opening the horizons of scientific research for future studies of the safety's and security's standards in the area of urban planning and design. Also, the aims of the research is to emphasizes the role of the architect in achieving security regulations in these projects through planning and proper design. All this can be achieved by answering the research problem **"Are the security and safety factors regulations fulfilled in the housing projects established in the Gaza Strip?"** To achieve the objectives of the research, the researcher followed different methodologies, including the historical approach to investigate the development of urban planning in general and in the Gaza Strip in particular. Additionally, the descriptive approach will be adopted to describe a set of concepts such as natural disasters, security and urban safety, and settlement planning. Then statistical approach will be utilized to account for all housing projects in the Gaza Strip and determine the damages due to the lack of security standards and safety in the housing projects after the recent war in December 2008. Moreover, the comparative approach will be established to compare regional housing projects, came under the same conditions of disasters, while suffering inadequate standards of security and safety, with housing projects in Gaza Strip. Finally, analytical approach has been applied through questionnaires and analysis. The study concludes with a set of research results and recommendations, which highlight the significance of establishing standards related to security and safety planning and design of housing projects in Gaza Strip to counter the disasters of war.

Chapter 1
Introducing the research

Introduction :

The successful planning and design of urban space should achieve the needs and aspirations of its users, regardless their gender or age. It should also respect the needs of the society members and their culture.

Architecture plays a prominent role in achieving urban safety and security. A city resembles a human being. This means it should have all the elements that give life to man. Social needs differ from one place to another, however, there are universal human needs that all urban communities need. Undoubtedly, the need for urban safety and security is a universal requirement, which the human rights organizations advocate for.

Man used various means and modes to protect himself throughout history. First, man took a home for protection from natural circumstances and attack of wild animals. Then, population groups started to form and live in shared communities in naturally protected zones such as mountains or islands. After that, these groups used fortifications such as walls, towers, gates and canals. Development led to the appearance of power of steam in the 18th century, then machines in the 20th century, which directly affected the size of the city and the diversity of the population.

The governorates of the Gaza Strip have suffered the dangers of catastrophes. In fact, they are still suffering from the catastrophes of war, which are Palestinian society have been facing since the beginning of the Israeli occupation of the Palestinian territories in 1948. Therefore, this research refers to the reality of the Palestinian society and studies it extensively.

1-1 Importance of the research:

The importance of the research lies in the necessity to study reasons of failure of principles of safety and security in the planning and design of housing projects in the governorates of Gaza. The impact of the latest war in December 2008 clearly shows this where many of the Palestinian families took refuge in UNRWA schools.

The importance of the research also likes in the following points:

- a. The research is a serious attempt to examine the reality experienced by the Palestinian society under the Israeli occupation. It opens channels for future scientific research regarding the issues of urban safety and security in planning and designing all types of services in addition to housing projects.
- b. Fusion between requirements of planning and design that achieve safety and security for the household.
- c. Seeking to initiate laws and regulations for principles of safety and security at the planning and design levels to be an obliging requirement of all future housing projects.
- d. Scarcity of studies dealing with the issue of the impact of war disasters on housing projects in particular.
- e. Building housing projects did not respect the principles of safety and security nor in the planning or the design due to the nonexistence of law or system that regulates the concepts of safety and security for approval of construction and housing projects in Gaza governorates.

2-1 Research objectives:

To study and evaluate the concepts of urban safety and security in the planning and design of housing projects in the governorates of Gaza, as one of the main requirements for providing a stable and safe home for the Palestinian family. Therefore, the research objectives include:

- a) To shed light on new concepts of urban safety and security as well as disasters and their impact on housing projects in general and those in Gaza in particular.
- b) To evaluate the principles of planning and designing housing projects in the governorates of Gaza.
- c) To identify the shortage of implementing housing projects in the governorates of Gaza.
- d) To develop the principles of safety and security in housing projects in the governorates of Gaza according to the needs of stability for the Palestinian family.
- e) To emphasize the role of the architect in achieving thesecurity of planning and designing for the Palestinian family.
- f) To provide solutions and recommendations and propose models for housing projects which take into consideration the principles of safety and security in both planning and design.

3-1 The research problem:

The problem of the research is presented in the following question: **“Did the housing projects in the governorates of Gaza achieve the principles of safety and security?”**

It is possible to break down the research problem into a group of assumptions to determine the research method/path so that the answers for these assumptions could be considered the outcome of the research. The assumptions are the following:

- a) Urban safety and security is an urgent international requirement for all communities in all countries.
- b) The development and stages of city planning across history was clearly affected by the principle of urban safety and security.
- c) The main principle of planning settlements is security.
- d) The construction development in the governorates of Gaza is sporadic/chaotic; it didn't take into consideration the correct planning principles in order to face war disasters.

4-1 Research method:

The research presents a number of methods and depends on them to answer the assumptions of the study mentioned above in order to reach the final results and recommendations. These methods are the following:

- 1) **The historic method:** by referring to sources and different paper and electronic references regarding the issues of the beginning, development and planning of cities and housing projects as well as the population development in the governorates of Gaza.
- 2) **The descriptive method:** by referring to sources and different paper and electronic references to describe and identify various concepts such as disasters, urban safety and security, and the Zionist settlements thinking.

- 3) **The statistical method:** by identifying housing projects in the governorates of Gaza and the various damages and identifying the reasons for the damage and the impact of not implementing the principle of safety and security.
- 4) **The analytical method:** by using field studies and questionnaires to residents of housing projects to determine whether they were successful in achieving the principles of safety and security.
- 5) **The comparative method:** to compare with regional housing projects which experienced similar circumstances to the housing projects in the governorates of Gaza in order to come up with recommendations that would contribute in reformulating principles of planning and design of housing projects according to the need to face the disaster of continuous war attacks on the Palestinian community.

5-1 Sources of information:

1. Books and references related some parts of the research subject.
2. Field survey undertaken by the researcher.
3. Conferences and workshops about the subject of the research or similar to it.
4. Published and unpublished studies and researches as well as magazines and newspapers.
5. Reports and statistics about the subject from governmental, non-governmental and private institutions.
6. Certified internet sites of institutions, universities and international research centers.
7. The results of the questionnaire distributed and analyzed by the researcher.

6-1 Borders of the research:

The research will include the governorates of Gaza Strip with focus on Gaza city and its housing projects, particularly those that were affected by the war. The research will use Tal El Hawa housing project as a case study that was affected by a war crisis, particularly after the recent war on the Gaza Strip in December 2008.

7-1 Obstacles of the study:

1. Few studies available on the research's subject.
2. Incomplete official information available about population and construction projects in the governorates of Gaza.
3. Limited information available about experiences of reconstructing housing projects post war crisis.
4. Difficulty in obtaining information from ministries and government institutions due to loss of information and data after the recent war on the Gaza Strip in December 2008.

8-1 Previous studies:

There is a national and regional interest in the concept of urban safety and security. Nevertheless, this interest focuses on particular issues of urban safety and security related to women and children in particular without focusing on the issue of impact of war crisis on housing projects and availability and/or lack of principles of safety and security in the design of such projects. As a result, this study focuses on the concept of urban safety and security by applying it on housing projects that continuously experience Israeli attacks.

Important previous studies on the subject:

1. "Safety and security in the neighborhood", Dr Khaled Ben Skeet Al Skeet, Associate Professor, Faculty of Architecture, University of King Soud, March 2004.

2. "Architectural factors affecting the achievement of security in housing settlements", Dalia Ibrahim Salem, Magdy Mohammad Radwan, Dr Azza Mohammad Geess, University of Asyoot, 2005.
3. "Evaluation and reconstruction post conflicts and natural and human disasters", UN Agency For Human Settlements, 2005.
4. "Improving the environment of the living neighbourhood for the safety of children", Dr Ali Ben Salem Ben Omar Bahmam, Associate Professor, of Architecture, University of King Soud, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2006.
5. "The importance and role of urban security in curbing crime in the Palestinian cities. Case study, city of Nablus", Masters Dissertation, Mohammad Tawfiq Mohammad, Faculty of Higher Studies, Al Najah University, Palestine, 2007.
6. "Urban security (architectural design from a woman's point of view). Case study, city of Nablus", Masters Dissertation, Makram Mohammad Qadri Ahmad Abbas, Faculty of Higher Studies, Al Najah University, Palestine, 2008.
7. "Social design of housing communities", Dr Nubi Mohammad Hasan, research published in the Architectural Sciences Magazine, Faculty of Architecture, University of Asyoot University of Asyoot, 2002.
8. "Evaluation study of the nature of social relationships of the residents of housing corporates' building, Islamic University tower building – Tal El Hawa case study", working paper presented to the second international conference of architecture at the Faculty of Architecture at the Islamic University, Dr Osama Abdel Halim El Esawy, Dr Farid Sobh Al Qiq, Faculty of Architecture, Islamic University, Gaza, 2006.
9. Dr Abdel Karim Hassan Mohsen, Associate Professor, Faculty of Engineering, Department of Architecture, The Islamic University, Gaza "Policies of disaster and crisis management in the Gaza Strip": research published at the Third Architectural Conference, Faculty of Engineering, The Islamic University, Gaza, 2010.

Summary of previous studies:

The previous studies that dealt with the issue of housing and housing problems be it at the local level or the regional level, discussed a number of topics:

1. The relationship between the architectural pattern in the neighborhoods and the security problems.
2. The role of architectural factors in planning and designing housing communities in order to achieve safety and security and provide protected living spaces.
3. Emphasizing the concept of sustainable relief and reconstruction – and turning disasters into opportunities for sustainable development.
4. Formation of urban environment plays a very important role in achieving safety and security in the populated neighborhoods, through strengthening the social relations among the residents and enabling them to participate in creating safety and feeling it.
5. Research the concepts of urban security and crime and analyze the crime situation the Palestinian cities. In addition to the importance of the security and political element in lacking security stability due to the continuation of the Israeli occupation.
6. The social type and its relation to planning urban spaces, with a focus on planning urban spaces from a female point of view.
7. Focus on the impact of this building pattern on social relationships.

8. Realistic analysis of a model of housing society, which was built on basis of residents sharing the same working profession.
9. Define disasters and natural and unnatural crisis and the role of countries and governments in facing them to protect individuals and properties as well as their role in raising residents' awareness to avoid dangers and reduce human and material losses.

Examining the previous studies, we can note they lack the following subjects:

1. The previous studies didn't examine the planning and design of housing project according to the type of disaster, natural or unnatural.
2. The previous studies focused on the principle of disaster management after the disaster happened and there was no long term planning for disaster management before the disaster takes place.
3. The previous studies didn't directly and clearly examine the disaster of war nor provided any planning solutions to avoid the damages of such a disaster.
4. The previous studies lack the knowledge of residents' opinions about the concepts of urban safety and security in order to be able to predict and build future development plans.
5. The previous studies did not discuss the selection and planning and design of housing projects in a way that achieves the factor of safety and security.
6. The previous studies did not refer to the role of social participation and self dependence in facing and managing disasters.

9-1 Research structure:

The research has been divided into six chapters. The first chapter includes the introduction of the research, its importance and its objectives and the research problem.

The second chapter deals with historical issues related to the formation of cities and their development and planning and the impact of security elements on city planning.

The third chapter describes some general concepts such as disasters, its definitions and types and the relationship with urban safety and security and elements affecting it. In addition, it discusses the role of the architect in achieving urban safety and security.

The fourth chapter focuses on housing projects, their start and planning and design principles.

The fifth chapter talks about urban development in the governorates of Gaza and the beginning of housing projects and housing policies. It also analyses the lack of safety and security principles in planning and designing housing projects as well as the impact of the war in December 2008 on housing projects in Gaza.

The chapter sixth also presents a comparative regional study that experienced similar circumstances to those experienced by the housing projects in the Gaza Strip represented in Tal EL Hawa housing project as a case study for post war crisis. As a result, the researcher provides a planning and designing vision for principles of safety and security in the housing projects of the governorates of Gaza, and finally presents the research's results and recommendations.

Chapter Two

Disasters and Urban Safety and Security in the Urban Space

Introduction

2-1 City – definition and reasons of creation

2-2 Human needs in the urban space

2-3 Disasters

2-4 Safety

2-5 Evacuation and resettlement

Conclusion

Introduction:

Man suffered for a long time dangers which disastrously affected people and possessions. This led the human thinking to develop the field of security to preserve the human kind through analyzing and studying dangers and making plans to face them.

The fourth Geneva Convention states that “**the signed countries commit, in case of declaration of war or military confrontation, to respect the persons who do not have an aggressive role and to treat them in a humanitarian way, and that the following acts: putting life into danger, taking hostages, violating dignity and humiliation are prohibited under all circumstances**”. Therefore, respecting human values and needs is a major objective.

Throughout history, man sought achieving concepts of settlement and safety through...environment that satisfies all his needs. The important elements of the urban environment for man in the different ages include meeting all physiological and psychological needs, providing safety, security and protection of dangers of disasters and attention to architectural design of urban spaces and constructions at the highest level of efficiency to achieve safety and security.

2-1 City – definition and reasons of creation:

The city was created as a result of the desire of people to live together in groups to achieve the stability ancient man tried to have. He moved from the country, the desert and the forest and moved gradually to a new concept of cohabitation that guarantees his stability and at the same time protects him from external dangers. And thus the planning of city started.

2-1-1 Definition of city:

There is no clear and precise definition of city; however, there are various definitions according to the following concepts:

1) Statistical: statistics indicate that the density of more than 10000 people in one mile square indicates the existence of a city.

2) Legal: is the place where the name of a city is declared through announcement or official document.

3) By size: the city is defined according to the size. According to some international institutions, the city is a place where more than 20,000 people live. However, the United States more than 2500 people form a city, while in France as well as in Syria; more than 2000 define a city. Thus the definition of city according to size differs from one place to another.

4) Socially: a city is a social phenomenon and a group of customs and traditions in addition to the emotions that form part of those customs that transmit through traditions. Eventually, the city is natural dwelling for the modern man and therefore is considered as a cultural zone that has a specific cultural pattern.

5) Functional: the city doesn't have one function but several:

- a. It is a functional populated unit. It doesn't only include agricultural sector (as in the countryside) but goes beyond that to industry, commercial exchange and heavy industries in addition to commercial sector both public and private.
- b. The city is a densely populated area whose most residents work in non agricultural activities such as commerce and industry.
- c. The city is the place where most people exercise non-agricultural activities. What makes the city a specified unit is the functional coherence of its different elements in one comprehensive unit.

6) Historical: a city is an accumulative reality in time and space and it is possible to read its history from the collection of historical compilations. Applying the historical

principle that says the city is an ancient history which is possible to recognize through the ancient construction signs.

7) By location: cities emerge in selected locations that enjoy privileges. Geographers see and believe that the city is a materialistic reality visible from the organization of the location. It could be defined and recognized by its mass, its buildings, its streets and its institutions. There are geographical and architectural points that define the concept of the city by location. Geographical points include:

- Environmental geographical points (coast lines, sea, mountains and rivers)
- Transportation points (transportation, trains, cars)
- Strategic points that combine land and sea advantages (tunnels and locations of aerial and marine transport)

Thus according to the various definitions above the city expresses the identity, function, nature, location and size of the society that lives in it. It could only be formed by man and specification of his needs. Therefore, if the need to settling and feeling safe is an essential need for man, it is also essential to take into account principles of planning and design that achieve this need.

2-1-2 Reasons for creation of cities:

There are several factors that contribute to the growth of populated settlements in the city:

- a) **Geographical factors:** they include external circumstances such as location, nature of soil, minerals in the soil and climate.
- b) **Cultural and social factors:** they include the existing circumstances of arts and technological growth that affect the distribution of population and services. They play a major role in the creation of cities and thus the human culture contributed to creation of cities.
- c) **Economic factors:** they refer to a group of phenomena related to the materialistic life of the society and the means of increasing its wealth as well as the production, distribution and consumption of this wealth.
- d) **Demographic factors:** cities grow as a result of population growth. The change in the size of the population whether it is increase or decrease is known as population movement. Population increase takes place through three factors (births, deaths, internal and external immigration).
- e) **Political and military factors:** the political power played an essential role in the formation of cities that is governments often choose their base to be in the cities. The city was political center for performing administrative and military functions. Political stability leads to social and economic stability and the feeling of safety and security in the society. While cities that experience political tensions and wars often suffer unrest and lack of security thus continuous feeling of danger. Therefore, the planning and design needs of such cities differ completely from other cities.

2-1-3 The design units in the cities:

The city is composed of various planned units different in size, measures and planning modes however, they all seek stability and maximum benefit for the population through good planning of all various services. Some of the concepts of the planning units of the city is the following:

- 1) Population group: is a collection of buildings that include groups of families between 900 to 1200 people.

- 2) Population sector: populated areas that is composed of a number of neighborhoods (3-5) and include 30 to 45 thousand people.
- 3) The district: is a populated area that contains a number of neighborhoods (3-5) that include 10,000 to 15,000 people.
- 4) The neighborhood: the neighborhood is considered the smallest populated unit in the city and it represents a comprehensive populated group of houses and the public services and other essential services. It could be called the neighborhood unit or social unit or planning unit. These are all synonyms of a certain number of households for different classes of people that occupy a defined piece of land. The theory of-----first appeared in 1929 by Clarence Perry. It is based on the principle of grouping houses together in away that prevents automatic circulation. The idea of neighborhood emerged to solve problems of social incoherence, traffic jams and bad housing. The neighborhood includes a number of elements and requirements such as:
 - Housing services and these are the buildings and the land designated completely for housing.
 - Special services for the neighborhood and these are the educational, recreational, cultural, social and services.
 - Public services.
 - Streets

Nevertheless and in view of the advanced technological revolution, there are several challenges to apply the concept of neighborhood successfully, as it is know since 1929. Theses challenges include:

1. Continuous population inflation and increase of rates of human growth and their impact on housing reality.
2. Development in type and quality of transportation and its impact on housing expansion and environment.
3. Advancement in communication technology and its impact on housing distribution and expansion.
4. News patterns of services as a result of technological advancement and means of transportation.
5. Change in formation of architectural blocks and their local, regional and international scope.
6. The social structure of many Arabic and Islamic societies.
7. The influence of new concepts that are directly or indirectly related to process of planning of housing communities such as disasters, safety and security and stability.

2-2 Human needs in the urban space:

The urban environment is the place of living for people and it is closely related with the society's cultural background. The urban environment helps to determine operations and functions of its users. It provides suitable habitat, enjoyment and relief from tension and worry. The urban space is a major element of the urban environment and it is the place where groups practices their various activities and achieve all their human needs.

2-2-1 Urban space:

Urban space is defined as area or zone that is defined with material elements and is organized in a specific way to give the feeling of special character of space. Urban space has various characteristics that include it is materialistic and visual; touchable and real and it is social space integrated inside the city. The urban space is formed as a result of the culture of the society and its principles in order to meet the needs of its all society members and be suitable for their ambitions and desires and thus positively impact them.

2-2-2 Human needs in the urban space:

The suitable urban space is that which achieves the highest efficiency for the different human needs. Therefore, analyzing human needs in the urban space is a must because through achieving the highest amount of human needs leads to feeling of settling down and safety and security. These human needs include food, water and shelter as well as achieving social needs such as belonging and love of the group/community.

Urban space includes the following:

- Providing a high quality urban space, facing the dangers through planning, designing and administering it.
- Emphasize concepts of safety and security and take into considering the social relations in the process of planning and designing.
- Achieve comfort, relaxation and relatedness to the urban space.

2-2-3 Public safety in the urban space:

Man may encounter many different dangers in the urban space which could weaken achieving human needs. Therefore, commitment to principles of contingency and public safety could protect the member of the society as well as the wealth from the various dangers.

Public safety manifests mainly preserving human life through proving the principles of safety in the planning and designing of all the instruments that meet the needs of the society in the urban space. In addition, public safety also includes preserving the different properties such as safety of the household, safety of public transportation and the various public utilities as well as all other components of the urban space that serve man and his comfort.

The possibility of success in achieving public safety in all the previous elements is related to the process of planning and architectural design of all components of the urban space of the society in order to eventually achieve settlement, comfort and tranquility. One of the biggest dangers which threatens public safety and reflects negatively on the society is the dangers of disasters.

2-3 Disasters:

Accidents that man might have are either natural or man-made. In all cases, both types of accidents present danger that threatens human stability. One of the most important terms that are used to express all dangers that man could experience is the term 'disasters'.

2-3-1 Definition of disasters:

There are various definitions to the term 'disaster' that are used by the specialized national and international organizations and institutions. It is important that the definition be clear, comprehensive, brief and precise in the words used. Some of these definitions are the following:

a) The United Nations' definition:

Disaster is a serious occurrence that suddenly disrupts the functioning the daily life and make people suffer and helpless and they become in need of protection, clothes, food and shelter, medical and social care and all other necessary life needs.

b) The International Organization for civil Protection definition:

It's accidents happened by human and other power of nation and affected on lives and destruction of properties and it severely affect national economics and social life and it cannot be faced by the national resources and requires international aid.

c) Civil and Economic Guide's definition:

Disaster is a big accident that results in huge loss of lives and properties. It could be a natural disaster made by nature (floods, earthquakes, storms...etc) or it could be a technical disaster made by man with or without purpose or accidentally. Facing the disaster requires the cooperation of all national bodies (governmental and civil) or the international organizations in the event that facing the disaster is beyond the national capacities.

2-3-2 Classifications and types of disasters:

Disasters are classified as the following according to their reasons, dimension and their time and place:

a) Reasons:

- 1) Natural disasters: they are beyond the control and capacity of man such as storms, hurricanes and earthquakes. They also include floods, land slides or avalanches or volcanic eruptions.
- 2) Un-natural disasters made by man: they could result from negligence. They could also result from errors made by man such as fires, leak of radioactive material from nuclear plants or cases of collective poisoning. They could also result from deliberate actions by man such as wars and conflicts among countries.

b) The size and dimension of a disaster:

- 1) Individual disaster that might affect one person or a small group of people. This type is characterized with limited loss in lives or properties and the possibility of controlling their consequences.
- 2) Collective disasters that affect a large number of people and result in great loss in lives and properties such as floods, earthquakes and mass poisoning. This type of disasters requires combined relief efforts to face the disaster and treat its psychological and social impact.

c) Time of disasters:

- 1) Sudden disasters that happen without any previous warning such as forest fires, earthquakes and volcanoes. They are characterized with the element of surprise which results in greater impact that requires unified effort and abilities to quickly limit the human and material impacts.
- 2) Seasonal disasters that take place in certain seasons. Such disasters could be prepared for and faced early such as flood season, increase of temperature and bad weather. In addition, raising public awareness about the danger of such disasters helps in controlling its consequences and reduces the damage.

d) Place of disasters:

- 1) Local disasters that take place in a specific geographical space such as a neighborhood, a village or a city.
- 2) National disasters that affect a number of countries such as wars, conflicts, hurricanes, and some dangerous diseases like AIDS. Such kind of disasters requires the cooperation of the international community and the contribution of the largest number of countries to take preventative and remedy measures. In such cases, the role of international organizations and institutions become central.

2-3-3 War disasters:

First/ definition of wars:

There are various definitions of wars that explain the concept of war such as follows:

- a) An armed conflict between two countries or two parties and the purpose of it is to defend the rights or the interests of the attacking country. It is an old social phenomenon related to the economic and social entity of the countries. The international community could not eradicate the reasons for war in the war nor stop them from happening despite emphasizing the principle of the illegality of wars in many international conventions.
- b) War is not about the relation between two men but the relation of one country with another country. Therefore, for war to take place in its legal meaning, an armed conflict must take place between two or more countries.
- c) International war that is under international law. This is a conflict between countries and it excludes civil war because they are conflicts amongst groups of people.
- d) The war is characterized with use of military force; therefore, a conflict is not considered a war in view of international law unless a military force is used between the countries involved.

Second/ types of war:

Types of war in the modern international law vary according to how it is seen. There are various types of war such as comprehensive war, cold war, fair war and aggressive war. Moreover, there is international war, and there civil war and there is regional and world war. Below are some definitions to types of war:

- a) **Comprehensive war:** this term is used to describe war where weapons and equipment is used to attack fighters as well as civilians. It is also used when there is more than one political goal. The Second World War (1937-1945) is a clear example of comprehensive war.
- b) **Cold war:** This term was used in 1947 Second World War after the to describe the relationship between the eastern group led by the previous Soviet Union and the western group led by the United States of America. One of the measures of such war is to cut all diplomatic and economic relations without reaching the level of using force. A clear example of cold war is the conflict and tension that existed between the United States of America and the Soviet Union and their allies since mid forties and until early seventies.
- c) **Non-international war:** one of its parties is not a country; it could happen between a county and a group of rebels of the national liberation movements. Often it is between a country and a region that seeks independence from the mother country or between an occupying country and a national liberation movement. An example of this war is the war led by the United States of America against the Taliban movement in Afghanistan.
- d) **Civil war:** it takes place in one region inside a country and is usually limited in its goal to change the ruling system in place and not to establish a new country. It is usually referred to as turmoil or internal tensions. An example of such war is the civil war between Sunnites Muslims allied with Egypt and the national Lebanese forces (Christian and Chiites) in Lebanon.
- e) **Fair war:** the current international war allowed war in two cases only. Therefore, fair war in international law is limited to:
 - First case: the legal case of individual and/or collective defense according to Article 51 of the United Nations Convention.

- Second case: the case of international collective security. The principle of international collective security is not applicable in all cases of violation of the international law. It is only applied in case of attack from one country on another country or in case of operations that threaten international peace and security.
- f) **Aggressive war**: is that war that violates the principles and rules of the international law and the United Nations Convention. The last attack on the Gaza Strip in December 2008 is a clear example of the aggressive war.

2-4 Security:

Security is a very important concept in the modern society because it is connected to everyday life providing serenity and good behavior. Security is also considered a great blessing of God that is essential for the stability of the human life.

2-4-1 Concept of safety and its importance:

In language, security is the opposite of fear and worry. It means providing protection and security to members of society from any danger that may occur. Other definitions include:

- a) The state in which man is protected or far from a danger that threatens him. It is also a feeling that frees from fear.
- b) Security is a condition not a feeling and the feeling of security is a reflection of this condition on the self.
- c) The person's feeling of serenity as a result of absence of danger that may threatens him or possessing the means to face such dangers.

Safety and security are related to settlement and serenity. In order to differentiate between the two concepts, they can be defined as follows:

- **Security**: a material need such as security from theft, break in or terrorism. It could be achieved through preventing a danger or facing it when it occurs using the necessary measures by man himself or through using technology.
- **Safety**: is a sentimental and psychological need as in family and social safety such as the safety of a child with his mother or that of a person with his family. It is a feeling that moves away danger as a result of existing major security measures; nevertheless, it is not necessary that a person feels safe despite the availability of all security measures.

2-4-2 Elements and types of Security:

Every endeavor should have elements and bases and security is one of the most important things to have elements and bases as it is one of the most important elements of life. There is no life without security. Essential elements of security include:

- a) The existence of an authority that executes the security rules and abides the society with them as well as the existence of clear systems that regulate rights and obligations.
- b) The existence of beliefs and values through which the society feels justice and lives responsibility of everyone and it provides safe life and sincere belief in the security of the society and the home country.
- c) The existence of a stable economy that provides all members of the society their essential needs for living.
- d) Loyalty to religion and home country is one of the most important elements required from individual and society in order to achieve security.

Security is no longer a limited concept to defensive and military politics. It has become a comprehensive concept that takes into consideration all internal and external variables. As a result, new concepts of security have emerged such as urban security, national security, nutritional security and social security.

2-4-3 Definition of urban safety and security:

The concept of urban safety and security is related to other concepts such as health, education, type of environment, urban planning and roads and circulation. Therefore, the concept of urban safety and security could be divided into two major parts:

- Non materialistic safety and security: through feeling of comfort while utilizing the space and providing all services and public utilities inside the space in addition to treating the security and social issues that have a negative impact on using the urban space.
- Materialistic safety and security: is working towards providing protection from any materialistic and physical danger while using the urban space in all available means.

2-5 Evacuation and resettlement:

An essential requirement in confronting disasters is to undertake evacuation and resettlement of people in the affected regions. In order to undertake successful evacuation and resettlement operation, there should be ready plans in which all concerned parties participate, including the architect.

2-5-1 Evacuation:

Evacuation is massive movement of population temporarily. It is also known as moving people from the dangerous area to the closest safest areas. Evacuation could also be defined as moving civilians from endangered areas to safer areas and providing from them in addition to resettling them after the danger is over. Therefore, a comprehensive definition of evacuation is **“moving people facing danger to the closest safest areas far from danger and caring for these people and provide the necessary means for living whether evacuation is optional or compulsory and whether the source of danger is due to war or other disasters”**. There are different types of evacuation including compulsory and optional evacuation. There is also evacuation before or during or after disaster, moreover, there is long-term and short-term as well as temporary evacuation.

2-5-2 Resettlement:

It is resettlement affected people provided with necessary means to continuation of life until their return to their original places when the situation goes back to normal. It is also know as preparing safe places and providing them with necessary means. Therefore, resettlement could be defined as **“resettling endangered people or those who might face danger in safe places provided with all necessary means for the continuation of life until they return to their original places if possible when the situation goes back to normal.”**

2-5-3 Shelters:

The shelter is one of the means to achieving safety and security from impact of disasters to a certain number of people that are housed in the shelter, though providing relief means such as food and water, ventilation, energy generation, protection from nuclear radiation or chemical and poisonous gazes in addition to providing first aid means, communications and other necessary services. It also takes into consideration customs and social and religious traditions such as the need to separate men from women and providing a place for praying.

2-5-3-1 Types of shelters:

Shelters are divided into different types and specifications as follows:

- a) According to ownership of shelters and they are divided into two types:**
- 2) **Public shelters:** are those built by the state (government) in order to protect the population in the squares and public areas.
 - 3) **Private shelters:** they are built on private properties such as gardens of houses for servicing a specific group of people such as member of one family. Such shelters could provide to their users excellent protection and more comfort than public shelters. They are characterized with closeness to the house which facilitates reaching them quickly and they enjoy privacy and means of comfort. Such shelters are built by the owners with some technical assistance from the Civil Defense Department.
- b) According to location: such shelters are divided into two types:**
- 1) **External shelters** and there are four types: underground shelters, over ground shelters, semi-over ground shelters and bunkers used in open areas and escaping times.
 - 2) **Internal shelters** and there three types: underground shelters, or in the basements of the major buildings, over ground shelters or inside the building on the first floor and they are usually in the rocky areas where constructing shelters is costly and semi- over ground shelters usually constructed in the steep areas where parts of the shelter is visible.
- c) According to functions: they are divided into various types:**
- 1) **Operations' shelters:** These kinds of shelters are built to protect those who are in charge of some vital activities whether in the time of peace or war. They are especially designed to suit these activities such as centers for leadership and control, centers for communications and rescue, first aid centers and electricity generation stations. It is natural that the level of protection and scope of services in such shelters is higher and better than other shelters due to their importance.
 - 2) **Storage shelters:** they are used to store strategic materials such as equipment, national and historic treasures, food and medicine. They are usually situated in strategic centers far or close to populated areas depending on their usage.

Conclusion:

The city expresses the identity, nature, location and size of the society living in it and it is only formed with the existence of man and his needs. Therefore, if the need for stability and feeling safe is a basic y to human need, it is necessary to care for the planning and design measures that achieve this need. Security is the more important concept in forming the city and the urban space. Man builds in order to secure himself and his possessions from any harm and thus we can understand the strategies for selecting the locations for building cities. Thus it is necessary to pay a lot of attention to this element and its implementation in the housing projects in the Governorates of Gaza. We cannot ignore the political, economic and social factors as they clearly influence the formation of housing communities. These are also factors that are directly influenced by the concept of safety and urban security and should be always taken into consideration in the processes of planning and designing housing communities.

The need for safety and security is one of the psychological and social needs related t the living environment and urban space where man lives. All other human needs are focused around implementing the concept of safety and security in the living environment and urban space. Therefore, one could conclude that it is an essential need if achieved, would be easy to achieve the other needs.

Man is exposed to many different dangers in the urban space which would weaken achieving human needs. Therefore, implementing prevention and public safety

measures would save the members of the society and their fortunes for the different dangers. Public safety means basically preserving human life through providing different planning safety measures for all aspects that meets the needs of the society in the urban space. Public safety also includes persevering the different properties such as home safety and public transports and public services safety.

The possibility of succeeding in achieving the safety factors is dependent on the role of architectural planning and design for all components of the urban space where the society resides in order to achieve in the end principles of comfort and stability. One of the great dangers to public safety is the dangers of disasters.

Definitions agree that disaster do not differentiate between an advanced and a non-advanced society. Earthquakes hit Japan as well as Mexico, Indonesia, Egypt and Yemen. Floods and hurricanes remove cities from existence in America and Europe as in Bangladesh and Sudan. We also note that the impact of disaster is not limited to individuals or certain groups in the society, but they hit all without distinction.

War is a man-made disaster which leads to losses in lives and properties as well as losing safety and security. This led planners from old times to nowadays to consider it an essential element in planning and designing their cities. This will be discussed in details in the third chapter "Urban safety and security in planning ancient and contemporary cities"

Chapter Three

Urban Safety and Security in Planning Ancient and Contemporary Cities

Introduction

- 3-1 The impact of the military factors on the planning of city throughout history
- 3-2 An overview of theories of city planning in modern time
- 3-3 Impact of security element on the planning of international, Arabic and Islamic cities.
- 3-4 The planning of the city of Gaza throughout history:
- 3-5 An overview of the planning of Israeli settlements

Conclusion

Introduction

The concepts of safety and security as well as protection elements were present from the early stages of the human life. As a result, there was the tent, the cave and the grotto to seek settlement and provide protection.

As a result of the formation of different human groups who united together, the concept of the village appeared before the city. A major element in the location selection for a village was the high places or surrounding walls and moats filled with water.

The major sights of the city appeared in 2500 B.C. They consisted of walls, streets, houses and temples. As a result of the appearance of the element of wars among cities, the architecture of the city changed and as a result appeared high walls, high towers, gates, canals and moats that remained until the sixteenth and seventeenth centuries. Thus, it is important to study the impact of the political and military factors of this development.

3-1 The impact of the military factors on city planning throughout history:

Throughout history, the forms man used for his protection varied and developed. Man lived in grottos, caves and huts to protect himself from the natural circumstances and wild animals as well as protecting his life, his food and his properties from the human competition. Man also protected himself by living on high land or islands or areas surrounded with natural barriers or moats filled with water or in the mountains. In addition, man used fortifications of cities such as walls, towers, gates, canals and moats. Architecture and architectural planning was used as a method to serve political and military goals at various levels. There is the level of imposing the state control on the individual by presenting the concept of grandeur which makes the individual feels trivial compared to the authority of the ruler. This is an ancient concept that was reflected by the authority of the religious men of the temples in the time of the pharaohs. There is another type of political employment of architecture planning that Napoleon used during the French revolution when he commissioned the architect Hausman to redesign the city of Paris so that the streets be wide and straight. Therefore, Hausman used planning style for the streets which means that very wide streets evolve in a way that all the streets lead to the square. This planning style simply facilitates stationing canons in the square towards the streets to quell revolutions.

3-1-1 Military architecture and its elements:

Since early days of the Islamic call/mission by the Prophet Mohammad, Peace Be Upon Him, Islam was exposed to many pressures and difficulties. This emphasized the concept of military preparation for various battles with the objective of fighting the atheists and spreading fair Islam.

This military system started to develop during the time of Omar Bin Khatab and Moaweya Bin Sofian. He started building castles and forts to face the Roman attacks. The Crusaders also constructed castles and forts to protect them from the attacks of the Islamic armies. Therefore, the strategic and high location was one of the most important characteristics of forts in general, in addition to wide spaces inside the fort to store supplies and equipments.

Military architecture is considered one of the three most important types of architecture (civil, religious and military) and it appeared with the construction of cities that had defensive walls and round or square towers. The common characteristic of the military architecture in all fortresses and castles that were built during centuries with high walls and deep moats and high towers.

3-1-2 Defensive planning of cities in different époques:

Each époque has its own ways and methods in planning, forming and constructing to achieve settlement, safety and security for the society. Reading history shows that city planning went through different ages as follows:

Firstly: Eastern and between the two rivers (Iraqi) cities

Secondly: Ancient Egyptian cities

Thirdly: Greek cities

Fourthly: Roman cities

Fifthly: Middle ages cities

Sixthly: Renaissance cities

Firstly: Eastern and between the two rivers (Iraqi) cities:

Herodotus quickly described Babylon, one of the eastern and Iraqi cities, “The city is square in shape, surrounded with wide and deep moats filled with water. It represents the main defensive method for the city. The first wall is strengthened with a second wall that is less thick. And there are two fortresses that represent the first defense line.”

Secondly: Ancient Egyptian cities:

The city was surrounded with a wall and there were two major streets crossing each other. City planning depended on two styles:

- Excluding building walls around the cities as they represent submission, power and authority.
- Defense cities where fortresses are built in special defensive sites.

Thirdly: Planning of Greek cities:

Athens is one of the most famous Greek cities. At the beginning of the city planning, it was a city without walls. It grew in a circle shape around the Acropolis which is built on a high plateau. In the 7th century B.C., a wall was built for the city and later it was removed for half a century.

Fourthly: Planning of Roman cities:

The Roman built their cities in form of castles and fortresses to protect transportation roads and the areas they military acquired. Fortresses were usually built on a naturally high location such as hills and plateaus.

Fifthly: Planning of middle ages cities:

The planning of cities in the middle ages depended on using the top of the hills as defense centers, as well as building walls around cities. Outside the city walls, there used to be a moat or a canal or a river to fortify the city. They used castles and fortresses as defense centers. City planning followed two patterns: spontaneous planning and organized architectural planning.

Sixthly: Planning of Renaissance cities:

In these ages appeared the artillery, thus building the city on a hill or surrounded by a wall or a moat did no longer meet the defense need of the cities. The fortresses that were built inside the cities for protection were now moved large distances from the cities to protect them. Walls and moats were constructed and a new concept to monitor enemy movement and that is the concept of open areas of land for defense purposes. The plans for fortification depended on spider-pattern, central pattern and spider pattern.

3-2 An overview of theories of city planning in modern time:

3-1-3 Theories of city planning in modern time and their pioneers:

At the end of the age of Renaissance and the beginning of the industrial revolution and the use of machines, theories of city planning appeared. The main reason for reviewing these theories is to answer the question about their suitability for the needs of modern times where different concepts and values have changed. However, these theories also produced many planning problems such as:

a) Problems of movement:

The roads were not designed to cope with the new invention called 'car'. Roads were designed for pedestrians and carriages. As a result, the car caused traffic jams in peak hours.

b) Accommodation problem:

Appearance of factories in the cities provided work opportunities for farmers and village dwellers from remote areas. As a result, they migrated to the cities which caused accommodation problem.

c) Social problems:

As a result of movement of customs and traditions from different societies in the neighboring villages, many different social diseases appeared in addition to health problems as a result of over population, lack of ventilation and light in housing.

d) Loss of relationship with nature and the disappearance of open spaces:

This came as a result of the rapid growth of the city and the maximum usage of land for housing construction.

e) The loss of the human factor:

The existence of car and train led to not restricting the city with certain boundaries. Therefore, the city expanded and lost its human factor.

As a result of the problems mentioned above, many planning theories appeared to solve these problems resulting from the industrial revolution. Reviewing the theories in the modern time, we could note the following:

- Many of the planning theories emerged as attempts to reconstruction post wars such as 'future city' by architect Le Corbusier in 1922 after the First World War, the theory of the expansion of big cities by the German architect A. G. G. Glöden which is based on a world after war that is filled with peace. And city reconstruction theory for the American architect Walter Gropius Wagner in 1943.
- The first appearance of the concept of neighborhood was in 1929 by the American architect Clarence Perry. This theory is considered one of the most important theories that many governments of different countries used. Equally, many housing projects in Gaza depended in their planning on the principles of this theory.
- There is a clear inclination to provide the principles of human safety and security in the city planning theories.

- A study and analysis of the previous theories shows that the major issues discussed are the following: planning issues, social issues, economical issues and environmental issues.
- Most theories showed clear interest in land usage and its distribution as well as the planning of transportation network in the city.
- Many of the planning theories attempted to combine the house and the place of work, which achieve the elements of safety and security in the housing communities.
- Most theories agreed on the necessity of separating all services that may present danger on man's stability from the place of population.
- One of the most important theories that discussed the social life of the population is the 'neighborhood theory' for the architect Perry in 1929.

3-3 Impact of security element on the planning of international, Arabic and Islamic cities:

Reading the history of international, Arabic and Islamic city planning, one could note that the security element played a big and a major role in the process of city planning. The principle of defense, protection, and providing all means of human safety and security were the base of city planning ideas.

Firstly/Planning of international cities:

The impact of the security element moved through centuries and from one era to another and have become a major element sought by city planners as a result of the different danger factors. This was clearly reflected in international city planning, as one can see in the cities of Fujian Tulou in China. They are constricted according to a square or circle design directing towards the inside. These collective houses were built for defensive purposes around an open square; they have few windows on the outside and only one entrance.

Secondly/Planning of Arabic and Islamic cities throughout history:

The creation of Islamic cities reflected the importance of fortification to protect their existence and develop their expansion. As a consequence of the importance of security to fortify the city, the wall was considered one of the distinctive aspects of the city. The process of fortification of the Islamic city starts as follows:

- Choosing the location that should be naturally protected such as be on a hill, by the sea or the river and can be only reached by a bridge.
- Building moats, walls, fortresses and square towers. They built another wall in front of the main wall in a form of belt to obstruct demolishing the main walls and respond to attacks. Secret passages were also used for movement and transportation.
- Using mainly the circle form in the planning process because it is easier for surveillance and defense.
- Using surveillance towers along the city walls to watch for any attack or danger.
- Building underground roads; 'tunnels' that were used by the rulers and to secure safely entry and exit to the city.

As a result of the usage of modern weapons and artillery, the previous planning measures became no longer sufficient to achieve safety and security in modern times. It is thus important to search for new methods and here comes the importance of the architect to achieve that.

a) The Planning of the city of Bagdad:

The city is designed in a circle with four fortified gates for protection. There is a moat in front of each of the four gates. The moat is filled with water during war time. This isolates the city and makes it impossible to reach except by crossing the moat. The city had underground roads and tunnels.

b) The planning of the city of Fostat:

Amr Ibn El Ass constructed the city of Fostat as a fortress to be a city for the Arab soldiers. The main planning characteristics of the city that are related to the security element are: the important location, the use of natural protection instead of the wall that often surrounded the Islamic cities.

c) The planning of the city of Jerusalem:

Examining the planning of the old city of Jerusalem, one can note the following:

- the city has a wall
- it is built of a high and a flat plateau that is steep from the east, west and south sides.
- the city has gates that used to open and close and used for protection against any attacks.
- surveillance and defense towers.

In addition to its strong walls, Jerusalem had a fortress that used to be the major defense point of the city. After the Israeli occupation of Jerusalem in 1967, the Israeli forces overtook the fortress and turned it into an Israeli military station.

3-4 The planning of the city of Gaza throughout history:

The city of Gaza suffered the greed of several occupiers throughout history. This greatly affected the planning of the city from security point of view. A review of the development of the architectural planning of the city of Gaza throughout history and the scope of impact of the security factor, this impact could be clarified in the table below:

Gaza throughout history	Characteristics of the city
Kanaan Age	<ul style="list-style-type: none">- The city is few kilometers away from the beach and using natural aspects to achieve safety and security.- The city is surrounded with strong walls.- There are underground passages to secure safe access towards the sea.- The city is built on a hill and has eight gates.
Ancient Greek age	<ul style="list-style-type: none">- The city is built on a hill which represents a natural defense factor.- The city has strong walls.- The city has eight gates.
Byzantine and Roman age	<ul style="list-style-type: none">- The city has strong walls.- The city has four watch and defense towers.- The city has four gates.- It has tight and meandering streets.

The Mamluk and Crusaders age	<ul style="list-style-type: none"> - Great interest in the city walls and fortify it against crusaders' attacks. - The city wall disappeared in the beginning of the 15th century.
The Ottoman age	<ul style="list-style-type: none"> - The city wall disappeared and was replaced by sand barricades. - The streets are meandering and tight.
The era of Egyptian administration, British administration and Israeli occupation	The features of the old city of Gaza have disappeared and appeared the planning of wide streets, matrix planning and building new neighborhoods such as El Sheikh Radwan as a result of the occupation: Some streets were blocked and some neighborhoods were besieged.
The era of the Palestinian Authority	<ul style="list-style-type: none"> - architectural revolution and great development in the planning processes. The features of old Gaza disappeared as well as the defense aspects and elements of safety and security. The appearance of new architectural terms such as towers and housing projects which were often constructed at the city boundaries. They were mainly to house the returnees and to provide adequate housing for people with limited income as well as compensating people who suffered from the continuous Israeli attacks. These project were one of the means the Israeli enemy used to pressure the Palestinian people.

3-5 An overview of the planning of Israeli Settlements:

Israeli settlements are the practical application of the Israeli strategic thinking based on the philosophy of overtaking Palestinian land after expelling the Palestinian residents with all sorts of invalid means, whether religious or historic. This thinking is also based on bringing big numbers of Jews from all over the world to replace the Palestinian Arabs in order to establish a state on the Arab territory due to the strategic importance of Palestine in this part of the world.

Types of Israeli settlements planning:

The Israeli settlement policy used the idea of wall and tower. So, building the settlement was like building a military base with a wall to protect it and a surveillance tower to watch the area around it. As for the Kibbutz (houses), they are built in groups in a form of matrixes. As for the wall, it is an old concept of the occupation since the early days of history, as previously mentioned in this chapter. The wall under the Israeli occupation is formed of barricades, wires, moats, and cement barricades.

As for the location selection, settlement planning depended on selecting high locations. In addition, the occupation confiscates land, mainly land that has unique geographic and military importance that is helpful for attack as well as defense. This is to protect the continuous settlement projects to achieve a number of goals, particularly achieving the demographic advantage for the Jews.

It is notable that the Israeli settlement planning concentrates on complex formations such as the cluster planning system which reflects the security impression in addition to planning in high areas surrounded with green spaces.

As a result of the previous analysis of the Zionist settlement thinking, we could identify the planning characteristics to achieve safety and security in settlement planning as the following:

- Planning using the concepts of urban safety and security is a major planning principle in the process of urban planning of settlements.
- Increasing the population density on settlement land is a principle and a clear method to confirm existence and achieve urban safety and security.
- The urban planning of Israeli settlements depends on the theory of tower and wall, which is an old theory in the defense planning of old and contemporary cities.
- Settlement planning depends on selecting high and open areas and this is one of the elements to achieve urban safety and security in the planning processes throughout history.
- The Israeli occupation employs the academic studies in order to research new ways to achieve urban safety and security.

Therefore, if the Zionist occupier employs its entire means achieve urban safety and security while he is not the real rightful owner of the land, it is more important that the real owner employs all the means to face this occupier and achieve urban safety and security for the society.

Conclusion:

Concepts of safety and security as well as protection factors were present since the early time of man's life. So, there were the tent, the cave and the grotto seeking stability and protection. With the increasing number of people living together and the formation of different human groups, the village appeared before the city. The measures for selecting the location of the village were the high location or being surrounded by walls or water moats.

Therefore, the political and military factors clearly influenced city planning throughout the different eras which led to the appearance of new architectural terms to discuss this factor such as war architecture and military architecture. These concepts had mainly a defense purposes to provide stability and safety security for the individual and the society. It is noted that they clearly appeared in the planning of Arabic and Islamic cities a result of their continuous exposure to aggression.

City planning in ancient times depended on the principle of defense. We can note that all different eras depended in their city planning on a group of elements such as the high location, high walls, watch towers and moats. Thus using the concept of protection, safety and security was essential in the planning and design processes.

Several planning theories appeared as an urgent need to solve the problems that cities suffered as a result of the industrial revolution. There became a clear movement towards providing standards of stability, safety and security in city planning theories. All theories sought planning solutions to provide stability for the society and meeting all human needs as well as preserving the rights of future generation in a safe and stable life.

Some of these theories came as attempts for reconstruction after war such as the theory of City of Tomorrow for the architect Loco Pozieh 1922 after the First World War, also the theory of Expansion of Big Cities by the German architect A. Gloden and the theory

of city reconstruction for the architect Walter Gropius Wagner 1943 during the Second World War. The first appearance of the concept of neighborhood was in 1929 by the American Clarence Perry. This theory is considered one of the most important theories the governments in different countries used, nevertheless, it neglected to great extent achieving the standards of stability, safety and security.

We can note that the planning style used in the international city as well as Islamic and Arabic is the same style and planning principles dependent on the high walls, high location for protection. This emphasizes the important of the element of safety and security in the planning processes. Similarly, the planning of the city of Gaza throughout the different times shows the care of elements of protection and achieving safety and security until the end of the Mamluk era in 1517 and they started to disappeared gradually with the beginning of the Ottoman era in 1918 reaching the time of the Palestinian National Authority in 1994 and till present. This indicates the efforts of the occupier whether the British or the Israeli occupation in controlling the cities and destroying all their protection and defense tools which could hinder their absolute control.

The Israeli settlement policies depend on the concept of wall and tower. The settlements of wall and tower resemble building a military fortress by building a wall for protection with barricades and moats along it and a watch tower. As for the houses, they are built in the shape of grids and complicated formations such as the cluster formation.

As for location selection, planning settlements depends on selecting high locations, surrounded with green areas. The occupation occupies land and confiscates it, focusing on land with geographical and military importance that facilitates attack and defense and this is in order to protect the continuous settling projects to achieve a number of goals of which achieve the demographic advancement for the Jews. Therefore, if the Israeli occupier employs all its capacities to achieve urban safety and security while he is not the owner of the land, then it is more important that the owner of the land should employ all the means and capacities to confront the occupier and achieve urban safety and security for the society.

All this emphasizes and shows the importance of the role of architectural planning and design in achieving the concept of security and protection. This will be discussed in Chapter Four “The role of architectural planning and design in achieving urban safety and design”.

Chapter Four

The Role of Urban Planning and Urban Design in Achieving Urban Safety and Security

Introduction

4-1 Factors affecting urban safety and security

4-2 Planning and design measures for concepts of urban safety and security

4-3 The importance of social planning in achieving urban safety and security

4-4 Disaster management in urban areas

4-5 The role of shelters in disaster management

4-6 Architectural design for confrontation zones (wars)

Conclusion

Introduction

Concepts of urban safety and security depend mainly on urban planning and urban design. In addition to achieving various concepts in urban safety and security such as security against disasters, theft, crime and providing stability, enjoyment and no fear or worry in urban space which is considered major component of the urban environment where all activities of life are exercised. Therefore, this chapter talks about the role of urban planning and design in achieving urban safety and security.

4-1 Factors affecting urban safety and security:

Protected urban space is the space which enables urban safety and security by creating an environment where there the collective spirit thrives and the feeling of responsibility to achieve safe life where inhabitants protect themselves by themselves. The factors that affect the urban safety and security and providing protected urban space include: harmony, ownership and visual watch.

Harmony: means providing a living area that is homogenous internally and externally: internally as for the social structures and the age groups, externally with the surrounding environment.

Ownership: the love of ownership is one of the important aspects of human behavior and the feeling to belonging to something and somewhere. When man owns something, he feels he owns it and the right to have it which creates the spirit of defending it if exposed to danger.

Visual watch: is the ability to provide the possibility of visual watch among the residents of the urban space. The watch affects securing the living environment and its activities. It also has a considerable influence in reducing residents' fears and increases their feeling of safety and stability.

4-2 Planning and design measures for concepts of urban safety and security:

The living location can be planned to provide protected living compounds through studying the surrounding the urban environment and placing the buildings, design the streets, and separate and include usages, the size of the residents' group and the urban style. Below is the explanation of these points:

The surrounding urban environment: putting the living spaces in an environment that is not homogenous (such as military or industrial usages...etc.) creates security problems that could expose the living area to great danger and destroys safety and security in that area.

Placing the buildings in a way that make the surrounding areas connected and united: this creates a closed environment that has a special ownership that is evident to the residents. This leads to surrounding the space with material borders and provides people with safety as security such as buildings and high walls, gates, trees and light pillars.

Planning streets' design: so as to hinder easy passage of vehicles and reduce cutting through streets.

Courtyards & cul-de-sac: that is the concept of urban safety and security are closely connected to the gradual movement of spaces from public spaces to

semi-public to semi-private and ending to private spaces which belong to a small group of residents and without this it would be difficult to cultivate social relations.

Separate or merge usages: the existence of shops, mosque and various commercial usages creates vitality in the area and form a social and recreational element for the housing area. In addition, going shopping and going to the mosque give the chance to the residents to get to know each others.

Clarity of project planning: designing housing communities with repeated patterns lead to boredom and weakens the safety and security element as a result to the inability to identify roads to reach the housing units. This is clear in the planning of Tal El Hawa housing project.

The size of the planning unit: this the inhabitants' group which represents the heart of forming the urban design housing compounds. The smaller the planning unit and the less people it has, the more it approaches the human dimension and make it more possible to control and secure it and increases the feeling of safety and security inside it.

As for the designing process of the housing unit (a building or an apartment), the following points are important:

Dimension: following the low housing patterns (4 floors maximum) achieves the human dimension in the living environment and gives the feeling of belonging , increases opportunities for watching urban spaces and helps in strengthening social links.

Windows' design: should take into consideration complete vision of the external area, provide continuous watch and feel any possible danger and take necessary measures

Attention to specify location of emergency stairs and fire exits: so they are safe, easily accessible and isolated from any potential danger and use doors that prevent smoke that might lead to suffocation.

The facility to recognize passages, doors and exits: to and from the building.

Create vertical exits: to go from one place to another vertically and safely such as balconies, bridges connecting from one building to another.

Design meeting points areas: and prepare there suitable shelters in case of wars and should be provided with all means to facilitate communication, first aid equipments and guiding signs.

4-2-1 The role of the architect in achieving urban safety and security:

Architecture plays a major role in achieving urban safety and security through the role of the architect in achieving the security Systems Which includes security against disasters, constructive security, security against theft, break in and vandalism.

The role of the architect is to take care of many planning and design elements during the planning process to reach the protected urban space by focusing on the influencing elements in achieving urban safety and security mentioned earlier.

4-3 The importance of social planning in achieving urban safety and security:

The way of planning and organizing urban spaces contributes to creating the feeling of safety and security and reduces the chances of disasters. These arrangements are called the physical planning of space. There is another type of planning of urban space that is equally important which is the social planning of urban space. This type of planning mainly depends on dealing with the members of the society through taking their opinions and providing various activities for them in the urban space. Thus the social planning complements the physical planning in order to have good urban spaces that create good social environment and strengthen the feelings of safety and security.

The important methods of social planning and design in the housing compound to achieve the highest levels of urban safety and security are the following:

- Group the entrances of the housing units to increase chances of meeting among the residents.
- Limit the number of apartments and floors. Reducing the number of apartments increases closeness among residents and knowing each others better.
- Make available meeting points for residents and make use of any safe location in the compound that contributes to meeting and social interaction.
- Use the system of building Density and the relationship between the built area and the left surrounded space. Therefore the size of the building played an important role in achieving architectural pattern and safe urban space for housing compounds.

4-4 Disaster management and disaster reduction in urban areas:

Disaster management and disaster reduction in urban areas depend on a number of steps such as urban planning, architectural designs before the occurrence of the disasters, structural precautions to reduce the impact of disasters as well as urban planning and architectural and structural designs after the occurrence of the disasters.

Disaster management is a group of measures and necessary steps to deal with an unusual or unnatural situation to reduce damages and loss of lives and possessions to the maximum possible extent. It is a long process that includes many planning processes and activities and it covers the big distance between the preventive measures leading to late healing measures. Therefore, any successful plan for disaster management at the national level should include the role of many institutions.

Urban planning is one of the methods used to prevent and reduce the impact of disaster, regardless of its type, though:

1. Reduce the impact of the expected disaster.
2. Prevent and reduce the disastrous developments as a result of the main disaster.
3. Define the size of the disaster.
4. Facilitate and organize housing the victims after the disaster.

The process of urban planning for disaster management starts with the following steps:

- Identify the locations which could be directly prone to disaster and establish major indications for land usage in that area as well as choosing the most suitable planning and design methods for these locations.
- Construct buildings in locations that meet the planning and design standards of facing disasters. In addition to putting preventive building measures for the disaster prone areas.
- Specify priorities when re-planning the affected areas and implement general safety measures and social awareness.

- The optimal usage of equipments and technology, in general, and space and communication technology, in particular. Optimal use of man power trained well on using that technology and who is qualified to do observe and analyze and thus have clear knowledge of the phenomenon that may lead to the disaster.
- The need for partnerships and organizational links at the national level to strengthen national alarm systems about potential dangers and the ability of the early alarm system to provide specific information to those exposed to dangers.
- Do scientific researches related to the issue and learn lessons from previous disasters as well as using the right and suitable means to evaluate dangers.
- The existence of emergency plans at the national level, household level, and even at the personal level that can be applied at the right time. Work on establishing international cooperation through establishing partnerships with regional and international organizations.

Thus the process of disaster management in urban areas depends mainly on awareness raising.

4-4-1 The role of the architect in disaster management processes:

The role of the architect in the planning and design the evacuation, relief and housing centers is the following:

- a) Prepare advanced plans for the suggested shelter areas to be used in case of disaster with explaining the means of reaching these locations with the fastest time and the minimal effort and the highest level of safety and security.
- b) Plan and design housing shelters in a way that strengthen the social interaction among the affected people and this is through making available all the different services that contributes and facilitates social interaction which leads to feelings of safety and security.
- c) Plan and design sheltering locations to provide all human needs for the affected population inside the shelter as they were available in the urban space, where they resided before the disaster.
- d) Make suggestions for the units used as shelters since they are temporary units so that they are low cost, easily installed and dismantled and achieve the highest levels of security and comfort.
Plan and design sheltering units in a way that takes into consideration the customs and traditions of the affected population in order to achieve harmony and acceptance which leads to feeling of comfort.
- e) Provide privacy for all who seek stability and shelter as well as provide public service in the shelter areas for each unit separately.
- f) Give flexibility in the sheltering unit so that it could be expanded or reduced in size and create connected formations of sheltering units that could be connected to the permanent residence. This is called shelter compounds where the compound represents a comprehensive housing cell, equipped with the various services and has its own sewage and water network so that it doesn't get affected by any disasters that might occur in the city. Its housing units are usually designed in a way where some of its parts could be expandable in order to provide more sheltering space to use for emergencies.

4-4-2 International experiences in disaster management:

Disaster management experiences in the different counties and society occurred as a result of the disasters they were exposed to. Therefore, evaluating various experiences of disaster management around the world helps in identifying the points of strength and weakness in each experience as a method to evaluate disaster management in the Palestinian society.

Through the international disaster management experiences, one could observe the similarities of the disaster management methods in the previous three cases:

a) Using the ownership methodology in Gujarat earthquake in 2001 and enabling the communities to reconstruct by themselves. However, it is noted in this method that the society should have a tradition of self construction and without time pressure. This method encourages the effective participation of the communities. It is also noted that the house owner gets the government aid in installment and the value of the aid is fixed regardless the damage.

b) In Indonesia hurricane the government chose the donors' methodology though non-governmental originations and the establishment of national housing committee strengthened the government and its role. It is also noted that fixed compensation regardless the damage.

c) In Nahr El Bared refugee camp, the donors' methodology was followed through UNRWA because the camp is one of the Palestinian refugee camps in Lebanon. It is noted that the political situation negatively impacted and delayed the reconstruction process.

d) The similarities between natural and industrial disasters is big. In most disaster, be it natural or industrial, there is usually big loss in lives and possessions as well as stability and safety, however the disaster management differs according to the nature of the disaster and its location and those managing it. The following table summarizes the disaster management methods in the previous cases:

4-5 The role of shelters in disaster management:

Following the end of the Second World War, and as a result of huge losses among civilians, countries started to realize the importance of building shelters. In addition, destructions in vital institutions and the great dangers to humanity from explosions of nuclear stations used for peaceful purposes, such as the Russian station of Chernobyl. Therefore Civil Defense Department undertook this mission. And shelters varies and there were measures established for its construction. Since then it has become necessary when expecting a war to take the necessary safety measures for protection against the danger s if this war be it by giving instructions to the citizens from the Civil Defense or by building protective shelters and raise citizens' awareness about evacuation techniques and escape during war.

4-6 Architectural design for confrontation zones (wars):

Confrontation zones represent direct contact zones with disasters and specifically war disasters. The confrontation zones are not necessarily border zones only, but they are any zone where confrontation takes places between two parties: the attached and the attackers. The social dimension in these communities living in these zones is very necessary. Finding the sense of belonging and the connection between the home and the land it is built on is the major element in planning confrontation zones through achieving a number of social goals and make use of the young people and their energy. This is by increasing the element of relating man to land. This guarantees holding to the land and defending it when necessary.

As for the economic side, dependence in the front lines is usually on economic activities that do not represent any military targets. Agriculture is the best economic practice as the loss would be losing one harvest and not the destruction of the land and the capital remains in tact. In addition, fields could be used in camouflage and hiding.

It is important not to construct big housing compound in the confrontational zones as this could lead to huge human and material losses. It is also important, when planning housing compound in the confrontational zones, to achieve spreading principle which

provides big spaces inside the compounds that can be used in the various social activities.

Preventive planning in confrontational zones also includes avoiding building vital institutions within the housing communities. It is also necessary in the preventive planning the general shape of the architectural community and this represented in the sky line. It is preferred that the sky line be unique and dynamic with clear land marks such as minarets, towers or high building. However, it is preferable in confrontational zones not to have such land marks and the sky line should be without particular marks so as not to help the enemy to easily identify targets.

As for the level of planning of cities, it should be avoided to crowd building next to and parallel to each others because this could lead to high pressure waves from one building to another which would increase destruction and injury levels. We should use open spaces or semi open as well as using light borders in order to reduce loss levels.

As regard the internal road network, it should be highly flexible and should achieve the principle of exchange to move from one point to another. It is also important when selecting the location of the housing community that there is natural protection for the location. It should be possible to depend on the small external openings and the internal wide openings through using the squares and court yards design style. This is to achieve the maximum protection possible for the outside.

Following the pattern of preventive design is a new architectural school which gives a special architectural style for the confrontational zones to achieve the best protection or the housing community.

Conclusion:

Concepts of urban safety and security depend mainly and directly on the role of architectural planning and design and achieve various concepts of urban safety and security such as security against disasters, theft, crime and providing stability and enjoyment and not fear or worry in the urban space which is considered the major part of the urban environment where all activities of life are practiced. And here the chapter talks about the role of architectural planning and design in achieving urban safety and security.

Protected urban space is the spaces through which we can achieve urban safety and security by creating an environment that cultivate the collective spirit and feeling or responsibility to have safe life where residents themselves protect themselves from the dangers. The elements that impact achieving urban safety and security and provide protected urban space are: harmony, ownership and visual watch.

Directing residents to feel safety and participate in creating it and the confidence in making it real is related to the planning and design of the neighborhood. Understanding the relationship between design and management of architectural environment and human behavior is a prerequisite for increasing the chances of successful disaster management.

Handling the environmental aspects that reduce safety and security should be taken into consideration. Using architectural planning and design effectively is important to eliminate defaulted housing zone. Creating a social structure in the urban space so there is one goal for all and that is creating an environment with the collective spirit and the feeling of responsibility to achieve safe life. Because when the residents protect themselves as families or as individuals and not as a group, they lose safety and security in their neighborhoods. The social relationships among residents is an important factor to increase the level of observing external activities and other activities around them. The better the social relations among residents, the more the feeling of safety and security.

Architecture has a major role in achieving the concept of urban safety and security though the role of the architect in achieving the security system which includes security against disasters, constructional security, and security against thefts, break ins and vandalism. The role of the architect is to take care of many planning and design elements during the planning process to reach the protected urban space by focusing on the elements affecting the achievement of urban safety and security mentioned earlier.

One of the basic concepts related to achieving urban safety and security is the concept of social planning through the social connectedness among the members of the same urban space.

Disaster and crisis management is now considered an important and vital science, especially with the fast and sudden developments at the regional and international levels, which require good preparedness and scientific planning and continuous training in order to respond to crisis and disasters. The continuous daily events show that nowadays we live in a world full of crisis and natural and unnatural disasters such as poverty, epidemics, famines, terrorism, fires, accidents, volcanoes, hurricanes, earthquakes and floods. War disasters, the subject of this study, represent one of these crisis and disasters. The science of Disaster Management is now considered an important science in the developed countries. There are many study programs that care for this subject. In addition, there are many training centers to train and prepare people for the successful dealing with crisis and disasters. There are also available the modern equipments to deal with them as well as the seminars, workshops, conferences and books about crisis management. Urban planning is considered one of the methods to limit, prevent and alleviate the disaster, regardless of its kind.

Experiences of crisis management in different societies and countries came as a result of their exposure to disasters. Therefore, evaluating disaster management experiences around the world helps in identifying the points of strengths and weakness helps in evaluating crisis management in the Palestinian society. The concept of reconstruction is a main concept of disaster management. The similarity of management of natural disasters and industrial disasters is big where there are usually big losses in lives and possession, stability and safety and security. However, the conditions of disaster management differ according to the nature of the disaster, its location and those managing it.

Shelters are successful measure for certain cases of disasters and they could be unsuccessful in other cases. According to the concept of disasters and their types particular war disasters, which is the subject of this study, we should care particularly for the type of shelters that could be used to manage this disaster and evaluate its success and ability to achieve safety and security facing the huge destructive powers of weapons used in this war.

In the main front lines, it is preferable to empty the housing communities from vital activities that could represent a target which would expose the communities to danger of attacks. Unifying the sky line in the confrontation zones contributes to alleviating the expected damage and impact of the disaster.

Finally, the role architectural planning and design is a major and effective role in achieving safety and security for the housing communities and for facing disasters. This will show when discussing the housing conditions in the Governorates of Gaza and studying housing projects there and what they suffered as a result of the Israeli war. We will also examine the extent of implementing concepts of disaster management and safety measures in these housing projects and this is in Chapter Five "Housing Projects in the Governorates of Gaza".

Chapter Five

Housing Project in the Governorates of Gaza

Introduction

5-1 The Gaza Strip, geographically and demographically

5-2 Housing situation in the Gaza Strip

5-3 Housing projects in the Gaza Strip

5-4 The impact of war crisis on the housing projects in the Gaza Strip

5-5 Israeli aggression on the Gaza Strip, December 2008

Conclusion

Introduction:

Building housing projects in the Gaza Strip went through several stages and different forms, starting with the UNRWA houses in the refugee camps to private projects and those constructed under the occupation (1967-1994) as well as the project of the Palestine Housing Council. Following the return of the Palestinian Authority, a Ministry of Housing had been established to solve the housing problems through undertaking different housing projects. Then came the Second Intifada (Al Aqsa Uprising 2000) which led to great destruction to all these projects and led to instability amongst the population.

This chapter focuses on the housing situation in the Gaza Strip and the housing projects and the elements affecting them as well as highlighting the impact of war and studying the suitability of those housing projects for standards of safety and security and resisting contiguous war disasters caused by the Israeli enemy.

5-1 The Gaza Strip, geographically and demographically:

The Gaza Strip occupies the very south western part of Palestine and it located between lines 31 16, 31 45 latitude north and lines 34 20, 34 25 longitude east Grinch. It is 365Km in total and it is a coastal stretch running from north to south, 41Km long and 7Km and 12Km wide. It is boarded by the green line from east and north. The Mediterranean from west and Egypt from south. The Gaza Strip enjoys the eastern Mediterranean climate: rainy from November to March and moderate and hot from April to October.

The population of the Gaza Strip developed in the last five decades in a way that reflected the political developments in Palestine. The number of population increased to 1.519.624 people in 2005 and it is expected to reach 2,967,226 people in 2024. The population in the Gaza Strip is distributed among 7 major cities in addition to 20 villages and 8 camps in 5 governorates: the North, Gaza, the Middle, Khan Younis and Rafah. Population density is considered one of the major problems of the Gaza Strip. Central statistics department announced that in 2002 the population density reached 3569 people per kilometer.

5-2 Housing situation in the Gaza Strip:

Housing is a necessity of life and it a right that is stated in countries, constitutions and their general policies. The universal declaration of human rights stated in Article 25, Paragraph 1 stated that “ **each individual has the right to live at a decent level that guarantees health and prosperity for him and his family especially food, clothes, housing, health care and necessary social services**”.

The committee of economic, social and cultural rights defined the right to decent housing that it consists of and number of certain interest. And these composing elements that are guaranteed for everybody under the international law are:

- All people enjoy a certain degree of ownership that guarantees legal protection against forced evacuation, expulsion or other threats.
- Provide services and permanent infrastructure.
- The ability to pay for housing and the necessity for providing housing grants for the impoverished.
- Provide the residents with protection from any hazards to health.
- The housing should be easily accessible particularly for the elderly, children, the sick and the handicapped.
- The housing should reflect the identity of the place where it exists.

5-2-1 Housing in the Governorates of Gaza:

According to statistics of the Central Palestinian Statistics Centre for 2007, the number of building in the governorates of Gaza is 147,437 houses and the number of housing units is 245,623 units.

The types of housing in the Gaza Strip differ according to nature, culture, environment, capital and other factors.

5-2-2 Housing Problems in the Gaza Strip:

The housing sector in the Gaza Strip suffers greatly due to many consideration, the most important of them which are related to this study are the following:

- a) Losing big numbers of people for their homes.
- b) Natural increases in population.
- c) Social development of the population.
- d) Bad planning as a result of the occupation.

5-3 Housing projects in the Gaza Strip:

The housing projects came to meet the society's shortages of housing units in view of the continuation population growth which the size of land available is unchanged. Most of the housing projects in the Gaza Strip focus on solving the overpopulation problems without taking into consideration human and physical aspects when making the architectural plans. The housing sector suffered from bad planning as a result of weak administrative and logistical departments and none guidance for local authorities regarding housing process in general. Therefore, housing problems in the Gaza Strip are the following:

- Lack of clear general strategy to deal with big housing projects.
- In most cases, locations for housing projects lack the suitable infrastructure as well as lack of local paved roads and disconnected from, the main regional roads' network. This isolated the inhabitants from different major services such as schools and shopping as well as lack of green areas.
- Increase of land value and prices and the non commitment of citizens with the construction laws which resulted in small spaces between building which reflected negatively on the social privacy of the inhabitants.
- The location of some of the housing projects in unsuitable from the health and environmental aspects (example: Al-Awda housing project in Beit Lahia was constructed close to sewage area and exposed to blowing wind)

5-3-1 Goals of housing projects in the Gaza Strip:

Housing projects in the Gaza Strip aim to: build housing units especially for families with limited income and families of martyrs and prisoners, halt increasing settlements and the confiscation of land in these areas. In addition to employing a big number of working forces which help in reducing unemployment and activate and encourage the economic and investment climate.

5-3-2 Problems and obstacles in the housing projects in the Gaza Strip:

1. Apartments are small in size in some of the housing projects which doesn't meet the family needs.
2. The unsuitability of the projects' urban planning and design with safety and security requirements particularly in view of the continuous Israeli aggression.
3. The unsuitability of the projects' planning and design to the inhabitants' social habits.
4. Lack of sufficient space for parks or parking areas or garages.

5. The interference and sometime forcing the opinion, of the donors in certain aspects which leads to different points of view.

5-3-4 Institutions working on housing in the Gaza Strip:

The institutions dealing with housing issues and meeting the need of the Palestinian society are various particularly in view of population increase. The institutions that contributed in meeting housing needs include:

First: The Palestinian Housing Council (PHC)

Secondly: Ministry of Housing (MOH)

Thirdly: Housing societies

Fourthly: the private sector.

5-3-5 The phenomenon of housing towers in the Gaza Strip:

The housing tower represents the main unit in the housing projects that became a phenomenon after the return of thousands of Palestinians to Gaza Strip from the Diaspora in 1994. The huge increase in the size of the population together with the unchanged size of land in the Gaza Strip played a big role in moving towards high buildings in order to solve the housing crisis that still continues till this moment. The system of multi-stories buildings in Gaza Strip modified from the law of cities' organization number 28 in 1936 and building license in 1941.

5-3-6 People's reasons for moving towards housing towers in the Gaza Strip:

People's reasons for moving towards housing towers are due to a number of factors:

1. **The natural family growth:** one of the factors for living in housing towers is the natural growth inside the one family, so the married sons move outside the family to be independent and have a new home, in addition to leave more space for their family house.
2. **The social problems:** some people seek living in housing towers in order to escape family problems as they think they would be isolated from the problems they suffered from.
3. **Lack of land:** building housing towers flourished during the existence of Israeli settlements in the Gaza Strip which occupied third of the total area of the Strip. As a result, land was scarce and the demand was high in addition to the return of 45,000 Palestinians from abroad with the coming of the Palestinian Authority. All this encouraged people to live in the towers.
4. **Easiness of living:** many people find it much easier to buy ready housing units such as apartments instead of building their own houses and all the complications related to it.
5. **Obtaining certain privileges:** such as proximity to markets, clinics, service buildings, parks, recreational places and being in a lively areas that are busy with daily movement encouraged people for such kind of housing.
6. **The habit for this type of housing:** when Palestinians were living abroad, they got used to living in apartment buildings and housing towers. Therefore, when they found the equivalent to that in Gaza, they naturally moved to live in the housing towers.
7. **Political factors:** this was clear in the Israeli policy of demolishing houses. This led people who lost their homes like this to buy an apartment to rent one in order to urgently solve their problem.
8. **Dislike the neighbors:** is one of the reasons mentioned by the American researcher Chrissie for moving from one home to another. It can be seen in the Gaza Strip when people suffer from the continuous disturbances of the neighbors.

9. **Financial incentives:** some of the inhabitants of the towers lived there because it was offered to them by donating institution or because they got long term loans.
10. **Living with members of the same profession:** the policy used by the Ministry of Housing through housing societies was to attract people of the same professions such as doctors, engineers and lawyers.

5-3-7 Positive and negative aspects of housing towers in the Governorates of Gaza:

One cannot deny the effectiveness and the importance of the housing towers in alleviating the problems of overpopulation in the Gaza Strip. They also contributed to reducing the area of land using for housing and added an aspect of beauty to the Governorates of Gaza. Moreover, they opened the door of investment and provided many working opportunities in the building sector. In addition, they provided housing for people of middle income, to some extent, and those with high income. They also reduced the cost of services such as water and sewage networks, roads, electricity and others. Nevertheless, there are also a number of negative aspects for housing project:

1. The delay in issuing a law organizing the function of the towers.
2. A number of towers in the in the housing project were close to the Israeli settlements which affected the social life of the inhabitants and their kids (security threat).
3. Lack of spaces and sufficient playing areas for children as a result of bad planning for the land in relatively small pieces in addition to the noise inside the towers corridors which impact the social upbringing of the children.
4. The existence of dangers such as possibility of earthquakes or problems related to the soil as there are no specific measures for this area.
5. The non-existence of shelter to protect the inhabitants in case of dangers. 83% of towers have no shelter. This is an important aspect that is missing and needed for the Palestinian people who are in a state of war almost continuously.

5-4 The impact of war crisis on the housing projects in the Gaza Strip:

During the years of the Intifada, the Gaza Strip suffered a horrible campaign of house demolishing. Since the beginning of the Intifada in September 2000 and until December 2004, the Israeli military forces demolished about 4885 houses out of which 2699 houses were completely demolished and 2186 houses were partially demolished. The Israeli violations for the right of suitable housing in the Gaza Strip during Al-Aqsa uprising were:

- The use of excessive force
- Demolishing the houses and the public buildings.
- Dig up agricultural land and destroying the agricultural sector.

5-5 Israeli aggression on the Gaza Strip, December 2008:

The Israeli war on Gaza which lasted 22 days is was an example of a real man-made disaster that killed and injured many people, destroyed infrastructure, polluted land with radiant substances that are hazardous to people and land, resulted in huge material and psychological losses. Israel fired thousands of missiles on the Gaza Strip which the total number is unknown; however, the destruction they left in the Strip assures that they were tens and tens of thousands of missiles.

5-5-1 Human losses:

According to Palestinian medical resources, the number of martyrs of the Israeli aggression on Gaza Strip is 1317 martyrs among them is a big number of women and children. The number of injured is 5340 out of them 1855 children (about 35%) and 795

women (about 15%). Information showed that the number of Palestinian martyrs increased in the fourth week of Israeli aggression to 1200. The Israeli gun fighters undertook tens of attacks on different areas of the Strip, 50 of them on the frontal stretch in Rafah in only few hours. This increased the number of victims and included women, children, elderly, journalists and foreigners.

5-5-2 Material losses:

During its aggression on the Gaza Strip, Israel destroyed most of the housing sector, educational sectors, hospitals and three buildings that belonged to UNRWA. It even totally removed whole towns where people either abandoned them or died under the rubbles.

People suffered a state of silence and shock when they returned to their homes and found it completely destroyed. Residents of Hajar El Deek village found that the Israeli army destroyed 90% of their village and thus removed it from existence and the 5000 residents of that village became homeless. This total destruction spread also to Salah El Din street in Al Zeitun neighborhood: to the houses, the farms, the roads and the infrastructure.

The Israeli enemy destroyed a huge number of houses, farms, roads, trees, infrastructure, mosques, cars and large areas of agricultural land. Orange and lemon fields were dug up as well as vegetable green houses, the Israeli aggression. 46 mosques had been completely destroyed and almost 55 mosques had been partially destroyed and 52 mosques were damaged to different degree to the extent that they have become no longer suitable for prayer. In addition, Israeli planes targeted and attacked more than five cemeteries.

Even international humanitarian organizations were targeted in this war. UNRWA's spokesperson Adnan Abu-Hasna affirmed that 3 of UNRWA buildings, where 700 were taking shelters, had been attacked twice and 3 staff got injured. Moreover, the Assistant of UNRWA's Director Judy Clark said that fire destroyed UNRWA's stock of food and medicine in southern Rimal in the city of Gaza. In addition, Amnesty International confirmed that Israeli repeatedly and excessively used white phosphor in Gaza, which represents a war crime and that its team of experts sent to the Gaza Strip confirmed the wide use of phosphoric bombs in crowded populated areas.

5-5-4 The impact of the Israeli aggression on Gaza Strip, December 2008, on housing projects:

According to the information mentioned earlier and the results of field survey, the damage to the housing sector as a result of that war is the following:

- a. Total number of totally destroyed housing units is approximately 5000 units.
- b. The number of partially damaged housing units is 50,000 units.
- c. About 10% of the partially destroyed housing units (5000 units) are not suitable for living and require rehabilitation.
- d. More than 40% of the damage to housing units took place in the North governorate followed by the Governorate of Gaza at 20%.

5-5-5 The role of ministries and institutions before, during and after in managing the war crisis, December 2008:

A field study had been done with a number of officials at ministries, institutions and municipalities to know their role in the managing a man-made crisis, that is the Israeli aggression on Gaza Strip in December 2008. The focus has been on the institutions directly related to the case such as the Ministry of Civil Rule, Civil Defense, North Governorate, Municipality of Rafah, Ministry of General Labours, Civil Defense Department, Governorate of North Gaza and the Ministry of Health.

Examining the role of the previous institutions in managing the war disaster on Gaza Strip in December 2008, we can note the following:

- All previous institutions agreed on the difficulty of anticipating the size of the damage caused by that war.
- They all confirmed the necessity for strategic planning for crisis and disasters.
- The disaster planning should consist of 2 stages: preparedness before the crisis, during the crisis by successful implementation of the plan and after the crisis by follow-up, evaluation and lesson learning.
- There are a necessary measures that should be taken into consideration before, during and after the disasters in order to achieve the maximum qualification to face the crisis and disasters in which all institution of the state are implicated (civil society institutions, government institutions, non-governmental organizations and decision makers) in disaster management and emergency planning.
- Implicating the members of the society in planning and decision making.
- Emphasizing the importance of the role of Civil Defense in the emergency plan and encourage volunteering together with raising the spirit of the citizens to alleviate the impact of the shock.

Conclusion:

Building housing projects in the Gaza Strip went through several stages and several forms starting with the UNRWA houses in the refugee camps to private projects and those constructed under the occupation (1967-1994) as well as the project of the Palestine Housing Council. Following the return of the Palestinian Authority, a Ministry of Housing had been established to solve the housing problems through undertaking different housing projects. Then came the Second Intifada (Al Aqsa Uprising 2000) which led to great destruction to all these projects and led to instability amongst the population.

This chapter focuses on the housing situation in the Gaza Strip and the housing projects and the elements affecting them as well as highlighting the impact of war and studying the suitability of those housing projects for standards of safety and security and resisting contiguous war disasters caused by the Israeli enemy.

The population of the Gaza Strip developed in the last five decades in a way that reflected the political developments in Palestine. The number of population increased to 1,519,624 people in 2005 and it is expected to reach 2,967,226 people in 2024. The population in the Gaza Strip is distributed among 7 major cities in addition to 20 villages and 8 camps in 5 governorates: the North, Gaza, the Middle, Khan Younis and Rafah. Population density is considered one of the major problems of the Gaza Strip. Central statistics department announced that in 2002 the population density reached 3569 people per kilometer.

According to statistics of the Central Palestinian Statistics Centre for 207, the number of building in the governorates of Gaza is 147,437 houses and the number of housing units is 245,623 units. The types of housing in the Gaza Strip differ according to nature, culture, environment, capital and other factors.

The housing projects came to meet the society's shortages of housing units in view of the continuation population growth which the size of land available is unchanged. Most of the housing projects in the Gaza Strip focus on solving the overpopulation problems without taking into consideration human and physical aspects when making the

architectural plans. The housing sector suffered from bad planning as a result of weak administrative and logistical departments and none guidance for local authorities regarding housing process in general.

We can identify three stages to learn about the most important housing projects in the Governorates of Gaza: the first stage (1948-1967) where there had been housing projects to accommodate the Palestinian refugees after the 1948 Nakba and these were though building 8 refugees camps in different areas in Gaza Strip and this is called political housing.

The second stage: is housing during the Israeli occupation (1967-1994) and these were continuous attempts from the Israeli enemy to change the features on the land especially in the camps as a way to completely empty them. These housing projects included projects such as Al Sheikh Rodwan housing project. Tal El Sultan in Rafah, Al Amal neighbourhood in Khan Younis, Ebad Al Rahman neighborhood in Jabalia, and Al Salam neighborhood in Beit Lahia.

The third stage: is housing after the return of the Palestinian Authority and until present day (1994-2010). The Ministry of General Labours executed since 1995 housing projects for about 16% the families living in multi-story buildings. The most important projects executed by the ministry include: Al-Nada towers, Al-Sheikh Zayed town and Al-Karama housing northern the Gaza Strip, Al-Zahraa city in the middle of the Strip, Al-Mashtal toweres, Al-Awda city and Tal-El Hawa housing project.

The institutions dealing with housing issue s and meeting the need of the Palestinian society varied particularly in view of population increase and lack of land. The institutions that contributed in meeting housing needs include: The Palestinian Housing Council (PHC), the Ministry of Housing (MOH), the Housing societies and the private sector.

The housing tower represents the main unit in the housing projects that became a phenomenon after the return of thousands of Palestinians to Gaza Strip from the Diaspora in 1994. The huge increase I the size of the population together with the unchanged size of land in the Gaza Strip played a big role in moving towards high buildings in order to solve the housing crisis that still continues till this moment.

There are circumstances that lead people to live in housing towers. One of the studies showed that 31.6% of people living in the camps in the Gaza Strip with to leave their home and move somewhere else and in many cases the only alternative are housing towers.

People move towards living in housing towers as a result of several factors such as: natural family growth, social problems, lack of land, political factors, living with members of the same profession, financial incentives and others.

During the years of the Intifada, the Gaza Strip suffered a horrible campaign of house demolishing. Since the beginning of the Intifada in September 2000 and until December 2004, the Israeli military forces demolished about 4885 houses out of which 2699 houses were completely demolished and 2186 houses were partially demolished.

The Israeli war on Gaza which lasted 22 days is was an example of a real man-made disaster that killed and injured many people, destroyed infrastructure, polluted land with radiant substances that are hazardous to people and land, resulted in huge material and psychological losses. Israel fired thousands of missiles on the Gaza Strip which the total number is unknown; however, the destruction they left in the Strip assures that they were tens and tens of thousands of missiles. The results of field survey, the damage to the housing sector as a result of that war was 5000 housing units totally destroyed, 50,000 units were partially destroyed, and about 10% of the housing units (5000 units) were not suitable for living and required rehabilitation. And more than 40% of the

damage to housing units took place in the North governorate followed by the Governorate of Gaza at 20%.

Ministries and institutions played a major role in managing the crisis before, during and after the war such as the Ministry of Civil Rule, Civil Defense, Ministry of General Labours, Civil Defense Department and the Ministry of Health.

The previous exposition of the development of the housing sector in the Gaza Strip since its inception and through to the current housing projects, this sector continuous being a target for continuous Israeli violent attacks. And there are a number of problems in the planning and design aspects that clearly appeared during the latest aggression on the Governorates of Gaza, especially on Tal-El Hawa housing project as an example where all its aspects were targeted: the planning, the design as well as the infrastructure. This led this research to choose it as a case study to be examined and analyzed in order to come up with results and recommendations that would contribute in creating a new example for housing projects that would be suitable to the circumstances of the Palestinian society who is continuously targeted by the Israeli enemy. And where these housing projects have become the only place to living due to the scarcity of land and the increase in land prices as well as the difficult economic situation.

The housing project of Tal- El Hawa will be comprehensively analyzed, its inception, its plans and design and its shortages in order to come up with recommendations that would contribute in developing the housing projects in a way that would achieve safety and security. And this will be discussed in Chapter Six, the last chapter “Field Study of Tal-El Hawa Housing Project”.

Chapter Six

Field Study of Tal- El Hawa Housing Project

Introduction

6-1 Definition of Tal-El Hawa housing project

6-2 Evaluation of Tal-El Hawa housing project

6-3 The damages at Tal-El Hawa during the latest Israeli aggression on Gaza in 2008

6-4 The methodologies used in studying elements of safety and security in Tal-El Hawa housing project

6-5 Analysis of the results of the field questionnaire survey

6-6 Findings and recommendations

Conclusion

Introduction

The area of Tal-El Hawa suffered, during the war on Gaza in December 2008, from the destructive power of the Zionist enemy which left victims and injured and destruction to the area's infrastructure. Tal-El Hawa housing project, which housed different categories of the society, was one the mostly damages in that area. This chapter focuses on analyzing Tal-El Hawa housing project as a study sample for housing projects and to identify the negative sides of this project that did not achieve the measures of safety and security for the residents. It will also attempt to establish new planning and design basis that would contribute it achieving this element and implementing these basis in all housing projects. The methods used in this chapter are observation, comparison, interviews and questionnaire in order to reach the findings and recommendations required of this research.

6-1 Definition of Tal-El Hawa housing project:

It lies in the south of Gaza City and at 1.5Km from the sea. It was designed on the basis of several 'Blocks': Block 32 and 685 with total area of 242.063 donoms and Block 13 and 729 with total area of 164.174 donoms making the total area of the project is 406.237 donoms. The area assigned to the project according to the regional plan in 1998 was 445 donoms. The number of housing units is about 4760 units and the expected number of inhabitants is 33,000 people.

The project was divided into several organized blocks that encompassed housing areas as well as open spaces divided from each other by a network of roads. The project followed a group of rules special for the housing units in the buildings with high population density:

1. The maximum percentage of constructed area should not exceed 60%
2. Maximum number of floors is 8 including the ground floor
3. The front and rear spaces are equal in area and that is 3 meters
4. The ground floor is an open area in order to allow providing the commercial services necessary for the residents with a total of 35% of the total area of ground floors in the project
5. Building on the roof is not allowed
6. External finishing is unified in shape and color

6-1-1 The objectives of Tal-Hawa housing project:

Tal-El Hawa housing project was planned and designed to achieve a number of objectives:

1. Contribution to solving the housing problem
2. Creation of a nice architectural and living environment
3. Provide housing for a bout 24,024 people on a limited area of land
4. Encourage the social relationships and interactions among different income categories of people.

6-1-2 The project's plan and design:

This project followed the system of high buildings with high population density and this is acceptable in the Palestinian society due to land scarcity. These systems of cooperative housing building require increasing the density in addition to providing commercial services inside the blocks. Also, the high density would strengthen and compensate the government for the low price of the land. There are a number of elements that contributing to movement towards high buildings:

- a. The limited availability of government land
- b. The need for housing units due to the increase in the population and the limited income of the people
- c. The difficult geological situation
- d. The horizontal expansion requires a lot of infrastructure works

6-2 Evaluation of Tal-El Hawa housing project:

Studying the planning elements of Tal-El Hawa housing project, we would evaluate two major aspects of the project:

Firstly: Evaluation of the planning aspects of Tal-El Hawa housing project:

- 1) The basic services are missing in the neighborhoods such as the urban center. Services are distributed sporadically and are limited to grocery shops. In addition, many of the neighborhoods do not have a primary school. Therefore, children are obliged to walk long distances and to cross main streets outside the neighborhood to reach their schools.
- 2) Many of the neighborhoods do not have green or recreational areas and when existent, they are usually small in size and do not meet the needs of the residents. In addition, the spaces between the housing towers were not prepared as gardens or green spaces.
- 3) The planning of the neighborhoods depended on the grid's system which reduces the factor of safety and security due to passing traffic and the wide streets.
- 4) The non-availability of services (health, education and economic) in the neighborhood which lead the residents to seek these services outside the area.
- 5) Mixing the usage of land where the existence of government and security institutions interfered with the principle of housing project.
- 6) Working places are far from the home as the working opportunities in the neighborhoods are limited some commercial activities.

Secondly: Evaluation of the design aspects of Tal-El Hawa housing project:

As mentioned earlier, high building is the principle of Tal-El Hawa housing project. Analyzing the design aspects of the project that are related to the elements of safety and security, we can note the following:

- 1) No implementations of the principles of public safety as the fire distinguishers were rarely available in the housing units, and when available they did not work efficiently.
- 2) Many of the housing towers did not have basic fire means such as water pipes and fire distinguishers. And when available, they are often out of service and do not have regular maintenance. Moreover, in many cases, the water pipes are used for cleaning purposes in the housing tower.
- 3) The design of the emergency stairs did not take into consideration, in many cases, the correct design basis such as the direction of door opening, the type of stairs' walls, the location of the stairs and the type of materials used in the stairs. Field visits showed that many of the doors of the emergency exits do not function properly and do not open. In addition, the stairs end at the main entrance of the building and not outside it.
- 4) As for the apartments in the housing tower, we cannot consider any clear and general negative observations in the design. Nevertheless, there are some small details that differ from one place to another such as the inaccurate distribution of functions and openings inside the apartment, or the type of finishing materials

- used, or the thickness of the walls and no anticipation of dangers and not achieving human safety.
- 5) Non-existence of meeting spaces for the residents for social interaction. But rather the buildings' halls and garages occupied these spaces.

Following the detail and analysis of the planning realities of Tal-El Hawa housing project and the negative aspects in the plan and design of the project, we can conclude that there are many elements that encouraged and contributed to the success of the Israeli army in targeting the project and occupying it easily and the residents losing the feeling of safety and security.

6-3 The damages at Tal-El Hawa during the latest Israeli aggression on Gaza in 2008:

According to the statistics undertaken by government and non-government institutions, Tal-El Hawa housing project suffered big destruction in all its various services in addition to big damage to the a big number of housing units. The damages to the project were the following:

- 1) The destruction of the infrastructure of the roads and streets in the project.
- 2) The destruction of the infrastructure of the sewage system of the project.
- 3) The destruction of the project's electricity and communications networks.
- 4) The destruction of the green areas inside the project.
- 5) Aggression and targeting on religious places and the destruction of all the minarets and entrances of mosques in the project.
- 6) Aggression on all economic services of the project such as groceries and pharmacies and rob them of their merchandise.
- 7) Target all government and security institutions on the project (the Ministry of Interior – Preventative Security).
- 8) Target the Jerusalem Hospital with phosphor bombs and burn it down completely and evacuate all patients and injured.
- 9) Dig up all agricultural land around the project.

As for the damages to the housing units and according to the information sources of the Ministry of Works and Ministry of Population as well as the UNRWA and neighborhood' committees that were formed in the project after the war, the damages to the housing units are the following:

6-3-1: Estimate the damages by the Relief & Works Agency for the Palestinian Refugees, UNRWA:

After officially visiting UNRWA and reviewing the information related to estimate of damages to the houses resulted from the Israeli aggression on Tal-El Hawa, and following the visit of the Housing Unit in the Emergency Program in the Emergency and Relief Department, the assigned engineer for the emergency housing aid in the unit stated that UNRWA divided the damages in Tal-El Hawa into three groups:

- 1) The first group: includes the complete demolition in Tal-El Hawa.
- 2) The second group: includes severe damages to the affected housing units.
- 3) The third group: includes the light damages to the affected housing units.

The Housing Unit in the Emergency and Relief Department depended on the monetary evaluation of the damages as the following:

- 1) The first group: the complete demolition and includes the housing units where the total costs of repair exceeds USD 40,000.
- 2) The second group: the severe damage and includes the housing units where the cost of repair is between USD 40,000- 5000.
- 3) The third group: the light damages and includes the housing units where the cost of repair is less than USD 5000.

As for the classification and coasts of the previous groups was based on the type of damage as the following:

- 1) The first group: complete demolition and this includes the house where the walls, windows and doors were completely destroyed and burnt that and has become unfitted for living.
- 2) The second group: the severe damage and this includes the house that suffered damage to its walls, windows, doors and tiles. It is also livable, however presents risk and danger to the people living in it.
- 3) The third group: the light damage and this includes the house that suffered some damage to the glass of the windows, the doors and the content of the housing unit, nevertheless, it is still livable and doesn't represent any danger to the people living in it.

Table (6-1) shows the number of the housing units according to the classification for the previous groups:

The number of housing units according to the classification of groups of the Housing Unit in the Emergency Program in the Emergency and Relief Department at the Relief & Works Agency for the Palestinian Refugees, UNRWA.

Group	Type of damage	Number of housing units
1	Complete demolition	6
2	Severe damage	81
3	Light damage	1416
Total		1503

Source: Eng. Moeen Makatt, Coordinator of emergency housing aid in the Housing Unit in the Emergency Program in the Emergency and Relief Department at UNRWA

6-3-2 Estimate of damages by the Ministry of Public Works and Housing:

After officially visiting the Ministry of Public Works and Housing and reviewing the information regarding estimates of damages to the houses as a result of the aggression on Tal-El Hawa. And following a visit of the Governorates Affairs – Department of Gaza Affairs, Eng. Rushdi Al Shaltooni, the Director of Gaza Affairs stated that the Ministry divided the damages in Tal-El Hawa into three groups:

- 1) The first group: includes the severe damages to the affected housing units in Tal-El Hawa.
- 2) The second group: includes the medium damages to the affected housing units.
- 3) The third group: includes the light damages to the affected housing units.

The Ministry depended on the monetary evaluation of the damages as the following:

- 4) The first group: serious damages and includes the housing units where the total costs of repair exceeds USD 10,000.
- 5) The second group: medium damages and includes the housing units where the cost of repair is between USD 10,000- 2000.
- 6) The third group: light damages and includes the housing units where the cost of repair is less than USD 2000.

Table (6-2) shows the number of the housing units according to the classification for the previous groups:

The number of housing units according to the classification of groups of the Ministry of Public Works and Housing

Group	Type of damage	Number of housing units
1	Severe damages	51
2	Medium damages	399
3	Light damages	1609
Total		2059

Source: Eng. Rushdi Al Shaltooni, the Director of Gaza Affairs, Ministry of Public Works and Housing

It should be mentioned that there were 229 housing units no longer livable out of the total number of the affected units, in the previous table, according to Eng. Rushdi Al Shaltooni, the Director of Gaza Affairs.

6-4 The methodologies used in studying elements of safety and security in Tal-El Hawa housing project:

Three methodologies have been used in studying Tal-El Hawa housing project and analyzing the negative aspects in implementing measures of safety and security:

Methodology of Comparison: and this is through comparing the project's planning and design aspects with the planning and design aspects of the Israeli settlements whose planning is mainly based on the security factor.

Methodology of Analysis: and this is through producing a three dimensional pattern of the elements that presented clear weakness in the project and contributed and facilitated for the Israeli army the occupation and destruction of the project.

Methodology of inquiry and questionnaire: and this is through selecting a random sample of the housing units according to correct scientific basis and distribute a questionnaire with a number of questions and suggestions that would reflect the vision of the residents of the project and their views about the future to achieve safety and security.

6-4-1 Methodology of Comparison:

Tal-El Hawa housing project was one of the housing projects that suffered the most damage as a result of the Israeli aggression on Gaza in December 2008. It could be considered as a human settlement like the Israeli settlements built on the occupied Palestinian territories and those previously built in the Gaza Strip which mainly took into consideration the safety and security factor.

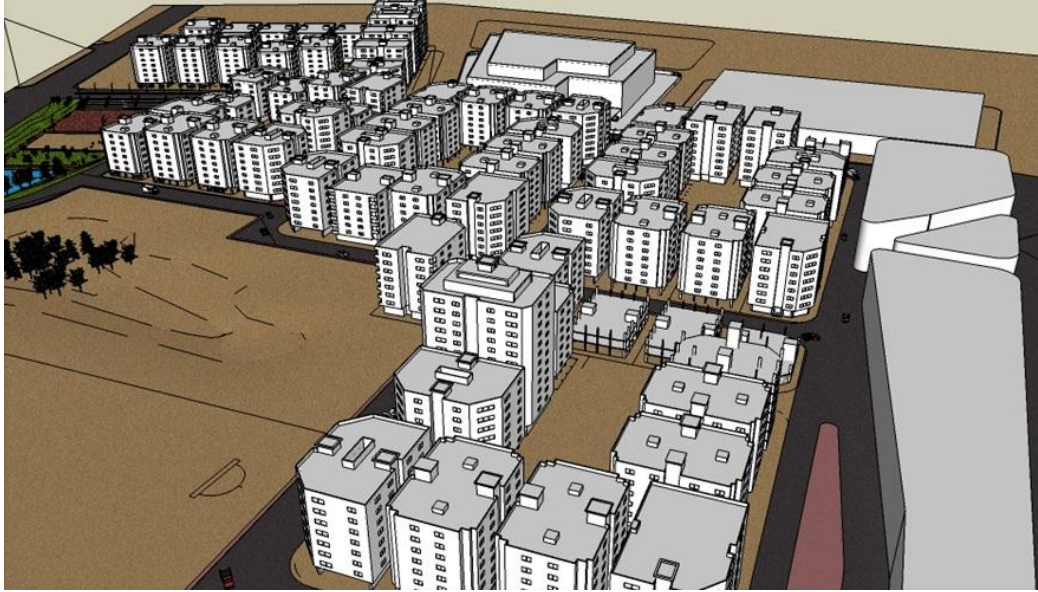
Despite being occupiers, preserving human life and increase the housing communities represents a sort of political control and proof of existence and ownership. This should be a main incentive for us; the Palestinian people the rightful owners of the land. Therefore, it was a must to make the comparison between those illegal settlements and Tal-El Hawa housing project as a model of housing project in order to identify the negative and weak aspects directly related to the factor of safety and security through

evaluation a number of planning elements: location, planning, road network,, green spaces and safety factors in the buildings. The following table details these elements for the Israeli settlement and Tal-El Hawa housing project:

Description	Israeli Settlement	The Palestinian city of Al-Rawabi	Tal-El Hawa housing project
Objective	Political and colonial	Existential housing	Housing
Location	High land	High land	Flat land
Type of planning	Cluster	Cluster	Grid
Orientation	Interior	Interior	No specific orientation
Sky line	Semi-unified	Semi-unified	Specific marks
Opening	Small on the outside, big giving on the inside	Small on the outside, big giving on the inside	No specific orientation for the direction of the openings
Courtyards	Using the interior courtyards as gardens, playing areas and meeting points for the residents where circulation is not allowed	Using the interior courtyards based on the orientation to the inside and decorate them with trees and seats for the usage of the residents where circulation is not allowed	No interest is given for the interior courtyards between the building towers. Most of them are deserted. In addition, there is circulation through them which make them lose their value and the safety factor as well

6-4-2 Methodology of Analysis:

A number of 3-D planning models of Tal-El Hawa housing project have been constructed in order to identify the points of weakness in the project where these elements have greatly contributed to easily occupy and target the project by the Israeli army during its aggression on Gaza in December 2008. Each model shows an element that represents a weak point in the project. These elements are the following:



This model shows a number of negative aspects in planning the residential area of Tal-El Hawa housing project in a way that does not achieve the factor of safety and security and this includes:

- 1) The grid planning of the road network
- 2) The distribution of the building towers in a grid form parallel to each other which produces high pressure waves that move from one surface to the other and increase the level of destruction.
- 3) The unused interior courtyards surrounded with cutting streets lacked safety and security and transformed into station areas of the Israeli army during the war on Gaza.



This models shows the big width of the streets surrounding Tal-El Hawa housing project as well as the big width of the streets surrounding the residential towers inside the project.



This model shows the area of Barcelona Park inside Tal-El Hawa housing project. Planning the park at a low level greatly contributed and facilitated the entry of tanks and also using it as a station for the army during its aggression on Gaza and particularly on Tal-El Hawa housing project.



This model shows the isolation of some parts of Tal-El Hawa housing project as they are surrounded by sandy hills and open spaces which facilitated the entry of the Israeli army to the project and easily controlled it.

6-4-3 Methodology of inquiry and questionnaire: Methodology of inquiry and questionnaire:

Following the well-known rules of scientific research methodology, a questionnaire has been prepared and distributed to the housing units in Tal-El Hawa housing project to identify and analyze the aspects that the residents miss in the project and made them feel instable and lack safety and security during the Israeli aggression on Gaza and targeting the project in December 2008. The size of the sample

selected for the questionnaire from the housing units of the project was determined by using the common rule used to specify the study's sample size and that is:

$$n = \frac{N}{1 + Ne^2}$$

N: represents the total size of the study's community and that is 4760 housing units

e: represents the percentage of error and it was defined by statisticians as 0.05

n: represents the size of the sample required for the study

Therefore, and by using the previous equation the size of the study sample for the questionnaire is 368 questionnaires distributed randomly to 368 housing units. Another 10% have been added in order to avoid any loss or error of the questionnaires which brings the total number of questionnaires distributed to 405. The questionnaires were distributed to housing units selected according to the following measures established by the researcher:

- Select housing units that were targeted by the attacks.
- Select housing units that are located in a building tower on the borders of the housing project.
- Select housing units in a building tower that Israeli army stationed on its roof during the war.
- Select housing units in a location that witnessed confrontations between the Palestinian resistance and the Israeli army.
- Select housing units in building towers with different height. The questionnaire has been divided into a number of main headlines including a number of questions. The headlines are the following:
 1. The design of the housing units and the building tower where it is located.
 2. The social relationships among the residents.
 3. Planning of the housing project.
 4. Future housing desires.
 5. The war and its impact on the residents.
 6. The services necessary to have around the house during the war that would give the feeling of safety and security.
 7. The social problems that lose the feeling of safety and security inside the building tower during the war.
 8. The factors that led the residents to lose the feeling of safety during the war.

The findings of the questionnaire are the following:

The model of the questionnaire used as a tool to investigate people's opinion about housing projects and their success in achieving the measures of urban safety and security. The questionnaire was distributed to the sample study in Tal-El Hawa housing project and from it we could conclude that there should be emphasis on basic elements in the planning and design of the housing projects. These elements are the following:

1. Attention to the planning measures of the housing project in a way that would achieve urban safety and security.
2. Attention to the design measures of the housing project in a way that would achieve urban safety and security.
3. Make available the physiological needs in the housing project way that would achieve safety, security and serenity.
4. Make available the psychological needs in the housing project way that would achieve safety, security and serenity.

Table (10-6) shows the major items included in each element of the four elements explained above:

1.Planning Measures	2. Design Measures
<ul style="list-style-type: none"> - Provide public shelters in the plans of housing projects. - Distribute the plan of road networks with a new style a way from grind plan. - Pyramid like plan of the road networks with mixing each other and specify the function of each type of road in the network, - Distribute housing towers in a way to have suitable spaces and calculated distances to minimize the damage in case of attack on one of them. - Not to construct housing project in border zones or isolated areas. Also care that housing projects are constructed in areas that achieve connectivity of the population in the Governorates of Gaza. - Provide locations for First Aid Units and Fire Stations for each housing project and distribute them well inside the project in a way that would achieve the maximum utility in case of danger. - Provide storage for essential food items. There could be contribution of the society in the committees formed inside the project. It could be used to cover the needs of the housing project in case of danger or disaster. - Identify the wills available inside the housing project and make them under the supervision of the committees in order to manage in a fair way among the residents in case of danger or disaster. In addition, new wills could be dug in the new housing projects to meet their needs. Moreover, there should be a law to make it obligatory to build water reserve storage in every housing tower. 	<ul style="list-style-type: none"> - Provide private shelters in every housing tower. - Emphasize the concept of ‘safe room’ and include in the obligations of the design of each housing unit in the tower. - Make design measures for the upper floors in the tower to achieve safety and security such as emphasis on openings, distribution of internal spaces and the safe room. - Design a meeting place for families included in the design of the housing tower. It is preferable to be on the lower floors so it could be used as a meeting point for the residents in case of danger or disaster. - Study the distribution and design of emergency stairs in a way that would achieve the maximum efficiency to provide safety and security. Encourage the residents to use these stairs to get to the lower floors in case of danger or disaster. - Use descending separators in the housing project and design it as a group of units and not as one unit in order to reduce the chances of complete destruction of the housing building. - Make available First Aid units and fire units in each floor for common use in case of their non-availability inside the housing units.
3. Physiological Needs	4. Psychological Needs
<ul style="list-style-type: none"> - Provide First Aids units and Fire Stations in the housing project. - Provide water sources continuously inside the project even at the minimum level. - Provide electricity generators inside the project to be used in case of danger or 	<ul style="list-style-type: none"> - Support the principle of social interaction among the residents and always encourage them to do that by providing the means to it. - Diversify the work domains inside the housing project and the housing tower would lead to exchange of culture and

<p>disaster that might lead to electricity cuts.</p> <ul style="list-style-type: none"> - Provide good and safe communication tools in case of damage to the local network in time of danger or disaster. - Form follow-up committees inside the project when exposed to any danger or disaster. 	<p>experiences as well as building new relationships outside the one profession.</p> <ul style="list-style-type: none"> - Organize programs for continuous social gatherings inside the housing project. - Form social committees to work on achieving all the psychological needs in the housing project and share with the residents the different events.
--	--

Conclusion:

Tal-El Hawa area suffered great damage during the war on Gaza in December 2008 which lead to losses in lives and possessions and destroyed the infrastructure of the area.

The planning and design of Tal-El Hawa housing project was set to achieve a number of goals such as contributing to solving the housing problem, create nice living environment, provide housing in a limited area of land, and encourage social relationships among groups of people with different income levels.

There are a number of factors that contributed to direction to high buildings such as the limited availability of government land, the need for housing units due to the population increase with limited income and the burdens of horizontal expansion in term of infrastructure. In addition, many of the neighborhoods do not have a primary school. Therefore, children are obliged to walk long distances and to cross main streets outside the neighborhood to reach their schools. Many of the neighborhoods do not have green or recreational areas and when existent, they are usually small in size and do not meet the needs of the residents. In addition, the spaces between the housing towers were not prepared as gardens or green spaces. The planning of the neighborhoods depended on the grid's system which reduces the factor of safety and security due to passing traffic and the wide streets. And services (health, education and economic) are not available in the neighborhood which lead the residents to seek these services outside the area. There is also a mix of the usage of land where the existence of government and security institutions interfered with the principle of housing project. In addition, working places are far from the home as the working opportunities in the neighborhoods are limited some commercial activities.

Evaluating Tal-El Hawa housing project from the design aspects shows no implementations of the principles of public safety as the fire distinguishers were rarely available in the housing units, and when available they did not work efficiently. Many of the housing towers did not have basic fire means such as water pipes and fire distinguishers. And when available, they are often out of service and do not have regular maintenance. Moreover, in many cases, the water pipes are used for cleaning purposes in the housing tower. The design of the emergency stairs did not take into consideration, in many cases, the correct design basis such as the direction of door opening, the type of stairs' walls, the location of the stairs and the type of materials used in the stairs. Field visits showed that many of the doors of the emergency exits do not function properly and do not open. In addition, the stairs end at the main entrance of the building and not outside it. As for the apartments in the housing tower, we cannot consider any clear and general negative observations in the design. Nevertheless, there are some small details that differ from one place to another such as the inaccurate distribution of functions and openings inside the apartment, or the type of finishing materials used, or the thickness of the walls and no anticipation of dangers and not achieving human safety. In addition to the non-existence of meeting spaces for the residents for social interaction. But rather the buildings' halls and garages occupied these spaces.

Tal-El Hawa housing project suffered severe damage to all its sectors during the Israeli aggression on Gaza in December 2008 which included the destruction of the infrastructure of the roads and streets in the project, the destruction of the infrastructure of the sewage system of the project, the destruction of the project's electricity and communications

networks, the destruction of the green areas inside the project, aggression and targeting on religious places and the destruction of all the minarets and entrances of mosques in the project, aggression on all economic services of the project such as groceries and pharmacies and rob them of their merchandise, target all government and security institutions on the project (the Ministry of Interior – Preventative Security), target the Jerusalem Hospital with phosphor bombs and burn it down completely and evacuate all patients and injured, and digging up all agricultural land around the project.

As for the damages to the housing units and according to the information sources of the Ministry of Works and Population as well as the UNRWA and neighborhood' committees that were formed in the project after the war, 1503 units were targeted according to UNRWA statistics and 2059 according to the Ministry of Works and Population which suffered severe, medium and light damages.

The analysis of the research's questionnaire shows that the need for water scored the highest and reached 54% of the study sample while health came in the second place regarding the services residents would like to have in the project and reached 49.7% of the study sample. The need for food came in the third place regarding the services residents would like to have in the project.

The weak social relationships represented the main problem which made the sample lose the feeling of safety inside the housing tower during the war while the various political affiliations presented the second problem which made the residents lose the feeling of safety inside the housing tower during the war.

The cut of electricity and communication means were the major factor that made people lose feeling safety during the war for the study sample because they provide safety through continuous communication with family and exchange of news, while cutting them leads to isolation. The non availability of protection shelter was the second factor which made people lose feelings of safety and security as the concept of shelters is not common in the Palestinian society. Therefore, coming in the second place shows the development of new awareness regarding its importance and need for security. There is a clear desire to have a shelter in the housing tower that reached 89.3% and a desire to have the shelter under the building that reached 78%. However, selecting the location of the shelter under the building is positive in terms of easy access as well as negative in term of the possibility of complete demolition of the building. In addition, there are planning and design considerations for constructing shelters that may hinder building under the housing tower for private property reasons and the population density.

We should not select border locations or hot spots and confrontations with the Israeli enemy. We should seek alternatives inside the residential areas. This could be done through exchange government land with private land. In addition to selecting locations for new housing projects to achieve urban connectivity between the Governorates of Gaza.

Finally, the major basic elements which would show the level of success of the housing project in achieving urban safety and security for the residents are firstly attention to the planning measures of the housing project, secondly attention to the design measures of the housing project, thirdly, make available the physiological needs in the housing project and finally make available all the psychological needs in the project.

Chapter Seven
Results & Recommendations

7-1 Results:

At the end of this research and through its six chapters we could emphasize the necessity of providing the measures of urban safety and security in the housing projects review construction laws and regulations for future projects in a way that would achieve these measures and provide residents with safety and serenity as the only future option for housing with the population increase and scarcity of land and the increase of its prices. The results of this research and its six chapters are the following:

7-1-1 Results related to the definition of the research:

1. Studies about concepts of urban safety and security in housing projects did not study the planning and design of housing projects according to the type of disaster, whether it is natural or man-made.
2. Studies about concepts of urban safety and security focused on principle of disaster management after it takes place and did not have put any long visionary plans for disaster management before the disaster takes place.
3. Studies about concepts of urban safety and security did not clearly and directly dealt with the disaster of war and did not propose any planning or design solutions to avoid the damages resulted from such a disaster.
4. Studies about concepts of urban safety and security lack the knowledge of residents' opinions about urban safety and security in housing projects in order to predict and build constructive future plans.
5. Studies about concepts of urban safety and security did not discuss the methods of selecting, planning and designing housing projects in a way that achieve safety and security.
6. Studies about concepts of urban safety and security did not refer to the role of social participation and self-dependence in facing and managing disaster.

7-1-2 Results related to disasters, safety and security in the housing environment (proof of the first assumption of the research):

1. Human instinct by nature seeks stability and serenity to lead to safety and security as values for humanity.
2. International laws and constitutions emphasized respect for human soul in case of war disaster.
3. Man plans and builds to secure himself and his possessions from any harm and this explain the strategies for selecting locations for city construction.
4. Geographical, demographical, social and economic factors and other factors that affect planning of cities are influenced directly with the concept of urban safety and security.
5. Urban space is the major place in the living environment where groups practice the different activities.
6. The nature of the urban space is influenced by the social and cultural factors as well as the traditions and desires of the society it is in.
7. Basic human needs in the urban space are physiological and social needs and they are all related to the implementation of concept of urban safety and security.

8. The human physiological needs in the urban space includes the principle of staying alive as number one and the psychological needs include the need for safety and security as number two.
9. The need for security is one of the major five items in Maslo Pyramid which specifies the human needs in the urban space.
10. The most important principle of public safety in the society is to safeguard human life as a major goal though providing the different human needs in the urban space.
11. Protect private properties and work on increasing the feeling of future serenity and security such as prohibit the construction of dangerous activities close to the residential areas is one of the most important strategies for planning modern cities.
12. Select the safest location away from potential disaster such as earthquakes or floods is one of the most important strategies for planning cities and housing communities.
13. Adapting the principles of prevention and public safety could protect the individuals and the society from the different dangers.
14. Public safety means to mainly safeguard human life through providing means of safety in the planning and design of all tools that meet the needs of the society in the urban space. Public safety also means safeguarding different properties such as safety of homes, safety of public transports and public services.
15. Disasters represent the most important dangers for human lives in all societies.
16. The disasters do not differentiate among advanced society and another and they target all societies.
17. War disasters are classified in the types of different disasters which emphasize their clear danger on the safety and stability of societies.
18. War is a natural instinctive expression of revenge based on power.
19. The war on Gaza is classified aggressive, comprehensive and not international war on the Palestinian society.
20. The war on Gaza is classified as fair and just war lead by the Palestinian people to defend their safety, security and stability.
21. The Islamic shareea stated in the Holy Quran and Sunaa the protection of human life and its legitimate right to defend its existence and continuity.
22. Islam allowed the concept of war but within the principle of preparedness and not aggression.
23. The continuous population growth and bad distribution of the usage of land and the weak planning and design are of the main reasons for the increase of the impacts of disasters.
24. The achievement of stable life, human creativity and justice in the societies is directly related with the achievement of safety and security in these societies.
25. Security is a social, economical, environmental, psychological and urban needs that man seeks to satisfy.

26. Urban safety and security is a physiological and psychological concept related to man's comfort and stability and his protection from any danger in the urban space.
27. Security represents a great value; there is no stable human life without abundant security.
28. Security is essential for development because intellectual creativity cannot be achieved without safety and security.
29. Security is a means for justice and justice leads to security lack of justice leads to lack of security.
30. Security is what all civilizations seek and core stone in all religions to secure the continuity and development of societies.
31. Security is a material need such as security from theft; terrorism is achieved by preventing a danger or face it when it happens by taking the necessary measures by man himself or the technology that secures safety of man and property.
32. Security is a psychological need for self safety and beyond as family and social security such as the safety of the child with his mother and safety of individual within the family.
33. Evacuation and resettlement are of the most important means for protecting human life and disaster management.
34. Shelter is considered one of the means of achieving safety and security for a limited number of people during disasters.
35. Initially the creation of city was a means to achieve safety and stability for population gatherings.
36. The important elements in city planning (residents, social factors, function, nature of building, location).
37. Neighborhood is one of the most important planning units in the city and deals mainly with traffic and housing problems and provides the human needs that would achieve safety, security and stability.
38. The concept of neighborhood faces a big challenge in term of its suitability for modern time with the development of technology in all aspects related to man's stability and continuous population growth and increase on focusing the needs on concepts of stability and safety.

7-1-3 Results related to urban safety and security in planning ancient and contemporary cities:

1. Architecture and architectural planning through different times as a means to serve political and military goals.
2. The concept of military architecture emerged as a spontaneous result for seeking architects to achieve safety and security for their cities and societies.
3. There are similarities among the tools for protection of cities throughout history until the beginning of the eighteenth century.
4. City planning in all times depended on a number of elements such as high location, high walls, moats, and watch towers. Therefore, planning with the concept of safety and security was essential in the planning process.

5. Care to provide all means of protection for cities throughout history is the biggest evidence for the right to safety, security and stability.
6. The well known city protection means became useless after the eighteenth century and the beginning of the industrial revolution and the invention of the machine and new military weapons such as canons.
7. Problems that appeared as a result of the industrial revolution and impacted man's stability and safety (traffic, housing problems, social problems).
8. Theories of city planning in the period (1800-1950) attempted to search for solutions for the problems resulted from the industrial revolution which influenced the city planning and the stability of the individual.
9. There is a clear direction towards providing the principle of safety and security and human stability in the theories of city planning. All theories sought planning solutions to provide stability for the society and to meet all the basic human needs.
10. Some of the planning theories came as solutions for city planning after the First and Second World War.
11. City planning theories focused on certain points that directly impact man's stability and security (road planning, social relationships, distribution of services, architectural formation).
12. Fortification of cities and make available elements of defense and protection is essential.
13. Fortification of Islamic city is a must and a necessity as a result of different attacks.
14. Elements of defense and protection of the Islamic city are similar to elements of defense and protection of cities throughout history.
15. Natural fortification using natural means is one of the planning styles that were used for planning the Islamic cities such as Baghdad and Fostat.
16. The defensive planning of Palestinian cities throughout history followed the same strategies and planning elements of the Islamic cities and different cities throughout different times.
17. Control over the Palestinian land and empty it of the Palestinian citizens is one of the most important planning policies of Israeli settlements.
18. The Israeli settlements are considered sacred that should be cared for and must not be exposed to any danger or attack.
19. Ideas used by the Israeli settling thinking and which were based on old historical ideas in included the walls and watch towers in a modern form.
20. The most important formations used by the Israeli settlements planning are cluster forms and narrow and zigzagged roads.
21. The Israeli security element moved to processes of projects' planning in the Israeli academic institutions and search for planning policies to separate Palestinian communities and Israeli settlement communities and provide them with safety and security.

7-1-4 Results related to the role of architectural planning and design in achieving urban safety and security:

1. Being homogenous, ownership and visual watch are factors that influence achieving urban safety and security.
2. Social planning is an essential element to achieve urban safety and security through the relatedness of the members of the urban space.
3. Constructing housing communities in an environment that is not architecturally homogenous (such as being surrounded by military or industrial buildings) cause security problems that may expose the community to great danger and lack of safety and security.
4. The concept of safety and security is closely related to pyramid like graduation of spaces moving from public spaces to semi-public to semi-private and end to private spaces.
5. The smaller the size of the planning unit and the smaller is the number of people living in it, the closer we are to the human dimension and the easier it is to control it and the more the feeling of safety and security inside it.
6. The role of the architect in achieving what is know as the security.....which include the security against disasters, theft, break in and vandalism.
7. The physical planning complements social planning to create good urban spaces that encourage the presence of the members of the society and create and environment for social interaction and strengthens the feeling of safety and security through social planning and social interaction.
8. Disaster management is a number of necessary measures and steps needed to deal with an unusual or unnatural situation in order to reduce to the minimum level damages and losses in lives and properties.
9. Urban planning is one of the mechanisms to prevent, limit and alleviate the impact of disaster regardless of its type.
10. Disaster management in urban areas depends mainly on raising awareness of the society about the nature of disasters, their types and ways to deal with them.
11. Disaster management depends on the legislations of buildings and constructions in disaster zones in addition to following the planning and design in urban areas that are prone to disasters so that they are in accordance with the principles of public safety.
12. Disaster management depends on the work of institutions in order to avoid working as a reaction to the event. Everyone is responsible; however, the biggest responsibility lies on the government institutions that should be always prepared to deal with such incidents.
13. Evacuation and resettlement are of the most important methods to protect human life and manage disaster when it takes place.
14. Shelter is considered one of the most important tools that should be part of countries' plans for disaster management before they take place.
15. Shelter design depends on making available all the different human needs during the residence in the shelter for protection against disaster.

16. The main three concepts used in disaster management are shelters in plans for disaster management before it happens, evacuation and settlement in plans for disaster management during or after the disaster, and reconstruction plans in plans for disaster management after the disaster.
17. The concept of safe room is part of preparedness measures for any emergencies and which the Israeli enemy uses at large scale.
18. In the main confrontation lines, it is preferable to empty residential communities of vital buildings so that they do not become targets that may endanger the whole community.
19. Unifying the sky line in the confrontation zones contributes in reducing the expected damage and the impact of the disaster.
20. The role of architectural planning and design is essential and effective in achieve urban safety and security for housing communities and facing disasters.
21. International experiences of disaster management followed three major axes: financing, supervising, and follow-up the executive plans. The third and most important is the social participation in the processes of management and reconstruction.

7-1-5 Results related to the impact of war disaster on the Governorates of Gaza: (proof of the fifth assumption of the research)

1. Housing is one of the indispensable necessities of human life and it is a right protected by policies and constitutions.
2. The housing sector in Gaza suffers greatly as a result of bad planning policies of the occupation, continuous population growth and the destruction of big parts of the housing sector.
3. Housing projects are a natural result to meet the society's need for housing units in view of population increase and limited availability of land.
4. One of the most important negative aspects of housing projects is the unsuitability of their architectural planning and design to the requirement of safety and security particularly with the continuous Israeli aggression.
5. One of the most important negative aspects of housing projects is the unsuitability of their architectural planning and design to residents' social habits.
6. There is not law that regulates the planning and design of housing towers and put in place measures that suit the reality of housing projects in the Governorates of Gaza especially in view of the continuous aggression of the Israeli occupation.
7. 83% of the housing towers do not have shelters to protect the residents and this is an important thing the Palestinian people are lacking especially in time of continuous war.
8. 67% of housing towers do not have fire systems, 44% do not have emergency stairs to be used for quick evacuation in case of danger, fire fighting equipments available with the Civil Defense only covers until the ninth floor.

9. Some of the housing towers in the housing projects were constructed too close to the Israeli settlements which influenced the social state of the residents and their children. (security threat)
10. The policy of house demolition practiced by the authorities of the Israeli occupation is one of the worst violations of human rights and has a direct serious impact on housing reality in the Gaza Strip.
11. The total number of totally destroyed housing units during the Israeli aggression on Gaza in 2008 is 5000 housing units.
12. The total number of partially destroyed housing units during the Israeli aggression on Gaza in 2008 is 50,000 housing units.
13. Disinterest in planning and design measures suitable for the experience of war on the Gaza Strip and more attention given for search of financing for these plans and projects is one of the negative aspects of the reconstruction stage after the war.
14. Non of the reconstruction plans for reconstructing Gaza after the Israeli war in 2008 referred to the factors of safety and security that should be taken into consideration during the planning of new housing communities.
15. All land proposed for constructing new housing projects is on the borders that does not achieve the minimum level of safety and security for the citizens.

**7-1-6 Results related to the field study of Tal-El Hawa housing project:
(proof of the sixth assumption of the research)**

1. Tal-El Hawa housing project was constructed to solve the housing problem and to create a new good environment and improve the social relations among residents.
2. Neighborhoods lack major services such as urban centre as services are distributed sporadically and commercial services were limited to some grocery shops. In addition, many neighborhoods do not have a primary school and children are obliged to walk long distances and cross main streets outside their neighborhood to go to school.
3. Many of the neighborhoods do not have green or recreational areas and when existent, they are usually small in size and do not meet the needs of the residents. In addition, the spaces between the housing towers were not prepared as gardens or green spaces.
4. The planning of the neighborhoods depended on the grid's system which reduces the factor of safety and security due to passing traffic and the wide streets.
5. There is no pyramid like organization of the road network inside the neighborhood as most of the side streets are connected to the main streets and close in width and material used.
6. The non-availability of services (health, education and economic) in the neighborhood which lead the residents to seek these services outside the area.
7. Mixing the usage of land where the existence of government and security institutions interfered with the principle of housing project.
8. Working places are far from the home as the working opportunities in the neighborhoods are limited some commercial activities.

9. Non implementation of the principles of public safety as the fire distinguishers were rarely available in the housing units, and when available they did not work efficiently.
10. Many of the housing towers did not have basic fire fighting equipment such as water pipes and fire distinguishers. And when available, they are often out of service and do not have regular maintenance. Moreover, in many cases, the water pipes are used for cleaning purposes in the housing tower.
11. The design of the emergency stairs did not take into consideration, in many cases, the correct design basis such as the direction of door opening, the type of stairs' walls, the location of the stairs and the type of materials used in the stairs. Field visits showed that many of the doors of the emergency exits do not function properly and do not open. In addition, the stairs end at the main entrance of the building and not outside it.
12. As for the apartments in the housing tower, we cannot consider any clear and general negative observations in the design. Nevertheless, there are some small details that differ from one place to another such as the inaccurate distribution of functions and openings inside the apartment, or the type of finishing materials used, or the thickness of the walls and no anticipation of dangers and not achieving human safety.
13. Non availability of fire fighting and first aid equipments inside the housing units.
14. Non-existence of meeting spaces for the residents for social interaction. But rather the buildings' halls and garages occupied these spaces.
15. According to UNRWA statistics, 1503 housing units were targeted and suffered complete demolition or severe or light damages.
16. According to the Ministry of Works and Population, 2059 housing units were targeted and suffered severe, medium and light damages.
17. Statistics of UNRWA and the Ministry of Works and Population were mainly based on the financial estimation of the damage without taking into consideration other aspects that may contribute to new future vision regarding housing projects.
18. Residents of Tal –EL Hawa are owners not tenants and moved in there to seek a better living that would provide them with comfort, safety and security.
19. Most of the members of the sample study of Tal–EL Hawa housing project are mostly from the working class, in other words middle income or limited income sector. Therefore, any damage to their homes could be on beyond their ability to reconstruct or even look for alternative housing.
20. The university category represent the biggest group of the study sample in Tal–EL Hawa housing project and this shows the possibility of spreading the culture of urban safety and security among the residents and encourage the social participation to achieve it.
21. The number of years living in the project (5 to 10 or more years) represents the big part of the sample in Tal–EL Hawa housing project. The percentage of ownership of housing units in the project was more than 81,1% . This shows that the residents chose living in the project for long term stability.
22. Regarding previous homes and reasons for moving to living in housing projects shows that the main reason for moving is limited space or forming a family or destruction of previous home or seeking a better living to achieve the hopes and desires of the residents.

23. Shelter as a protection tool from disaster is not available in Tal-El Hawa and there is a clear desire to have a shelter in the housing tower that reached 89.3% and a desire to have the shelter under the building that reached 78%.
24. 76% of the study sample believe that the lower floors are safer than the upper floors and this is an important point for the design of the housing tower and the distribution of spaces in the housing units.
25. Between 60% and 67% of the study sample stated that housing towers did not provide them with safety and security and this resulted from problems in the planning and design measures that made people lose desire to live there.
26. There is a big agreement on the fact that social relations plays a big role in feeling safe and secure and this reached 88.7% of the study sample. There is also a desire to have a place for families inside the tower that reached 84% of the study sample.
27. 65% did not desire that the residents of the tower be of the same profession. This could be explained by the desire to know people from different professions and interact with them and build new relations with more experiences.
28. The desire to have a shelter in the area in case of disasters reached 63.3%. Regarding Tal-El Hawa housing project, the open spaces between towers could be used to build public shelters underneath the open area and use the surface area as meeting point and green spaces.
29. There is a big direction in the study sample towards the importance and necessity of not selecting border locations or locations close to hot spots or close to where the Israeli enemy is.
30. There is a big direction in the study sample towards the idea of building walls, even not so high, with gates to the housing tower inside the project. This would provide serenity as part of the psychological needs in the urban space. The desire of the availability of these aspects reached 74.9% of the study sample.
31. There is a direction to form multi functional committees from the residents of the project to manage the area in case of danger. The desire to have these committees reached 89.6% of the study sample.
32. 71% of the sample study do not desire for their kids to live in the housing towers and similar housing projects to the ones they live in and they do not want their kids to live the same circumstances they lived during the Israeli aggression on Gaza in December 2008. This shows that these projects did not achieve the minimum level of physiological needs.
33. The percentage of departure of the housing unit during the war reached more than 70%. This could be due to the problems in planning and design of the housing units. This would encourage the use of the concept of safe room, mentioned in earlier chapters.
34. According to the opinion of the sample study in Tal-El Hawa showed that 87.4% emphasize the necessity for space used as meeting point for the residents in case of danger or disaster.
35. According to the opinion of the sample study, shortage of certain elements led to losing feeling of safety and security that reached 91.6% in case of electricity and communication cuts and 80.7% in food and water.
36. The need for water scored the highest and reached 54% of the study sample.
37. Health came in the second place regarding the services residents would like to have in the project and reached 49.7% of the study sample.
38. The need for food came in the third place regarding the services residents would like to have in the project.

39. The need for electricity generator came in the fourth place and this shows the need for feeling safe because electricity cuts during the war together with continuous bombardment on the project made residents fear greatly and lose feeling of safety and security.
40. Come after that communications, place for prayer and center for civil defense with close percentages but still presents a large section of the study sample which show their importance.
41. All services that the study some would like to have in Tal-El Hawa housing project (water, food, health, electricity, communications) obtained the highest results in measure No.1 which represents the highest level of need.
42. Weak social relationships represent the first and most important problem that made the study sample lose the feeling of security inside the tower during the war.
43. The diverse political affiliations represented the second problem which made the study sample lose the feeling of security inside the tower during the war.

7-2 Recommendations:

Through the previous analysis of the results reached in the previous six chapters, the researcher presents a group of recommendations that are closely related to achieve the principles of safety and security in the housing projects and could contribute in making these projects successful in achieving safety and security. These recommendations are the following:

7-2-1 Recommendations related to the definition of the research:

1. Employ and direct the research and academic studies in to activities and encourage the studies of natural and man-made disasters and their different types and put in place the suitable visions to face each disaster through good and correct architectural planning and design.
2. Emphasis on concepts of urban safety and security for all types of disasters and in all their stages: before, during and after to provide serenity, safety and security for the residents.
3. Study the concepts of urban safety and security that focus on the disaster of war and put in place planning and design solutions to avoid the damages resulted from this disaster.
4. Participation of the residents of the housing projects to know their opinions regarding the concepts of urban safety and security that they lack and need in order to predict and set new future development plans.
5. Encourage the role of social participation and self-dependence in facing and managing disasters.

7-2-2 Recommendations related to disasters, safety and security in the housing environment:

1. Make use of international laws and legislations that stated the respect for human life in case of war disaster and employ them for the benefit of architectural planning and design for housing projects.
2. Take into consideration all different factors that directly influence the concept of urban safety and security when planning housing projects such as geographical factors, social, demographic and economic factors.

3. Employ the concept of urban safety and security for the physiological and psychological needs of the residents of the housing projects.
4. Spread the culture of public safety and its basics in the society and include it in the planning and design elements of the housing projects.
5. Not to allow the construction of dangerous activities, which could directly targeted by the Israeli enemy, close to or inside residential areas.
6. Select safer locations when planning housing projects that is far from causes of different disasters in order to achieve safety and security for the residents.
7. Seek to employ the war disaster on Gaza, which comes under the classification of not international, massive war on the Palestinian society, to make use of international and regional experiences to come up with new and creative planning and design solutions for the housing projects.
8. The necessity to re-evaluate the distribution of land usage in the Governorate of Gaza to reach the maximum use efficiency and provide safe housing locations that enjoy the measures of urban safety and security.
9. The necessity to form and train groups on evacuation and settlement to participate in disaster management when it happens and expose residential communities to their danger.
10. Impose the construction of shelters in the new plans of housing projects and take into consideration the security and architectural principles that would guarantee the implementation of safety measures.
11. Spread the culture of building private shelters according to the security and architectural principles that would guarantee the implementation of safety measures.
12. Create an engineering department in the Ministry of Public Works and Housing to provide consultations regarding the construction of shelters and supervise them as a service for the public.
13. Professional and academic cooperation between the government and the academic institutions for research and study to construct shelters creatively and to reduce costs and facilitate the construction process by using building material available locally.
14. The government should construct a group of public shelters in the existent residential communities to use in case of emergency in order to provide the minimum level of protection for the citizens.
15. Re-evaluate and develop measures of the neighborhood on which housing projects are based in a way that is suitable to the reality of war that housing project in the Governorate of Gaza are continuously exposed to.

7-2-3 Recommendations related to urban safety and security in planning ancient and contemporary cities:

1. Employ architecture and architectural planning throughout different times to serve political and military objectives to achieve the upper benefit, protect and defense against any danger.

2. Employ the different defense elements used in the different eras in the housing projects in a new style which is suitable to the modern times and contribute to achieving the measures of urban safety and security.
3. Take into consideration, when planning and designing housing projects, the measures of road planning and social relationships, location of services distribution and architectural formation in a way that would achieve the maximum level of safety and security in the housing projects.
4. Activate the subject of planning process of housing projects in the Palestinian academic institutions to research for new planning policies for the Palestinian housing communities.

7-2-4 Recommendations related to the role of architectural planning and design in achieving urban safety and security:

1. Focus on the concept of social planning as an essential concept to achieve urban safety and security through connectedness among the members of the single urban space and provide the elements that would help the achievement of the concept of social planning in housing projects.
2. No to place communities in an environment that is not architecturally homogenous (such as being surrounded by industrial or military buildings) would could create security problems that would expose the housing community to great danger and lack of safety and security inside the community.
3. Specify the planning areas and the percentage of occupation in the housing projects in a way that achieve the human dimension. This would make them easier to control and to secure and increases the feeling of safety and security inside them.
4. Spread the culture of the concept of safe room in the housing units. This is a method widely used by the Israeli occupation for protection against the missiles of the Palestinian resistance. In addition, include this concept as a major element for accreditation of the projects' plans.
5. Work to unify, as much as possible, the sky line for housing projects and not to make any indicative signs in the confrontational zones which would contribute to the alleviation of danger and impact of the disaster.

7-2-5 Recommendations related to the impact of war disaster on the Governorates of Gaza:

1. Put in place a comprehensive legislation that regulates the planning and design of housing projects as well as measures that are suitable to the reality of housing projects in the Governorates of Gaza in view of the continuous Israeli aggressions on Gaza.
2. Include the design of shelters, whether public or private, in the executive plans of housing projects and not to execute it before it contains this shelter element.
3. Form committees for continuous watch of the residential towers and make sure they have fire systems, that emergency stairs are ready to use within the known norms of emergency exist stairs in order to use them for evacuation in case of

- danger. Also make obligatory for the boards of the residential towers to work efficiently to make them available and continuously maintain them.
4. Not to select boarder zone close to confrontation points and far from city center when planning new housing projects.
 5. Attention to planning and design measures suitable for the war experience of the Gaza Strip and focus more on the humane aspects rather than the financial aspects when planning and or reconstructing housing projects.
 6. Continue the architectural connectedness along the Governorate of Gaza from north to south to provide protection and safety for the citizens. This would also make it difficult to divide the Strip in case to occupation by the Israeli enemy as happened during the war in December 2008.
 7. Re-evaluate the plans for the usage of land according to security considerations especially in open areas between the Governorate of Gaza and which form part of government land.
 8. Plan the infrastructure for the Governorates of Gaza from a security prospective for use of water, sewage, electricity and communication networks.
 9. Identify and register the locations of private wills owned by the residents in order to use them efficiently for all citizens in case of emergency.
 10. Use the concept of separators in the technology of constructing residential buildings through the Ministry of Local Rules and municipalities and deal with them from a security prospective as well.
 11. Re-evaluate the constructive descriptions and codes used and modernize them and improve them in a way that is suitable to the special security situation in the Governorates of Gaza.
 12. Use new alternative technologies in reconstructing the damaged housing projects and use new building materials after carefully study the economic benefit of this change.
 13. Make use of the international experience in planning and design cities and benefit from the new technologies used in planning those cities.
 14. The necessity of the participation of all active parts (civil society institutions, independent relief organizations, UNRWA) to help and support the Palestinian people.

7-2-6 Recommendations related to the field study of Tal-El Hawa housing project:

1. Re-study the distribution plans of land usage in Tal-El Hawa housing project and create urban center that provides all the needs of the residents of the project.
2. Use the empty spaces and create green areas and recreational zones according to the size of the population as well as replant trees in main and side streets.
3. Limit the crossing of vehicles as a result of grid road system used in Tal-El Hawa housing project which reduces safety and security and this is by using architectural elements previously mentioned earlier in the chapters of the research.

4. Re-plan and redesign the roads network to achieve the pyramid like graduation of roads that provide privacy, safety and security.
5. Empty the project from the different institutions which present an intervening element with the principle of housing project and expose it to danger.
6. Implement the measures of public safety in the towers and housing units through providing fire extinguishing tools, first aid, and using emergency stairs.
7. Provide space for the residents to meet in different times as a form of social interaction which give feelings of serenity, safety and security.
8. Build public shelters in Tal-El Hawa housing project and it is recommended to use the open areas between the towers for this purpose and build underground shelters with exists on the surface and plant the outside area and turn it into green areas for play and recreation.
9. Add some of the architectural elements to the housing towers which would contribute to feelings of privacy and safety for each tower such as walls and main gates.
10. Form a team from the area's residents to manage it in case of danger.
11. Provide a group of electricity generators and distribute them in selected locations to serve the entire project in case of electricity cuts.
12. Study the possibility of providing reserve storage for food and essential items during the war and spread the culture of social participation to implement this idea.
13. Make a plan showing the locations of private wells in the towers and form a committee to continuously provide water in the project in case of danger by having a strategic water reserve.
14. Form a medical committee in the area to contribute in first aid and provide medical services in case of non-availability of official medical services. In addition, distribute first aid tools and make sure they are available inside all the housing units.
15. Spread among the residents the culture of the concepts of urban safety and security and encourage the social participation to achieve them.
16. Spread the concepts of public safety among the residents of the housing projects.
17. There should be a clear difference in the design of the housing units in the lower floors from the design of units in the upper floors so that the measures of safety and security should be a major part of the design of the upper floors.
18. It is recommended that be obligatory for deign plans of any housing tower to include a middle floor with easy access from upper floors in order to feel safe and secure.
19. Review the design measures of the emergency stairs and supervise their construction in a correct way that would achieve their function.
20. There should be a direction for new design of the housing projects that impose making available an adequate space inside each housing tower for family and social gatherings within specific design measures that protects the privacy as well.

21. Encourage the mix between the different professions in the housing towers as much as possible.
22. Make use of the open areas between the towers to build public shelters underneath and use the upper area and turn it into meeting areas for families and green spaces.
23. Not to select boarder areas with direct confrontation with the Israeli enemy and search for new alternatives inside the housing communities. This could be done by exchange of government land with private land within a specific mechanism. In addition, select locations for new housing project that would achieve connectivity between the Governorate of Gaza.
24. Build walls, even if not so high, with gates for the housing towers inside the housing project which give psychological serenity as part of the physiological needs in the urban space.
25. Form multifunctional committees from the residents of the project in order to manage the area in case of danger.
26. Find planning and design alternatives that encourage these projects to continue as major housing alternatives for the different families and their children in the future.
27. Encourage the concept of safe room inside the housing units for protection from any danger and make a condition to agree to any design of housing project.
28. Necessity to emphasize the continuity of essential physiological needs such as food, water, electricity and communication during the war, even if at a minimal level.
29. Provide public shelters in the planning of systematic housing projects.
30. Distribute the plans for road networks in a new way from the grid system.
31. Take into consideration the pyramid like graduation for the road network without any mix between them and specify the functions of each type of road in the network.
32. Care to the distribution of the housing towers to have suitable spaces and calculated distances in a way which would not damage other towers in case of bombardment of any housing tower.
33. Not to select boarder areas with direct confrontation with the Israeli enemy and search for new alternatives inside the housing communities. This could be done by exchange of government land with private land within a specific mechanism. In addition, select locations for new housing project that would achieve connectivity between the Governorate of Gaza.
34. Provide locations for ambulance stations and fire units for each housing unit and distribute them inside the project in a way that would achieve the maximum efficiency in case of danger.
35. Provide food reserves for basic food elements that would be under the supervision of the committees formed inside the project. The reserve could be used to cover the needs of the project in case of danger or disaster.
36. Identify the wills inside the project and put them under the supervision of the committees to use it in a fair way in case of danger or disaster. It is also possible

- in new housing projects to dig group of wills to serve the needs of the residents. There should also be a law that makes it obligatory to build an emergency water reserve in every housing tower.
37. Provide private shelters in every housing tower.
 38. Establish the concept of safe room and make it obligatory in the design of every housing unit in the tower.
 39. Make specific design measures for the upper floors in the housing tower that achieve safety and security for the residents where the focus would be on openings and distribution of internal spaces and safe room.
 40. Design a place for family meetings within the design of the housing tower and preferably located in the lower floors so it could be used as gathering point for the residents in case of danger or disaster.
 41. Study the design and distribution of emergency stairs to achieve maximum efficiency and encourage the residents to use them to reach lower floors in case the tower experience any danger or disaster.
 42. Use separators in the design of the housing tower and design it as a group of parts and not as one unit which would reduce the possibility of total demolition or serious damage.
 43. Provide fire extinguishers and first aid units at the different floors of the housing tower and make it available for common use in case of their non availability inside the housing units.
 44. Provide fire stations and first aid units in the housing project.
 45. Continuously provide water sources inside the project, even at a minimal level.
 46. Provide electricity generators inside the project to use in need or in case of electricity cuts when exposed to any danger or disaster.
 47. Provide good and safe communication tools in case of damages to the local network in case of danger or disaster in the project.
 48. Form follow-up committees inside the project when exposed to any danger or disaster.
 49. Strengthen the principle of social interaction amongst residents and continuously encourage it by providing the means for it.
 50. Diversification of professions in the single housing tower leads to exchange of cultures and experiences and build new relations outside the one profession.
 51. Organize a meeting for continuous social gatherings within the single housing unit.
 52. Form social committees that would work on achieving all the psychological needs in the housing project and also take part with the residents in the different occasions.